

المُعْنَى

لابن فتدامة

تأليف

أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

المولود ٥٤١ هـ - ١١٤٦ م
المتوفى ٦٤٠ هـ - ١٢٤٣ م

على مختصر

أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرمي
المتوفى ٣٣٤ هـ

مع تحقيق فضيلة الدكتور

طه محمد الزيني

الأستاذ بالازهر

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة القاهلة

لصاحبها، على يوسف سليمان

بمطابع الصادرة، بيروت، لبنان، طبع في
مصر، سنة ١٩٦٦ م

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

مطبعة البعث للدراسات والبحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ما يبطل الصلاة

إذا تركه مامداً أو ساهياً

روى أبو هريرة « أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلّى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصلّ ، فإنك لم تصل ، فرجع فصلّى ، ثم جاء ، فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصلّ ، فإنك لم تصل . - ثلاثاً - فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني . قال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئنّ ، راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئنّ جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها » متفق عليه . زاد مسلم : « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، ثم استقبل القبلة فكبر » .

« مسألة » قال : « ومن ترك تكبيرة الإحرام ، أو قراءة الفاتحة ، وهو إمام ، أو منفرد ، أو الركوع ، أو الاعتدال بعد الركوع ، أو السجود ، أو الاعتدال بعد السجود ، أو التشهد الأخير ، أو السلام : بطلت صلاته ، عامداً كان أو ساهياً » .

وجملة ذلك : أن المشروع في الصلاة ينقسم قسمين : واجب ومسنون . فالواجب نوعان : أحدهما : لا يسقط في العمد ولا في السهو . وهو الذي ذكر الخريقي في هذه المسألة . وهو عشرة أشياء : تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة للإمام والمنفرد ، والقيام ، والركوع حتى يطمئن . والاعتدال عنه حتى يطمئن . والسجود حتى يطمئن ، والاعتدال عنه بين السجدين حتى يطمئن ، والتشهد في آخر الصلاة ، والجلوس له ، والسلام ، وترتيب الصلاة على ما ذكرناه .

فهذه تسمى أركاناً للصلاة ، لا تسقط في عمد ولا سهو . وفي وجوب بعض ذلك اختلاف ذكرناه فيما مضى . وقد دل على وجوبها حديث أبي هريرة في المساء في صلاته ، فإن النبي ﷺ قال له : « لم تصل » وأمره بإعادة الصلاة . فلما سأله أن يعلمه علمه هذه الأفعال . فدل على أنه لا يكون مطلقاً بدونها . ودل الحديث على أنها لا تسقط بالسهو ، فإنها لو سقطت بالسهو لسقطت عن الأعرابي لكونه جاهلاً بها ، والجاهل كالناسي .

وأما بطلان الصلاة بتركها ففيه تفصيل ، وذلك أنه لا يخلو إما أن يتركها عمداً أو سهواً . فإن تركها عمداً بطلت الصلاة في الحال . وإن ترك شيئاً منها سهواً ثم ذكره في الصلاة أتى به ، على ماستبينه فيما بعد إن شاء الله ، وإن لم يذكره حتى فرغ من الصلاة . فإن طال الفصل ابتداء الصلاة ، وإن لم يطُل بقی عليها . نص أحمد على هذا في رواية جماعة . وبهذا قال الشافعي ، ونحوه . قال مالك : ويُرْجَع في طول الفصل وقصره إلى العادة والعرف .

واختلف أصحاب الشافعي ، فقال بعضهم كقولنا . وقال بعضهم : الفصل الطويل قدر ركعة ، وهو المنصوص عن الشافعي . وقال بعضهم : قدر الصلاة التي نسي فيها . والذي قلنا أصح ، لأنه لا حد له في الشرع فيرجع إلى العرف فيه . ولا يجوز التقدير بالتحكم .

وقال جماعة من أصحابنا : متى ترك ركناً فلم يذكره حتى سَلِمَ بطلت صلاته . قال النخعي ، والحسن : من نسي سجدة من صلاة ، ثم ذكرها في الصلاة سجدها متى ذكرها . فإذا قضى صلاته سجد سجدتي السهو . وعن مكحول ، ومحمد بن أسلم الطوسي : في المصلي ينسى سجدة أو ركعة ، يُصليها متى ما ذكرها ، ويسجد سجدتي السهو . وعن الأوزاعي ، في رجل نسي سجدة من صلاة الظهر فذكرها في صلاة العصر : يمتضى في صلاته ، فإذا فرغ سجدَهَا^(١) .

ولنا : على أن الصلاة لا تبطل مع قرب الفصل ، أنه لو ترك ركعة أو أكثر فذكر قبل أن يطول الفصل أتى بما ترك ولم تبطل صلاته إجماعاً . وقد دل عليه حديث ذى الدين^(٢) . فإذا ترك ركناً واحداً فأولى أن لا تبطل الصلاة ، فإنه لا يزيد على ترك ركعة . والدليل على أن الصلاة تبطل بتناول الفصل : أنه أخل بالموالاته . فلم تصح صلاته ، كما لو ذكر في يوم ثانٍ .

فصل

ويلزمه أن يأتي بركعة إلا أن يكون النسي التشهد والسلام . فإنه يأتي به ويُسَلِّم ، ثم يسجد للسهو . وقال الشافعي : يأتي بالركن وما بعده لا غير . ويأتي الكلام على هذا في باب سجود السهو . قال أحمد رحمه الله في رواية الأثرم ، فيمن نسي سجدة من الركعة الرابعة ثم سلم وتكلم : إذا كان الكلام الذي تكلم به من شأن الصلاة قضى ركعة ، لا يعتد بالركعة الأخيرة ، لأنها لا تتم إلا بسجديتها ، فلما لم يسجد مع الركعة سجديتها وأخذ في عمل بعد السجدة الواحدة قضى ركعة ، ثم تشهد ، وسلم وسجد سجديتي السهو .

(١) سيأتي للشارح أنه يأتي بركعة كاملة بدل السجدة ، أما على مذهب الشافعي ، فإنه يأتي بالسجدة وما بعدها إلى انتهاء الركعة .

(٢) سيأتي إن شاء الله في باب سجود السهو ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سلم من الصلاة قبل تمامها ساهياً ، وكلمة الصحابة ، فلا أعلم أنه سها نبي على ما مضى من صلاته وأتمها .

ولإن تكلم بشيء من غير شأن الصلاة ابتداء الصلاة . قال أبو عبد الله : وبهذا كان يقول مالك « زعموا ^(١) » . ولعل أحد رحمته ذهب إلى حديث ذى الدين ، وأن النبي ﷺ تكلم وسأل أبا بكر وعمر « أحق ما يقول ذو الدين ؟ » ثم بنى على ما مضى من صلاته . وفي الجملة : الحكم في ترك ركن من ركة كالحكم في ترك الركة بكاملها ، والله أعلم .

فصل

وتختص تكبيرة الإحرام من بين الأركان بأن الصلاة لا تنعقد بتركها ، لقول النبي ﷺ : « تحريمها التكبير » ولا يدخل في الصلاة بدونها . ويختص القيام بسقوطه في النوافل ، لأنه بطول فيشق ، فسقط في النافلة مبالغة في تكثيرها كما سقط التوجه فيها في السفر على الراحة مبالغة في تكثيرها ^(٢) . وتختص القراءة بسقوطها عن المأموم ، لأن قراءة إمامه له قراءة ، ويختص السلام بأنه إذا تركه أتى به خاصة .

« مسألة » قال (ومن ترك شيئاً من التكبير غير تكبيرة الإحرام ، أو التسبيح في الركوع أو السجود ، أو قول سمع الله لمن حمده ، أو قول ربنا ولك الحمد ، أو رب اغفر لي ، أو التشهد الأول ، أو الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير عامداً ، بطلت صلاته . ومن ترك شيئاً منه ساهياً أتى بسجدة السهو) .

هذا النوع الثاني من الواجبات ، وهي ثمانية . وفي وجوبها روايتان :

إحداها : أنها واجبة ، وهو قول إسحاق .

والأخرى : ليست واجبة ، وهو قول أكثر أهل العلم ، إلا أن الشافعي أوجب منها الصلاة على النبي ﷺ وضمه إلى الأركان . وعن أحد رواية أخرى كذلك .

وقد ذكرنا الدليل على وجوبها فيما مضى ، وذكرنا حديث يحيى بن خالد عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنه لا تتم الصلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ويضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبر ، ويحمد الله ، ويثني عليه ، ويقرأ بما شاء من القرآن ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائماً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول : الله أكبر ، ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً ، ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر . فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته » وفي رواية : « لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » رواه أبو داود .

(١) في التعبير بزعموا : إشارة إلى عدم رضا الإمام أحمد بهذا النقل عن مالك .

(٢) مبالغة في تكثيرها : أي ترغيباً للناس في فعلها كثيراً متى كانت سهلة .

وحكم هذه الواجبات ، إذا قلنا بوجوبها : أنه إن تركها عمداً بطلت صلاته ، وإن تركها سهواً وجب عليه السجود للسهو .

والأصل فيه : حديث النبي ﷺ حين قام إلى الثالثة وترك التشهد الأول ، فسبحوا به فلم يرجع ، حتى إذا جلس للتسليم سجد سجدتين ، وهو جالس ، ولولا أن التشهد سقط بالسهو لرجع إليه ، ولولا أنه واجب لما سجد جبراً لنسيانه . وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه ومُشَبَّه به ، ولا يمتنع أن يكون للعبادة واجبات يتخير إذا تركها . وأركان لاتصح العبادة بدونها ، كالحج في واجباته وأركانه .

فصل

وَضِمَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى ذَلِكَ نَتِيةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ . وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَتَا بِوَاجِبَتَيْنِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخُرُوقِ ، لِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا فِي عَدَدِ الْوَاجِبَاتِ . وَيَخْتَصُّ « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » بِالْأَمُومِ ، وَالْمَنْفَرْدِ . وَفِي الْمَنْفَرْدِ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَيَخْتَصُّ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » بِالْإِمَامِ وَالْمَنْفَرْدِ .

القسم الثاني من المشروع في الصلاة : السنون . وهو ما عدا ما ذكرناه ، وهو اثنان وثلاثون : رفع اليدين عند الإحرام ، وعند الركوع والرفع منه ، ووضع اليمنى على اليسرى ، وحطها تحت السرة ، والنظر إلى موضع سجوده ، والاستفتاح ، والتعوذ ، وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وقول آمين ، وقراءة السورة بعد الفاتحة ، والجهر والإسرار في موضعهما ، ووضع اليدين على الركبتين في الركوع ، ومد الظهر ، والانحناء في الركوع والسجود ، وما زاد على التسبيحة الواحدة فيهما ، وعلى اللة في سؤال المغفرة ، وقول ملء السماء بعد التعميد ، والبداية بوضع الركبتين قبل اليدين في السجود ، ورفعهما في القيام ، والتفريق بين ركبتيه في السجود . ووضع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه ، وفتح أصابع رجليه فيه ، وفي الجلوس والافتراش في التشهد الأول ، والجلوس بين السجدين ، والتورك في الثاني ، ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضةً مُحَلَّقَةً ، والإشارة بالسبابة ، ووضع اليد الأخرى على الفخذ الأخرى مبسوطةً ، والالتفات على اليمين والشمال في التسليمتين ، والسجود على أنفه ، وجلسة الاستراحة ، والتسليم الثانية ، ونية الخروج من الصلاة في سلامه على إحدى الروایتين فيهن .

وحكم هذه السنن جميعها : أن الصلاة لا تبطل بتركها عمداً ولا سهواً ، وفي السجود لها عند السهو عنها تفصيلٌ ، نذكره في موضعه إن شاء الله .

فصل

ويُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ : الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ ، وَالتَّجَاسُّةُ ، وَالسَّتْرَةُ ، وَالْمَوْضِعُ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ،

ودخول الوقت ، والنية . فمضى أخل بشيء من هذه الشروط لم تنعقد صلاته . ويختص النية بأنها لا تصح الصلاة مع عدمها بحال ، لا في حق معذور ولا غيره . ويختص الوقت ببعض الصلوات ، وكل ما اعتبر له وقت فلا يصح قبل وقته ، إلا الثانية من المجموعتين تفعل في وقت الأولى ، حال العذر إذا جمع بينهما . وبقية الشروط تسقط بالعذر ، على تفصيل ذكر في مواضعه فيما مضى .

فصل

يستحب للمصلي أن يجعل نظره إلى موضع سجوده . قال أحمد في رواية حنبل : الخشوع في الصلاة أن يجعل نظره إلى موضع سجوده ، وروى ذلك عن مسلمة بن يسار وقتادة . وحكى عن شريك أنه قال : ينظر في حال قيامه إلى موضع سجوده ، وفي ركوعه إلى قدميه ، وفي حال سجوده إلى أنفه ، وفي حال التشهد إلى حجره . وقد روى أبو طالب العشاري في الأفراد قال : « قلت : يارسول الله ، أين أجعل بصري في الصلاة ؟ قال : موضع سجودك ، قال : قلت : يارسول الله ، إن ذلك لشديد ، إن ذلك لا أستطيع ؟ قال : في المكتوبة إذا » ويستحب أن يفرج بين قدميه ويرأوخ بينهما ، يعتمد على هذه مرة ، وعلى هذه مرة ، ولا يكثر ذلك . لما روى الأثرم عن أبي عبيدة قال : « رأى عبد الله رجلاً يصلي صافاً بين قدميه . فقال : لو رأوخ هذا بين قدميه كان أفضل » ورواه النسائي ولفظه : « فقال أخطأ السنة لو رأوخ بينهما كان أعجب إنى » . قال الأثرم : رأيت أبا عبد الله يفرج بين قدميه ، ورأيت يراوخ بينهما . ورؤى نحوه هذا عن ابن ميمون والحسن . ويحتمل أن يكون هذا عند طول القيام كما قال عطاء ، قال : إنى لأحب أن يقل فيه التحريك ، وأن يعتدل قائماً على قدميه ، إلا أن يكون إنساناً كبيراً لا يستطيع ذلك . وأما التطوع ، فإنه يطول على الإنسان فلا بد من التوكؤ على هذه مرة ، وعلى هذه مرة .

فصل

يكره أن يترك شيئاً من سنن الصلاة ، ويكره أن يلتفت في الصلاة لغير حاجة ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل في الصلاة ؟ فقال : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » من الصحاح رواه سعيد بن منصور . وفي الأسند عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزال الله مُبْتَلِئاً عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ ، مَا لَمْ يَلْتَفِتْ . فَإِذَا انْتَفَتَ انْصَرَفَ عَنْهُ » رواها أبو داود . ولأنه يشغل عن الصلاة . فكان تركه أولى . فإن كان لحاجة لم يكره . لما روى أبو داود عن سهل بن الحنظلية قال : « ثوب^(١) بالصلاة ، فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب » قال أبو داود : أرسل فارساً إلى الشعب يحرس . وروى النسائي عن

(١) ثوب بالصلاة : أقيمت الصلاة ، لأن من معاني الثوب إقامة الصلاة .

ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا يلوى عنقه خَلْفَ ظَهْرِهِ » ولا تبطل الصلاة بالالتفات إلا أن يستدير بجملته عن القبلة أو يستدير القبلة . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وبهذا قال أبو ثور . قال ابن عبد البر : وجهور الفقهاء على أن الالتفات لا يفسد الصلاة إذا كان يسيراً .

ويُكره رفع البصر . لما روى البخاري أن أنساً قال : قال النبي ﷺ : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ فاشتدّ قوله في ذلك ، حتى قال : لِيَنْتَهَنَّ ، أو لَتُخْطَفَنَّ أبصارهم » . ويكره أن ينظر إلى ما يلهيه أو ينظر في كتاب . لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خَمِيصَةٍ ^(١) لها أعلامٌ ، فقال : شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمِ بْنِ حُذَيْفَةَ ، وَانْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ » رواه البخاري ومسلم وأبو داود . وقال النبي ﷺ لعائشة : « أُمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ ^(٢) هَذَا . فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي » رواه البخاري .

ويُكره أن يصلي ويده على خاصرته . لما روى أبو هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مُتَخَصِرًا » رواه البخاري ومسلم . وعن زياد بن صُبَيْح الحنفي قال : « صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عَمْرِو ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى خَاصِرَتِي . فَلَمَّا صَلَّيْتُ قَالَ : هَذَا الصَّلْبُ فِي الصَّلَاةِ . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْهُ » رواها أبو داود .

ويُكره أن يصلي وهو معقوص ، أو مكتوف . لما روى مسلم عن ابن عباس « أنه رأى عبد الله ابن الحارث يصلي ورأسه معقوص ، من ورائه ، فقام فجعل يحمله ، فلما انصرف أقبل على ابن عباس ، فقال : مالك ورأسى ؟ فقال : إني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ » .

ويُكره أن يكفّ شعره وثيابه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أُسْجِدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءَ ، وَلَا أَكُفَّ شَعْرًا ، وَلَا ثَوْبًا » متفق عليه .

ويُكره التشبيك في الصلاة . لما روى ابن ماجه عن كعب بن عجرة « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ ، ففَرَّجَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أَصَابِعِهِ » . وقال ابن عمر في الذي يصلي وهو مُشَبَّكٌ يديه « تِلْكَ صَلَاةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » .

(١) في القاموس : الخميصة : كساء أسود مربع له علمان (خطان مخالفان للونه) والخميصة التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لها أعلام ، والأنيجانية : ثوب من صوف ليس به نقوش ، ولا أعلام ، وهو ثوب خشن أردأ الثياب ، وسيأتي شرح معناه يتوسع في كراهة استقبال وجه الإنسان وهو يصلي .

(٢) القرام : بكسر القاف ثوب ملون من الصوف فيه رقم ونقوش .

ويكره فرقة الأصابع . لما روى ابن ماجه عن عليّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تُفَرِّقْ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ » .

ويكره أن يعتمد على يده في الجلوس في الصلاة . لما روى عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْهِ » .

ويكره مسح الخصى . لما روى أحمد في المسند عن أبي ذرّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ ، فَلَا يَمْسَحُ الْخَصْيَ » وعن مُعَيْقِبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْحِ الْخَصْيِ فِي الصَّلَاةِ : « إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَمَرَّةً وَاحِدَةً » رواه مسلم ورواهما ابن ماجه وأبو داود .

ويكره العبثُ كُلَّهُ وما يشغل عن الصلاة ، ويذهبُ بخشوعها . وقد روى « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَبْثُ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ » .

ولا تعلم بين أهل العلم في كراهة هذا كُلِّهِ اختلافاً . ومن كرهه الشافعي . ونقل كراهة بعضه عن ابن عباس ، وعائشة ، ومجاهد ، والنخعي ، وأبي مجلز ، ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ويكره أن يُلصق إحدى قدميه بالأخرى في حال قيامه . لما روى الأثرم عن عُيَيْنَةَ بن عبد الرحمن قال : « كُنْتُ مَعَ أَبِي فِي الْمَسْجِدِ ، فَرَأَى رَجُلًا يُصَلِّي قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ ، وَالزَّقَ إِحْدَاهَا بِالْأُخْرَى ، فَقَالَ أَبِي : لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَارَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ فَعَلَ هَذَا قَطًّا » . وكان ابن عمر لا يُفَرِّج بين قدميه ، ولا يَمَسُّ إِحْدَاهَا بِالْأُخْرَى ، ولكن بين ذلك ، لا يُقَارِبُ ولا يُبَاعِدُ .

ويكره أن يُغمض عينيهِ في الصلاة ، نصّ عليه أحمد . وقال : هو فعل اليهود . وكذلك قال سفيان ، وروى ذلك عن مجاهد ، والثوري ، والأوزاعي . وعن الحسن : جَوَازُهُ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ » رواه الطبراني في مُعْجَمِهِ ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وقال : هذا حديث منكر .

ويكره أن يُكثِرَ الرجل مسحَ جبهته في الصلاة . لما روى ابن المنذر عن ابن مسعود قال : « مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ يُكثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ » . وروى أيضاً مرفوعاً . وكرهه الأوزاعي . وقال سعيد بن جبّير : هو من الجفاء . وروى الأثرم عن ابن عباس قال : « لَا تَمْسَحْ جَبْهَتَكَ ، وَلَا تَنْفُخْ ، وَلَا تُحَرِّكِ الْخَصْيَ » ورخص فيه مالك ، وأصحاب الرأي .

وكره أحمد الترويح في الصلاة إلا من الغمة الشديد . وبذلك قال إسحاق : وكرهه عطاء ، وأبو عبد الرحمن ، ومسلم بن يسار ، ومالك . ورخص فيه ابن سيرين ، ومجاهد ، والحسن ، وعائشة بنت سعد . وكره التميل في الصلاة . لما روى النجّاد بإسناده عن النبي ﷺ قال « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسْكِنْ أَطْرَافَهُ ، وَلَا يَتَمِيلْ مِثْلَ الْيَهُودِ » ، ولا تبطل الصلاة بجميع ذلك إلا ما كان منها فعلاً ، كالعبث ، وفرقة الأصابع ، إذا كثرت متواليًا ، فإنه يُبطل الصلاة .

فصل

ولا بأس بعد الآي في الصلاة . وتوقف أحمد عن عدّ التسبيح . قال أبو بكر : لا بأس به . لأنه في معنى عد الآي ، وهو قول ابن أبي مُليكة ، وطاوس ، وابن سيرين ، والشعبي ، والمغيرة بن حكيم ، وإسحاق . وكرهه أبو حنيفة ، والشافعي ، لأنه يشغل عن خشوع الصلاة للمأمور به .

ولما : أنه إجماع ، رواه الأثرم بإسناده عن يحيى بن وثّاب ، وطاوس ، والحسن ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، والمغيرة بن حكيم ، ومجاهد ، وسعيد بن جبّير ، ولم يُعرف لهم في عصرهم مُخالف ، مع أن الظاهر أن ذلك ينتشر ، ولا يخفى ، فيكون إجماعاً . وإنما توقف أحمد عن عدّ التسبيح لأن المنقول عن ذكرناهم عدّ الآي . قال أحمد : أما عدّ الآي فقد سمعنا ، وأما عدّ التسبيح فسا سمعنا . وكان الحسن لا يرى بعدّ الآي في الصلاة بأساً ، وكره أن يحسب في الصلاة شيئاً سواه .

ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين . لأن معمرًا روى عن الزهري عن أنس ، وعن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُشير في الصلاة » رواه الدبري ، عن عبد الرزاق ، عن معمر .

ولا بأس بقتل الحية والعقرب . وبه قال الحسن ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وكرهه النخعي . ولا معنى لقوله ، فإن النبي ﷺ « أمر بقتل الأسودين في الصلاة . الحية والعقرب » رواه أبو داود . ورأى ابن عمر ريشة حسيها عقرباً ففرضها بعمله . فأما القمل فقال القاضي : الأولى التغافل عنه ، فإن قتلها فلا بأس ، لأن أنساً كان يقتل القمل ، والبراغيث في الصلاة . وكان الحسن يقتل القمل . وقال الأوزاعي : تركه أحب إلى . وكان عمر يقتل القمل في الصلاة ، رواه سعيد .

وإذا تشاب في الصلاة استحب أن يكظم ما استطاع . فإن لم يقدر استحب له أن يضع يده على فيه ، لقول رسول الله ﷺ : « إِذَا تَشَابَّ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَدْيُكْظِمِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ » من الصحاح . وفي رواية قال : « إِذَا تَشَابَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ » رواه سعيد في سننه . قال الترمذي : هو حديث حسن .

وإذا بدره البصاق ، وهو في السجدة يَنْصُقُ في ثوبه ، وَيَحُكُّ بعضه ببعض ، وإن كان في غير المسجد يَنْصُقُ عن يساره ، أو تحت قدمه .

ولنا : ما روى مسلم عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نُحَامَةً في قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَذْنُجُ أَمَامَهُ ، أَيْحِبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَذْنُجَ فِي وَجْهِهِ ؟ فَإِذَا تَذَنَّجَ أَحَدِكُمْ فَلْيَتَنَجَّعْ عَنْ يَسَارِهِ ، أو تحت قدمه ، فإن لم يجد فليقل ^(١) هكذا » . ووصف القاسم ، فتفل في ثوبه ، ثم مسح بعضه على بعض . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « البصاق في المسجد خطيئة . وكنزها دفتها » رواه مسلم أيضاً .

ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة . لما روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ . فَجِثْتُ فَاسْتَفْتَحْتُ فَهَشَى ، فَفَتَحَ لِي ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ » . وعن جابر رضي الله عنه أنه قال « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي بِحَاجَةٍ ، فَأَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَسَأَلْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ . فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي ، فَقَالَ : إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ آتِئًا ، وَأَنَا أَصَلُّ » . ولا يَبْطُلُ الصلاة بجميع ذلك إلا أن يَتَوَالَى وَيَكْثُرَ ، كالذي قبله ، والله أعلم .

(١) فليقل : فليفعل هكذا ، وكثيراً ما يطلق القول في الحديث على الفعل ، وعلى الإشارة ، كما سبق في الحديث ، وقال بيده ، أي أشار بيده ، وقوله هكذا : إشارة إلى ما مثله من تفلته في ثوبه ومسح بعضه ببعض ، ويكون التفل من داخل الثوب لا من خارجه ، حتى لا يكون القدر ظاهراً في ثوب المصلي .

باب سجدتي السهو

قال الإمام أحمد : يُحْفَظُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَسَجَدَ ، سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ فَسَجَدَ . وَفِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، وَقَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمَعْتَمِدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْخَمْسَةُ ، يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ بُحَيَّةٍ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﴿ وَمَنْ سَلَّمَ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ أَتَى بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَسَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ ، ثُمَّ تَشَهَّدَ وَسَلَّمَ . كَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ ﴾ .

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ : أَنَّ مَنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ الصَّلَاةِ سَاهِيًا ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ ، وَتَقْصُرِ ضَوْئِهِ ، فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا بَقِيَ ، ثُمَّ يَتَشَهَّدَ وَيُسَلِّمَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَيَتَشَهَّدَ وَيُسَلِّمَ . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى قَامَ فَعَلِيهِ أَنْ يَجْلِسَ لِيَنْهَضَ إِلَى الْإِتْيَانِ بِمَا بَقِيَ عَنْ جُلُوسٍ ، فَإِنَّ هَذَا الْقِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ قَاصِدًا لَهَا ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ بِهِ مَعَ الْقَصْدِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي جَوَازِ إِتْمَامِ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ مَنْ نَسِيَ الرَّكْعَةَ فَمَا زَادَ اخْتِلَافًا .

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : مَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعَتَمَةِ — قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَكِنْ أَنَا نَسِيتُ — فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا ، كَأَنَّهُ غَضَبَانُ ، فَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى ، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ ^(١) مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالُوا : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ . وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ ، يُقَالُ لَهُ : ذُو الْيَدَيْنِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَسِيتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تُقْصَرَ ، فَقَالَ : أَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَتَقْدَمُ ، فَصَلَّى مَا تَرَكَ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، وَسَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ ، أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، وَسَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ، — قَالَ : فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ : ثُمَّ سَلَّمَ ؟ قَالَ : ثَبِتَ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ : ثُمَّ سَلَّمَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَزَادَ قَالَ : « قُلْتُ : فَالتَّشَهُدُ ؟ قَالَ لَمْ أَسْمَعْ فِي التَّشَهُدِ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَشَهَّدَ » وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ : « سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ : ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ ، فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَخَرَجَ مُغَضَّبًا فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ ، ثُمَّ سَلَّمَ » . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(٢) ، وَذُو الْيَدَيْنِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(١) السرعان : جمع سريع ، وهو أسرع في الخروج بعد الصلاة .

(٢) فِي الطَّبَعَةِ الَّتِي عَلَقْنَا عَلَيْهَا جُمْلَةٌ : « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا » بَعْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالصَّحِيحُ مَا هُنَا .

❦ فصل ❦

فإن طال الفصل أو انتقض وضوؤه استأنف الصلاة . وكذلك قال الشافعي : إن ذكر قريباً مثل فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي الـيدين ، ونحوه . قال مالك : وقال يحيى الأنصاري ، والليث ، والأوزاعي : يبنى ما لم ينتقض وضوؤه .

ولنا : أنها صلاة واحدة ، فلم يحز بناء بعضها على بعض مع طول الفصل ، كما لو انتقض وضوؤه ، ويُرجع في طول الفصل إلى العادة من غير تقدير بمدة . وهو مذهب الشافعي في أحد الوجوه . وعنه : يُعتبر قدر ركعة . وقال بعضهم : يُعتبر بقدر مضي الصلاة التي نسي فيها . والصحيح : لاحد له ، لأنه لم يرد الشرع بتحديدده ، فيرجع فيه إلى العادة ، والمقاربة لمثل حال النبي ﷺ في حديث ذي الـيدين .

❦ فصل ❦

فإن لم يذكر حتى شرع في صلاة أخرى ، نظرت . فإن كان ماعمل في الثانية قليلاً ، ولم يطل الفصل ، عاد إلى الأولى فأكملها ، وإن طال بطلت الأولى وهذا مذهب الشافعي . وقال الشيخ أبو الفرج في المبهم : يجعل ماشرع فيه من الصلاة الثانية تماماً للأولى . فيبنى إحداها على الأخرى ، ويكون وجود السلام كعدمه ، لأنه سهو معذور فيه . وسواء كان ماشرع فيه نفلاً أو فرضاً . وقال الحسن ، وحماد بن أبي سليمان ، فيمن سلم قبل إتمام المكتوبة ، وشرع في تطوع : يبطل المكتوبة : قال مالك : أحب إلى أن يبتدئها . ونص عليه أحمد ، فقال في رواية أبي الحارث : إذا صلى ركعتين من المغرب ، وسلم ، ثم دخل في التطوع : إنه بمنزلة الكلام ، يستأنف الصلاة .

ولنا : أنه عمل عملاً من جنس الصلاة سهواً ، فلم تبطل ، كما لو زاد خامسة . وأما بناء الثانية على الأولى فلا يصح ، لأنه قد خرج من الأولى ولم ينوها بعد ذلك ، ونية غيرها لا تجزئ عن نيتها كحالة الابتداء .

« مسألة » قال ﴿ ومن كان إماماً فشك ، فلم يدرك صلى ؟ تحترى ، فبنى على أكثر وهمه . ثم سجد بعد السلام ، كما روى عن عبد الله بن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ .

قوله : « على أكثر وهمه » أى مايفلب على ظنه أنه صلاة . وهذا في الإمام خاصة . وروى عن أحمد رحمه الله رواية أخرى : أنه يبنى على اليقين ، ويسجد قبل السلام ، كالمفرد سواء ، اختارها أبو بكر . وروى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمر وشريح ، والشعبي ، وعطاء ، وسعيد ابن جبير ، وهو قول سالم بن عبد الله ، وربيعة ، ومالك ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، والأوزاعي . لما روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَذَرِكُمْ صَلًى ، أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ فليطرح الشك ، وَلْيَتَيْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ . فَإِنْ كَانَ صَلًى خَمْسًا شَفَعَنَ لَهُ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ صَلًى تَمَامَ الْأَرْبَعِ كَانَتْ تَرْغِيًا لِلشَّيْطَانِ » وأخرجه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه . وعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ أَزَادَ أَوْ نَقَصَ ! فَإِنْ كَانَ شَكَ فِي الْوَاحِدَةِ ، وَالْاِثْنَتَيْنِ ، فَلْيَجْعَلْهُمَا وَاحِدَةً ، حَتَّى يَكُونَ الْوُحْمُ فِي الزِّيَادَةِ . ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ » رواه الأثرم وابن ماجه . ولأن الأصل عدم الإتيان بما شك فيه ، فنزله الإتيان به ، كما لو شك هل صَلًى أَوْ لَا ؟ وذكر ابن أبي موسى في الإرشاد عن أحمد رواية أخرى في المنفرد : أنه يبنى على غالب ظنه كالإمام ، وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية من قال : بين التحري واليقين فرق . أما حديث عبد الرحمن بن عوف فيقول : « إِذَا لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا ؟ أَوْ اِثْنَتَيْنِ : جَعَلَهُمَا اِثْنَتَيْنِ » . قال : فهذا عمل على اليقين ، فبنى عليه ، والذي تتحرى يكون قد صلى ثلاثاً فيدخل قلبه شك أنه إنما صلى اثنتين إلا أن يكون أكثر ما في نفسه أنه قد صلى ثلاثاً ، وقد دخل قلبه شك ، فهذا يتحرى أصوب . ذلك ويسجد بعد السلام ، قال : فينبهها فرق . فظاهر هذا : أنه إنما يبنى على اليقين إذا لم يكن له ظن ، ومتى كان له غالب ظن عمل عليه . ولا فرق بين الإمام والمنفرد . روى ذلك عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وبنحوه قال النخعي ، وقاله أصحاب الرأي ، إن تكرر ذلك عليه ، وإن كان أول مأصابه ، أعاد الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا غِرَارَ فِي الصَّلَاةِ » .

ووجه هذه الرواية : ما روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَنِيَحَرَ الصَّوَابَ ، فَلْيَتَيَّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » متفق عليه . وللبخاري « بَعْدَ التَّسْلِيمِ » وفي لفظ : « فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ » وفي لفظ : « فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ لِلصَّوَابِ » وفي لفظ : « فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ » رواها كلها مسلم . وفي لفظ رواه أبو داود قال : « إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَشَكَّكَتَ فِي ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ ، وَأَكْثَرُ ظَنِّكَ عَلَى أَرْبَعٍ ، تَشَهَّدْتَ ثُمَّ سَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ » .

فعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد على من استوى عنده الأمران ، فلم يكن له ظن . وحديث ابن مسعود على من له رأى . وظن يعمل بظنه ، جمعاً بين الحديثين وعملاً بهما ، فيكون أولى . ولأن الظن دليل في الشرع ، فوجب اتباعه كما لو اشتبهت عليه القبلة .

واختار الخريقي التفريق بين الإمام والمنفرد ، فجعل الإمام يبنى على الظن ، والمنفرد يبنى على اليقين ، وهو الظاهر في المذهب . نقله عن أحمد الأثرم وغيره . والمشهور عن أحمد : البناء على اليقين في حق

المنفرد ، لأن الإمام له من ينبيه ويذكره إذا أخطأ الصواب ، فليعمل بالأظهر عنده . فإن أصاب أقره المأمومون ، فيتأكد عنده صواب نفسه . وإن أخطأ سبّحوا به ، فرجع إليهم ، فيجعل له الصواب على كلتا الحالتين ، وليس كذلك المنفرد ، إذ ليس له من يذكره فينبى على اليقين ، ليحصل له إتمام صلاته ، ولا يسكون مغروراً بها . وهو معنى قوله ﷺ : « لا غرار في الصلاة » . وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ، وعبد الرحمن بن عوف على المنفرد . وحديث ابن مسعود على الإمام ، جمعاً بين الأخبار ، وتوفيقاً بينهما . فإن استوى الأمران عند الإمام بنى على اليقين أيضاً . وعلى الرواية الثانية يحمل حديث أبي سعيد وعبد الرحمن على من لا ضنّ له . وحديث ابن مسعود على من له ضنّ .

فأما قول أصحاب الرأي فيخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ . وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن أحدكم إذا قام فصلى جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى ؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدةً تين وهو جالس » متفق عليه . ولأنه شك في الصلاة فلم يبطلها ، كما لو تكرّر ذلك منه . وقوله ﷺ : « لا غرار » يعني لا ينقص من صلاته . ويحتمل أنه أراد لا يخرج منها وهو في شك من تمامها . ومن بنى على اليقين لم يبق في شك من تمامها . وكذلك من بنى على غالب ظنه فواقفه المأمومون ، أو ردّوا عليه غلطه ، فلا شك عنده .

فصل

ومتى استوى عنده الأمران بنى على اليقين ، إماماً كان أو منفرداً ، وأتى بما بقى من صلاته ، وسجد للسهو قبل السلام ، لأن الأصل البناء على اليقين . وإنما جاز تركه في حق الإمام لمعارضته الظنّ الغالب ، فإذا لم يوجد وجب الرجوع إلى الأصل .

فصل

وإذا سها الإمام فأتى بفعل في غير موضعه لزم المأمومين تنبيهه . فإن كانوا رجالاً سبّحوا به ، وإن كانوا نساء صفقن يبطلون أكفهن على ظهور الأخرى ، وبهذا قال الشافعي . وقال مالك : التسبيح للرجال ، والنساء . ولقول النبي ﷺ : « من نابه شيء في صلاته فليقل : سبحان الله » متفق عليه . وحكى عن أبي حنيفة أن تنبيهه الآدمي بالتسبيح أو القرآن أو الإشارة يبطل الصلاة . لأن ذلك خطاب آدمي . وقد روى أبو غطفان عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أشار بيده في الصلاة إشارة ثفقه أو نفهم فقد قطع الصلاة » .

ولنا : ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » . وعن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا نابكم في صلاتكم شيء فليُسبِّح الرجال » .

وَلْيُصَقِّ النَّسَاءَ « متفق عليهما . وروى عبد الله بن عمر قال : « قُلْتُ لبلال كيف كان النبي ﷺ يَرِدُ عليهم ، حين كانوا يُسَلِّون عليه في الصلاة ؟ قال : كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ » . وعن صُهَيْب قال : « مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً » . وقال : لا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ » قال الترمذی : كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ . وقد ذكرنا حديث أنس « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ » .

فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ، فَإِنَّ حَدِيثَنَا يُفَسِّرُهُ ، لِأَنَّهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَزِيَادَةٌ بَيَانٌ يَتَعَيَّنُ الْأَخْذُ بِهَا .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي حَنِيفَةَ فَضَعِيفٌ يَرْوِيهِ أَبُو غُظْفَانَ وَهُوَ مُجْهُولٌ . فَلَا يَعَارِضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ .

فصل

إِذَا سَبَّحَ بِهِ اثْنَانِ بِقَوْلِهَا لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، وَالرَّجُوعُ إِلَيْهِ ، سِوَاءَ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَوَابُهَا أَوْ خِلَافُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خَطَاؤُهَا لَمْ يَعْمَلْ بِقَوْلِهَا ، لِأَنَّ مَنْ شَكَّ فِي فِعْلٍ نَفْسَهُ لَمْ يَعْمَلْ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ ، كَالْحَاكِمِ إِذَا نَسِيَ حُكْمًا حَكَمَ بِهِ ، فَشَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ وَهُوَ لَا يَذْكُرُهُ .

وَلَنَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ لَمَّا سَأَلَهَا « أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » فَقَالَا : نَعَمْ ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ شَاكًّا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ مَا قَالَهُ ذُو الْيَدَيْنِ ، وَسَأَلَهَا عَنْ صِحَّةِ قَوْلِهِ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى شَكِّهِ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمُ بِالتَّسْبِيحِ لِيَذْكُرُوا الْإِمَامَ ، وَيَعْمَلُ بِقَوْلِهِمْ . وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَرَادَ أَوْ نَقَصَ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ نَسِيَ كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذْكُرُونِي » يَعْنِي بِالتَّسْبِيحِ ، كَمَا رَوَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ . وَكَذَا نَقُولُ فِي الْحَاكِمِ : إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الشَّاهِدِينَ . وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صَوَابِهِ وَخَطَا الْمَأْمُومِينَ لَمْ يَجْزِلْهُ مَتَابَعَتُهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزِمُهُ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمْ ، كَالْحَاكِمِ بِحُكْمِ الشَّاهِدِينَ ، وَيَتْرَكُ يَقِينُ نَفْسِهِ . وَليْسَ بِصَحِيحٍ ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ خَطَايَاهُمْ فَلَا يَتَّبِعُهُمْ فِي الْخَطَا . وَكَذَا نَقُولُ فِي الشَّاهِدِينَ : مَتَى عِلْمُ الْحَاكِمِ كَذِبُهُمَا لَمْ يَجْزِلْهُ الْحُكْمُ بِقَوْلِهَا ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهَا شَاهِدَا زُورٍ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْحُكْمُ بِقَوْلِ الزُّورِ . وَإِنَّمَا اعْتَبِرَتِ الْعَدَالَةُ فِي الشَّهَادَةِ لِغُلْبَةِ عَلَى الظَّنِّ صَدَقُ الشُّهُودِ . وَرَدَّتْ شَهَادَةُ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ صَدَقَهُمْ ، فَمَعَ يَقِينُ الْعِلْمُ بِالْكَذِبِ أَوْلَى أَنْ لَا يَقْبَلَ .

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الْمَأْمُومُونَ فَلَمْ يَرْجِعْ فِي مَوْضِعٍ يَلْزِمُهُ الرَّجُوعُ فِيهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، وَلَيْسَ لِلْمَأْمُومِينَ اتِّبَاعُهُ . فَإِنْ اتَّبَعُوهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونُوا عَالِينَ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ أَوْ جَاهِلِينَ بِهِ . فَإِنْ كَانُوا عَالِينَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ ، لِأَنَّهُمْ تَرَكَوا الْوَاجِبَ عَمْدًا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي هَذَا ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ :

إحداها : أنه لا يجوز لهم متابعتة ، ولا يلزمهم انتظاره ، إن كان نسيانُه في زيادة يأتي بها ، وإن فارقه وسَلَمُوا صَحَّت صَلَاتُهُمْ . وهذا اختيار الخلال .

والثانية : يُتَابِعُونَهُ فِي الْقِيَامِ اسْتِحْسَانًا .

والثالثة : لَا يُتَابِعُونَهُ وَلَا يَسَلِّمُونَ قَبْلَهُ ، لَكِنْ يَنْتَظِرُونَهُ لِيَسَلِّمَ بِهِمْ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . لِأَنَّ الْإِمَامَ مُحْطًى فِي تَرْكِ مُتَابَعَتِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ عَلَى الْخَطَأِ .

الحال الثاني : إن تابَعوه جهلاً بتحريم ذلك ، فإنَّ صَلَاتَهُمْ صَحِيحَةٌ . لِأَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ تَابَعُوهُ فِي التَّسْلِيمِ فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ . وَفِي الْخَامِسَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُمْ . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الزَّيْبِرِ « أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، إِنَّكَ صَلَّيْتَ رَكَعَاتٍ ثَلَاثًا ، قَالَ : أَمْ كَذَلِكَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَرَجَعَ فَصَلَّى رَكَعَةً ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ » وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ « صَلَّى بِنَا عُلُقَمَةَ الظَّهْرَ خَمْسًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ : يَا أَبَا شَيْبَلٍ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا ، قَالَ : كَلَّا ، مَا فَعَلْتُ ، قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ وَأَنَا غُلَامٌ ، فَقُلْتُ : بَلَى قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا ، قَالَ لِي : يَا أَعُورُ ، وَأَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ أَيْضًا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، فَلَمْ يَأْمُرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ بِالْإِعَادَةِ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهُمْ لَمْ تَبْطُلْ بِمُتَابَعَتِهِمْ ، وَمَتَى عَمِلَ الْإِمَامُ بِغَالِبِ ظَنِّهِ فَسَبَّحَ بِهِ الْمَأْمُومُونَ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ ، فَإِنَّ سَجُودَهُ قَبْلَ السَّلَامِ لِمَا فَعَلَهُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي الصَّلَاةِ سَهْوًا . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَجْرِ فَسَبَّحَ بِهِ فَقَامَ : مَتَى يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ؟ فَقَالَ : قَبْلَ السَّلَامِ .

فصل

فإنَّ سَبَّحَ بِالْإِمَامِ وَاحِدٌ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَوْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ ، فَيَعْمَلُ بِغَالِبِ ظَنِّهِ لَا بِتَسْبِيحِهِ . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ ذِي الْيَدَيْنِ وَحْدَهُ ، فَإِنْ سَبَّحَ فَسَاقَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَوْلِهِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ .

وإن اِفْتَرَقَ الْمَأْمُومُونَ طَائِفَتَيْنِ ، وَافَقَهُ قَوْمٌ ، وَخَالَفَهُ آخَرُونَ ، سَقَطَ قَوْلُهُمْ لِمُعَارَضَتِهِمْ ، كَالْبَيْتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَتَا . وَمَتَى لَمْ يَرْجِعْ ، وَكَانَ الْمَأْمُومُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ خَطَأِ الْإِمَامِ ، لَمْ يَتَابِعْهُ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا . وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْتَظِرَهُ هُنَا ، لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ صَحِيحَةٌ لَمْ تَفْسُدْ بِزِيَادَةٍ ، فَيَنْتَظِرُهَا كَمَا يَنْتَظِرُ الْإِمَامُ الْمَأْمُومِينَ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ .

« مسألة » قَالَ ﴿ وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ السَّهْوِ فَسَجُودُهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، مِثْلُ الْمُنْفَرِدِ إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَدْرِكْكُمْ صَلَّى ؟ فَبُنِيَ عَلَى الْيَقِينِ ، أَوْ قَامَ فِي مَوْضِعٍ جُلُوسًا ، أَوْ جَلَسَ فِي مَوْضِعٍ قِيَامًا ، أَوْ جَهَرَ (٣ م - مَعْنَى ثَانِي)

في موضع تخافت ، أو خافت في موضع جهر ، أو صلى خمسا ، أو ماعدا ذلك من السهو ، فكل ذلك يسجد له قبل السلام .

وجملة ذلك : أن السجود كله عند أحد : قبل السلام ، إلا في الموضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام . وهما إذا سلم من نقص في صلاته ، أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه . وما عداها يسجد له قبل السلام ، نص على هذا في رواية الأثرم . قال : أنا أقول : كل سهو جاء عن النبي ﷺ أنه يسجد فيه بعد السلام ، وسائر السجود يسجد فيه قبل السلام ، هو أصح في المعنى . وذلك أنه من شأن الصلاة ، فيقضيه قبل أن يسلم ، ثم قال : سجد النبي ﷺ في ثلاثة مواضع بعد السلام ، وفي غيرها قبل السلام . قلت : اشرح الثلاثة المواضع التي بعد السلام ، قال : سلم من ركعتين ، فسجد بعد السلام ، هذا حديث ذى اليدين . وسلم من ثلاث فسجد بعد السلام ، هذا حديث عمران بن حصين . وحديث ابن مسعود في موضع التحرى سجد بعد السلام . قال القاضي : لا يختلف قول أحمد في هذين الموضعين : أنه يسجد لهما بعد السلام . واختلف فيمن سها ف صلى خمسا هل يسجد قبل السلام أو بعده ؟ على روايتين . وما عدا هذه المواضع يسجد لها قبل السلام رواية واحدة . وبهذا قال سليمان بن داود ، وأبو خيثمة ، وابن المنذر . وحكى أبو الخطاب عن أحمد روايتين أخريين .

إحداها : أن السجود كله قبل السلام . روى ذلك عن أبي هريرة ، ومكحول ، والزهرى ، ويحيى الأنصارى ، وربيعة ، والليث ، والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعي لحديث ابن بريدة وأبي سعيد . وقال الزهرى : كان آخر الأمرين السجود قبل السلام ، ولأنه تمام للصلاة وجبر لتقصها ، فكان قبل سلامها كسائر أفعالها .

والثانية : أن ما كان من نقص يسجد له قبل السلام ، لحديث ابن بريدة . وما كان من زيادة يسجد له بعد السلام ، لحديث ذى اليدين ، وحديث ابن مسعود حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم خمسا ، وهذا مذهب مالك وأبي ثور .

وروى عن ابن مسعود أنه قال : « كل شيء شككت فيه من صلاتك من نقصان من ركوع ، أو سجود ، أو غير ذلك ، فاستقبل أكثر ظنه ، واجعل سجدة السهو في هذا النحو قبل التسليم . فأما غير ذلك من السهو فاجعله بعد التسليم » رواه سعيد .

وقال أصحاب الرأي : سجود السهو كله بعد السلام ، وله فعلهما قبل السلام . يروى نحو ذلك عن علي ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأنس ، والحسن ، والنخعي ، وابن أبي ليلى . لحديث ذى اليدين ، وحديث ابن مسعود في التحرى . وروى ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : « لكل سهو سجدتان بعد التسليم » رواه سعيد ، وعن عبدالله بن جعفر قال :

قال رسول الله ﷺ « مَنْ شَكََّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَهَا يُسَلِّمَ » رواها أبو داود .
ولنا : أنه قد ثبت عن النبي ﷺ السجود قبل السلام وبعده في أحاديث صحيحة متفق عليها .
ففيما ذكرناه عمل بالأحاديث كلها ، وجمع بينهما من غير ترك شيء منها . وذلك واجب مهما أمكن .
فإن خبر النبي ﷺ حجة يجب المصير إليه والعمل به . ولا يُترك لإلغاض مثله أو أقوى منه . وليس
في سجوده بعد السلام أو قبله في صورة ما ينفي سجوده في صورة أخرى في غير ذلك الموضع ، وذكر نسخ
حديث ذي الدين لا وجه له . فإن راويه ، أبا هريرة وعمران بن حصين هجرتهما متأخرة . وقول الزهري
« مُرْسَلٌ » لا يقتضي نسخاً ، فإنه لا يجوز أن يكون آخر الأمرين سجوده قبل السلام ، لوقوع السهو في آخر
الأمر فيما سجوده قبل السلام . وحديث ثوبان راويه إسماعيل بن عياش ، وفي روايته عن أهل الخجاز
ضعف . وحديث ابن جعفر فيه ابن أبي ليلى ، وهو ضعيف . وقال الأثرم : لا يثبت واحد منهما .

فصل

في تفصيل المسائل التي ذكرها الخرق في هذه المسألة .

قوله « مثل المنفرد إذا شك في صلاته ، فلم يدْرِ كم صلى ؟ فبنى على اليقين » .

قد ذكرنا أن ظاهر المذهب : أن المنفرد يبنى على اليقين ، ومعناه : أنه ينظر ما يتقن أنه صلاه
من الركعات ، فيتم عليه ويُلغى ما شك فيه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الرحمن
ابن عوف : « إِذَا شَكََّ أَحَدُكُمْ فِي الثُّنْتَيْنِ وَالوَاحِدَةِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً ، وَإِذَا شَكََّ فِي الثُّنْتَيْنِ
وَالثَّلَاثِ ، فَلْيَجْعَلْهُمَا اثْنَتَيْنِ ، وَإِذَا شَكََّ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ لِيَتِمَّ مَا بَقِيَ
مِنْ صَلَاتِهِ ، حَتَّى يَكُونَ الْوَهْمُ فِي الزِّيَادَةِ ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ » رواه ابن ماجه
هكذا ؛ وسواء غلب على ظنه خلاف ذلك ، أم لم يغلب على ظنه ، إلا أن يكون هذا الوهم مثل
الوسواس . فقد قال ابن أبي موسى : إذا كثرت السهو حتى يصير مثل الوسواس لها عنه ^(١) . وذكرنا
أن في المنفرد رواية أخرى : أنه يبنى على ما يغلب على ظنه ، والصحيح في المذهب : ما ذكر الخرق رحمه
الله . والحكم في الإمام إذا بنى على اليقين : أنه يسجد قبل السلام كالمفرد . وإذا تحوَّى المنفرد على
الرواية الأخرى سجد بعد السلام .

فصل

قوله « أو قام في موضع جوس أو جلس في موضع قيام » .

أكثر أهل العلم يرون أن هذا يسجد له . ومن قال ذلك : ابن مسعود ، وقتادة ، والثوري ،

(١) لها عنه ، تركه ولم يعتد به .

والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وكان علقمة والأسود يُقعدان في الشيء يُقام فيه، ويقومان في الشيء يُقعد فيه، فلا يسجدان.

ولنا: قول النبي ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» وقال: «إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» رواها مسلم، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقوله صلى الله عليه وسلم: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ» رواه أبو داود. ولأنه سهو فسجد له كغيره. مع ما ذكره في تفصيل المسائل.

فأما القيام في موضع الجلوس، ففي ثلاث صور. إحداها: أن يترك التشهد الأول ويقوم. وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: ذكره قبل اعتداله قائماً، فيلزمه الرجوع إلى التشهد. ومن قال يجلس: علقمة، والضحاك، وقتادة، والأوزاعي، والشافعي، وابن المنذر. وقال مالك: إن فارقت أليته الأرض مضى. وقال حسان بن عطية: إذا تجافت ركبته عن الأرض مضى.

ولنا: ما روى المغيرة بن شعبه عن النبي ﷺ قال: «فَإِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، فَلَمْ يَسْتَمِمْ قَائِماً، فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا اسْتَمَمَ قَائِماً فَلَا يَجْلِسْ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ» رواه أبو داود، وابن ماجه. ولأنه أخلّ بواجب ذكره قبل الشروع في ركن مقصود، فلزمه الإتيان به. كما لو لم تفارق أليته الأرض.

المسألة الثانية: ذكره بعد اعتداله قائماً، وقبل شروعه في القراءة، فالأولى له: أن لا يجلس، وإن جلس جاز. نص عليه. قال النخعي: يرجع ما لم يستفتح القراءة. وقال حماد بن أبي سليمان: إن ذكر ساعة يقوم جلس.

ولنا: حديث المغيرة، وما ذكره فيما بعد. ولأنه ذكره بعد الشروع في ركن، فلم يلزمه الرجوع. كما لو ذكره بعد الشروع في القراءة. ويحتمل أنه لا يجوز له الرجوع. لحديث المغيرة. ولأنه شرع في ركن فلم يحز له الرجوع، كما لو شرع في القراءة.

المسألة الثالثة: ذكره بعد الشروع في القراءة: فلا يجوز له الرجوع، ويمضى في صلاته في قول أكثر أهل العلم. ومن روى عنه أنه لا يرجع: عمر، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، والمغيرة بن شعبه، والنعمان بن بشير، وابن الزبير، والضحاك بن قيس، وعقبة بن عامر، وهو قول أكثر الفقهاء. وقال الحسن: يرجع ما لم يركع، وليس بصحيح، لحديث المغيرة وروى أبو بكر الأجرى بإسناده عن معاوية «أنه صلى بهم فقام في الركعتين، وعليه الجلوس، فسُبِّحَ به، أفبى أن يجلس، حتى إذا جلس

يُسَلِّمُ سَجْدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ هَذَا ، وَلَأنَّهُ شَرَعَ فِي رُكْنٍ مَقْصُودٍ فَلَمْ يَحْزَلْهُ الرُّجُوعُ ، كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي الرُّكُوعِ .

إِذَا ثَبِتَ هَذَا : فَإِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، لِحَدِيثِ مَعَاوِيَةَ . وَلَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ بْنُ بُحَيْنَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظَّهْرَ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ . فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فصل

إِذَا عَلِمَ الْمُتَأَمِّمُونَ بِتَرْكِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ قِيَامِهِمْ ، وَبَعْدَ قِيَامِ إِمَامِهِمْ تَابِعُوهُ فِي الْقِيَامِ ، وَلَمْ يَجْلِسُوا لِلتَّشْهِيدِ . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَهَا عَنْ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَقَامَ ، قَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ صَلَّى بِالنَّاسِ ، نَهَضُوا فِي الثَّانِيَةِ عَنِ الْجُلُوسِ ، فَسَبَّحُوا بِهِمْ ، فَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى مَنْ سَبَّحَ بِهِمْ . وَبَعْضُهُمْ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ بِالْقِيَامِ فَقَامُوا . قَالُوا : وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَحَدٌ مِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ مَعَهُ . قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلَاتَةَ ، قَالَ : « صَلَّى بِنَا الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ، فَلَمَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَسَلَّم ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . قَالَ : وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ عَنْ مُضَرَ بْنِ عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ ، قَالَ : « أَوْثَمُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَعْدَةِ فَسَبَّحُوا بِهِ ، فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ هَكَذَا - أَيُّ قُومُوا » . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ سَعْدٍ . وَرَوَاهُ الْآجُرِّيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ . قَالَ : « إِنِّي سَمِعْتُكُمْ تَقُولُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ ، لَكَيْمًا أَجْلِسَ ، فَايَسْتِ تِلْكَ السُّنَّةَ ، إِنَّمَا السُّنَّةُ الَّتِي صَنَعْتُ » وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ .

فَأَمَّا إِنْ سَبَّحُوا بِهِ قَبْلَ قِيَامِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ ، تَشْهَدُوا لِأَنفُسِهِمْ ، وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ فِي تَرْكِهِ ، لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا تَعَيَّنَ فَعَلُهُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ مُتَابَعَتُهُ فِي تَرْكِهِ . وَلَوْ رَجَعَ إِلَى التَّشْهِيدِ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْقِرَاءَةِ لَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ مُتَابَعَتُهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ .

فَأَمَّا الْإِمَامُ فَتَيَّ فَعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بِطَلْتِ صَلَاتُهُ ، لِأَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ جَنْسِهَا عَدَدًا ، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا عَدَدًا . وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ أَوْ نَاسِيًا لَمْ تَبْطُلْ ، لِأَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ سَهْوًا . وَمَتَى عَلِمَ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ وَهُوَ فِي التَّشْهِيدِ نَهَضَ وَلَمْ يُتِمَّ الْجُلُوسَ .

وَلَوْ ذَكَرَ الْإِمَامُ التَّشْهِيدَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَبَعْدَ قِيَامِ الْمُتَأَمِّمِينَ وَشُرُوعِهِمْ فِي الْقِرَاءَةِ فَرَجَعَ لَزِمَهُمُ الرُّجُوعُ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ رَجَعَ إِلَى وَاجِبٍ فَلَزِمَهُمْ مُتَابَعَتُهُ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِقِيَامِهِمْ قَبْلَهُ .

فصل

وإن نسي التشهد دون الجنوس له ، فحكمه في الرجوع إليه حكم ما لو نسيه مع الجلوس ، لأن التشهد هو المقصود .

فأما إن نسي شيئاً من الأذكار الواجبة : تسبيح الركوع والسجود ، وقول : رب اغفر لي بين السجدين ، وقول : ربنا ولك الحمد - فإنه لا يرجع إليه بعد الخروج من محله . لأن محل الذكر ركن قد وقع مجزئاً صحيحاً . فوارجع إليه لكان زيادة في الصلاة ، وتكراراً لركن . ثم يأتي بالذكر في ركوع أو سجود زائد غير مشروع ، بخلاف التشهد ، ولكنه يمضى ويسجد للسهو لتركه ، قياساً على ترك التشهد .

الصورة الثانية : قام من السجدة الأولى ولم يجلس للفصل بين السجدين . فهذا قد ترك ركنين : جلسة الفصل ، والسجدة الثانية ، فلا يخو من حالين .

أحدهما : أن يذكر قبل الشروع في القراءة فيلزمه الرجوع . وهذا قول مالك والشافعي ، ولا أعلم فيه مخالفاً ، فإذا رجع فإنه يجلس جلسة الفصل ، ثم يسجد السجدة الثانية ، ثم يقوم إلى الركعة الأخرى . وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يحتاج إلى الجلوس لأن الفصل قد حصل بالقيام ، وليس بصحيح . لأن الجلسة واجبة ، ولا ينوب عنها القيام كما لو تعمد ذلك . فأما إن كان جلس للفصل ثم قام ولم يسجد فإنه يسجد ولا يلزمه الجلوس . وقيل : يلزمه ليأتي بالسجدة عن جلوس ولا يصح ، لأنه أتى بالجلسة فلم يبطل سهو بعدها ، كالسجدة الأولى ، ويصير كأنه سجد عقيب الجلوس . فإن كان يظن أنه سجد سجدين وجلس جلسة الاستراحة لم يحزه عن جلسة الفصل ، لأنها هيئة فلا تنوب عن الواجب ، كما لو ترك سجدة من ركعة ثم سجد للتلاوة . وهكذا الحكم في ترك ركن غير السجود مثل الركوع أو الاعتدال عنه . فإنه يرجع إليه متى ذكره قبل الشروع في قراءة الركعة الأخرى ، فيأتي به ثم بما بعده ، لأن ما أتى به بعده غير معتد به لفوات الترتيب .

الحال الثاني : ترك ركنًا : إما سجدة ، أو ركوعاً ساهياً ، ثم ذكره بعد الشروع في قراءة الركعة التي تليها ، بطلت الركعة التي ترك الركن منها ، وصارت التي شرع في قراءتها مكانها . نصّ على هذا أحمد في رواية الجماعة . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعة ثم قام ليصلي أخرى ، فذكر أنه إنما سجد للركعة الأولى سجدة واحدة ؟ فقال : إن كان أول ما قام قبل أن يحدث عمله للأخرى فإنه ينحط ، ويسجد ، ويمتدّ بها ، وإن كان أحدث عمله للأخرى ألغى الأولى وجعل هذه الأولى . قلت : يستفتح أو يجزئ الاستفتاح الأول ؟ قال : لا يستفتح ويجزئه الأول . قلت : فنتى سجدين من ركعتين ؟ قال : لا يعتدّ بنيتك الركعتين ، والاستفتاح ثابت . وهذا قول إسحاق . وقال الشافعي : إذا ذكر الركن المتروك قبل السجود في الثانية فإنه يعود إلى السجدة الأولى ، وإن ذكره بعد سجوده في الثانية

وقعتا عن الأولى . لأن الركعة الأولى قد صح فعلها ، وما فعله في الثانية سهواً لا يبطل الأولى ، كما لو ذكر قبل القراءة . وقد ذكر أحمد هذا القول عن الشافعيّ وقرّب به . وقال : هو أشبه ، يعني من قول أصحاب أبي حنيفة ، إلا أنه اختار القول الذي حكاه عنه الأثرم . وقال مالك : إن ترك سجدةً فذكرها قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألغى الأولى . وقال الحسن ، والنخعيّ ، والأوزاعيّ : من نسي سجدةً ثم ذكرها سجدتها في الصلاة متى ذكرها . وقال الأوزاعيّ : يرجع إلى حيث كان من الصلاة وقت ذكرها ، فيمضي فيها . وقال أصحاب الرأي ، فيمن نسي أربع سجّعات من أربع ركعات ثم ذكرها في التشهد : سجد في الحال أربع سجّعات وتمت صلاته .

ولنا : أن المرحوم في الجمعة إذا زال الزحام والإمام راكع في الثانية فإنه يتبعه ويسجد معه ، ويكون السجود من الثانية دون الأولى ، كذا هنا .

فصل

فإن مضى في موضع يلزمه الرجوع ، أو رجع في موضع يلزمه المضى عالمًا بتحريم ذلك فسدت صلاته ، لأنه ترك واجباً في الصلاة عمداً ، وإن فعل ذلك مُعتقداً جوازه لم تبطل ، لأنه تركه من غير تعمد ، أشبه ما لو مضى قبل ذكر المتروك . لكن إذا مضى في موضع يلزمه الرجوع فسدت الركعة التي ترك ركنها ، كما لو لم يذكره إلا بعد شروعه في قراءة غيرها ، فلم يمد إلى الصحة بحال .

الصورة الثالثة : قام عن التشهد الأخير إلى زائد ، فإنه يرجع إليه متى ما ذكره لأنه قام إلى زيادة غير معتدّ له بها ، فلزمه الرجوع كما لو ذكر قبل السجود .

ويأتى تفصيل هذه الصورة فيما إذا صلى خمساً . وفي هذه الصور الثلاث : يلزمه السجود قبل السلام .

فصل

قوله « أو جلس في موضع قيام » .

فهذا يتصور بأن يجلس عقيب الأولى ، أو الثالثة بظن أنه موضع التشهد ، أو جلسة الفصل . فتي ما ذكر قام ، وإن لم يذكر حتى قام أتمّ صلاته وسجد للسهو ، لأنه زاد في الصلاة من جنسها ما لو فعله عمداً أبطلها ، فلزمه السجود إذا كان سهواً كزيادة ركعة .

فصل

والزيادات على ضربين : زيادة أفعال ، وزيادة أقوال . فزيادات الأفعال قسمان :

أحدهما : زيادة من جنس الصلاة : مثل أن يقوم في موضع جوس ، أو يجلس في موضع قيام ، أو يزيد

ركعة ، أو ركناً ، فهذا تبطل الصلاة بعمده ، ويُسجد لسهوّه ، قليلاً كان أو كثيراً ، لقول النبي ﷺ : « إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلَيْسَ جُزْءٌ سَجْدَتَيْنِ » رواه مسلم .

والثاني : من غير جنس الصلاة ، كالشئ ، والحك ، والترويح ^(١) ، فهذا تبطل الصلاة بكثيره ، ويعنى عن يسيره . ولا يسجد له . ولا فرق بين عمده وسهوّه .
الضرب الثاني : زيادات الأقوال ، وهى قسمان أيضاً .

أحدهما : ما يبطل عمده الصلاة : كالسلام وكلام الآدميين . فإذا أتى به سهواً فسلم في غير موضعه سجد على ما ذكرناه في حديث ذى الدين ، وإن تكلم في الصلاة سهواً ، فهل تبطل الصلاة به أو يسجد للسهو ؟ على روايتين :

القسم الثاني : مالا يبطل عمده الصلاة . وهو نوعان :

أحدهما : أن يأتى بذكر مشروع في الصلاة في غير محله ، كالقراءة في الركوع والسجود ، والتشهد في القيام ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ، وقراءة السورة في الآخرين من الرابعة ، أو الأخيرة من المغرب ، وما أشبه ذلك إذا فعله سهواً ، فهل يُشرع له سجود السهو ؟ على روايتين :
إحداها : لا يُشرع له سجود ، لأن الصلاة لا تبطل بعمده ، فلم يُشرع السجود لسهوّه ، كترك سنن الأفعال .

والثانية : يُشرع له السجود ، لقوله ﷺ : « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلَيْسَ جُزْءٌ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ » رواه مسلم . فإذا قلنا : يُشرع له السجود ، فذاك مُستحب غير واجب ؛ لأنه جبرٌ لغیر واجب ، فلم يكن واجباً كجبر سائر السنن . قال أحمد : إنما السهو الذى يجب فيه السجود : ما روى عن النبي ﷺ ، ولأن الأصل عدم وجوب السجود .

النوع الثاني : أن يأتى فيها بذكر ، أو دعاء لم يرد الشرع به فيها ، كقوله « آمين رب العالمين » وقوله في التكبير : الله أكبر كبيراً ، ونحو ذلك ، فهذا لا يُشرع له السجود ^(٢) . لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى ، فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالسُّجُودِ » .

فصل

وإذا جلس للتشهد في غير موضع التشهد ^(٣) قدر جلسة الاستراحة . فقال القاضي : يلزمه السجود ، سواء

(١) الترويح : رفع الرجل وخفضها . (٢) في بعض النسخ : لا يُشرع له سجود .

(٣) في بعض النسخ : إذا جلس للتشهد في غير موضعه .

قلنا : جلسة الاستراحة مسنونة أو لم نقل ، لأنه لم يُردّها بحجوسه ، إنما أراد غيرها وكانت سهواً .
ويحتمل أن لا يلزمه ، لأنه فعلٌ لو تعلّمه لم تبطل به صلاته ، فلا يسجد لسهوه ، كالعمل اليسير من غير
جنس الصلاة .

فصل

قوله « أو جهر في موضع تخافت ، أو خافت في موضع جهر » .
وجملة ذلك : أن الجهر والإخفات في موضعهما من سنن الصلاة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً . وإن
تركه سهواً ، فهل يُشرع له السجود من أجله ؟ فيه عن أحمد روايتان :
إحداها : لا يُشرع . قال الحسن وعطاء وسالم ومجاهد ، والقاسم ، والشعبي والحاكم : لا سهو عليه .
وجهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد . وكذلك علقمة والأسود . وهذا مذهب الأوزاعي ، والشافعي ،
لأنه سنة فلا يُشرع السجود لتركه ، كرفع اليدين .
والثانية : يُشرع ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة في الإمام ، تقول النبي ﷺ : « إذا نسيَ
أحدكم فليَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » ولأنه أخلَّ بسنة قولية . فشرع السجود لها ، كترك القنوت .
وما ذكره يبطل بالقنوت وبالتشهد الأول ، فإنه عند الشافعي سنة ، ويسجد تاركه . فإذا قلنا بهذا
كان السجود مستحباً غير واجب ، نصّ عليه أحمد . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن رجل سها
فجهر فيما يُخافت فيه ، فهل عليه سجدة السهو ؟ قال : أما عليه فلا أقول عليه ، ولكن إن شاء سجد .
وذكر أبو عبد الله الحديث عن عمر أو غيره « أنه كان يُسمعُ منه نَفَمَةٌ في صَلَاةِ الظُّهْرِ » قال : وأنس
جهر فلم يسجد . وقال : إنما السهو الذي يجب فيه السجود ، مارؤى عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال
صالح ، قال أبي : إن سجد فلا بأس . وإن لم يسجد فليس عليه ، ولأنه جهرٌ لما ليس بواجب ، فلم
يكن واجباً كسائر السنن .

فصل

قوله : « أو صلى خمسا » يعني في صلاة رباعية ، فإنه متى قام إلى الخامسة في الرباعية أو إلى الرابعة
في المغرب أو إلى الثالثة في الصبح ، لزمه الرجوع متى ما ذكر ، فيجلس . فإن كان قد تشهد عقيب الركعة
التي تمت بها صلاته ، سجد للسهو ثم يسلم . وإن كان تشهد ، ولم يُصلِّ على النبي ﷺ عليه ، ثم
سجد للسهو وسلم ، وإن لم يكن تشهد ، تشهد وسجد للسهو ، ثم سلم ، فإن لم يذكر حتى فرغ من الصلاة
سجد سجدتين عقيب ذكره وتشهد ، وصلاته صحيحة . وبهذا قال علقمة ، والحسن ، وعطاء ، والزهري ،
والنخعي ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة : إن ذكر قبل أن
يسجد جالس للتشهد . وإن ذكر بعد السجود وكان جلس عقيب الرابعة قدر التشهد صحّت صلاته ويُضيف

إلى الزيادة أخرى لتسكون نافلة . فإن لم يكن جلس في الرابعة بطل فرضه ، وصارت صلاته نافلة ، ولزمه إعادة الصلاة . ونحوه قال حماد بن أبي سليمان . وقال قتادة ، والأوزاعي فيمن صلى المغرب أربعاً : يُضيف إليها أخرى ، فتسكون الركعتان تطوعاً . لقول النبي ﷺ في حديث أبي سعيد فيمن سجد سجدتين : « فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدتان نافلتان » رواه أبو داود ، وابن ماجه . وفي رواية : « فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته » رواه مسلم .

ولنا : ماروى عبد الله بن مسعود قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ خمسا ، فلما انقفل توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله : هل زيد في الصلاة ؟ قال : لا . قالوا : فإنك قد صليت خمسا . فأنقفل ، ثم سجد سجدتين ، ثم سلم ، ثم قال : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين » وفي رواية قال « إنما أنا بشر مثلكم ، أذكر كما تذكرون ، وأنسى كما تنسون . ثم سجد سجدتي السهو » وفي رواية فقال : « فإذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين » رواها كلها مسلم . والظاهر : أن النبي ﷺ لم يجلس عقيب الرابعة ، لأنه لم ينقل . ولأنه قام إلى الخامسة مُعتقداً أنه قام عن ثالثة ، ولم تبطل صلاته بهذا ، ولم يضاف إلى الخامسة أخرى . وحديث أبي سعيد حجة عليهم أيضاً . فإنه جعل الزائدة نافلة من غير أن يفعل بينها ، وبين التي قبلها بجلوس ، وجعل السجدتين يشفعانها ، ولم يضم إليها ركعة أخرى . وهذا كله خلاف لما قالوه . فقد خالفوا الخبرين جميعاً . وقولنا يوافق الخبرين جميعاً ، والحمد لله رب العالمين .

« مسألة » قال « فإن نسي أن عليه سجود سهو ، وسلم . كبر ، وسجد سجدتي السهو ، وتشهد ، وسلم ، ما كان في المسجد ، وإن تكلم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام ، والكلام . »

الكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول :

❦ الفصل الأول ❦

أنه إذا نسي سجود السهو ، ثم ذكره قبل طول الفصل في المسجد ، فإنه يسجد . سواء تكلم ، أو لم يتكلم . وبهذا قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور . وكان الحسن وابن سيرين يقولان : إذا صرف وجهه عن القبلة لم يبين ، ولم يسجد . وقال أبو حنيفة : إن تكلم بعد الصلاة سقط عنه سجود السهو ، ولأنه أتى بما ينافيها . فأشبهه ما لو أحدث .

ولنا : ماروى ابن مسعود « أن النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام » ، رواه مسلم ، وأيضاً الحديث الذي ذكرناه في المسألة التي قبل هذه ، فإنه عليه الصلاة والسلام « تكلم وتكلم للمؤمنين ، ثم

سجد ، وسجدوا معه » ، وهذا حجة على الحسن ، وابن سيرين . لقوله : « فَلَمَّا انْقَلَبَ تَوَشَّوْشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ » ، ولأنه إذا جاز إتمام ركعتين من الصلاة بعد الكلام . والانصراف كما في حديث ذى الديدن فالسجود أولى .

الفصل الثاني

أنه لا يسجد بعد طول المدة . واختلف في ضبط المدة التي يسجد فيها في قول الخريفي يسجد ما كان في المسجد ، وإن خرج لم يسجد ، نص عليه أحمد ، وهو قول الحكم وابن شبرمة . وقال القاضي : يرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة ، وهذا قول الشافعي . لأن النبي ﷺ رجع إلى المسجد بعد خروجه منه في حديث عمران بن حصين ، فالسجود أولى . وحكى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى : أنه يسجد وإن خرج وتباعد ، وهو قول ثان للشافعي ، لأنه جبران يأتي به بعد طول الزمان كجبران الحج . وهذا قول مالك إن كان لزيادة ، وإن كان لنقص أتى به ، مالم يطل الفصل ، لأنه لتكميل الصلاة . ولنا : أنه لتكميل الصلاة ، فلا يأتي به بعد طول الفصل كركن من أركانها ، وكما لو كان من نقص وإنما ضبطناه بالسجد ، لأنه محل الصلاة وموضعها ، فاعتبرت فيه المدة كحيار المجلس .

الفصل الثالث

أنه متى سجد للسهو فإنه يكبر للسجود والرفع منه ، سواء كان قبل السلام أو بعده : فإن كان قبل السلام سلم عقبه ، وإن كان بعده تشهد وسلم . سواء كان محله بعد السلام ، أو كان قبل السلام فنسيه إلى ما بعده . وبهذا قال ابن مسعود ، والنخعي ، وقتادة ، والحكم ، وحماد ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي في التشهد والسلام . وقال أنس والحسن وعطاء : ليس فيهما تشهد ولا تسليم . وقال ابن سيرين وابن المنذر : فيهما تسليم بغير تشهد . قال ابن المنذر : التسليم فيهما ثابت من غير وجه ، وفي ثبوت التشهد نظر . وعن عطاء : إن شاء تشهد وسلم ، وإن شاء لم يفعل .

ولنا ، على التكبير : قول ابن جحينة « فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ كَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ » وهو حديث صحيح . وقول أبي هريرة « ثُمَّ كَبَّرَ ، وَسَجَدَ ، مِثْلَ سَجُودِهِ ، أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ » ولأن النبي ﷺ كان يكبر في كل رفع وخفض . وأما التسليم فقد ذكره عمران بن حصين في حديثه الذي رواه مسلم قال فيه : « سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ ، ثُمَّ سَلَّمَ » . وفي حديث ابن مسعود « ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ » ، وأما التشهد فقد روى أبو داود في حديث عمران بن حصين « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ تَشَعَّدَ ، ثُمَّ سَلَّمَ » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، ولأنه سجود يُسلم له . فكان معه تشهد ، كسجود

صُلِبَ الصلاة . ويَحْتَمِلُ أن لا يَجِبُ التشهد . لأن ظاهر الحديثين الأولين : أنه سلم من غير تشهد ، وها أصح من هذه الرواية . ولأنه سجود مفرد ، فلم يَجِبْ له تشهد كسجود التلاوة .

❦ فصل ❦

وإذا نسي سجود السهو حتى طال الفصل ، لم تبطل الصلاة . وبذلك قال الشافعي ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد : أنه إن خرج من المسجد أعاد الصلاة . وهو قول الحكم ، وابن شُبرمة ، وقول مالك ، وأبي ثور في السجود الذي قبل السلام .

ولنا : أنه جابر للعبادة بعدها ، فلم تبطل بتركه ، كجَهْرَاتِ الْحَجِّ ، ولأنه مشروع للصلاة خارج منها فلم تفسد بتركه كالأذان .

❦ فصل ❦

ويقول في سجوده ما يقول في سجود صُلِبَ الصلاة ، ولأنه سجود مشروع في الصلاة ، أشبهه سجود صُلِبَ الصلاة .

❦ فصل ❦

وإن نسي السجود حتى شرع في صلاة أخرى سجد بعد فراغه منها في ظاهر كلام الخَوَرَقِيِّ ، لأنه في المسجد . وعلى قول غيره : إن طال الفصل لم يسجد ، وإلا سجد .

❦ فصل ❦

وسجود السهو لما يُبطل عمده الصلاة واجب . وعن أحمد : غير واجب ، ولعلَّ مبنائها على أن الواجبات التي شرع السجود لجبرها غير واجبة ، فيكون جبرها غير واجب . وهذا قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، لقول النبي ﷺ : « كَانَتِ الرَّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً لَهُ » .

ولنا : أن النبي ﷺ أمر به في حديث ابن مسعود ، وأبي سعيد ، وفعله ، وقال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوَنِي أَصَلِّي » وقوله : « نافلة » يعني أن له ثواباً فيه ، كما أنه سَمَّى الرُّكْعَةَ أيضاً نافلة ، وهي واجبة على الساهي بلا خلاف . فأما المشروع ^(١) لما لا يبطل عمده الصلاة فغير واجب . قال أحمد : إنما يَجِبُ السجود فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يعني وما كان في معناه ، فنقيسُ على زيادة خامسة سائر زيادات الأفعال ، من جنس الصلاة ، وعلى ترك التشهد : ترك غيره من الواجبات ، وعلى التسليم من نقصان : زيادات الأقوال المبطلة عمداً .

(١) أي فأما السجود المشروع الخ .

فصل

فإن ترك الواجب عمداً ، فإن كان قبل السلام بطلت صلاته ، لأنه أخل بواجب في الصلاة عمداً .
وإن ترك الواجب بعد السلام لم تبطل صلاته ، لأنه جبر للعبادة خارج منها ، فلم تبطل بتركه كجبرانات
الحج ، وسواء كان محله بعد السلام أو قبله فنسيه فصار بعد السلام .

وقد نقل عن أحمد ما يدل على بطلان الصلاة ، ونقل عنه التوقف ، فنقل عنه الأثرم فيمن نسي
سجود السهو . فقال : إن كان في سهو خفيف فأرجو أن لا يكون عليه . قلت : فإن كان فيما سها
فيه النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : هاه ، ولم يجب ، فبلغني عنه أنه يستحب أن يعيد ، فإن كان هذا
في السهو ففي العمد أولى .

« مسألة » قال : وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات ، وذكر وهو في التشهد ، سجد سجدة
تصبح له ركعة ، ويأتي بثلاث ركعات ، ويسجد للسهو في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله رحمه الله .
والرواية الأخرى قال : كان هذا يلعب ، يبتدىء الصلاة من أولها .

هذه المسألة مبنية على من ترك ركناً من ركعة ، فلم يذكره إلا في التي بعدها . وقد ذكرنا أنه إذا لم
يذكره حتى شرع في قراءة التي بعدها بطلت ، فلما شرع في قراءة الثانية ههنا قبل ذكر سجدة الأولى
بطلت الأولى ، ولما شرع في قراءة الثالثة قبل ذكر سجدة الثانية بطلت الثانية . وكذلك الثالثة تبطل
بالشروع في قراءة الرابعة فلم يبق إلا الرابعة ، ولم يسجد فيها إلا سجدة فيسجد الثانية حين ذكر ، ويتم
له ركعة ، ويأتي بثلاث ركعات ، وهذا قول مالك والليث . لأن كل ركعة بطلت بشروعه في الثانية قبل
إتمام الأولى . وفيه رواية أخرى عن أحمد : أن صلاته تبطل ويبتدئها ، لأن هذا يؤدي إلى أن يكون
مُتلاعِباً بصلاته ، ثم يحتاج إلى إلغاء عمل كثير في الصلاة . فإن بين التحريم والركعة المعتد بها ثلاث
ركعات لاغية ، وهذا قول إسحاق ، وأبي بكر الأجرى . وقال الشافعي : يصح له ركعتان ، لأنه لما قام
إلى الثانية سهواً قبل إتمام الأولى كان عمله فيها لاغياً ، فلما سجد فيها انضمت سجدتها إلى سجدة الأولى
فكملت له ركعة ، وهكذا الثالثة ، والرابعة يحصل له منها ركعة . وحكى أبو عبد الله هذا القول عن
الشافعي ، ثم قال : هو أشبه مما يقول هؤلاء — يعني أصحاب الرأي — قال الأثرم : فقلت له ، فإنه إذا
فعل لا يستقيم . لأنه إنما نوى بهذه السجدة عن الثانية لا عن الأولى . قال : فكذلك أقول إنه يحتاج أن
يسجد لكل ركعة سجدتين . ويحتمل أن يكون هذا القول المحكي عن الشافعي هو الصحيح ، وأن
يكون مذهباً لأحمد ، لأنه قد حسنه . وإنما اعتذر عن المصير إليه ، لكونه إنما نوى بالسجدة الثانية
عن الركعة الثانية . وهذا لا يمنع جعلها عن الأولى ، كما لو سجد في الركعة الأولى بحسب أنه في الثانية ،
أو سجد في الثانية بحسب أنه في الأولى ، والله أعلم .

وقال الثوري وأصحاب الرأي : يسجد في الحال أربع سجديات . وقال الحسن بن صالح فيمن نسي من كل ركعة سجدتين : يسجد في الحال ثمانى سجديات ، وهذا فاسد . لأن ترتيب الصلاة شرط فيها ، فلا يسقط بالنسيان ، كما لو قدم السجود على الركوع ناسياً . وإن لم يذكر حتى سلم ابتداء الصلاة . فإنه لم يبق له غير ركعة تنقص سجدة ، فإذا سلم بطأت أيضاً . نص أحمد على بطلانها في رواية الأثرم ، حينئذ يستأنف الصلاة .

فصل

وإذا ترك ركناً ، ثم ذكره ولم يعلم موضعه بنى الأمر على أسوأ الأحوال ، مثل أن يترك سجدة لا يعلم أمن الركعة الرابعة ، أم من الركعة التي قبلها ؟ جعلها من التي قبلها ، لأنه يلزمه حينئذ ركعة كاملة . ولو حسبها من الركعة الرابعة أجزأته سجدة واحدة . فإن ترك سجدتين لا يعلم أمن الركعتين أم من ركعة ؟ جعلها من ركعتين ليلزمه ركعتان . وإن علم أنه ترك ركناً من ركعة هو فيها لا يعلم أركوع هو أم سجود ؟ جعله ركوعاً ، ليلزمه الإتيان به وبما بعده . وعلى قياس هذا : يأتي بما يتيقن به إتمام الصلاة ، لئلا يخرج منها وهو شاك فيها ، فيكون مُعَرَّراً بها . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا غرار في صلاة ولا تسليم » رواه أبو داود . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن تفسير هذا الحديث . قال : أما أنا فأرى أن لا يخرج منها إلا على يقين ، لا يخرج منها على غرر حتى يتيقن أنها قد تمت ، ولو ترك سجدة من الأولى ، فذكرها في التشهد أتى بركعة وأجزأته . وقد روى الأثرم بإسناده عن الحسن في رجل صلى العصر ، أو غيرها ، فحسب أن يركع في الثانية حتى ذكر ذلك في الرابعة ، قال : يمضي في صلاته ، ويتمها أربع ركعات ، ولا يحتسب بالتي لم يركع فيها ، ثم يسجد للوكم .

فصل

وإن شك في ترك ركن من أركان الصلاة ، وهو فيها هل أخل به أو لا ؟ فحكمه حكم من لم يأت به إماماً كان أو مُنفرداً ، لأن الأصل عدمه . وإن شك في زيادة توجب السجود فلا سجود عليه ، لأن الأصل عدمها فلا يجب السجود بالشك فيها . وإن شك في ترك واجب يُوجب تركه سجود السهو ، فقال ابن حامد : لا سجود عليه ، لأنه شك في سببه فلم يلزمه بالشك ، كما لو شك في الزيادة . وقال القاضي : يحتمل أن يلزمه السجود ، لأن الأصل عدمه ، ولو شك في عدد الركعات ، أو في ركن في الصلاة لم يسجد ، لأن السجود لزيادة أو نقص ، أو احتمال ذلك ولم يوجد .

فصل

إذا سها سهوين ، أو أكثر من جنس ، كفاه سجدة واحدة للجميع . لانعلم أحداً خالف فيه ، وإن كان

السهو من جنسين ، فكذلك حكاه ابن المنذر قولاً لأحد ، وهو قول أكثر أهل العلم ، منهم : النخعي ، والثوري ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، وأصحاب الرأي .

وذكر أبو بكر فيه وجهين . أحدهما : ما ذكرنا . والثاني : يسجد سجودين . وقال الأوزاعي ، وابن أبي حازم ، وعبد العزيز بن أبي سلمة : إذا كان عليه سجودان أحدهما قبل السلام ، والآخر بعده سجدهما في تحاتيهما . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ » رواه أبو داود ، وابن ماجه . وهذان سهوان ، فلكل واحد منهما سجدة ، ولأن كل سهو يقتضي سجوداً ، وإنما تداخلتا في الجنس الواحد لاتفاقهما ، وهذان مختلفان .

ولنا : قول النبي ﷺ « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » وهذا يتناول السهو في موضعين . ولأن النبي ﷺ سها فسلم ، وتكلم بعد صلاته فسجد لها سجوداً واحداً . ولأن السجود آخر إلى آخر الصلاة ليجمع السهو كله ، وإلا فآله عقيم سببه . ولأنه شرع للجهر ، فجبر نقص الصلاة وإن كثرت ، بدليل السهو مرات من جنس واحد . وإذا انجبرت لم يحتاج إلى جابر آخر ، فنقول : سهوان فأجزأ عنهما سجود واحد ، كما لو كانا من جنس (١) . وقوله : « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ » في إسناده مقال ، ثم إن المراد به لكل سهو في صلاة ، والسهو وإن كثر فهو داخل في لفظ السهو ، لأنه اسم جنس فيكون التقدير لكل صلاة فيها سهو سجدة . ولذلك قال : « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بعد السلام » هكذا في رواية أبي داود : ولا يلزمه بعد السلام سجودان .

إذا ثبت هذا فإن معنى الجنس أن يكون أحدهما قبل السلام والآخر بعده ، لأن محليهما مختلفان . وكذلك سببهما وأحكامهما . وقال بعض أصحابنا : الجنس أن يكون أحدهما من نقص ، والآخر من زيادة ، والأولى ما قلناه إن شاء الله تعالى . فعلى هذا إذا اجتمعا سجداً قبل السلام ، لأنه أسبق وأكد . ولأن الذي قبل السلام قد وجب لوجوب سببه ولم يوجد قبله ما يمنع وجوبه ، ولا يقوم مقامه ، فلزمه الإتيان به ، كما لو لم يكن عليه سهو آخر ، وإذا سجد له سقط الثاني لإغناء الأول عنه ، وقيامه مقامه .

فصل

ولو أحرمت منفرداً فصلت ركعة ، ثم نوى متابعة الإمام ، وقلنا : بجواز ذلك فسها فيما انفرد فيه ، وسها لإمامه فيما تابعه فيه ، فإن صلاته تنتهي قبل صلاة إمامه ، فعلى قولنا هما من جنس واحد إن كان محلهما واحداً . وعلى قول من فسر الجنس بالزيادة والنقص : يحتمل كونهما من جنسين وهكذا لو صلى من الرباعية ركعة ، ودخل مع مسافر فنوى متابعتها ، فلما سلم إمامه قام ليتم ما عليه . فقد حصل مأموماً

(١) أى كما لو كانا من جنس واحد ، فالوصف ملاحظ ، وقد جرى المؤلفون على حذف الوصف في مثل هذا الموضع اختصاراً لفهمه من السياق .

في وسط صلاته ، منفرداً في طرفيها . فإذا سها في الوسط والطرفين جميعاً . فعلى قولنا : إن كان محل سجودهما واحداً فهي جنس واحد ، وإن اختلف محل السجود فهي جنسان . وقال بعض أصحابنا : هي جنسان ، هل يُجزئه لها سجدة واحدة أو أربع سجّدات ، على وجهين . ولأصحاب الشافعيّ فيها وجهان كهذين ووجه ثالث أنه يحتاج أن يسجد ستّ سجّدات ، لكلّ سهو سجدة واحدة .

« مسألة » قال (وليس على المأموم سجود سهو ، إلا أن يسهو إمامه فيسجد معه) .

وجملته : أن المأموم إذا سها دون إمامه فلا سجود عليه في قول عامة أهل العلم . وحكى عن مكحول أنه قام عن قعود إمامه فسجد .

ولنا : أن معاوية بن الحكم « تكلم خلف النبي ﷺ فلم يأمره بسجود » . وروى الدارقطني في سننه ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ سَهْوٌ ؛ فَإِنْ سَهَا إِمَامُهُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ » ولأن المأموم تابع للإمام ، وحكمه حكمه إذا سها ، وكذلك إذا لم يسه . وإذا سها الإمام ، فعلى المأموم متابعتة في السجود ، سواء سها معه ، أو انفرد الإمام بالسهو . وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك . وذكر إسحاق : أنه إجماع أهل العلم ، سواء كان السجود قبل السلام أو بعده ، لقول رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » ولحديث ابن عمر الذي روينا .

وإذا كان المأموم مسبوقاً ، فسها الإمام فيما لم يدركه فيه ، فعليه متابعتة في السجود ، سواء كان قبل السلام أو بعده . روى هذا عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والشعبي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وقال ابن سيرين ، وإسحاق : يقضى ، ثم يسجد . وقال مالك ، والأوزاعي ، والليث ، والشافعيّ في السجود قبل السلام كقولنا ، وبعده كقول ابن سيرين . وروى ذلك عن أحمد ، ذكره أبو بكر في زاد المسافر ، لأنه فعل خارج من الصلاة ، فلم يتبع الإمام فيه كصلاة أخرى .

ولنا : قول النبي ﷺ : « فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » : وقوله في حديث ابن عمر : « فَإِنْ سَهَا إِمَامُهُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ » ولأن السجود من تمام الصلاة ، فيتابعه فيه ، كالذي قبل السلام وكغير المسبوق ، وفارق صلاة أخرى ، فإنه غير مؤتمّ به فيها . إذا ثبت هذا فتى قضى في إعادة السجود روايتان :

إحداها : يُعيد : لأنه قد لزمه حكم السهو ، وما فعله من السجود مع الإمام كان متابعا له ، فلا يسقط به ما لزمه كالشهد الأخير .

والثانية : لا يلزمه السجود : لأن سجود إمامه قد كملت به الصلاة في حقه وحصل به الجبران ، فلم يحتاج إلى سجود ثاب ، كالمأموم إذا سها وحده . وللشافعيّ قولان كالروايتين . فإن نسي الإمام

السجود سجد المسبوق في آخر صلاته رواية واحدة ، لأنه لم يوجد من الإمام ما يكمل به صلاة المأموم . وإذا سها المأموم فيما تفرد فيه بالقضاء سجد رواية واحدة ، لأنه قد صار منفرداً ، فلم يتحمل عنه الإمام . وهكذا لو سها فلم مع إمامه قام فأتى صلاته ، ثم سجد بعد السلام كالمنفرد سواء .

فصل

فأما غير المسبوق إذا سها إمامه فلم يسجد ، فهل يسجد المأموم ؟ فيه روايتان : إحداهما : يسجد : وهو قول ابن سيرين ، والحكم ، وحماد ، وقتادة ، ومالك ، والليث ، والشافعي ، وأبي ثور . قال ابن عقيل : وهي أصح ، لأن صلاة المأموم نقصت بسهو الإمام ، ولم تنجز بسجوده . فيلزم المأموم جبرها .

والثانية : لا يسجد : روى ذلك عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والقاسم ، وحماد بن أبي سليمان ، والثوري ، وأصحاب الرأي ، لأن المأموم إنما يسجد تبعاً ، فإذا لم يسجد الإمام لم يوجد مقتضى لسجود المأموم وهذا إذا تركه الإمام لعذر . فإن تركه قبل السلام عمداً ، وكان الإمام ممن لا يرى أن السجود واجب ، فهو كشاركه سهواً . وإن كان يعتقد وجوبه بطلت صلاته ، وهل تبطل صلاة المأموم ؟ فيه وجهان : أحدهما : تبطل : لأنه ترك واجباً في الصلاة عمداً ، فبطلت صلاة المأموم كترك التشهد الأول . والثاني : لا تبطل : لأنه لم يبق من الصلاة إلا السلام .

فصل

إذا قام المأموم لقضاء ما فاتته فسجد إمامه بعد السلام ، فحكمه حكم القائم عن التشهد الأول ، إن سجد إمامه قبل انتصابه قائماً لزمه الرجوع . وإن انتصب قائماً ولم يشرع في القراءة لم يرجع . وإن رجع جاز . وإن شرع في القراءة لم يكن له الرجوع ، نص عليه أحمد . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : رجل أدرك بعض الصلاة ، فلما قام ليقضى إذا على الإمام سجود سهو ؟ فقال : إن كان عمل في قيامه ، وابتدأ في القراءة مضى ثم سجد . قلت : فإن لم يستتم قائماً ؟ قال : يرجع ما لم يعمل . قيل له : قد استتم قائماً ؟ فقال : إذا استتم قائماً وأخذ في عمل القضاء سجد بعد ما يقضى ، وذلك لأنه قام عن واجب إلى ركن ، أشبه القيام عن التشهد الأول . وذكر ابن عقيل أن فيه روايات ثلاث^(١) . وهذا أولى وهو منصوص عليه بما قد روينا .

(١) هكذا في أصول هذا الكتاب : ثلاث ، وهو خطأ نحوي في المشهور من القواعد إلا على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب بالسكون .

فصل

وليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك ، في قول أكثر أهل العلم . ويروى عن ابن عمر ، وابن الزبير ، وأبي سعيد ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وإسحاق فيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه : سجد للسهو ، لأنه يجلس للتشهد في غير موضع التشهد .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » وفي رواية : « فاقضوا » ولم يأمر بسجود ، ولا نقل ذلك . وقد فات النبي صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة مع عبد الرحمن بن عوف فقضاها ، ولم يكن لذلك سجود ، والحديث متفق عليه ، وقد جلس في غير موضع تشهده ، ولأن السجود يُشرع للسهو ههنا ، ولأن متابعة الإمام واجبة فلم يسجد لفعليها ، كسائر الواجبات .

فصل

ولا يُشرع السجود لشيء فعله أو تركه عامداً ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يسجد لترك التشهد ، والقنوت عمداً ، لأن ما تعلق الجبرُ بسهوه تعلق بعمده ، كجبرانات الحج .

ولنا : أن السجود يُضاف إلى السهو ، فيدل على اختصاصه به ، والشرع إنما ورد به في السهو ، فقال : « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » ولا يلزم من انجبار السهو به انجبارُ العمد ، لأنه معذور في السهو غير معذور في العمد . وما ذكره يبطل بزيادة ركن أو ركعة ، أو قيام في موضع جلوس ، أو جلوس في موضع قيام . ولا يُشرع لحديث النفس ، لأن الشرع لم يرد به فيه ، ولأن هذا لا يمكن التحرز منه ، ولا تكاد صلاة تخفو منه ، ولأنه معفو عنه .

فصل

وحكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو في قول عامة أهل العلم ، لانعلم فيه مخالفاً ، إلا أن ابن سيرين قال : لا يُشرع في النافلة . وهذا يخالف عموم قول النبي ﷺ : « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » وقال : « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَرَادَ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » ولم يفرق . ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود فيسجد لسهوها كالفريضة . ولو قام في صلاة الليل فحكه حكم القيام إلى ثالثة في الفجر ، نص عليه أحمد . وقال مالك : يُتمها أربعاً ، ويسجد للسهو ليلاً كان أو نهاراً . وقال الشافعي بالعراق كقوله . وقال الأوزاعي في صلاة النهار كقوله ، وفي صلاة الليل إن ذكر قبل ركوعه في الثالثة جلس ، وسجد للسهو . وإن ذكر بعد ركوعه أتمها أربعاً .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلاة الليل مثنى » ولأنها صلاة شرعت ركعتين ، فكان حكمها ما ذكرنا في صلاة الفجر ، فأما صلاة النهار فيتمها أربعاً .

❦ فصل ❦

ولا يُشرع السجود للسهو في صلاة جنازة ، لأنها لا سجود في صلّيتها ، ففي جبرها أولى ، ولا في سجود تلاوة : لأنه لو شرع لكان الجبر زائداً على الأصل ، ولا في سجود سهو ، نص عليه أحمد . وقال إسحاق : هو إجماع ، لأن ذلك يُفرض إلى التسلسل ، ولو سها بعد سجود السهو ، لم يسجد لذلك ، والله تعالى أعلم .

« مسألة » قال ومن (تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته) .

أما الكلام عمداً ، وهو أن يتكلم عالماً أنه في الصلاة مع علمه بتحريم ذلك لغير مصلحة الصلاة ، ولا لأمر يُوجب الكلامَ فتبطل الصلاة إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامداً ، وهو يريد صلاح صلاته أن صلاته فاسدة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ » ، رواه مسلم . وعن زيد بن أرقم قال : « كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ ، يَكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ ، وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : (٢ : ٢٣٨) وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فَأَمَرَ بِنَاشِكُوتٍ » ، متفق عليه . وبمسلم : « وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ » . وعن ابن مسعود قال : « كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَمَا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ شَيْءٌ سَلَمْنَا عَلَيْهِ قَلِمَ يَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ . كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ؟ قَالَ : إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشَغْلًا » متفق عليه . ورواهما أبو داود ولفظه في حديث ابن مسعود : « فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ . قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَدَّثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ » .

فأما الكلام غير ذلك فيقسم خمسة أقسام :

أحدها : أن يتكلم جاهلاً بتحريم الكلام في الصلاة . قال القاضي في الجامع : لا أعرف عن أحمد نصاً في ذلك ، ويحتمل أن لا تبطل صلاته ، لأن الكلام كان مباحاً في الصلاة بدليل حديث ابن مسعود ، وزيد بن أرقم ، ولا يثبت حكم النسخ في حق من لم يعلمه ، بدليل أن أهل قباء لم يثبت في حقهم حكم نسخ القبلة قبل علمهم ، فبنوا على صلاتهم ، بخلاف الناسي ، فإن الحكم قد ثبت في حقه . وبخلاف الأكل في الصوم جاهلاً بتحريمه . فإنه لم يكن مباحاً ، وقد دل على صحة هذا : حديث معاوية بن الحكم^(١) السلمي

(١) في بعض النسخ : الحاكم بدل الحكم ، وهو تصحيف ، وقد أعيدت صحيحة بعد قليل ، ولم تذكر في الخطأ والصواب ، وقد وقع الخطأ لوجودها كذلك في الطبعة التي عليها الشرح الكبير ، وقد أصلحت فيها أيضاً بعد قليل .

قال : « بَيْنَمَا أَنَا أَصَلُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطِسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ ، فَقُلْتُ : يَرْحُمُكَ اللَّهُ ، فَرَمَانِ الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ . فَقُلْتُ : وَائْكُلْ أَبَيْنَا ^(١) ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ ؟ لَعَمْرُؤُا يَصْرِي نُوفَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْعَادِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمْتُونِي ^(٢) ، لَكِنِّي سَكَتَ ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَأَى هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ . فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي ^(٣) ، وَلَا خَرَبَنِي ، وَلَا شَتَمَنِي » ثم قال : « إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ » إنما هي التسبيحُ ، والتكبيرُ ، وقراءةُ القرآنِ - أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلم يأمره بالإعادة ، فدل على صحتها ، وهذا مذهب الشافعى . والأولى أن يُخْرَجَ هذا على الروایتين في كلام الناس ، لأنه معذور مثله .

القسم الثانى : أن يتكلم ناسياً وذلك نوعان :

أحدهما : أن ينسى أنه في صلاة ففيه روايتان :

إحدهما : لا تبطل الصلاة : وهو قول مالك ، والشافعى . لأن النبى ﷺ تكلم في حديث ذى اليدين ولم يأمر معاوية بن الحكم بالإعادة ، إذ تكلم جاهلاً ، وما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان .

والثانية : تفسد صلاته : وهو قول النخعى ، وقتادة ، وحماد بن أبى سليمان ، وأصحاب الرأى لعموم أحاديث المنع من الكلام . ولأنه ليس من جنس ما هو مشروع في الصلاة ، فلم يُسمح فيه بالنسيان ، كالعمل الكثير من غير جنس الصلاة .

النوع الثانى : أن يظن أن صلاته تمت ، فيتكلم . فهذا إن كان سلاماً لم تبطل الصلاة رواية واحدة لأن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه فعنوه ، وبنوا على صلاتهم . ولأن جنسه مشروع في الصلاة ، فأشبهه الزيادة فيها من جنسها ، وإن لم يكن سلاماً . فالنصوص عن أحد في جماعة من أصحابه : أنه إذا تكلم بشيء مما تكمل به الصلاة ، أو شيء من شأن الصلاة ، مثل كلام النبى صلى الله عليه وسلم ذا اليدين لم تفسد صلاته ، وإن تكلم بشيء من غير أمر الصلاة . كقوله : يا غلامُ اسقنى ماءً ، فصلاته باطلة . وقال في رواية يوسف بن موسى : من تكلم ناسياً في صلاته يظن أن صلاته قد تمت ، إن كان كلامه فيما تتم به الصلاة بنى على صلاته . كما كلم النبى ﷺ ذا اليدين . وإذا قال : يا غلام اسقنى ماءً أو

(١) الشكل : فقد الأبناء ، وقد قال معاوية بن الحكم هذه الكلمة حزناً على ما رآه من الصحابة ، واعتقد أنه سيموت ، وأن أباه سيثكله ، أى يفقده .

(٢) يصمتونى : يستكتونى ، وكان أصلها يصمتونى ، فحذفت نون الرفع تخفيفاً ، هكذا في بعض النسخ ، وفي نسخة الشرح الكبير : يصيمونى ومعناها يرمونى بالخطأ ويعيبونى .

(٣) كهرنى : لغة في قهرنى .

شبهها ، أعاد . ومن تكلم بعد أن سلم ، وأتم صلاته : الزبير ، وابن سناء : عبد الله ، وعروة . وصوبه ابن عباس ، ولا تعلم عن غيرهم في عصرهم خلافة .

وفيه رواية ثانية : أن الصلاة تفسد بكل حال . قال في رواية حرب : أما من تكلم اليوم أعاد الصلاة . وهذه الرواية اختيار الخلال ، وقال : على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله بعد توقّفه ، وهذا مذهب أصحاب الرأي ، لعموم الأخبار في منع الكلام .

وفيه رواية ثالثة : أن الصلاة لا تفسد بالكلام في تلك الحال بحال ، سواء كان من شأن الصلاة أو لم يكن ، إماماً كان أو مأموماً . وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، لأنه نوع من النسيان ، فأشبهه المتكلم جاهلاً ، ولذلك تكلم النبي ﷺ وأصحابه ، وبنوا على صلاتهم .

وفيه رواية رابعة : وهو أن المتكلم إن كان إماماً تكلم لمصلحة الصلاة لم تفسد صلاته ، وإن تكلم غيره فسدت صلاته ، ويأتى الكلام على الفرق بينهما فيما بعد إن شاء الله تعالى .

القسم الثالث : أن يتكلم مغلوباً على الكلام ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تخرج الحروف من فيه بغير اختياره ، مثل أن يتشاءب فيقول هاه ، أو يتنفس فيقول آه . أو يتهلل فينطق في السّعة بحرفين ، وما أشبه هذا ، أو يغلط في القراءة فيعدل إلى كلمة من غير القرآن ، أو يجيئه البكاء ، فيبكي ، ولا يقدر على رده . فهذا لا تفسد صلاته . نص عليه أحمد في الرجل يكون في الصلاة فيجيئه البكاء فيبكي ، فقال : إذا كان لا يقدر على رده ، يعنى لا تفسد صلاته . وقال : قد كان عمر يبكي حتى يسمع له نسيج . وقال مهنا : صليت إلى جنب أحمد فتشاءب خمس مرّات ، وسمعت لتشاوبه هاه ، هاه ، وهذا لأن الكلام ههنا لا ينسب إليه ، ولا يتعلق به حكم من أحكام الكلام . وقال القاضي فيمن تناءب فقال آه ، آه : تفسد صلاته . وهذا محمول على من فعل ذلك غير مغلوب عليه ، لما ذكرنا من فعل أحمد خلافة .

والنوع الثاني : أن ينام ، فيتكلم ، فقد توقّف أحمد عن الجواب فيه ، وينبغى أن لا تبطل صلاته ، لأن القلم مرفوع عنه ، ولا حكم لكلامه . فإنه لو طلق ، أو أقرّ أو أعتق ، لم يلزمه حكم ذلك .

النوع الثالث : أن يذكره على الكلام . فيحتمل أن يخرج على كلام الناس ، لأن النبي ﷺ جمع بينها ، في العفو بقوله صلى الله عليه وسلم : « عُنِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِ وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا » . وقال القاضي : هذا أولى بالعفو ، وصحة الصلاة ، لأن الفعل غير منسوب إليه ، ولهذا لو أكره على إتلاف مال لم يضمنه . ولو أتلفه ناسياً ضمنه . والصحيح إن شاء الله : أن هذا تفسد صلاته ، لأنه أتى بما يفسد الصلاة عمداً ، فأشبهه مالهو أكره على صلاة النجر أربعاً ، أو على أن يركع في كل ركعة ركوعين . ولا يصح قياسه على الناس لوجهين :

أحدهما : أن النسيان يكثر ولا يمكن التحرز منه بخلاف الإكراه .

والثاني : أنه لو نسي فزاد في الصلاة ، أو نسي في كل ركعة سجدة لم تفسد صلاته . ولم يثبت مثل هذا في الإكراه .

القسم الرابع : أن يتكلم بكلام واجب ، مثل أن يخشى على صبي ، أو ضرير ، الوقوع في هلكة ، أو يرى حية ونحوها تقصد غافلاً أو نائماً ، أو يرى ناراً يخاف أن تشتعل في شيء ، ونحو هذا . ولا يمكن التنبيه بالتسبيح . فقال أصحابنا : تبطل الصلاة بهذا . وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، لما ذكرنا في كلام المكره ، ويحتمل أن لا تبطل الصلاة به ، وهو ظاهر قول أحد رحمه الله . فإنه قال في قصة ذي اليمين : إنما كلم القوم النبي صلى الله عليه وسلم حين كلمهم ، لأنه كان عليهم أن يجيبوه . فعلم صحة صلاتهم بوجوب الإجابة عليهم . وهذا متحقق ههنا . وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، والصحيح عند أصحابه ، أن الصلاة لا تبطل بالكلام في جميع هذه الأقسام . ووجه صحة الصلاة ههنا : أنه تكلم بكلام واجب عليه ، أشبه كلام المجيب للنبي صلى الله عليه وسلم .

القسم الخامس : أن يتكلم لإصلاح الصلاة . ونذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى .

فصل

وكل كلام حكماً بأنه لا يفسد الصلاة فإنما هو في اليسير منه . فإن كثروا أطال أفسد الصلاة . وهذا منصوص الشافعي . وقال القاضي في الجرد : كلام الناس إذا طال يُعبد رواية واحدة . وقال في الجامع : لا فرق بين القليل والكثير في ظاهر كلام أحمد ، لأن ما عفى عنه بالنسيان استوى قليلاً وكثيراً ، كالأكل في الصيام . وهذا قول بعض الشافعية .

ولنا : أن دلالة أحاديث المنع من الكلام عامة تركت في اليسير بما ورد فيه من الأخبار . فتبقى فيما عداها على مقتضى العموم . ولا يصح قياس الكثير على اليسير . لأنه لا يمكن التحرز منه ، وقد عفى عنه في العمل من غير جنس الصلاة بخلاف الكثير .

« مسألة » قال الإمام خاصة ، فإنه إذا تكلم لمصلحة الصلاة لم تبطل صلاته [ومن ذكر وهو في التشهد أنه قد ترك سجدة من ركعة فليأت بركعة بسجديتها ويسجد للسهو ^(١)] .

وجملته : أن من سلم عن نقص من صلاته يظن أنها قد تمت ، ثم تكلم ، ففيه ثلاث روايات : إحداها : أن الصلاة لا تفسد إذا كان الكلام في شأن الصلاة ، مثل الكلام في بيان الصلاة ،

(١) ما بين المربعين أعاده ابن قدامة ليشرحه ، لأنه لم يسبق له شرحه فيما مضى ، ومحل سجود السهو ، وهو سائط من بعض النسخ وثابت في بعضها .

مثل كلام النبي ﷺ وأصحابه في حديث ذي اليمين . لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه تكلموا ، ثم بنوا على صلاتهم ، ولنا في رسول الله أسوة حسنة .

والرواية الثانية : تفسد صلاتهم . وهو قول الخليل ، وصاحبه ، ومذهب أصحاب الرأي ، لعموم أحاديث النهي .

والثالثة : أن صلاة الإمام لا تفسد . لأن النبي ﷺ كان إماماً فتكلم وبنى على صلاته ، وصلاة المؤمنين الذين تكلموا تفسد . فإنه لا يصح اقتداؤهم بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . لأنهما تكلموا مُحِيبِينَ للنبي ﷺ ، وإجابته واجبة عليهما . ولا بد من اليمين ، لأنه تكلم سائلاً عن نقص الصلاة في وقت يمكن ذلك فيها . وليس بموجود في زماننا ، وهذه الرواية اختيار الخرق ، واختص هذا بالكلام في شأن الصلاة ، لأن النبي ﷺ وأصحابه إنما تكلموا في شأنها . فاختصت بإباحة الكلام بورود النص ، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك دون غيره ، فيمتنع قياس غيره عليه .

فأما من تكلم في صلب الصلاة من غير سلام ، ولا ظن التمام ، فإن صلاته تفسد إماماً كان أو غيره لمصلحة الصلاة أو غيرها . وذكر القاضي في ذلك الروايات الثلاث ، ويحتمله كلام الخرق لعموم نظره ، وهو مذهب الأوزاعي . فإنه قال : لو أت رجلًا قال للإمام وقد جهر بالقراءة في العصر : إنها العصر ، لم تفسد صلاته . ولأن الإمام قد تطرقه حال يحتاج إلى الكلام فيها ، وهو ما لو نسي القراءة في ركعة ، فذكرها في الثانية فقد فسدت عليه ركعة . فيحتاج أن يُبدلها بركعة هي في ظن المؤمنين خامسة ، ليس لهم موافقتها فيها . ولا سبيل إلى إعلامهم بغير الكلام ، وقد شك في صلاته ، فيحتاج إلى السؤال ، فلذلك أبيع له الكلام . ولم أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن الإمام نصاً في الكلام في غير الحال التي سلم فيها معتقداً تمام الصلاة ، ثم تكلم بعد السلام ، وقياس الكلام في صلب الصلاة عالمًا بها على هذه الحالة مُتَمَتَّع . لأن هذه حال نسيان غير ممكن التحرر من الكلام فيها . وهي أيضاً حال يتطرق الجهل إلى صاحبها بتحرير الكلام فيها ، فلا يصح قياس ما يفارقها في هذين الأمرين عليها ، ولا نص فيها . وإذا عدم النص والقياس ، والإجماع امتنع ثبوت الحكم ، لأن إثباته يكون ابتداء حكم بغير دليل ولا سبيل إليه .

فصل

والكلام المبطّل : ما انتظم حرفين ، هذا قول أصحابنا ، وأصحاب الشافعي . لأن بالحرفين تكون كلمة كقوله : أب ، وأخ ، ودم ، وكذلك الأفعال ، والحروف ، ولا تنتظم كلمة من أقل من حرفين ، ولو قال : لا - فسدت صلاته . لأنها حرفان لام ، وألف . وإن ضحك فبان حرفان ، فسدت صلاته . وكذلك إن قهقهته ، ولم يكن حرفان ، وبهذا قال جابر بن عبد الله ، وعطاء ، ومجاهد ، والحسن ، وقتادة ،

والنخعي، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً^(١). قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة، وأكثر أهل العلم على أن التبسم لا يفسدها. وقد روى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «الْفَهْمَةُ تَنْقُضُ الصَّلَاةَ وَلَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ». رواه الدارقطني في سننه.

فصل

فأما النفخ في الصلاة فإن انتظم حرفين أفسد صلاته، لأنه كلام، وإلا فلا يفسدها. وقد قال أحمد: النفخ عندي بمنزلة الكلام. وقال أيضاً: قد فسدت صلاته، لحديث ابن عباس: «مَنْ نَفَخَ فِي الصَّلَاةِ فَقَدْ تَكَلَّمَ». وروى عن أبي هريرة أيضاً، وسعيد بن جبيرة. وقال ابن المنذر: لا يثبت عن ابن عباس، ولا أبي هريرة رضي الله عنهما. وروى عن أحمد أنه قال: أكرهه، ولا أقول يقطع الصلاة، ليس هو كلاماً. وروى ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس، وابن سيرين، والنخعي، ويحيى بن أبي كثير، وإسحاق. قال القاضي: الموضع الذي قال أحمد: يقطع الصلاة إذا انتظم حرفين، لأنه جعله كلاماً. ولا يكون كلاماً بأقل من حرفين. والموضع الذي قال: لا يقطع الصلاة، إذا لم ينتظم منه حرفان. وقال أبو حنيفة: إن سَمِعَ فهو بمنزلة الكلام، وإلا فلا يضر.

والصحيح: أنه لا يقطع الصلاة ما لم ينتظم منه حرفان. لما روى عبد الله بن عمر قال: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — فذكر الحديث إلى أن قال — ثُمَّ نَفَخَ فِي سُجُودِهِ فَقَالَ: أَفَّ، أَفَّ»^(٢). رواه أبو داود.

وأما قول أبي حنيفة فإن أراد ما لا يسمعه الإنسان من نفسه فليس ذلك بنفخ، وإن أراد ما لا يسمعه غيره فلا يصح، لأن ما بطل الصلاة بإظهاره أبطلها بإسراؤه، وما لا فلا، كالكلام.

فصل

فأما النحنحة. فقال أصحابنا: إن بان منها حرفان بطلت الصلاة بها، كالنفخ. ونقل المروزي، قال: كنت آتي أبا عبد الله فيتنحنح في صلاته لأعلم أنه يُصَلِّي. وقال مهنا: رأيت أبا عبد الله يتنحنح في الصلاة. قال أصحابنا: هذا محمول على أنه لم ينتظم حرفين. وظاهر حال أحمد أنه لم يعتبر ذلك لأن، النحنحة لا تُسمى كلاماً، وتدعو الحاجة إليها في الصلاة. وقد روى عن علي رضي الله عنه قال: «كانت لي ساعة في

(١) يستثنى من ذلك ما سياتي للشارح أنه يباح التكلم به في الصلاة ولا يفسدها، وإن كان جملة، كقول العاطس: الحمد لله، وقول من سمع أن أباه مات (لنا لله ولنا إليه راجعون) إلى ما سيذكره الشارح.
(٢) أف: مكونة من ثلاثة أحرف، فكيف يقول ابن قدامة: لا يقطع الصلاة ما لا ينتظم منه حرفان. ويستدل بهذا الحديث وهو دليل عليه لا له.

السَّجَرِ أَدْخُلُ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ تَنَجَّحَ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِذْنِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ أَذِنَ لِي » رواه الخلال بإسناده . واختلفت الرواية عن أحمد في كراهة تنبيه المصلي بالنجحة في صلاته . فقال في موضع : لا تنجح في الصلاة . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجُلُ ، وَلْتُصَمِّقِ النِّسَاءُ » . وروى عنه المروزي أنه كان ينصح ، ليعلمه أنه في صلاة ، وحديث على يدل عليه ، وهو خاص فيقدم على العام .

فصل

فأما البكاء ، والتأوه ، والأنين الذي ينتظم منه حرفان ، فما كان مغلوباً عليه لم يؤثر على ما ذكرنا من قبل ، وما كان من غير غلبة . فإن كان لغیر خوف الله أفسد الصلاة ، وإن كان من خشية الله ، فقال أبو عبد الله بن بطة في الرجل يتأوه في الصلاة : إن تأوه من النار فلا بأس . وقال أبو الخطاب : إذا تأوه ، أو أن ، أو بكى لخوف الله لم تبطل صلاته . قال القاضي : التأوه ذكر مدح الله تعالى به إبراهيم عليه الصلاة والسلام فقال : (١١ : ٧٥) إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ والذكر لا يفسد الصلاة ، ومدح الباكين بقوله تعالى (١٩ : ٥٨) خَرُّوا سُجَّدًا بُكِيًّا وقال (١٧ : ١٠٩) وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) . وروى عن مطرف بن عبد الله ، بن الشخير عن أبيه أنه قال « رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي وَلِصَدْرِهِ أَزِيرٌ ، كَأَزِيرِ^(١) الْمَرْجَلِ ، مِنَ الْبُكَاءِ » رواه الخلال . وقال عبد الله بن شداد : « سمعت نسيج^(٢) عمر وأنا في آخر الصفوف » . ولم أر عن أحمد في التأوه شيئاً ، ولا في الأنين . والأشبه بأصولنا : أنه متى فعله مختاراً أفسد صلاته . فإنه قال في رواية مهنا في البكاء الذي لا يفسد الصلاة : إنه ما كان من غلبة ، ولأن الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس أو إجماع ، والنصوص العامة تمنع من الكلام كله . ولم يرد في التأوه والأنين ما يخصهما ويخرجهما من العموم ، والمدح على التأوه لا يوجب تخصيصه ، كتشميت العاطس ، ورد السلام والكلمة الطيبة التي هي صدقة .

فصل

إذا أتى بذكر مشروع يقصد به تنبيه غيره فذلك ثلاثة أنواع :

الأول : مشروع في الصلاة ، مثل أن يسهوا إمامه فيسبح به لذكره ، أو يترك إمامه ذكراً فيرفع المأموم صوته لذكره ، أو يستأذن عليه إنسان في الصلاة أو يكلمه ، أو ينوبه شيء ، فيسبح ليعلم أنه في صلاة . أو يخشى على إنسان الوقوع في شيء ، فيسبح به ليوقطه ، أو يخشى أن يتلف شيئاً ، فيسبح

(١) الرجل : القدر من الحجارة أو النحاس ، وأزيره : صوت غليان الماء فيه .

(٢) نسيج عمر : احتباس البكاء في حلقه بدون انتحاب .

به ليرتد كره . فهذا لا يؤثر في الصلاة في قول أكثر أهل العلم . منهم الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وحكى عن أبي حنيفة أن من أفهم غير إمامه بالتسبيح فسدت صلاته . لأنه خطاب آدمي فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام .

ولنا : قول النبي ﷺ « مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفَتَّ » وفي لفظ : « إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ ، وَلْتَصْفَقِ النِّسَاءُ » متفق عليه . وهو عام في كل أمر ينوب المصلي . وفي السند عن علي : « كُنْتُ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ سَبَّحَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ أَذِنَ » ولأنه نبه بالتسبيح أشبه ما لو نبه الإمام ، ولو كان تنبيه غير الإمام كلاماً مبطلاً لكان تنبيه الإمام كذلك .

فصل

وفي معنى هذا النوع : إذا فتَحَ على الإمام إذا أُرْتِجَ عَلَيْهِ ، أو رَدَّ عَلَيْهِ إِذَا غَلِطَ . فلا بأس به في الفرض والنفل . روى ذلك عن عثمان ، وعلي ، وابن عمر ، رضى الله عنهم . وبه قال عطاء والحسن ، وابن سيرين ، وابن مَعْقِلٍ ، ونافع بن جُبَيْرٍ بن مُطْعِمٍ ، وأبو أسماء الرَّحَبي ، وأبو عبد الرحمن السَّلمي . وكرهه ابن مسعود ، وشريح ، والشعبي ، والثوري . وقال أبو حنيفة : تبطل الصلاة به ، لما روى الحارث ، عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يُفْتَحُ عَلَى الْإِمَامِ » .

ولنا : ما روى ابن عمر : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً ، فَقَرَأَ فِيهَا ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي : أَصَلَّيْتَ مَعَنَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا مَنَعَكَ ^(١) ؟ » رواه أبو داود . قال الخطابي : وإسناده جيد . وعن ابن عباس قال « تَرَدَّدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَلَمْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ نَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ فَقَالَ : أَمَّا شَهِدَ الصَّلَاةَ مَعَكُمْ أَبِي بْنُ كَعْبٍ ؟ قَالُوا : لَا ، فَرَأَى الْقَوْمُ أَنَّهُ لَمَّا تَفَقَّدهُ لِيَفْتَحَ عَلَيْهِ ، رَوَاهُ الْأَثَرَمُ . وَرَوَى مُسَوَّرُ بْنُ يَزِيدَ الْمَالَكِيُّ ، قَالَ : « شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَكَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، آيَةٌ كَذَا وَكَذَا تَرَكْتَهَا ، قَالَ : « فَهَلَا ذَكَرْتَنِيهَا ؟ » . رواه أبو داود والأثرم . ولأنه تنبيه لإمامه بما هو مشروع في الصلاة فأشبه التسبيح . وحديث علي يرويه الحارث . وقال الشعبي : كان كذاباً ، وقد قال عن نفسه « إِذَا اسْتَطَعَمَكَ الْإِمَامُ فَأَطْعِمَهُ » يعنى إذا تعاليا ، فأرذد عليه . رواه الأثرم . وقال الحسن : إن أهل الكوفة يقولون : لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ . وما بأس به ؟ أليس يقول : سبحان الله ؟ وقال أبو داود : لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها .

(١) أى فما منعه أن تفتح عليّ عندما لبس عليّ .

فصل

وإذا أرتج على الإمام في الفاتحة لزم من وراءه الفتح عليه ، كما لو نسي سجدة لزمهم تنبيهه بالنسيح . فإن عجز عن إتمام الفاتحة ، فله أن يستخلف من يُصلي بهم لأنه عُذر ، فجاز أن يستخلف من أجله ، كما لو سبقه الحدث ، وكذلك لو عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الإتمام ، كالركوع أو السجود . فإنه يستخلف من يتم بهم الصلاة كمن سبقه الحدث بل هذا أولى بالاستخلاف لأن من سبقه الحدث قد بطلت صلاته . وهذا صلاته صحيحة ، ويسقط عنه ما عجز عنه ، وتصح صلاته ، لأن القراءة ركن عجز عنه في أثناء الصلاة . فسقط كالقيام . فأما المأموم فإن كان أمياً عاجزاً عن قراءة الفاتحة صحت صلاته أيضاً ، وإن كان قارئاً نوى مفارقتها وأتم وحده . ولا يصح له إتمام الصلاة خلفه . لأن هذا قد صار حكمه حكم الأُمي .

والصحيح : أنه إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة أن صلاته تفسد . لأنه قادر على الصلاة بقراءتها ، فلم تصح صلاته بدون ذلك ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ولا يصح قياس هذا على الأُمي ، لأن الأُمي لو قدر على تعلمها قبل خروج الوقت لم تصح صلاته بدونها ، وهذا يمكنه أن يخرج فيسأل عما وقف عليه ، ويُصلي ، ولا قياس على أركان الأفعال ، لأن خروجه عن الصلاة لا يُزيل مجزئه عنها ، ولا يأمن عود مثل ذلك لعجز بخلاف هذا .

النوع الثاني : ما لا يتعلق بتنبيه آدمي إلا أنه اسبب من غير الصلاة . مثل أن يعطس فيحمد الله ، أو ناسعه عقرب فيقول ، بسم الله . أو يسمع أو يرى ما يؤتمه فيقول : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ) . أو يرى عجباً فيقول : سبحان الله - فهذا لا يُستحب في الصلاة . ولا يُبطلها . نص عليه أحمد في رواية الجماعة ، فيمن عطس : حمد الله لم تبطل صلاته . وقال في رواية مهنا ، فيمن قيل له وهو يُصلي : وُلد لك غلام ، فقال : الحمد لله . أو قيل له : احترق دُكانك ، قال : لا إله إلا الله ، أو ذهب كيدك ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقد مضت صلاته . ولو قيل له : مات أبوك . فقال : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ) فلا يُعيد صلاته . وذكر حديث على حين أجاب الخارجي^(١) . وهذا قول الشافعي ، وأبي يوسف . وقال أبو حنيفة : تفسد صلاته ، لأنه كلام آدمي . وقد روى عن أحمد مثل هذا ، فإنه قال فيمن قيل له وُلد لك غلام . فقال : الحمد لله رب العالمين ، أو ذكر مُصيبة ، فقال : (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ) ، قال : يُعيد الصلاة . وقال القاضي : هذا محمول على من قصد خطاب آدمي .

وانما : ما روى عامر بن ربيعة قال : «عَطَسَ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا ، طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ حَتَّى يَرْضَى رَبُّنَا ، وَبَعْدَ مَا يَرْضَى مِنْ أَمْرِ

(١) سيأتي هذا الحديث قريباً .

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ الْقَائِلُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِأَسَاءً، مَا تَنَاهَتْ دُونَ الْعَرْشِ» رواه أبو داود. وعن علي رضي الله عنه أنه قال له رجل من الخوارج، وهو في صلاة الغداة فناداه: (لَنْ أَشْرَكَكَ لِيَجْبُطَنَّ عَمَّاكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) قال فأنصت له حتى فهم، ثم أجابه وهو في الصلاة: (فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ، وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ) احتج به أحمد. ورواه أبو بكر النجاد بإسناده. ولأنَّ مالا يُبطل الصلاة ابتداءً لا يُبطلها إذا أتى به عقيب سبب، كالتسبيح لتنبية إمامه. قال الخلال: اتفق الجميع عن أبي عبد الله: على أنه - يعنى العاطس - لا يرفع صوته بالحمد، وإن يرفع فلا بأس، بدليل حديث الأنصارى. وقال أحمد في الإمام يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فيقول مَنْ خلفه: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يرفعون بها أصواتهم. قال: يقولون، ولكن يخفون ذلك في أنفسهم، وإنما لم يكره أحمد ذلك كما كره القراءة خلف الإمام لأنه يسير لا يمنع الإنصات لغيره مجرى التأمين. قيل: لأحمد: فإن رفعوا أصواتهم بهذا؟ قال: أكرهه، قيل: فينهاهم الإمام؟ قال: لا ينهاهم. قال القاضي: إنما لم ينههم، لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الجهر بمثل ذلك في صلاة الإخفاء، فإنه كان يُسمعهم الآية أحياناً.

فصل

قيل لأحمد رحمه الله: إذا قرأ (٧٥: ٤٠) أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى؟ هل يقول: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) قال: إن شاء قاله فيما بينه وبين نفسه، ولا يجهر به في المكتوبة وغيرها. وقد روى عن علي رضي الله عنه «أنه قرأ في الصلاة (سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) فقال: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»، وعن ابن عباس «أنه قرأ في الصلاة: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى؟) فقال: سُبْحَانَكَ وَبَلَى». وعن موسى بن أبي عائشة قال: «كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَوَقَّ بَيْتَهُ فَكَانَ إِذَا قَرَأَ: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّمَ الْمَوْتَى؟) قال: سُبْحَانَكَ، قَبْلَى، فسأله عن ذلك؟ فقال: سمعته عن رسول الله ﷺ» رواه أبو داود. ولأنه ذكر ورد الشرع به، فجاز التسبيح في موضعه.

النوع الثالث: أن يقرأ القرآن يقصد به تنبيه آدمي مثل أن يقول: (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ) يريد الإذن، أو يقول لرجل اسمه يحيى (١٩: ١٢) يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ، أو (١١: ٣٢) يَا نُوحُ قَدْ جَاءَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا). فقد روى عن أحمد: أن صلاته تبطل بذلك، وهو مذهب أبي حنيفة. لأنه خطاب آدمي، فأشبهه بالوكلمة. وروى عنه ما يدل على أنها لا تبطل، لأنه قال فيمن قيل له: مات أبوك، فقال: (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)، لا يُعيد الصلاة. واحتج بحديث علي حين قال للخارجي (فاصبر)

إِنَّ وَعَدَ اللَّهِ حَقًّا). وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: اسْتَأْذَنَّا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَ: (١٢: ٩٩) ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) فَقُلْنَا: كَيْفَ صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: اسْتَأْذَنَّا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَ: (ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ). وَلَأنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّنْبِيهَ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ قَصِدَ التَّلَاوَةَ دُونَ التَّنْبِيهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَإِنْ قَصِدَ التَّنْبِيهِ دُونَ التَّلَاوَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ خَاطَبَ آدَمِيًّا، وَإِنْ قَصَدَهَا جَمِيعًا فَفِيهِ وَجْهَانِ:

(أحدهما) لا تفسد صلاته: وهو مذهب الشافعي. لما ذكرنا من الآثار والمعنى.

(والثاني) تفسد صلاته: لأنه خاطب آدمياً، أشبهه ما لو لم يقصد التلاوة.

فَأَمَّا إِنْ أَتَى بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَوْ لِعِيسَى: يَا عِيسَى، وَنَحْوَ ذَلِكَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ. لِأَنَّ هَذَا كَلَامُ النَّاسِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ كَلَامِهِمْ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنُ. فَأَشَبَّهُ مَا لَوْ جُمِعَ بَيْنَ كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، خذَ الْكِتَابَ الْكَبِيرَ.

فصل

يُكْرَهُ أَنْ يَفْتَحَ مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى، أَوْ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ. لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا» وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ جَالِسٍ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي يَقْرَأُ، فَإِذَا أَخْطَأَ فَتَحَ عَلَيْهِ الْمُصَلِّي: فَقَالَ: كَيْفَ يَفْتَحُ إِذَا أَخْطَأَ هَذَا؟ وَيَتَعَجَّبُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ قَرَأَ، وَإِنَّمَا قَصِدَ قِرَاءَتَهُ دُونَ خُطَابِ الْآدَمِيِّ بِغَيْرِهِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْمُصَلِّي مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ رَوَى النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا بِمَكَّةَ، فَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَ الْمَقَامِ يُصَلِّي، وَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ خَلْفَهُ يُلَقِّنُهُ، فَإِذَا هُوَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل

إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّ السَّلَامِ بِالْكَلَامِ، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. رَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَعَطَاءٍ، وَالنَّخَعِيِّ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَكَانَ سَمْعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ: لَا يَرُونَ بِهِ بَأْسًا. وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ فَعَلَهُ مَتَأَوَّلًا جَازَتْ صَلَاتُهُ.

وَلَنَا: مَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَوَجْهُهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي». وَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرُدُّ

عَلَيْنَا؟ قَالَ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُعْلَاءٌ» رواها مسلم. ولأنه كلام آدمي، فأشبهه تشميت العاطس - إذا ثبت هذا فإنه يرد السلام بالإشارة. وهذا قول مالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور: وعن ابن عباس: أنه سلم عليه موسى بن جميل وهو يصلي، فقبض ابن عباس على ذراعه، فكان ذلك ردًا من ابن عباس عليه. وإن رد عليه بعد فراغه من الصلاة فحسن. روى هذا عن أبي ذر، وعطاء، والنخعي، وداود. لما روى ابن مسعود قال: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَأَخَذَنِي مَقَدِّمًا وَمَا حَدَّثَ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِ مَا يَشَاءُ. وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» فردَّ عليَّ السلام. وقد روى صُهَيْبُ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَكَلَّمْتُهُ، فَردَّ إِشَارَةً». قال بعض الرواة: ولا أعلمه إلا قال إشارةً بأصبعه. وعن ابن عمر قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قُبَاءَ^(١) فَصَلَّى فِيهِ قَالَ: لِحَاجَتِهِ الْأَنْصَارُ فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي، قَالَ: فَقُلْتُ لِبَلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ، حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ يَمَقُوبُ: هَكَذَا، وَبَسَطَ يَدَهُ يَمِينًا، وَجَعَلَ بَطْنَهُ أَسْفَلَ، وَظَهْرَهُ إِلَى فَوْقَ» قال الترمذي: كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ، رواها أبو داود، والأثرم، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى.

فصل

وإذا دخل قوم على قوم وهم يصنون. فسئل أحمد عن الرجل يدخل على القوم وهم يصنون: أيسلم عليهم؟ قال: نعم. وروى ابن المنذر، عن أحمد أنه سلم على مصلٍّ، فعل ذلك ابن عمر. وكرهه عطاء، وأبو مجلز، والشعبي، وإسحاق. لأنه ربما غلط المصلِّي، فرد عليه السلام. وقد روى مالك في موطئه «أن ابن عمر سلم على رجل، وهو يصلي، فردَّ عليه السلام، فرجع إليه ابن عمر، فنهاه عن ذلك». ومن ذهب إلى تجويزه احتج بقول الله تعالى (٢٤: ٦١) فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَيُّهَا أَهْلُ دِينِكُمْ. ولأن النبي ﷺ حين سلم أصحابه عليه ردَّ عليهم إشارةً، ولم يُسكِر ذلك عليهم.

فصل

إذا أكل أو شرب في الفريضة عامداً بطلت صلاته، رواية واحدة، ولا نعلم فيه خلافاً. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن المصلِّي ممنوعٌ من الأكل والشرب. وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن مَنْ أكل أو شرب، في صلاة الفرض عامداً أن عليه الإعادة، وأن ذلك يفسد الصوم الذي

(١) أي إلى مسجد قباء.

لا يُفسدُ بالأفعال ، فالصلاة أولى . فإن فعل ذلك في التطوع أبطله في الصحيح من المذهب ، وهو قول أكثر الفقهاء ، لأن ما أبطل الفرض أبطل التطوع ، كسائر مبطلاته . وعن أحمد رواية أخرى : أنه لا يُبطلها . ويروى عن ابن الزبير وسعيد بن جبير أنهما شربا في التطوع ، وعن طاوس : أنه لا بأس به . وكذلك قال إسحاق : لأنه عمل يسير ، فأشبهه غير الأكل . فأما إن كثُر فلا خلاف في أنه يُفسدها ، لأن غير الأكل من الأعمال يُفسد إذا كثُر ، فالأكل والشرب أولى . وإن أكل أو شرب في فريضة ، أو تطوع ناسياً لم يُفسد . وبهذا قال عطاء والشافعي . وقال الأوزاعي : تفسدُ صلاته ، لأنه فعلٌ مُبطلٌ من غير جنس الصلاة ، فاستوى عمدُه وسهوُه كالعمل الكثير .

ولنا : عموم قوله ﷺ : «عَنِ الْأُمِّيِّ عَنِ الْخَطَّاءِ وَالنَّسْيَانِ» ولأنه يُسوَّى بين قليله وكثيره حال العمد ، ويُعفى عنه في الصلاة كالعمل من جنسها ، ويُشرع لذلك سجود السهو ، وهذا قول الشافعي . فإن ما يُبطل عمدُه الصلاة إذا عُفي عنه لأجل السهو شرع له السجود ، كالزيادة من جنس الصلاة . ومتى كثُر ذلك أبطل الصلاة بغير خلاف ، لأن الأفعال المنعوتة عن يسيرها إذا كثرت أبطلت ، فهذا أولى .

فصل

إذا ترك في فيه ما يذوب كالسكر ، فذاب منه شيء فابتلعه ، أفسد صلاته ، لأنه أكلٌ . وإن بقي بين أسنانه ، أو في فيه من بقايا الطعام يسيرٌ يجرى به الريق فابتلعه ، لم تفسد صلاته ، لأنه لا يمكن الاحتراز منه . وإن ترك في فيه لقمة ، ولم يتلعبها كره ، لأنه يشغله عن خشوع الصلاة ، والذكر والقراءة فيها ، ولا يُبطلها ، لأنه عمل يسير . فأشبهه مالو أمسك شيئاً في يده ، والله أعلم .

باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك

« مسألة » قال (وإذا لم تكن ثيابه طاهرة ، وموضع صلاته طاهراً أعاد) .

وجملة ذلك : أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة ، في قول أكثر أهل العلم ، منهم ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . ويروى عن ابن عباس أنه قال : ليس على ثوب جنابة ، ونحوه عن أبي مجلز ، وسعيد بن جبير ، والنخعي . وقال الحارث المسكلي ، وابن أبي ليلى : ليس في ثوب إعادة . ورأى طاوس دماً كثيراً في ثوبه ، وهو في الصلاة فلم يباله . وسئل سعيد بن جبير عن الرجل يرى في ثوبه الأذى وقد صلى ؟ فقال : اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب ؟ !

ولنا : قول الله تعالى : (٧٤ : ٤) وَيَبْكَ فَطَهِّرْ) قال ابن سيرين : هو الغسل بالماء . وعن أسماء ابنة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قالت « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ ؟ قَالَ : اقْرُصِيهِ وَصَلِّي فِيهِ » وفي لفظ قالت : « سَمِعْتُ امْرَأَةً تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَيْفَ تَصْنَعُ إِحْدَانَا يَثُوبُهَا إِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ ، أُنْصَلِّي فِيهِ ؟ قَالَ : تَنْظُرُ فِيهِ . فَإِنْ رَأَتْ فِيهِ دَمًا فَلْتَقْرُصْهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَاءٍ وَتَنْصَحْ مَا لَمْ تَرَ ، وَلْتُصَلِّ فِيهِ ^(٢) » رواه أبو داود . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَثِيرٍ . أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ » متفق عليه . وفي رواية : « لَا يَسْتَتِرُهُ مِنْ بَوْلِهِ ^(٣) » ولأنهما إحدى الطهارتين . فكانت شرطاً للصلاة كالطهارة من الحدث .

(١) هذه الآية نزلت قبل فرض الصلاة ، فلا تدل على اشتراط الطهارة فيها ، ويمكن الاستدلال بها على ذلك فيقال : إذا أمر الله بتطهير الثياب خارج الصلاة في الصلاة أولى . وبعض العلماء يقول : إن المراد تطهير النفس من الغدر والحيانة والمعاصي .

(٢) يمكن أن يكون هذا دليلاً لاشتراط طهارة الثوب ، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم طلب غسل الثوب الذي فيه الدم ، ويمكن أن يكون دليلاً على استحباب غسل الثوب المتنجس قبل الصلاة فيه .

(٣) وفي رواية « لا يستبرئ من بوله » وأول هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ على قبرين فعلم بالوحي أنهما يعذبان في قبريهما ، فأخذ جريدة فشققها نصفين ، وجعل على كل منهما نصفها وقال : دلعه أن يخفف عنهما ما لم يببسا . ثم قال لهما يعذبان ، وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بين الناس بالنجاسة . ووجه الاستدلال أن عدم الاستبراء من البول يترتب عليه تنجيس الثوب ، وإذا كان تنجيس الثوب يعذب عليه ، فلا يكون إلا إذا خالف ما أمر به الشرع ، والشرع لم يأمر بطهارة الثوب خارج الصلاة على سبيل الوجوب الذي يترتب على تركه العذاب ، فلم يبق =

فصل

وظهارة موضع الصلاة شرط أيضاً ، وهو الموضع الذى تقع عليه أعضاؤه ، وتلاقيه ثيابه التى عليه ، فلو كان على رأسه طرف عمامة ، وطرفها الآخر يستقط على نجاسة لم تصح صلاته . وذكر ابن عقيل احتمالاً فيما تقع عليه ثيابه خاصة أنه لا يشترط طهارته ، لأنه يباشرها بما هو منفصل عن ذاته . أشبه مالو صلى إلى جانبه إنسان نجس الثوب ، فالتصق ثوبه به . والأول المذهب . لأن سترته تابعة له . فهى كأعضاء سجوده . فأما إذا كان ثوبه يمس شيئاً نجساً كثوب من يصلى إلى جانبه ، أو حائط لا يستند إليه . فقال ابن عقيل : لا تفسد صلاته بذلك ، لأنه ليس بمحل لبده ، ولا سترته . ويحتمل أن يفسد ، لأن سترته ملاقية لنجاسة . أشبه مالو وقعت عليها ، وإن كانت النجاسة مُحاذية لجسمه فى حال سجوده بحيث لا يلتصق بها شيء من بدنه ، ولا أعضائه ، لم يمنع صحة صلاته ، لأنه لم يباشر النجاسة . فأشبه مالو خرجت عن محاذاته .

فصل

وإذا صلى ثم رأى عليه نجاسة فى بدنه أو ثيابه ، لا يعلم ، هل كانت عليه فى الصلاة أو لا ؟ فصلاته صحيحة ، لأن الأصل عدمها فى الصلاة . وإن علم أنها كانت فى الصلاة ، لكن جهلها حتى فرغ من الصلاة ففيه روايتان :

إحداها : لا تفسد صلاته : هذا قول ابن عمر ، وعطاء ، وسعيد بن المسيب ، وسالم ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والزهرى ، ويحيى الأنصارى ، وإسحاق ، وابن المنذر .
والثانية : يُعيد : وهو قول أبى قلابة ، والشافعى ، لأنها طهارة مُشترطة للصلاة ، فلم تَقُطْ بجهلها ، كطهارة الحدث . وقال ربيعة ، ومالك : يُعيد ما كان فى الوقت ، ولا يُعيد بعده .

وجه الرواية الأولى : ما روى أبو سعيد قال : « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ ، إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، نَحَلَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ قَالَ : مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْقَائِكُمْ نِعَالَكُمْ ؟ قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا . قَالَ : إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا » رواه أبو داود . ولو كانت الطهارة شرطاً مع عدم العلم بها ، لزمه استئناف الصلاة ، وتفارق طهارة الحدث ، لأنها آكد . لأنها لا يُمْنَى عن يسيرها ، وتختص البدن . وإن كان قد علم بالنجاسة ، ثم نسيها وصلى . فقال القاضى : حكى أصحابنا فى المسألتين روايتين . وذكر هو فى مسألة

== إلا أن العذاب لسبب الصلاة فى الثوب المتنجس بسبب البول الذى ينزل فيه ، بسبب عدم الاستبراء أو الاستزاه .

النسيان : أن الصلاة باطلة ، لأنه منسوب إلى التفريط ، بخلاف الجاهل بها . قال الأمدى : يُعِيد إذا كان قد تَوَانَى . رواية واحدة ، والصحيح التسوية بينهما . لأن ما عُدِرَ فيه بالجهل عُذِرَ فيه بالنسيان ، بل النسيان أولى ، لورود النص بالعفو فيه بقول النبي ﷺ : « عُنِيَ لِأَمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ » .

وإن علم بالنجاسة في أثناء الصلاة . فإن قلنا : لا يُعَذَرُ بالجهل والنسيان ، فصلاته باطلة وبلمزه استثنافها . وإن قلنا : يُعَذَرُ ، فصلاته صحيحة ، ثم إن أمكنه طرح النجاسة من غير زمن طويل ، ولا عمل كثير ألقاها وَبَقِيَ ، كما خلع النبي صلى الله عليه وسلم نعليه حين أخبره جبريلُ بالتقذرَ فيهما ، وإن احتاج إلى أحد هذين بطلت صلاته ، لأنه يُفْضَى إلى أحد أمرين : إما استصحاب النجاسة مع العلم بها زمنًا طويلاً ، أو بعمل في الصلاة عملاً كثيراً ، فتبطل به الصلاة . كالعريان يجد السترة بعيدة منه .

فصل

وإذا سقطت عليه نجاسة ، ثم زالت عنه ، أو أزالها في الحال لم تبطل صلاته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم بالنجاسة في نعليه خلعهما وأتم صلاته ، ولأن النجاسة يُعْفَى عن يسيرها ، فُعْفِيَ عن يسير زمنها ، ككشف العورة ، وهذا مذهب الشافعي .

فصل

وإذا صلى على منديل طرفه نجس ، أو كان تحت قدمه حبلٌ مشدود في نجاسة ، وما يصلى عليه طاهر . فصلاته صحيحة ، سواء تحرك النجس بحركته أو لم يتحرك ، لأنه ليس بحامل للنجاسة ، ولا بمصلٍ عليها ، وإنما اتصل مُصَلَّاهُ بها . أشبه مالو صلى على أرض ظاهرة متصلة بأرض نجسة . وقال بعض أصحابنا : إذا كان النجس يتحرك بحركته لم تصح صلاته . والمعول على ما ذكرنا . فأما إن كان الحبل أو المنديل متعلقاً به بحيثُ ينجرّ معه إذا مشى لم تصح صلاته ، لأنه مُسْتَتَبِعٌ لها ، فهو كحاملها . ولو كان في يده ، أو وسطه حبل مشدود في نجاسة ، أو حيوان نجس ، أو سفينة صغيرة فيها نجاسة تنجرّ معه إذا مشى لم تصح صلاته ، لأنه مُسْتَتَبِعٌ لها ، فهو كحاملها . وإن كانت السفينة كبيرة لا يمكن جرّها ، أو الحيوان كبيراً لا يقدر على جرّها إذا استعصى عليه ، لم تفسد صلاته ، لأنه ليس بمسْتَتَبِعٍ لها . قال القاضي : هذا إذا كان الشدّ في موضع طاهر ، فإن كان مشدوداً في موضع نجس فسدت صلاته ، لأنه حامل لما هو مُلَاقٍ للنجاسة . والأولى : أن صلاته لا تفسد . لأنه لا يقدر على استتباع ما هو مُلَاقٍ للنجاسة ، فأشبه مالو أمسك سفينة عظيمة فيها نجاسة ، أو غصناً من شجرة عليها نجاسة .

فصل

وإذا حمل في الصلاة حيواناً طاهراً ، أو صبيّاً لم تبطل صلاته ، لأن النبي ﷺ : « صَلَّى وَهُوَ حَامِلٌ »

أُمَامَةُ ابْنَةُ أَبِي الْعَاصِ « متفق عليه . وَرَكِبَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَى ظَهْرِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، وَلَآنَ مَا فِي الْحَيَوَانِ مِنَ النِّجَاسَةِ فِي مَعِدَتِهِ ، فَهِيَ كَالنِّجَاسَةِ فِي مَعْدَةِ الْمَصْلِيِّ ، وَلَوْ حَمَلَ قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ مَسْدُودَةٌ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، لِأَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا ، فَهِيَ كَالْحَيَوَانِ . وَليْسَ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّهُ حَامِلٌ لِنَجَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُودَةٍ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَعْدِنِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ حَمَلَهَا فِي كَمِّهِ .

« مسألة » قال ﴿ وكذلك إن صلى في المقبرة ، أو الخش ، أو الحثام ، أو في أعطان الإبل أعاد ﴾ .

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الصلاة في هذه المواضع . فروى أن الصلاة لا تصح فيها بحال . ومن روى عنه : أنه كره الصلاة في المقبرة على ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعطاء ، والنخعي ، وابن المنذر . ومن رأى أن يصلي في مرابط الغنم ولا يصلي في مبارك الإبل : ابن عمر ، وجابر بن سمرة ، والحسن ، ومالك ، وإسحاق ، وأبو ثور . وعن أحمد رواية أخرى : أن الصلاة في هذه صحيحة ما لم تكن نجسة . وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي . لقوله عليه السلام « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » وفي لفظ : « خَيَّمًا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ » وفي لفظ : « أَيُّنَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ » متفق عليها ، ولأنه موضع طاهر فصحت الصلاة فيه كالصحراء .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحِثَامَ وَالْمَقْبَرَةَ » رواه أبو داود .

وهذا خاص مقدم على عموم مارووه ، وعن جابر بن سمرة « أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَنْصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : أَنْصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : لَا » رواه مسلم . وعن البراء قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ » رواه أبو داود . وعن أسيد بن حضير ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَلَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ » رواه الإمام أحمد في مسنده ، والنهي يقتضي التحريم . وهذا خاص يُقَدِّمُ عَلَى عُمُومِ مَارُوُوهِ . وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُعَقَّلٍ ، رَوَاهُ الْإِثْرَمُ .

فَأَمَّا الْخَشُّ : فَإِنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ فِيهِ بِالتَّنْبِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا مُنِعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِكَوْنِهَا مَقْلَانًا

لِلنِّجَاسَةِ فَالْخَشُّ مُعَدٌّ لِلنِّجَاسَةِ ، وَمَقْصُودُهَا ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْمُنْعِ فِيهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ الْمَصْلِيُّ عَالِمًا بِالنَّهْيِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ عَاصٍ بِصَلَاتِهِ فِيهَا . وَالْمَعْصِيَةُ لَا تَكُونُ قُرْبَةً وَلَا طَاعَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا فَهِيَ تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا تَصِحُّ : لِأَنَّهُ صَلَّى فِيمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِ ، فَلَا تَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ ، كَالصَّلَاةِ

فِي مَحَلِّ نَجَسٍ .

وَالثَّانِيَةُ : تَصِحُّ : لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ .

فصل

وذكر بعض أصحابنا مع هذه المواضع المَرْبُلة ، والمُجَزَّرة ، ومَحَجَّة^(١) الطريق ، وظهر بيت الله الحرام ، والموضع المنصوب . لما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سَبْعُ مَوَاطِنَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الصَّلَاةُ : ظَهْرُ بَيْتِ اللَّهِ ، وَالْمَقْبَرَةُ ، وَالْمَرْبُلةُ ، وَالْمُجَزَّرةُ ، وَالْحَمَامُ ، وَعَطْنُ الْإِبِلِ ، وَمَحَجَّةُ الطَّرِيقِ » رواه ابن ماجه . وعن ابن عمر قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ وَذَكَرَهَا — وقال : وقارعة الطريق ، ومعاطن الإبل ، وفوق الكعبة » وقال : الحكم في هذه المواضع السبعة كالحكم في الأربعة سواء . ولأن هذه المواضع مظنة النجاسات ، فعلق الحكم عليها دون حتميتها ، كما يثبت حكم نقض الطهارة بالنوم ، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين .

فصل

وقال القاضي : المنع من هذه المواضع تعبدى لا لعلة معقولة ، فعلى هذا يقتل النهى كل ما وقع عليه الاسم ، فلا فرق في المقبرة بين القديمة والحديثة ، وما تقلبت أتربتها أو لم تتقلب ، لتناول الاسم لها . فإن كان في الموضع قبر ، أو قبران لم يُمنع من الصلاة فيها ، لأنها لا يتناولها اسم المقبرة . وإن نقلت القبور منها جازت الصلاة فيها . لأن مسجد رسول الله ﷺ « كانت فيه قبورُ المشركين فَنُبِشَتْ » متفق عليه . ولا فرق في الحمام بين مكان الغسل ، وصب الماء ، وبين بيت المسلخ الذى ينزع فيه الثياب ، والأثون ، وكل ما يُلْتَقى عليه باب الحمام ، لتناول الاسم له . وأما المعاطن فقال أحمد : هى التى تُقيم فيها الإبل ، وتَأْوَى إليها . وقيل : هى المواضع التى تُنَاح فيها إذا وردت ، والأول أجود . لأنه جعلها مقابلة لمرأح الغنم . والخش : المكان الذى يُتَخَذ للغائط والبول ، فيُمنع من الصلاة فيما هو داخل بابه . ولا أعلم في منع الصلاة فيه إلا أنه قد مُنِع من ذكر الله تعالى فيه والكلام ، فمنع الصلاة فيه أولى . ولأنه إذا منع الصلاة في هذه المواضع لكونها مَقَانًا للنجاسات فهذا أولى ، فإنه بُنى لها . ويحتمل أن المنع في هذه المواضع مُعَلَّل بأنها مَقَانٌ للنجاسات ، فإن المقبرة تُنْبَش ويظهر التراب الذى فيه صديد الموتى ، ودماؤهم ولحومهم^(٢) . ومعاطن الإبل يُبال فيها ، فإن البعير المبارك كالجدار يُمكن أن يستتر به ويبول . كما روى عن ابن عمر : « أنه أُنَاح بعيره مُسْتَقْبِلَ القبلة ثم جلس يَبُولُ إليه » ولا يتحقق هذا في حيوان سواها . لأنه في حال ربه لا يستر ، وفي حال قيامه لا يثبُت ولا يستر . والحمام موضع الأوساخ والبول ، فنهى عن الصلاة فيها لذلك . وتعلق الحكم بها وإن كانت طاهرة ، لأن المظنة يتعلق الحكم بها ، وإن

(١) محجة الطريق : وسطه الذى يسير فيه الناس .

(٢) علل بعض العلماء منع الصلاة في المقبرة بأن الصلاة فيها ، مظنة تعظيم الموتى ، واللجوء إليهم . ولا مانع من كون المانع مظنة النجاسة ومظنة تعظيم الموتى .

خفيت الحكمة فيها ، ومتى أمكن تعليل الحكم تعين تعليله ، وكانت أولى من قهر التعبد ، ومراة التحكم . يدل على صحة هذا : تعدية الحكم إلى الحشّ السكوت عنه بالتنبيه من وجود معنى المنطوق فيه ، وإلا لم يكن ذلك تنبيهاً . فعلى هذا يمكن قصر الحكم على ما هو مظنة منها ، فلا يثبت حكم المنع في موضع السليخ من الحمام ، ولا في وسطه لعدم المظنة فيه ، وكذلك ما أشبهه ، والله أعلم .

فصل

وزاد أصحابنا الجزرة ، والمزبلة ، ومحجة الطريق ، وظهر السكبة ، لأنها في خبر عمر وابنه ، وقالوا : لا يجوز فيها الصلاة . ولم يذكرها الخرقى ، فيحتمل أنه جوّز الصلاة فيها . وهو قول أكثر أهل العلم ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً » وهو صحيح متفق عليه . واستثنى منه « المقبرة ، والحمام ، ومعاطن الإبل » بأحاديث صحيحة خاصة . فبما عدا ذلك يبقى على العموم . وحديث عمر وابنه يرويهما العمري ، وزيد بن جبير . وقد تُكَلِّمُ فيهما من قِبَلِ حفظهما ، فلا يترك الحديث الصحيح بحديثهما . وهذا أصح ، وأكثر أصحابنا فيما علمت عملوا بخبر عمر وابنه في المنع من الصلاة في المواضع السبعة .

ومعنى محجة الطريق : الجادة المسلوكة التي تسلكها السابلة ، وقارة الطريق : معنى التي تفرعها الأقدام فاعلة بمعنى مفعولة ، مثل الأسواق ، والمشارع ، والجادة للسفر . ولا بأس بالصلاة فيما علا منها يمنية ، ويسرة ولم يكثر قرع الأقدام فيه . وكذلك لا بأس بالصلاة في الطريق التي يقل سالكوها كطريق الأبيات اليسيرة . والجزرة : الموضع الذي يذبح القصابون فيه البهائم ، وشبههم معروف بذلك مُعَدّاً . والمزبلة : الموضع الذي يجمع فيه الزبل . ولا فرق في هذه المواضع بين ما كان منها ظاهراً ونجساً ، ولا بين كون الطريق فيها سالكا أو لم يكن ، ولا في المعاطن بين أن يكون فيها إبل في الوقت أو لم يكن . وأما المواضع التي تبين فيها الإبل في مسيرها أو تناخ فيها لِعَافِئِهَا ووردها ، فلا يمنع الصلاة فيها . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن موضع فيه أبعاد الإبل يُصَلِّي فيه ؟ فرخص فيه ، ثم قال : إذا لم يكن من معاطن الإبل التي نهى عن الصلاة فيها التي تأوى إليها الإبل .

فصل

ويُكره أن يصلّى إلى هذه المواضع . فإن فعل صحّت صلاته . نص عليه أحمد في رواية أبي طالب . وقد سُئِلَ عن الصلاة إلى المقبرة ، والحمام والحشّ ؟ قال : لا ينبغي أن يكون في القبلة قبر ، ولا حشّ ، ولا حمام ، فإن كان يُجزئه . وقال أبو بكر : يتوجّه في الإعادة قولان : (أحدهما) يُعِيد : لموضع النهي ، وبه أقول .

(والثاني) يصح : لأنه لم يصلّ في شيء من المواضع النهي عنها . وقال أبو عبد الله بن حامد : إن

صَلَّى إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَالْخَش. لِحُكْمِهِ حُكْمُ الْمُصَلَّى فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَكُن بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا حَائِلٌ . لِمَا رَوَى أَبُو مَرْثَدٍ الْغَنَوِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تَجْلِسُوا إِلَيْهَا » متفق عليه . وقال الأثرم : ذكر أحمد حديث أبي مَرْثَدٍ ، ثم قال : إسناده جيد . وقال أنس : « رَأَيْتُ مُعَمَّرًا وَأَنَا أَصَلِّي إِلَى قَبْرِ فُجْعَلٍ يُشِيرُ إِلَيَّ : الْقَبْرُ الْقَبْرَ » قال القاضي : وفي هذا تنبيه على نظائره من المواضع التي نهى عن الصلاة فيها . والصحيح : أنه لا بأس بالصلاة إلى شيء من هذه المواضع إلا المقبرة ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم : « جُعِلَتْ لِيَ^(١) الْأَرْضُ مَسْجِدًا » يتناول الموضع الذي يُصَلَّى فيه من هي في قباته . وقياس ذلك على الصلاة إلى المقبرة لا يصح ، لأن النهي إن كان تعبدًا غير معقول المعنى امتنع تعديته ودخول القياس فيه . وإن كان لمعنى يختص بها ، وهو اتخاذ القبور مسجداً ، والتشبه بمن يُعْظَمُ ، ويصلى إليها فلا يتعداها الحكم ، لعدم وجود المعنى في غيرها . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، إِنِّي أَنهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ » وقال : « لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا^(٢) متفق عليهما . فعلى هذا لا تصح الصلاة إلى القبور للنهي عنها ، ويصح إلى غيرها لبقائها في عموم الإباحة ، وامتناع قياسها على ما ورد النهي فيه ، والله أعلم .

فصل

وإن صلى على سطح الخش ، أو الحمام ، أو عطان الإبل ، أو غيرها . فذكر القاضي أن حكمه حكم المصلي فيها . لأن الهواء تابع للقرار فيثبت فيه حكمه . ولذلك لو حلف لا يدخل داراً فدخل سطحها حنث . ولو خرج المتكف إلى سطح المسجد كان له ذلك ، لأن حكمه حكم المسجد . والصحيح إن شاء الله : قصر النهي على ماتناوله ، وأنه لا يمدى إلى غيره ، لأن الحكم إن كان تعدياً فالقياس فيه ممتنع . وإن علل فإنما يُعَلَّلُ بكونه^(٣) للنجاسة . ولا يُتَخَيَّلُ هذا في سطحها ، فأما إن بنى على طريق سابطاً^(٤) أو أخرج عليه خروجاً ، فعلى قول القاضي : حكمه حكم الطريق ، لما ذكره فيما تقدم . وعلى قولنا : إن كان السابط مباحاً له ، مثل أن يكون في درب غير نافذ بإذن أهله أو مُسْتَحَقًّا له ، أو حَدَّثَ الطريق بعده فلا بأس بالصلاة عليه . وإن كان على طريق نافذ فليس ذلك له ، فيكون المصلي فيه كالمصلي في الموضع المغصوب على ماسنذكره إن شاء الله تعالى . وإن كان السابط على نهر تجري فيه السفن فهو كالسابط على الطريق

(١) لفظ لى ساقط من النسخ المطبوعة ولا بد من ذكره لأن نص الحديث مشتمل عليه .

(٢) جملة يحذر ما صنعوا ، من كلام السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٣) هكذا بالأصول ، ويظهر أن كلمة ومجلاء سقطت من النسخ ، والتقدير يعال بكونه محلاً للنجاسة .

(٤) السابط : سقيفة بين دارين تحتها طريق .

في القولين جميعاً . وهذا مما يدل على ما ذكرناه لأنه لو كانت العلة كونه تابعاً للقرار لجازت الصلاة ههنا لسكون القرار غير ممنوع من الصلاة فيه ، بدليل ما لو صلى عليه في سفينة ، أو لو جمد ماؤه فصلى عليه صح . ولأنه لو كانت العلة ما ذكره لصحّت الصلاة على ما حاذى ميمنة الطريق وميسرتها ، وما لا تقرأه الأقدام منها . وهذا فيما إذا كان السطح جارياً على موضع النهى . فإن كان المسجد سابقاً ، وجعل تحته طريق ، أو عطان ، أو غيرها من مواضع النهى . أو كان في غير مقبرة فحدثت المقبرة حوله ، لم تمتنع الصلاة فيه بغير خلاف ، لأنه لم يتبع ما حدث بعده ، والله أعلم .

فصل

وإن بنى مسجداً في المقبرة بين القبور فحكمه حكمها ، لأنه لا يخرج بذلك عن أن يكون في المقبرة . وقد روى قتادة « أن أنساً مرّ على مقبرة وهم يبنون فيها مسجداً ، فقال أنس : كان ^(١) يكره أن يبنى مسجداً في وسط القبور » .

فصل

ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها . وجوزّه الشافعي ، وأبو حنيفة لأنه مسجد . ولأنه محل لصلاة النفل ، فكان محلاً للفرض كحارجها . ولنا : قول الله تعالى (٢ : ١٥٠) وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) ، والمصلّي فيها ، أو على ظهرها غير مستقبل لجهتها . والنافلة مبناها على الترخيف والمساحة ، بدليل صلاتها قاعداً ، وإلى غير القبلة في السفر على الراحة .

فصل

وتصح النافلة في الكعبة وعلى ظهرها ، لانعلم فيه خلافاً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ » إلا أنه إن صلى تلقاء الباب أو على ظهرها ، وكان بين يديه شيء من بناء الكعبة متصل بها صحت صلاته ، فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص ، أو كان بين يديه آجرٌ معبّي غير مبني ، أو خشب غير مسمور فيها . فقال أصحابنا : لا تصحّ صلاته ، لأنه غير مستقبل لشيء منها ، وإن كان الخشب مسموراً والآجر مبنيّاً صحت صلاته لأن ذلك تابع لها . والأولى : أنه لا يشترط كون شيء منها بين يديه ، لأن الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ، بدليل ما لو انهدمت الكعبة صحت الصلاة إلى موضعها . ولو صلى على جبل عال يخرج عن مسامتتها صحت صلاته إلى هوائها كذا هاهنا .

فصل

وفي الصلاة في الموضع المغصوب روايتان :

(١) الضمير في كان يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر العلم به .

إحداها : لاتصح : وهو أحد قولى الشافعى .

والثانية : تصح : وهو قول أبى حنيفة ومالك . والقول الثانى للشافعى ، لأن النهى لا يعود إلى الصلاة فلم يمنع صحتها ، كما لو صلى وهو يرى غريقاً ، يمكنه إنقاذه فلم يُنقذه ، أو حريقاً يقدر على إطفائه فلم يُطفئه أو مطّل غريمه الذى يمكن إيفاؤه وصلى .

ولنا : أن الصلاة عبادة آتى بها على الوجه المنهى عنه ، فلم تصح كصلاة الحائض وصومها . وذلك لأن النهى يقتضى تحريم الفعل واجتنابه ، والتأنيب بفعله ، فكيف يكون مُطيعاً بما هو عاص به ، مُمتثلاً بما هو محرم عليه ؟ متقرباً بما يبتعد به ؟ فإن حركاته وسكناته من القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية هو عاص بها ، منهى عنها . فأما من رأى الحريق فليس بمنهى عن الصلاة ، إنما هو مأمور بإطفاء الحريق وإنقاذ الغريق ، وبالصلاة ، إلا أن أحدهما أكد من الآخر ، أما فى مسألتنا ، فإن أفعال الصلاة فى نفسها منهى عنها .

إذا ثبت هذا . فلا فرق بين غصبه لرقبة الأرض بأخذها ، أو دعواه ملكيتها ، وبين غصبه منافعتها بأن يدعى إجارتها ظالماً ، أو يضع يده عليها ليسكنها مدة ، أو يُخرج رؤسناً ، أو سابطاً فى موضع لا يحل له ، أو يفصب راحلة ويصلّى عليها ، أو سفينة ويصلّى فيها ، أو لوحاً فيجعلها فى سفينة ويصلّى عليه ، كل ذلك حكمه فى الصلاة حكم الدار على مايناه .

فصل

قال أحمد رحمه الله : تُصَلَّى الجمعةُ فى موضع الفصب ، يعنى لو كان الجامع أو موضع منه مفصوباً صحت الصلاة فيه ، لأن الجمعة تختص ببُقعة . فإذا صلاها الإمام فى الموضع المفصوب فامتنع الناس من الصلاة فيه فاتمَّت الجمعة . وإن امتنع بعضهم فاتته الجمعة ، ولذلك أبيحت خلف الخوارج والمبتدعة . وكذلك تصح فى العارق ، ورحاب المسجد لدعاء الحاجة إلى فعلها فى هذه المواضع . وكذلك فى الأعياد والجنائز (١) .

فصل

قال أحمد رحمه الله : أكره الصلاة فى أرض الخُسف ، وذلك لأنها موضع مسخوط عليه ، وقد قال النبى ﷺ لأصحابه يوم مرّوا بالحجر : « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ، أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ » متفق عليه .

(١) أى وكذلك الحكم فى الأعياد والجنائز تصلى فى المكان المفصوب ، وفى الطرق ، وغير ذلك مما يباح فى الجمعة .

فصل

ولابأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة ، رخص فيها الحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، والأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز . ورؤى أيضاً عن عمر وأبي موسى . وكره ابن عباس ، ومالك : الكنائس من أجل الصور .
ولنا : أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وفيها صور^(١) ثم هي داخلية في قوله عليه السلام : « فَأَيْنَمَا أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ » .

فصل

وإذا كانت الأرض نجسة وطينها بطاهر ، أو بسط عليها شيئاً طاهراً ، صحّت الصلاة مع الكراهة في ظاهر كلام أحمد رحمه الله . وهو قول طاوس ، ومالك ، والأزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وذكر أصحابنا في المسألة روايتين . إحداهما : لاتصح ، لأنها مدفن النجاسة ، أشبهت المقبرة .
ولنا : أن الطهارة إنما تشترط في بدن المصلي وثوبه وموضع صلاته ، وقد وجد ذلك كله . ولانسلم العلة في الأصل ، فإنه لو صلى بين القبور لم تصح صلاته وإن لم يكن مدفنًا للنجاسة . وقد قيل : إن الحكم غير مغلل فلا يقاس عليه .

فصل

ويكره تطيين المسجد بطين نجس ، أو تطبيقه بطوابق نجسة ، أو بناؤه بدين نجس ، أو آجر نجس . فإن فعل وباشر المصلي أرضه النجسة ببذنه أو ثيابه لم تصح صلاته . وأما الآجر المعجون بالنجاسة : فهو نجس ، لأن النار لا تطهره^(٢) . فإن غُسل طهر ظاهره ، لأن النار أكلت أجزاء النجاسة الظاهرة ، وبقي أثرها فتطهر بالغسل كالأرض النجسة ، وبقي باطنها نجساً ، لأن الماء لم يصل إليه . فإن صلى عليه فهو كما لو صلى على بساط طاهر مفروش على أرض نجسة . وكذلك الحكم في البساط الذي باطنه نجس ، وظاهره طاهر ، ومتى انكسر من الآجر النجس قطعة فظهر بعض باطنه فهو نجس لاتصح الصلاة عليه^(٣) .

فصل

ولا بأس بالصلاة على الخصير ، والبُسُط من الصوف ، والشعر ، والوبر ، والثياب ، من القطن ، والكتان ، وسائر الطاهرات . وصلى عمر على عبقرى^(٤) ، وابن عباس على طنفسة ، وزيد بن ثابت وجابر

(١) لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة إلا بعد أن أزال الأصنام التي فيها .

(٢) يرى الإمام مالك أن النار تطهره وهذا أسهل ، ولا مانع من الأخذ به لحاجة الناس إليه .

(٣) في ذلك مشقة شديدة على الناس فالأولى الأخذ بمذهب الإمام مالك .

(٤) العبقرى : بساط جميل الشكل منقوش ، منسوب إلى عبقر ، وهي قرية ثيابه في غاية الحسن .

على حصير ، وعلى ابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس على المنسوج . وهو قول عوام أهل العلم ، إلا ما روى عن جابر : أنه كره الصلاة على كل شيء من الحيوان ، واستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض ونحوه ، قال مالك ، إلا أنه قال في بساط الصوف والشعر : إذا كان سجوده على الأرض لم أر بآتيام عليه بأساً ، والصحيح : أنه لا بأس بالصلاة على شيء من ذلك . وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على حصير في بيت عتيبان^(١) بن مالك ، وأنس متفق عليهما . وروى عنه المغيرة بن شعبه « أنه كان يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ وَالْفَرْوَةِ الْمَذْبُوعَةِ » وفيما رواه ابن ماجه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى مُلْتَقِماً بِكِسَاءٍ ، يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهِ إِذَا سَجَدَ » ولأن ما لم تكرر الصلاة فيه لم تكرر الصلاة عليه ، كالكتان والخص .

وتصح الصلاة على ظهر الحيوان ، إذا أمكنه استيفاء الأركان عليه ، والنافلة في السفر . وإن كان الحيوان نجساً ، أو عليه بساط طاهر صحّت الصلاة عليه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار ، وفعله أنس . وتصح الصلاة على العجالة ، وهي خشب على بكرات إذا أمكنه ذلك ، لأنها محل تستقر عليه أعضاؤه ، فهي كغيرها .

« مسألة » قال : ﴿ وإن صلى وفي ثوبه نجاسة ، وإن قلّت ، أعاد ﴾ .

قد ذكرنا أن الطهارة من النجاسة شرط لصحة الصلاة ، ولا فرق بين كثيرها وقليلها ، إلا فيما نذكره بعد إن شاء الله تعالى . وممن قال لا يُعْفَى عن يسير البول مثل رؤس الإبر : مالك ، والشافعي ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة : يُعْفَى عن يسير جميع النجاسات ، لأنه يتحرّى فيها بالمسح في محل الاستنجاء ، ولو لم يُعْفَ عنها لم يكفِ فيها المسح كالكثير ، ولأنه يشقّ التحرز منه فعفى عنه كالدّم .

ولنا : عموم قوله تعالى (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) وقول النبي ﷺ « تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » ، ولأنها نجاسة لا تشقّ إزالتها ، فوجب إزالتها كالكثير . وأما الدّم فإنه يشقّ التحرز منه . فإن الإنسان لا يكاد يخلو من بثرة أو حكة ، أو دمل ، ويخرج من أنفه ، وفيه ، وغيرها ، فيشقّ التحرز من يسيره أكثر من كثيره . ولهذا فُرق في الوضوء بين قليله وكثيره .

« مسألة » قال : ﴿ إلا أن يكون ذلك دماً أو قيحاً يسيراً مملاً لا يفيحش في القلب ﴾ .

أكثر أهل العلم يرون العفو عن يسير الدّم والقيح . وممن روى عنه : ابن عباس ، وأبو هريرة ، وجابر ، وابن أبي أوفى ، وسعيد بن المسيّب ، وسعيد بن جبّير ، وطاوس ، ومجاهد ، وعروة ، ومحمد ابن كنانة ، والنخعي ، وقتادة ، والأوزاعي ، والشافعي في أحد قوليه ، وأصحاب الرأي . وكان ابن عمر

(١) عتيبان : الأشهر كسر عينه وقد تضم .

ينصرف من قليله وكثيره . وقال الحسن : كثيره وقليله سواء ، ونحوه عن سليمان التيمي ، لأنه نجاسة ، فأشبه البول .

ولنا : ما روى عن عائشة قالت : « قد كان يكون لإحدانا الدرع ، فيه تحمض وفيه تُصَيَّبُ الجَنَابَةُ . ثم ترى فيه قطرة من دم فتَقْصَعُهُ بِرِيقِهَا » وفي لفظ « مَا كَانَ لِأَحَدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ فِيهِ تَحْمِضٌ ، فَإِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهَا بَلَّتَهُ بِرِيقِهَا ثُمَّ قَصَعَتْهُ بِظَفَرِهَا » رواه أبو داود ، وهذا يدل على العفو عنه ، لأن الريق لا يطهر به ويتنجس به ظفرها ، وهو إخبار عن دوام الفعل . ومثل هذا لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصدر إلا عن أمره ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولا يخالف لهم في عصرهم ، فيكون إجماعاً^(١) . وما حكى عن ابن عمر^(٢) فقد روى عنه خلافه ، فروى الأثرم بإسناده عن نافع « أن ابن عمر كان يسجد فيخرج يديه فيضعهما بالأرض ، وهما يقطران دماً من شقاق كان في يديه ، وعَصَرَ بَثْرَةً فخرج منها شيء من دم ، وقبيح ، فمسحه بيده وصَلَّى ، ولم يتَوَضَّأْ^(٣) » وانصرافه منه في بعض الحالات لا ينافي ما روينا عنه ، فقد يتورع الإنسان عن بعض ما يرى جوازه ، ولأنه يشق التحرز منه ، فعفى عنه كأثر الاستنجاء .

فصل

وظاهر مذهب أحمد : أن اليسير : ما لا يفحش في القلب ، وهو قول ابن عباس . قال : « إِلَّا إِذَا كَانَ فَاحِشًا أَعَادَ » . وروى ذلك عن سعيد بن المسيب . وروى عن أحمد : أنه سُئِلَ عن الكثير ؟ فقال : شبر في شبر . وفي موضع قال : قدر الكفّ فاحش . وظاهر مذهبه : أنه ما فحش في قلب مَنْ عليه الدم . وقال ابن عباس : « مَا فَحَشَ فِي قَلْبِكَ » قال الخليل : والذي استقرّ عليه قوله في الفاحش : أنه على قدر ما يستفحشه كلّ إنسان في نفسه . وقال ابن عقيل : إنما يُعْتَبَرُ ما يفحش في نفوس أوساط الناس . وقال قتادة في موضع الدرهم فاحش ، ونحوه عن النخعي ، وسعيد بن جبّير ، وحماد بن أبي سليمان ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي . لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تُمَادُّ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ » .

ولنا : أنه لا حد له في الشرع ، فرُجِعَ فيه إلى العرف ، كالتفرّق ، والإحراز ، وما رووه لا يصح .

(١) الأولى عدم التعويل على ما قاله ابن قدامة من اعتبار عدم الغسل جائزاً بالإجماع بل غسل النجاسة الكثيرة واجب ، وما ورد من ذلك فهو خاص بالقليل الذي يعفى عنه .

(٢) الذي حكى عن ابن عمر : هو أنه كان ينصرف من الصلاة بسبب قليل الدم وكثيره .

(٣) ينبغى حمل ما ورد من ذلك على القليل جداً من الدم والقبيح الذي لا يعتد به ، ولا يظهر له أثر واضح في الثوب أو في مكان الصلاة .

فإن الحافظ أبا الفضل المقدسي قال : هو موضوع ، ولأنه إنما يدا على محل النزاع بدليل خطابه ، وأصحاب الرأي لا يرونه حجة .

فصل

والقيح والصدید وما تولد من الدم بمنزلته ، إلا أن أحد قال : هو أسهل من الدم . وروى عن ابن عمر ، والحسن أنهما لم يرياه كالدّم . وقال أبو مجلز في الصدید : إنما ذكر الله الدم المسفوح . وقال أمي بن ربيعة ، رأيت طائوساً كأن إزاره نطع^(١) من قروح كانت برجلیه . وقال إسماعيل السراج : رأيت حاشية إزار مجاهد قد ثبتت^(٢) من الصدید والدم من قروح كانت بساقیه . وقال إبراهيم في الذي يكون به الخبثون^(٣) : يصلى ولا يغسله . فإذا برى غسله . وقال عروة ، ومحمد بن كنانة مثل ذلك . فعلى هذا يُعفى عنه أكثر مما يُعفى عن مثله من الدم لأنه لا يفحش منه إلا أكثر من الدم . ولأن هذا لانص فيه ، وإنما ثبتت النجاسة فيه لأنه مُستحيل من الدم إلى حال مستفطرة .

فصل

ولا فرق بين كون الدم مُجتمعاً أو متفرقاً ، بحيث إذا جمع بلغ هذا القدر ، ولو كانت النجاسة في شيء صفيق قد نفذت من الجانبين فأتصل ظاهره بباطنه فهو نجاسة واحدة وإن لم يتصلا ، بل كان بينهما شيء لم يصبه الدم ، فهما نجاستان إذا بلغا لو جمعاً قدراً لا يُعفى عنه لم يُعف عنهما ، كما لو كانا في جانبي الثوب .

فصل

ويعفى عن يسير دم الحيض ، لما ذكرنا من حديث عائشة رضي الله عنها ، وعن سائر دماء الحيوانات الطاهرة . فأما دم الكلب والخنزير فلا يُعفى عن يسيره ، لأن رطوباته الطاهرة من غيره لا يُعفى عن شيء منها فدمه أولى ، ولأنه أصاب جسم الكلب فلم يُعف عنه كالماء إذا أصابه . وهكذا كل دم أصاب نجاسة غير معفو عنها لم يُعف عن شيء منه لذلك .

فصل

ودم مالا نفس له سائلة كالبلق ، والبراغيث ، والذباب ونحوه ، فيه روايتان : إحداهما : أنه طاهر : ومن رخص في دم البراغيث عطاء ، وطاوس ، والحسن ، والشعبي ، والحاكم

(١) النطع : بكسر النون وفتحها مع سكون الطاء ، وفتحها : البساط من الجلد . يقول إن القروح جعلت إزاره كالجلد من لزوجتها عليه .

(٢) ثبتت : التصقت بالإزار .

(٣) قال في القاموس : الخبث بالكسر خراج كالدم ، وما يعتري في الجسد فيتقيح ويرم ، والدمل ، كالخبة ، والجمع خبثون ، اه وضبط الخبة بكسر الحاء وسكون الباء .

وحبيب بن أبي ثابت ، وحماد ، والشافعي ، وإسحاق . ولأنه لو كان نجساً لنجس الماء اليسير إذا مات فيه ، فإنه إذا مكث في الماء لا يسلم من خروج فضلة منه فيه ، ولأنه ليس بدم مسفوح ، وإنما حرم الله الدم المسفوح .

والرواية الثانية : عن أحمد قال في دم البراغيث : إذا كثرت إني لأفزع منه . وقال النخعي : اغسل ما استطعت . وقال مالك في دم البراغيث : إذا كثرت وانتشرت فإني أرى أن يغسل ، والأول أظهر . وقول أحمد : إني لأفزع منه : ليس بصريح في نجاسته ، وإنما هو دليل على توقفه فيه ، وليس المنسوب إلى البراغيث دم ، وإنما هو بولها في الظاهر ، وبول هذه الحشرات ليس بنجس ، والله أعلم . وقال أبو الخطاب دم السمك طاهر ، [لأن إباحته لا تنقف على سفحه ^(١)] ، ولو كان نجساً ، لوقفت الإباحة على إراقته بالذبح ، كحيوان البر . ولأنه إذا ترك استحالة نصار ماء . وقال أبو ثور : هو نجس ، لأنه دم مسفوح ، فيدخل في عموم قوله تعالى : (أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا) .

فصل

واختلفت الرواية في العفو عن يسير القيء . فروى عن أحمد أنه قال : هو عندي بمنزلة الدم ، وذلك لأنه خارج من الإنسان نجس من غير السبيل ، فأشبهه الدم . وروى عنه في المذي أنه قال : يغسل ما أصاب الثوب منه ، إلا أن يكون يسيراً . وروى الخلال بإسناده قال : سئل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار عن المذي يخرج ، فكلهم قال : إنه بمنزلة القُرحة ، فما علمت منه فاعسله ، وما غلبك منه فدعه . ولأنه يخرج من الشباب كثيراً ، فيشق التحرز منه ، فعفى عن يسيره كالدمل . وكذلك المني إذا قلنا بنجاسته . وروى عنه في الودي مثل ذلك ، إلا أن الظاهر عنه أن حكمه حكم البول ، لأنه من مخرجه . وروى عن أحمد أيضاً أنه يُعفى عن ريق البغل ، والحمار ، وعرقهما ، إذا كان يسيراً . وهو الظاهر عن أحمد . قال الخلال : وعليه مذهب أبي عبد الله لأنه يشق التحرز منه . قال أحمد : من يسلم من هذا ممن يركب الخير ؟ إلا أني أرجو أن يكون ماخف منه أمهل . قال القاضي : وكذلك ما كان في معناها من سباع البهائم ، سوى الكلب والخنزير . وكذلك الحكم في أبوالها ، وأروائها ، وبول الخفاش . قال الشعبي ، والحاكم ، وحماد ، وحبيب بن أبي ثابت : لا بأس ببول الخفافيش ، وكذلك الخشاف . لأنه يشق التحرز منه ، فإنه في المساجد يكثر فلو لم يعف عن يسيره لم يقر في المساجد . وكذلك بول ما يؤكل لحمه إن قلنا بنجاسته ، لأنه يشق التحرز منه لكثرة . وعن أحمد : لا يُعفى عن يسير شيء .

(١) معنى هذه العبارة التي بين القوسين ، أن إباحة أكل السمك لا تتوقف على سفح دمه وإسأله بذبجه كما تتوقف إباحة أكل حيوان البر على سفح دمه بالذبح ، ولو كان دم السمك نجساً ، لتوقفت إباحة أكله على سفح دمه بالذبح .

من ذلك ، لأن الأصل أن لا يُعفى عن شيء من النجاسة ، خولف في الدم ، وما تولد منه ، فيبقى فيما عداه على الأصل .

فصل

وقد عُفى عن النجاسات المُغلظة لأجل محلّها في ثلاثة مواضع :

أحدها : محل الاستنجاء : فعُفى فيه عن أثر الاستنجار بعد الإنقاء ، واستيفاء العدد بغير خلاف نعلمه . واختلف أصحابنا في طهارته . فذهب أبو عبدالله بن حامد ، وأبو حفص بن المسلمة إلى طهارته ، وهو ظاهر كلام أحمد . فإنه قال في المستجمر يعرق في سراويله : لا بأس به . ولو كان نجساً لنجسه . ووجه ذلك : قول النبي ﷺ في الروث والرمّة « إِنَّهُمَا لَا يَطْهُرَانِ » مفهومه : أن غيرهما يطهر ، ولأنه معني يُزيل حكم النجاسة فيزيلها كالماء .

وقال أصحابنا المتأخرون : لا يطهر المحلّ ، بل هو نجس . فلو قعد المستجمر في ماء يسير نجسه ، ولو عرق كان عرقه نجساً ، لأن المسح لا يزيل أجزاء النجاسة كلّها ، فالباقي منها نجس ، لأنه عين النجاسة ، فأشبهه ما لو وجد في الحلّ وحده .

الثاني : أسفل الخُفّ والحذاء ، إذا أصابته نجاسة فدلّكها بالأرض حتى زالت عين النجاسة ، ففيه ثلاث روايات .

إحداهن : يُجزىء ذلك بالأرض ، وتُباح الصلاة فيه . وهو قول الأوزاعي ، وإسحاق . لما روى أبو داود بإسناده ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى يَخْفِيهِ فَطُورُهَا التُّرَابُ » وفي لفظ « إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى يَنْعَلِيهِ فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طُورٌ » وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ مثل ذلك . وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ . فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلِهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » وعن ابن مسعود قال « كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوَاطِئِ » رواها أبو داود . ولأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم . قال أبو مسلمة سعيد بن يزيد : سألت أنس بن مالك : « أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ » متفق عليه . والظاهر أن النعل لا تخلو من نجاسة تُصيبها ، فلو لم يُجزىء ذلكها لم تصح الصلاة فيها .

والثانية : يجب غسله كسائر النجاسات ، فإن الدلك لا يزيل جميع أجزاء النجاسة .

والثالثة : يجب غسله من البول ، والعذرة دون غيرها ، لتغلظ نجاستهما ، وفحشهما .

والأول : أولى . لأن اتباع الأثر واجب .

فإن قيل : فقول النبي ﷺ في نعليه « أَنَّ فِيهِمَا قَدَرًا ^(١) » يدل على أنه لم يُجزّ دلكهما ولم يُزل القدر منهما .

قلنا : لادلالة في هذا ، لأنه لم يُنقل أنه دلكهما . والظاهر : أنه لم يدلكهما ، لأنه لم يعلم بالقدر فيهما حتى أخبره جبريل عليه السلام .

إذا ثبت هذا : فإن دلكهما يُطهرهما في قول ابن حامد ، لظاهر الأخبار . وقال غيره : يُعنى عنه مع بقاء نجاسته ، كقولهم في أثر الاستنجاء . وقال القاضي : إنما يُجزىء دلكهما بعد جفاف نجاستهما ، لأنه لا يبقى لها أثر . وإن دلكهما قبل جفافهما لم يُجزه ذلك ، لأن رطوبة النجاسة باقية فلا يُعنى عنها . وظاهر الأخبار لا يُفرق بين رطب وجاف ، ولأنه محل اجتزىء فيه بالمسح ، فجاز في حال رطوبة الممسوح كمحل الاستنجاء ولأن رطوبة المحل معفو عنها إذا جفت قبل ذلك ، فيُعنى عنها إذا جفت به كالاستجار .

والثالث : إذا جبر عظمه بعظم نجس فجبر لم يلزمه قلعه ، إذا خاف الضرر ، وأجزأته صلاته ، لأنها نجاسة باطنة يتضرر بإزالتها ، فأشبهت دماء العروق ، وقيل يلزمه قلعه ما لم يخف التلف .

وإن سقط سن من أسنانه فأعادها بحرارتها ، فثبتت فهي طاهرة ، لأنها بعضه . والآدمي بجملته طاهر حيًا وميتًا . وكذلك بعضه . وقال القاضي : هي نجسة ، حكمها حكم سائر العظام النجسة . لأن مأين ^(٢) من حي فهو ميت ، فإنما حكم بطهارة الجملة لمحرمتها ، وحرمتها آكد من حرمة البعض . فلا يلزم من الحكم بطهارتها الحكم بطهارة مادونها .

فصل

وإذا كان على الأجسام الصقيلة كالسيف والمرأة ، نجاسة ، فعفى عن يسيرها كالدم ونحوه عفى عن أثر كثيرها بالمسح ، لأن الباقي بعد المسح يسير ، وإن كثر محله عفى عنه كيسير غيره .

« مسألة » قال () وإذا خفي موضع النجاسة من الثوب استظهر ، حتى يتيقن أن الغسل قد أتى على النجاسة () .

وجملته : أن النجاسة إذا خفيت في بدن أو ثوب وأراد الصلاة فيه ، لم يجز له ذلك حتى يتيقن زوالها ، ولا يتيقن ذلك حتى يغسل كل محلٍ يحتمل أن تكون النجاسة أصابته ، فإذا لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله . وإن علمها في إحدى جهتيه غسل تلك الجهة كلها . وإن رآها في بدنه أو ثوب هو لا لبسه غسل كل ما يدركه بصره من ذلك . وبهذا قال النخعي ، والشافعي ، ومالك ، وابن المنذر .

(١) أي حين خلعهما ربما سئل قال : إن جبريل أخبرني أن فيهما قدرًا .

(٢) أي : فصل أو قطع .

وقال عطاء والحكم وحماد: إذا خفيت النجاسة في الثوب نضجه كله. وقال ابن شبرمة يتحرى مكان النجاسة فيفسله. ولعلمهم يحتجون بحديث سهل بن حنيف عن النبي ﷺ قال « قلت: يا رسول الله، فكيف بما أصاب ثوبي منه؟ قال: يُجْزِئُكَ أَنْ تَأْخُذَ كِفًّا مِنْ مَاءٍ. فَتَنْضَحَ بِهِ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » فأصره بالتحري والنضح.

ولنا: أنه متيقن للمانع من الصلاة، فلم تُبَحْ له الصلاة إلا بتيقن زواله، كمن تيقن الحدث وشك في الطهارة. والنضح لا يزيل النجاسة. وحديث سهل في المذي دون غيره، فلا يُعَدَّى، لأن أحكام النجاسة تختلف، وقوله « حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » محمول على من ظن أنه أصاب ناحية من ثوبه، من غير تيقن، فيجزئه نضح المكان أو غسله.

فصل

وإن خفيت النجاسة في فضاء واسع صلى حيث شاء، ولا يجب غسل جميعه. لأن ذلك يشق، فهو مُنْع من الصلاة أفضى إلى أن لا يجد موضعاً يُصَلِّي فيه، فأما إن كان موضعاً صغيراً كبيت ونحوه، فإنه يفسله كله، لأنه لا يشق غسله، فأشبهه الثوب.

« مسألة » قال (وما خرج من الإنسان أو البهيمة التي لا يؤكل لحمها من بول أو غيره فهو نجس).
يعنى ماخرج من السبيلين، كالبول والغائط والمذي والودي والدم وغيره، فهذا لانعلم في نجاسته خلافاً، إلا أشياء يسيرة، نذكرها إن شاء الله تعالى.

أما بول آدمي: فقد روى عن النبي ﷺ في الذي مر به، وهو يُعَذَّب في قبره: « أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ » متفق عليه. وروى في خبر: « إِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ ».

وأما الودي: فهو ماء أبيض يخرج عقيب البول خائر، فحكمه حكم البول سواء، لأنه خارج من مخرج البول وجار مجراه.

وأما المذي: فهو ماء لزج رقيق يخرج عقيب الشهوة على طرف الذكر. وظاهر المذهب: أنه نجس. قال هارون الحمال: سمعت أبا عبد الله يذهب في المذي إلى أنه يفسل ما أصاب الثوب منه، إلا أن يكون يسيراً. وقد ذكرنا الاختلاف في العفو عن يسيره فيما مضى. وروى عن أحمد رحمه الله: أنه بمنزلة المني. قال في رواية محمد بن الحكم: أنه سأل أبا عبد الله عن المذي، أشد أو المني؟ قال: هما سواء، ليسا من مخرج البول، إنما هما من الصلب والتراتيب. كما قال ابن عباس: هو عندى بمنزلة البصاق والخطاط. وذكر ابن عقيل نحو هذا. وعُِّلِّ بأن المذي جزء من المني، لأن سببهما جميعاً الشهوة، ولأنه خارج تحله الشهوة، أشبه المني، فظاهر المذهب: أنه نجس، لأنه خارج من السبيل ليس بدءاً لِخَلْقِ آدَمِيٍّ. فأشبهه

البول ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفسل الذكر منه ، والأمر يقتضي الوجوب .
ثم اختلف عن أحمد : هل يُجْزَى فيه النضح أو يجب غسله ؟ قال في رواية محمد بن الحكم : المذى
يُرَشَّ عليه الماء . أذهب إلى حديث سهل بن حُنَيْفٍ ، ليس يدفعه شيء ، وإن كان حديثاً واحداً . وقال
الأثرم : قلت لأبي عبد الله : حديث سهل بن حُنَيْفٍ في المذى ما تقول فيه ؟ قال : الذي يرويه ابن إسحاق ؟
قلت : نعم ، قال : لأعلم شيئاً يُخالفه ، وهو ما روى سهل بن حُنَيْفٍ قال : « كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذَى شِدَّةً
وَعَنَاءً . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يُجْزِيكَ مِنْهُ الْوُضُوءُ . قُلْتُ : فَكَيْفَ بِمَا
أَصَابَ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كِفًّا مِنْ مَاءٍ ، فَتَنْضَحَ بِهِ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ » .
قال الترمذی : هذا حديث صحيح . ورؤي عنه وجوب غسله . قال محمد بن داود : سألت أبا عبد الله
عن المذى يُصِيبُ الثوب ، كيف العمل فيه ؟ قال : الفسل ليس في القلب منه شيء ، وقال : حديث محمد بن
إسحاق ربما تهيبته . قال ابن المنذر : ومن أمر بفسل المذى عمر ، وابن عباس ، وهو مذهب الشافعي ،
وإسحاق ، وأبي ثور ، وكثير من أهل العلم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفسل الذكر منه في حديث
المقداد ، ولأنه نجاسة ، فوجب غسلها كسائر النجاسات . ولحديث سهل بن حُنَيْفٍ . قال أحمد :
حديث محمد بن إسحاق لأعرفه عن غيره ، ولأحکم لمحمد بن إسحاق ، وربما تهيبته . وهذا ظاهر كلام
الخرقي ، واختيار الخلائ .

❦ فصل ❦

وفي رطوبة فرج المرأة احتمالان :
(أحدهما) أنه نجس : لأنه في النرج لا يخلق منه الولد ، أشبه المذى .
(والثاني) طهارته : لأن عائشة كانت تترك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
من جماع . فإنه ما احتلم نبي قط ، وهو يلاق رطوبة الفرج ، ولأننا لو حكمنا بنجاسة فرج المرأة لحكمنا
بنجاسة منيها . لأنه يخرج من فرجها فيتنجس برطوبته . وقال القاضي : ما أصاب منه في حال الجماع فهو
نجس ، لأنه لا يسلم من المذى وهو نجس ، ولا يصح التعليل ، فإن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون
المذى كحال الاحتلام .

❦ فصل ❦

وبول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر . وهذا مفهوم كلام الخرقي . وهو قول عطاء ، والنخعي ،
والثوري ، ومالك . قال مالك : لا يرى أهل العلم أبوال ماأكل لحمه وشرب لبنه نجساً . ورخص في أبوال
الغنم الزهرى ، ويحي الأنصاري . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على إباحة الصلاة
(م ٩ — معنى ثاني)

في مرائب الغنم ، إلا الشافعي ، فإنه اشترط أن تكون سليمةً من أبقارها وأبوالها . ورخص في ذرق الطائر ، أبو جعفر ، والحكم ، وحماد ، وأبو حنيفة . وعن أحمد : أن ذلك نجس ، وهو قول الشافعي وأبي ثور ، ونحوه عن الحسن . لأنه داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ » ولأنه رَجِيعٌ ^(١) فكان نجساً كرجيع الآدمي .

ولنا : أن النبي ﷺ أمر العَرَبِيِّينَ أن يشربوا من أبوال الإبل ، والنجس لا يبسط شربه ، ولو أبيع للضرورة لأمرهم بفعل أثره إذا أرادوا الصلاة . « وكان النبي ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » متفق عليه . وقال : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » متفق عليه . وهو إجماع كما ذكر ابن المنذر . وصلى أبو موسى في موضع فيه أبقار الغنم ، فقيل له : لو تقدمت إلى هنا ؟ فقال : هذا وذاك واحد . ولم يكن للنبي ﷺ وأصحابه ما يصلون عليه من الأوطئة والمصليات . وإنما كانوا يصلون على الأرض . ومرائب الغنم لا تخلو من أبقارها وأبوالها ، فدلَّ على أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم . ولأنه مُتَحَلِّلٌ معتاد من حيوان يؤكل لحمه فكان طاهراً كاللبن ، وذرق الطائر عند من سلمه ، ولأنه لو كان نجساً لتنجست الحبوب التي تدرسها البقر ، فإنها لاتسلم من أبوالها فيتنجس بعضها ، ويختلط النجس بالطاهر ، فيصير حكم الجميع حكم النجس .

فصل

فأما الخارج من غير السبيلين فالحيوانات فيه أربعة أقسام :

(أحدها) الآدمي : فالخارج منه نوعان : طاهر : وهو ريقه ، ودمه ، وعرقه ، ومخاطه ، ونخامته ، فإنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الحُدَيْبِيَّةِ أنه « مَا تَنَخَّعَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ » ، فذلك بهماً وجهه » رواه البخاري . وَلَوْ لَا طَهَارَتُهَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ . وفي حديث أبي هريرة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُخَامَةً فِي قَبْلِ السَّجْدِ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ فَيَتَنَخَّعُ أَمَامَهُ ، أَيُحِبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَخَّعَ فِي وَجْهِهِ ، فَإِذَا تَنَخَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَخَّعْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا - وَوَصَفَ الْقَاسِمُ . ففعل في ثوبه ، ثم مسح بَعْضُهُ بِبَعْضٍ » رواه مسلم ، ولو كانت نجسة لما أمر بمسحها في ثوبه وهو في الصلاة ولا تحت قدمه ، ولا فرق بين ما يخرج من الرأس والبلغم الخارج من الصدر ، ذكره القاضي ، وهو مذهب أبي حنيفة . وقال أبو الخطاب : البلغم نجس ، لأنه طعام استحال في المعدة أشبه القيء ^(٢) .

(١) رجيع : يعني فضلات راجعة من الطعام بعد استحالتها إلى قدر .

(٢) ليس البلغم طعاماً استحال في المعدة ، وإنما هو مادة مخاطية خارجة من شعب الرئة ، فهو والنازل من الرأس سواء .

ولنا : أنه داخل في عموم الخبرين . ولأنه أحد نوعي النخامة ، أشبه الآخر . ولأنه لو كان نجساً نجس به الفم ، ونقض الوضوء ، ولم يبلغنا عن الصحابة رضي الله عنهم مع عموم البلوى به شيء من ذلك . وقولهم : إنه طعام مستحيل في المعدة غير مسلم ، إنما هو منعقد من الأبخرة ، فهو كالنازل من الرأس وكالحطاط . ولأنه يشق التحرُّز منه ، أشبه الحطاط .

النوع الثاني : نجس : وهو الدم وما تولد منه من القيح ، والصدید ، وما يخرج من المعدة من القيء ، والقلس^(١) . فهذا نجس ، وقد تقدّم بيان حكمه .

القسم الثاني : ما أكل لحمه فإلخارج منه ثلاثة أنواع :
(أحدها) نجس : وهو الدم وما تولد منه .

(الثاني) طاهر : وهو الريق ، والدمع ، والعرق ، واللبن ، فهذا لانعلم فيه خلافاً .

(الثالث) القيء ونحوه : فحكمه حكم بوله ، لأنه طعام مستحيل ، فأشبه الروث . وقد دللنا على طهارة بوله ، فهذا أولى وكذلك منيئه .

القسم الثالث : مالا يؤكل لحمه : ويمكن التحرُّز منه ، وهو نوعان :

(أحدهما) الكلب ، والخنزير : فهما نجسان بجميع أجزائهما ، وفضلاتهما . وما ينفصل عنهما .

(الثاني) ماعذاهما من سباع البهائم ، وجوارح الطير ، والبغل ، والحمار . فعن أحمد رحمه الله : أنها نجسة بجميع أجزائها وفضلاتها ، إلا أنه يُعفى عن يسير نجاستها ، وعنه ما يدل على طهارتها . فحكمها حكم الآدمي على ما فصل .

القسم الرابع : مالا يمكن التحرُّز منه وهو نوعان :

(أحدهما) ما ينجس بالموت : وهو السنور ، وما دونه في الخلقة . فحكمه حكم الآدمي . ما حكمنا بنجاسته من الآدمي ، فهو منه نجس . وما حكمنا بطهارته من الآدمي ، فهو منه طاهر ، إلا منيئه ، فإنه نجس ، لأن مني الآدمي بده خلق آدمي فشرّف بتطهيره ، وهذا معنوم ههنا .
النوع الثاني : مالا نفس له سائلة ، فهو طاهر بجميع أجزائه وفضلاته .

« مسألة » قال ﴿ إلا بول الغلام الذي لم يأكل الطعام ، فإنه يُرش الماء عليه ﴾ .

هذا استثناء منقطع ، إذ ليس معنى الكلام طهارة بول الغلام ، إنما أراد أن بول الغلام الذي لم يطعم الطعام يُجزيء فيه الرش ، وهو أن يُنضح عليه الماء حتى يغمره ، ولا يحتاج إلى رش وعصر . وبول الجارية يُفصل وإن لم تطعم ، وهذا قول علي رضي الله عنه . وبه قال عطاء ، والحسن ، والشافعي ،

(١) القلس : بفتح القاف وسكون اللام ، ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء .

وإسحاق . وقال القاضي : رأيت لأبي إسحاق بن شاقلا كلاماً يدل على طهارة بول الغلام . لأنه لو كان نجساً لوجب غسله^(١) . وقال الثوري وأبو حنيفة : يغسل بول الغلام كما يغسل بول الجارية ، لأنه بول نجس ، فوجب غسله كسائر الأبوال النجسة . ولأنه حكم يتعلق بالنجاسة فاستوى فيه الذكر والأنثى كسائر أحكامها .

ولنا : ما روت أم قيس بنت مخضن « أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضجه . ولم يغسله » وعن عائشة رضي الله عنها . قالت : « أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء ، فأتبعه بوله ، ولم يغسله » متفق عليهما . وعن لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قالت : « كَانَ الْمُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَالَ عَلَيْنِهِ ، فَقُلْتُ : الْبَسْ ثَوْبًا آخَرَ وَأَعْطِنِي إِزَارَكَ حَتَّى أَغْسِلَهُ . فَقَالَ : إِنَّمَا يُسْأَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى ، وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ الذَّكَرِ » رواه أبو داود . وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « بَوْلُ الْغُلَامِ يُنْضَحُ ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغْسَلُ » قال قتادة : هذا ما لم يطعمها الطعام ، فإذا طعمها غسل بولها . رواه الإمام أحمد في مسنده . وهذه نصوص صحيحة عن النبي ﷺ وأتباعها أولى . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبح من قول من خالنه .

فصل

قال أحمد : الصبي إذا طعم الطعام وأراد واشتهاه غسل بوله . وليس إذا طعم ، لأنه قد يلحق العسا ساعاً يولد . والنبي صلى الله عليه وسلم حنك بالتمر^(٢) ، ولكن إذا كان يأكل ، ويريد الأكل . فعلى هذا ما يسقاه الصبي أو يأمه للتداوى لا يعد طعماً ما يوجب الغسل ، وما يطعمه لغذائه ، وهو يريد ، ويشتهي هو الموجب لغسل بوله ، والله أعلم .

« مسألة » قال « والنتى طاهر . وعن أبي عبد الله رحمه الله رواية أخرى : أنه كالدم » .

اختلفت الرواية عن أحمد في النتى . فالشهور : أنه طاهر . وعنه أنه كالدم ، أي أنه نجس . ويعنى عن يسيره . وعنه : أنه لا يعنى عن يسيره ، ويجزىء فرك يابسه على كل حال . والرواية الأولى : هي المشهورة في المذهب ، وهي قول سمعد بن أبي وقاص ، وابن عمر . وقال ابن عباس : « امسح به عنك بإذخيرة أو خرقاة ولا تغسله إن شئت » . وقال ابن المسيب : إذا صلى فيه لم يعد ، وهو مذهب الشافعي ،

(١) لعل عدم وجوب غسل بول الصبي للشبهة في التجرو منه وكثرة الغسل لأن الناس يحبون حل الصبيان كثيراً ، ولا يحبون حمل الإناث . (٢) حنك بالتمر : كان المسلمون يأتون بأطفالهم المولودين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيأخذ تمرة فيمضغها حتى تكون كالعجينة ، ثم يدهكها في فم الطفل ، تعويداً له على الطعام ، وهذه يتحلل منها شيء إلى معدة الطفل ، فلا يعتبر هذا طعماً يترتب عليه نجاسة يدل الصبي .

وأبي ثور ، وابن المنذر . وقال مالك : غسل الاحتلام أمر واجب . وعلى هذا مذهب الأوزاعي ، والثوري . وقال أصحاب الرأي : هو نجس ، ويُجْزَى فرك يأسه . لما روت عائشة : « أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : ثُمَّ أَرَى فِيهِ بُقْعَةً أَوْ بُقْعًا » وهو حديث صحيح . قال صالح : قال أبي : غَسَلَ الْمَنِيَّ مِنَ التَّوْبِ أَحْوْطُ ، وَأُثْبِتُ فِي الرَّوَايَةِ . وَقَدْ جَاءَ الْفَرْكُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ التَّوْبَ « إِنْ كَانَ رَطْبًا فَأَغْسِيهِ وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَأَفْرِ كِيهِ » وهذا أمر يقتضى الوجوب ، ولأنه خارج مُعتاد من السبيل ، أشبه البول .

ولنا : ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُصَلِّي فِيهِ » متفق عليه . وقال ابن عباس : « امْسَحْهُ عَنْكَ بِإِذْخِرَةٍ ^(١) أَوْ بِخِرْقَةٍ ، وَلَا تَغْسِلْهُ ، إِنَّمَا هُوَ كَالْبُرْأَقِ وَالْمُخَاطِ » ورواه الدارقطني مرئوعاً إلى النبي ﷺ . ولأنه لا يجب غسله إذا جف فلم يكن نجساً كاللخاط . ولأنه بدء خلق آدمي ، فكان طاهراً كالطين . ويُفَارِقُ البول من حيث إنه بدء خلق آدمي .

فصل

فإن خفي موضع المنى فرك التوب كله إن قلنا بنجاسته ، وإن قلنا بطهارته استحب فركه . وإن صلى فيه من غير فرك أجزأه . وهذا مذهب الشافعي وغيره ، ممن قال بالطهارة . قال ابن عباس : « يَنْضَحُ التَّوْبَ كُلَّهُ » وبه قال النخعي وحماد ، ونحوه عن عائشة ، وعطاء . وقال ابن عمر ، وأبو هريرة ، والحسن : يغسل التوب كله . ولنا أن فركه يُجْزَى إذا علم مكانه ، فكذلك إذا خفي . وأما النضح فلا يفيد ، فإنه لا يظهره إذا علم مكانه ، فكذلك إذا خفي . وأما إذا قلنا بالطهارة ، فلا يجب شيء من ذلك لكن يُسْتَحَبُّ كحال العلم به .

فصل

قال أحمد رحمه الله : إنما يُفْرَكُ منى الرجل ، أما منى المرأة فلا يُفْرَكُ . لأن الذي للرجل مُخْنٍ ، والذي للمرأة رقيق ، والمعنى في هذا : أن الزك يراد للتخفيف ، والرقيق لا يبقى له جسم بعد جفافه يزول بالفرك ، فلا يفيد فيه شيئاً . فعلى هذا إن قلنا : بنجاسته ، فلا بد من غسله رطباً كان أو يابساً كالبول . وإن قلنا بطهارته : استحب غسله ، كما يُسْتَحَبُّ فرك منى الرجل . وأما الطهارة والنجاسة فلا يفترقان فيه ، لأن كل واحد منهما منى ، وهو بدء خلق آدمي خارج من السبيل .

فصل

فأما العائقة . فقال ابن عقيل : فيها روايتان كلتي ، لأنها بدء خلق آدمي . والصحيح : نجاستها ،

(١) الإذخرة : واحدة من الإذخر ، وهو عشب طيب الرائحة يكون في البيوت عند العرب .

لأنها دم . ولم يرد من الشرع فيها طهارة ، وقياسها على المني ممتنع ، لمكونها دماً خارجاً من الفرج .
فأشبهت دم الحيض .

❦ فصل ❦

ومن أمني وعلى فرجه نجاسة نجس منه لإصابته النجاسة ، ولم يُعَفَّ عن يسيره لذلك . وذكر القاضي في المني من الجماع : أنه نجس ، لأنه لا يسلم من المذي . وقد ذكرنا فساد هذا . فإن مني النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان من جماع ، وهو الذي وردت الأخبار بفركه ، والطهارة لغيره إنما أخذت من طهارته ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ والبول على الأرض يُطهرها دلو من ماء ﴾ .

وجملة ذلك : أن الأرض إذا تنجست بنجاسة مائعة كالبول ، والخر ، وغيرها . فطهورها أن يغورها بالماء ، بحيث يذهب لون النجاسة ويحيطها ، فما انفصل عنها غير متغير بها فهو طاهر ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا تطهر الأرض حتى ينفصل الماء ، فيكون المنفصل نجساً . لأن النجاسة انتقلت إليه ، فكان نجساً كما لو وردت عليه .

ولنا : ما روى أنس قال : « جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد فزجره الناس فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى بوله أمره بذنوب من ماء فأهريق عليه » ، وفي لفظ ، فدعاه فقال : « إن الساجد لا تصليح لشيء من هذا البول والقذر ، وإنما هي لذكر الله تعالى ، والصلاة وقراءة القرآن - أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وأمر رجلاً فجاء بدلو من ماء فشبه عليه » متفق عليه ، ولولا أن المنفصل طاهر لكان قد أمر بزيادة تنجسيه ، لأنه كان في موضع فصار في موضع ، وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم تطهير المسجد .

فإن قيل فقد روى عن ابن مَعْقِل أن النبي ﷺ : « قال خذوا ما بال عليكم من الثراب وأهريقوا على مكانه ماء » وروى أبو بكر بن عيَّاش ، عن سمعان ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : « فأمر به مخفراً » .

قلنا : ليست هذه الزيادة في خبر مُتَّصِل ، قاله الخطابي . وحديث ابن مَعْقِل مُرْسَل . قال أبو داود : ابن مَعْقِل لم يدرك النبي ﷺ . وحديث سمعان مُنْكَر . قاله الإمام ، وقال : ما عرف سمعان ، ولأن البلية الباقية في الحل بعد غسله طاهرة . وهي بعض المنفصل ، فكذلك المنفصل . وقولهم : إن النجاسة انتقلت إليه . قلنا : بعد طهارتها ، لأن الماء لو لم يطهرها لنجس بها حال ملاقاته لها . ولو نجس بها لما طهر الحل ، ولكن الباقى منه في الحل نجساً . قال القاضي : إنما يحكم بطهارة المنفصل إذا نُشِفَتْ النجاسة ، وزهبت أجزاؤها ، ولم يبق إلا أثرها . فإن كانت أجزاؤها بقية طهر الحل ونجس المنفصل .

وهذا الشرط الذي ذكره لم أره عن أحمد ولا يقتضيه كلام الخرق^(١) ، ولا يصح . لأنه إن أراد ببقاء أجزائها بقاء رطوبتها ، فهو خلاف الخبر . فإن قوله : فلما قضى بوله أمر بذنوب من ماء فأهريق عليه ، يدل على أنه صُبَّ عليه عقيب فراغه منه ، وإن أراد بقاء البول متنقعا فلا فرق بينه وبين الرطوبة . فإن قليل البول وكثيره في التنجيس سواء ، والرطوبة أجزء تنجس كما ينجس المتنقع فلا فرق إذا .

فصل

وإن أصاب الأرض ماء المطر ، أو السيول فممرها وجري عليها . فهو كما لو صُبَّ عليها . لأن تطهير النجاسة لا تعتبر فيه نية ، ولا فعل ، فاستوى ماصبه الأدمى وما جرى بغير صبه . قال أحمد رحمه الله ، في البول يكون في الأرض فتطهر عليه السماء : إذا أصابه من المطر بقدر ما يكون ذنوبا كما أمر النبي ﷺ أن يُصَبَّ على البول فقد طهر . وقال المروزي : سئل أبو عبد الله عن ماء المطر يختلط بالبول ؟ فقال : ماء المطر عندي لا يختلط شيئا إلا طهره إلا العذرة ، فإنها تقطع . وسئل عن ماء المطر يُصيب الثوب ، فلم ير به بأسا ، إلا أن يكون يُبَلَّ فيه بعد المطر . وقال : كل ما ينزل من السماء إلى الأرض . فهو نظيف داسته الدواب ، أو لم تدسه . وقال في الميزاب : إذا كان في الموضع النظيف : فلا بأس بما قطر عليك من المطر ، إذا لم تعلم أنه قدر ، قيل له : فأسأل عنه ؟ قال : لا نسأل ، ومادعك إلى أن تسأل : وهو ماء المطر ؟ إذا لم يكن موضع مخرج أو موضع قدر فلا تفسله . واحتج في طهارة طين المطر بحديث الأعرابي الذي قال في المسجد . قال إسحاق بن منصور ، وقال إسحاق بن راهوية كما قال أحمد . واحتج بأن أصحاب النبي ﷺ والتابعين كانوا يخوضون المطر في الطرقات فلا يفسلون أرجلهم لما غلب الماء القدر . ومن روى عنه : أنه خاض طين المطر وصلّى ، ولم يفسل رجليه : عمر ، وعلى رضي الله عنهما . وقال ابن مسعود : « كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيءٍ »^(١) ونحوه عن ابن عباس . وقال بذلك سعيد بن المسيّب وعقمة ، والأسود ، وعبد الله بن مَعْقِل ، ومَعْقِل بن مُقَرَّن^(٢) ، والحسن ، وأصحاب الرأي ، وعوام أهل العلم ، لأن الأصل الطهارة ، فلا تزول بالشك .

فصل

ولا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة ورائحتها . لأن بقاءها دليل على بقاء النجاسة . فإن كانت مما لا يزول لونها إلا بمسقة سقط عنه إزالتها ، كالثوب ، وكذلك الحكم في الرائحة .

(١) الموطىء : مكان الوطء ، وهو المشى .

(٢) في النسخ المطبوعة (عبد الله بن مغفل بن مقرن ، والصحيح عبد الله بن مغفل ومَعْقِل بن مقرن ، والذي سبب إسقاط الواو وما بعدها سهو الناسخ ، لأن أصل الكلام ومَعْقِل بن مقرن ، فاشتبهت مغفل بمَعْقِل فترك الناسخ معقلا والواو .

فصل

إذا كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة كالرميم ، والرثوث ، والدم ، إذا جفّ فاختلطت بأجزاء الأرض لم تطهر بالفسل . لأن عينها لا تنقلب ، ولا تطهر إلا بإزالة أجزاء المكان بحيث يتيقن زوال أجزاء النجاسة . ولو بادر البول وهو رطب فقلع التراب الذي عليه أثره ، فالباقى طاهر . لأن النجس كان رطباً ، وقد زال . وإن جفّ فأزال ما وجد عليه الأثر لم يطهر . لأن الأثر إنما يبين^(١) على ظاهر الأرض ، لكن إن قلّع ماتيةً به زوال ما أصابه البول فالباقى طاهر .

فصل

ولا تطهر الأرض النجسة بشمس ولا ريح ولا جفاف . وهذا قول أبي ثور ، وابن المنذر ، والشافعي في أحد قوليه . وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن : تطهر إذا ذهب أثر النجاسة . وقال أبو قلابة : جُفوف الأرض طهورها ، لأن ابن عمر روى « أَنَّ الْكِلَابَ كَانَتْ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونَهَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ » أخرجه أبو داود .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « أَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَالاً مِنْ مَاءٍ » والأمر يقتضى الوجوب^(٢) ولأنه محل نجس فلم يطهر بغير الفسل كالثياب . وأما حديث ابن عمر فرواه البخاري ، وليس فيه ذكر البول . ويحتمل أنه أراد أنها كانت تبول ثم تقبل وتدبر في المسجد . فيكون إقبالها وإدبارها فيه بعد بولها .

فصل

ولا تطهر النجاسة بالاستحالة ، فلو أحرق السرجين النجس فصار رماداً ، أو وقع كلب في ملاءة فصار ملحاً لم تطهر ، لأنها نجاسة لم تحصل بالاستحالة^(٣) . فلم تطهر بها كالدم إذا صار قيحاً أو صديداً . وخرج عليه الخبر فإنه نجس بالاستحالة فجاز أن يطهر بها .

(١) يبين : يظهر ويرى . وقد قال بعض المعلقين : لعل كلمة يبين محرفة ، وأن صحتها يبق ، ولا أرى فيها تحريفاً وقد شرحتها .

(٢) يرى ابن تيمية أن الشمس والهواء يطهران الأرض وينبغي تقييد ذلك بما إذا كانت النجاسة ماء ، أما إذا كان غائطاً واختلط بالأرض ثم ضربتها الشمس ، ولفحها الهواء ، فإن ذلك لا يطهرها .

(٣) يذبحى القول بأن الاستحالة تطهر ، لأن الشيء النجس تغير وأصبح شيئاً آخر ، فلا تكون النجاسة داخلة فيه ولا يلاحظ حكمها معه . وقد قال ابن تيمية إن الاستحالة تجلب الطهارة للشيء النجس إذا استحال إلى شيء آخر . وقد قال الإمام الشافعي ، إن الخمر إذا استحالت إلى خل طهرت وطردها تبعاً لها ، واستحالة الدم إلى لبن ، وإلى بيض وإلى حيوان تطهره فلا داعى للتشدد والقول بأن الاستحالة لا تطهر .

❦ فصل ❦

والمنفصل من غُسلَةِ النجاسة ينقسم إلى ثلاثة أقسام .
أحدها : أن ينفصل متغيّراً بها فهو نجس إجماعاً . لأنه متغيّر بالنجاسة ، فكان نجساً كما لو وردت عليه .

الثاني : أن ينفصل غير متغيّر قبل طهارة المحل ، فهو نجس أيضاً . لأنه ماء يسير لاقى نجاسة لم يُطهرّها . فكان نجساً كالمتغيّر ، وكالباقى فى المحلّ ، فإن الباقى فى المحلّ نجس . وهو جزء من الماء الذى غُسلت به النجاسة ، ولأنه كان فى المحل نجساً وعَصْرُهُ لا يجعله طاهراً .

الثالث : أن ينفصل غير متغيّر من الفسلة التى طهرت المحلّ ، ففيه وجهان أحدهما : أنه طاهر . وهو قول الشافعى ، لأنه جزء من المتصل . والمتصل طاهر فكذلك المنفصل . ولأنه ماء أزال حكم النجاسة ولم يتغيّر بها ، فكان طاهراً كالمنفصل من الأرض .

والثانى : هو نجس . وهو قول أبى حنيفة ، لأنه ماء يسير لاقى نجاسةً فنجس بها كما لو وردت عليه . وإذا حكمنا بطهارته ، فهل يكون طهوراً ؟ على وجهين :

(أحدها) يكون طهوراً . لأن الأصل طهوريته ، ولأن الحدث فيه لم يُنجسه ، ولم يُغيّره ، فلم تزل طهوريته كما لو غُسل به ثوباً طاهراً .

(والثانى) أنه غير مُطهرّ : لأنه أزال مانعاً من الصلاة ، أشبه مارفع به الحدث .

❦ فصل ❦

إذا جمع الماء الذى أزيلت به النجاسة قبل طهارة المحل ، وبعده فى إناء واحد ، وكان دون القلتين . فالجميع نجس ، تغيّر ، أو لم يتغيّر . وقال بعض أصحاب الشافعى : هو طاهر ، لأنه ماء أزيلت به النجاسة ، ولم يتغيّر بها ، فأشبه ماء الفسلة التى طهرت المحلّ .

ولنا : أنه اجتمع الماء النجس ، والطاهر ، وهو يسير ، فكان نجساً . كما لو اجتمع مع ماء غير الذى غُسل به المحلّ .

« مسألة » قال ﴿ وإذا نسي فصلّى بهم جنباً أعاد وحده ﴾ .

وجملته : أن الإمام إذا صلّى بالجماعة محدثاً ، أو جنباً ، غير عالم بحديثه ، فلم يعلم هو ، ولا المأمومون . حتى فرغوا من الصلاة ، فصلاتهم صحيحة ، وصلاة الإمام باطلة . روى ذلك عن عمر ، وعثمان ، وعلى ، وابن عمر رضى الله عنهم . وبه قال : الحسن ، وسعيد بن جبّير ، ومالك ، والأوزاعى ، والشافعى ، وسليمان بن حرب ، وأبو ثور . وعن على أنه يُعيد ويُعيدون . وبه قال ابن سيرين ، والشعبى ، وأبو حنيفة وأصحابه ، لأنه صلى بهم محدثاً أشبه ما لو علم .

ولنا : إجماع الصحابة رضى الله عنهم . روى أن عمر رضى الله عنه صلى بالناس الصبح ، ثم خرج إلى الجُرف^(١) ، فأفراق الماء ، فوجد في ثوبه احتلاماً . فأعاد ولم يعيدوا . وعن محمد بن عمرو بن المُصْطَلِق أنخزاعى ، أن عثمان صلى بالناس صلاة الفجر ، فلما أصبح وارتفع النهار ، فإذا هو بأثر الجنابة . فقَالَ : كبرت والله ، كبرت والله ، فأعاد الصلاة ، ولم يأمرهم أن يعيدوا . وعن علي أنه قال : إذا صلى الجُنُب بالقوم فأنهم بهم الصلاة أمره أن يغتسل ويعيد ، ولا أمرهم أن يعيدوا . وعن ابن عمر : أنه صلى بهم الغداة ثم ذكر أنه صلى بغير وضوء ، فأعاد ، ولم يعيدوا ، رواه كله الأثرم . وهذا في محل الشهرة ولم يُنقل خلافه ، فكان إجماعاً ، ولم يثبت ما نقل عن علي في خلافه . وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ أَعَادَ صَلَاتَهُ وَتَمَّتْ لِلْقَوْمِ صَلَاتُهُمْ » أخرجه أبو سليمان محمد بن الحسن الحرّاني في جزء ، ولأن الحدث مما يخفى ، ولا سبيل للمأموم إلى معرفته من الإمام ، فكان معذوراً في الاقتداء به ، ويُفارق ما إذا كان على الإمام حدث نفسه ، لأنه يكون مستهزئاً بالصلاة ، فاعلاماً لما لا يحل . وكذلك إن علم المأموم ، فإنه لا عُذر له في الاقتداء به ، وقياس المذخور على غيره لا تصح ، والحكم في النجاسة كالحكم في الحدث سواء ، لأنها إحدى الطهارتين ، فأشبهت الأخرى ، ولأنها في معناها في خفائها على الإمام والمأموم ، بل حكم النجاسة أخف ، وخفاؤها أكثر ، إلا أن في النجاسة رواية أخرى أن صلاة الإمام تصح أيضاً إذا نسيها .

فصل

إذا علم بحدث نفسه في الصلاة ، أو علم المأمومون لزهم استئناف الصلاة ، نص عليه . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن رجل صلى بقوم ، وهو غير طاهر بعض الصلاة فذكر ؟ قال : يُعجبنى أن يبتدئوا الصلاة ، قلت له : يقول لهم استأنفوا الصلاة ؟ قال : لا ، ولكن ينصرف ويتكلم ويبتدئون هم الصلاة . وقال ابن عقيل : فيه عن أحمد رحمه الله رواية أخرى : إذا علم المأمومون أنهم يبنون على صلاتهم . وقال الشافعى : يبنون على صلاتهم ، سواء علم بذلك ، أو علم المأمومون . لأن ماضى من صلاتهم صحيح ، فكان لهم البناء عليه ، كما لو قام إلى خامسة فسبحوا به فلم يرجع .

ولنا : أنه ائتم بمن صلاته فاسدة مع العلم منهما ، أو من أحدهما ، أشبه مالوا ائتم بامرأة ، وإنما خولف هذا فيما إذا استمر الجهل منهما للإجماع ، ولأن وجوب الإعادة على المأمومين حال استمرار الجهل يشق لتفرقهم ، بخلاف ما إذا علموا في الصلاة ، وإن علم بعض المأمومين دون بعض . فالمنصوص أن صلاة الجميع تفسد ، والأولى أن يختص البطلان بمن علم دون من جهل ، لأنه معنى مُبطل اختص به ، فاختص بالبطلان كحدث نفسه .

(١) الجرف : موضع قرب مكة .

فصل

إذا اختلفَ غيرُ ذلك من الشروط في حق الإمام ، كالستارة^(١) واستقبال القبلة ، لم يُعَف عنه في حق المأموم . لأن ذلك لا ينفى غالباً ، بخلاف الحدث والنجاسة . وكذا إن فسدت صلاته لترك ركن فسدت صلاتهم ، نصَّ عليه أحمد فيمن ترك القراءة يُعید ويُعيدون ، وكذلك فيمن ترك تكبيرة الإحرام .

فصل

وإن فسدت لفعل يُبطل الصلاة ، فإن كان عن عمد أفسد صلاة الجميع ، وإن كان عن غير عمد لم تُفسد صلاة المأمومين ، نص عليه أحمد في الضحك أنه يُبطل صلاة الإمام ولا تُفسد صلاة المأمومين . وعن أحمد فيمن سبقه الحدث روايتان :

إحداها : أن صلاة المأمومين تُفسد لأنه أمرُ أفسد صلاة الإمام ، فأفسد صلاة المأمومين كترك الشرط . وقد ثبت هذا الحكم في الشرط بما روى عن عمر رضي الله عنه : أنه صلى بالناس المغرب ، فلم يسمعوا له قراءةً ، فلما قضى صلاته قالوا : يا أمير المؤمنين كأنك خَفَضْتَ من صوتك . قال : وما سمعتم ؟ قالوا : ما سمعنا لك قراءة . قال : فما قرأت في نفسي ، شغلتنى غيرُ جهزتها إلى الشام . ثم قال : لا صلاة إلا بقراءة ، ثم أقام فأعاد ، وأعاد الناس ، والصحيح الأول . لأن عمر رضي الله عنه لما طعن وهو في الصلاة أخذَ يَبْدُ عبد الرحمن بن عوفٍ فقدمه ، فأتهم بهم الصلاة ، ولو فسدت صلاتهم لزمهم استئنافها ، ولا يصح القياسُ على ترك الشرط ، لأنَّ الشرط آكدُ ، بدليل أنه لا يُعفى عنه بنسيان بخلاف المبطل

فصل

إذا سبقَ الإمام الحدثُ فله أن يستخلف من يُتمُّ بهم الصلاة . روى ذلك عن عمر ، وعليّ ، وعلقمة ، وعطاء ، والحسن ، والنخعيّ ، والثوريّ ، والأوزاعيّ ، والشافعيّ ، وأصحاب الرأي . وحُكي عن أحمد رواية أخرى : أنَّ صلاة المأمومين تبطل ، لأنَّ أحمد قال : كنتُ أذهب إلى جواز الاستخلاف وجبَّنتُ عنه .

وقال أبو بكر : تبطل صلاتهم رواية واحدة ، لأنه فسد شرط صحة الصلاة في حق الإمام ، فبطلت صلاة المأموم ، كما لو تعمد الحدث .

ولنا : أن عمر رضي الله عنه لما طعن أخذَ يَبْدُ عبد الرحمن بن عوفٍ فقدمه ، فأتهم بهم الصلاة ، وكان ذلك بحضور من الصحابة وغيرهم ، ولم ينكره منكر ، فكان إجماعاً . وقد احتج أحمد بقول عمر ، وعليّ ، وقولهما عنده حجة فلا مَعْدِلُ عنه . وقول أحمد : جبَّنتُ عنه ، إنما يدلُّ على التوقف ، وتوقفه مرةً لا يبطل ما انعقد الإجماع عليه . وإذا ثبت هذا فإن للإمام أن يستخلف من يُتمُّ بهم الصلاة ، كما فعل

(١) الستارة : الثوب ونحوه مما يستر العورة في الصلاة .

عمر رضى الله عنه . وإن لم يستخلف فقدم المأمومون منهم رجلاً قائماً بهم جاز . وإن صلّوا وحداً جاز . قال الزهرى فى إمام ينوبه الدم ، أو رُغِف ، أو يحد مَذْيَاً : ينصرف ، وليقل : أتموا صلاتكم . وقال الشافعى فى آخر قوله : الاختيار أن يُصلّى القوم فرادى ، إذا كان ذلك . ولعل توقّف أحمد ، إنما كان فى الاستخلاف ، لافى صحة صلاة المأمومين ، فإنّه قد نص على أن صلاة المأمومين لا تفسد بضحك الإمام ، فهذا أولى . وإن قدّمت كل طائفة من المأمومين لهم إماماً يُصلّى بهم ، فقياس المذهب جوازه ، وهو مذهب الشافعى . وقال أصحاب الرأى : تفسد صلاتهم كلّهم .

ولنا : أن لهم أن يصلّوا وحداً ، فكان لهم أن يقدموا رجلاً ، كحالة ابتداء الصلاة . وإن قدم بعضهم رجلاً وصلّى الباقون وحداً جاز .

فصل

فأما الذى سبقه الحدث فتبطل صلاته ويلزمه استئنافها . قال أحمد : يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَوَضَّأَ ، وَيَسْتَقْبِلَ ، هَذَا قَوْلَ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَكْحُولَ . وعن أحمد أنه يتوضأ ويبنى . روى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، لما روى عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَاءَ أَوْ رُغِفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ » . وعنه رواية ثالثة : إن كان الحدث من السبيلين ابتداءً ، وإن كان من غيرها بَنَى ، لأن حكم نجاسة السبيل أغلظ . والأثر إنما ورد بالبناء فى الخارج من غير السبيل ، فلا يلحق به ما ليس فى معناه . والصحيح الأول . لما روى على بن طلق قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ » رواه أبو داود والأثرم . وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كان قائماً يصلّى بهم فانصرف ، ثم جاء ورأسه يقطر ، فقال : « إِنِّي قُمْتُ بِكُمْ ثُمَّ ذَكَرْتُ أَنِّي كُنْتُ جُنُبًا ، وَلَمْ أَغْتَسِلْ ، فَأَنْصَرَفْتُ فَأَغْتَسَلْتُ ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْكُمْ مِثْلُ الَّذِي أَصَابَنِي أَوْ أَصَابَهُ فِي بَطْنِهِ رِزٌّ فَلْيَنْصَرِفْ ، فَلْيَغْتَسِلْ ، أَوْ لِيَتَوَضَّأْ وَلْيَسْتَقْبِلْ صَلَاتَهُ » رواه الأثرم . ولأنه فقد شرط الصلاة فى أثنائها على وجه لا يعود إلا بعد زمن طويل ، وعمل كثير ففسدت صلاته ، كما لو تنجس نجاسة يحتاج فى إزالتها إلى مثل ذلك ، أو انكشفت عورته ، ولم يجد السترة إلا بعيداً منه ، أو تعمد الحدث ، أو انقضت مدة المسح ، وحديثهم ضعيف .

فصل

قال أصحابنا : يجوز أن يستخلف من سبق ببعض الصلاة ، ولن جاء بعد حدث الإمام ، فيبنى على ماضى من صلاة الإمام من قراءة ، أو ركعة ، أو سجدة ، ويقضى بعد فراغ صلاة المأمومين . وحكى هذا القول عن عمر ، وعلى ، وأكثر من وافقهما فى الاستخلاف . وفيه رواية أخرى أنه مخير بين

أن يبنى ، أو يبتدىء . قال مالك : ويصلى لنفسه صلاةً تامةً ، فإذا فرغوا من صلاتهم قعدوا ، وانتظروه ، حتى يُتمّ ويُسلمَ معهم ، لأن اتباع المأمومين للإمام أولى من اتباعه لهم ، فإن الإمام إنما جعل ليؤتمّ به . وعلى كلتا الروايتين إذا فرغ المأمومون قبل فراغ إمامهم ، وقام لقضاء ما فاتهم فإثمهم يجلسون ، وينتظرونه حتى يُتمّ ويُسلمَ بهم ، لأن الإمام ينتظر المأمومين في صلاة الخوف ، فانتظارهم له أولى . وإن سلموا ولم ينتظروه جاز . وقال ابن عقيل يستخلف من يُسلمَ بهم ؛ والأولى انتظاره . وإن سلموا لم يحتاجوا إلى خليفة ، فإنه لم يبق من الصلاة إلا السلام ، فلا حاجة إلى الاستخلاف فيه ، ويقوى عندي : أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة . لأنه إن بنى جلس في غير موضع جنوسه ، وصار تابعاً للمأمومين . وإن ابتداء جلس المأمومون في غير موضع جنوسهم ، ولم يرد الشرع بهذا . وإنما ثبت الاستخلاف في موضع الإجماع حيث لم يحتاج إلى شيء من هذا ، فلا يباحق به ما ليس في معناه ، والله أعلم .

فصل

وإذا استخلف من لا يدري كم صلى ؟ احتمل أن يبنى على اليقين . فإن وافق الحق وإلا سبّحوا به ، فرجع إليهم ، ويسجد للسهو . وقال النخعي : ينظر ما يصنع من خلفه . وقال الشافعي : يتصنّع ، فإن سبّحوا به جلس ، وعلم أنها الرابعة . وقال الأوزاعي : يصل بهم ركعة . لأنه يتيقن بقاء ركعة ، ثم يتأخّر ويقدم رجلاً يصلّ بهم ما بقي من صلاتهم . فإذا سلم قام الرجل فأنتم صلاته . وقال مالك : يصلّ لنفسه صلاةً تامةً . فإن فرغوا من صلاتهم قعدوا ، وانتظروه . والأفوال الثلاثة الأولى متقاربة . ولنا : على أنه لا يستخلف : أنه إن شك في عدد الركعات فلم يحز له الاستخلاف لذلك . كغير المستخلف .

ولنا : على أنه يبنى على اليقين : أنه شك لمن لا ظن له ، فوجب البناء على اليقين كسائر المصلين :

فصل

ومن أجاز الاستخلاف ، فقد أجاز نقل الجماعة إلى جماعة أخرى للعذر . ويشهد لذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم : « جاء وأبو بكرٍ في الصلاة ، فتأخّر أبو بكرٍ ، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأنتم بهم الصلاة » وفعل هذا مرة أخرى « جاء حتى جلس إلى جانب أبي بكرٍ عن يساره ، وأبو بكرٍ عن يمينه قائم ، ياتم بالنبي ﷺ وياتم الناس بأبي بكرٍ » وكلا الحديين صحيح متفق عليهما ، وهذا يقوى جواز الاستخلاف والانتقال من جماعة إلى جماعة أخرى حال العذر .

فيخرج من هذا : أنه لو أدرك اثنان بعض الصلاة مع الإمام . فلما سلم الإمام اتهم أحدهما بصاحبه ، ونوى الآخر إمامته : أن ذلك يصح . لأنه في معنى الاستخلاف ، ومن لم يحز الاستخلاف لم يحز ذلك .

ولو تخلف إمام الحى من الصلاة لِنَيْبَةٍ ، أو مرض ، أو عُذْر ، وصلى غيره وحضر إمام الحى فى أثناء الصلاة ، فتأخر الإمام وتقدم إمام الحى ، فبنى على صلاة خليفته ، كما فعل النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ، فى ذلك وجهان :

أحدهما : يجوز : لأن النبى ﷺ فعله ، فيجوز لغيره أن يفعل مثل فعله .

والثانى : لايجوز : لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً بالنبى صلى الله عليه وسلم ، لعدم مساواة غيره له فى الفضل .

فصل

إذا وجد المبطّل فى المأموم دون الإمام ، مثل أن يكون المأموم مُحَدَّثًا ، أو نجسًا ، ولم يعلم بذلك إلا بعد فرائعه من الصلاة ، أو سبقه الحدث فى أثناء الصلاة ، أو ضحك ، أو تسكّم ، أو ترك ركناً ، أو غير ذلك من المبطلات . ولم يكن مع الإمام من تنعقد به الصلاة سواء . فقياس المذهب : أن حكمه حكم الإمام معه على ما فصلناه . لأن ارتباط صلاة الإمام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالإمام ، فما فسد ثمّ فسد ههنا ، وما صحّ ثمّ صحّ ههنا .

فصل

قال أحمد رحمه الله فى رجلين أمّ أحدهما صاحبه فشتمّ كل واحد منهما ريحاً ، أو سمع صوتاً يعتقد أنه من صاحبه ، وكل يقول : ليس منى : يتوضآن ويصليان ، إنما فسدت صلاتهما . لأن كل واحد منهما يعتقد فساد صلاة صاحبه ، وأنه صار فذاً ، وهذا على الرواية التى تقول بفساد صلاة كل واحد من الإمام والمأموم بفساد صلاة صاحبه لكونه صار فذاً .

وعلى الرواية المنصوصة : ينوى كل واحد منهما الانفراد ، ويؤتمّ صلاته . ويحتمل أنه إنما قضى بفساد صلاتهما إذا أتتا الصلاة على ما كان عليه من غير فسخ النية . فإن المأموم يعتقد أنه مؤتمّ بمحدث ، والإمام يعتقد أنه يؤتمّ مُحَدَّثًا ، وأما الوضوء فلعل أحمد رحمه الله إنما أراد بقوله : « يتوضآن » لتصحّ صلاتهما جماعةً . إذ ليس لأحدهما أن يأتّم بصاحبه ، أو يؤتمّه مع اعتقاد حدثه . ولعله أمر بذلك احتياطاً . أما إذا صليا منفردين فإنه لايجب الوضوء على واحد منهما لأن يقين الطهارة موجود فى كل واحد منهما . والحدث مشكوك فيه ، فلا يزول اليقين بالشك .

فصل

ونقل عن أحمد فى إمام صلى بقوم فشهد اثنان عن يمينه أنه أحدث ، وأنكر الإمام ، وبقية

المؤمنين : يُعيد ، ويعيدون ، وهذا لأنّ شهادتهما إثبات يقدم على النفي لاحتمال علمهما به ، مع خفائه عنه ، وعن بقية المؤمنين .

وقوله : « يُعيدون » لأن المؤمنين متى علم بعضهم بحدث إمامهم لزمّت الجميع الإعادة على المنصوص ، ويحتمل أن تختص الإعادة بمن علم دون غيره على ما تقدّم ، والله أعلم^(١) .

(١) الأعذار المبيحة للاستخلاف في الصلاة تتجمع أسبابها في محزه عن إتمام الصلاة وأمثلة ذلك :

(أ) أن يحصل للإمام مرض شديد .

(ب) أن يحصل له عجز عن ركن قولي ، كقراءة الفاتحة ، أو واجب قولي كتسييعات الركوع والسجود .

فإن حصل من ذلك ونحوه جاز له أن يستخلف واحداً بدله ، سواء كان من المقتدين به أو من غيرهم لئتم بهم الصلاة ، وليس من الأعذار المبيحة للاستخلاف عند الحنابلة ، سبق الحدث للإمام ، لأن صلاته تبطل به ، ويترتب على ذلك بطلان صلاة المؤمنين ، فيبتدئون صلاة جديدة . أما عند الشافعية ، فعلم الإمام بحدث نفسه مطلقاً مبيح له الاستخلاف ، سواء سبقه الحدث ، أو كان ناسياً أنه محدث فتذكر ذلك . كما أن للإمام أن يستخلف غيره لإتمام الصلاة بالمؤمنين من غير سبب ، بشرط أن يكون الخليفة صالحاً لإمامة هذه الصلاة ، وللمؤمنين أن يستخلفوا من يروه لإتمام الصلاة بهم . أما عند الحنابلة فلا يجوز للمؤمنين استخلاف أحد غير الذي استخلفه الإمام ، لكن إذا خرج من الصلاة لعذر ولم يستخلف ، فللمؤمنين استخلاف إمام يكمل بهم الصلاة .

باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها

روى ابن عباس قال : « شهد عندي رجال مرَضِيُونَ — وأرضاهم عندي عمر رضى الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » . وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » متفق عليهما . وفي لفظ : « بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر » رواه مسلم . وعن أبي هريرة مثل حديث عمر ، إلا أنه قال : « وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس » . وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول صلى الله عليه وسلم : « إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » رواها مسلم . وعن عتبة بن عامر قال : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن ، أو أن نفبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل ، وحين تتصيف الشمس للغروب حتى تغرب » وعن عمرو بن عبسة قال : قلت يا رسول الله ، أخبرني عن الصلاة ، قال : صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل فإن الصلاة محصورة مشهودة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبل الفجر ، فصل فإن الصلاة مشهودة محصورة ، حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار » رواه مسلم .

« مسألة » قال أبو القاسم : ﴿ ويقضى الفوائت من الصلوات الفرض ﴾ .

وجملته : أنه يجوز قضاء الفرائض الفائتة في جميع أوقات النهى وغيرها . روى نحو ذلك عن علي رضى الله عنه ، وغير واحد من الصحابة . وبه قال أبو العالية ، والنخعي ، والشعبي ، والحكم ، وحماد ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أصحاب الرأي : لا تقضى الفوائت في الأوقات الثلاثة التي في حديث عتبة بن عامر ، إلا عصر يومه يصلّيها قبل غروب الشمس ، لعموم النهى وهو متناول للفرائض ، وغيرها . ولأن النبي ﷺ لما نأى عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس أخرها حتى أبيضت الشمس ، متفق عليه ، ولأنها صلاة ، فلم تجز في هذه الأوقات كالنوافل .

وقد روى عن أبي بكر رضى الله عنه : « أَنَّهُ نَامَ فِي دَالِيَةٍ ^(١) فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَاَنْتَظَرَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى » . وعن كعب — أحسبه ابن عَجْرَةَ — « أَنَّهُ نَامَ حَتَّى طَلَعَ قَرْنُ الشَّمْسِ فَأَجْلَسَهُ ، فَلَمَّا أَنَّ تَعَالَتِ الشَّمْسُ قَالَ لَهُ : صَلِّ الْآنَ » .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » متفق عليه . وفي حديث أبي قتادة : « إِنَّمَا النَّفَرُ يَطُ فِي الْيَقَظَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الْآخَرَى ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَذْكُرُهَا » متفق عليه ، وخبر النهى مخصوص بالقتضاء في الوقتين الآخرين ، وبعبارة يومه ، فنقيس محل النزاع على الخصوص ، وقيامهم منقوض بذلك أيضاً . وحديث أبي قتادة يدل على جواز التأخير ، لا على تحريم الفعل .

فصل

ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح أتمها . وقال أصحاب الرأي : تفسد ، لأنها صارت في وقت النهى .

ولنا : ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمِّمْ صَلَاتَهُ ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمِّمْ صَلَاتَهُ » متفق عليه ، وهذا نص في المسألة يقدم على عموم غيره .

فصل

ويجوز فعل الصلاة المنذورة في وقت النهى ، سواء كان النذر مطلقاً أو مؤقتاً . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، ويتخرج لنا مثله بناء على صوم الواجب في أيام التشريق .

ولنا : أنها صلاة واجبة . فأشبهت الفوائت من الفرائض وصلاة الجنازة ، وقد وافقنا فيه فيما بعد صلاة العصر وصلاة الصبح .

« مسألة » قال ﴿ ويركع للطواف ﴾ .

يعنى في أوقات النهى . ومن طاف بعد الصبح والعصر وصلى ركعتين : ابن عمر ، وابن الزبير ، وعطاء ، وطاوس ، وفعله ابن عباس ، والحسن ، والحسين ، ومجاهد ، والقاسم بن محمد . وفعله عروة بعد الصبح . وهذا مذهب عطاء ، والشافعي ، وأبي ثور . وأنكرت طائفة ذلك . منهم أبو حنيفة ، ومالك . واحتجوا بعموم أحاديث النهى .

(١) الدالية هنا : شيء يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل .

ولنا : ماروى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » رواه الأثرم ، والترمذى ، وقال : حديث صحيح ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولأن ركعتي الطواف تابعة له ^(١) . فإذا أبيح المنيع ينبغي أن يُباح التبّع . وحديثهم مخصوص بالفوائت . وحديثنا لا تخصيص فيه ، فيكون أولى .

« مسألة » قال ﴿ ويصلي على الجنازة ﴾ .

أما الصلاة على الجنازة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تميل للغروب ، فلا خلاف فيه . قال ابن المنذر : إجماع المسلمين في الصلاة على الجنازة بعد العصر والصبح ، وأما الصلاة عليها في الأوقات الثلاثة التي في حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فلا يجوز . ذكرها القاضي وغيره . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن الصلاة على الجنازة إذا طلعت الشمس ؟ قال : أما حين تطلع فما يُعجبنى ، ثم ذكر حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وقد روى عن جابر ، وابن عمر نحوه هذا القول ، وذكره مالك في الموطأ ، عن ابن عمر . وقال الخطابي : هذا قول أكثر أهل العلم . وقال أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى : إن الصلاة على الجنازة تجوز في جميع أوقات النهي ، وهذا مذهب الشافعي ، لأنها صلاة تُباح بعد الصبح ، والعصر . فأبيحت في سائر الأوقات كالفرائض .

ولنا : قول عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ « ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا » وذكره مقروناً بالدفن دليل على إرادة صلاة الجنازة . ولأنها صلاة من غير الصلوات الخمس ، فلم يجز فعلها في هذه الأوقات الثلاثة كالتوافل المطلقة . وإنما أبيحت بعد الصبح والعصر لأن مدتهما تطول ، فالانتظار يخاف منه عليها ، وهذه مدتهما تقصر . وأما الفرائض فلا يُقاس عليها لأنها أكّد ، ولا يصح قياس هذه الأوقات الثلاثة على الوقتين الآخرين ، لأن التمهيد فيها أكد وزمنها أقصر ، فلا يخاف على الميت فيها . ولأنه نهى عن الدفن فيها ، والصلاة المقرونة بالدفن تتناول صلاة الجنازة ، وتمنعها القرينة من الخروج بالتخصيص ، بخلاف الوقتين الآخرين ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ ويصلي إذا كان في المسجد وأقيمت الصلاة وقد كان صلاتها ﴾ .

وجملته : أن من صلى فرضه ثم أدرك تلك الصلاة في جماعة استحب له إعادتها ، أي صلاة كانت ، بشرط أن تقام وهو في المسجد ، أو يدخل المسجد وهم يصلون ، وهذا قول الحسن ، والشافعي ، وأبي ثور ، فإن أقيمت صلاة النجر أو العصر وهو خارج المسجد لم يستحب له الدخول ، واشترط القاضي لجواز الإعادة في وقت النهي : أن يكون مع إمام الحى ، ولم يفرق الحرقى بين إمام الحى وغيره ، ولا بين

(١) هكذا في الأصل ، والصحيح أن يقال : تابعتان له .

المصلي جماعةً وفرادى . وكلام أحمد يدلّ على ذلك أيضاً . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عمن صَلَّى في جماعة ، ثم دخل السجدة وهم يصنّون ، أيصلي معهم ؟ قال : نعم . وذكر حديث أبي هريرة « أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَا أَبَا الْقَاسِمِ » إنما هي نافلة فلا يدخل ، فإن دخل صَلَّى ، وإن كان قد صَلَّى في جماعة . قيل : لأبي عبد الله : والمغرب ؟ قال : نعم ، إلا أنه في المغرب يشفع . وقال مالك : إن كان صَلَّى وحده أعاد المغرب ، وإن كان صَلَّى في جماعة لم يُعدها . لأن الحديث الدال على الإعادة قال فيه : « صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا » . وقال أبو حنيفة : لا تُعاد الفجر ، ولا العصر ولا المغرب ، لأنها نافلة ، فلا يجوز فعلها في وقت النهي لعموم الحديث فيه . ولا تُعاد المغرب ، لأن التطوع لا يكون بوتر . وعن ابن عمر ، والنخعي : تُعاد الصلوات كلها إلا الصبح ، والمغرب . وقال أبو موسى وأبو مجلز ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي : تُعاد كلها إلا المغرب ، لثلاث تطوعات بوتر . وقال الحاكم : إلا الصبح وحدها .

ونسا : ماروى جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال « شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّتَهُ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ ^(١) ، وأنا غلام شاب . فله قضي صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يُصَلِّيا معه . فقال : على بهما ، فأتى بهما ترعدُ فرائضهما . فقال : مَامَنْعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ فقالا : يارسول الله ، قد صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا . قال : لَا تَفْعَلَا ، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ » رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، والأثرم . وروى مالك في الموطأ ، عن زيد بن أسلم عن بُسْر بن مَحْجَن ، عن أبيه « أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَذَّنَ لِلصَّلَاةِ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى ، ثُمَّ رَجَعَ وَحُجَّجْنُ فِي مَجْلِسِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَامَنْعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ ، أَأَنْتَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ فقال : بلى يارسول الله ، وَلَكِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي أَهْلِي . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَ النَّاسِ ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ » وعن أبي ذر قال « إِنْ خَلَيْتُ - بِعَنِ النَّبِيِّ ﷺ - أَوْ صَاحِبِي أَنْ أُصَلِّيَ الْعَدَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِذَا أَدْرَكْتُهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ » ^(٢) رواه مسلم . وفي رواية : « فَإِنْ أَدْرَكْتُهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أُصَلِّي » ، رواه النسائي .

وهذه الأحاديث بعمومها تدلّ على محل النزاع . وحديث يزيد بن الأسود صريح في إعادة الفجر ، والعصر مثلها ، والأحاديث بإطلاقها تدلّ على الإعادة سواء كان مع إمام الحى أو غيره ، وسواء صَلَّى وحده أو في جماعة . وقد روى أنس قال : « صَلَّى بِنَا أَبُو مُوسَى الْغَدَاةَ فِي الْمَرْبَدِ فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ

(١) الخيف : الغرة البيضاء في الجبل الأسود الذي خلف جبل أبي قبيس ، وبذلك سمي مسجد الخيف

(٢) الضمير في معهم يعود على الأمراء الموصفين بتأخير الصلاة في أول الحديث .

الجامع ، فأقيمت الصلاة فصلينَا مع المغيرة بن شعبه . وعن صلة ، عن حذيفة « أنه أعاد الظهر والعصر والمغرب ، وكان قد صلاهن في جماعة » رواها الأثرم .

❦ فصل ❦

إذا أعاد المغرب شفعا برابعة ، نص عليه أحمد . وبه قال الأسود بن يزيد ، والزهري ، والشافعي ، وإسحاق ، ورواه قتادة ، سعيد بن المسيب . وروى صيلة ، عن حذيفة : « أنه لما أعاد المغرب قال : ذهبت أقوم في الثالثة فأجلسني » وهذا يحتمل أنه أمره بالاعتصار على ركعتين لتكون شفعا . ويحتمل أنه أمره بالصلاة مثل صلاة الإمام .

ولنا : أن هذه الصلاة نافلة ، ولا يشرع التنفل بوتر غير الوتر . فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها لئلا يفارق إمامه قبل إتمام صلاته .

❦ فصل ❦

إن أقيمت الصلاة وهو خارج من المسجد ، فإن كان في وقت نهى لم يستحب له الدخول . وإن كان في غير وقت نهى استحباب له الدخول في الصلاة معهم . وإن دخل وصلى معهم فلا بأس ، لما ذكرنا من خبر أبي موسى ، ولا يستحب . لما روى مجاهد قال : « خرجت مع ابن عمر من دار عبد الله بن خالد بن أسيد حتى إذا نظر إلى باب المسجد إذا الناس في الصلاة . فلم يزل واقفا حتى صلى الناس وقال : إني صليت في البيت » رواه الإمام أحمد في المسند .

❦ فصل ❦

إذا أعاد الصلاة فالأولى فرضه . روى ذلك عن علي رضي الله عنه . وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة وإسحاق والشافعي في الجديد . وعن سعيد بن المسيب ، وعطاء ، والشمسي : التي صلى معهم المكتوبة . لما روى في حديث يزيد بن الأسود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم ، وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة ، وهذه مكتوبة » .

ولنا : قوله في الحديث الصحيح : « تكن لك نافلة » وقوله في حديث أبي ذر « فإنها لك نافلة » ولأن الأولى قد وقعت فريضة وأسقطت الفرض ، بدليل أنها لا تجب ثانيا . وإذا برئت الذمة بالأولى استحال كون الثانية فريضة ، وجعل الأولى نافلة . قال حماد ، قال إبراهيم : إذا نوى الرجل صلاة وكتبها الملائكة فمن يستطيع أن يحولها ؟ فما صلى بعدها فهو تطوع ، وحديثهم لاتصرح فيه ،

فيجب أن يُحمل معناه على ما في الأحاديث الباقية سواء . فعلى هذا لا ينوي الثانية فرضاً ، ولكن ينويها ظهراً مُعَادَةً ، وإن نواها نافلةً صح .

فصل

ولا تجب الإعادة . قال القاضي : لا تجب رواية واحدة . وقال بعض أصحابنا فيها رواية أخرى : أنها تجب مع إمام الحنبي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها .

وانسا : أنها نافلة ، والنافلة لا تجب . وقد قال النبي ﷺ : « لَا تُصَلِّي صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ » رواه أبو داود ، ومعناه واجبتان ، والله أعلم . والأمر للاستحباب .

فعلى هذا إن قصد الإعادة فلم يدرك إلا ركعتين ، فقال الأمدى : يجوز أن يُسلم معهم ، لأنها نافلة ، ويُستحب أن يتمها . لأنه قصدها أربعاً . ونص أحمد رحمه الله على أنه يتمها أربعاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » .

« مسألة » قال (في كل وقت نُهي عن الصلاة فيه وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس) .

اختلف أهل العلم في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، فذهب أحمد رحمه الله إلى أنها من بعد الفجر حتى ترتفع الشمس قدر رُمح ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وحال قيام الشمس حتى تزول . وعدّها أصحابه خمسة أوقات : من الفجر إلى طلوع الشمس وقت ، ومن طلوعها إلى ارتفاعها وقت ، وحال قيامها وقت ، ومن العصر إلى شروع الشمس في الغروب وقت ، وإلى تكامل الغروب وقت . والصحيح : أن الوقت الخامس من حين تتصيف الشمس للغروب إلى أن تغرب . لأن عُبَيْدَةَ بْنَ عَامِرٍ قَالَ : « ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ » ، وَأَنْ تَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِزَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ ، وَحِينَ تَتَصَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ ، فَعَمِلَ هَذِهِ ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ . وَقَدْ ثَبَتَ لَنَا وَقْتَانِ آخِرَانِ بِحَدِيثِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ خَمْسَةً . وَمِنْ جَعَلَ الْخَامِسَ وَقْتَ الْغُرُوبِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّهُ بِالنَّهْيِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْزُرَ ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخِّرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ » وفي حديث : « وَلَا تَتَجَرَّعُوا بِصَلَاتِكُمْ لَوُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا » وعلى كل حال فهذه الأوقات المذكورة منهي عن الصلاة فيها . وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال ابن المنذر : إنما المنهى عنه الأوقات الثلاثة التي في حديث عُبَيْدَةَ ، بدليل تخصيصها بالنهي في حديثه ، وحديث

ابن عمر ، وقوله : « لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تُصَلُّوا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً » رواه أبو داود . وقالت عائشة « وَهُمْ عُمَرُ إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ أَوْ غُرُوبَهَا » .

ولنا ما ذكرنا من الأحاديث في أول الباب وهي صحيحة صريحة والتخصيص في بعض الأحاديث لا يعارض العموم الموافق له ، بل يدل على تأكيد الحكم فيها خصه . وقول عائشة في ردّ خبر عمر غير مقبول فإنه مثبت لروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي تقول برأيها . وقول النبي صلى الله عليه وسلم أصبح من قولها . ثم هي قد روت ذلك أيضاً . فروى ذكوان مولى عائشة أنها حدثته : « أن رسول الله ﷺ كان يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهُ » رواه أبو داود . فكيف يقبل ردها لما قد أقرت بصحته . وقد رواه أبو سعيد ، وعمر بن عَبَّسَةَ ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، والصنابحي ، وأمّ سلمة كنجو رواية عمر ، فلا يترك هذا بمجرد رأى مختلف متناقض .

فصل

والنهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة . فمن لم يصلّ أبيع له التفل ، وإن صلى غيره . ومن صلى العصر فليس له التفل ، وإن لم يصلّ أحد سواه . لانعلم في هذا خلافاً عند من يمنع الصلاة بعد العصر .

فأما النهي بعد الزجر فيتعلق بطولع الفجر ، وبهذا قال سعيد بن المسيّب ، والقلاء بن زياد ، ومحمّد بن عبد الرحمن ، وأصحاب الرأي . وقال النخعي : كانوا يكرهون ذلك ، يعني التطوع بعد طلوع الفجر . ورويت كراهيته عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو . وعن أحمد رواية أخرى : أن النهي متعلق بفعل الصلاة أيضاً كالعصر . وروى نحو ذلك عن الحسن ، والشافعي ، لما روى أبو سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » رواه مسلم . وروى أبو داود حديث عمر بهذا اللفظ . وفي حديث عمرو بن عَبَّسَةَ قال : « صَلَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ » كذا رواه مسلم . وفي رواية أبي داود قال : « قلت يا رسول الله ، أئني الليل أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ، فصلّ ما شئت ، فإن الصلاة مكتوبة مشهودة ، حتى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ ، ثُمَّ أَقْصِرْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فَتَرْفِعْ قَدْرَ رُوحٍ ، أَوْ رُحَيْنِ » ولأن لفظ النبي ﷺ في العصر علق على الصلاة دون وقتها . فكذلك الفجر ، ولأنه وقت نهى بعد صلاة فيتعلق بفعلها كبعد العصر . والمشهور في المذهب الأوّل . لما روى يسار مولى بن عمر قال : « لما رأي ابن عمر ، وأنا أصلي بعد طلوع الفجر ، فقال : يا يسار ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلّي هذه الصلاة ، فقال : « لِيُبَلِّغَ شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ » رواه أبو داود . وفي لفظ

« لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَانِ » رواه الدارقطني . وفي لفظ : « إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ » وقال هو غريب . ورواه قدامة بن موسى . وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم ، وقال : هذا ما أجمع عليه أهل العلم . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكْعَتَا الْفَجْرِ » وهذا يُبَيِّنُ مراد النبي صلى الله عليه وسلم من اللفظ المُجْمَل ، ولا يُعارضه تخصيص ما بعد الصلاة بالنهي . فإنَّ ذلك دليل خطاب ، وهذا منطوق ، فيكون أولى . وحديث عمرو بن عَبَّسَةَ قد اختلفت ألفاظ الرواية فيه ، وهو في سنن ابن ماجه حتى يطلع الفجر .

« مسألة » قال ﴿ ولا يبتدىء في هذه الأوقات صلاةً يتطوَّعُ بها ﴾ .

لا أعلم خلافاً في المذهب أنه لا يجوز أن يبتدىء صلاة تطوع غير ذات سبب . وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال ابن المنذر . رَخَّصَتْ طائفة في الصلاة بعد العصر . روينا ذلك عن علي بن الزبير ، وابنه ، وتميم الداري ، والنعمان بن بشير ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعائشة . وفعله الأسود بن يزيد ، وعمر ، وابن ميمون ، ومسروق ، وشريح ، وعبد الله بن أبي الهذيل ، وأبو بُرْدَةَ ، وعبد الرحمن بن الأسود ، وابن البيهاني ، والأحنف بن قيس . وحُكِيَ عن أحمد أنه قال : لا نفع له ، ولا نعيم فاعله . وذلك لقول عائشة رضي الله عنها « مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ » وقولها : « وَهِيَ تُعَمَّرُ ، إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَحَرَّيَ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، أَوْ غُرُوبُهَا » رواها مسلم . وقول علي بن النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ » .

ولنا : الأحاديث المذكورة في أول الباب ، وهي صحيحة صريحة . وروى أبو نُضْرَةَ قال : « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ بِالْمُخَمَّصِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عُرِضَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَضَيَعُوهَا ، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَيْهَا كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَهَا حَتَّى يَطْلُعَ الشَّاهِدُ » رواه مسلم . وهذا خاص في محل النزاع .

وأما حديث عائشة . فقد روى عنها ذَكْوَانُ مَوْلَاهَا أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَيَنْهَى عَنْهَا » رواه أبو داود . وروى أبو سَلَمَةَ أَنَّهُ « سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ لَمَّا شَغَلَ عَنْهُمَا أَوْ نَسِيَهُمَا فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ أَثْبَتَهُمَا . وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا » وعن أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيُهَا ، وَقَالَ : يَا بِنْتُ بَنِي أُمِّيَّةَ ، إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَيُحْمَا هَاتَانِ » رواها مسلم .

وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعله لسبب ، وهو قضاء ما فاتته من السنة ، وأنه نهى عن الصلاة بعد العصر ، كما رواه غيرها . وحديث عائشة يدل على اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ونهيه غيره ^(١) ، وهذا حجة على من خالف ذلك . فإن النزاع إنما هو في غير النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ثبت ذلك من غير معارض له .

فصل

فأما التطوع لسبب غير ما ذكره الخرقى . فالنصوص عن أحمد رحمه الله في الوتر أنه يفعله قبل صلاة الفجر . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل : أيوتر الرجل بعد ما يطلع الفجر ؟ قال : نعم . ورؤى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وحذيفة ، وأبي الدرداء ، وعبد بن الصامت ، وفضالة بن عبيد ، وعائشة ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعمرو بن شرحبيل . وقال أيوب السخيتاني ومحمّد الطويل : إن أكثر وترنا لبعده طلوع الفجر . وبه قال مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . ورؤى عن علي رضي الله عنه « أنه خرج بعد طلوع الفجر ، فقال : لنعم ساعة الوتر هذه » . ورؤى عن عاصم قال : « جاء ناس ، إلى أبي موسى ، فسألوه عن رجل لم يوتر حتى أذن المؤذن ؟ قال : لا وتر له ، فاتوا عليه فسألوه فقال : أغرق في النزاع ، الوتر ما بينته وبين الصلاة » وأنكر ذلك عطاء ، والنخعي ، وسعيد بن جبير . وهو قول أبي موسى على ما حكينا ، واحتجوا بعموم النهي .

ولنا : ما روى أبو بصرة ^(٢) الغفاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح : الوتر الوتر » رواه الأثرم ، واحتج به أحمد . ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، وأحاديث النهي الصحيحة ليست صريحة في النهي قبل صلاة الفجر ، على ما قدمناه . إنما فيه حديث ابن عمر ، وهو غريب . وقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكر » رواه ابن ماجه ، وهذا صريح في محل النزاع .

إذا ثبت هذا : فإنه لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح ، لهذا الخبر ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإذا خشي أحدكم الصبح فليصل ركعة توتر له ما قد صلى » متفق عليه ، وهكذا قال مالك وقال : من فاتته صلاة الليل فله أن يصلي بعد الصبح قبل أن يصلي الصبح .

(١) لم يذكر في خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم صلاته بعد العصر دون أمته ، وحديث أم سلمة يدل على أن الركعتين اللتين صلاهما بعد العصر هما ركعتا الظهر صلاهما بعد العصر قضاء .

(٢) يقال فيه أبو نضرة : بالنون بدل الباء ، وبالنضاد المعجمة .

وحكاه ابن أبي موسى في الإرشاد مذهباً لأحمد ، قياساً على الوتر . ولأنَّ هذا الوقت ، لم يثبت النهي فيه صريحاً ، فكان حكمه خفيفاً .

فصل

فأما قضاء سُنَّةِ الفجر بعدها فجائز ، إلا أن أحمد اختار أن يقضيهما من الضحى وقال : إن صلاهما بعد الفجر أجزاء . وأما أنا فأختار ذلك . وقال عطاء ، وابن جريج والشافعي : يقضيهما بعدها . لما روى عن قيس بن فهد قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَقَالَ : مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ يَا قَيْسُ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ، فَهُمَا هَاتَانِ » رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي . وسكوت النبي ﷺ يدلُّ على الجواز . ولأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قضى سُنَّةَ الظهر بعد العصر ، وهذه في معناها . ولأنها صلاة ذات سبب ، فأشبهت ركعتي الطواف . وقال أصحاب الرأي : لا يجوز لعموم النهي . ولما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ » رواه الترمذي ، وقال : لا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ . قال ابن الجوزي رحمه الله : وهو ثقة . أخرج عنه البخاري . وكان ابن عمر يقضيهما من الضحى . وحديث قيس مرسل ، قاله أحمد والترمذي . لأنه يرويه محمد بن إبراهيم عن قيس ولم يسمع منه . ورؤى من طريق يحيى بن سعيد عن جده ، وهو مرسل أيضاً . ورواه الترمذي قال : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ؟ قَالَ : فَلَا ، إِذَا » ، وهذا يحتمل النهي . وإذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضحى أحسن ، لنخرج من الخلاف ، ولا نخالف عموم الحديث ، وإن فعلها فهو جائز . لأن هذا الخبر لا يَقْصُرُ عن الدلالة على الجواز والله أعلم .

فصل

وأما قضاء السنن الراجعة بعد العصر . فالصحيح جوازه ، لأن النبي ﷺ فعله ، فإنه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر في حديث أم سلمة . وقضى الركعتين اللتين قبل العصر بعدها في حديث عائشة . والافتداء بما فعله النبي ﷺ مُتَعَمِّنٌ . ولأنَّ النهي بعد العصر خفيف . لما روى في خلافه من الرخصة ، وما وقع من الخلاف فيه . وقول عائشة « إِنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنْهَا » معناه والله أعلم نهى عنها لغير هذا السبب ، أو أنه كان يفعلها على الدوام ، وينهى عن ذلك ، وهذا مذهب الشافعي . ومنعه أصحاب الرأي لعموم النهي ، وما ذكرناه خاص ، فالأخذ به أولى . إلا أن الصحيح في الركعتين قبل العصر أنها لا تُقْضَى ، لما روت عائشة : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهُمَا ، فَقُلْتُ لَهُ : أَتَقْضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا ؟ قَالَ : لَا » رواه ابن النجار في الجزء الخامس من حديثه .

فصل

فأما قضاء السنن في سائر أوقات النهي ، وفعل غيرها من الصلوات التي لها سبب ، كتحتية المسجد ، وصلاة الكسوف ، وسجود التلاوة . فالشهور في المذهب : أنه لا يجوز . ذكره الخرقي في سجود التلاوة ، وصلاة الكسوف . وقال القاضي : في ذلك روايتان : أحدهما أنه لا يجوز . وهو قول أصحاب الرأي ، لعموم النهي .

والثانية : يجوز . وهو قول الشافعي ، لأن النبي ﷺ قال « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَحْسِنُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ » متفق عليه . وقال في الكسوف « فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا » وهذا خاص في هذه الصلاة ، فيقدم على النهي العام في الصلاة كلها . ولأنها صلاة ذات سبب فأشبهت ما ثبت جوازه . ولنا : أن النهي للتحريم والأمر للندب ، وترك الحرم أولى من فعل المندوب .

وقولهم : إن الأمر خاص في الصلاة . قلنا : ولكنه عام في الوقت والنهي خاص فيه فيقدم . ولا يصح القياس على القضاء بعد العصر ، لأن حكم النهي فيه أخف لما ذكرنا . ولا على قضاء الوتر بعد طلوع الفجر لذلك . ولأنه وقت له دليل حديث أبي بصرة ، ولا على صلاة الجنائز لأنها فرض كفاية ، ويخاف على الميت ، ولا على ركعتي الطواف . لأنهما تابعتان لما لا يمنع منه النهي . مع أننا قد ذكرنا : أن الصحيح أنه لا يصلى على الجنائز في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر . وكذلك لا ينبغي أن يركع للطواف فيها . ولا يعيد فيها جماعة . وإذا منعت هذه الصلوات التأكد فيها ، فغيرها أولى بالمنع . والله أعلم .

فصل

ولا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات النهي . وقال الشافعي : لا يمنع فيها . لقول النبي ﷺ « لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » وعن أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لَا يُصَلِّينَ أَحَدٌ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ » يقول : قال ذلك ثلاثا « رواه الدارقطني .

ولنا : عموم النهي . وأنه معنى يمنع الصلاة ، فاستوت في مكة وغيرها كالحيض . وحديثهم أراد به ركعتي الطواف فيختص بهما . وحديث أبي ذر ضعيف يرويه عبد الله بن المؤمل ، وهو ضعيف ، قاله يحيى بن معين .

فصل

ولا فرق في وقت الزوال بين الجمعة وغيرها ، ولا بين الشتاء والصيف . كان عمر بن الخطاب ينهي

عنه . وقال ابن مسعود : « كُنَّا نُنْهَى عَنْ ذَلِكَ » يعنى يوم الجمعة . وقال سعيد المقبرى : أدركت الناس وهم يتقون ذلك . وعن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال : « كنتُ أبقى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا زالت الشمس قاموا فصموا أربعاً » ورخص فيه الحسن ، وطاوس ، والأوزاعى ، وسعيد ابن عبد العزيز ، والشافعى ، وإسحاق فى يوم الجمعة . لما روى أبو سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » . وعن أبي قتادة مثله ، رواه أبو داود . ولأن الناس ينتظرون الجمعة فى هذا الوقت ، وليس عليهم قطع النوافل .

وقال مالك : أكرهه إذا علمتُ انتصاف النهار ، وإذا كنتُ فى موضع لا أعلمه ، ولا أستطيع أن أنظر ، فإني أراه واسعاً . وأباحه فيها عطاء فى الشتاء دون الصيف ، لأنَّ شدة الحر من فيح جهنم ، وذلك الوقت حين تُسَجَّر جهنم .

ولنا : عموم الأحاديث فى النهى . وذكر لأحمد الرخصة فى الصلاة نصف النهار يوم الجمعة ؟ قال : فيه حديث النبي ﷺ من ثلاثة وجوه : حديث عمرو بن عبَّسة ، وحديث عُقبة بن عامر ، وحديث الصنابحيّ رواه الأثرم عن عبد الله الصنابحيّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا ، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَهَا ، فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا ، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَهَا . وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ » ولأنه وقت نهى ، فاستوى فيه يوم الجمعة وغيره كسائر الأوقات . وحديثهم ضعيف ، فى إسناده ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، وهو مُرسَل . لأنَّ أبا الخليل يرويه عن أبي قتادة ، ولم يسمع منه .

وقولهم : إنهم ينتظرون الجمعة . قلنا : إذا علم وقت النهى فليس له أن يُصَلِّيَ ، فإن شك فله أن يصلى حتى يعلم . لأنَّ الأصل الإباحة فلا تزول بالشك ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ وصلاة التطوع مثنى مثنى ﴾ .

يعنى يُسَلِّم من كل ركعتين ، والتطوع قسمان : تطوع ليل ، وتطوع نهار . فأما تطوع الليل : فلا يجوز إلا مثنى مثنى . هذا قول أكثر أهل العلم . وبه قال أبو يوسف ومحمد .

وقال أبو حنيفة : إن شئت ركعتين ، وإن شئت أربعاً ، وإن شئت ستاً ، وإن شئت ثمانياً .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » متفق عليه . وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَبَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ تَسْلِيمَةٌ » رواه الأثرم .

« مسألة » قال ﴿ وإن تطوع بأربع فى النهار فلا بأس ﴾ .

الأفضل فى تطوع النهار : أن يكون مثنى مثنى . لما روى على بن عبد الله البارقي ، عن ابن عمر ،

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » رواه أبو داود والأثرم . ولأنه أبعد عن السهو ، وأشبه بصلاة الليل ، وتطوعات النبي صلى الله عليه وسلم . فإن الصحيح في تطوعاته ركعتان . وذهب الحسن ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والشافعي ، وحامد بن أبي سليمان ، إلى أن تطوع الليل والنهار مَثْنَى مَثْنَى لذلك .

والصحيح : أنه إن تطوع في النهار بأربع فلا بأس ، فعل ذلك ابن عمر . وكان إسحاق يقول : صلاة النهار أختار أربعاً . وإن صلى ركعتين جاز ، ويشبهه قول الأوزاعي وأصحاب الرأي . لما روى عن أبي أيوب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَا يُسَلِّمُ فِيهِنَّ ، تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ » رواه أبو داود . ولأن مفهوم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » أن صلاة النهار رباعية .

ولنا : على أن الأفضل مثنى : ما تقدم ، وحديث أبي أيوب يرويه عبيد الله بن مُعَتَّب ، وهو ضعيف ، ومفهوم الحديث المتفق عليه يدل على جواز الأربع لا على تفضيلها . وأما حديث البارقي فإنه تفرّد بزيادة لفظة « النهار » من بين سائر الرواة . وقد رواه عن ابن عمر نحو من خمسة عشر نفساً ، لم يقل ذلك أحد سواه . وكان ابن عمر يُصَلِّي أربعاً ، فبدل ذلك على ضعف روايته . أو على أن المراد بذلك الفضيلة مع جواز غيره ، والله أعلم .

فصل

قال بعض أصحابنا : ولا يزداد في الليل على اثنتين ، ولا في النهار على أربع . ولا يصح التطوع بركعة ولا بثلاث . وهذا ظاهر كلام الخرقي . وقال القاضى : لو صلى ستاً في ليل أو نهار كره وصح . وقال أبو الخطاب : في صحة التطوع بركعة روايتان .

إحداها : يجوز ، لما روى سعيد قال : حدثنا جرير ، عن قابوس ، عن أبيه قال : « دَخَلَ عُمَرُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَةً ، ثُمَّ خَرَجَ فَتَبِعَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكْعَةً . قَالَ : هُوَ تَطَوُّعٌ ، فَمَنْ شَاءَ زَادَ ، وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ » .

ولنا : أن هذا خلاف قول رسول الله ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » ، ولأنه لم يرد الشرع بمثله ، والأحكام إنما تُتَلَقَّى من الشارع ، إما من نصّه ، أو معنى نصّه . وليس ههنا شيء من ذلك .

فصل

والتطوعات قسمان :

أحدهما : ما تُسَنُّ له الجماعة : وهو صلاة الكسوف والاستسقاء ، والتراويح ، ونذكرها إن شاء الله في مواضعها .

والثاني : ما يفعل على الافراد ، وهي قسمان : سنة مُعَيَّنة ونافلة مطلقة . فأما المَعَيَّنة فتتنوع أنواعاً .
 منها : السنتين الرواتب مع الفرائض ، وهي عشر ركعات — ركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها ،
 وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، وركعتان قبل الفجر . وقال أبو الخطاب : وأربع قبل
 العصر . لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ
 أَرْبَعًا » رواه أبو داود . وقال الشافعي : قبل الظهر أربع . لما روى عبد الله بن شقيق ، قال :
 « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كان يُصَلِّي في بَيْتِهِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا ، ثُمَّ يَخْرُجُ
 فَيُصَلِّي بالناس ، ثم يدخل فيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَكَانَ يُصَلِّي بالناسِ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ،
 ثُمَّ يُصَلِّي بالناسِ الْعِشَاءَ ، وَيَدْخُلُ يَبْتَغِي ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ » . رواه مسلم .

ولما : ما روى ابن عمر قال : « حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ : رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ،
 وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ
 الصُّبْحِ ، كَانَتْ سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا . حدثني حفصة : أنه كان إذا أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ ، وَطَلَعَ
 الْفَجْرُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » متفق عليه . ولمسلم : « بَعْدَ الْجُمُعَةِ سَجْدَتَيْنِ » . ولم يذكر ركعتين قبل الصبح .
 وروى الترمذي ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . وقال : هو حديث صحيح . وقوله :
 « رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا » ترغيب فيها . ولم يجعلها من السنن الرواتب ، بدليل
 أن ابن عمر راويه ، ولم يحفظها عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث عائشة قد اختلف فيه ، فروى
 عنها مثل رواية ابن عمر .

فصل

وَأَكَّدَ هَذِهِ الرُّكْعَاتِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا « إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَمْ يَكُنْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مُعَاهَدَةً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ » متفق عليه . وفي لفظ : « مَا رَأَيْتُ
 رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ » أخرجه
 مسلم وقال : « رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » وفي لفظ : « أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » رواه
 مسلم . وعن أبي هريرة : قال : قال رسول الله ﷺ « صَلَّوْهُمَا وَلَوْ طَرَدَتْكُمُ الْخَيْلُ » رواه أبو داود .
 وَيُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهَا . فَإِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ
 فَيُخَفِّفُ ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْكِتَابِ ؟ » متفق عليه .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ - وَ - قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) لما روى أبو هريرة

« أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي النجر : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ - و - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) »
رواه مسلم . وقال ابن عمر : « رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل النجر : (قُلْ يَا أَيُّهَا
الكَافِرُونَ - و - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) » قال الترمذى : هذا حديث حسن . وعن ابن عباس قال : « كان
رسول الله ﷺ يقرأ في رَكْعَتِي الْفَجْرِ : (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا) الآية التي في البقرة ، وفي
الْآخِرَةِ مِنْهَا (آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بَأَنَّا مُسْلِمُونَ) » رواه مسلم .

فصل

ويستحب أن يضطجع بعد ركعتي الفجر على جنبه الأيمن ، وكان أبو موسى ، ورافع بن خديج ،
وأنس بن مالك يفعلونه ، وأنكره ابن مسعود ، وكان القاسم وسالم ونافع لا يفعلونه . واختلف فيه عن ابن
عمر . وروى عن أحمد : أنه ليس بسنة ، لأن ابن مسعود أنكره .

ولنا : ماروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ
فَلْيُضْطَجِعْ » قال الترمذى : هذا حديث حسن . ورواه البزار في مسنده وقال : « عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ » .
وعن عائشة قالت : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ » متفق عليه
وهذا لفظ رواية البخارى . واتباع النبي ﷺ في قوله وفعله أولى من اتباع من خالفه كأننا من كان .

فصل

ويقرأ في الركعتين بعد المغرب (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) لما روى ابن مسعود
قال : « مَا أُخْصِي مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر بِـ (قُلْ
يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) » أخرجه الترمذى ، وابن ماجه .

ويُسْتَحَبُّ فعل السنن في البيت . لما ذكرنا من حديث ابن عمر « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي
رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ » وقال أبو داود : مارأيت أحدا ركعهما ، يعنى ركعتي النجر
في المسجد قط ، إنما كان يخرج ، فيقعد في المسجد ، حتى تمام الصلاة . وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله
سُئِلَ عن الركعتين بعد الظهر أين يُصَلِّيَانِ ؟ قال : في المسجد ، ثم قال : أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته ،
وبعد المغرب في بيته ، ثم قال : ليس ههنا شيء أكد من الركعتين بعد المغرب . وذكره حديث ابن
إسحاق : « صَلُّوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ » قيل لأحمد : فإن كان منزل الرجل بعيداً ؟ قال :
لا أدري . وذلك لما روى سعد بن إسحاق ، عن أبيه عن جده « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ فِي مَسْجِدِ بَنِي

عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، فَرَأَاهُمْ يَتَطَوَّعُونَ بِعِندِهَا . فَقَالَ : هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .
وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : « أَتَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ
فِي مَسْجِدِنَا ، ثُمَّ قَالَ : ارْكَعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَالْأَثَرَمُ وَلَفْظُهُ قَالَ :
« صَلُّوا هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ » .

فصل

كُلُّ سَنَةٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَوْقَهَا مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ ، وَكُلُّ سَنَةٍ بَعْدَهَا ، فَوْقَهَا مِنْ فِعْلِ
الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ وَقْتِهَا ، فَإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ وَقْتِ هَذِهِ السَّنَةِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَمْ يَلْفُظْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى
شَيْئًا مِنَ التَّطَوُّعِ إِلَّا رُكْعَتِي الْفَجْرِ ، وَالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ^(١) . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَقْضَى جَمِيعُ السَّنَنِ الرُّوَاتِبِ
فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ، إِلَّا أَوْقَاتَ النَّهْيِ . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بَعْضَهَا ، وَقَسْنَا الْبَاقِيَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي
وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يُقْضَى إِلَّا رُكْعَتَا الْفَجْرِ ، تُقْضَى إِلَى وَقْتِ الضُّحَى ، وَرُكْعَتَا الظَّهْرِ . فَإِنْ أَحْمَدُ قَالَ :
مَا أَعْرَفَ وَتَرَأَى بَعْدَ الْفَجْرِ . وَرُكْعَتَا الْفَجْرِ تَقْضَى إِلَى وَقْتِ الضُّحَى . قَالَ مَالِكٌ : تُقْضَى رُكْعَتَا الْفَجْرِ إِلَى
وَقْتِ الزَّوَالِ ، وَلَا تَقْضَى بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَالَ النُّخَعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ : إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَا
وِتْرَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَلَا وِتْرَ عَلَيْهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، لَمَّا ذَكَرْنَا . وَقَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ :
أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ النُّوَافِلِ يُحَافِظُ عَلَيْهِ إِذَا فَاتَ قُضِيَ .

النَّوْعُ الثَّانِي : تَطَوُّعَاتُ مَعَ السَّنَنِ الرُّوَاتِبِ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ قَبْلَ الظَّهْرِ أَرْبَعًا ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا .
لَمَّا رَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظَّهْرِ
وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .
وَرَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَرْبَعٌ قَبْلَ الظَّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ ، تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ
السَّمَاءِ » وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَعَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الْعَصْرِ . لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ
أَرْبَعًا » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَأَرْبَعًا
قَبْلَ الظَّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ يَنْصَلُّ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ
عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ ، وَالنَّبِيِّينَ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ . وَعَلَى أَرْبَعٍ بَعْدَ سَنَةِ الْمَغْرِبِ ،
لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ
بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِّلَ لَهُ بِعِبَادَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ

(١) وَالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظَّهْرِ ، اللَّذَيْنِ قِيلَ لِهِنَّمَا صَلَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ كَمَا سَبَقَ .

عمر بن أبي خثعم ، وضعفه البخاريّ جداً . وعلى أربع بعد العشاء ، لما روى عن شريح بن هاني ، عن عائشة قال : « سألتها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قطّ إلا صلى أربع ركعات ، أو ست ركعات » رواه أبو داود .

فصل

واختلف في أربع ركعات ، منها : ركعتان قبل المغرب بعد الأذان . فظاهر كلام أحمد ، أنهما جائزتان وليستا سنة . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الركعتان قبل المغرب ؟ قال : ما فعلته قطّ إلا مرة ، حين سمعت الحديث . وقال : فيهما أحاديثٌ جيدة . أو قال : صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه والتابعين ، إلا أنه قال : « لمن شاء » فمن شاء صلى . وقال : هذا شيء يُنكره الناس ، وضحك كالمتعجب وقال : هذا عندهم عظيم .

والدليل على جوازها : ما روى أنس قال : « كنا نصلّي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب - قال المختار بن فلفل - فقلت له : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتها ؟ قال : كان يرانا نُصلّيها ، فلم يأمرنا ولم ينهنا » متفق عليه . وقال أنس : « كنّا بالمدينة إذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السَّواري ، فركعوا ركعتين ، حتى إنَّ الرجل الغريب ليَدْخُلُ المسجدَ فيحسبُ أنَّ الصلاة صُنِّيَتْ من كثرة مَنْ يُصلّيها » رواه مسلم . وعن عبد الله بن المغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - قالها ثلاثاً - ثم قال في الثالثة : لِمَنْ شَاءَ » أخرجهما مسلم . وقال عقبه : « كنّا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن عبد الله بن المزني قال : قال رسول الله ﷺ : « صَلُّوا قبل المغرب ركعتين ، قال : ثم قال : صَلُّوا قبل المغرب ركعتين ، قال ثم قال : صَلُّوا قبل المغرب ركعتين لمن شاء » خشية أن يتخذها الناسُ سنةً متفق عليه .

ومنها : الركعتان بعد الوتر ، فظاهر كلام أحمد : أنه لا يُستحبُّ فعلهما . وإن فعلهما إنسان جاز . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الركعتين بعد الوتر ؟ ؟ قيل له : قد روى عن النبي ﷺ من وجوه : فما ترى فيهما ؟ فقال : أرجو إن فعله إنسان لا يُضيق عليه ، وإن كان يكون وهو جالس كما جاء في الحديث ، قلت : تفعله أنت ؟ قال : لا ، ما فعله . وعدّها أبو الحسن الأمدى من السنن الراتبية ، والصحيح أنهما ليستا بسنة لأن أكثر من وصف تَهَجُّدَ النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرهما . من ذلك حديث ابن عباس ، وزيد بن خالد ، وعائشة فيما رواه عنها عروة ، وعبد الله بن شقيق ، والقاسم . واختلف فيه عن أبي سامة ، وأكثر الصحابة ، ومن بعدهم من أهل العلم على تركها .

ووجه الجوار : ما روى سعد بن هشام عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّي من الليل

تَسَعِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمًا يَسْمَعُنَا، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَمَا يَسْلُمُ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: كَانَ يَصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً، يُصَلِّي ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يُؤْتِرُ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَكَرَعَ ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى ذَلِكَ أَبُو أُمَامَةَ أَيْضًا، وَأَوْصَى بِهِمَا خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، وَكَثِيرُ بْنُ مُرَّةَ الْخَضْرَمِيُّ. وَفَعَلَهَا الْحَسَنُ. فَهَذَا وَجْهٌ جَوَازُهُمَا.

النوع الثالث: صلوات مُعَيَّنَةٌ سِوَى ذَلِكَ.

مِنْهَا صَلَاةُ الضُّحَى وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ، لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ: صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُتِرَ قَبْلَ أَنْ أُرْقُدَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَوْصَانِي خَبِيبِي بِثَلَاثٍ لَنْ أَدْعُهُنَّ مَاعِشَتٌ: بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةِ الضُّحَى، وَأَنْ لَا أَنَامَ حَتَّى أُتِرَ» وَرَوَى أَبُو ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَاحِيٍّ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَانِ، يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ لِهَذَا الْخَبَرِ. وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا. لَمَّا رَوَتْ أُمُّ هَانِءٌ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَصَلَّى ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرَ صَلَاةً قَطُّ أَخْفَ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَوَقْتُهَا: إِذَا عَلَتِ الشَّمْسُ، وَاشْتَدَّ حَرُّهَا، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ خَيْرٌ تَرْمِضُ» (١) الْفَصَالُ «رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا تُسْتَحَبُّ الْمَدَاوِمَةُ عَلَيْهَا لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَدَاوِمَ عَلَيْهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ يُصَلِّي الضُّحَى قَطُّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: «أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟» قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ يَحْيَى مِنْ مَغِيبِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: «مَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِءٌ، فَإِنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَصَلَّى ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ صَلَّى صَلَاةً أَخْفَ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يُتِمُّ الرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِأَنَّ فِي الْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهَا تَشْبِيهًا بِالْفَرَائِضِ. وَقَالَ

(١) الْفَصَالُ جَمْعُ فَصِيلٍ: وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ أَوْ الْبَقَرَةِ، وَمَعْنَى رَمَضَتْ الْفَصَالُ: تَأَلَّمَتْ أَقْدَامُهَا مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ لَمَسِهَا عَلَى الرَّمْضَاءِ وَهِيَ الْأَرْضُ الشَّدِيدَةُ الْحَرَارَةِ.

أبو الخطاب : نُسْتَحَبُّ المداومة عليها ، لأن النبي ﷺ أوصى بها أصحابه وقال : « مَنْ حَافِظٌ عَلَى شُئْنَةِ الضَّحَى غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ » قال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث النهاس ابن فهم ، ولأن أحبَّ العمل إلى الله مادام عليه صاحبه .

فصل

فأما صلاة التسبيح ، فإن أحمد قال : ما تعجبني . قيل له : لم ؟ قال : ليس فيها شيء يصح ، ونفض يده كالمنكر . وقد روى عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب : « يا عمّاه ، ألا أعطيك ، ألا أمنحك ، ألا أحبوك ، ألا أفعل بك ؟ عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره ، وقديمه وحديثه ، وخطأه وعمده ، وصغيره وكبيره ، وسيره ، وعلا نيته ، عشر خصال : أن تُصَلِّيَ أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب ، وسورة ، فإذا فرغت من القرآن قلت : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، خمس عشرة مرة ، ثم تركع ، وتقولها وأنت راكع عشراً ، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشراً ، ثم تهوي ساجداً ، فتقولها وأنت ساجد عشراً ، ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشراً ، ثم تسجد فتقولها عشراً ، ثم ترفع رأسك فتقولها عشراً ، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة ، تفعل ذلك في الأربع ركعات ، إن استطعت أن تُصَلِّيَها في كل يوم مرة فافعل ، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة ، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة » رواه أبو داود ، والترمذى ، ولم يُثبت أحدٌ الحديث المروى فيها ، ولم يرها مستحبة ، وإن فعلها إنسان فلا بأس ، فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها .

فصل

﴿ في صلاة الاستخارة ﴾

عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : « كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا الاستخارة في الأمور كلها ، كما يُعَلِّمُنَا السورة من القرآن ، يقول : إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي ، وَمَعَاشِي ، وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي ، وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي ، وَمَعَاشِي ، وَعَاقِبَةِ أُمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي ، وَاصْرِفْني عَنْهُ ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ - وَبُيِّنَ حَاجَتُهُ » أخرجه البخاري .

﴿ فصل ﴾

﴿ في صلاة الحاجة ﴾

عن عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُحْسِنِ التَّوَضُّعَ ، ثُمَّ لْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَلْيُثْنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ لْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ ، وَلَا هُمْ إِلَّا فَرَجَتُهُ ، وَلَا حَاجَةٌ لِي لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ » رواه الترمذی ، وقال حديث غريب .

﴿ فصل ﴾

﴿ في صلاة التوبة ﴾

عن علي رضي الله عنه قال : حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ » ثم قرأ : (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ) إلى آخرها رواه أبو داود ، والترمذی وقال : حديث حسن غريب .

﴿ فصل ﴾

وبسن لمن دخل المسجد أن لا يجلس حتى يصلي ركعتين قبل جلوسه . لما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ » متفق عليه . فإذا جلس قبل الصلاة سُنَّ له أن يقوم فيصلي ، لما روى جابر . قال : « جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ فَقَالَ : يَا سُلَيْكُ ، قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا » رواه مسلم .
ويستحب أن يتطوع بمثل تطوع النبي ﷺ . فإنَّ عِدًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ تَمَهَّلَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا — يَعْنِي مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ — مَقْدَارُهَا مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنَ الْعَصْرِ مِنْ هَهُنَا — يَعْنِي مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ — قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَمَهَّلَ ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا — يَعْنِي مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ — مَقْدَارُهَا مِنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ هَهُنَا قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعًا وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ ، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ

بالسلام على الملائكة المقرّبين ، والنبيّين ، ومن تبعهم من المسلمين ، فتلك ستّ عشرة ركعة ، تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنهار ، وقلّ من يداوم عليها .

فصل

فأما النوافل المطلقة فتُشرع في الليل كلّها . وفي النهار فيما سوى أوقات النهي ، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار . قال أحمد : ليس بعد المكتوبة عندى أفضل من قيام الليل ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بذلك قال الله تعالى (١٧ : ٧٩) وَمِنَ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ (وروى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ » قال الترمذى : هذا حديث حسن ، وكان قيام الليل مفروضاً بدليل قوله تعالى : (٧٣ : ٢٢١) يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ) ثم نسخ بقوله : (٧٣ : ٢٠) إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِّ اللَّيْلِ (الآية .

فصل

وأفضل التهجّد جوف الليل الآخر . لما روى عمرو بن عبّسة قال : « قلت : يا رسول الله ، أىّ الليل أتمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ، فصلّ ما شئت » رواه أبو داود . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ » . وفي حديث ابن عبّاس في صفة تهجّد رسول الله ﷺ أنّه نام حتى انتصف الليل ، أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل ، ثم استيقظ — فوصف تهجّده حتى قال — ثم أوتر ، ثم اضطجع حتى جاء المؤذن « وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ، ويحجى آخره . ثم إن كانت له حاجة إلى أهله ففجى حاجته ، ثم نام . فإذا كان عند النداء الأوّل وثب فأفاض عليه الماء ، وإن لم يكن له حاجة توجّهاً » وقالت : « ما ألقى عندي رسول الله ﷺ مِنَ السَّحَرِ الْأَعْلَى فِي بَيْتِي إِلَّا نَائِمًا » متفق عليهن . وفي رواية أبي داود : « فما يحجى السَّحَرُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ وَتْرِهِ » ولأنّ آخر الليل ينزل فيه الرُّ تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا . لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ . فيقول : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ » متفق عليه . قال أبو عبد الله : إذا أغنى — يعنى بعد التهجّد — فإنّه لا يبين عليه أثر السهر . وإذا لم يُغْفَرْ يبين عليه . وقال مسروق : سألت عائشة « أىّ حين كان يصلي رسول الله ﷺ ؟ قالت : كان إذا سمع الصّارخ^(١) قام فصلى » متفق عليه .

(١) الصارخ : الديك ، يصيح قبل الفجر .

فصل

ويقول عند انتباهه : مارواه عبادة عن النبي ﷺ أنه قال : « مَنْ تَعَارَى ^(١) مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، أَوْ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ . فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ » رواه البخاري . وعن ابن عباس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد قال : اللهم لك الحمد ، أنت نور السموات والأرض ، ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت قيوم السموات والأرض ، ومن فيهن ، ولك الحمد ، أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن ، ولك الحمد أنت الحق ، ووعدك الحق ، وقولك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، والنبئون حق ، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق . اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بك » متفق عليه . وفي مسلم : « أنت رب السموات والأرض » وفيه : « أنت إلهي لا إله إلا أنت » وعن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل افتتح صلاته : اللهم رب جبريل ، وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب ، والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهْدِنِي لما اخْتَلَفَ فيه من الحقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » أخرجه مسلم . وعنها قالت : « كان — تعني رسول الله ﷺ — إذا قام كبر عشرين ، وحمد عشرين ، وسبح عشرين ، وهلل عشرين ، واستغفر عشرين . وقال : اللهم اغفر لي ، واهدني ، وارزقني ، وعافني — ويتمود من ضيق المقام يوم القيامة » رواه أبو داود .

فصل

ويستحب أن يتسوك . لما روى حذيفة قال : « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص ^(٢) فاه بالسَّوَالِكِ » متفق عليه . وعن ابن عباس : « أنه رقد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستيقظ فسوك وتوضأ » وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنتا نعدله — تعني رسول الله ﷺ سواكه وضهوره .

(١) تعار من الليل : صحا فتكلم بهذه الكلمات .

(٢) يشوص فاه : ينظفه من أسفل إلى أعلى ، أو يدلكه بالسواك .

فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ فَيَتَسَوَّكَ ، وَيَتَوَضَّأُ ، وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ « أخرجهما مسلم

فصل

ويستحب أن يفتح تهجده بركتين خفيفتين ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرَكَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ » وعن زيد بن خالد أنه قال : « لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ . فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ، طَوِيلَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَهَذَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَهَذَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا . ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، وَهَذَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا . ثُمَّ أَوْتَرَ ، وَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشَرَ رَكْعَةً » وقال ابن عباس : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً » أخرجهما مسلم .

وقد اختلف في عدد ركعات تهجد النبي صلى الله عليه وسلم . ففي هذين الحديثين : أنه ثلاث عشرة ركعة ، وقالت عائشة : « مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوْلَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوْلَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا » وفي لفظ : « كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، مِنْهَا رَكَعَتَا الْفَجْرِ » وفي لفظ : « مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ » وفي لفظ : « كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ » وفي لفظ : « كَانَ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ » متفق عليهن . ولعلها لم تعد الركعتين الخفيفتين اللتين ذكرهما غيرها . ويحتمل أنه صلى في ليلة ثلاث عشرة ، وفي ليلة إحدى عشرة .

فصل

ويُستحب أن يقرأ المتمجد جزءاً من القرآن في تهجده . فإن النبي ﷺ كان يفعله ، وهو يُخَيِّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ ، وَالْإِسْرَارِ بِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْجَهْرُ أَنْشَطَ لَهُ فِي الْقِرَاءَةِ ، أَوْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْتَمِعُ قِرَاءَتَهُ ، أَوْ يَنْتَفِعُ بِهَا فَالْجَهْرُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ قَرِيباً مِنْهُ مَنْ يَتَهَجَّدُ أَوْ مَنْ يَسْتَضِيرُّ بِرَفْعِ صَوْتِهِ فَالْإِسْرَارُ أَوْلَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَاهَذَا وَلَا هَذَا ، فَلْيَفْعَلْ مَا شَاءَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْسٍ : « سَأَلْتُ عَائِشَةَ : كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَتْ : كُلَّ ذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ ، رَبِّمَا أَسْرَرُ وَرَبِّمَا جَهَرَ » قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : « كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ طَوْرًا ، وَيَخْفِضُ طَوْرًا » وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَدَرِ مَا يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْخُبْرَةِ ، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ

يُصَلِّي يَخْفِضُ مِنْ صَوْتِهِ ، وَمَرَّةً بَعْمَرٌ وَهُوَ يَصَلِّي رَافِعاً صَوْتَهُ قَالَ : فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي تَخْفِضُ صَوْتَكَ ؟ قَالَ : إِنِّي أَسْمَعْتُ مِنْ نَاجِيَةٍ يَارَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : فَارْفَعْ قَلِيلاً . وَقَالَ لِعُمَرَ : مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَصَلِّي رَافِعاً صَوْتَكَ . قَالَ فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ أَوْقِظِ الْوَسْطَانَيْنِ ، وَأَطْرُدِ الشَّيْطَانَيْنِ ، قَالَ : اخْفِضِ مِنْ صَوْتِكَ شَيْئاً « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَقَالَ أَبُو سَمَيْدٍ : « اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ فَكَشَفَ السُّتْرَ وَقَالَ : أَلَا إِنَّ كَلِمَتَكُمْ مَنَاجِرَ رَبِّهِ ، فَلَا يُؤْذِينَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً ، وَلَا يَرْفَعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ - أَوْ قَالَ - فِي الصَّلَاةِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ .

فصل

وَمَنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ فَصَاتِهِ ، اسْتَحَبُّ لَهُ قِضَاؤُهُ بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كَتَبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ » . وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ ، أَوْ مَرَضَ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً . قَالَتْ : وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَمَا صَامَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ » أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ التَّنَقُّلُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ . لَمَّا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : (٣٢ : ١٦) تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ (الْآيَةُ ، قَالَ « كَانُوا يَتَنَقَّلُونَ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يُصَلُّونَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

فصل

وَمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَخْفِيفُهُ أَوْ تَطْوِيلُهُ فَالْأَفْضَلُ اتِّبَاعُهُ فِيهِ . فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخَفِّفُهُ وَيَطْوِلُهُ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ : فَرَوَى أَنَّ الْأَفْضَلَ كَثْرَةُ الرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ . لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ : « إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ : عِشْرُونَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ » ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ عَبْدٍ سَجَدَ سَجْدَةً إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً ، وَحَسَنَةً عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةٌ ، وَرَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً » .

والثانية : التطويل أفضل ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُنُوتِ »
رواه مسلم . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « كَانَ أَكْثَرَ صَلَاتِهِ التَّهَجُّدَ » وكان يطيله على ما قد مرَّ
ذكره . ولا يداوم إلا على الأفضل .

والثالثة : هما سواء ، لتعارض الأخبار في ذلك ، والله أعلم .

فصل

والتطوع في البيت أفضل . لقول رسول الله ﷺ : « عَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ . فَإِنْ خَيْرَ صَلَاةٍ
المرء في بيته ، إلا الصَّلَاةَ المكتوبة » رواه مسلم . وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« صَلَاةُ المرء في بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ » رواه أبو داود . وقال « إِذَا
قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ . فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ
خَيْرًا » رواه مسلم . ولأن الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص ، وأبعد من الرياء ، وهو من عمل السرِّ ،
وفعله في المسجد علانية ، والسرُّ أفضل .

فصل

ويُستحبُّ أن يكون للإنسان تطوعات يداوم عليها . فإذا فاتت يقضيها . قال أبو داود : سمعتُ
أحمد رحمه الله يقول : يُعجبني أن يكون للرجل ركعات من الليل ، والنهار معلومة . فإذا نَشِطَ طَوَّلَهَا ،
وإذا لم ينشط خَفَّفَهَا . وقالت عائشة : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ :
أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ » ، وفي لفظ قال : « أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ : الَّذِي يُدَاوِمُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ قَلَّ »
متفق عليه . وقالت : « كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا » ، وقالت :
« كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً ، وَكَانَ إِذَا عَمَلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ » رواه مسلم . وقال عبد الله بن عمرو : قال لي رسول الله
ﷺ : « لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ . كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ » متفق عليه .

فصل

يجوز التطوع جماعةً وفرداً . لأن النبي ﷺ فعل الأمرين كليهما . وكان أكثر تطوعه
منفرداً . وصلى بحَذْفَةِ مَرَّةٍ ، وبابن عباس مَرَّةً ، وبأنس ، وأمه ، والبيهَم مَرَّةً ، وأمَّ أَصْحَابِهِ في بَيْتِ
عُتَيْبَانَ مَرَّةً ، وأمَّهُمْ في ليالي رمضان ثلاثاً . وسند ذكر أكثر هذه الأخبار في مواضعها إن شاء الله
تعالى وهي كلها صحاح جياد .

« مسألة » قال ﴿ وَيُبَاحُ أَنْ يَتَطَوَّعَ جَالِسًا ﴾ .

لأنهم خلافاً في إباحة التطوع جالساً ، وأنه في القيام أفضل ، وقد قال النبي ﷺ : « مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ » متفق عليه . وفي لفظ مسلم : « صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ » وقالت عائشة : « إِنْ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمُتْ حَتَّى كَانَ كَثِيرٌ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ » وروى نحو ذلك عن حَفْصَةَ ، وعبد الله بن عمرو ، وجابر بن سُمرة ، أخرجهم مسلم . ولأن كثيراً من الناس يشقُّ عليه طولُ القيام ، فلو وجب في التطوع لترك أكثره ، فسامح الشارع في ترك القيام فيه ترغيباً في تسكثيره ، كما سامح في فعله على الرحلة في السفر ، وسامح في نية صوم التطوع من النهار .

« مسألة » قال ﴿ وَيَكُونُ فِي حَالِ الْقِيَامِ مُتَرَبِّعًا ، وَيُثْنِي رَجْلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ﴾ .

وجعلته أنه يستحبُّ للتطوع جالساً أن يكون في حال القيام^(١) متربّعاً . روى ذلك عن ابن عمر ، وأنس ، وابن سيرين ، ومجاهد ، وسعيد بن جُبَيْر ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وعن أبي حنيفة كقولنا . وعنه يجلس كيف شاء . وروى عن ابن المسيّب ، وعُروة ، وابن عمر يجلس : كيف شاء . لأن القيام سقط ، فسقطت هيئته . وروى عن ابن المسيّب ، وعُروة ، وابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء الخراساني : أنهم كانوا يَحْتَجِبُونَ^(٢) في التطوع ، واختلف فيه عن عطاء والنخعي . ولنا : أن القيام يُخَالَفُ الْقُعُودَ ، فينبغي أن تُخَالَفَ هَيْئَتُهُ في بدله هَيْئَةُ غَيْرِهِ كخالفه القيام غَيْرِهِ ، وهو مع هذا أبعد من السهو والاشتباه ، وليس إذا سقط القيام لمشقته يلزم سقوط مالا مشقة فيه ، كمن سقط عنه الركوع والسجود ، لا يلزم سقوط الإيماء بهما .

وهذا الذي ذكرنا من صفة الجلوس مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ ، إذ لم يرد بإيجابه دليل .

فأما قوله : « وَيُثْنِي رَجْلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ » فقد روى عن أنس . قال أحمد : يروى عن أنس : « أَنَّهُ صَلَّى مُتَرَبِّعًا . فَلَمَّا رَكَعَ ثَنَى رِجْلَهُ » وهذا قول الثوري . وحكى ابن المنذر ، عن أحمد ، وإسحاق أنه لا يثنى رجليه إلا في السجود خاصة ، ويكون في الركوع على هيئة القيام ، وذكره أبو الخطاب . وهو قول أبو يوسف ، ومحمد ، وهو أَقْيَسُ ، لأن هيئة الراكع في رجليه هيئة القائم ، فينبغي أن يكون على هيئته . وهذا أصحُّ في النظر ، إلا أن أحمد ذهب إلى فعل أنس وأخذ به .

(١) في حال القيام : يعني في جلوسه الذي يقرأ فيه الفاتحة ، وهذا الجلوس يقوم مقام القيام ، إذا صلى من قيام .

(٢) الاحتباء : الجلوس على الآلية ونصب الساقين .

فصل

وهو يُخَيَّرُ في الركوع والسجود ، إن شاء من قيام ، وإن شاء من قعود . لأن النبي ﷺ فعل الأمرين . قالت عائشة : « لم أر رسول الله ﷺ يُصَلِّي صلاة الليل قاعداً قطّ حتى أَسَنَّ ، فكان يقرأ قاعداً ، حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية ، أو أربعين آية ، ثم ركع » متفق عليه . وعنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُصَلِّي لَيْلاً طويلاً قائماً ، وليلاً طويلاً قاعداً ، وكان إذا قرأ وهو قائم ، ركع وسجد ، وهو قائم ، وإذا قرأ وهو قاعد ، ركع وسجد ، وهو قاعد » رواه مسلم . قال الترمذی : كلا الحديثين صحيح قال : وقال أحمد ، وإسحاق ، والعمل على كلا الحديثين .

« مسألة » قال ﴿ والمريض إذا كان القيام يزيد في مرضه صلى قاعداً ﴾ .

أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام ، له أن يُصَلِّي جالساً . وقد قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » رواه البخاري وأبو داود ، والنسائي ، وزاد « فإن لم تستطع فمستلقياً » (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وروى أنس قال : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَرَسٍ فَخَدِشَ ، أَوْ جُحِشَ ^(١) شِقَهُ الْأَيْمَنِ ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ ، فَخَضِرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى قَاعِداً ، وَصَلَيْنَا خَلْفَهُ فُعُوداً » متفق عليه ، وإن أمكنه القيام ، إلا أنه يخشى زيادة مرضه به ، أو تباطؤ برئه ، أو يشق عليه مشقة شديدة . فله أن يصلي قاعداً ، ونحو هذا . قال مالك ، وإسحاق ، وقال ميمون بن مهران : إذا لم يستطع أن يقوم لدينه ، فليصل جالساً . وحكى عن أحمد نحو ذلك .

ولنا قول الله تعالى (٢٢ : ٧٨) مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (وتكليف القيام في هذه الحال حرج ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالساً لما جُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ ، والظاهر : أنه لم يكن يَمُجِّزُ عن القيام بالكلية ، لكن لما شقَّ عليه القيام سقط عنه ، فكذلك يسقط عن غيره ، وإذا صلى قاعداً ، فإنه يكون جلوسه على صفة جلوس المتطوع جالساً على ما ذكرنا .

فصل

وإن قدر على القيام بأن يتكىء على عصا أو يستند إلى حائط ، أو يعتمد على أحد جانبيه لزمه . لأنه قادر على القيام من غير ضرر ، فلزمه كما لو قدر بغير هذه الأشياء .

(١) جحش شقه الأيمن : سحق جلده ، أو قشر ، أو هو كالخدش ، إلا أنه خدش شديد .

فصل

وإن قدر على القيام ، إلا أنه يكون على هيئة الراكع كالأحدب ، أو من هو في بيت قصير السقف لا يمكنه الخروج منه ، أو في سفينة ، أو خائف لا يأمن أن يعلم به إذا رفع رأسه . فإنه إن كان ذلك ليحدب أو كبير . لزمه قيام مثله . وإن كان لغير ذلك احتمل أن يلزمه القيام قياساً على الأحدب . واحتمل أن لا يلزمه . فإن أحمد رحمه الله قال في الذي في السفينة لا يقدر على أن يستتم قائماً لقصر سماء السفينة : يصلي قاعداً ، إلا أن يكون شيئاً يسيراً ، فيُقاس عليه سائر ما في معناه . لقول النبي ﷺ : « صَلِّ قَائِماً ، فإن لم تستطع فقاعداً » وهذا لم يستطع القيام .

فصل

ومن قدر على القيام ، وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه القيام . ويصلي قائماً فيوميء بالركوع . ثم يجلس فيوميء بالسجود ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يسقط القيام ، لأنها صلاة لا ركوع فيها ولا سجود ، فسقط فيها القيام كصلاة النافلة على الراحلة .

ولنا : قول الله تعالى (٢ : ١٣٨) وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلِّ قَائِماً » ، ولأن القيام ركن قدر عليه ، فلزمه الإتيان به كالقراءة . والعجز عن غيره لا يقتضي سقوطه ، كما لو عجز عن القراءة ، وقياسهم فاسد لوجوه .

أحدها : أن الصلاة على الراحلة لا يسقط فيها الركوع :

والثاني : أن النافلة لا يجب فيها القيام ، فما سقط على الراحلة لسقوط الركوع والسجود .

والثالث : أنه منقوض بصلاة الجنازة .

فصل

وإن قدر المريض على الصلاة وحده قائماً ، ولا يقدر على ذلك مع الإمام لتطويله ، يحتمل أن يلزمه القيام ويصلي وحده . لأن القيام آكد ، لكونه ركناً في الصلاة لا تتم إلا به ، والجماعة تصح الصلاة بدونها . واحتمل أنه مخير بين الأمرين ، لأننا أبخنا له ترك القيام المقدور عليه مع إمام الحى العاجز عن القيام مراعاةً للجماعة فهنا أولى ، ولأن المعجز يتضاعف بالجماعة أكثر من تضاعفه بالقيام ، بدليل : « أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » و « صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده سبعا وعشرين درجة » وهذا أحسن ، وهو مذهب الشافعي .

« مسألة » قال ﴿ فإن لم يطق جالساً فنائماً ﴾

يعنى مضطجعا ، ساه نائماً ، لأنه في هيئة النائم . وقد جاء مثل هذه التسمية عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ ، وَصَلَاةُ النَّائِمِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ »
رواه البخارى هكذا . فمن عجز عن الصلاة قاعداً فإنه يصلي على جنبه ، مُستقبل القبلة ، بوجهه ، وهذا
قول مالك ، والشافعى ، وابن المنذر . وقال سعيد بن المسيب والحارث العكلي ، وأبو ثور ، وأصحاب
الرأى ، يُصَلَّى مُستقبلاً ، ووجهه ورجلاه إلى القبلة ، ليكون إيماءه إليها ، فإنه إذا صلى على جنبه كان
وجهه في الإيماء إلى غير القبلة .

ولنا : قول النبي ﷺ : « فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ » ولم يقل : فإن لم يستطع فمستقبلاً ، ولأنه
يستقبل القبلة إذا كان على جنبه ، ولا يستقبلها إذا كان على ظهره ، وإنما يستقبل السماء . ولذلك يوضع
الميت في قبره على جنبه قصداً للتوجيه إلى القبلة .
وقولهم : إن وجهه في الإيماء يكون إلى القبلة .

قلنا : استقبال القبلة من الصحيح لا يكون في حال الركوع بوجهه ، ولا في حال السجود ، وإنما
يكون إلى الأرض ، فلا يُعتبر في المريض أن يستقبل القبلة فيهما أيضاً .
إذا ثبت هذا فالمستحب أن يصلي على جنبه الأيمن . فإن صلى على الأيسر جاز . لأن النبي ﷺ لم
يُعين جنباً بعينه ، ولأنه يستقبل القبلة على أى الجنين كان . فإن صلى على ظهره مع إمكان الصلاة على
جنبه ، فظاهر كلام أحمد : أنه يصح ، لأنه نوع استقبال . ولهذا يؤجبه الميت عند الموت كذلك ، والدليل
يقضى أن لا يصح ، لأنه خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله « فَعَلَى جَنْبٍ » . ولأنه نقله
إلى الاستلقاء عند عجزه عن الصلاة على جنبه . فيدل على أنه لا يجوز ذلك مع إمكان الصلاة على جنبه .
ولأنه ترك الاستقبال مع إمكانه ، وإن عجز عن الصلاة على جنبه صلى مستقبلاً للخبر ، ولأنه عجز
عن الصلاة على جنبه فسقط كالقيام والقعود .

فصل

إذا كان بعينه مرض . فقال ثقات من العلماء بالطب : إن صليت مُستقبلاً أمكن مداواتك ، فقال
القاضى : قياس المذهب جواز ذلك . وهو قول جابر بن زيد ، والثورى ، وأبى حنيفة . وكرهه عبيد الله
ابن عبد الله ، بن عتبة ، وأبو وائل . وقال مالك ، والأوزاعى : لا يجوز . لما روى عن ابن عباس :
« أَنَّهُ لَمَّا كَفَّ بَصَرُهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : لَوْ صَبَرْتَ عَلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا مُسْتَقْبِلًا دَاوَيْتُ عَيْنَكَ ،
وَرَجَوْتُ أَنْ تَبْرَأَ ، فَأَرْسَلَ فِي ذَلِكَ إِلَى عَائِشَةَ وَأَبَى هُرَيْرَةَ ، وَغَيْرِهِمَا ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَكُلٌّ قَالَ لَهُ : إِنْ مِتَّ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، مَا الَّذِي تَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ ؟ فَتَرَكَ مُعَالَجَةَ عَيْنِهِ » .

ولنا : أن النبي ﷺ صلى جالساً لما جُرح شقه ، والظاهر : أنه لم يكن يعجز عن القيام ، لكن

كانت عليه مشقة فيه ، أو خوف ضرر ، وأيهما قُدِّر فهو حجة على الجواز ههنا ، ولأننا أبجنا له ترك الوضوء إذا لم يجد الماء إلا بزيادة على ثمن النثل حفظاً لجزء من ماله ، وترك الصوم لأجل المرض والرمد . ودلت الأخبار على جواز ترك القيام لأجل الصلاة على الراحلة خوفاً من ضرر الطين في ثيابه وبدنه ، وجاز ترك الجمعة ، والجماعة صيانةً لنفسه ، وثيابه من البلل ، والتلوُّث بالطين ، وجاز ترك القيام اتباعاً لإمام الحى إذا صلى جالساً ، والصلاة على جنبه ، ومستلقياً في حال الخوف من العدو ، ولا ينقص الضرر بفوات البصر عن الضرر في هذه الأحوال . فأما خبر ابن عباس — إن صحَّ — فيحتمل أن الخبر لم يُخبر عن يقين ، وإنما قال : أرجو ، أو أنه لم يُقبل خبره لكونه واحداً ، أو مجهول الحال ، بخلاف مسألتنا .

فصل

وإن عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما ، كما يوصى بهما في حالة الخوف ؛ ويجعل السجود أخفض من الركوع ، وإن عجز عن السجود وحده ركع ، وأوماً بالسجود ، وإن لم يمكنه أن يحني ظهره حتى رقبته ، وإن تقوس ظهره فصار كأنه واقع ، فتي أراد الركوع زاد في انحنائه قليلاً ، ويقرب وجهه إلى الأرض في السجود أكثر ما يمكنه ، وإن قدر على السجود على صدغه لم يفعل ، لأنه ليس من أعضاء السجود . وإن وضع بين يديه وسادةً أو شيئاً عالياً ، أو سجد على ربوة ، أو حجر ، جاز . إذا لم يمكنه تنكيس وجهه أكثر من ذلك . وحكى ابن المنذر عن أحمد أنه قال : اختار السجود على المرفقة . وقال : هو أحبُّ إلى من الإيماء . وكذلك قال إسحاق ، وجوزّه الشافعي ، وأصحاب الرأي ، ورخص فيه ابن عباس ، وسجدت أم سلمة على المرفقة . وكره ابن مسعود السجود على عودٍ وقال : يؤمى إيماءً .

ووجه الجواز : أنه أتى بما يمكنه من الانحطاط فأجزأه ، كما لو أوماً ، فأما إن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه فقال بعض أصحابنا : لا يُجزئه . وروى عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وجابر ، وأنس ، أنهم قالوا : « يؤمى ولا يرفع إلى وجهه شيئاً » وهو قول عطاء ، ومالك ، والثوري . وروى الأثرم عن أحمد أنه قال : « أى ذلك فعل فلا بأس ، يؤمى ، أو يرفع المرفقة فيسجد عليها . قيل له : المرفقة ؟ قال : لا ، أما المرفقة فلا . وعن أحمد أنه قال : الإيماء أحبُّ إلى ، وإن رفع إلى وجهه شيئاً فسجد عليه أجزأه . وهو قول أبي ثور . ولا بد من أن يكون بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه . ووجه ذلك : أنه أتى بما أمكنه من وضع رأسه ، فأجزأه كما لو أوماً ، ووجه الأول أنه سجد على ما هو حامل له ؛ فلم يُجزئه ، كما لو سجد على يديه .

فصل

وإن لم يقدر على الإيماء برأسه أو ما بطرفه ، ونوى بقلبه ، ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله

ثابتاً . وحكى عن أبي حنيفة أن الصلاة تسقط عنه . وذكر القاضى : أن هذا ظاهر كلام أحمد فى رواية محمد بن يزيد . لما روى عن أبي سعيد الخدرى أنه قيل له فى مرضه : الصلاة ، قال : قد كفىنى ، إنما العمل فى الصحة ، ولأن الصلاة أفعال عجز عنها بالكلية فسقطت عنه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(١) .

ولنا : ما ذكرناه من حديث عمران ، وأنه مسلم بالغ عاقل ، فلزمته الصلاة كالقادر على الإيماء برأسه ، ولأنه قادر على الإيماء أشبه الأصل .

فصل

إذا صلى جالساً فسجد سجدة وأوماً بالثانية مع إمكان السجود جاهلاً بتحريم ذلك ، وفعل مثل ذلك فى الثانية ، ثم علم قبل سلامه سجد سجدة تيمم له الركعة الثانية ، وآتى بركعة ، كما لو ترك السجود نسياناً . وذكر القاضى : أنه تيمم له الركعة الأولى بسجدة الثانية ، وهذا مذهب الشافعى . وليس هذا مقتضى مذهبننا . فإنه متى شرع فى قراءة الثانية قبل إتمام الأولى ، بطلت الأولى ، وصارت الثانية أولاه . وقد مضى هذا فى سجود السهو .

فصل

ومتى قدر المريض فى أثناء الصلاة على ما كان عاجزاً عنه من قيام أو قعود ، أو ركوع أو سجود أو إيماء ، انتقل إليه ، وبني على ماضى من صلاته . وهكذا لو كان قادراً ، فعجز فى أثناء الصلاة أتم صلاته على حسب حاله . لأن ماضى من الصلاة كان صحيحاً ، فبني عليه كما لو لم يتغير حاله . « مسألة » قال (والوتر ركعة) .

نص على هذا أحمد رحمه الله . وقال : إننا نذهب فى الوتر إلى ركعة . ومن روى عنه ذلك عثمان بن عفان ، وسعد بن أبى وقاص ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وأبو موسى ، ومعاوية ، وعائشة رضى الله عنهم ، وفعل ذلك معاذ القارىء ، ومعه رجال من أصحاب رسول الله ﷺ لا ينكر ذلك منهم أحد . وقال ابن عمر : « الوتر ركعة ، كان ذلك وتر رسول الله ﷺ ، وأبى بكر ، وعمر » وبهذا قال سعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومالك ، والأوزاعى ، والشافعى ، وإسحق ، وأبو ثور . وقال هؤلاء : يصلى ركعتين ، ثم يسلم ، ثم يوتر بركعة . وقد روى عن ابن عمر ، وابن عباس : أن النبى

(١) الآية لا يمكن الاستدلال بها على سقوط الصلاة ، لأن مفهومها يقول : إن الله يكلف النفس ما تستطيعه ، والإيماء للصلاة ، يستطيعه المريض فى أشد أحواله ، كما أنه يستبعد أن يقول ابن مسعود وما نسب إليه .

ﷺ قال : « الوترُ ركعةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ » وقالت عائشة : « كانت صلاة رسول الله ﷺ من الليل عَشْرَ رَكَعَاتٍ وَيُوترُ بِمَجْدَةٍ » وفي لفظ : « كان يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً يُوترُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ » . وقال النبي ﷺ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ » أخرجهم مسلم .

فصل

قوله « الوتر ركعة » يحتمل أنه أراد جميع الوتر ركعة ، وما يُصَلَّى قبله ليس من الوتر ، كما قال الإمام أحمد : إِنَّا نذهبُ في الوترِ إلى ركعة ، ولكن يكون قبلها صلاةُ عَشْرِ رَكَعَاتٍ ، ثم يُوترُ ، وَيُسَلِّمُ . ويحتمل أنه أراد أقل الوتر ركعة . فإنَّ أحمد قال : إِنَّا نذهبُ في الوترِ إلى ركعة ، وأن أوتر بثلاثٍ أو أكثرَ فلا بأس . ومن رَوَى عنه أنه أوتر بثلاث : عمر ، وعليّ ، وأبيّ ، وأنس ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبو أمامة ، وعمر بن عبد العزيز ، وبه قال أصحاب الرأي . قال أبو الخطاب : أقل الوتر ركعة ، وأكثره : إحدى عَشْرَةَ ركعة . وأدنى السكّال : ثلاثُ رَكَعَاتٍ . وقال الثوري وإسحاق : الوترُ ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عَشْرَةَ . وقال أبو موسى : ثلاثٌ أَحَبُّ إلىَّ من واحدة ، وخمسٌ أَحَبُّ إلىَّ من ثلاث ، وسبعٌ أَحَبُّ إلىَّ من خمس ، وتسعٌ أَحَبُّ إلىَّ من سبع . وقال ابن عباس : إِنَّمَا بِي وَاحِدَةٍ ، أو خمس ، أو سبع ، أو أكثر من ذلك ، يوتر بما شاء . وقد رَوَى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : « الوترُ حَقٌّ على كلِّ مُسْلِمٍ ، فمن أَحَبَّ أن يُوترَ بخمس فليفعل ، ومن أَحَبَّ أن يُوترَ بثلاث فليفعل ، ومن أَحَبَّ أن يُوترَ بواحدة فليفعل » أخرجه أبو داود . وروت عائشة « أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع » وروت : « أنه كان يُوتر بسبع » وروت : « أنه كان يُوتر بخمس » رواه مسلم . وعن عبد الله بن قيس قال : قلت لعائشة : « بِكَمْ كان رسول الله ﷺ يُوترُ ؟ » قالت : كان يُوترُ بأربع ، وثلاث ، وست ، وثلاث ، وثمان ، وثلاث ، وعَشْرٍ ، وثلاث ، ولم يكن يوتر بأقل من سبع ، ولا بأكثر من ثلاث عَشْرَةَ » رواه أبو داود .

« مسألة » قال ﴿ يَقْنُتُ فِيهَا ﴾ .

يعنى أن القنوت مسنون في الوتر في الركعة الواحدة في جميع السنة . هذا المنصوص عند أصحابنا . وهذا قول ابن مسعود ، وإبراهيم ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . ورَوَى ذلك عن الحسن ، وعن أحمد رواية أخرى : أنه لا يقنُتُ إِلَّا في النصف الأخير من رمضان . ورَوَى ذلك عن عليّ ، وأبيّ . وبه قال ابن سيرين ، وسعيد بن أبي الحسن ، والزهريّ ، ويحيى بن ثابت ، ومالك ، والشافعيّ . واختاره أبو بكر الأثرم ، لما رَوَى عن الحسن : « أن عمر جمع الناس على أبيّ بن كعب ، فكان يُصَلِّي لهم عشرين

ليلةً ، ولا يقنّت إلا في النصف الثاني » رواه أبو داود . وهذا كالإجماع . وقال قتادة : يقنّت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان لهذا الخبر . وعن ابن عمر : « أنه لا يقنّت إلا في النصف الأخير من رمضان » وعنه : لا يقنّت في صلاة بحال ، والرواية الأولى : هي المختارة عند أكثر الأصحاب . وقد قال أحمد في رواية المروزي : كنت أذهب إلى أنه في النصف من شهر رمضان ، ثم أتى قنّت هو دعاء وخير . ووجهه : ما روى عن أبيّ « أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنّت قبل الركوع . وعن عليّ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره : اللهم إني أعوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وأعوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وأعوذُ بِكَ مِنْكَ ، لأخْصِي ثَمَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » وكان للدوام ، وفعل أبيّ يدل على أنه رآه ، ولا ينكر اختلاف الصحابة في هذا ، ولأنه وتر . فيُشرع فيه القنوت كالنصف الآخر ، ولأنه ذكر يُشرع في الوتر ، فيُشرع في جميع السنة كسائر الأذكار .

فصل

ويقنّت بعد الركوع . نص عليه أحمد . وروى نحوه ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، وأبي قلابة ، وأبي المتوكل ، وأيوب السخيتياني وبه قال الشافعي . وروى عن أحمد أنه قال : أنا أذهبُ إلى أنه قال بعد الركوع . فإن قنّت قبله ، فلا بأس ، ونحو هذا قال أيوب السخيتياني . لما روى حميد قال : سئل أنس عن القنوت في صلاة الصبح فقال : « كُنَّا نَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، وَبَعْدَهُ » رواه ابن ماجه . وقال مالك ، وأبو حنيفة : يقنّت قبل الركوع . وروى ذلك عن أبيّ ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، والبراء ، وابن عباس ، وأنس ، وعمر بن عبد العزيز ، وعبيدة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، ومُحمَّد الطويل : لأن في حديث أبيّ : ويقنّت قبل الركوع . وعن ابن مسعود « أن النبي ﷺ قنّت بعد الركوع » رواه مسلم . قال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن هذه المسألة ؟ فقال : أقنّت بعد الركوع . وذكر حديث الزهري عن سعيد ، وأبي سامة عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، وأنس عن النبي ﷺ ، وغير واحد قنّت بعد الركوع . وحديث ابن مسعود يرويه أبان بن أبي عيَّاش ، وهو متروك الحديث . وحديث أبيّ قد تُكلم فيه أيضاً . وقيل ذكر القنوت فيه غير صحيح ، والله أعلم .

فصل

ويُستحبُّ أن يقول في قنوت الوتر : ما روى الحسن بن عليّ رضي الله عنهما قال : « علّمني رسول الله ﷺ كلماتٍ أقولهنَّ في الوتر : اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ . وإِنَّهُ لَا يَذِلُّ

مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعْزُ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ » أخرجه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن . ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئاً أحسن من هذا . ويقول : ما روى علي رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يقول في وره » وقد ذكرناه . وعن عمر رضي الله عنه : « أنه قنت في صلاة الفجر فقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إِنْ تَسْتَعِينُكَ وَتَسْتَهْدِيكَ ، وَتَسْتَقْرِئُكَ وَتُؤْمِنُ بِكَ ، وَتَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَتُذِنِّي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، وَلَا نَكْفُرُكَ . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْتَعِي وَنُخْفِدُ ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنْ عَذَابُكَ الْجِدَّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ . اللهم عَذِّبْ كَفْرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ » وهاتان سورتان في مصحف أبي بن كعب . وروى أبو عبيد بإسناده عن عروة أنه قال : « قرأت في مصحف أبي بن كعب هاتين السورتين : « اللهم إِنْ تَسْتَعِينُكَ - اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ » . وقال ابن سيرين : كتبهما أبي في مصحفه ، يعني إلى قوله « بالكفار ملحق » . قال ابن قتيبة : « نحفد » نبادر . وأصل الحفد : مداركة الخطو والإسراع^(١) . « والجِدَّ » بكسر الجيم : أى الحق لا اللعب « ملحق » بكسر الحاء لاحق . هكذا يروى هذا الحرف ، يقال : لَحَقْتُ الْقَوْمَ وَأَلْحَقْتَهُمْ بمعنى واحد . ومن فتح الحاء أراد أن الله يُلْحِقَهُ إِيَّاهُ ، وهو معنى صحيح . غير أن الرواية هي الأولى . وقال الخلال : سألت ثعلباً عن ملحق وملحق ؟ فقال : العرب تقولها معاً .

فصل

إذا أخذ الإمام في القنوت أمّن مَنْ خلفه ، لانعم فيه خلافاً . وقاله إسحاق . وقال القاضي : وإن دَعَوْا معه فلا بأس . وقيل لأحد : إذا لم أسمع قنوت الإمام أدعو ؟ قال : نعم ، فيرفع يديه في حال القنوت . قال الأثرم : كان أبو عبد الله يرفع يديه في القنوت إلى صدره . واحتج بأن ابن مسعود رفع يديه في القنوت إلى صدره . وروى ذلك عن عمر ، وابن عباس . وبه قال إسحاق ، وأصحاب الرأي . وأنكره مالك ، والأوزاعي ، ويزيد بن أبي مریم .

ولنا : قول النبي ﷺ : « إِذَا دَعَاكَ اللَّهُ فَادْعُ بِطُورٍ كَفَيْكَ وَلَا تَدْعُ بِطُورِهِمَا . فَإِذَا فَرَغْتَ فَامْسَحْ بِرِجْمَا وَجْهِكَ » . رواه أبو داود وابن ماجه ، ولأنه فعل من سمينا من الصحابة ، وإذا فرغ من القنوت فهل يمسح وجهه بيده ؟ فيه روايتان :

(١) يقال حفد يحفد حفداً : بوزن ضرب يضرب ضرباً ، ولل فعل مصدر آخر هو (حفدان) بفتح الحاء والفاء ، ومعناه : خف وأسرع .

إحداها : لا يفعل . لأنه روى عن أحمد أنه قال : لم أسمع فيه بشيء ، ولأنه دعاء في الصلاة فلم يُستحب مسح وجهه فيه كسائر دعائها .

الثانية : يستحب للخبر الذي رويناه . وروى السائب بن يزيد : « أن رسول الله ﷺ كان إذا دعا رفع يديه ومسح وجهه بيديه » ، ولأنه دعاء يرفع يديه فيه ، فيمسح بهما وجهه ، كما لو كان خارجاً عن الصلاة وفارق سائر الدعاء ، فإنه لا يرفع يديه فيه .

فصل

ولا يُسنُّ القنوت في الصبح ولا غيرها من الصلوات سوى الوتر . وبهذا قال الثوري ، وأبو حنيفة . وروى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء . وقال مالك ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، والشافعي : يُسنُّ القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان . لأن أنساً قال : « مازال رسول الله ﷺ يقنُ في الفجر حتى فارق الدنيا » ، رواه الإمام أحمد في المسند . وكان عمر يقنُ في الصبح بمحضَرٍ من الصحابة وغيرهم .

ولنا ما روى : أن النبي ﷺ قنَّ شهراً يدعو على حيٍّ من أحياء العرب ثم تركه ^(١) . رواه مسلم . وروى أبو هريرة وأبو مسعود عن النبي ﷺ مثل ذلك . وعن أبي مالك قال : قلت لأبي : يا أبا ، إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليٍّ ههنا بالكوفة نحواً من خمس سنين ، أكانوا يقنُّون ؟ قال : أيُّ بنيٍّ ، مُحدث ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم . وقال إبراهيم النخعي : أول من قنَّ في صلاة الفداة عليٌّ . وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على أعدائه . وروى سعيد في سننه عن هشيم ، عن عروة الهمداني ، عن الشعبي قال : لما قنَّ عليٌّ في صلاة الصبح أنكر ذلك الناس ، فقال عليٌّ : إنما استنصرنا على عدونا هذا . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقنُّ في صلاة الفجر إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » ، رواه سعيد . وحديث أنس يَحْتَمِلُ أنه أراد طول القيام ، فإنه يُسمَّى قنوتاً . وقنوتُ عمر يَحْتَمِلُ أنه كان في أوقات النوازل ، فإن أكثر الروايات عنه أنه لم يكن يقنُّ . روى ذلك عنه جماعة ، فدل على أن قنوته كان في وقت نازلة .

(١) قنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على قبيلتي رعل وذكوان ثم تركه ، وهذا القنوت غير القنوت الذي رواه الحسن بن عليٍّ ووالده عليٌّ رضي الله عنهما ، فإن الدعاء على رعل وذكوان كان دعاءً بالانتقام منهما ، أما قنوت الحسن وعليٍّ ، فكان ثناء على الله ، وتقرباً إليه ورجاء منه .

فصل

فإن نزل بالمسلمين نازلة فلإمام أن يقنت في صلاة الصبح ، نص عليه أحمد . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن القنوت في الفجر ؟ فقال : إذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام وأمن من خلفه ، ثم قال : مثل ما نزل بالمسلمين من هذا الكافر — يعني بابك — قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن القنوت في الفجر ؟ فقال : لو قنت أياماً معلومة ، ثم يترك كما فعل النبي ﷺ ، أو قنت على الخرمية . أو قنت على الدوام ، وأخرية : هم أصحاب بابك ^(١) . وبهذا قال أبو حنيفة والثوري ، وذلك لما ذكرنا من أن النبي ﷺ « قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركه » وإن علياً قنت وقال : إنما استنصرنا على عدونا هذا ، ولا يقنت آحاد الناس .

ويقول في قنوته نحواً مما قال النبي ﷺ وأصحابه . ورؤى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقول في القنوت : « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ، وأصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم ، اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رؤسك ، ويقاتلون أولياءك . اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل أقدامهم ، وأنزل بهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك » ، ولا يقنت في غير الصبح من الفرائض . قال عبد الله عن أبيه : كل شيء يثبت عن النبي ﷺ في القنوت ، إنما هو في الفجر . ولا يقنت في الصلاة إلا في الوتر ، والغداة ، إذا كان مستنصراً يدعو للمسلمين . وقال أبو الخطاب : يقنت في الفجر والمغرب ، لأنهما صلاتا جهر في طرفي النهار . وقيل : يقنت في صلاة الجهر كلها ، قياساً على الفجر . ولا يصح هذا لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه القنوت في غير الفجر والوتر .

« مسألة » قال (مفصلة مما قبلها) .

الذي يختاره أبو عبد الله : أن يفصل ركعة الوتر عما قبلها ، وقال : إن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندى . وقال : يعجبني أن يسلم في الركعتين . ومن كان يسلم بين الركعتين والركعة : ابن عمر ، حتى يأمر ببعض حاجته . وهو مذهب معاذ القاري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة :

(١) بابك الحرى — نسبة إلى خرمة ، بضم الخاء المعجمة وتشديد الراء المهملة مفتوحة وبهاء في آخره : قرية بفارس كما في القاموس — وقد ظهر بابك في الجبال بناحية أذربيجان ، وكان يقول بتناسخ الأرواح وينسج كل المحرمات من الأمهات وغيرهن ، واتبعه على كفره جماعات ، فقتلوا كثيراً من المسلمين وهتكوا كثيراً من الحرمات . فجهز لهم خلفاء بنى العباسي جيوشاً كثيفة مع الأفشين الحاجب ، ومحمد بن يوسف الثغري ، وأبى دلف العجلي ، وبقيت العساكر الإسلامية تحاربهم نحواً من عشرين سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصلبا بسر من رأى في أيام المعتصم العباسي .

لا يفصل بسلام . وقال الأوزاعي : إن فص فحسن ، وإن لم يفصل فحسن ، وحجّة من لم يفصل : قول عائشة : « أن النبي ﷺ كان يوتر بأربع ، وثلاث ، وست ، وثلاث ، وثمان ، وثلاث » . وقولها كان يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهنّ وطولهنّ . ثم يصلي أربعاً ، فلا تسأل عن حسنهنّ وطولهنّ ، ثم يصلي ثلاثاً » . فظاهر هذا : أنه كان يصلي الثلاث بتسليم واحد . وروى أيضاً أن النبي ﷺ كان يوتر بخمسي لا يجلس إلا في آخرهنّ » رواه مسلم .

ولنا : ما روت عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ، يُسلم بين كل ركعتين ، ويوتر بواحدة » رواه مسلم . وقال النبي ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » متفق عليه . وقيل لابن عمر : « ما مثنى مثنى ؟ قال : يُسلم في كل ركعتين » . وقال عليه السلام : « الوتر ركعة من آخر الليل » رواه مسلم . وعن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر « أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الوتر ؟ فقال رسول الله ﷺ : أفصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم » رواه الأثرم بإسناده ، وهذا نص .

فأما حديث عائشة الذي احتجوا به فليس فيه تصريح بأنها بتسليم واحد ، وقد قالت في الحديث الآخر يُسلم بين كل ركعتين » فأما إذا أوتر بخمس فيأتي الكلام فيه .

إذا ثبت هذا فإنه إذا صلى خلف إمام يصلي الثلاث بتسليم واحد ، تابعه لثلاث يخالف إمامه . وبه قال مالك . وقد قال أحمد في رواية أبي داود ، فيمن يوتر ، فيسلم من الثنتين فيكرهونه ، يعني أهل المسجد . قال : فهو صار إلى ما يريدون ؟ يعني أن ذلك سهل ، لا تنظر موافقته إياهم فيه .

فصل

يجوز أن يوتر بإحدى عشرة ركعة ، وتسع ، وسبع ، وخمس ، وثلاث ، وبواحدة . لما ذكرنا من الأخبار . فإن أوتر بإحدى عشرة سلم من كل ركعتين . وإن أوتر بثلاث سلم من الثنتين ، وأوتر بواحدة . وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهنّ . وإن أوتر بسبع جلس عقيب السادسة ، فتشهد ، ولم يُسلم ، ثم يجلس بعد السابعة فيتشهد ، ويسلم . وإن أوتر بتسع لم يجلس إلا عقيب الثامنة ، فيتشهد ، ثم يقوم فيأتي بالتاسعة ، ويسلم . ونحو هذا قال إسحاق . وقال القاضي : في السبع لا يجلس إلا في آخرهنّ أيضاً ، كالخمس . فأما الإحدى عشرة والثلاث ، فقد ذكرناها .

وأما الخمس : فقد روى عن زيد بن ثابت : أنه كان يوتر بخمس لا ينصرف إلا في آخرها . وروى عروة عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر من ذلك

بخمسة ، لا يجلس في شيء منها ، إلا في آخرها » متفق عليه ، وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « ثم أوترَ بخمس لم يجلس بينهما » وفي لفظ : « فتوضأ ثم صلى سبعا أو خمسا أوتر بهن ، لم يسلم إلا في آخرهن » رواه أبو داود . وقال صالح مولى التوامة : « أدركتُ الناس قبل الحرة ^(١) يقومون بإحدى وأربعين ركعة ، ويؤترون بخمس ، يسلمون بين كل اثنتين ، ويؤترون بواحدة ، ويصلون الخمس جميعا » . رواه الأثرم .

وأما التسع والسبع فروى زرارة بن أوفى ، عن سميد بن هشام ، قال : قلت لعائشة : « يا أم المؤمنين ، أنبئني عن وتر رسول الله ﷺ ؟ فقالت : كنا نعد له سوا كره وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه ، فيتسوك وتوضأ ، ويصلي سبع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله ويحمده ، ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويدعوه ، ثم يسلم تسليما ، يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة ركعة ، يا بني . فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحى أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنعه في الأول . قال : فانطلقت إلى ابن عباس فحدثته بحديثها . فقال : صدقت » رواه مسلم وأبو داود . وفي حديث أبي داود : فقال ابن عباس : « هذا هو الحديث » وفيه « أوتر بسبع لم يجلس إلا في السادسة ، والسابعة ، ولم يسلم إلا في السابعة » وفيه من طريق أخرى : « ويسلم بتسليمة شديدة ، يكاد يوقظ أهل البيت من شدة تسليمه » وهذا صريح في أن السبع يجلس فيها عقب السادسة . ولعل القاضي يحتج بحديث ابن عباس : « صلى سبعا أو خمسا أوتر بهن ، لم يسلم إلا في آخرهن » . وعن أم سلمة قالت : « كان رسول الله ﷺ يؤتر بسبع ، أو خمس ، لا يفصل بينهما بتسليم ، ولا كلام » رواه ابن ماجه . وكلا الحديثين فيه شك في السبع ، وليس في واحد منهما أنه لا يجلس عقب السادسة . وحديث عائشة فيه تصريح بذلك ، وهو ثابت ، فيتعين تقديمه .

فصل

الوتر غير واجب . وبهذا قال مالك ، والشافعي . وقال أبو بكر : هو واجب ، وبه قال أبو حنيفة . لأن النبي ﷺ قال : « إذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » وأمر به في أحاديث كثيرة . والأمر يقتضي الوجوب ، وروى أبو أيوب قال : قال رسول الله ﷺ : « الوتر حق فمن أحب أن يؤتر بخمس فليفعل ،

(١) المراد بالحرة : وقعة الحرة الثانية ، لأن الحرة الأولى غزوة حنين ، والثانية الواقعة التي حدثت بين جيوش يزيد بن معاوية ، وعبد الله بن الزبير ، ومن معه من المسلمين ، والحرة : موضع قبلى المدينة كانت فيه المعركة ، وسميت البقعة بالحرة ، لأن الحرة هي الأرض ذات الحجارة النخرة السود ، وكانت أرض المعركة كذلك .

ومن أحبَّ أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحبَّ أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود وابن ماجه .
وعن بُرَيْدَةَ قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الوتر حقٌّ ، فمن لم يوتر فليس مِنَّا ،
الوترُ حقٌّ فَمَنْ لم يوتر فليس مِنَّا ، الوتر حقٌّ فَمَنْ لم يوتر فليس مِنَّا » رواه أحمد في المسند من غير
تكرار . وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ مثله من المسند أيضاً . وعن خارجة بن خذافة
قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ ذاتَ غَدَاةٍ ، فقال : « إِنَّ الله قد أَمَدَّكم بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ
مُحَرِّ النَّعَمِ وَهِيَ الْوِتْرُ ، فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طُلُوعِ الْفَجْرِ » رواه أحمد ، وأبو داود . وعن أبي
بَصْرَةَ قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ الله زادكم صَلَاةً فصلُّوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح :
الْوِتْرُ الْوِتْرُ » رواه الأثرم ، واحتجَّ به أحمد .

ولنا : ماروى عبد الله بن مُحَيْرِيز : « أَنَّ رجلاً من بنى كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخْدَجِيَّ سمع رجلاً بالشام
يدعى أبا محمد ، يقول : إن الوتر واجب ، قال : فرُحْتُ إلى عُبَادَةَ بن الصامت فأخبرته ، فقال عُبَادَةُ :
كذب أبو محمد . سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « خُمسُ صَلَوَاتِ كِتَابِهِنَّ اللهُ تعالى على العباد ، فمن جاء
بهنَّ لم يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئاً اسْتِخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ كان له عند الله عهد أن يُدخله الجنة ، ومن لم يأت بهنَّ فليس
له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة » رواه أبو داود ، وأحمد . وعن عليّ رضى الله عنه
« إِنَّ الْوِتْرَ ليس بِحَتْمٍ ، ولا كصلواتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله ﷺ أوتر . ثم قال : يا أهل
القرآن ، أوتروا ، فَإِنَّ الله وَتَرٌ يحب الْوِتْرَ » رواه أحمد في المسند . وقد ثبت أن « الأعرابي لما سأل
النبي ﷺ : ما فرض الله علىَّ في اليوم والليلة ؟ قال : خمسُ صَلَوَاتٍ . قال : هل علىَّ غيرهنَّ ؟ قال : لا ،
إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . فقال الأعرابي : والذي بعثك بالحق لا أزيدُ عليهنَّ ، ولا أنقصُ مِنْهُنَّ ، فقال : أفلح
الرجلُ إن صدق » ولأنه يجوز فعله على الراحة ، من غير ضرورة فلم يكن واجباً كالسنن . وقد روى
ابن عمر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ على بَعِيرِهِ » متفق عليه ، وقال : « كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَبِّحُ
على الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيْ وَجْهِ تَوَجَّهَ وَيُوتِرُ عَلَيْهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ » رواه مسلم وغيره .
وأحاديثهم قد تُكَلِّمُ فيها . ثم إن المراد بها تأكيده ، وفضيلته ، وأنه سنَّة مؤكَّدة ، وذلك حق .
وزيادة الصلاة يجوز أن تكون ، سنَّة ، والتوعُّد على تركه للبالغة في تأكيده . كقوله : « مَنْ أَكَلْ
هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » .

فصل

وهو سنَّة مؤكَّدة . قال أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ، ولا ينبغي أن تقبل له شهادة ،

وأراد المبالغة في تأكيده ، لما قد ورد فيه من الأحاديث في الأمر به ، والحث عليه ، فخرج كلامه تخرج كلام النبي ﷺ ، وإلا فقد صرح في رواية حنبل . فقال : الوتر ليس بمنزلة الفرض . فو أن رجلا صلى الفريضة وحدها جاز له ، وهما سنة مؤكدة : الركعتان قبل الفجر ، والوتر . فإن شاء قضى الوتر ، وإن شاء لم يقضه . وليس ها بمنزلة المكتوبة .

واختلف أصحابنا في الوتر ، وركعتي الفجر ، فقال القاضي : ركعتا الفجر أكد من الوتر ، لاختصاصهما بعدد لا يزيد ، ولا ينقص ، فأشبهها المكتوبة . وقال غيره : الوتر أكد ، وهو أصح . لأنه يختلف في وجوبه . وفيه من الأخبار ما لم يأت مثله في ركعتي الفجر ، لكن ركعتا الفجر تليه في التأكيذ ، والله أعلم .

فصل

ووقته : ما بين العشاء ، وطلوع الفجر الثاني . فلو أوتر قبل العشاء لم يصح وتره . وقال الثوري ، وأبو حنيفة : إن صلاة قبل العشاء ناسياً لم يعده ، وخالفه أصحابه . فقالوا : يُعيد . وكذلك قال مالك ، والشافعي : فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الوترُ جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر » . وفيه حديث أبي بصرة : « إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح » . وفي المسند عن معاذ قال ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « زادني ربي صلاة وهي الوتر ، ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » . ولأنه صلاة قبل وقته ، فأشبهه ما لو صلى نهائراً . وإن أخر الوتر حتى بطلع الصبح ، فات وقته وصلاة قضاء . ورؤى عن ابن مسعود أنه قال : « الوتر ما بين الصلاتين » . وعن علي رضي الله عنه نحوه ، لحديث أبي بصرة . والصحيح : أن وقته إلى طلوع الفجر . لحديث معاذ ، والحديث الآخر . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة فأنوترت له ما قد صلى ، وقال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » متفق عليه . وقال : « أوتروا قبل أن تصبحوا » وقال : « الوتر ركعة من آخر الليل » وقال : « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله » أخرجهن مسلم .

فصل

والأفضل فعله في آخر الليل . لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله . ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل . فإن صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل » وهذا صريح . وقال صلى الله عليه وسلم : « الوتر ركعة من آخر الليل » . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر آخر الليل . وقالت عائشة : « من كل الليل قد أوتر رسول الله »

صلى الله عليه وسلم ، فانتحى وتره إلى السحر . وودن كان له تهجد جعل الوتر بعد تهجده ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك . وقال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » ، مع ما ذكرنا من الأخبار . فإن خاف أن لا يقوم من آخر الليل استحب أن يوتر أوله . لأن النبي ﷺ أوصى أبا هريرة ، وأبا ذر ، وأبا الدرداء بالوتر قبل النوم . وقال : « مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ » وهذه الأحاديث كلها صحاح ، رواها مسلم ، وغيره . وروى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر : « متى توتر ؟ قال : أوتر من أول الليل . وقال لعمر : متى توتر ؟ قال : آخر الليل ، فقال لأبي بكر : أخذ هذا بالخزم ، وقال لعمر : وأخذ هذا بالقوة » وأى وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزاء ، لا نعلم فيه خلافاً . وقد دلت الأخبار عليه .

فصل

ومن أوتر من الليل ثم قام للتهجد ، فاستحب أن يصلي مثنى مثنى ، ولا ينقض وتره . روى ذلك عن أبي بكر الصديق ، وعمار ، وسعد بن أبي وقاص ، وعائذ بن عمرو ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة . وكان علقمة لا يرى نقض الوتر . وبه قال طاوس ، وأبو مجاز . وبه قال النخعي ، ومالك ، والأوزاعي ، وأبو ثور . وقيل لأحمد : ولا ترى نقض الوتر ؟ فقال : لا ، ثم قال : وإن ذهب إليه رجل فأرجو لأنه قد فعله جماعة . ومروى عن علي ، وأسامة ، وأبي هريرة ، وعمر ، وعثمان ، وسعد ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود . وهو قول إسحاق .

ومعناه : أنه إذا قام للتهجد يصلي ركعة تشفع الوتر الأول ، ثم يصلي مثنى مثنى ثم يوتر في آخر التهجد . ولعلمهم ذهبوا إلى قول النبي ﷺ : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » .

ولنا : ما روى قيس بن طلق قال : « زارنا طلق بن علي في يوم من رمضان ، فأمسى عندنا ، وأفطر ، ثم قام بنا تلك الليلة ، ثم انحدر إلى المسجد فصلى بأصحابه ، حتى إذا بقي الوتر قدم رجلاً ، فقال : أوتر بأصحابك ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا وتران في ليلة » رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن . وروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « أمّا أنا فإني أنام على فراشي فإن استيقظت صليت شتماً حتى الصباح » رواه الأثرم . وكان سعيد بن المسيب يفعله .

فصل

فإن صلى مع الإمام ، وأحب متابعتة في الوتر ، وأحب أن يوتر آخر الليل ، فإنه إذا سلم الإمام لم يسلم معه ، وقام فصلى ركعة أخرى ، يشفع بها صلاته مع الإمام ، نص عليه . وقال : إن شاء أقام

على وتر ، وشفع إذا قام . وإن شاء صلى مثنى . قال : ويشفع مع الإمام بركعة أحب إلى . وسئل أحمد عن أوتر يصلي بعدها مثنى مثنى ؟ قال : نعم ، ولكن يكون الوتر بعد ضجعة .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي رَكَعَاتِ الْوُتْرِ الثَّلَاثِ فِي الْأُولَى : بِسْمِ اللَّهِ . وَفِي الثَّانِيَةِ : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَفِي الثَّلَاثَةِ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْرَأُ فِي الثَّلَاثَةِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَالْمُعَوِّذَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْوُتْرِ . وَقَالَ فِي الشَّفْعِ : لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ مَعْلُومٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ : أَنَّهُ سُئِلَ : يَقْرَأُ بِالْمُعَوِّذَيْنِ فِي الْوُتْرِ ؟ قَالَ : وَلَمْ لَا يَقْرَأُ ؟ وَذَلِكَ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِسْمِ اللَّهِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ : (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَفِي الثَّلَاثَةِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَالْمُعَوِّذَيْنِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . وَلَنَا مَا رَوَى عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوتر (بِسْمِ اللَّهِ رَبِّكَ الْأَعْلَى) وَ (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) وَ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا لَا يَثْبُتُ ، فَإِنَّهُ يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَدْ أَنْكَرَ أَحْمَدُ ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ زِيَادَةَ الْمُعَوِّذَيْنِ .

فصل

قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أوتر بركعة » كَانَ قَبْلَهَا صَلَاةٌ مُتَقَدِّمَةٌ . قِيلَ لَهُ : أوتر في السَّحَرِ بِوَاحِدَةٍ ؟ قَالَ يُصَلِّي قَبْلَهَا رَكَعَتَيْنِ . قِيلَ لَهُ : يَكُونُ بَيْنَ الرُّكْعَةِ وَبَيْنَ الثُّنْيِ سَاعَةٌ ؟ قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ وَمَعَهُ . ثُمَّ احْتَجَّ فَقَالَ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي ، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ فَلْيوتر بركعة » فَقِيلَ لَهُ : رَجُلٌ تَنَفَّلَ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، ثُمَّ تَعَشَّى ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يوتر ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَسُئِلَ عَنْ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ نَامَ ، وَلَمْ يوتر ؟ قَالَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْلُمَ ، ثُمَّ يوتر بِوَاحِدَةٍ . وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَصْبَحَ وَلَمْ يوتر ؟ قَالَ : لَا يوتر بركعة ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ طُلُوعَ الشَّمْسِ . قِيلَ يوتر بثلاث ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يُصَلِّي الرَكَعَتَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ طُلُوعَ الشَّمْسِ . قِيلَ لَهُ : فَإِذَا لَحِقَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةُ الْوُتْرِ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ الْإِمَامُ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ أَجْزَأَتْهُ الرُّكْعَةُ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ لَا يَسْلُمُ فِي الثَّانِيَةِ تَبِعَهُ ، وَيَقْضِي مِثْلَ مَا صَلَّي ، فَإِذَا فَرَّغَ قَامَ يَقْضِي وَلَا يَقْضِي . وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : رَجُلٌ ابْتَدَأَ بِصَلَاتِهِ تَطَوُّعًا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَعَمِلَ تِلْكَ الرُّكْعَةَ وَتَرَاهُ ؟ فَقَالَ : لَا ، كَيْفَ يَكُونُ هَذَا ؟ قَدْ قَلْبَ نِيَّتُهُ ، قِيلَ لَهُ : أَيَبْتَدِئُ الْوُتْرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ كَبَّرَ ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْقُنُوتِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو

رضي الله عنه : « أنه كان إذا فرغ من القراءة كبر ثم قنت ، ثم كبر حين يركع . ورؤي ذلك عن علي ، وابن مسعود ، والبراء ، وهو قول الثوري . ولا نعلم فيه خلافاً .

فصل

يُستحبُّ أن يقول بعد وتره : سبحانَ الملكِ القدُّوسِ ثلاثاً ، ويمدُّ صوته بها في الثالثة . لما روى أبي بن كعب قال : كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الوتر قال : سبحانَ الملكِ القدُّوسِ « هكذا رواه أبو داود . وروى عبد الرحمن بن أبيزى ، قال : « كان رسول الله ﷺ يوتر (بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى) و (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وإذا أراد أن ينصرف من الوتر قال : سبحانَ الملكِ القدُّوسِ ثلاثَ مرَّات ، ثم يرفع صوته بها في الثالثة » أخرجه الإمام أحمد في المسند .

« مسألة » قال (وقيام شهر رمضان عشرون ركعة ، يعني صلاة التراويح) ،

وهي سنة مؤكدة . وأول من سنّها رسول الله ﷺ قال أبو هريرة « كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة ، فيقول : مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » وقالت عائشة « صَلَّى النبي ﷺ في المسجد ذات ليلة ، فصلّى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة وكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة ، أو الرابعة ، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ ، فلما أصبح قال : قد رأيتُ الذي صنعتم ، فلمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْتَرَضَ عَلَيْكُمْ . قال وذلك في رمضان » رواها مسلم . وعن أبي ذر قال « صُمْنَا مع رسول الله ﷺ رمضان ، فلم يَقُمْ بنا شيئاً من الشهر ، حتى بقى سبع ، فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل . فلما كانت السادسة لم يقم بنا . فلما كانت الخامسة^(١) قام بنا ، حتى ذهب شطرُ الليل . فقلت يارسول الله : لو نفلتنا قيامَ هذه الليلة ؟ قال : فقال : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ . قال فلما كانت الرابعة لم يَقُمْ ، فلما كانت الثالثة جمع أهله ، ونساءه ، والناس ، فقام بنا حتى خَشِينَا أَنْ يَقُوتَنَا الْفَلَاحُ . قال قلت : وما الفلاح ؟ قال : السُّحُورُ ، ثم لم يَقُمْ بنا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ » رواه أبو داود ، والأثرم ، وابن ماجه . وعن أبي هريرة قال : « خرج رسول الله ﷺ فإذا الناس في رمضان يُصَلُّون في ناحية المسجد . فقال : ماهؤلاء ؟ قيل : هؤلاء ناس ليس معهم قرآن ، وأبي بن كعب يصلي بهم ، وهم يصَلُّون بصلاته ، فقال النبي ﷺ : أَصَابُوا ، وَنِعْمَ مَا صَنَعُوا » رواه أبو داود . وقال رواه مسلم بن خالد ، وهو ضعيف . ونُسِبَتِ التراويح إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لأنه جمع الناس على أبي بن كعب ، فكان يُصَلِّيهَا

(١) المراد بالسادسة والخامسة الليالي الباقيات من رمضان ، ولذلك ذكر السادسة قبل الخامسة .

بهم . فروى عبد الرحمن بن عبد القارى قال « خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل ، فيصلي بصلاته الرَّهْطُ . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب . قال : ثم خرجت معه ليلة أخرى ، والناس يصلون بصلاة قارئهم . فقال : نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يُريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله » أخرجه البخارى .

فصل

والختار عند أبي عبد الله رحمه الله فيها : عشرون ركعة ، وبهذا قال الثورى ، وأبو حنيفة ، والشافعى . وقال مالك : ستة وثلاثون ، وزعم أنه الأمر القديم . وتعلق بفعل أهل المدينة . فإن صالحاً مولى التوأمة قال : « أدركت الناس يقومون بإحدى وأربعين ركعة ، يوترون منها بخمسة » .

وانسا : أن عمر رضى الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي لهم عشرين ركعة . وقد روى الحسن « أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب ، فكان يصلي لهم عشرين ليلة ، ولا يقنت بهم إلا في النصف الثانى ، فإذا كانت العشر الأواخر تخلف أبي فصلى في بيته ، فكانوا يقولون : أبى^(١) » رواه أبو داود ورواه السائب بن يزيد . وروى عنه من طرق . وروى مالك عن يزيد بن رومان قال : « كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة » وعن علي « أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة » وهذا كالإجماع . فأما ما رواه صالح فإن صالحاً ضعيف ، ثم لا ندرى من الناس الذين أخبر عنهم ؟ فلهذه قد أدرك جماعة من الناس يفعلون ذلك ، وليس ذلك بحجة . ثم لو ثبت أن أهل المدينة كلهم فعلوه لكان مافعله عمر ، وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالاتباع . قال بعض أهل العلم : إنما فعل هذا أهل المدينة لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة . فإن أهل مكة يطوفون سبعة بين كل ترويختين ، فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات . وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى وأحق أن يتبع .

فصل

والختار عند أبي عبد الله : فعلها في الجماعة . قال في رواية يوسف بن موسى : الجماعة في التراويح أفضل . وإن كان رجل يقتدى به فصلاها في بيته خفت أن يقتدى الناس به . وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا بالخلفاء » وقد جاء عن عمر أنه كان يصلي في الجماعة . وبهذا قال المزنى ،

وابن عبد الحكم ، وجماعة من أصحاب أبي حنيفة . قال أحمد : كان جابر ، وعلي ، وعبد الله يصلونها في جماعة . قال الطحاوي : كل من اختار التفرد ينبغي أن يكون ذلك على أن لا يقطع معه القيام في المساجد . فأما التفرد الذي يقطع معه القيام في المساجد فلا . ويروى نحو هذا عن الليث بن سعد . وقال مالك ، والشافعي : قيام رمضان لمن قوى في البيت أحب إلينا . لما روى زيد بن ثابت قال : « احْتَجَزَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجِيرَةً بِخَصْفَةٍ ^(١) أَوْ حَصِيرٍ ، نَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، فَتَدَبَّعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاؤُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ . قَالَ : ثُمَّ جَاؤُوا لَيْلَةَ خَضِرُوا ، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا الْبَابَ ، نَفَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغْضَبًا . فَقَالَ : مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ . فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ » رواه مسلم .

ولنا : إجماع الصحابة على ذلك . وجمع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وأهله في حديث أبي ذر . وقوله : « إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُمْ قِيَامُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ » . وهذا خاص في قيام رمضان ، فيقدم على عموم ما احتجوا به . وقول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لهم معلل بخشية فرضه عليهم . ولهذا ترك النبي صلى الله عليه وسلم القيام بهم معللا بذلك أيضاً ، أو خشية أن يتخذ الناس فرضاً . وقد أمِنَ هذا أن يفعل بعده .

فإن قيل : فعلى لم يقيم مع الصحابة ، قلنا : قد روى عن أبي عبد الرحمن السلمي : أن علياً رضي الله عنه قام بهم في رمضان . وعن إسماعيل بن زياد قال : مرّ عليّ على المساجد ، وفيها القناديل في شهر رمضان . فقال : نور الله على عمر قبره ، كما نور علينا مساجدنا ، رواها الأثرم .

فصل

قال أحمد رحمه الله : يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخيف على الناس ، ولا يشق عليهم ، ولا سيما في الليالي القصار . والأمر على ما يحتمله الناس . وقال القاضي : لا يستحبُّ نقصانُ عن ختمَةٍ في الشهر ، ليسمع الناس جميع القرآن . ولا يزيد على ختمَةٍ كراهية المشقة على من خلفه ، والتقدير بحال الناس أولى . فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ويختارونه ، كان أفضل . كما روى أبو ذرّ قال : « قُمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ ، يَعْنِي السَّجُورَ » وقد كان السلف يطيلون الصلاة ، حتى قال بعضهم :

(١) الخصفة : خوص ينسج ليوضع فيه التمر (قفة كبيرة) ، كالذي يوضع فيه التمر العراقي الآن ، ومعنى احتجر حجيرة : فصل جزءاً من المكان بالخصفة أو الحصيرة فكان كالحجرة .

كانوا إذا انصرفوا يستمعون خدامهم بالطعام مخافة طُوع الفجر . وكان القارىء يقرأ بالمائتين .

فصل

قال أبو داود : سمعتُ أحمد يقول : يُعجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ وَيُوتِرَ مَعَهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ الرَّجُلُ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كَتَبَ لَهُ بِقِيَّةٍ لَيْلَتِهِ » قَالَ : وَكَانَ أَحَدٌ يَقُومُ مَعَ النَّاسِ ، وَيُوتِرُ مَعَهُمْ . قَالَ الْأَثَرِمُ : وَأَخْبَرَنِي الَّذِي كَانَ يَوْمَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيَ مَعَهُمُ التَّرَاوِيحَ كُلَّهَا ، وَالْوَتَرَ . قَالَ : وَيَنْتَظِرُنِي بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى أَقُومَ ، ثُمَّ يَقُومُ كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ : « إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كَتَبَ لَهُ بِقِيَّةٍ لَيْلَتِهِ » قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قَوْمٍ صَلَّوْا فِي رَمَضَانَ خَمْسَ تَرَاوِيحٍ لَمْ يَتَرَوَّحُوا بَيْنَهَا ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ أَدْرَكَ مِنْ تَرَوِيحَةٍ رَكْعَتَيْنِ : يُصَلِّيُ إِلَيْهَا رَكْعَتَيْنِ ؟ فَلَمْ يَرِ ذَلِكَ . وَقَالَ : هِيَ تَطَوُّعٌ . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : تُؤَخَّرُ الْقِيَامُ ؟ يَعْنِي فِي التَّرَاوِيحِ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : لَا ، سُنَّةُ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ .

فصل

وَكُرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّطَوُّعَ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ ، وَقَالَ : فِيهِ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : عُبَادَةٌ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ . فَذَكَرَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ رِخْصَةٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ؟ فَقَالَ : هَذَا بَاطِلٌ . إِنَّمَا فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ : يَتَطَوَّعُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ . وَرَوَى الْأَثَرِمُ : عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أَبْصَرَ قَوْمًا يُصَلُّونَ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ ، فَقَالَ : مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ ؟ أَتُصَلِّيُ وَإِمَامُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ ؟ لَيْسَ مِنْهَا مَنْ رَغِبَ عَنَّا » وَقَالَ : « مِنْ قَلِيلَةٍ فَقَعُ الرَّجُلُ أَنْ يُرَى فِي الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ فِي صَلَاةٍ » .

فصل

فَأَمَّا التَّعْقِيبُ : وَهُوَ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ نَافِلَةً أُخْرَى جَمَاعَةً ، أَوْ يُصَلِّيَ التَّرَاوِيحَ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى . فَعَنِ أَحْمَدَ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، لِأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : « مَا يَرْجِعُونَ إِلَّا لِخَيْرٍ يَرْجُونَهُ أَوْ لَشَرٍّ يَحْذَرُونَهُ » وَكَانَ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا . وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْهُ السَّكْرَاهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : الصَّلَاةُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ أَوْ إِلَى آخِرِهِ لَمْ تُكْرَهْ رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا رَجَعُوا قَبْلَ النَّوْمِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُهُ . لِأَنَّهُ خَيْرٌ ، وَطَاعَةٌ فَلَمْ يُكْرَهْ ، كَمَا لَوْ أَخَّرَهُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ .

فصل

فِي خَتْمِ الْقُرْآنِ . قَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ : أَخْتِمُ الْقُرْآنَ ، أَجْعَلُهُ فِي الْوَتْرِ ، أَوْ فِي التَّرَاوِيحِ ؟ قَالَ : اجْعَلْهُ فِي التَّرَاوِيحِ ، حَتَّى يَكُونَ لَنَا دَعَاءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ . قُلْتُ : كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : إِذَا

فرغت من آخر القرآن فارفع يديك قبل أن تركع ، وادعُ بنا ، ونحن في الصلاة ، وأطِّلِ القيامَ . قلت : بم أَدْعُو؟ قال : بما شئت . قال : ففعلت بما أمرنى ، وهو خَلَفْنِي يدعُو قائماً ، ويرفع يديه . قال حنبل : سمعتُ أحمد يقول في ختم القرآن : إذا فرغت من قراءة (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع . قلت : إلى أى شيء تذهب في هذا؟ قال : رأيتُ أهلَ مكة يفعلونه . وكان سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يفعلُه معهم بمكة . قال العباس بن عبد العظيم : وكذلك أدركنا الناس بالبصرة وبمكة . ويروى أهلُ المدينة في هذا شيئاً ، وذُكِرَ عن عثمان بن عفان .

فصل

واختلف أصحابنا في قيام ليلة الشك . فحُكِيَ عن القاضي أنه قال : جرت هذه المسألة في وقت شيخنا أبي عبد الله فضلى ، وصلاها القاضي أبو يعلى أيضاً . لأن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، وَسَنَدْتُ لَكُمْ قِيَامَهُ » فجعل القيام مع الصيام . وذهب أبو حفص العُكْبَرِيُّ إلى ترك القيام . وقال : المأمور في الصيام على حديث ابن عمر ، وفعل الصحابة والتابعين . ولم يُنقل عنهم قيام تلك الليلة : واختاره التميميون ، لأن الأصل بقاء شعبان . وإنما صرنا إلى الصوم احتياطاً للواجب ، والصلاة غيرُ واجبة ، فتبقى على الأصل .

فصل

قال أبو طالب : سألت أحمد إذا قرأ (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) يقرأ من البقرة شيئاً؟ قال : لا . فلم يستحب أن يصلَ ختمته بقراءة شيء ، ولعله لم يثبت فيه عنده أثر صحيح يصير إليه . قال أبو داود : وذكرت لأحمد : قول ابن المبارك : إذا كان الشتاء فآخِمْ القرآن في أول الليل . وإذا كان الصيف فآخِمْه في أول النهار . فسكأنه أحجبه ذلك . لما روى عن طاحنة بن مُصَرِّف ، قال : أدركت أهل الخير من صدر هذه الأمة يستحبون الختم في أول الليل ، وفي أول النهار . يقولون إذا ختم في أول الليل صلت عليه الملائكة حتى يُصبح ، وإذا ختم في أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يُمسي . وقال بعض أهل العلم يُستحب أن يجعل ختمة النهار في ركعتي الفجر أو بعدها ، وختمة الليل في ركعتي المغرب أو بعدها ، يستقبلُ بختمه أول الليل ، وأول النهار .

فصل

ويُستحب أن يجمع أهله عند ختم القرآن ، وغيرهم لحضور الدعاء . قال أحمد : كان أنس إذا ختم القرآن جمع أهله وولده . وروى ذلك عن ابن مسعود وغيره . ورواه ابن شاهين مرفوعاً إلى رسول الله

عَلَيْهِ السَّلَامُ . واستحسن أبو بكر التكبير عند آخر كل سورة من الضحى إلى آخر القرآن . لأنه روى عن أبي بن كعب أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك . رواه القاضي في الجامع بإسناده .

فصل

وسئل أبو عبد الله عن الإمام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة ، ترى لمن خلفه أن يقرأها ؟ قال : نعم ، ينبغي أن يفعل . قد كانوا بمكة يوكّلون رجلاً يكتب ما ترك الإمام من الحروف وغيرها ، فإذا كان ليلة الختمة أعاده . وإنما استحب ذلك لتمام الختمة ويكمل الثواب .

فصل

ولابأس بقراءة القرآن في الطريق ، والإنسان مضطجع . قال إسحاق بن إبراهيم : خرجت مع أبي عبد الله إلى الجامع ، فسمعت يقرأ سورة الكهف . وعن إبراهيم التيمي قال : كنت أقرأ على أبي موسى ، وهو يمشي في الطريق ، فإذا قرأت السجدة قلت له : أتسجد في الطريق ؟ قال : نعم . وعن عائشة أنها قالت : « إني لأقرأ القرآن وأنا مضطجعة على سريرى » ، رواه القرطبي في فضائل القرآن ، عن عائشة .

فصل

يستحب أن يقرأ القرآن في كل سبعة أيام ليكون له ختمة في كل أسبوع . قال عبد الله بن أحمد : كان أبي يحتم القرآن في النهار في كل سبعة ، يقرأ في كل يوم سبعا ، لا يتركه نظراً . وقال حنبل : كان أبو عبد الله يحتم من الجمعة إلى الجمعة . وذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو : « اقرأ القرآن في سبع » ، ولا تزيدن على ذلك » رواه أبو داود . وعن أوس بن حذيفة قال : « قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . لقد أبطأت عنا الليلة . قال : إنه طرأ على حزبي من القرآن فكرهت أن أخرج حتى أتمه » قال أوس : « سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : ثلاث ، وخمس ، وسبع ، وتسع ، وإحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل وحده » رواه أبو داود . ويكره أن يؤخر ختمة القرآن أكثر من أربعين يوماً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « سأله عبد الله بن عمرو : في كم تحتم القرآن ؟ قال : في أربعين يوماً . ثم قال في شهر ، ثم قال في عشرين ، ثم قال في عشر ، ثم قال في سبع ، لم ينزل عن سبع » ، أخرجه أبو داود . وقال أحمد : أكثر ما سمعت أن يحتم القرآن في أربعين ، ولأن تأخيرها أكثر من ذلك يفضي إلى نسيان القرآن والتهاون به ، فكان ما ذكرنا أولى ، وهذا إذا لم يكن له عذر . فأما مع العذر فواسع له .

❦ فصل ❦

ولما قرأه في ثلاث لحسن . لما روى عن عبد الله بن عمرو قال : « قلتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إنَّ بي قُوَّةٌ . قال : « اقرأهُ في ثلاثٍ » . رواه أبو داود ، فإن قرأه في أقلَّ من ثلاث ، فقد روى عن أبي عبد الله أنه قال : أكرهُ أن يقرأه في أقلَّ من ثلاثٍ » . وذلك لما روى عبد الله بن عمرو . قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَقَعُّهُ مَنْ قرأهُ في أقلَّ من ثلاثٍ » . رواه أبو داود . وروى عن أحمد أن ذلك غيرُ مقدَّر . وهو على حسب ما يجدُّ من النشاط والقوَّة . لأنَّ عثمان كان يَحْتَمُّه في ليلة . وروى ذلك عن جماعة من السلف . والترتيلُ أفضلُ من قراءة الكثير مع العَجَلَة ، لأنَّ الله تعالى قال : (وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً) . وعن عائشة أنها قالت : « وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ قرأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ في لَيْلَةٍ » رواه مسلم . وعنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَحْتَمُّ الْقُرْآنَ في أقلَّ من ثلاثٍ » . رواه أبو عُبَيْدٍ في فضائل القرآن . وقال ابن مسعود : « مَنْ قرأَ الْقُرْآنَ في أقلَّ من ثلاثٍ فهذا ^(١) كَهْدُ الشَّعْرِ ، وَنَذْرٌ كَنَثْرِ الدَّقْلِ ^(٢) » .

❦ فصل ❦

كره أبو عبد الله القراءة بالألحان وقال : هي بدعة . وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه ذكر في أشراط الساعة أن يُتَّخَذَ الْقُرْآنُ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَ أَحَدَهُمْ لَيْسَ بِأَقْرَبِهِمْ وَلَا أَفْضَلِهِمْ إِلَّا لِيُغْنِيَهُمْ غِنَاءٌ » ، ولأنَّ الْقُرْآنَ معجز في لفظه ونظمه والألحان تُغَيِّرُهُ . وكلام أحمد في هذا محمول على الإفراط في ذلك ، بحيث يجعل الحركات حروفاً ، ويمد في غير موضعه . فأما تحسينُ القراءة ، والترجييعُ ، فغيرُ مكروه . فإنَّ عبد الله بن المُغَفَّل قال : « سمعتُ رسول الله ﷺ يوم فتح مكة يقرأ سورة الفتح ، قال : فقرأ ابن المُغَفَّل ، وَرَجَّعَ في قِرَاءَتِهِ » ، وفي لفظ قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح في مسير له سورة الفتح ، على راحلته ، فرجَّع ^(٣) في قِرَاءَتِهِ » قال معاوية بن قُرَّة : « لولا أنَّي أخافُ أن تجتمع على الناس لحكيَّتْ لكم قِرَاءَتُهُ » رواها مسلم . وفي بعض الألفاظ فقال : « أأأ » . وروى أبو

(١) الهذ : لإسراع القراءة وقطعها ، وهذا الشعر الإسراع بقراءته . والمعنى أن الذي يقرأ القرآن في أقل من ثلاثة أيام لا تكون قراءته قراءة محبوبة للقرآن ، وإنما يكون مسرعاً لقراءة الشعر .

(٢) الدقل : ردى التمر ، ونثره : رميه وإبعاده ، والشئ الردى يرمى بسرعة لأنه لا يحتاج إلى إمعان فيه ، كما لا يحتاج إلى الاحتفاظ به ، فشبه ابن مسعود رضى الله عنه الذي يقرأ القرآن في أقل من ثلاث بالذى ينثر الدقل في سرعته وعدم اهتمامه ، تقييحاً لهذا الفعل .

(٣) رجع في قراءته : نغم فيها وحسن صوته .

هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ ^(١) لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ » يعنى استمع ^(٢) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ » وقد اختلف السلف فى معنى قوله يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ . فقال ابن عُيَيْنَةَ ، وأبو عُبَيْد ، وجماعة وغيرها : معناه يستغنى بالقرآن .

قال أبو عُبَيْد : وكيف يجوز أن يُحْمَل على أن من لم يَغَنَّ بالقرآن ليس من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وقالت طائفة منهم معناه : يُحَسِّن قراءته ويترنم به ، ويرفع صوته به ، كما قال أبو موسى للنبي صلى الله عليه وسلم : لو علمت أنك تسمع قراءتى لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْبِيْرًا ^(٣) . وقال الشافعى : يرفع صوته به . وقال أبو عبد الله : حَزَنَهُ ، فيقرؤه بحزنٍ مثل صوت أبى موسى ^(٤) .

وعلى كل حال فقد ثبت أن تحسين الصوت بالقرآن ، وتطريبه مُسْتَحَبٌّ غيرُ مكروه ، ما لم يخرج ذلك إلى تغيير لفظه ، وزيادة حروفه . فقد روى عن عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : « أَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ فِي السَّجْدِ لَمْ أَسْمَعْ قِرَاءَةً أَحْسَنَ مِنْ قِرَاءَتِهِ » . فقام النبي ﷺ فَاسْتَمَعَ قِرَاءَتَهُ ، ثم قال : هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى موسى : « إِنِّى مَرَرْتُ بِكَ الْبَارِحَةَ ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ ، فَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ » .

فقال أبو موسى : « لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَسْتَمِعُ لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْبِيْرًا » . مع ما ذكرنا من الأخبار والله أعلم .

(١) أذن إليه وله ، أذنًا بفتح الهمزة والذال : استمع له معجباً ، وهذا كناية عن رضى الله عن النبي الذى يتغنى بالقرآن ، وقد بينت ما فى هذا الحديث من أنواع البلاغة فى شرحى له كتاب المجازات النبوية للشرىف الرضى ، فارجع إليه من شاء .

(٢) لا يكتفى تفسير الأذن بالاستماع فقط وإنما ينبغى أن يقال : يعنى استمع راضياً محباً للسمع .

(٣) حبرته لك تحبيراً : جلسته لك ، وحسنت صوتى به أكثر مما حسنته فى قراءتى بدون على باستماعك لى .

(٤) كان فى صوت أبى موسى الأشعرى خشوع عند قراءة القرآن ، حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول له إذا أراد أن يقرأ القرآن : « ذكركنا ربنا يا أبا موسى » .

باب الإمامة

الجماعة واجبة للصلاة الخمس ، روى نحو ذلك عن ابن مسعود ، وأبي موسى . وبه قال عطاء ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، ولم يوجبها مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، لقول النبي ﷺ : « تَفْضُلُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » متفق عليه . ولأن النبي صلى الله لم ينكر على الذين قالوا : صلينا في رحلتنا . ولو كانت واجبة لأنكر عليهما . ولأنها لو كانت واجبة في الصلاة لكانت شرطاً لها كالجمعة .

ولنا : قول الله تعالى (٤ : ١٠١) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ (الآية) . ولو لم تكن واجبة لرخص فيها حالة الخوف ^(١) ، ولم يجز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها . وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِمُحَطَّبٍ لِيُحْتَطَبَ ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ » متفق عليه ^(٢) .

وفيه : ما يدل على أنه أراد الجماعة ، لأنه لو أراد الجمعة لما هم بالتخلف عنها . وعن أبي هريرة قال : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ أَعْمَى ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ ، فَرَخَّصَ لَهُ . فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ ، فَقَالَ : تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَجِبْ » رواه مسلم . وإذا لم يُرَخِّصَ للأعمى الذي لم يجد قائداً فغيره أولى . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ . قَالُوا : وَمَا الْعُذْرُ ؟ قَالَ : خَوْفٌ ، أَوْ مَرَضٌ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى » أخرجه أبو داود . وروى أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ﷺ قال : « مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ ، أَوْ بَلَدٍ لَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ، فَعَمِيكَ بِالْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الذُّنْبَ يَأْكُلُ الْقَاصِيَةَ » ^(٣)

(١) وجه الاستدلال : أن الجماعة لو كانت غير واجبة أي غير مفروضة لرخص فيها ، أي لجاز تركها حالة الخوف والفرع في الحرب ، ولكنها لم يرخص فيها ، لأنها مشروعة في صلاة الخوف ، وأحكامها موجودة في باب صلاة الخوف من صلاة طائفة مع الإمام وانتظار طائفة أخرى للحراسة ، وأخذ السلاح في أثناء الصلاة وغير ذلك مما لا يكون في الصلاة العادية . وسيأتي ذلك مفصلاً إن شاء الله . ومعنى وجوب صلاة الجماعة وفرضيتها أنها فرض كفاية متى قام بها البعض سقطت عن الباقي .

(٢) ورد الحديث بألفاظ تغاير ألفاظ هذه الرواية منها ، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عن الجماعة .

(٣) القاصية : البعيدة ، المنفردة ، والمراد يأكل الذنوب القاصية المنفردة من الغنم ، فشبه النبي صلى الله

أخرجه أبو داود . وحديثهم يدل على أن الجماعة غير مُشترطة ، ولا نزاع بيننا فيه ، ولا يلزم من الوجوب الاشتراط ، كواجبات الحج والإحرام في العدة .

❦ فصل ❦

ولست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة ، نصّ عليه أحمد . وخرّج ابن عقال وجهاً في اشتراطها ، قياساً على سائر واجبات الصلاة ، وهذا ليس بصحيح ، بدليل الحديثين اللذين احتجّوا بهما ، والإجماع . فإننا لانعلم قائلًا بوجوب الإعادة على من صلّى وحده ، إلا أنه روى عن جماعة من الصحابة ، منهم ابن مسعود وأبو موسى : أنهم قالوا : من سمع النداء^(١) من غير عذرٍ فلا صلاةَ له .

❦ فصل ❦

وتنعمد الجماعة باثنين فصاعداً ، لانعلم فيه خلافاً . وقد روى أبو موسى أن النبي ﷺ قال : « الاثنانِ فَمَا قَوْهَمَا جَمَاعَةً » رواه ابن ماجه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث ، وصاحبه : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنِ أَحَدُكُمَا وَلْيُؤْمَسْكُمَا أَكْبَرُكُمَا » وأمّ النبي صلى الله عليه وسلم حذيفة مرة ، وابن مسعود مرة ، وابن عباس مرة .

ولو أمّ الرجل عبده أو زوجته ، أدرك فضيلة الجماعة . وإن أمّ صبيّاً جاز في التطوع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمّ فيه ابن عباس وهو صبيّ ، وإن أمّ في الفرض . فقال أحمد : لاتنعمد به الجماعة ، لأنه لا يصلح أن يكون إماماً ، لنقص حاله ، فأشبهه من لاتصحّ صلاته . وقال أبو الحسن الآمدي : فيه رواية أخرى : أنه يصحّ أن يكون إماماً ، لأنه مُتَنَفِّلٌ ، فجاز أن يكون مأموماً بالفترض ، كالبالغ ، ولذلك قال النبي ﷺ في الرجل الذي فاتته الجماعة : « مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّ مَعَهُ ؟ » .

❦ فصل ❦

ويجوز فعلها في البيت ، والصحرَاء ، وقيل فيه رواية أخرى : أن حضور السجد واجب إذا كان قريباً منه ، لأنه يُروى عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ »^(٢) . ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أُعْطِيتُ سَخْسًا لَمْ يُعْطَيْنِ أَحَدٌ قَبْلِي : جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ

عليه وسلم المنفرد من الناس عن الجماعة بالشاة القاصية ، وشبهه الشيعة بالذئب ، ووجه الشبه حدوث الضرر في كل من المشبه والمشبه به .

(١) أى فتختلف عن الجماعة من غير عذر

(٢) رواه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة بسند ضعيف .

طَيِّبَةً وَطَهُورًا وَمَسْجِدًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ » متفق عليه . وقالت عائشة : « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهِ ، وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا » (١) رواه البخارى . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لرجلين : « إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ، ثُمَّ أَدْرَكَتُمَا الْجَمَاعَةَ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ يَكُنْ لَكُمَا نَافِلَةٌ » .

وقوله : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، لا نعرفه إلا من قول على نفسه . كذلك رواه سعيد في سننه . والظاهر أنه إنما أراد الجماعة ، وعبر بالمسجد عن الجماعة ، لأنه محلها ومعناه : لا صلاة لجار المسجد إلا مع الجماعة ، وقيل : أراد به الكمال والفضيلة ، فإن الأخبار الصحيحة دالة على أن الصلاة في غير المسجد صحيحة جائزة .

فصل

وفعل الصلاة فيما كثر فيه الجمع من المساجد أفضل ، لقول النبي ﷺ : « صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ . وَمَا كَانَ أَكْثَرَ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » رواه أحمد في المسند . فإن تساويا في الجماعة ، ففعلها في المسجد العتيق أفضل ، لأن العبادة فيه أكثر (٢) .

وإن كان في جواره أو غير جواره مسجد ، لاتعقد الجماعة فيه إلا بحضوره ففعلها فيه أولى ، لأنه يعمُرُه بإقامة الجماعة فيه ، ويحصلها لمن يُصَلِّي فيه . وإن كانت تقام فيه ، وكان في قصده غيره كسر قلب إمامه ، أو جماعته ، فخير قوتهم أولى . وإن لم يسكن كذلك ، فهل الأفضل قصد الأبعد أو الأقرب ؟ فيه روايتان :

(إحداهما) قصد الأبعد : لتكثر خطاء في طلب الثواب ، فتكثر حسناته .

(والثانية) الأقرب : لأن له جواراً ، فكان أحق بصلاته ، كما أن أجار أحق بهدية جاره ، ومعروفه من البعيد .

وإن كان البلد ثغراً ، فالأفضل اجتماع الناس في مسجد واحد ، ليكون أعلى للكلمة ، وأوقع للهيئة . وإذا جاءهم خبر عن عدوهم سمعته جميعهم ، وإن أرادوا التشاور في أمر حضر جميعهم . وإن جاء عيُن

(١) يروى هذا الحديث بلفظ وصلّى وراءه رجال ، بدل قوم ، ولم يرد فيه لفظ شاك ، وأصلها شاكي : أى متوجع من المرض .

(٢) يريد أكثر ثواباً ، وهو مسجد مكة الذي فيه الكعبة .

الكفار^(١) رآهم ، فأخبر بكثرتهم . قال الأوزاعي : لو كان الأمر إلى لسمرت أبواب المساجد التي في الثغر أو نحو هذا ليجتمع الناس في مسجد واحد .

❦ فصل ❦

ولا يكره إعادة الجماعة في المسجد ، ومعناه : أنه إذا صلى إمامُ الحنبي ، وحضر جماعة أخرى استُجِبَ لهم أن يُصَلُّوا جماعة ، وهو قول ابن مسعود ، وعطاء ، والحسن ، والنخعي ، وقتادة ، وإسحاق . وقال سالم ، وأبو قلابة ، وأيوب ، وابن عوف ، والليث ، والبتي ، والثوري ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، والشافعي : لا تُعاد الجماعة في مسجد له إمام راتب في غير ممر الناس .

فمن فاتته الجماعة : صلى منفرداً ، لثلاث يُفَضِّلُ إلى اختلاف القلوب ، والعداوة ، والتهاون في الصلاة مع الإمام ، ولأنه مسجد له إمام راتب ، فكره فيه إعادة الجماعة ، كسجد النبي ﷺ .

ولنا : عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَنْفُضُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً - وفي رواية - بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » وروى أبو سعيد قال : « جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَبُكُّكُمْ بِتَجَرُّ عَلَى هَذَا ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ » قال الترمذي هذا حديث حسن ، رواه الأثرم ، وأبو داود . فقال : « أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ » . وروى الأثرم بإسناده عن أبي أمامة عن النبي ﷺ مثله وزاد : « قَالَ : فَلَمَّا صَلَّيَا قَالَ : وَهَذَانِ جَمَاعَةٌ » ولأنه قادر على الجماعة فاستُجِبَ له فعلها ، كما لو كان المسجد في ممر الناس .

❦ فصل ❦

فأما إعادة الجماعة في المسجد الحرام ، ومسجد رسول الله ﷺ ، والمسجد الأقصى ، فقد روى عن أحمد : كراهة إعادة الجماعة فيها . وذكره أصحابنا ، لثلاث يتوأنى الناس في حضور الجماعة مع الإمام الراتب فيها ، إذا أمكنتهم الصلاة في الجماعة مع غيره . وظاهر خبر أبي سعيد ، وأبي أمامة : أن ذلك لا يُكره ، لأن الظاهر : أن هذا كان في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، والمعنى يقتضيه أيضاً . فإن فضيلة الجماعة تحصل فيها ، كحصولها في غيرها .

« مسألة » قال ﴿ وَيُؤْمِ الْقَوْمَ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ .

لاخلاف في التقديم بالقراءة ، والفقهاء على غيرها . واختلف في أيهما يُقدَّم على صاحبه ؟ فذهب أحمد رحمه الله : تقديم القاري ، وبهذا قال ابن سيرين ، والثوري ، وأصحاب الرأي . وقال عطاء ، ومالك ،

(١) عين الكفار : جاسوسهم الذي يتلصق أخبار المسلمين ليبلغها للكفار .

والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور: يؤثمهم أقمهم إذا كان يقرأ ما يكفي في الصلاة، لأنه قد ينوبه في الصلاة مالا يدرى ما يفعل فيه إلا بالفقه، فيكون أولى، كالإمامة الكبرى، والحكم.

ولنا: ما روى أوس بن ضمة، عن أبي مسعود، أن النبي ﷺ قال: «يؤثم القوم أقرؤهم ليكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنة» أو قال «سليماً»^(١). وروى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال: «إذا اجتمع ثلاثة فليؤمهم أحدكم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم» رواها مسلم. وعن ابن عمر قال: «لما قدم المهاجرون الأولون العصبية - موضع بقاء - كان يؤمهم سالم مؤتي أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا» رواه البخاري وأبو داود. وكان فيهم عمر بن الخطاب، وأبو سلمة بن عبد الأسد. وفي حديث عمر بن سلمة: «أن النبي ﷺ قال: «ليؤمكم أكثركم قرأنا» ولأن القراءة ركن في الصلاة، فكان القادر عليها أولى كالقادر على القيام مع العاجز عنه.

فإن قيل: إنما أمر النبي ﷺ بتقديم القاري لأن أصحابه كان أقرؤهم أقمهم، فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه. قال ابن مسعود: كنّا لا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها، ونهيتها، وأحكامها. قلنا: اللفظ عام فيجب الأخذ بعمومه، دون خصوص السبب. ولا يخص ما لم يعم دليل على تخصيصه، على أن في الحديث ما يبطل هذا التأويل. فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فإن استووا فأعلمهم بالسنة» ففاضل بينهم في العلم بالسنة مع تساويهم في القراءة، ولو قدم القاري لزيادة علم لما نقلهم عند التساوي فيه إلى الأعم بالسنة، ولو كان العلم بالفقه على قدر القراءة لازم من التساوي في القراءة التساوي فيه، وقد قال النبي ﷺ: «أقرؤكم: أبي، وأفضاكم: علي، وأعلمكم بالحلال والحرام: معاذ بن جبل، وأقرضكم»^(٢): زيد بن ثابت «فقد فضل بالفقه من هو مفضل بالقراءة، وفضل بالقراءة من هو مفضل بالقضاء والفرائض، وعلم الحلال والحرام.

قيل لأبي عبد الله: حديث النبي ﷺ: «مرؤا أبا بكر يصى بالناس» أهو خلاف حديث أبي مسعود؟ قال: لا، إنما قوله لأبي بكر - عندي - «يصى بالناس» للخلافة، يعني أن الخليفة أحق بالإمامة، وإن كان غيره أقرأ منه، فأمر النبي ﷺ أبا بكر بالصلاة يدل على أنه أراد استخلافه.

(١) أي إسلاماً.

(٢) أفرضكم: أعلمكم بالفرائض، وهي مسائل الميراث، وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه أعلم بالصحة بالميراث.

فصل

وَيُرْجَحُ أَحَدُ الْقَارِئِينَ عَلَى الْآخَرِ بِكَثْرَةِ الْقُرْآنِ ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لِيَوْمَةٍ كُنْتُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا » وإن تساويا في قدر ما يحفظ كل واحد منهما ، وكان أحدهما أجود قراءةً ، وإعراباً ، فهو أولى ، لأنه أقرأ ، فيدخل في عموم قوله : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » .
وإن كان أحدهما أكثر حفظاً ، والآخر أقل لحناً ، وأجود قراءةً ، فهو أولى ، لأنه أعظم أجراً في قراءته لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ يَكُلُّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ يَكُلُّ حَرْفٍ حَسَنَةً » رواه الترمذی ، وقال حديث حسن صحيح .
« مسألة » قال ﴿ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَفْقِهِمْ ﴾ .

وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَةِ » . ولأن الفقه يحتاج إليه في الصلاة ، للإتيان بواجباتها ، وسننها ، وجبرها إن عَرَضَ ما يُحْجِجُ إليه فيها ، فإن اجتمع فقيهان قارئان ، وأحدهما أقرأ ، والآخر أفقه ، قدم الأقرأ ، نص عليه ، للخبر . وقال ابن عقيل : الأفقه أولى لتمييزه بما لا يُسْتَفْنَى عنه في الصلاة ، وهذا يخالف عموم الخبر ، فلا يُعْمَلُ عليه ^(١) .
وإن اجتمع فقيهان أحدهما : أعلم بأحكام الصلاة ، والآخر : أعرف بما سواها . فالأعلم بأحكام الصلاة أولى ، لأن علمه يؤثر في تكميل الصلاة بخلاف الآخر .
« مسألة » ﴿ فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَسَنَّهُمْ ﴾ .

يعنى : أكبرهم سنًا ، يقدم عند استوائهم في القراءة ، والفقه . وظاهر قول أحد : أنه يقدم أقدمهما هجرة ثم أسنهما ، لأنه ذهب إلى حديث أبي مسعود وهو مُرتَّبٌ هكذا . قال الخطابي : وعلى هذا الترتيب توجد أكثر أقاويل العلماء . ومعنى تقدم الهجرة أن يكون أحدهما أسبق هجرةً من دار الحرب إلى دار الإسلام ، لأن الهجرة قربة وطاعة ، فيقدم السابق إليها لسبقه إلى الطاعة ^(٢) .
فإذا استويا فيها إما لهجرتهم معاً ، أو عدمها منهما ، فأسنَّهم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما لك

(١) قد يفسر أقرؤكم : بأعلمكم بالقرآن أحكامه ومواظله ، وخاصة وعامة وناسخه ومنسوخه ، وغير ذلك ، فيكون معنى الأقرأ هو الأفقه . وقد وافق ابن عقيل هنا مذهب الشافعي وغيره من سبق قولهم بتقديم الأفقه ، لأنه قد ينوبه في الصلاة شيء فيكون عالماً بأوجه العمل ويتصرف على مقتضى علمه ، بخلاف القارئ غير الفقيه فلا يستطيع التصرف .

(٢) ليس المراد الأقدم هجرة فقط ، ولو كان أقل علماً بالقرآن والسنة ، وإنما المراد الأقدم هجرة مع فضله في العلم بالقرآن والسنة ، لأن سبق الهجرة علامة على سبق العلم والفقه ،

ابن الحويرث وصاحبه : « لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُ كَمَا » متفق عليه . ولأن الأسنَّ أحقّ بالتوقير ، والتقديم . وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سهل ، لَمَّا تَكَلَّمَ فِي أَخِيهِ ^(١) « كَبِيرُ كَبِيرٍ » أى دع الأكبر يتكلم . وقال أبو عبد الله بن حامد : أَحَقُّهُمْ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، وَالْفَقْهُ أَشْرَفُهُمْ ^(٢) ، ثُمَّ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، ثُمَّ أَسْنُهُمْ .

والصحيح : الأخذ بما دل عليه حديث النبي صلى الله عليه وسلم في تقديم السابق بالهجرة ، ثم الأسنَّ لتصريحه بالدلالة ، ولا دلالة في حديث مالك بن الحويرث على تقديم الأسنَّ ، لأنه لم يثبت في حقهما هجرة . ولا تفاضلهما في شرف ، ويرجح بتقديم الإسلام ، كالترجيح بتقديم الهجرة ، فإن في بعض ألفاظ حديث أبي مسعود : « فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا » ولأن الإسلام أشرف من الهجرة ، فإذا قَدَّمَ بِتَقْدَمِهَا ، فَتَقَدَّمَهُ أُولَى .

فإذا استووا في هذا كله قدم أشرفهم ، أى أعلام نسباً ، وأفضلهم في نفسه ، وأعلام قدرأ ، لقول رسول ﷺ : « قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها » ^(٣)

فصل

فإن استووا في هذه الخصال ، قَدَّمَ أَتْقَاهُمْ وَأَوْرَعَهُمْ ؛ لأنه أشرف في الدين ، وأفضل ، وأقرب إلى الإجابة ، وقد جاء : « إِذَا أُمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ يَزَالُوا فِي سِفَالٍ » ^(٤) ذكره أحمد في رسالته . ويحمل تقديم هذا على الأشرف ، لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا ، وقد قال تعالى : (٤٩ : ١٣) إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ .

فإذا استووا في هذا كله أقرع بينهم ، نصّ عليه أحمد ، رحمه الله . وذلك لأن سعد بن أبي وقاص أقرع بينهم في الأذان ، فالإمامة أولى . ولأنهم تساووا في الاستحقاق ، وتعذر الجمع ، فأقرع بينهم كسائر الحقوق .

(١) أى لما أراد أن يتكلم هو قبل أخيه ، وكنا حضرا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليكلماه في بعض شأنها .

(٢) أشرفهم : أو ثقتهم قرابة برسول الله ﷺ وليس المراد أشرفهم أعلام في شأن الدنيا من جهة المال والجاه ، والأوثق صلة بالرسول صلى الله عليه وسلم لا يخلو من علم وفضل ، فهو الأحق بالتقديم لذلك . (٣) رواه الشافعى والبيهقى وغيرهما بأسانيد صحيحة كما في الجامع الصغير ، ومعنى ولا تقدموها : لا تتقدموا عليها ، فأصل تقدموها ، تتقدموها ، فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً .

(٤) السفال : الأسفل ، والمراد أنهم في انتقاص ونزول من الدرجات العليا التي يحبها الله ورسوله ، وهذا تحذير من فعل ذلك .

وإن كان أحدهما يقوم بعمارة المسجد ، وتعاهده فهو أحقُّ به . وكذلك إن رضى الجيران أحدهما دون الآخر قُدِّم بذلك .

ولا يقدَّمُ بحسن الوجه ، لأنه لا مدخل له في الإمامة ، ولا أثر له فيها ، وهذا كله تقديم استحباب ، لا تقديم اشتراط ، ولا إيجاب ، لانعلم فيه خلافاً . فلو قُدِّم المفضل كان ذلك جائزاً ، لأن الأمر بعد هذا أمرٌ أدبٍ واستحباب .

« مسألة » قال ﴿ ومن صلى خلف من يعلن بدعة أو يسكر أعاد ﴾ .

الإعلان : الإظهار ، وهو ضد الإسرار . وظاهر هذا : أن من ائتمَّ بمن يُظهر بدعته ، ويتكلم بها ، ويدعو إليها ، أو يُناظر عليها فعليه الإعادة . ومن لم يُظهر بدعته فلا إعادة على المؤتمِّ به ، وإن كان مُعتقداً لها . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الرافضة الذين يتكلمون بما تعرف ؟ فقال نعم ، أمره أن يُعبد ، قيل لأبي عبد الله : وهكذا أهل البدع كلهم ؟ قال : لا ، إن منهم من يسكتُ ، ومنهم من يقفُ ، ولا يتكلم . وقال : لاتصلَّ خلف أحد من أهل الأهواء ، إذا كان داعيةً إلى هواه . وقال : لاتصلَّ خلف المرجى^(١) . إذا كان داعيةً . وتخصيصه الداعية ، ومن يتكلم بالإعادة دون من يقفُ ، ولا يتكلم يدلُّ على ما قلناه . وقال القاضي : المعلن بالبدعة من يعتقدها بدليل ، وغير المعلن من يعتقدها تقليداً .

ولنا : أن حقيقة الإعلان هو الإظهار ، وهو ضد الإخفاء والإسرار ، قال الله تعالى (٦٤ : ٤) وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) وقال تعالى مُخْبِراً عن إبراهيم (١٤ : ٤٨) رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ) ولأن المظاهر لبدعته لا عذر للمصلِّي خلفه ، لظهور حاله ، والخفيُّ لها من يُصلِّي خلفه معذور ، وهذا له أثر في صحة الصلاة ، ولهذا لم تجب الإعادة خلف المحدث ، والنجس^(٢) ، إذا لم يعلم حالهما خلفاء ذلك منهما . ووجبت على المصلِّي خلف الكافر ، والأثمي لظهور حالهما غالباً . وقد روى عن أحمد أنه لا يصلِّي خلف مُبتدع بحال . قال في رواية أبي الحارث : لا يصلِّي خلف مرجى ولا رافضى ، ولا فاسق ، إلا أن يخافهم ، فيصلِّي ثم يُعبد . وقال أبو داود ، قال أحمد : متى ماصليت خلف من يقول : « القرآن مخلوق » فأعد ، قلت : وتعرفه ؟ قال : نعم . وعن مالك : أنه لا يصلِّي خلف أهل البدع .

فصل من هذا : أن من صلى خلف مُبتدع مُعلنٍ بدعته ، فعليه الإعادة . ومن لم يُعلنها ففي الإعادة خلفه روايتان . وأباح الحسن ، وأبو جعفر ، والشافعي : الصلاة خلف أهل البدع ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » رواه الدارقطني . ولأنه رجل صلاته صحيحة ،

(١) المرجى : أحد المرجئة ، وهم طائفة يقولون إن أمر المسلم مفوض إلى الله إن شاء عذبه وإن

شاء أمانه ، ولا يحكمون بما بين الله في كتابه من إثابة المطيع وتعذيب العاصي .

(٢) النجس : أى المتنجس ، لأن المؤمن لا يتنجس حياً ولا ميتاً .

فصح الائتام به كغيره . وقال نافع : كان ابن عمر يُصَلِّي مع الخَشْيَةِ^(١) ، والخوارج ، زمن ابن الزبير ، وهم يقتتون ، ف قيل له : أتصلي مع هؤلاء ، ومع هؤلاء ، وبعضهم يقتل بعضاً ؟ فقال : من قال : حيّ على الصلاة أحبته ، ومن قال : حيّ على الفلاح أحبته ، ومن قال : حيّ على قتل أخيك المسلم ، وأخذ ماله ، قلت : لا ، رواه سعيد . وقال ابن المنذر ، وبعض الشافعية : من نكفّر ببدعته كالذي يكذب الله ورسوله ، لا يُصَلِّي خلفه ، ومن لانكفّر تصح الصلاة خلفه .

ولنا : ما روى جابر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول : لا تؤمن امرأة رجلاً ، ولا فاجر مؤمناً ، إلا أن يقهره بسلطان ، أو يخاف سوطه أو سيفه » رواه ابن ماجه . وهذا أخص من حديثهم ، فتعين تقديمه . وحديثهم نقول به في الجمع والأعياد ، ولا تعاد^(٢) ، وهو مطلق ، فالعمل به في موضع يحصل الوفاء بدلائلهم ، وقياسهم منقوض بالخنثى والأعمى . ويروى عن حبيب بن عمر الأنصاري ، عن أبيه قال : سألت وائلة بن الأسقع قلت : أأصلي خلف القدرى ؟ قال : لا تصل خلفه ، ثم قال : أما أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي ، رواه الأثرم . وأما قول الخرقى : أويسكر ، فإنه يعنى من يشرب ما يسكره من أى شراب كان ، فإنه لا يصلي خلفه لنفسه .

وإنما خصه بالذكر فيما يرى من سائر الفساق لنص أحمد عليه . قال أبو داود : سألت أحمد ، وقيل له : إذا كان الإمام يسكر . قال : لا تصل خلفه البتة . وسأله رجل قال : صليت خلف رجل ، ثم علمت أنه يسكر ، أعيده ؟ قال : نعم أعده . قال : أيتها صلاتي ؟ قال : التي صليت وحدك . وسأله رجل ، قال : رأيت رجلاً سكران ، أصلي خلفه ؟ قال : لا ، قال : فأصلي وحدي ؟ قال : أين أنت ؟ في البادية ؟ المساجد كثيرة ، قال : أنا في حانوتي ، قال : تحطأه إلى غيره من المساجد .

فأما من يشرب من النبيذ المختلف فيه مالا يسكره معتقداً حاله ، فلا بأس بالصلاة خلفه . نص عليه أحمد . فقال : يصلي خلف من يشرب المسكر ، على التأويل ، نحن نروى عنهم الحديث ، ولا نصلي خلف من يسكر ، وكلام الخرقى بمفهومه يدل على ذلك ، لتخصيصه من سكر بالإعادة خلفه .

وفي معنى شارب ما يسكر كل فاسق ، فلا يصلي خلفه ، نص عليه أحمد . فقال : لا تصل خلف فاجر ، ولا فاسق . وقال أبو داود : سمعت أحمد رحمه الله سئل عن إمام قال : أصلي بكم رمضان بكذا ، وكذا درهماً . قال : أسأل الله العافية ، من يصلي خلف هذا ؟ ورؤى عنه أنه قال : لا تصلوا خلف من لا يؤدى

(١) الخشبية : بصيغة النسبة إلى الخشب : طائفة من الجهمية .

(٢) لفظ ولا ، ساقط من النسخ المطبوعة ، ولا بد منه لأن المعنى : لا تعاد الجمعة والعيد إذا صليتا وراء المبتدع .

الزكاة ، ولا تصلّى خلف من يُشارط^(١) ، ولا بأس أن يدفعوا إليه من غير شرط .
وهذه النصوص : تدل على أنه لا يصلّى خلف فاسق . وعنه رواية أخرى : أن الصلاة جائزة ذكرها
أصحابنا ، وهذا مذهب الشافعي . لقول النبي ﷺ : « صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » . وكان ابن
عمر يصلّي خلف الحجاج ، والحسين ، والحسن ، وغيرهما من الصحابة كانوا يصلّون مع مروان ، والذين
كانوا في ولاية زياد وابنه كانوا يصلّون معهم . وصلّوا وراء الوليد بن عقبة ، وقد شرب الخمر ، وصلّى
الصباح أربعاً . وقال : أريدكم ؟ فصار هذا إجماعاً . ورؤى عن أبي ذرّ قال : قال لي رسول الله ﷺ :
« كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَيْنُكَ أَمْرًا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ؟ » قال : قلت : فما تأمرني ؟ قال :
« صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ » رواه مسلم . وفي لفظ : « فَإِنْ
صَلَّيْتَ لَوَقْتِهَا كَانَتْ نَافِلَةً ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَخْرَزْتَ صَلَاتَكَ » . وفي لفظ : « فَإِنْ أَدْرَكْتَ الصَّلَاةَ
مَعَهُمْ فَصَلِّ ، وَلَا تَقُلْ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ ، فَلَا أَصَلِّي » وفي لفظ : « فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ » وهذا فعل يقتضي
فستهم ، وقد أمره بالصلاة معهم . وقول النبي ﷺ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ
دَرَجَةً^(٢) » عام فيتناول محل النزاع ، ولأنه رجل تصح صلاته لنفسه فصح الائتمام به كالمعدل .

ووجه الأولى : قوله عليه السلام : « لَا يُؤْمَنُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَتَهَرَّهُ بِسُلْطَانِهِ ، أَوْ بِسَيْفِهِ » .
ولأن الإمامة تتضمن حمل القراءة ، ولا يؤمن تركه لها ، ولا يؤمن ترك بعض شرائطها كالطهارة ، وليس
ثمّ أمارة ، ولا غلبة ظنّ يؤمنان ذلك ، والحديث أجبن عنه ، وفعل الصحابة محمول على أنهم خافوا
الضرر بترك الصلاة معهم . فقد رويناه عن عطاء ، وسعيد بن جبّير : أنهما كانا في المسجد والحجاج يخطب
فصلّا بالإيماء ، وإنما فعلا ذلك لخوفهما على أنفسهما إن صليّا على وجه يعلم بهما . ورويناه عن قسامة بن
زهير . قال : لما كان من شأن فلان ما كان ، قال له أبو بكر . تنحّ عن مصلّا ، فإنّا لا نصلي خلفك .
وحديث أبي ذرّ : يدل على صحتها نافلة ، والنزاع في الفرض .

فصل

فأما الجمع والأعياد فإنّها تُصلّى خائف كلّ برّ وفاجر ، وقد كان أحمد يشهدّها مع المعتزلة . وكذلك

- (١) يشارط : يشترط أن يأخذ كذا أجراً لإمامة الناس في مصلّاه .
(٢) رواه أحمد والبخاري ، وابن ماجه بهذا اللفظ عن أبي سعيد ، ورواه مالك والجماعة إلا أبو داود
بلفظ « تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وقد سبق أن ذكر الشارح الروايتين .
والفذ : هو المنفرد الذي يصلّي وحده . ومن هذا المعنى يقال للمتفوق في علمه أو فيه : هو فذ ، أي
منفرد عن غيره لا يجامعه أحد ولا يساويه في ماتفوق فيه .

العلماء الذين في عصره . وقد روينا أن رجلاً جاء محمد بن النضر ، فقال له : إن لي جيراناً من أهل الأهواء لا يشهدون الجمعة ، قال : حسبك ، ماتقول فيمن ردّ على أبي بكر وعمر ؟ قال : رجل سوء ، قال : فإن ردّ على النبي ﷺ ؟ قال : يكفر . قال : فإن ردّ على العليّ الأعلى ؟ ثم غشي عليه ثم أفاق ، فقال : ردّوا عليه والذي لا إله إلا هو ، فإنه قال (٦٢ : ٩) يأيّها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ؛ فاسمعوا إلى ذكر الله) وهو يعلم أن بنى العباس سيئونها ، ولأن هذه الصلاة من شعائر الإسلام الظاهرة ، وتليها الأئمة دون غيرهم ، فتركها خلفهم يفضي إلى تركها بالكلية .

إذا ثبت هذا : فإنها تعاد خلف من يعاد خلفه غيرها . قال أحمد : أما الجمعة فينبغي شهودها ، فإن كان الذي يصلي منهم أعاد . ورؤى عنه أنه قال : من أعادها فهو مبتدع ، وهذا يدل بعمومه على أنها لا تعاد خلف فاسق . ولا مبتدع ، لأنها صلاة أمر بها ، فلم تجب إعادتها كسائر الصلوات .

فصل

فإن كان المباشر لها عدلاً ، والمؤلى له غير مرضى الحال لبدعته أو فسقه لم يُعدها ، نصّ عليه . وقيل له : إنهم يقولون إذا كان الذي وضعه يقول بقولهم فسدت الصلاة . قال : لست أقول بهذا ، ولأن صلاته إنما ترتبط بصلاة إمامه ، فلا يضرّ وجود معيّ في غيره ، كالحدث أو كونه أمياً ، وعنه : تعاد ، والصحيح : الأول .

فصل

وإن لم يعلم فسق إمامه ، ولا بدعته حتى صلى معه ، فإنه يُعید ، نصّ عليه . وقال ابن عقيل : لا إعادة عليه ، لأن ذلك مما يخفى ، فأشبه المحدث والتجسس . والصحيح : أن هذا يُنظر فيه ، فإن كان ممّن يخفى بدعته وفُسوقه ، صحّت الصلاة خلفه لما ذكرنا في أول مسألة . وإن كان ممّن يُظهر ذلك ، وجبت الإعادة خلفه ، على الرواية التي تقول بوجوب إعادتها خلف المبتدع ، لأنه معيّ يمنع الائتمام ، فاستوى فيه العلم وعدمه ، كما لو كان أمياً . والحدث والنجاسة يشترط خفاؤها على الإمام ، والمأموم معاً ، ولا يخفى على الفاسق فسق نفسه . ولأن الإعادة إنما تجب خلف من يعلن بدعته ، وليس ذلك في مظنة الخفاء ، بخلاف الحدث والنجاسة .

فصل

وإن لم يعلم حاله ولم يظهر منه ما يمنع الائتمام به ، فصلاة المأموم صحيحة ، نصّ عليه أحمد . لأن الأصل في المسلمين السلامة ، ولو صلى خلف من يشك في إسلامه ، فصلاته صحيحة ، لأن الظاهر أنه لا يتقدم للإمامة إلا مسلم .

فصل

فأما المخالفون في الفروع ، كأصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة نص عليه أحد . لأن الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتهم ببعض مع اختلافهم في الفروع ، فكان ذلك إجماعاً .

ولأن المخالف إما أن يكون مُصيباً في اجتهاده ، فله أجران : أجرٌ لاجتهاده ، وأجرٌ لإصابته . أو مُخطئاً فله أجر على اجتهاده ، ولا إثم عليه في الخطأ ، لأنه محطوط عنه . فإن علم أنه يترك ركناً ، أو شرطاً يعتقد المأموم دون الإمام ، فظاهر كلام أحمد صحة الائتمام به . قال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن رجل صَلَّى بقوم وعليه جلود الثعالب ، فقال : إن كان يلبسه وهو يتأول « أَيُّمَّا إِهَابٍ دُبِغَ فَمَدَّ طَهَرَ » فيصلي خلفه . قيل له : أفتراه أنت جائزاً ؟ قال : لا ، نحن لانراه جائزاً ، ولكن إذا كان هو يتأول فلا بأس أن يصلي خلفه . ثم قال أبو عبد الله : لو أن رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصلي خلفه ؟ ! ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم ، فلا نُصلي خلف سعيد بن المسيب ، ومالك ، ومن سهل في الدم ؟ أى بلى . ورأيت لبعض أصحاب الشافعي مسألة مُفردة في الردّ على من أنكر هذا . واستدل بأن الصحابة كان يصلي بعضهم خلف بعض مع الاختلاف . ولأن كل مجتهد مُصيبٌ أو كالصيب في حط المأثم عنه ، وحصول الثواب ، وصحة الصلاة لنفسه ، فجاز الائتمام به ، كما لو لم يترك شيئاً . وذكر القاضي فيه رواية أخرى : أنه لا يصح ائتمامه به ، لأنه يرتكب ما يعتقد المأموم مُفسداً للصلاة ، فلم يصح ائتمامه به ، كما لو خالفه في القبلة حال الاجتهاد فيها .

فصل

وإن فعل شيئاً من المُختلف فيه يعتقد تحريمه ، فإن كان يترك ما يعتقد شرطاً للصلاة ، أو واجباً فيها ، فصلاته فاسدة ، وصلاة من يأتهم به . وإن كان المأموم يخالفه في اعتقاد ذلك ، لأنه ترك واجباً في الصلاة ، ففسدت صلاته ، وصلاة من ائتم به ، كالمُجمع عليه . وإن كان يفعل ما يعتقد تحريمه في غير الصلاة كالمتزوّج بغير وليٍّ ممن يرى فساداً ، وشاربٍ بسيرٍ النبيذ ممن يعتقد تحريمه ، فهذا إن دام على ذلك فهو فاسق ، حكمه حكم سائر الفُسّاق . فإن لم يدْم عليه ، فلا بأس بالصلاة خلفه لأنه من الصغائر . ومتى كان الفاعل كذلك عامياً قلّد من يعتقد جوازه ، فلا شيء عليه ، لأن فرض العامى سؤال العلماء ، وتقليدُهم لقول الله تعالى (١٦ : ٤٣) فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ .

فصل

ولا تصح الصلاة خلف مجنون ، لأن صلاته لنفسه باطلة ، وإن كان يُجنّ تارةً ، ويُفريق أخرى

فصلٌ وراءه حال إفاقة صحت صلاته . ويكره الاتهام به لثلاث يكون قد احتلم حال جنونه ، ولم يعلم . ولثلاث يُعترض الصلاة للإبطال في أثنائها لوجود الجنون فيها ، والصلاة صحيحة ، لأن الأصل السلامة ، فلا تفسد بالاحتمال .

فصل

وإذا أُقيمت الصلاة ، والإنسان في المسجد ، والإمام بمن لا يصلح للإمامة ، فإن شاء صلى خلفه وأعاد . وإن نوى الصلاة وحده ، ووافق الإمام في الركوع والسجود ، والقيام والقعود ، فصلاته صحيحة لأنه أتى بأفعال الصلاة ، وشروطها ، على الكمال . فلا تفسد بموافقته غيره في الأفعال ، كما لو لم يقصد الموافقة . وروى عن أحمد أنه يُعيد . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : الرجل يكون في المسجد ، فتقام الصلاة ، ويكون الرجل الذي يصلي بهم لا يرى الصلاة خلفه . ويكره الخروج من المسجد بعد النداء ، لقول النبي ﷺ : كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قال : إن خرج كان في ذلك شُعْعة ، ولكن يصلي معه ويُعيد ، وإن شاء أن يصلي بصلاته ويكون يصلي لنفسه ثم يكبر لنفسه ، ويركع لنفسه ، ويسجد لنفسه ، ولا يُبالي أن يكون سجوده مع سجوده ، وتكبيره مع تكبيره . قلت : فإن فعل هذا لنفسه ، أيعيد ؟ قال : نعم ، قلت : فكيف يُعيد ، وقد جاء : أن الصلاة هي الأولى . وحديث النبي ﷺ : « اجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً » ^(١) ؟ قال : إنما ذلك إذا صلى وحده ، فنوى الفرض . أما إذا صلى معه ، وهو ينوى أن لا يعتد بها ، فليس هذا مثل هذا ، فقد نصَّ على الإعادة ، ولكن تعليله إفسادها بكونه نوى أن لا يعتد بها يدل على صحتها ، وإجزائها إذا نوى الاعتداد بها ، وهو الصحيح ، لما ذكرنا أولاً . وكذلك لو كان الذين لا يرضون الصلاة خلفه جماعة فأمرهم أحدهم ، ووافقوا الإمام في الركوع والسجود كان جائزاً ، والله أعلم .

« مسألة » قال : « وإمامة العبد والأعمى جائزة » .

هذا قول أكثر أهل العلم . وروى عن عائشة رضي الله عنها : أن غلاماً لها كان يؤمها . وصلى ابن مسعود وحذيفة ، وأبو ذر وراء أبي سعيد ، مولى أبي أسيد ، وهو عبد . ومن أجاز ذلك : الحسن ، والشعبي ، والنخعي ، والحكم ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وكره أبو حنيفة إمامة العبد . وقال مالك : لا يؤمهم إلا أن يكون قارئاً ، وهم أميون .

ولنا : قول النبي ﷺ : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى » . وقال أبو ذر : « إِنْ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْدَعًا الْأَطْرَافِ ، وَأَنْ أَصَلِّيَ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَبَهَا ، فَإِنْ أَدْرَكَتْ

(١) سُبْحَة : صلاة تطوع ، أي اعتدوها فغلا لكم لا فرضاً .

القوم وقد صلّوا كنت أحرزت صلاتك، وإلا كانت لك نافلة» رواه مسلم. ولأنه إجماع الصحابة فعلت عائشة ذلك. ورؤي أن أبا سعيد مولى أبي أسيد قال: تزوّجت وأنا عبد، فدعوتُ نفرًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجابوني، فكان فيهم أبو ذرّ، وابن مسعود، وحذيفة، فحضرت الصلاة وهم في بيتي، فتقدّم أبو ذرّ ليصليّ بهم، فقالوا له: وراءك؟ فالتفت إلى ابن مسعود، فقال: أأ كذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: نعم. فتقدّموني، وأنا عبد، فصلّيتُ بهم، رواه صالح في مسائله بإسناده. وهذه قصة مثلها ينتشر، ولم يُسكّر، ولا عُرف مخالف لها، فكان ذلك إجماعاً. ولأن الرقّ حقّ ثبت عليه، فلم يمنع صحة إمامته، كالدين. ولأنه من أهل الأذان للرجال يأتي بالصلاة على الكمال، فكان له أن يؤمّهم كالحُرّ. وأما الأعمى فلا نعلم في صحة إمامته خلافاً، إلا ما حكى عن أنس أنه قال: ما حاجتهم إليه؟ وعن ابن عباس أنه قال: كيف أوّهمهم وهم يعدّون نبيّ إلى القبلة؟ والصحيح عن ابن عباس: أنه كان يؤمّ وهو أعمى، وعثمان بن مالك، وقتادة، وجابر. وقال أنس: «إن النبيّ ﷺ استخلف ابن أمّ مكتوم يومئذٍ النَّاسَ وَهُوَ أَعْمَى»، رواه أبو داود. وعن الشعبي أنه قال: «غزا النبيّ ﷺ ثلاث عشرة غزوة كلّ ذلك يقصد ابن أمّ مكتوم يصليّ بالنّاس»، رواه أبو بكر. ولأن العمى فقد حاسة لا يخلُ بشيء من أفعال الصلاة، ولا بشروطها، فأشبهه فقد الشمّ.

إذا ثبت هذا فالحرّ أولى من العبد، لأنه أكمل منه، وأشرف. ويصليّ الجمعة والعيد إماماً، بخلاف العبد. وقال أبو الخطاب: والبصير أولى من الأعمى، لأنه يستقبل القبلة بعلمه، ويتوقّى النجاسات ببصره. وقال القاضي: هما سواء، لأن الأعمى أخشع لأنه لا يشتغل في الصلاة بالنظر إلى ما يليه فيكون ذلك في مقابلة فضيلة البصير عليه، فيتساويان^(١)، والأول أصحّ. لأن البصير لو أغض عينه كان مكروهاً، ولو كان ذلك فضيلة لكان مستحباً، لأنه يُحصّل بتفميضه ما يُحصّله الأعمى، ولأن البصير إذا غضّ بصره مع إمكان النظر كان له الأجر فيه، لأنه يترك المكروه مع إمكانه اختياراً، والأعمى يتركه اضطراراً، فكان أدنى حالاً وأقلّ فضيلةً.

فصل

ولا تصح إمامة الأخرس: بمثله ولا غيره، لأنه يترك ركناً وهو القراءة تركاً ما يوسّ من زواله، فلم تصحّ إمامته، كالعاجز عن الركوع والسجود.

فصل

وتصح إمامة الأصمّ: لأنه لا يخلُ بشيء من أفعال الصلاة، ولا شروطها، فأشبهه الأعمى. فإن

(١) وهذا مذهب الشافعي.

كان أصمّ أعمى صحّت إمامته لذلك . وقال بعض أصحابنا : لاتصح إمامته ، لأنه إذا سها لا يمكن تنبيهه بتسبيح ، ولا إشارة ، والأولى صحّتها ، فإنه لا يمنع من صحة الصلاة احتمال عارض لا يتيقن وجوده ، كالجنون حال إفاقته .

فصل

فأما أقطع اليدين : فقال أحد رحمه الله : لم أسمع فيه شيئاً ، وذكر الآمدى فيه روايتين : (إحداهما) تصحّ إمامته : اختارها القاضى ، لأنه عجز لا يخلّ بركن فى الصلاة ، فلم يمنع صحة إمامته ، كأقطع أحد الرجلين والأنف .

(والثانية) لاتصحّ : اختارها أبو بكر ، لأنه يخلّ بالسجود على بعض أعضاء السجود ، أشبه العاجز عن السجود على جبهته . وحكم أقطع اليد الواحدة كالحكم فى قطعهما جميعاً . وأما أقطع الرجلين فلا يصحّ الائتمام به ، لأنه مأیوس من قيامه ، فلم تصحّ إمامته ، كالزمن ، وإن كان مقطوع إحدى الرجلين ، ويمكنه القيام صحّت إمامته ، ويتخرّج على قول أبى بكر أن لاتصحّ إمامته لإخلاله بالسجود على عضو ، والأول أصحّ ، لأنه يسجد على الباقي من رجله أو حائلها .

« مسألة » قال : ﴿ وإن أمّ أمّياً وقارئاً أعاد القارىء وحده ﴾ .

الأمّى : من لا يحسن الفاتحة ، أو بعضها ، أو يخلّ بحرف منها ، وإن كان يحسن غيرها ، فلا يجوز لمن يحسنها أن يأمّ به ، ويصحّ لمثله أن يأمّ به ، ولذلك خصّ الخرقى القارىء بالإعادة ، فيما إذا أمّ أمّياً وقارئاً . وقال القاضى : هذه المسألة محمولة على أن القارىء مع جماعة أمّيين ، حتى إذا فسدت صلاة القارىء بقى خلف الإمام اثنان فصاعداً ، فإن كان معه أمّى واحد وكنا خلف الإمام ، أعاداً جميعاً ، لأن الأمّى صار فذاً .

والظاهر أن الخرقى إنما قصد بيان من تفسد صلاته بالائتمام بالأمّى ، وهذا يخصّ القارىء دون الأمّى . ويجوز أن تصح صلاة الأمّى لكونه عن يمين الإمام ، أو كونها جميعاً عن يمينه ، أو معهم أمّى آخر . وإن فسدت صلاته لكونه فذاً فما فسدت لائتمامه بمثله ، إنما فسدت لمعنى آخر . وبهذا قال مالك ، والشافعى فى الجديد . وقيل عنه : يصحّ أن يأمّ القارىء بالأمّى فى صلاة الإسرار ، دون صلاة الجهر . وقيل عنه : يجوز أن يأمّ به فى الحالين ، لأنه عجز عن ركن ، فجاز للقاد عليه الائتمام به ، كالقاعدا بالقائم . وقال أبو حنيفة : تفسد صلاة الإمام أيضاً ، لأنه لما أحرم معه القارىء لزمته القراءة عنه ، لكون الإمام يحتمل القراءة عن المأموم ، فعجز عنها ، ففسدت صلاته .

ولنا : على الأول أنه ائتمّ بعاجز عن ركن سوى القيام ، يقدر عليه المأموم ، فلم تصحّ كاللؤثمّ بالعاجز ، عن الركوع والسجود . ولأن الإمام يتحمّل القراءة عن المأموم ، وهذا عاجز عن التحمل للقراءة

الواجبة على المأموم ، فلم يصح له الائتام به لئلا يُفنى إلى أن يُصلى بغير قراءة ، وقياسهم يبطل بالأخرس ، والعاجز عن الركوع ، والسجود والقيام . ولا مدخل للتحمل فيه بخلاف القراءة .

ولنا : على صحة صلاة الإمام أنه أمّ من لا يصح له الائتام به ، فلم تبطل صلاته ، كما لو أمّت امرأة رجلاً ونساء ، وقولهم : إنه يلزم القراءة عن القارىء لا يصح لأن الله تعالى قال (٢ : ٢٨٦) لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ومن لا تجب عليه القراءة عن نفسه فعن غيره أولى . وإن أمّ الأُمّى قارئاً واحداً لم تصح صلاة واحد منهما ، لأن الأُمّى نوى الإمامة ، وقد صار فذاً .

فصل

وإن صلى القارىء خلف من لا يعلم حاله في صلاة الإسرار ، صحت صلاته ، لأن الظاهر : أنه لا يتقدم إلا من يُحسن القراءة ، ولم يتخبر الظاهر ، فإنه أسرّ في موضع الإسرار ، وإن كان يسرّ في صلاة الجهر ، فيه وجهان :

أحدهما : لا تصح صلاة القارىء ، ذكره القاضى . لأن الظاهر أنه لو أحسن القراءة للجهر .

والثانى : تصح ، لأن الظاهر أنه لا يؤمّ الناس إلا من يُحسن القراءة ، وإسراره يحتمل أن يكون نسياناً أو لجهله ، أو لأنه لا يُحسن أكثر من الفاتحة ، فلا تبطل الصلاة بالاحتمال ، فإن قال : قد قرأت في الإسرار صحت الصلاة على الوجهين ، لأن الظاهر صدقه .

ويستحب الإعادة احترازاً من أن يكون كاذباً ، ولو أسرّ في صلاة الإسرار ثم قال : ما كنت قرأت الفاتحة ، لزمه ومن وراءه الإعادة . وقد روى عن عمر رضى الله عنه : أنه صلى بهم المغرب ، فلما سلم قال : أما سمعتموني قرأت ؟ قالوا : لا ، قال : فما قرأت في نفسي ، فأعاد بهم الصلاة .

فصل

من ترك حرفاً من حروف الفاتحة لمجزئه عنه ، أو أبدله بغيره ، كالألثغ : الذى يجعل الراء غيناً ، والأرت : الذى يُدغم حرفاً في حرف ، أو يذجن لحناً يُحيل المعنى ، كالذى يكسر الكاف من إياك ، أو يضمّ التاء من أنعمت ، ولا يقدر على إصلاحه ، فهو كالأُمّى لا يصح أن يأتّم به قارىء . ويجوز لكل واحد منهم أن يؤمّ مثله ، لأنهما أمّيان ، جاز لأحدهما الائتام بالآخر كاللذين لا يُحسنان شيئاً . وإن كان يقدر على إصلاح شيء من ذلك فلم يفعل لم تصح صلاته ، ولا صلاة من يأتّم به .

فصل

إذا كان رجلان لا يُحسن واحد منهما الفاتحة ، وأحدهما يُحسن سبع آيات من غيرها ، والآخر لا يُحسن (١٩٢ - معنى ثانى)

شيئاً من ذلك ، فهما أميان ، لكل واحد منهما الاتمام بالآخر . والمستحب أن لا يؤمّ الذي يُحسن الآيات ، لأنه أقرأ . وعلى هذا كلٌّ من لا يُحسن الفاتحة يجوز أن يؤمّ من لا يُحسنها ، سواء استويا في الجهل ، أو كانا متفاوتين فيه .

❦ فصل ❦

تُكره إمامة اللّحّان ، الذي لا يُحِيل المعنى ، نص عليه أحمد . وتصحّ صلاته بمن لا يلجّن ، لأنه أتى بفرض القراءة . فإن أحال المعنى في غير الفاتحة لم يمنع صحة الصلاة ، ولا الاتمام به إلا أن يتعمّده ، فتبطل صلاتهما .

❦ فصل ❦

ومن لا يفصح ببعض الحروف ، كالضاد ، والقاف . فقال القاضي : تُكره إمامته ، وتصحّ ، أعجمياً كان أو عربياً . وقيل فيمن قرأ ولا الضالّين بالطاء : لاتصحّ صلاته لأنه يُحِيل المعنى ^(١) . يقال ظلّ يفعل كذا إذا فعله نهراً ، تحكه حكم الأثغ . وتكره إمامة التمام : وهو من يكرّر التاء . والقافاء : وهو من يكرّر الفاء . وتصحّ الصلاة خلفهما ، لأنهما يأتيان بالحروف على الكمال ، ويزيدان زيادة هما مغنويان عليهما فعنّ عنها ، ويكره تقديمهما لهذه الزيادة .

« مسألة » قال ﴿ وإن صَلَّى خلف مشرك ، أو امرأة أو خنثى مُشكِل أعاد الصلاة ﴾ .

وجملته : أن الكافر لاتصحّ الصلاة خلفه بحال ، سواء علم بكفره بعد فراغه من الصلاة أو قيل ذلك . وعلى من صَلَّى وراءه الإعادة . وبهذا قال الشافعيّ ، وأصحاب الرأي . وقال أبو ثور ، والمُزَنّي : لا إعادة على من صَلَّى خلفه ، وهو لا يعلم ، لأنه اتّمّ بمن لا يعلم حاله ، فأشبهه مالو اتّمّ بمُحدث .

ولنا : أنه اتّمّ بمن ليس من أهل الصلاة ، فلم تصحّ صلاته . كما لو اتّمّ بمجنون . وأما المُحدث فيشترط أن لا يعلم حدث نفسه ، والكافر يعلم حال نفسه . وأما المرأة فلا يصحّ أن ياتّمّ بها الرجل بحال ، في فرض ، ولا نافلة ، في قول عامّة الفقهاء . وقال أبو ثور : لا إعادة على من صَلَّى خلفها ، وهو قياس قول المُزَنّي . وقال بعض أصحابنا : يجوز أن تؤمّ الرجال في التراويح ، وتكون وراءهم ، لما روى عن أمّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث « أن رسول الله ﷺ جعلَ لها مؤذناً يؤذّن لها ، وأمرها أن تؤمّ أهلَ دارها » رواه أبو داود . وهذا عامّ في الرجال والنساء .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تؤمّن امرأة رجلاً » ولأنها لاتؤذّن للرجال ، فلم

(١) مخرج الضاد قريب جداً من الطاء ، ولذلك ترى من يخرجها من مخرجها المضبوط يشمها شيئاً من الطاء والأولى العفو عن ذلك والحكم بصحة صلاة من ينطق الضاد طاء ولا سيما أن بعض العلماء حكم بصحة صلاته . وقال ابن كثير في تفسيره إن الحكم بصحة صلاته هو الصحيح من مذاهب العلماء .

يجز أن تؤمهم ، كالجنون . وحديث أم ورقة إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها كذلك ، رواء الدراقطني . وهذه زيادة يجب قبولها ، ولو لم يذكر ذلك لتعين حمل الخبر عليه ، لأنه أذن لها أن تؤم في الفرائض بدليل : أنه جعل لها مؤذناً ، والأذان إنما يُشرع في الفرائض ، ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض . ولأن تخصيص ذلك بالتراويح ، واشتراط تأخرها تحكماً يخالف الأصول بغير دليل ، فلا يجوز المصير إليه . ولو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً بها ، بدليل أنه لا يُشرع لغيرها من النساء أذان ولا إقامة ، فتختص بالإمامة ، لاختصاصها بالأذان والإقامة .

وأما الخنثى : فلا يجوز أن يؤم رجلاً ، لأنه يحتمل أن يكون امرأة . ولا يؤم خنثى مثله ، لأنه يجوز أن يكون الإمام امرأة ، والمأموم رجلاً . ولا يجوز أن تؤم امرأة ، لاحتمال أن يكون رجلاً . قال القاضي : رأيت لأبي حفص البرمكي : أن الخنثى لا تصح صلاته في جماعة ، لأنه إن قام مع الرجال احتمل أن يكون امرأة ، وإن قام مع النساء أو وحده أو ائتم بامرأة احتمل أن يكون رجلاً ، وإن أم الرجال احتمل أن يكون امرأة ، وإن أم النساء فقام وسطهن احتمل أنه رجل ، وإن قام بين أيديهن احتمل أنه امرأة . ويحتمل أن تصح صلاته في هذه الصورة ، وفي صورة أخرى ، وهو أن يقوم في صف الرجال مأموماً ، فإن المرأة إذا قامت في صف الرجال لم تبطل صلاتها ، ولا صلاة من يليها .

فصل

يكره أن يؤم الرجل نساء أجنب لا رجل معهن ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخلو الرجل بالمرأة الأجنبية » .

ولا بأس أن يؤم ذوات محارمه ، وأن يؤم النساء مع الرجال ، فإن النساء كن يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، وقد أم النبي صلى الله عليه وسلم نساء ، وقد أم النبي صلى الله عليه وسلم أنسا وأمه في بيتهم .

فصل

إذا صلى خلف من شك إسلامه ، أو كونه خنثى ، فصلاته صحيحة ما لم يبين كفره ، وكونه خنثى مشكلاً ، لأن الظاهر من المصلين الإسلام ، سيما إذا كان إماماً ، والظاهر السلامة من كونه خنثى ، سيما من يؤم الرجال . فإن تبين بعد الصلاة أنه كان كافراً ، أو خنثى مشكلاً ، فعليه الإعادة على ما بيننا . وإن كان الإمام ممن يُسلم تارة ، ويرتد أخرى لم يصل خلفه حتى يعلم على أي دين هو . فإن صلى خلفه ، وهو لم يعلم ما هو عليه نظراً . فإن كان قد علم قبل الصلاة إسلامه ، وشك في رده فهو مسلم . وإن علم رده وشك في إسلامه لم تصح صلاته . فإن كان علم إسلامه فصلّى خلفه ، فقال بعد الصلاة : ما كنت أسلمت أو ارتددت ، لم تبطل الصلاة . لأن صلاته كانت صحيحة حكماً ، فلا يقبل قول هذا في إبطالها ،

لأنه ممن لا يُقبل قوله . وإن صَلَّى خلف من علم رَدَّته . فقال بعد الصلاة : قد كنتُ أسلمتُ ، قبل قوله ، لأنه ممن يُقبل قوله .

فصل

قال أصحابنا : يحكم بإسلامه بالصلاة ، سواء كان في دار الحرب ، أو في دار الإسلام ، وسواء صَلَّى جماعةً أو فرادى . فإن أقام بعد ذلك على الإسلام فلا كلام ، وإن لم يُقم عليه فهو مُرتدٌّ ، يجري عليه أحكام المرتدِّين . وإن مات قبل ظهور ما ينافي الإسلام فهو مسلم يرثُهُ وَرَثَتُهُ المسلمون ، دون الكافرين . وقال أبو حنيفة : إن صَلَّى جماعةً أو منفرداً في المسجد كقولنا : وإن صَلَّى فرادى في غير المسجد ، لم يحكم بإسلامه . وقال بعض الشافعية : لا يحكم بإسلامه بحالٍ ، لأن الصلاة من فروع الإسلام ، فلم يصر مسلماً بفعلها ، كالْحجِّ والصيام ، ولأن النبي صَلَّى الله عليه وسلم قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا : عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ^(١) » . وقال بعضهم : إن صَلَّى في دار الإسلام فليس بمسلم . لأنه قد يقصد الاستتار بالصلاة ، وإخفاء دينه . وإن صَلَّى في دار الحرب فهو مسلم ، لأنه لا تُهَمَّةٌ في حقِّه .

ولنا قول النبي ﷺ نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ ، وقال : « بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ » فجعل الصلاة حداً بين الإسلام والكفر ، فمن صَلَّى فقد دخل في حد الإسلام . وقال في المملوك « فإذا صَلَّى فهو أخوك » ولأنها عبادة تختص بالمسلمين ، فالإتيان بها إسلامٌ كالشهادتين . وأما الحج : فإن الكفار كانوا يفعلونه والصيام إمساك عن المفطرات ، وقد يفعله من ليس بصائم .

فصل

فأما صلاته في نفسه ، فأمر بينه وبين الله تعالى ، فإن علم أنه قد أسلم ، ثم تَوَضَّأَ ، وصَلَّى بنية صحيحة ، فصلاته صحيحة . وإن لم يكن كذلك ، فعليه الإعادة ، لأن الوضوء لا يصح من كافر ، وإذا لم يُسلم قبل الصلاة ، كان حال شروعه فيها غير مسلم ، ولا متطهر ، فلم يصح منه .

« مسألة » قال ﴿ وإن صَلَّتْ امرأة بالنساء قامت معهن في الصفِّ وَسَطًا ﴾ .

اختلفت الرواية : هل يُستحبُّ أَنْ تَصَلِّي المرأة بالنساء جماعةً ؟ فرُوي أن ذلك مُستحب . ومن روى عنه أن المرأة تؤم النساء : عائشة ، وأمّ سامة ، وعطاء ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . ورُوي عن أحمد رحمه الله : أن ذلك غير مُستحب . وكرهه أصحاب الرأي ، وإن فعلت

أجزأهنّ . وقال الشعبيّ ، والنخعيّ ، وقتادة : لهنّ ذلك في التطوع دون المكتوبة . وقال الحسن ، وسليمان بن يسار : لا تؤمّ في فريضة ، ولا نافلة . وقال مالك : لا ينبغي للمرأة أن تؤمّ أحداً ، لأنّه يُكره لها الأذان ، وهو دعاء إلى الجماعة ، فكره لها ما يُراد الأذان له .

ولنا : حديث أمّ ورقة ، ولأنهنّ من أهل الفرض ، فأشبهن الرجال ، وإنما كره لهنّ الأذان ، لما فيه من رفع الصوت ، ولسن من أهله .

إذا ثبت هذا : فإنّها إذا صلّت بهنّ قامت في وسطهنّ ، لانعلم فيه خلافاً بين من رأى لها أن تؤمّهنّ ولأن المرأة يُستحبّ لها التستر ، ولذلك لا يُستحبّ لها التجافى . وكونها في وسط الصف أسترّها ، لأنّها تستتر بهنّ من جانبيها ، فاستحبّ لها ذلك ، كالعريان . فإن صلّت بين أيديهنّ احتمل أن يصحّ ، لأنه موقف في الجملة ، ولهذا كان موقفاً للرجل . واحتمل أن لا يصح لأنّها خالفت موقفها ، أشبه مالو خالف الرجل موقفه .

فصل

وتجهر في صلاة الجهر ، وإن كان ثمّ رجال لا تجهر إلّا أن يكونوا من محارمها فلا بأس .

فصل

ويباح لمن حضور الجماعة مع الرجال ، لأن النساء كنّ يُصلّين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة : « كان النساء يُصلّين مع رسول الله ﷺ ، ثمّ ينصرفنّ مُتلفعاتٍ بمروطهنّ » ، ما يُعرفنّ من الغلس « متفق عليه ؛ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخترجنّ تفلّاتٍ » يعني غير متطيّبات ، رواه أبو داود . وصلاتها في بيتها خير لها وأفضل . لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهنّ خير لهنّ » رواه أبو داود . وقال صلى الله عليه وسلم : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حُجرتها ، وصلاتها في تحديقها أفضل من صلاتها في بيتها » رواه أبو داود .

فصل

إذا أمّت المرأة امرأة واحدة ، قامت المرأة عن يمينها ، كالأموم مع الرجال ، وإن صلت خلف رجل قامت خلفه ، لقول النبي ﷺ : « أخروهنّ من حيث أخرهنّ الله » وإن كان معهما رجل قام عن يمين الإمام ، والمرأة خلفهما . كما روى أنس « أن رسول الله ﷺ صلى به وبأُمّه أو خالتيه ، فأقامني عن يميني ، وأقام المرأة خلفنا » رواه مسلم . وإن كان مع الإمام ، رجل وصبي وامرأة ، وكانوا في تطوع

فاما خلف الإمام ، والمرأة خلفهما . كما روى أنس « أن رسول الله ﷺ صلى بهم ، قال : فَصَفَنَتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ » متفق عليه .
 وإن كانت فرضاً جعل الرجل عن يمينه ، والغلام عن يساره ، كما فعل عبد الله بن مسعود بعلمه ، والأسود ، ورواه عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك ، رواه أبو داود . وإن وقفاً جميعاً عن يمينه فلا بأس ، وإن وقفاً وراءه . فروى الأثرم : أن أحمد توقف في هذه المسألة ، وقال : ما أدري ؟ فذكر له حديث أنس . فقال : ذاك في التطوع .

واختلف أصحابنا فيه . فقال بعضهم : لا يصح ، لأن الصبي لا يصلح إماماً للرجال في الفرض ، فلم يُصافَهُم كالمرأة . وقال ابن عقيل : يصح ، لأنه يصح أن يُصافَ الرجل في النفل ، فصح في الفرض ، كالتنفل يقف مع المفترض . ولا يشترط في صحة مُصافَّته صحة إمامته ، بدليل الفاسق والعبد والمسافر في الجمعة ، والمفترض مع المتنفل . وينارق المرأة ، لأنه يصح أن يُصافَ الرجال في التطوع ويؤمهم فيه في رواية ، بخلاف المرأة . وقال الحسن في ثلاثة أئمة امرأة : يقومون متواترين بعضهم خلف بعض .

وانسا : حديث أنس ، وهو قول أكثر أهل العلم ، لا نعلم أحداً خالف فيه ، إلا الحسن ، واتباع السنة أولى . وقول الحسن : يُقضى إلى وقوف الرجل وحده فذاً . ويردّه حديث وابصة ، وعلي بن شيبان . وإن اجتمع رجال ، وصبيان ، وخنثاء ، ونساء ، تقدّم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخنثاء ، ثم النساء ، لأن النبي ﷺ صلى فصف الرجال ، ثم صف خلفهم الغلمان » رواه أبو داود .

فصل

وإن وقفت المرأة في صف الرجال كره ، ولم تبطل صلاحها ، ولا صلاة من يليها ، وهذا مذهب الشافعي . وقال أبو بكر : تبطل صلاة من يليها ، ومن خلفها دونها . وهذا قول أبي حنيفة ، لأنه منهي عن الوقوف إلى جانبها ، أشبه ما لو وقف بين يدي الإمام .
 ولنا : أنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاحها ، فكذلك في الصلاة . وقد ثبت أن عائشة كانت تعترض بين يدي رسول الله ﷺ نائمة وهو يصلي ، وقولهم : إنه منهي . قلنا : هي المنهية عن الوقوف مع الرجال ، ولم تفسد صلاحها ، فصلاة من يليها أولى .

« مسألة » قال « وصاحب البيت أحق بالإمامة ، إلا أن يكون بعضهم ذا سلطان » .

وجملته : أن الجماعة إذا أقيمت في بيت فصاحبه أولى بالإمامة من غيره ، وإن كان فيهم من هو أقرأ منه ، وأفقه ، إذا كان ممن يمكنه إمامتهم ، وتصح صلاحهم وراءه ، فصل ذلك ابن مسعود ، وأبو ذر ، وحذيفة ، وقد ذكرنا حديثهم . وبه قال عطاء ، والشافعي ، ولا نعلم فيه خلافاً . والأصل فيه قول النبي

ﷺ: « لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ ، وَلَا فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » رواه مسلم وغيره . وروى مالك بن الحويرث عن النبي ﷺ : « مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ » رواه أبو داود . وإن كان في البيت ذو سلطان فهو أحق من صاحب البيت ، لأنَّ ولايته على البيت ، وعلى صاحبه ، وغيره . وقد أمَّ النبي ﷺ عُقْبَانَ بْنَ مَالِكٍ ، وَأَنَسًا فِي بُيُوتِهِمَا .

فصل

وإمام المسجد الراتب أولى من غيره ، لأنه في معنى صاحب البيت والسلطان . وقد روى عن ابن عمر : أنه أتى أرضاً له ، وعندها مسجد يُصَلَّى فيه مولى لابن عمر ، فصلَّى معهم ، فسألوه أن يُصَلَّى بهم ، فأبى وقال : صاحب المسجد أحق ، ولأنه داخل في قوله « مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ » .

فصل

وإذا أُذِنَ لِلسَّحْقِ مِنْ هَؤُلَاءِ لِرَجُلٍ فِي الْإِمَامَةِ ، جاز ، وصار بمنزلة من أُذِنَ فِي اسْتِحْقَاقِ النِّقْدِ ، أقول النبي ﷺ : « إِلَّا بِإِذْنِهِ » ولأن الإمامة حق له ، فله نقلها إلى مَنْ شَاءَ . قال أحمد : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » أرجو أن يكون الإذن في الكل ، ولم ير بأساً إذا أُذِنَ له أن يُصَلَّى .

فصل

وإن دخل السلطان بلداً له فيه خليفة فهو أحق من خليفته ، لأنَّ ولايته على خليفته ، وغيره . ولو اجتمع العبد ، وسيده في بيت العبد ، فالسيد أولى ، لأنه المالك على الحقيقة ، وولايته على العبد . وإن لم يكن سيده معهم فالعبد أولى لأنه صاحب البيت . ولذلك لما اجتمع ابن مسعود وحذيفة ، وأبو ذر في بيت أبي سعيد مولى أبي أسيد ، وهو عبد ، تقدَّم أبو ذر ليُصَلَّى بهم ، فقالوا له : وَرَأَيْكَ ، فالتفت إلى أصحابه ، فقال : أ كَذَلِكَ ؟ قالوا : نعم ، فتأخَّر وقدَّموا أبا سعيد ، فصلَّى بهم . وإن اجتمع المؤجَّر ، والمستأجر في الدار المؤجَّرة ، فالمستأجر أولى ، لأنه أحقُّ بالشكْنَى والمنفعة .

فصل

والقيم أولى من المسافرين ، لأنَّه إذا كان إماماً حصلت له الصلاة كلها في جماعة ، وإن أمَّه المسافر احتاج إلى إتمام الصلاة منفرداً . وإن أتمَّ بالمسافر جاز ، ويتم الصلاة بعد سلام إمامه . فإن أتمَّ المسافر الصلاة جازت صلاتهم . وحكى عن أحمد في صلاة المقيمين رواية أخرى ، أنَّها لا تجوز ، لأنَّ الزيادة نقل

أمَّ بها مُفْتَرِضِينَ ، والصحيح : الأول . لأنَّ المسافر إذا نوى إتمام الصلاة ، أو لم ينو القصرَ لزمه الإتمامُ فيصير الجميعُ فرضاً .

« مسألة » قال ﴿ ويأتى بالإمام مَنْ فى أعلى المسجد ، وغير المسجد ، إذا اتصلت الصفوف ﴾ .

وجملته : أنه يجوز أن يكون المأموم مساوياً للإمام ، وأعلى منه ، كالذى على سطح المسجد ، أو على دكة عالية ، أو رفّة فيه . روى عن أبي هريرة : أنه صلى بصلاة الإمام على سطح المسجد ، وفعله سالمٌ ، وبه قاله الشافعى ، وأصحاب الراى . وقال مالك : يُعید الجمعة إذا صلى فوق سطح المسجد بصلاة الإمام .
وانما : أنهما فى المسجد ، ولم يعلُ الإمام ، فصَحَّ أن يأتى به كالتساويين ، ولا يُعتَبَرُ اتصالُ الصفوف إذا كانا جميعاً فى المسجد . قال الأمدى : لاخلاف فى المذهب أنه إذا كان فى أقصى المسجد ، وليس بينه وبين الإمام ما يمنع الاستطراق والمشاهدة ، أنه يصح اقتداؤه به ، وإن لم تتصل الصفوف ، وهذا مذهب الشافعى . وذلك لأنَّ المسجد بُنى للجماعة ، فكلٌّ مَنْ حصل فيه فقد حصل فى محلّ الجماعة .
وإن كان المأموم فى غير المسجد أو كانا جميعاً فى غير مسجد ، صحَّ أن يأتى به ، سواء كان مساوياً للإمام ، أو أعلى منه ، كثيراً كان العلو أو قليلاً ، بشرط كون الصفوف متصلة ، ويُشاهد مَنْ وراء الإمام .
وسواء كان المأموم فى رَحبة الجامع ، أو دار ، أو على سطح ، والإمام على سطح آخر ، أو كانا فى صحراء ، أو سفينتين ، وهذا مذهب الشافعى ، إلا أنه يشترط أن لا يكون بينهما ما يمنع الاستطراق فى أحد القولين .

ولنا : أن هذا لا تأثير له فى المنع من الاقتداء بالإمام ، ولم يرد فيه نهى ، ولا هو فى معنى ذلك ، فلم يمنع صحة الائتمام به ، كالفصل اليسير . إذا ثبت هذا فإنَّ معنى اتصال الصفوف : أن لا يكون بينهما بُعدٌ تجزى العادةُ به ، ولا يمنع إمكان الاقتداء . وحكى عن الشافعى : أنه حدَّ الاتصال بما دون ثلاث مائة ذراعٍ . والتحديدات بابها التوقيف ، والمرجعُ فيها إلى النصوص والإجماع ، ولا نعلم فى هذا نصّاً ترجع إليه ، ولا إجماعاً نعتمد عليه ؛ فوجب الرجوع فيه إلى العُرف ، كالتفرُّق والإحراز ، والله أعلم .

فصل

فإن كان بين الإمام والمأموم حائل يمنع رؤية الإمام ، أو مَنْ وراءه . فقال ابن حامد : فيه روايتان : إحداهما : لا يصح الائتمام به ، اختاره القاضى . لأنَّ عائشة قالت للنساء كنَّ يُصَلِّينَ فى حُجْرَتِها : لاتصلين بصلاة الإمام ، فإنَّكِنَّ دونه فى حجاب ، ولأنَّه « لا »^(١) يمكنه الاقتداء به فى الغالب .

والثانية : يصح . قال أحمد : فى رجل يُصَلِّى خارج المسجد يوم الجمعة ، وأبواب المسجد مُغلقة : أرجو أن لا يكون به بأس . وسئل عن رجل يُصَلِّى يوم الجمعة ، وبينه وبين الإمام سُترة ، قال : إذا لم يقدر

(١) حرف « لا » ساقط من النسخة التى علقنا عليها ، وهو لا بد منه .

على «غير» ذلك^(١). وقال في المنبر: إذا قطع الصف لا يضُرُّ، ولأنه أمكنه الاقتداء بالإمام فيصح اقتداؤه به من غير مشاهدة كالأعمى. ولأن المشاهدة تُراد للعلم بحال الإمام، والعلم يحصل بسماع التكبير، فجرى الرؤية. ولا فرق بين أن يكون المأموم في المسجد، أو في غيره. واختار القاضي: أنه يصح إذا كانا في المسجد، ولا يصح في غيره. لأن المسجد محل الجماعة، وفي مظنة القرب، ولا يصح في غيره، لعدم هذا المعنى، وخبر عائشة.

ولنا: أن المعنى المجوز أو المانع، قد استويا فيه، فوجب استواءهما في الحكم، ولا بد لمن لا يشاهد أن يسمع التكبير، ليكنه الاقتداء، فإن لم يسمع لم يصح اتِّمَامُهُ به بحال، لأنه لا يمكنه الاقتداء به.

فصل

وكل موضع اعتبرنا المشاهدة فإنه يكفيه مشاهدة مَنْ وراء الإمام، سواء شاهده من باب أمّته، أو عن يمينه، أو عن يساره، أو شاهد طرف الصف الذي وراءه، فإن ذلك يمكنه الاقتداء به. وإن كانت المشاهدة تحصل في بعض أحوال الصلاة، فالظاهر صحة الصلاة، لما روى عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَجِدَارُ الْحِجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، وَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ. فَقَامَ اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ» رواه البخاري، والظاهر: أنهم إنما كانوا يرونه في حال قيامه.

فصل

وإذا كان بينهما طريق، أو نهر تجري فيه السفن، أو كانا في سفينتين مفترقتين، ففيه وجهان: أحدهما لا يصح أن يَأْتَمَّ به، وهو اختيار أصحابنا، ومذهب أبي حنيفة، لأن الطريق ليست محلاً للصلاة، فأشبه ما يمنع الاتصال. والثاني: يصح، وهو الصحيح عندى. ومذهب مالك، والشافعي، لأنه لانصاف في منع ذلك، ولا إجماع، ولا هو في معنى ذلك، لأنه لا يمنع الاقتداء، فإن المؤثر في ذلك ما يمنع الرؤية، أو سماع الصوت، وليس هذا بواحد منهما. وقولهم: إن بينهما ما ليس بمحل للصلاة فأشبه ما يمنع. وإن سلمنا ذلك في الطريق فلا يصح في النهر، فإنه تصح الصلاة عليه في السفينة. وإذا كان جامداً، ثم كونه ليس بمحل للصلاة إنما يمنع الصلاة فيه. أما المنع من الاقتداء بالإمام فتحكم محض، لا يلزم المصير إليه، ولا العمل به. ولو كانت صلاة جنازة أو جمعة أو عيد لم يؤثر ذلك فيها، لأنها تصح في الطريق، وقد صلى أنس في موت محمد بن عبد الرحمن بصلاة الإمام، وبينهما طريق.

(١) كلمة غير ساقطة من النسخة التي علقنا عليها، والمعنى تصح صلاته إذا لم يقدر على غير ذلك.

« مسألة » قال ﴿ ولا يكون الإمام أعلى من المأموم ﴾ .

المشهور في المذهب : أنه يكره أن يكون الإمام أعلى من المأمومين ، سواء أراد تعليمهم الصلاة ، أو لم يرد ، وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي . ورؤى عن أحمد ما يدل على أنه لا يكره ، فإن علي بن المديني قال : سألني أحمد عن حديث سهل بن سعد ، وقال : إنما أردت أن النبي ﷺ كان أعلى من الناس ، فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث . وقال الشافعي : أختار للإمام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشيء المرتفع ، فيراه من خلفه فيقتدون به ، لما روى سهل بن سعد قال : « لقد رأيت رسول الله ﷺ قام عليّ - يعني المنبر - فكبر ، وكبر الناس وراءه ، ثم ركع ، وهو على المنبر ، ثم رفع : فنزل القهقري ، حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد ، حتى فرغ من آخر صلاته ، ثم أقبل على الناس ، فقال : أيها الناس ، إنما فعلت هذا لتأتموا بي . ولتأتموا صلاتي » متفق عليه .

ولنا : ما روى أن عمار بن ياسر كان بالمداين : فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار ، فقام على دكان^(١) ، والناس أسفل منه ، فتقدم حذيفة فأخذ بيده ، فأتبعه عمار حتى أنزله حذيفة . فلما فرغ من صلاته ، قال له حذيفة : ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا أم الرجل القوم ، فلا يقوم في مكان أرفع من مقامهم » ؟ قال عمار : فذلك اتبعتك حين أخذت على يدي . وعن همام : أن حذيفة أم الناس بالمداين على دكان ، فأخذ أبو مسعود بقميصه ، فجبذه ، فلما فرغ من صلاته قال : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك ؟ قال : بلى ، فذكرت حين مددتني ، رواها أبو داود . وعن ابن مسعود : أن رجلا تقدم يوم يقوم على مكان ، فقام على دكان ، فنهاه ابن مسعود . وقال للإمام استور مع أصحابك . ولأنه يحتاج أن يقتدى بإمامه ، فينظر ركوعه وسجوده . فإذا كان أعلى منه ، احتجاج أن يرفع بصره إليه ليشاهده ، وذلك منهي عنه في الصلاة . فأما حديث سهل ، فالظاهر : أن النبي ﷺ كان على الدرجة السفلى ، لئلا يحتاج إلى عمل كبير في الصعود ، والنزول ، فيكون ارتفاعاً يسيراً ، فلا بأس به جمعاً بين الأخبار . ويحتمل أن يختص ذلك بالنبي ﷺ ، لأنه فعل شيئاً ، ونهى عنه ، فيكون فعله له ، ونهيّه لغيره ، ولذلك لا يستحب مثله لغير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن النبي لم يمت الصلاة على المنبر ، فإن سجوده ، وجلوسه إنما كانا على الأرض ، بخلاف ما اختلفنا فيه .

فصل

ولا بأس بالعبو اليسير لحديث سهل ، ولأن النهي مطلق بما يفيض إليه من رفع البصر في الصلاة وهذا

(١) الدكان : بناء يسطح أعلاه للقعود فيه ، والمكان المرتفع ، ويطلق على الحائز ، لأنه يكون مرتفعاً عن الأرض .

يُخَصُّ الكثير ، فعلى هذا يكون اليسير مثل درجة المُنْبِر ، ونحوها لما ذكرنا في حديث سهل ، والله أعلم .

فصل

فإن صَلَّى الإمامُ في مكانٍ أَعْلَى من المأمومين ، فقال ابن حامد : لا تصحُّ صلاتهم ، وهو قول الأوزاعي ، لأن النهي يقتضي فساد المنهي عنه . وقال القاضي : لا تبطل ، وهو قول أصحاب الرأي ، لأن عمارةً أتمَّ صلاته ، ولو كانت فاسدة لاستأنفها ، ولأن النهي مُعَلَّل بتأنيضي إليه من رفع البصر في الصلاة ، وذلك لا يفسدها ، فسببه أولى .

فصل

وإن كان مع الإمام من هو مساوٍ له أو أعلى منه ، ومن هو أسفل منه ، اختصَّت الكراهة بمن هو أسفل منه ، لأن المعنى وُجِدَ فيهم دون غيرهم . ويحتمل أن يتناول النهي الإمام لكونه منهيًا عن القيام في مكان أعلى من مقامهم ، فعلى هذا الاحتمال تبطل صلاة الجميع عند من أبطل الصلاة بارتكاب النهي . « مسألة » قال (ومن صَلَّى خلف الصف وحده ، أو قام بجانب الإمام عن يساره ، أعاد الصلاة) . وجهه : أن من صَلَّى وحده ركعةً كاملة لم تصحَّ صلاته ، وهذا قول النخعي ، والحكم ، والحسن ابن صالح ، وإسحاق ، وابن المنذر . وأجازته الحسن ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . لأن أبا بكر ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة ، ولأنه موقف للمرأة ، فكان موقفاً للرجل ، كما لو كان مع جماعة .

ولنا : ما روى وابصة بن معبد « أن النبي ﷺ رأى رجلاً يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ » رواه أبو داود ، وغيره . وقال أحمد : حديث وابصة حسن . وقال ابن المنذر : ثبت الحديث أحمد وإسحاق . وفي لفظ : سئل النبي ﷺ عن رجل صَلَّى وراء الصفوف وحده . قال « يُعِيد » رواه تمام في الفوائد . وعن علي بن شيبان « أنه صَلَّى بِهِمْ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَانْصَرَفَ وَرَجُلٌ فَرَدَّ خَلْفَ الصَّفِّ ، فَوَقَفَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ رَدَّ خَلْفَ الصَّفِّ » ، رواه الأثرم . وقال : قلت لأبي عبد الله : حديث ملازم بن عمرو - يعني هذا الحديث - في هذا أيضاً حسن ؟ قال : نعم . ولأنه خالف الموقف ، فلم تصحَّ صلاته ، كما لو وقف أمام الإمام . فأما حديث أبي بكر ، فإن النبي ﷺ قد نهاه ، فقال « لا تعذ » ، والنهي يقتضي الفساد ، وعذره فيما فعله إجهاله بتحريمه ، وللجهل تأثير في العفو ، ولا يلزم من كونه موقفاً للمرأة كونه موقفاً للرجل ، بدليل اختلافهما في كراهية الوقوف واستحبابه .

وأما إذا وقف عن يسار الإمام . فإن كان عن يمين الإمام أحد صحَّتْ صلاته ، لأن ابن مسعود صَلَّى

بين عُلْمَةَ والأسود ، فلما فرغوا قال : « هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ » ، رواه أبو داود . ولأن وسط الصف موقف للإمام في حق النساء ، والعراة ، وإن لم يكن عن يمينه أحد ، فصلاة من وقف عن يساره فاسدة ، سواء كان واحداً ، أو جماعةً . وأكثر أهل العلم يرون للمأموم الواحد : أن يقف عن يمين الإمام . وأنه إن وقف عن يساره خالف السنة . وحُكي عن سعيد بن المسيّب : أنه كان إذا لم يكن معه إلا مأموم واحد جعله عن يساره . وقال مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : إن وقف عن يسار الإمام صحّت صلاته . لأن ابن عباس لما أحرم عن يسار رسول الله ﷺ أدّاه عن يمينه ، ولم تبطل تحرّيمته^(١) ، ولو لم يكن موقفاً لاستأنف التحريم ، كأمام الإمام^(٢) ، ولأنه موقف فيما إذا كان عن الجانب الآخر^(٣) فكان موقفاً ، وإن لم يكن آخر كاليمين ، ولأنّه أحد جانبي الإمام فأشبهه اليمين .

ولنا : أن ابن عباس قال : « قام النبي ﷺ : يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَجُثْتُ ، فَقُمْتُ ، فَوَقَفْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بِذَوَائِبِي^(٤) فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ » متفق عليه . وروى جابر قال : « قام النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فَجُثْتُ ، فَوَقَفْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ » رواه أبو داود . وقولهم إنّه لم يأمره بابتداء التحريم . قلنا : لأن ما فعله قبل الركوع لا يؤثر ، فإن الإمام يُحرم قبل المأمومين ، ولا يضرّ انفرادُه بما قبل إحرامهم . وكذلك المأمومون يُحرم أحدهم قبل الباقيين ، فلا يضرّ . ولا يلزم من العفو عن ذلك العفو عن ركعة كاملة . وقولهم : إنه موقف إذا كان عن يمين الإمام آخر . قلنا : كونه موقفاً في صورة لا يلزم منه كونه موقفاً في أخرى ، كما خلف الصف ، فإنه موقف لائنين ، ولا يكون موقفاً لواحد ، فإن منعوا هذا أثبتناه بالنص .

فصل

فإن وقف عن يسار إمامه ، وخلف الإمام صف ، احتمل أن تصحّ صلاته ، لأن النبي ﷺ جلس عن يسار أبي بكر . وقد روى أن أبا بكر كان الإمام ، ولأن مع الإمام من تنعقد صلاته به . فصحّ الوقوف عن يساره ، كما لو كان معه عن يمينه آخر ، واحتمل أن لا تصحّ ، لأنه ليس بموقف ، إذا لم يكن صف ،

(١) تحرّيمته : تكبيرة الإحرام التي افتتح بها الصلاة . فلو كان الوقوف على يسار الإمام يبطل الصلاة ويقتضى إعادتها لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بإعادة تكبيرة الإحرام وابتداء الصلاة من جديد .

(٢) كأمام الإمام : أي كما لو وقف المأموم أمام الإمام فإنه يجب أن يرجع ويستأنف الصلاة ويبطل ما فعله وهو أمام الإمام .

(٣) أي ولأن الوقوف عن يسار الإمام موقف إذا في الجانب الآخر وهو يمين الإمام شخص آخر واقف ، فيكون موقف الآتي بعده يسار الإمام ، فصحت صلاته لذلك .

(٤) الذّوابة : مقدم شعر الرأس فوق الجبهة .

فلم يكن موقفاً مع الصف، كأمام الإمام . وفارق ما إذا كان عن يمينه آخر، لأنه معه في الصف، فكان صفاً واحداً، كما لو كان وقف معه خلف الصف .

❦ فصل ❦

السنة : أن يقف المأمومون خلف الإمام ، فإن وقفوا قدامه لم تصح . وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي . وقال مالك ، وإسحق : تصح ، لأن ذلك لا يمنع الاقتداء به ، فأشبهه من خلفه .

ولنا : قوله عليه السلام : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ولأنه يحتاج في الاقتداء إلى الالتفات إلى ورائه ، ولأن ذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا هو في معنى المنقول ، فلم يصح . كما لو صلى في بيته بصلاة الإمام ، ويفارق من خلف الإمام ، فإنه لا يحتاج في الاقتداء إلى الالتفات إلى ورائه .

❦ فصل ❦

وإذا كان المأموم واحداً ذكراً . فالسنة : أن يقف عن يمين الإمام ، رجلاً كان أو غلاماً ، لحديث ابن عباس ، وأنس . وروى جابر بن عبد الله قال : « سرت مع رسول الله ﷺ في غزوة فقام يصلي فتوضأت ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله ﷺ ، فأخذ بيدي ، فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، فجاء جبار بن صخر حتى قام عن يساره ، فأخذنا بيديه جميعاً حتى أقامنا خلفه » رواه مسلم ، وأبو داود . فإن كانوا ثلاثة تقدم الإمام ، ووقف المأمومان خلفه . وهذا قول عمر ، وعلي ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وعطاء ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وكان ابن مسعود يرى أن يقفوا جميعاً صفاً .

ولنا : أن النبي ﷺ آخر ^(١) جباراً وجباراً ، فجعلهما خلفه ، ولما صلى بأنس واليقيم جعلهما خلفه ، وحديث ابن مسعود يدل على جواز ذلك . وحديث جابر وجبار يدل على الفضل ، لأنه جعلهما خلفه ولا ينقلهما إلا إلى الأكل . فإن كان أحد المأمومين صبياً ، وكانت الصلاة تطوعاً ، جعلهما خلفه ، لخبر أنس . وإن كانت فرضاً جعل الرجل عن يمينه ، والغلام عن يساره ، كما جاء في حديث ابن مسعود . وإن جعلهما جميعاً عن يمينه جاز . وإن وقفتهما خلفه ، فقل بعض أصحابنا : لا تصح ، لأنه لا يؤمّه ، فلم يضافه ^(٢) كالمرأة . ويحتمل أن تصح ، لأنه بمنزلة المتنفل يصح أن يضاف المفترض ، كذا هاهنا .

❦ فصل ❦

وإن أم امرأة وقفت خلفه ، لأن النبي ﷺ قال : « آخروهن من حيث أخرهن الله » ولأن

(١) في جميع النسخ المطبوعة : « اخرج جباراً ، والصحيح آخر كما هنا . وستأتي صحیحة بعد ذلك .

(٢) يضافه : أي يسكون معه في صف واحد ، وأصله يضافه ، فأدغمت الفاء في الفاء . وفي النسخة التي علقنا عليها : « يصادفه » وهو تصحيف .

أم أنس وقفت خلفهما وحدها ، فإن كان معهما رجل وقف عن يمينه ، ووقفت المرأة خلفهما . وإن كان معهما رجلان وقفا خلفه ، ووقفت المرأة خلفهما . وإن كان أحدهما غلاماً في تطوع ، وقف الرجل والغلام وراءه ، والمرأة خلفهما لحديث أنس . وإن كانت فريضة ، فقد ذكرنا ذلك ، وتقف المرأة خلفهما . وإن وقفت معهم في الصف في هذه المواضع ، صح ، ولم تبطل صلاتها ، ولا صلاتهم على ما ذكرنا فيما تقدم . وإن وقف الرجل الواحد ، والمرأة خلف الإمام . فقال ابن حامد : لا تصح ، لأنها لا تؤمّه فلا تكون معه صفّاً . وقال ابن عقيل : تصحّ على أصح الوجهين ، ولأنه وقف معه مفترض صلاته صحيحة ، فأشبهه ماله وقف معه الرجل . وليس من الشرط أن يكون ممن تصحّ إمامته ، بدليل القارىء مع الأئمة ، والفاسق ، والمنتفل مع المفترض .

❦ فصل ❦

إذا كان المأموم واحداً فكبر عن يسار الإمام ، أداره الإمام عن يمينه ، ولم تبطل تحريمته ، كما فعل النبي ﷺ بابن عباس ، وجابر . وإن كبر فذاً خلف الإمام ، ثم تقدم عن يمينه ، أو جاء آخر فوقف معه ، أو تقدم إلى صف بين يديه ، أو كانا اثنين فكبر أحدهما وتوسوس الآخر ثم كبر قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو كبر واحد^(١) عن يمينه ، فأحسن بآخر ، فتأخر معه قبل أن يحرم الثاني ، ثم أحرم معه ، أو أحرم عن يساره ، فجاء آخر فوقف عن يمينه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع صحت صلاتهم . وقد نصّ أحمد في رواية الأثرم في الرجلين يقومان خلف الإمام ليس خلفه غيرهما . فإن كبر أحدهما قبل صاحبه خاف أن يدخل في الصلاة خلف الصف ، فقال : ليس هذا من ذلك ، ذلك في الصلاة بكاملها . أو صلى ركعة كاملة وما أشبه هذا . فأمّا هذا فأرجو أن لا يكون به بأس . ولو أحرم رجل خلف الصف ، ثم خرج من الصف رجل ، فوقف معه صح لما ذكرنا .

❦ فصل ❦

وإن كبر المأموم عن يمين الإمام ، ثم جاء آخر فكبر عن يساره أخرهما الإمام إلى وراءه ، كما فعل النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم بجابر وجبار . ولا يتقدم الإمام إلا أن يكون وراءه ضيق ، وإن تقدم جاز . وإن كبر الثاني مع الأول عن اليمين ، وخرجا جاز . وإن دخل الثالث وهما في التشهد كبر وجلس ، عن يمين صاحبه ، أو عن يساره . ولا يتأخران في التشهد ، فإن في ذلك مشقة .

❦ فصل ❦

فإن أحرم اثنان وراء الإمام ، فخرج أحدهما لعذر ، أو لعذر عذر ، دخل الآخر في الصف أو نبّه

(١) في النسخة التي علقنا عليها (أو كبر واحداً) بالنصب وهو تصحيف .

رجلاً فخرج معه . أو دخل فوقف عن يمين الإمام ، فإن لم يمكنه شيء من ذلك نوى الافراد ، وأتم مفرداً ، لأنه عذر حدث له ، فأشبه ما لو سبق إمامه الحدث .

فصل

إذا دخل المأموم فوجد في الصف فرجة دخل فيها ، فإن لم يجد وقف عن يمين الإمام . ولا يستحب أن يجذب رجلاً فيقوم معه . فإن لم يمكنه ذلك نبه رجلاً فخرج فوقف معه . وبهذا قال عطاء ، والنخعي ، قالوا : يجذب رجلاً فيقوم معه . وكره ذلك مالك ، والأوزاعي ، واستقبحه أحمد ، وإسحق . قال ابن عقيل : جواز أصحابنا جذب رجل يقوم معه صفًا ، واختار هو أن لا يفعل ، لما فيه من التصرف فيه بغير إذنه . والصحيح : جواز ذلك ، لأن الحالة داعية إليه ، فجاز كالسجود على ظهره ، أو قدمه حال الزحام . وليس هذا تصرفاً فيه ، إنما هو تنبيه له ، ليخرج معه ، فجزى مجرى مسألته أن يصلي معه . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لِيُنَوِّا فِي أَيْدِي إِخْوَانِكُمْ » يريد ذلك . فإن امتنع من الخروج معه لم يكرهه ، وصلى وحده .

فصل

قال أحمد : يصلي الإمام برجل قائم ، وقاعد ، ويتقدمهما . وقال : إذا أمّ برجلين أحدهما غير طاهر أتم^(١) الطاهر معه . وهذا يحتمل : أنه أراد إذا علم الحدث بحدته فخرج ، أتم^(٢) الآخر إن كان عن يمين الإمام ، وإن لم يكن عن يمينه صار عن يمينه كما ذكرنا . فأما إن كان خلفه ، وعلم الحدث قائمًا الصلاة لم تصح . وإن لم يعلم الحدث بحدته حتى تمت الصلاة صحّت ، لأنه لو كان إماماً صحّ الائتمام به ، فلأن تصحّ مصافّته أولى .

فصل

ومن وقف معه كافر ، أو من لا تصحّ صلاته غير ما ذكرنا ، لم تصحّ مصافّته . لأن وجوده وعدمه واحد . وإن وقف معه فاسق ، أو متنفّل صاراً صفًا ، لأنهما رجلان صلاتهما صحيحة . وكذلك لو وقف قارى مع أمي ، أو من به سلس البول مع صحيح ، أو متيمّم مع متوضي . كانوا صفًا ، لما ذكرنا . فإن وقف معه حتى مشكل لم يكن صفًا معه ، إلا عند^(٣) من أجاز وقوف المرأة مع الرجل ، لأنه يحتمل أن يكون امرأة .

(١) لفظ أتم بدل أتم في بعض النسخ .

(٢) لفظ عند ، ساقط من النسخ المطبوعة .

فصل

ولو كان مع الإمام خُنتى مشكل وحده ، فالصحيح أن يقفه عن يمينه ، لأنه إن كان رجلاً فقد وقف في موقفه . وإن كان امرأة لم تبطل صلاتها بوقوفها مع الإمام ، كما لا تبطل بوقوفها مع الرجال . ولا يجوز أن يقف وحده ، لأنه يحتمل أن يكون رجلاً . فإن كان معهما رجل وقف الرجل عن يمين الإمام ، والخُنتى عن يساره . أو عن يمين الرجل ، ولا يقف خلفه ، لأنه يحتمل أن يكون امرأة إلا عند من أجاز مُصافاة المرأة . فإن كان معهم رجل آخر وقف الثلاثة خلفه صفًا لما ذكرنا . فإن كان مع الخُنتى خُنتى آخر ، فقال أصحابنا : يقف الخُنتيان صفًا خلف الرجلين ، لأنه يحتمل أن يكونا امرأتين ، ويحتمل أن يقفا مع الرجلين . لأنه يحتمل أن يكون أحدهما وحده رجلاً فلا تصح صلاته ؛ وإن كان معهم نساء وقفن خلف الخُنتائى . قال أبو الخطاب : إذا اجتمع رجال ، وصبيان ، وخُنتائى ، ونساء ؛ تقدم الرجال ، ثم الصبيان ، ثم الخُنتائى ، ثم النساء . وروى أبو مالك الأشعرى ، عن أبيه أنه قال : « أَلَا أَحَدُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قال : أقام الصلاة ، فصَفَّ الرجالَ ، وصَفَّ خَلْفَهُمُ الغلمانَ ، ثم صَلَّى بهم ، ثم قال هكذا صلاته قال عبد الأعلى : لا أحسبه إلا قال : صلاة أمّتي » رواه أبو داود .

فصل

السنة : أن يتقدم في الصف الأول أولو الفضل ، والسن ، ويلي الإمام أكملهم وأفضلهم . قال أحمد : بلي الإمام الشيوخ ، وأهل القرآن ، وتؤخر الصبيان ، والغلمان ، ولا يلون الإمام . لما روى أبو مسعود الأنصارى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لِيَلِدْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ ^(١) وَالنُّهَى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الَّذِينَ يَلُونَهُمْ » رواه مسلم . وعن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحِبُّ أَنْ يَكُنِيَهُ لِلْهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، لِيَأْخُذُوا عَنْهُ » وقال أبو سعيد : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في أصحابه تأخرًا فقال : تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي ، وَلِيَأْتِمْ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ ، وَلَا يَرَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » رواه مسلم وأبو داود . وروى أحمد في مسنده ، عن قيس ابن عباد قال : « أتيت المدينة للقاء أصحاب محمد ﷺ فُقيمت الصلاةُ وخرجَ عمرُ مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت في الصف الأول ، فجاء رجلٌ فنظر في وجوه القوم ، فعرفهم غيري ، فنحناني وقام في مكاني ، فما عقلتُ صلاتي ، فلما صَلَّى قال : أَيُّ بُنَى ، لَا يَسُوكَ اللَّهُ ، فَإِنِّي لَمْ آتِكَ الَّذِي

(١) الأحلام ، العقول ، والنهى : العقول أيضاً ، فهو من عطف المرادف .

أَتَيْتُ بِجَهْلَةٍ ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا : كُونُوا فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِينِي ، وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ فَعَرَفْتُهُمْ غَيْرَكَ » وكان الرجل أَيْبَى بن كعب .

❦ فصل ❦

وخير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها . لقول رسول الله ﷺ : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا . وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا » رواه مسلم وأبو داود . وعن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّفُّ الْأَوَّلُ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلَائِكَةِ ، وَلَوْ تَعَلَّمُونَ فَضِيلَتَهُ لَا تَبْدُرْتُمُوهُ » رواه أحمد في المسند . وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « أَتَمُّوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمَ ، فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ » . وعن عائشة قالت : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ » رواهما أبو داود .

❦ فصل ❦

ويُستحبُّ أن يقف الإمام في مقابلة وَسَطِ الصَّفِّ ، لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسُدُّوا انْخِلَالًا ^(١) » رواه أبو داود . ويُكره أن يدخل في طاق القبلة إلا أن يكون المسجد ضيقًا . وكرهه ابن مسعود ، وعلقمة ، والحسن ، وإبراهيم ، وفعله سعيد بن جبير ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وقيس بن أبي حازم .

ولنا : أنه يستقر به عن بعض المأمومين فكرهه ، كما لو جعل بينه وبينهم حجابًا .

❦ فصل ❦

ولا يكره للإمام أن يقف بين السواري ^(٢) ، ويُكره للمأمومين ، لأنها تقطع صفوفهم . وكرهه ابن مسعود ، والنخعي . ورُوي عن خديفة ، وابن عباس ، ورخص فيه ابن سيرين ، ومالك ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر . لأنه لا دليل على المنع منه .

ولنا : ما رُوي عن معاوية بن قرّة ، عن أبيه قال : « كُنَّا نُنْفَعِي أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي ،

(١) الخلل : المكان المنفرج بين الشخصين في الصف .

(٢) السواري : جمع سارية ، وهي العمود في المسجد .

على عهد رسول الله ﷺ ، ونُظِرَ دُ عَنْهَا طَرْدًا » رواه ابن ماجه ، ولأنها تقطع الصف ، فإن كان الصف صغيراً قدر ما بين الساريتين لم يكره لأنه لا ينقطع بها .

« مسألة » قال ﴿ وإذا صلى إمام الحى جالساً صلى من وراءه جلوساً ﴾ .

الاستحب للإمام إذا مرض ، وعجز عن القيام : أن يستخلف ، لأن الناس اختلفوا في صحة إمامته ، فيخرج من الخلاف . ولأن صلاة القائم أكمل ، فيستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة . فإن قيل : قد صلى النبي ﷺ قاعداً بأصحابه ، ولم يستخلف . قلنا : صلى قاعداً ليبيّن الجواز ، واستخلف مرة أخرى ، ولأن صلاة النبي ﷺ قاعداً أفضل من صلاة غيره قائماً . فإن صلى بهم قاعداً جاز ، ويصليون من وراءه جلوساً ، فمثل ذلك أربعة من الصحابة : أسيد بن حضير^(١) ، وجابر ، وقيس بن فهد ، وأبو هريرة . وبه قال الأوزاعي ، وحماد بن زيد ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال مالك في إحدى روايته لا تصح صلاة القادر على القيام خلف القاعد ، وهو قول محمد بن الحسن . لأن الشعبي روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا يَوْمَنَّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِساً » أخرجه الدارقطني . ولأن القيام ركن ، فلا يصح اتمام القادر عليه بالمعجز عنه ، كسائر الأركان . وقال الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي يصون خلفه قياماً ، لما روت عائشة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ . فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَوُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدٌ » متفق عليه . وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ . ولأنه ركن قدر عليه ، فلم يجز له تركه ، كسائر الأركان .

ولنا : ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ . وَإِذَا صَلَّى جَالِساً ، فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ » متفق عليه . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ ، وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِساً ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ : أَنْ اجْلِسُوا ، فَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّى جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ » وروى أنس نحوه ، أخرجهما البخاري ، ومسلم . وروى جابر عن النبي ﷺ مثله ، أخرجه مسلم . ورواه أسيد بن حضير ، وعمل به . قال ابن عبد البر : روى هذا الحديث عن النبي

(١) يروى أهل الحديث وحضيرا ، بفتح الحاء وكسر الضاد ، ولكنها في القاموس المحيط للفيروزابادي بضم الحاء وفتح الضاد بصيغة التصغير ، وهو أصحط وقد سبق ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب

ابن عبد قال : « أتيت المدينة للقاء أصحاب محمد ﷺ فقيمت الصلاة وخرج عمر مع أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة ، من حديث أنس ، وجابر ، وأبي هريرة ، وابن عمر . وعائشة ، كلها بأسانيد صحاح . ولأنها حالة قعود الإمام فكان على المأمومين متابعتها كحال التشهد .

فأما حديث الشعبي فرسل ، يرويه جابر الجعفي ، وهو متروك ، وقد فعله أربعة من أصحاب النبي ﷺ بعده . فأما حديث الآخرين ، فقال أحمد : ليس في هذا حجة ، لأن أبا بكر كان ابتداء الصلاة فإذا ابتداء الصلاة قائماً صوّاً قِياماً ، فأشار أحمد إلى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بحمل الأول على من ابتداء الصلاة جالساً ، والثاني : على ما إذا ابتداء الصلاة قائماً ، ثم اعتلّ لجلس ، ومتى أمكن الجمع بين الحديثين وجب ، ولم يُحمل على النسخ ، ثم يحتمل أن أبا بكر كان الإمام . قال ابن المنذر : في بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس . وفي بعضها أن أبا بكر كان الإمام . وقالت عائشة : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِداً » وقال أنس : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مَرَضِهِ خلف أبي بكر قَاعِداً في ثَوْبٍ مُتَوَشَّحاً بِهِ » قال الترمذي : كلا الحديثين حسن صحيح ، ولا يُعرف للنبي ﷺ خلف أبي بكر صلاة إلا في هذا الحديث . وروى مالك عن ربيعة الحديث قال : وكان أبو بكر الإمام ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بصلاة أبي بكر ، وقال : « مِمَّا مَاتَ نَبِيٌّ حَتَّى يَوْمَهُ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِهِ » قال مالك : العمل عندهنا على حديث ربيعة هذا . وهو أحب إلى ، فإن قيل : لو كان أبو بكر الإمام لسكان عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا : يحتمل أنه فعل ذلك لأن وراءه صفّاً .

فصل

فإن صوّاً وراءه قِياماً ففيه وجهان :

أحدهما : لاتصح صلاتهم : أو ما إليه أحد ، فإنه قال : إن صلى الإمام جالساً والذين خلفه قِياماً لم يقتدوا بالإمام ، إنما اتبعوا له إذا صلى جالساً صوّاً جلوساً ، وذلك لأن النبي ﷺ أمرهم بالجلوس ، ونهاهم عن القيام . فقال في حديث جابر : « إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً ، وَإِذَا صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً ، وَلَا تَقُومُوا وَالْإِمَامُ جَالِسٌ ، كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظَمَائِهِا » فقعدنا ، والأمر يقتضي الوجوب ، والنهي يقتضي فساد المنهى عنه ، ولأنه ترك اتباع إمامه ، مع قدرته عليه ، أشبه تارك القيام في حال قيام إمامه .

والثاني : تصح : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى وراءه قوم قِياماً لم يأمرهم بالإعادة ، فعلى هذا يُحمل الأمر على الاستعجاب ، ولأنه يتكفّف القيام في موضع يجوز له القعود أشبه المريض ، إذا تكفّف القيام ، ويحتمل أن تصح صلاة الجاهل بوجوب القعود ، دون العالم بذلك ، كقولنا في الذي ركع دون

الصف ، فأما من وجب عليه القيام فقعده ، فإن صلاته لا تصح ، لأنه ترك ركنا يقدر على الاتيان به .

فصل

ولا يؤم القاعد من يقدر على القيام إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون إماماً الحى ، نص عليه أحمد فقال : ذلك لإمام الحى لأنه لا حاجة بهم إلى تقديم عاجز عن القيام . إذا لم يسكن الإمام الراتب ، فلا يتحمل إيقاظ ركن في الصلاة لغير حاجة . والنبي صلى الله عليه وسلم حيث فعل ذلك كان هو الإمام الراتب .

الثانى : أن يسكون مرضه يرجى زواله ، لأن اتخاذ الزمن^(١) ، ومن لا يرجى قدرته على القيام إماماً راتباً يفضى إلى تركهم القيام على الدوام ولا حاجة إليه ، ولأن الأصل في هذا فعل النبي ﷺ ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يرجى برؤه .

« مسألة » قال ﴿ فإن ابتدأ بهم الصلاة قائماً ، ثم اعتل ، فجلس ائتموا خلفه قياماً ﴾ .

إنما كان كذلك ، لأن أبا بكر حيث ابتدأ بهم الصلاة قائماً ، ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم قائماً الصلاة بهم جالساً ائتموا قياماً ، ولم يخلصوا . ولأن القيام هو الأصل . فمن بدأ به في الصلاة لزمه في جميعها إذا قدر عليه ، كالتنازع في صلاة التيمم ، يلزمه إتمامها ، وإن حدث مبيح القصر في أثناءها .

فصل

فإن استخلف بعض الأئمة في زماننا ، ثم زال عذره فحضر ، فهل يجوز أن يفعل كفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر ؛ فيه روايتان :

إحدهما : ليس له ذلك . قال أحمد في رواية أبي داود : ذلك خاص للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، لأن هذا أمر يخالف القياس ، فإن انتقال الإمام مأموماً ، وانتقال المأمومين من إمام إلى آخر لا يجوز ، إلا لعذر يحوج إليه ، وليس في تقديم الإمام الراتب ما يحوج إلى هذا ، أما النبي ﷺ فكانت له من الفضيلة على غيره ، وعظم التقدم عليه ما ليس لغيره ، ولهذا قال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والثانية : يجوز ذلك لغيره . قال أحمد في رواية أبي الحارث : من فعل كما فعل رسول الله ﷺ يكبر ويقعد إلى جنب الإمام ويتدىء القراءة من حيث بلغ الإمام ، ويصلى للناس قياماً . وذلك لأن الأصل أن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم كان جائزاً لأئمة ، ما لم يقد دليل على اختصاصه به . وفيه رواية ثالثة أن ذلك لا يجوز إلا للخليفة دون بقية الأئمة . قال في رواية المروزي : ليس هذا لأحد إلا للخليفة .

(١) الزمن : المقعد ، الذى لا يستطيع القيام .

وذلك لأن رتبة الخلافة تفضل رتبة سائر الأئمة ، فلا يُحق بها غيرها ، وكان ذلك للخليفة ، لأن خليفة النبي صلى الله عليه وسلم يقوم مقامه .

فصل

ويجوز للعاجز عن القيام أن يؤم مثله ، لأنه إذا أم القادرين على القيام فمثله أولى ، ولا يشترط في اقتدائهم به أن يكون إماماً راتباً ، ولا مرجواً زوال مرضه ، لأنه ليس في إمامته لهم ترك ركن مقدور عليه ، بخلاف إمامته للقادرين على القيام .

فصل

ولا يجوز لتارك ركن من الأفعال إمامة أحدٍ ، كالمضطجع ، والعاجز عن الركوع والسجود . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك . وقال الشافعي : يجوز ، لأنه فعل أجازه المرض ، فلم يُغيّر حكم الانتماء كالتقاعد بالقائم .

ولنا : أنه أخلّ بركن لا يسقط في النافلة ، فلم يجز للقادر عليه الانتماء به ، كالقاريء بالأمي ، وحكم القيام حق بدليل سقوطه في النافلة ، وعن المقتدين بالعاجز . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المصلين خلف الجالس بالجلوس ، ولا خلاف في أن المصلّي خلف المضطجع لا يضطجع . فأما إن أم مثله فقياسُ المذهب صحته ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في المطر بالإيماء ، والعراة يُصلّون جماعة بالإيماء^(١) . وكذلك حال المسابقة^(٢) .

فصل

ويصح إتمام التوضيء بالتميم لا أعلم فيه خلافاً ، لأن عمرو بن العاص صلى بأصحابه متيمماً ، وبلغ النبي ﷺ فلم ينكره . وأمّ ابن عباس أصحابه متيمماً . وفيهم عمار بن ياسر في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكروه . ولأنه من طهارة صحيحة ، فأشبه التوضيء . ولا يصح إتمام الصحيح بمن به ساس البول . ولا غير المستحاضة بها ، لأنهما يُصلّيان مع خروج الحدث من غير طهارة له ، بخلاف التيمم . فأما من كانت عليه نجاسة ، فإن كانت على بدنه فتيمم لها جاز للطاهر الانتماء به عند القاضي ، لأنه كالتميم للحدث . وعلى قياس قول أبي الخطاب لا يجوز الانتماء به . لأنه أوجب عليه الإعادة . وإن كانت على ثوبه لم يصح الانتماء به ، لأنه تارك لشرط . ولا يجوز إتمام التوضيء ولا التيمم

(١) هذا على رأى من يجيز ذلك ، أما عند الشافعي وغيره فعليه القيام والركوع وإتمام أفعال الصلاة .

(٢) المسابقة : المحاربة بالسيوف عند شدة المعركة ، فيصلح المحارب بالإيماء ، ومثل المسابقة كل شغل

في المعركة يمنع من إتمام أفعال الصلاة ، فإنه يجوز معه الصلاة بالإيماء .

بعاده الماء والتراب ، ولا اللابس بالعارى ، ولا القادر على الاستقبال بالعاجز عنه ، لأنه تارك لشرط يقدر عليه المأموم ، فثبته المصنف بمن به سند البول ، ويصح اتمام كل واحد من هؤلاء بمثله ، لأن العروة يصنون جماعة ، وقد سبق هذا .

فصل

وفي صلاة المفترض خلف المتنفل روايتان :

إحداها : لا تصح : نص عليه أحمد في رواية أبي الخارث ، وحنبلي . واختارها أكثر أصحابنا ، وهذا قول الزهري ، ومالك ، وأصحاب الرأي ، لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِئَوْفَاتِهِمْ بِهِ ، فَلَا تَحْتَفِئُوا عَنْهُ » متفق عليه ، ولأن صلاة المأموم لا تتأدى بنية الإمام ، أشبه صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر .

والثانية : يجوز : نقلها إسماعيل بن سعد . ونقل أبو داود قال : سمعت أحمد سئل عن رجل صلى العصر ، ثم جاء فنسى ، فتقدم يصلي بقوم تلك الصلاة ، ثم ذكر لما أن صلى ركعة ، فمضى في صلاته ؟ قال : لا بأس ، وهذا قول عطاء ، وطاوس ، وأبي رجاء ، والأوزاعي ، والشافعي ، وسليمان بن حرب ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وأبي إسحاق الجوزجاني ، وهي أصح لما روى جابر بن عبد الله : « أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِقَوْمِهِ تِلْكَ الصَّلَاةَ » متفق عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ صَلَّى بِصُفَّةٍ مِنْ أَتْحَابِهِ فِي الْخُوفِ رَكْعَتَيْنِ . ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى بِالصُّفَّةِ الْآخَرَى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ » رواه أبو داود ، والأثر . والثانية منهما تقع نافلة ، وقد أم بها مفترضين .

وروى عن أبي خزيمة قال : أتينا أبا رجاء لنصلي معه الأولى ، فوجدناه قد صلى ، فقلنا : جئناك لنصلي معك ، فقال : قد صلينا ، ولكن لا أخيبكم ، فقام فصلى وصلينا معه . رواه الأثر ، ولأنهما صلاتان اتفقتا في الأفعال ، فجاز اتمام النصلي في إحداها بالنصلي في الأخرى كالمتنفل خلف المفترض . فأما حديثهم فالمراد به لا تختلفوا عليه في الأفعال ، بدليل قوله : « فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » ولهذا يصح اتمام المتنفل بالمفترض مع اختلاف نيتهما ، وقياسهم ينتقض بالسبوق في الجمعة ، يدرك أقل من ركعة ، ينوي الظهر خلف من يصلي الجمعة .

فصل

ولا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل وراء المفترض ، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا ، وقد دل عليه قول النبي ﷺ : « أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ » والأحاديث التي في إعادة الجماعة ، ولأن صلاة المأموم تتأدى بنية الإمام ، بدليل ما لو نوى مكتوبة فبان قبل وقتها .

❦ فصل ❦

فإن صَلَّى الظهر خلف من يُصَلِّي العصر ، ففيه أيضاً روايتان : نقل إسماعيل بن سعد جوازه ، ونقل غيره المنع منه . ونقل إسماعيل بن سعد قال : قلت لأحمد : فما ترى إن صَلَّى في رمضان خلف إمام يُصَلِّي بهم التراويح ؟ قال : ويجوز ذلك من المكتوبة . وقال في رواية المروزي : لا يُعجبنا أن يصَلِّي مع قوم التراويح ويأتهم بها للعتمة ، وهذه فرع على ائتمام المفترض بالمتنفل ، وقد مضى الكلام فيها .

❦ فصل ❦

فإن كانت إحدى الصلاتين تخالف الأخرى في الأفعال ، كصلاة الكسوف ، أو الجمعة خلف من يُصَلِّي غيرها ، وصلاة غيرها وراء من يُصَلِّيها ، لم تصح رواية واحدة ، لأنه يُفَضَّلُ إلى مخالفة إمامه في الأفعال ، وهو منهي عنه .

❦ فصل ❦

ومن صَلَّى الفجر ، ثم شك ، هل طلع الفجر أولاً ؟ أو شك في صلاة صلاحها : هل فعلها في وقتها أو قبله ؟ لزمته إعادتها ، وله أن يؤم في الإعادة من لم يُصَلِّ . وقال أصحابنا : يخرج على الروایتين في إمامة المتنفل مفترضاً .

ولنا : أن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ، ووجوب فعلها ، فيصح أن يؤم فيها مفترضاً ، كالو شك ، هل صَلَّى أم لا ؟ ولو فاتت المأموم ركعة ، فصلَّى الإمام خمساً ساهياً . فقال ابن عقيل : لا يُعتمد للمأموم بالخامسة ، بأنها سهو وغلط . وقال القاضي : هذه الركعة نافلة له ، وفرض المأموم ، فيخرج فيها الروایتان . وقد سئل أحمد عن هذه المسائل فتوقف فيها . والأولى أن يُحتسب له بها ، لأنه لو لم يُحتسب له بها لزمه أن يصَلِّي خمساً مع علمه بذلك . ولأن الخامسة واجبة على الإمام . عند من يوجب عليه البناء على اليقين ، وعند استواء الأمرين عنده . ثم إن كانت نفلاً فالصحيح صحة الائتمام به ، وقوله : إنه غلط ، قلنا : لا يخرج الغلط عن أن يكون نفلاً مثاباً فيه . فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كَانَتْ الرُّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً لَهُ » .

وإن صَلَّى بقوم الظهر يظنها العصر . فقال أحمد : يعيد ، ويعيدون ، وهذا على الرواية التي منع فيها ائتمام المفترض بالمتنفل . فإن ذكر الإمام وهو في الصلاة فاتتها عصرًا كانت له نافلة ، وإن قلب نيته إلى الظهر بطلت صلاته ، لما ذكرناه متقدماً . وقال ابن حامد : يُتمُّها ، والفرض باقٍ في ذمته .

❦ فصل ❦

ولا يصح ائتمام البالغ بالصبي في الفرض ، نص عليه أحمد ، وهو قول ابن مسعود ، وابن عباس وبه

قال عطاء ونجاح، والشعبي ومالك، والنورى، والأوزاعي، وأبو حنيفة. وأجازته الحسن، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. ويتخرج لنا مثل ذلك بناء على إمامة المتنفل للمفترض، ووجه ذلك عموم قوله: «يَوْمُكُمْ أَقْرَبُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» وهذا داخل في عمومه. وروى عمرو بن سلمة الجرمي: «أن النبي ﷺ قال لقومه: يَوْمُكُمْ أَقْرَبُكُمْ». قال: فكنت أؤمهم وأنا ابنُ سبع سنين أو ثمان سنين» رواه أبو داود، وغيره. ولأنه يؤذن للرجال، فجاز أن يؤمهم كالبالغ.

ولنا: قول ابن مسعود وابن عباس، ولأن الإمامة حال كمال، والصبي ليس من أهل الكمال. فلا يؤم الرجال كالمراة، ولأنه لا يؤمن من الصبي الإخلال بشرط من شرائط الصلاة، أو القراءة حال الأسرار.

فأما حديث عمرو بن سلمة الجرمي. فقال الخطابي: كان أحمد يضعف أمر عمرو بن سلمة. وقال مرة: دعه، ليس بشيء بين. وقال أبو داود: قيل لأحمد، حديث عمرو بن سلمة؟ قال: لا أدري أى شيء هذا، ولعله إنما توقف عنه. لأنه لا يتحقق بفتح الأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان بالبادية في حي من العرب، بعيد من المدينة، وقوى هذا الاحتمال قوله في الحديث: وكنت إذا سجدت خرجت استي، وهذا غير سائغ.

فصل

فأما إمامته في النفل، ففيها روايتان:

(إحداها) لاتصح: لما ذكرنا في النرض.

(والثاني) تصح: لأنه متفعل يؤم متفتانين، ولأن النافلة يدخلها التخفيف، ولذلك تقدم الجماعة به فيها إذا كان مأموماً.

فصل

يكره أن يؤم قوماً أكثرهم له كارهون، لما روى أبو أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآيِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وعن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ صَلَاةٌ: مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا هُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ يَأْتِي الصَّلَاةَ دِبَارًا — وَالذَّبَّارُ: أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ أَنْ يَفُوتَهُ الْوَقْتُ — وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرًا»^(١) رواه أبو داود.

(١) اعتبد محرراً: أى جعل الحر عبداً بأن اشتراه أو باعه، فإن الحر لا يباع ولا يشتري، ومن باعه أو اشتراه فقد عبده واعتبده أى جعله عبداً، وقد ورد النهي في الأحاديث الكثيرة عن بيع الحر وأكل ثمنه.

وقال عليّ لرجل أمّ قوماً وهم له كارهون : إِنَّكَ لَخَرُوطٌ^(١) ، قال أحمد رحمه الله : إذا كرهه واحد أو اثنين أو ثلاثة فلا بأس ، حتى يكرهه أكثر القوم . وإن كان ذا دين وسنة فكرهه القوم لذلك لم تُكره إمامتهم ، قال منصور : أما إننا سألنا أمر الإمامة ، فقيل لنا : إنما عني بهذا الظلمة ، فأما من أقام السنة فإنما الإنم على من كرهه .

❦ فصل ❦

ولا تُكره إمامة الأعرابي إذا كان يصلح لها ، نص عليه . وهذا قول عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وكره أبو مجلز إمامته . وقال مالك : لا يؤمّهم ، وإن كان أقرهم ، لقول الله تعالى : (٩ : ٩٧) الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ . ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى » ولأنه مُكَلَّف من أهل الإمامة أشبه المهاجر ، والمهاجر أولى منه . لأنه يُقدّم على المسبوق بالمجرة ، فمن لاهجرة له أولى . قال أبو الخطاب : والخَصْرِيُّ أولى من البدوي . لأنه يختلف في إمامته ، ولأن الغالب جفاؤهم ، وقلة معرفتهم بحدود الله .

❦ فصل ❦

ولا تُكره إمامة ولد الزنا إذا سلّم دينه . قال عطاء : له أن يؤمّ إذا كان مَرَضِيًّا . وبه قال سليمان ابن موسى ، والحسن ، والنخعي ، والزهري ، وعمرو بن دينار ، وإسحاق . وقال أصحاب الرأي : لا تجزى الصلاة خلفه . وكره مالك أن يتخذ إماماً راتباً . وكره الشافعي إمامته ، لأن الإمامة موضع فضيلة ، فكره تقديمه فيها كالعبد .

ولنا : قوله « يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » وقالت عائشة : « لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْ وَزْرِ أَبِيهِ شَيْءٌ » وقد قال تعالى (٦ : ١٦٤) وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) وقال (٤٩ : ١٣) إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ) والعبد لا تُكره إمامته وإنما الحرّ أولى منه ، ثم إن العبد ناقص في أحكامه ، لا يلي النكاح ولا المال ، ولا تُقبل شهادته في بعض الأشياء ، بخلاف هذا .

❦ فصل ❦

ولا تُكره إمامة الجُنْدِيّ والخَصِيّ إذا سلّم دينهما ، لما ذكرنا في العبد ، ولأنه عدل من أهل الإمامة أشبه غيره .

(١) الخروط : الدابة الجوح تجتذب رسلها من يد ممسكها ثم تمضي ، والمرأة الفاجرة ، ومن ينخرط في الأمور جهلاً ، ويمكن تفسير الخروط هنا بالدابة الجوح على التشبيه ، بمعنى عدم الانقياد للحق ، أو بمن ينخرط في الأمور جهلاً ، والتفسير الأول عند أبي .

فصل

من شروط صحة الجماعة أن ينوى الإمام والمأموم حالهما ، فينوى الإمام أنه إمام ، والمأموم أنه مأموم . فإن صَلَّى رجلان ينوى كل واحد منهما أنه إمام صاحبه ، أو مأموم له ، فصلاتهما فاسدة ، نص عليهما . لأنه ائتم بمن ليس بإمام في الصورة الأولى ، وأمَّ مَنْ لم يَأْتَمْ به في الثانية . ولو رأى رجلين يصليان فنوى الائتام بالمأموم ، لم يصح . لأنه ائتم بمن لم ينو إمامته . وإن نوى الائتام بأحدهما لا بعينه لم يصح ، حتى يُعَيِّن الإمام ، لأن تعيينه شرط . وإن نوى الائتام بهما معاً لم يصح ، لأنه نوى الائتام بمن ليس بإمام ، ولأنه نوى الائتام باثنين . ولا يجوز الائتام بأكثر من واحد . ولو نوى الائتام بإمامين لم يجز . لأنه لا يمكن اتباعهما معاً .

فصل

ولو أحرَم منفرداً ، ثم جاء آخرُ فصلَّى معه ، فنوى إمامته صحَّ في النفل ، نصَّ عليه أحمد . واحتجَّ بحديث ابن عباس ، وهو أن ابن عباس قال : « بَثَّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَطَوِّعاً مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَامَ إِلَى الْقِرْبَةِ فَتَوَضَّأَ فَقَامَ فَصَلَّى ، فَقُمْتُ لَمَّا رَأَيْتُهُ صَنَعَ ذَلِكَ ، فَتَوَضَّأْتُ مِنَ الْقِرْبَةِ ، ثُمَّ قُمْتُ إِلَى شِقَمِ الْأَيْسَرِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ يَعْدِلُنِي كَذَلِكَ إِلَى الشَّقِ الْأَيْمَنِ » متفق عليه ، وهذا لفظ رواية مسلم . فأما في الفريضة فإن كان ينتظر أحداً ، كما إمام المسجد يُحْرَم وحده ، وينتظر من يأتي فيصلي معه ، فيجوز ذلك أيضاً ، نصَّ عليه أحمد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحرَم وحده ، ثم جاء جابر وجَبَّار فأحرما معه ، فصلَّى بهما ، ولم يُنْكَر فعلهما ، والظاهر أنها كانت صلاة مفروضة ، لأنهم كانوا مسافرين ، وإن لم يكن كذلك . فقد روى عن أحمد : أنه لا يصح ، هذا قول الثوري ، وأصحاب الرأي في الفرض والنفل جميعاً ، لأنه لم ينو الإمامة في ابتداء الصلاة ، فلم يصح . كما لو ائتمَّ بمأموم . وروى عن أحمد أنه قال : في النفس منها شيء ، مع أن حديث ابن عباس يُقَوِّيه ، وهذا مذهب الشافعي ، وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى . لأنه قد ثبت في النفل بحديث ابن عباس ، وحديث عائشة : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ . فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَامَ نَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ » وقد ذكرناه ، والأصل مساواة الفرض للنفل في النية . وقوى ذلك حديث جابر ، وجبار في الفرض . ولأن الحاجة تدعو إلى نقل النية إلى الإمامة ، فصلَّى كحالة الاستخلاف ، وبيان الحاجة أن المنفرد إذا جاء قوم فأحرموا وراءه ، فإن قطع الصلاة ، وأخبر بحاله فقبح ، وكان مُرْتَكِباً لِلنَّهْيِ ، بقوله تعالى (٤٧ : ٣٣) وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ) وإن ائتم الصلاة بهم ، ثم أخبرهم بفساد صلاتهم كان أقبح ، وأشق . ولأن الانفراد أحد حائتي عدم الإمامة في الصلاة ، فجاز الانتقال

منها إلى الإمامة ، كما لو كان مأموماً ، وقياسهم ينتقض بحالة الاستخلاف .

❦ فصل ❦

وإن أحرم منفرداً ، ثم نوى جل نفسه مأموماً ، بأن يحضر جماعة فينوي الدخول معهم في صلاتهم ، ففيه روايتان :

إحداها : هو جائز : سواء كان في أول الصلاة ، أو قد صلى ركعة فأكثر ، لأنه نقل نفسه إلى الجماعة ، فجاز كما لو نوى الإمامة .

والثانية : لا يجوز : لأنه نقل نفسه إلى جعله مأموماً من غير حاجة ، فلم يجز . كالإمام ، وفارق نقله إلى الإمامة ، لأن الحاجة داعية إليه . فعلى هذا يقطع صلاته ، ويستأنف الصلاة معهم . قال أحمد في رجل دخل المسجد فصلى ركعتين ، أو ثلاثاً ينوي الظهر ، ثم جاء المؤذن فأقام الصلاة ، سلم من هذه ، وتصير له تطوعاً ، ويدخل معهم ، قيل له : فإن دخل في الصلاة مع القوم واحتسب به . قال : لا يخرجه ، حتى ينوي بها الصلاة مع الإمام ، في ابتداء الفرض .

❦ فصل ❦

وإن أحرم مأموماً ، ثم نوى مفارقة الإمام وإتمامها منفرداً لعذر جاز ، لما روى جابر قال : « كان معاذٌ يصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء ، ثم يرجع إلى قومه فبؤمهم ، فأخّر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء ، فصلى معه ، ثم رجع إلى قومه فقرأ سورة البقرة فتأخر رجل فصلى وحده فقيل له : نافقت يا فلان ، قال : ما نافقت ، ولكن لاثنين رسول الله ﷺ فأخبره ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك ، فقال : أفئتان أنت يا معاذ ؟ أفئتان أنت يا معاذ ؟ مرتين - اقرأ سورة كذا ، وسورة كذا - قال - وسورة ذات البروج ، والليل إذا يغشى ، والنساء والطارق ، وهل أناك حديث العاشية » متفق عليه ، ولم يأمر النبي ﷺ الرجل بالإعادة ، ولا أنكر عليه فعله ، والأعذار التي يخرج لأجلها مثل المشقة بتطويل الإمام ، أو المرض ، أو خشية غلبة الناس ، أو شيء يفسد صلاته ، أو خوف فوات مال ، أو تلفه ، أو فوت رفقته ، أو من يخرج من الصف لا يجد من يقف معه ، وأشباه هذا ، وإن فعل ذلك لعذر عذر ، ففيه روايتان :

إحداها : تفسد صلاته : لأنه ترك متابعة إمامه لعذر ، أشبه ما لو تركها من غير نية المفارقة .

والثانية : تصح : لأنه لو نوى المنفرد كونه مأموماً لصح في رواية ، ففيه الانفراد أولى . فإن المأموم قد يصير منفرداً بغير نية ، وهو المسبوق إذا سلم إمامه ، وغيره لا يصير مأموماً بغير نية بحال .

❦ فصل ❦

وإن أحرَمَ مأموماً ، ثم صار إماماً ، أو نقل نفسه إلى الائتِمام بإمام آخر جاز في موضع واحد ، وهو إذا سبق الإمام الحدث فاستخلف من يُتَمَّ بهم الصلاة ، وقد ذكرنا هذا ، ولا يصح في غيره ، إلا أن يُدرك اثنان بعض الصلاة مع الإمام ، فلما سَلِمَ اتَّمتَّ أحدهما بصاحبه في بقية الصلاة ، ففيه وجهان . وإن نوى كل واحد منهما أنه إمام صاحبه ، أو مأموه له فسدت صلاتهما ، لما ذكرناه من قبل . وإن نوى الإمام الائتِمام بغيره لم يصح ، إلا في موضع واحد ، وهو إذا استخلف الإمام من يُصَلِّي ، ثم جاء في أثناء الصلاة ، فتقدَّم فصار إماماً ، وبني على صلاة خليفته ، ففي ذلك ثلاث روايات قد ذكرناها .

« مسألة » قال ﴿ ومن أدرك الإمام راكعاً فركع دون الصف ، ثم مشى حتى دخل في الصف ، وهو لا يعلم بقول النبي ﷺ لأبي بكر : « زَادَكَ اللهُ حِرْصاً وَلَا تَعُدْ » قيل له : لا تَعُدْ ، وقد أجزأته صلاته ، فإن عاد بعد النهي لم تجزئه صلاته ، ونص أحمد رحمه الله على هذا في رواية أبي طالب ﴾ .
وجملة ذلك : أن من ركع دون الصف ، ثم دخل فيه ، لا يخلو من ثلاثة أحوال :

إما أن يُصَلِّي ركعة كاملة . فلا تصح صلاته ، لقول النبي ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ خَلَفَ الصَّفَّ » .
والثاني : أن يَدِبَّ راكعاً حتى يدخل في الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، أو أن يأتي آخر فيقف معه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ، فإن صلاته تصح . لأنه أدرك مع الإمام في الصف ما يُدْرِك به الركعة . ومَنْ رَخَّص في ركوع الرجل دون الصف : زيد بن ثابت ، وفعله ابن مسعود ، وزيد ابن وهب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعُروة ، وسعيد بن جبير ، وابن جريج ، وجوزة الزهري ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي إذا كان قريباً من الصف .

الحال الثالث : إذا رفع رأسه من الركوع ، ثم دخل في الصف ، أو جاء آخر فوقف معه قبل إتمام الركعة ، فهذه الحال التي يُحْمَل عليها قول الخُرق . ونص الإمام أحمد . فتى كان جاهلاً بتحريم ذلك صحَّتْ صلاته ، وإن علم لم تصح . وروى أبو داود عن أحمد : أنه يصح ، ولم يفرق ^(١) ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . لأن أبا بكر فعل ذلك ، وفعله من ذكرنا من الصحابة .

ولنا : ما روى « أَنَّ أبا بكر انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف » ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : زَادَكَ اللهُ حِرْصاً ، وَلَا تَعُدْ » ، رواه البخاري ، ورواه أبو داود ، ونلفظه : « أَنَّ أبا بكر جَاءَ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَاكِعٌ فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ » ،

(١) ولم يفرق : أى لم يفرق بين من علم بالنهي عن ذلك ، ومن لم يعلم ، فجعل صلاة الاثنين محيطة .

ثم مشى إلى الصف ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال : أَيُّكُمْ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ ؟ فقال أبو بكر : أنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا ، وَلَا تَعُدْ « فلم يأمره بإعادة الصلاة ، ونهاه عن العود ، والنهي يقتضي الفساد . فإن قيل : إنما نهاه عن التهاون ، والتخلف عن الصلاة . قلنا : إنما يعود النهي إلى المذكور ، والمذكور الركوع دون الصف ، ولم ينسبه النبي ﷺ إلى التهاون ، وإنما نسبه إلى الحرص ، ودعاه بالزيادة فيه ، فكيف ينهاه عن التهاون ، وهو منسوب إلى ضده ؟ ورؤي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى : أنها لا تصح صلاته عالمًا كان أو جاهلًا ، لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به الركعة . أشبه ما لو صلى ركعة كاملة . وعلى هذا يحمل حديث أبي بكر على أنه دخل في الصف قبل رفع النبي ﷺ رأسه . وقد قال أبو هريرة : لَا يَرَكْعُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَأْخُذَ مَقَامَهُ مِنَ الصَّفِّ . ولم يفرق القاضي في هذه المسألة بين من رفع رأسه من الركوع ، ثم دخل ، وبين من دخل فيه راكمًا . وكذلك كلام أحمد ، والخرق ، ولا يفرق فيه . والدليل يقتضي التفريق ، فيحمل كلامهم عليه ، وقد ذكره أبو الخطاب نحوًا مما ذكرنا .

فصل

وإن فعل هذا لغير عذر ، ولا حَشْيَ القوات ، ففيه وجهان : أحدهما : يُجزئه : لأنه لو لم يحز مُطلقًا لم يحز حال العذر ، كالركعة كلها . والثاني : لا يُجزئه : لأن الأصل أن لا يجوز لكونه يفوته في الصف ما تفوته الركعة بفواته ، وإنما أٌبيح في المذخور لحديث أبي بكر ، ففي غيره يبقى على الأصل .

فصل

إذا أحسن بداخل وهو في الركوع يُريد الصلاة معه ، وكانت الجماعة كثيرة كره انتظاره . لأنه يبعد أن يكون فيهم مَنْ لا يشقُّ عليه . وإن كانت الجماعة يسيرة ، وكان انتظاره يشقُّ عليهم كره أيضًا لأن الذين معه أعظم حُرمة من الداخل ، فلا يشقُّ عليهم لنفعه ، وإن لم يشقُّ لكونه يسيرًا . فقد قال أحمد : ينتظره ، ما لم يشقَّ على من خلفه . وهذا مذهب أبي مجلز ، والشعبي ، والنخعي ، وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وإسحاق ، وأبي نور ، وقال الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو حنيفة : لا ينتظره ، لأن انتظاره تشريك في العبادة ، فلا يُشرع كالرياء .

ولنا : أن انتظاره ينفع ولا يشقُّ ، فُشرع كتطويل الركعة ، وتخفيف الصلاة . وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم . وأطال السجود حين ركب الحسن على ظهره . وقال : « إِنَّ ابْنِي هَذَا ارْتَحَلَنِي فَكَرِهْتُ أَنْ أُعْجِلَهُ » وقال : « إِنِّي لَا أَسْتَمِعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ وَأَنَا

فِي الصَّلَاةِ فَأَخَفَّهَا كَرَاهَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّهِ « وقال : « مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمْ الْكَبِيرَ ، وَالضَّعِيفَ ، وَذَا الْحَاجَةِ » . وَشُرِعَ الْإِنْتِظَارُ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ لِتَدْرِكَهُ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ ، وَلِأَنْ مُنْتَظَرُ الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْتَظِرُ الْجَمَاعَةَ ، فَقَالَ جَابِرٌ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيُ الْعِشَاءَ أَحْيَانًا ، وَأَحْيَانًا إِذَا رَأَوْهُمْ قَدِ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَدْ أَبْطَنُوا أَخَّرَ » . وَبِهَذَا كَانَهُ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّشْرِيكِ . قَالَ الْقَاضِي : وَالْإِنْتِظَارُ جَائِزٌ ، غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ ، وَإِنَّمَا يَنْتَظَرُ مَنْ كَانَ ذَا حُرْمَةٍ ، كَأَهْلِ الْعِلْمِ ، وَنُفَرَائِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ .

« مسألة » قال ﴿ وَسُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ﴾ .

وجملته : أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّيِّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سُتْرَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتٍ صَلَّى إِلَى الْحَائِظِ ، أَوْ سَارِيَةٍ . وَإِنْ كَانَ فِي فُضَاءٍ صَلَّى إِلَى شَيْءٍ شَاخِصٍ بَيْنَ يَدَيْهِ . أَوْ نَصَبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ حَرَبَةً ، أَوْ عَصَى . أَوْ عَرَضَ الْبَعِيرِ فَصَلَّى إِلَيْهِ . أَوْ جَعَلَ رِجْلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ . وَسُئِلَ أَحَدٌ : يُصَلِّيُ الرَّجُلُ إِلَى سُتْرَةٍ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مِثْلَ آخِرَةِ ^(١) الرَّحْلِ . وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ خِلَافًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَكِّزُ لَهُ الْخُرْبَةَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا ، وَيُعْرِضُ الْبَعِيرَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهِ . وَرَوَى أَبُو جَحِيْفَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُكِرَتْ لَهُ الْعَنْزَةُ ^(٢) فَتَقَدَّمَ ، وَصَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحَمَارُ وَالْكَلْبُ لَا يُنْمَعُ » متفق عليه . وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ، فَلْيُصَلِّ ، وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ » أخرج مسلم .

إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، نَصَّ عَلَى هَذَا أَحَدٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ : سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ . قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : كُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ يُنْتَهَى إِلَى قَوْلِهِمْ : سَمِيعُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ النُّعْمِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى سُتْرَةٍ وَلَمْ يَأْمُرْ أَصْحَابَهُ بِنَصْبِ سُتْرَةٍ أُخْرَى . وَفِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ ^(٣) وَالنَّبِيُّ ﷺ

(١) آخِرَةُ الرَّحْلِ : بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِ الْخَاءِ ضِدَّ قَادِمَتِهِ ، أَيْ مُؤَخَّرَتِهِ . وَالرَّحْلُ : هُوَ مَا يَوْضَعُ عَلَى الْبَعِيرِ لِيُرَكَبَ عَلَيْهِ . وَسُتَاتِي فِي كَلَامِ ابْنِ قِدَامَةَ بَعْدَ قَلِيلٍ .

(٢) الْعَنْزَةُ : خَشَبَةٌ فِي آخِرِهَا حَدِيدَةٌ يُمْكِنُ بِهَا غَرْزُهَا فِي الْأَرْضِ ، وَمَعْنَى رُكِرَتْ : غُرِزَتْ . وَمَعْنَى يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحَمَارُ وَالْكَلْبُ : يَمُرُّ أَمَامَهُ مِنْ وَرَاءِ الْعَنْزَةِ لِأَنَّهَا لَا يَبِينُهَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٣) الْإِثْنَانِ : أَتَى الْحَمَارَ .

يُصَلِّي بالناس بمَنَى إِلَى غير جدار ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ أَهْلِ الصَّفِّ ، فَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيَّ أَحَدٌ « متفق عليه . ومعنى قولهم : سترة الإمام سترة لمن خلفه . أنه متى لم يَحُلْ بين الإمام وسترته شيء يقطع الصلاة ، فصلاة المأمومين صحيحة ، لا يضرها مرور شيء بين أيديهم في بعض الصف ، ولا فيما بينهم وبين الإمام . وإن مرَّ ما يقطع الصلاة بين الإمام وسترته قطع صلاته وصلاتهم . وقد دلَّ على هذا ما رَوَى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : « هَبَطْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَذِيَّةٍ أَدَاخِرَ ^(١) فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، يَعْنِي إِلَى جَذْرِ ^(٢) فَاتَّخَذَهَا قِبْلَةً ، وَنَحْنُ خَلْفُهُ ، فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ ^(٣) تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَمَازَالَ يَدْرُوْهَا ^(٤) حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجَذْرِ ، فَفَرَّتْ مِنْ وِرَائِهِ » رواه أبو داود . فلو لا أن سترته سترة لهم لم يكن بين مرورها بين يديه ، وخلفه فرق .

فصل

وقدر السترة في طولها : ذراع ، أو نحوه . قال الأثرم : سئل أبو عبد الله عن آخره الرجل كم مقدارها ؟ قال : ذراع . كذا قال عطاء : ذراع . وبهذا قال الثوري ، وأصحاب الرأي . وروى عن أحمد : أنها قدر عظم الذراع ، وهذا قول مالك . والشافعي . والظاهر أن هذا على سبيل التقريب لا التحديد . لأن النبي ﷺ قدرها بآخره الرجل ، وآخره الرجل مختلطة في الطول ، والقصر ، فتارة تكون ذراعاً ، وتارة تكون أقل منه ، فما قارب الذراع أجزأ الاستتار به ، والله أعلم .

فأما قدرها في الغلظ والدقة ، فلا حد له نعمه ، فإنه يجوز أن تكون دقيقة كالسهم ، والخربة ، وغليظة كالخائط ، فإن النبي ﷺ كان يستتر بالعمرة . وقال أبو سعيد : كنت استتر بالسهم ، والحجر في الصلاة . وروى عن سبرة أن النبي ﷺ قال : « اسْتَتِرُوا فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ » رواه الأثرم . وقال الأوزاعي : يُجْزِئُ السَّهْمُ ، والسوط . قال أحمد : وما كان أعرض فهو أعجب إلى . وذلك لأن قوله : « وَلَوْ بِسَهْمٍ » يدل على أن غيره أولى منه .

فصل

ويستحب المصلي أن يدنو من سترته ، لما روى سهل بن أبي خيثمة يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » رواه أبو داود . وعن أبي

- (١) أذاخر : بفتح الهمزة وكسر الحاء ، موضع قرب مكة ، والثنية : الأرض المرتفعة أو العقبة .
- (٢) الجدر : بفتح الجيم وسكون الدال ، الخائط كالجدار .
- (٣) بهيمة : بفتح الباء وسكون الهاء ، أولاد الضأن والمعز والبقر .
- (٤) يدروها : يدفعها ويبعدها عنه حتى لا تمر أمامه بينه وبين الجدر .

سميع قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ ، وَلْيَذَنْ مِنْهَا » رواه الأثرم .
وعن سهل بن سعد قال : « كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَعْرُ الشَّاةِ » رواه البخارى . وعن عائشة
رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « ارْهَقُوا ^(١) الْقِبْلَةَ » رواه الأثرم . وذكر الخطائى في معالم
السنن : أن مالك بن أنس ، كان يُصَلِّي يوماً مُتَمَتِّئاً عن السترة ، فمرَّ به رجل لا يعرفه فقال : يَا أَيُّهَا الْمُصَلِّي ،
أَذْنُ مِنْ سُتْرَتِكَ . فجعل مالك يتقدَّم وهو يقرأ (١١٣:٤) وَعَلَيْكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ
عَظِيماً) ولأن قربه من السترة أضوَّن لصلاته ، وأبعد من أن يمرَّ بينه وبينها شيء يحول بينه وبينها .

إذا ثبت هذا فإنه يعمل بينه وبين سترته ثلاثة أذرع فما دون . قال مهنا : سألت أبا عبد الله
عن الرجل يُصَلِّي كم ينبغي أن يكون بينه وبين القبلة ؟ قال : يدنو من القبلة ما استطاع ، ثم قال بعد : إن
ابن عمر قال : « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ ، فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَائِطِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ » قال
الميموني : فقد رأيتك على نحوٍ من أربعة . قال : بالسهو . وكان عبد الله بن مُعْقِل يعمل بينه وبين
ستراته ستة أذرع . قال عطاء : أقل ما يكفيك ثلاثة أذرع ، وبه قال الشافعي ، نخب ابن عمر عن بلال
« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي مُقَدِّمِ الْبَيْتِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ » وكلما دنا فهو أفضل ،
لما ذكرنا من الأخبار والمعنى .

فصل

ولا بأس أن يستتر بعبير ، أو حيوان . وفعله ابن عمر . وأنس ، وحكى عن الشافعي :
أنه لا يستتر بدابة .

ولنا : ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرٍ ، رواه البخارى ، ومسلم . وفي لفظ : « كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُ رَاحِلَتَهُ ، وَيُصَلِّي إِلَيْهَا » قال : قلت : فإذا ذهب الرُّكَّابُ ؟ قال : يعرض
الرَّحْلَ وَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ ، فإن استتر بإنسان فلا بأس ، فإنه يقوم مقام غيره من السترة . وقد روى
عن حميد بن هلال قال : « رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَجُلًا يُصَلِّي ، وَالنَّاسُ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَوَلَّاهُ
ظَهْرَهُ ^(٢) » وَقَالَ يَتَوَبَّهِ هَكَذَا ، وَبَسَطَ يَدَيْهِ هَكَذَا ، وقال : صَلِّ وَلَا تَعْجَلْ » وعن نافع قال : « كَانَ
ابْنُ عُمَرَ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ . قَالَ : وَلِيُّ ظَهْرِكَ » رواها البخارى بإسناده .

(١) ارهقوا القبلة : ادنوا منها ، وفعله رهن كفرح .

(٢) يعنى أن عمر رضي الله عنه ، وقف أمام المصلى الذى لم يستتر وجعل ظهره سترة للمصلى بدل
السترة التى لم يضعها هو ، وبسط يديه ، وقال له صل ولا تعجل فأمامك السترة .

❦ فصل ❦

فإن لم يجد ستره خطاً خطأ وصلّى إليه ، وقام ذلك مقام السُّترة ، نص عليه أحمد . وبه قال سعيد بن جبّير ، والأوزاعي ، وأنكر مالك الخط ، والليث بن سعد ، وأبو حنيفة . وقال الشافعي بالخط بالعراق . وقال بمصر : لا يخط المصلي خطاً إلا أن يكون فيه سنة تتبع .

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِدْقًا وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ عَصَا ، فَلْيَخُطْ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرَّةٍ أَمَامَهُ » . رواه أبو داود ، وسننه النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن تتبع .

❦ فصل ❦

وصفة الخط مثل الهلال . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول غير مرة ، ومثل عن الخط ، فقال : هكذا عرضاً مثل الهلال . قال : وسمعت مسدداً قال : قال ابن داود : الخط بالطول . وقال في رواية الأثرم : قالوا ، طولاً . وقالوا : عرضاً . وقال : أما أنا فأختار هذا ، ودور بإصبعه مثل القطرة وكيف ما خطّه أجزأه ، فقد نقل حنبل : أنه قال : إن شاء معترضاً وإن شاء طولاً ، وذلك لأن الحديث مطلق في الخط ، فكيفما أتى به فقد أتى بالخط ، فيجزيه ذلك ، والله أعلم .

❦ فصل ❦

وإن كان معه عصاً ، فلم يمكنه نصبها . فقال الأثرم : قلت لأحمد : الرجل يكون معه عصاً لم يقدر على غرزها ، فألقاها بين يديه ، ألقاها طولاً أم عرضاً ؟ قال : لا ، بل عرضاً . وكذلك قال سعيد بن جبّير ، والأوزاعي . وكرهه النخعي .

ولنا : أن هذا في معنى الخط ، فيقوم مقامه ، وقد ثبت استحباب الخط بالحديث الذي رويناه .

❦ فصل ❦

وإذا صلى إلى عُود ، أو عمود ، أو شيء في معناها ، استحب له أن ينحرف عنه ، ولا يصمد له صمداً ، لما روى أبو داود ، عن المقداد بن الأسود ، قال : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عُودٍ أَوْ إِلَى عُمُودٍ ، وَلَا شَجَرَةٍ ، إِلَّا جَعَلَ عَلَى حَاجِبِهِ الْإِيْمَنَ ، أَوِ الْإِيْسَرَ ، وَلَا يَصْمُدُ لَهُ صَمْدًا » ^(١) ، أي لا يستقبله وسطاً ، ومعنى الصمد : القصد .

(١) صمد صمداً : قصد قصداً ، أي لا يقصد العود ولا العمود ولا الشجرة قصداً ، بحيث يجعلها في مواجهته تماماً بل يميل عن قصدها قليلاً بحيث تكون على يمينه أو على يساره .

❦ فصل ❦

تُكره الصلاة إلى المتحدثين لثلاثي اشتغال بحديثهم ، واختلف في الصلاة إلى النائم فروى أنه يُكره . ورؤى ذلك عن ابن مسعود ، وسعيد بن جبير . وعن أحمد : ما يدل على أنه يكره في الفريضة خاصة ، ولا يكره في التطوع ، لأن النبي ﷺ : « كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، وَعَائِشَةُ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ ، كَأَعْتَرِاضِ الْجُنَّازَةِ » متفق عليه . قال أحمد : هذا في التطوع ، والفريضة أشد . وقد روى أن النبي ﷺ : « نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى النَّائِمِ ، وَالْمُتَحَدِّثِ » رواه أبو داود . فخرج التطوع من عمومها ، لحديث عائشة ، بقي الفرض على مقتضى العموم . وقيل : لا يُكره فيهما ، لأن حديث عائشة صحيح ، وحديث النهي ضعيف . قال الخطابي : وقد قال أحمد : لا فرق بين الفريضة والنافلة ، إلا في صلاة الراكب ، وتقديم قياس الخبر الصحيح أولى من الخبر الضعيف .

❦ فصل ❦

ويُكره أن يُصَلَّى مُسْتَقْبِلًا وَجْهَ إِنْسَانٍ ، لأن عمر أدب على ذلك . وفي حديث عائشة : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي حِذَاءَ وَسْطِ السَّرِيرِ ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، تَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أَقُومَ ، فَاسْتَقْبَلَهُ ، فَأَنْسَلَّ انْسِلَالًا » ، متفق عليه . ولأنه شبه السجود لذلك الشخص . ويُكره أن يُصَلَّى إِلَى نَارٍ . قال أحمد : إذا كان التنور في قبلته لا يصلي إليه ، وكره ابن سيرين ذلك . وقال أحمد : في السراج والقنديل يكون في القبلة ، أكرهه ، وأكره كل شيء ، حتى كانوا يكرهون أن يجمعوا شيئًا في القبلة ، حتى المصحف ، وإنما كره ذلك لأن النار تُعبد من دون الله ، فالصلاة إليها تشبه الصلاة لها . وقال أحمد : لا تُصَلَّى إِلَى صُورَةٍ مَنْصُوبَةٍ فِي وَجْهِكَ ، وذلك لأن الصورة تُعبد من دون الله . وقد روى عن عائشة قالت : « كَانَ لَنَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ ، فَجَعَلْتُهُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَنَهَايَنِي - أَوْ قَالَتْ : كَرِهَ ذَلِكَ » رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم بإسناده ، ولأن التصاوير تشغل المصلي بالنظر إليها ، وتُذهله عن صلاته . وقال أحمد : يُكره أن يكون في القبلة شيء مُمَلَّقٌ ، مصحف ، أو غيره ، ولا بأس أن يكون موضوعًا بالأرض . وقد روى مجاهد قال : « لَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَدْعُ شَيْئًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ إِلَّا نَزَعَهُ ، لَا سِيفًا ، وَلَا مُصْحَفًا » رواه الخلال بإسناده . قال أحمد : ولا يُكْتَبُ - في القبلة شيء ، وذلك لأنه يشغل قلب المصلي ، وربما اشتغل بقراءته عن صلاته . وكذلك يُكره تزويقه ، وكل ما يشغل المصلي عن صلاته ، فقد روى أن النبي ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ : « اذْهَبُوا بِهَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ بْنِ حُذَيْفَةَ ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلَاتِي وَاتُّوْنِي بِأَنْبِجَانِيَّتِهِ » متفق عليه . ورؤى أن النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَائِشَةَ : « أَمِيطِي عَنِّي »

قِرَامِكِ^(١) ، فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي » رواه البخاري . وإذا كان النبي ﷺ ، مع ماأيده الله تعالى به من العصمة والخشوع شغله ذلك ، فغيره من الناس أولى .

فصل

ويكره أن يُصَلِّيَ وأمامه امرأة تُصَلِّي ، لقول النبي ﷺ : « أَخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ » ، فأما في غير الصلاة ، فلا يكره لخبر عائشة . وروى أبو حفص بإسناده عن أمِّ سَلَمَةَ قالت : « كَانَ فِرَاشِي حِيَالَ مُصَلِّي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وإن كانت عن يمينه ، أو يساره لم يُكره ، وإن كانت في صلاة . وكرة أحمد أن يصلي وبين يديه كافر . وروى ذلك عن إسحاق ، لأن المشركين نجس .

فصل

ولا بأس أن يُصَلِّيَ بمكة إلى غير سُترة . وروى ذلك عن ابن الزبير ، وعطاء ، ومجاهد . قال الأثرم : قيل لأحمد : الرجل يُصَلِّي بمكة ، ولا يستتر بشيء ؟ فقال : قد روى عن النبي ﷺ أنه صَلَّى ثُمَّ ، ليس بينه وبين الطواف سُترة . قال أحمد : لأن مكة ليست كغيرها ، كأن مكة مخصوصة ، وذلك لما روى كثيرُ ابن كثير بن المطلب ، عن أبيه ، عن جده المطلب قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حِيَالَ الْحَجَرِ وَالنَّاسُ يُتِمُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ » رواه الخلال بإسناده . وروى الأثرم بإسناده عن المطلب ، قال : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ سَبْعِهِ جَاءَ حَتَّى يُحَاضِيَ الرُّكْنَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّقِيَّةِ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوْفِ أَحَدٌ » . وقال ابن أبي عمير : رأيتُ ابنَ الزبير جاء يُصَلِّي ، والطواف بينه ، وبين القبلة ، تمرُّ المرأةُ بين يديه فَيَنْظُرُهَا حَتَّى تَمُرَّ ، ثُمَّ يَضَعُ جَبْهَتَهُ فِي مَوْضِعَ قَدَمِهَا ، رواه حنبل ، في كتاب المناسك . وقال المعتمر : قلت لطاوس : الرجل يُصَلِّي يعني بمكة ، فيمرُّ بين يديه الرجل ، والمرأة ؟ فقال : أو لا يرى الناسُ بعضهم بعضاً ، وإذا هو يرى أن لهذا البلد حالاً ليس

(١) القرام : بكسر القاف يطلق على الستر الأحمر ، وعلى الثوب الملون من الصوف الذي فيه رقم ونقوش ، والمراد هنا الثاني لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فَإِنْ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي ، وَالْخَيْصَةُ : كسَاء له أعلام ، والانبجانية : كسَاء من صوف وهو ثوب مصمت ليست فيه نقوش ولا أعلام ، وهو من أردأ الثياب الغليظة ، وإنما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم لأبي جهم ، لأنه الذي كان أهداه الخيصة التي شغلته عن صلاته حينما صلى فيها ، وإنما طلب منه أنبجانيته لئلا يكسر قلبه برد هديته إليه ، بل أخذ الانبجانية حتى تكون هدية مكان الهدية المردودة ، وهي منسوبة إلى أنبجان ، وقيل منسوبة إلى منبج وأبدلت الميم همزة وزيدت الألف والنون للنسب ، والوجه الأول أحسن ، وقد سبق معنى الانبجانية باختصار ، في موضع الصلاة في الثوب المنقوش ، والأفصح أن تنطق بكسر الباء ، ويجوز فتحها .

لغيره من البلدان ، وذلك لأن الناس يكثرُونَ بمكة ، لأجل قضاء نُسكهم ، ويزدحمون فيها ، ولذلك سميت (بَسَكَةً) لأن الناس يبقوا كَوْنًا فيها ، أى يزدهجون ^(١) وبدفعُ بعضهم بعضاً ، فلو منع المصلّى مَنْ يختار بين يديه لصاق على الناس . وحكم الحرم كله حكم مكة في هذا ، بدليل ما روى ابن عباس قال : « أقبلتُ رَاكِبًا على حِمَارٍ أَتَانِ ، والنبي ﷺ يُصَلِّي بالناسِ بِمِصْبَإِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ » متفق عليه ، ولأنَّ الحرم كله محل المشاعر ، والمناسك ، فجرى مجرى مكة في ما ذكرناه .

فصل

ولو صَلَّى في غير مكة إلى غير سُترة لم يكن به بأس . لما روى ابن عباس قال : « صَلَّى النبي ﷺ في فضاء لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ » رواه البخاري . وروى عن الفضل بن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُمْ فِي بَادِيَتِهِمْ فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ » ولأنَّ السُترة ليست شرطاً في الصلاة ، وإنما هي مستحبة ، قال أحمد في الرجل يُصَلِّي في فضاء ليس بين يديه سُترة ولا خط : صلاته جائزة . وقال : أَحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يُجْزَاهُ .

« مسألة » قال ﴿ ومن مرة بين يدي المصلّي فليردّه ﴾ .

وجملته : أنه ليس لأحدٍ أَنْ يَمُرَّ بين يدي المصلّي إذا لم يكن بين يديه سُترة ، فإن كانت بين يديه سُترة لم يَمُرَّ أحدٌ بينه وبينها ، لما روى أبو جهم الأنصاري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَوْ بَعَثْتُ الْمَازْيَنَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِنْمِ لَسَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » متفق عليه . ولسلم : « لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ ، وَهُوَ يُصَلِّي » . وقد سَمَّى النبي ﷺ الذي يَمُرُّ بين يدي المصلّي شيطانًا ، وأمر برده ومقاتلته . وروى عن يزيد ابن نمر أنه قال : « رَأَيْتُ رَجُلًا يَدْبُوكُ مُقْعَدًا ، فَقَالَ : مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى حِمَارٍ ، وَهُوَ يُصَلِّي ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ اقْطَعْ أَثَرَهُ . فَمَا مَشَيْتُ عَلَيْهَا بَعْدُ » رواه أبو داود . وفي لفظ قال : « قَطَعَ صَلَاتِنَا قَطَعَ اللَّهُ أَثَرَهُ » . وإن أراد أحدُ اللوَرِّ بين يدي المصلّي فله منعه في قول أكثر أهل العلم . منهم ابن مسعود ، وابن عمر ، وسالم . وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه خلافاً . والأصل فيه ما روى أبو سعيد قال : « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا

(١) هذا أحد قولين في تسمية مكة « بكة » ، وقيل إنها سميت « بكة » لأنها تبتك أعناق الجبارة ، أى تدفها وتسكسرها ، فلم يقصدها جبار بسوء إلا قصمه الله .

هُوَ شَيْطَانٌ « متفق عليه . ورواه أبو داود ، ولفظ روايته : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » ومعناه ^(١) : أى ليدفعه ، وهذا فى أول الأمر لا يزيد على دفعه . فإن أبى وَلَحَّ فليقاتله ، أى يُعَنِّفْهُ فى دفعه من المرور ، فإنما هو شيطان ، أى فعله فعلُ شيطان ، أو الشيطان يحمله على ذلك . وقيل معناه : أن معه شيطانا . وأكثر الروايات عن أبى عبد الله : أن المارَّ بين يدي المصلَّى إذا لَجَّ فى المرور ، وأبى الرجوع ، أن المصلَّى يشتدُّ عليه فى الدفع ، ويحتجده فى ردِّه ، ما لم يخرجْه ذلك إلى إفساد صلاته ، بكثرة العمل فيها . وزوى عنه أنه قال : يدرأ ما استطاع ، وأكره القتال فى الصلاة ، وذلك لما يُفْضَى إليه من الفتنة ، وفساد الصلاة . والنبي ﷺ إنما أمر بردِّه ودفعه ، حفظاً للصلاة عما ينقصها ، فيعلم أنه لم يرد ما يفسدها ويقطعها بالسكينة ، فيحمل لفظ المقاتلة على دفعٍ أبلغ من الدفع الأول ، والله أعلم .

وقد روت أم سلمة قالت : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي حُجْرَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ ، فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ بِيَدِهِ ^(٢) ، فَرَجَعَ ، فَمَرَّتْ زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا ، فَضُتْ ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « هُنَّ أَغْلَبُ » رواه ابن ماجه وهذا يدك على أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لم يحتجده فى الدفع .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُدَّ مَاصِرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ ، وَإِنْسَانٍ وَبَهِيمَةٍ . لما روينا من ردِّ النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عمر ، وزينب ، وهما صغيران . وفى حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى جَدْرِ فَاتَّخَذَهُ قِبَلَةً ، وَنَحْنُ خَائِفُهُ ، فَجَاءَتْ بِهِمِيمَةٌ تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَزَالَ يَدْرَأُ بِهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجَدْرِ فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ ^(٣) » .

فصل

فإن مرَّ بين يديه إنسان فعبر ، لم يُسْتَحَبَّ ردُّه من حيث جاء ، وهذا قول الشعبي ، والثورى ، وإسحاق ، وابن المنذر . وروى عن ابن مسعود : أنه يردُّه من حيث جاء ، وفعله سالم لأن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم أمر بردِّه ، فتناول العابر .

(١) أى معنى فليدراهُ : فليدفعه .

(٢) قال بيده : أشار بيده . وقد ورد إطلاق القول على الإشارة كثيراً فى الحديث النبوى الشريف .

(٣) سبق هذا الحديث قريباً ، والجدر : الجدار . وورد فى الرواية الأخرى : فمرت بهيمة ، بدل بهيمة ، وقد بينا معناه هناك .

ولنا أن هذا مرور ثانٍ فينبغي ألا يُنسب إليه كالأول ، ولأن المارَّ لو أراد أن يعود من حيث جاء لكان مأموراً بمنعه ، ولم يحلَّ للعابر العودُ ، والحديث لم يتناول العابر ، إنما في الخبر : « فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ » وبعد العبور فليس هذا مريراً للاجتياز .

❦ فصل ❦

والمرور بين يدي المصلي ينقص الصلاة ولا يقطعها . قال أحمد : يضع^(١) من صلاته ولكن لا يقطعها . وروى عن ابن مسعود : « أَنَّ تَمَرَ الرَّجُلِ يَضَعُ نِصْفَ الصَّلَاةِ . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ التَّزَمَهُ حَتَّى يَرُدَّهُ » رواه البخاري ، بإسناده . قال القاضي : ينبغي أن يحمل نقص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعله ، أما إذا رد فلم يمكنه الرد ، فصلاته تامة ، لأنه لم يوجد منه ما ينقص الصلاة ، فلا يؤثر فيها ذنب غيره .

❦ فصل ❦

ولا بأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة . قال أحمد : لا بأس أن يحمل الرجل ولده في الصلاة الفريضة ، لحديث أبي قتادة ، وحديث عائشة : « أَنَّهَا اسْتَفْتَحَتِ الْبَابَ فَشَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى فَتَحَ ، لَهَا وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ^(٢) ، فإذا رأى العُقْرَبَ خَطَا إِلَيْهَا وَأَخَذَ النَّعْلَ ، وَقَتَلَهَا ، وَرَدَّ النَّعْلَ إِلَى مَوْضِعِهَا ، لَأَنَّ ابْنَ عَمْرٍو نَظَرَ إِلَى رِيشَةٍ حَسْبِهَا عُقْرَبًا فَضَرَبَهَا بِنَعْلِهِ . وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ » فلا بأس إن سقط رداء الرجل أن يرفعه ، فإن انحلَّ إزاره أن يشده . وإذا عتقت الأمة وهي تصلي اختمرت^(٣) ، وبنت على صلاتها ، وقال : من فعل كفعل أبي برة حين مشى إلى الدابة ، وقد أفلتت منه ، فصلاته جائزة . وهذا لأن النبي ﷺ هو المشرع ، فافعله أو أمر به فلا بأس به .

ومثل هذا ما روى سهل بن سعد أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم صلى على منبره ، فإذا أراد أن يسجد نزل عن المنبر فسجد بالأرض ، ثم رجع إلى المنبر كذلك حتى قضى صلاته . وحديث جابر في صلاة الكسوف قال : « مُمَّ تَأَخَّرَ وَتَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَهُ ، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى النِّسَاءِ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ ، وَتَقَدَّمَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى قَامَ فِي مَقَامِهِ » متفق عليه . وعن أبي بكره قال : كان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم

(١) يضع من صلاته : يحط من قيمتها وينقصها .

(٢) حديث عائشة رواه أحمد وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي . وحديث أمره صلى الله عليه وسلم بقتل الأسودين في الصلاة الحية والعقرب ، رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم .

(٣) اختمرت : لبست الخمار ، وهو (الطرحة) أو مثلها بما يغطي رأسها ورقبتها .

عليه وسلم يصلي بنا ، فكان الحسن بن علي بن يحيى ، وهو صغير ، فكان كلما سجد النبي صلى الله عليه وسلم وثب على ظهره ويرفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه رفعا رفيقا حتى يضعه بالأرض « رواه الأثرم . وحديث عمرو بن شعيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يدارى^(١) البهيمة حتى لصق بالجذر . » وحديث أبي سعيد ، بالأمر بدفع المار بين يدي المصلي ، ومقاتلته إذا أبى الرجوع . فكل هذا وأشابهه لا بأس به في الصلاة ، ولا يبطئها . ولو فعل هذا لغير حاجة كره ، ولا يبطئها أيضا ، ولا يتقذر الجائز من هذا بثلاث ، ولا يغيرها من العدد ، لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم الظاهر منه زيادته على ثلاث ، حتى تأخر كتأخر الرجال ، فأتوها إلى النساء ، وفي حمله أمانة ووضعها في كل ركعة وهذا في الغالب يزيد على ثلاثة أفعال ، وكذلك مشى أبي برززة مع دابته ، ولأن التقدير بآبه التوقيف وهذا لا توقيف فيه ولكن يرجع في الكثير ، واليسير إلى العرف فيما يعد كثيرا أو يسيرا ، وكل ما شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو معدود يسيرا .

وإن فعل أفعالا متفرقة لو جمعت كانت كثيرة ، وكل واحد منها بمفرده يسير فهي في حد اليسير ، بدليل حمل النبي ﷺ لأمانة في كل ركعة ، ووضعها ، وما كثر وزاد على فعل النبي صلى الله عليه وسلم أبطل الصلاة ، سواء كان لحاجة أو غيرها . إلا أن يكون لضرورة ، فيكون حكمه حكم الخائف ، فلا تبطل صلاته به . وإن احتاج إلى الفعل الكثير في الصلاة لغير ضرورة قطع الصلاة وفعله . قال أحمد : إذا رأى صبيقتان يقتتلان يتخوف أن يلقي أحدهما صاحبه في البئر ، فإنه يذهب إليهما فيخلصهما ويعود في صلاته ، وقال إذا لزم رجل رجلا فدخل المسجد ، وقد أقيمت الصلاة ، فلما سجد الإمام خرج الملزوم ، فإن الذي كان يلزم يخرج في طلبه ، يعني ويبتدىء الصلاة . وهكذا لو رأى حريقا يريد إطفاءه ، أو غريقا يريد إنقاذه خرج إليه ، وابتدأ الصلاة ، ولو انتهى الحريق إليه ، أو السيل وهو في الصلاة ، ففر منه ، بنى على صلاته ، وأتمها صلاة خائف ، لما ذكرنا من قبل ، والله أعلم .

« مسألة » ﴿ ولا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود البهيم ﴾ .

يعنى : إذا مر بين يديه ، هذا المشهور عن أحمد رحمه الله ، نقله الجماعة عنه . قال الأثرم : سئل أبو عبد الله ما يقطع الصلاة ؟ قال : لا يقطعها عندي شيء إلا الكلب الأسود البهيم ، وهذا قول عائشة . وحكى عن طاوس ، ورؤى عن معاذ ، ومجاهد أنهما قالا : الكلب الأسود البهيم شيطان ، وهو يقطع الصلاة . ومعنى البهيم الذي ليس في لونه شيء سوى السواد .

وعن أحمد رواية أخرى : أنه يقطعها الكلب الأسود ، والمرأة إذا مرت ، والحمار . قال : وحديث

(١) يدارى البهيمة : يدفعها عن المرور أمامه وهو يصلي .

عائشة من الناس من قال : ليس بحجة على هذا . لأن المسار غير اللابث ، وهو في التطوع ، وهو أسهل ، والفرض أكدر .

وحديث ابن عباس : مررت بين يدي بعض الصف . ليس بحجة ، لأن ستر الإمام ستر لمن خلفه . وزوى هذا القول عن أنس ، وعكرمة ، والحسن ، وأبي الأحوص ، ووجه هذا القول ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَقْطَعُ الصَّلَاةُ الْمَرْأَةُ وَالْحَارُ وَالْكَلْبُ ، وَيَبْقَى ذَلِكَ مِثْلُ مُوْخَرَةِ الرَّحْلِ »^(١) . وعن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحَارُ ، وَالْمَرْأَةُ ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ »^(٢) قال عبد الله بن الصامت : يا أبا ذر ، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر ، من الكلب الأصفر ؟ قال يا ابن أخي : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سألتني فقال : « الكلب الأسود شيطان » رواهما مسلم وأبو داود وغيرهما . وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي مر بين يديه على حمار : « قَطَعَ صَلَاتَنَا » وقد ذكرنا هذا الحديث . وكان ابن عباس ، وعطاء يقولان : يقطع الصلاة ، الكلب والمرأة الحائض . ورواه ابن عباس ، عن النبي ﷺ أخرجه أبو داود وابن ماجه . قال أبو داود : رفعه شعبة ، ووقفه سعيد ، وهشام ، وهلم ، على ابن عباس . وقال عروة والشعبي ، والنوري ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : لا يقطع الصلاة شيء . لما روى أبو سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ » رواه أبو داود . وعن الفضل بن عباس قال : « أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِي بَدِيَّةٍ . فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ ، وَحَارُّ لَنَا وَكَلْبَانِ يَعْشَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَمَا بَالَى ذَلِكَ » رواه أبو داود . وقالت عائشة : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ » وحديث ابن عباس « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، فَمَرَرْتُ عَلَى بَعْضِ الصَّفِّ ، وَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيَّ أَحَدٌ » متفق عليهما .

وحديث زينب بنت أم سلمة حين مررت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صلاته ، وروى : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي لِحَاثٍ جَارِيَتَانِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَتَّى أَخَذَتَا بُرْكَبَيْهِ فَقَرَّعَ^(٣) بَيْنَهُمَا فَمَا بَالَى ذَلِكَ » .

(١) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . (٢) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن .

(٣) قرع بينهما : جحد بينهما ولم يبال بهما .

ولنا حديث أبي هريرة وأبي ذرّ، وحديث أبي سعيد: « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ » برويه مجالد ابن سعيد، وهو ضعيف فلا يُعارض به الحديث الصحيح، ثم حديثنا أخصّ، فيجب تقديمه لصحته وخصوصه. وحديث الفضل بن عباس في إسناده مُقاتل: ثم يحتمل أن الكلب لم يكن أسود ولا بهيمًا، ويجوز أن يكونا بهيدين. ثم هذه الأحاديث كلها في المرأة، والحمار يعارض حديث أبي هريرة وأبي ذرّ فيهما، فيبقى الكلب الأسود خاليًا عن معارض، فيجب القول به لثبوته وخلوه عن معارض.

❦ فصل ❦

ولا يقطع الصلاة شيء سوى ما ذكرنا، لا من الكلاب، ولا من غيرها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم خصها بالذكر. وقيل له: ما بال الكلب الأسود، من الكلب الأحمر، من الكلب الأصفر؟ قال: « الكلبُ الأسودُ شَيْطَانٌ ». الكلب الأسود إذا لم يكن بهيمًا لم يقطع الصلاة لتخصيصه البهيم بالذكر، لقوله عليه السلام: « لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِيمٍ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ » فبين أن الشيطان هو الأسود البهيم. قال نعلب: البهيم: كل لون لم يخالطه لون آخر، فهو بهيم، فمتى كان فيه لون آخر، فليس بهيم، وإن كان بين عينيه نكتتان يخالفا لونه لم يخرج بهيذا عن كونه بهيمًا يتعلق به أحكام الأسود البهيم، من قطع الصلاة، وتحريم صيده، وإباحة قتله، فإنه قد روى في حديث: « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الْفَرْثَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ ».

❦ فصل ❦

ولا فرق في بطلان الصلاة بين الفرض والتطوع، لعموم الحديث في كل صلاة، ولأن مُبطلات الصلاة يتساوى فيها الفرض والتطوع في غير هذا، فكذلك هذه. وقد روى عن أحمد كلام يدل على التسهيل في التطوع، فالصحيح التسوية. وقد قال أحمد: يحتجون بحديث عائشة، فإنه في التطوع، وما أعلم بين التطوع والفريضة فرقًا إلا أن التطوع يُصلى على الدابة.

❦ فصل ❦

فإن كان الكلب الأسود البهيم واقفًا بين يدي المصلي، أو نائمًا، ولم يمرّ بين يديه، فعنه روايتان: إحداهما: تبطل: لأنه بين يديه، أشبه المارّ، وقد قالت عائشة: عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلابِ، وَالْحُمْرِ. وذكر في معارضة ذلك أنها كانت تكون مُعترضة بين يدي رسول الله ﷺ وهو يُصلي كاعتراض الجنّاة. فبدل ذلك على التسوية بينهما، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ » ولم يذكر مرورًا.

والثانية: لا تبطل الصلاة به: لأن الوقوف، والنوم مخالف لحكم المرور، بدليل أن عائشة كانت

تنام بين يدي رسول الله ﷺ فلا يكرهه ، ولا يُفكره . وقد قال في المار : « لَأَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ » وكان يُصَلِّي إِلَى الْبَعِيرِ ، ولو مرَّ بين يديه لم يدعه ، ولهذا منع البهيمة من المرور . وكان ابن عمر يقول لنافع : وَلَيْتِي ظَهَرَكَ لِيَسْتَتِرَ بِهِ ، ممن يمر بين يديه . وقعد عمر بين يدي المصلي يستتره من المرور . فدل على أن الوقوف ليس في حكم المرور ، فلا يقاس عليه . وقول النبي ﷺ : « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ » لا بدَّ فيه من إضمار المرور ، أو غيره فيتعين حمله عليه .

فصل

ومن صلَّى إلى سترة فرَّ من ورائها ما يقطع الصلاة لم تنقطع ، وإن مرَّ من ورائها غير ما يقطعها ، لم يكره لما مرَّ من الأحاديث . وإن مرَّ بينه وبينها قطعها إن كان مما يقطعها ، وإن لم يكن بين يديه سترة فرَّ بين يديه قريباً منه ما يقطعها قطعها . وإن كانت مما لا يقطعها كره . وإن كان بعيداً لم يتعلق به حكم ، ولا أعلم أحداً من أهل العلم حدَّ البعيد من ذلك ، ولا القريب ، إلا أن عكرمة قال : إذا كان بينك وبين الذي يقطع الصلاة قدْفَةٌ يحجر لم يقطع الصلاة .

وقد روى عبد بن حميد في مسنده ، وأبو داود في سننه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : أَخْبَسَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُرَّةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ ، وَالْحَارُ ، وَالْخَنْزِيرُ ، وَالْجَوْسِيُّ ، وَالْيَهُودِيُّ ، وَالْمَرْأَةُ ^(١) . وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَدْْفَةٌ بِحَجَرٍ » هذا لفظ رواية أبي داود . وفي مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ : « وَالنَّصْرَانِيُّ ، وَالْمَرْأَةُ ، الْخَائِضُ » وهذا الحديث لو ثبت لتعين المصير إليه ، غير أنه لم يجزم برفعه ، وفيه ما هو متروك بالإجماع ، وهو ما عدا الثلاثة المذكورة ، ولا يمكن تقييد ذلك بموضع السجود ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ قَطَعَ صَلَاتُهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ » يدل على أن ما هو أبعد من السترة تنقطع صلاته بمرور الكلب فيه ، والسترة تكون أبعد من موضع السجود . والصحيح : تحديد ذلك بما إذا مشى إليه ، ودفع المار بين يديه لا تبطل صلاته ، لأن النبي ﷺ أمر بدفع المار بين يديه ، فتقييد لدلالة الإجماع بما يقرب منه ، بحيث إذا مشى إليه لم تبطل صلاته ، واللفظ في الحديثين واحد . وقد تعذر حملهما على إطلاقهما ، وقد تقييد أحدهما بدلالة الإجماع بقيد ، فتقييد الآخر به ، والله أعلم .

(١) قال أبو داود إن زيادة الخنزير واليهودي والجوسي في هذه الرواية فيها نكارة .

❦ فصل ❦

إذا صَلَّى إلى سُرَّةِ مَفْصُوبَةٍ ، فَاجْتَازَ وَرَاءَهَا كَلْبٌ أَسْوَدٌ ، فَهَلْ تَنْقَطِعُ صَلَاتُهُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ حَامِدٍ .

أحدهما : تبطل صَلَاتُهُ : لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ نَصْبِهَا وَالصَّلَاةِ إِلَيْهَا ، فَوُجُودُهَا كَعَدَمِهَا .

والثاني : لَا تَبْطُلُ : لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « يَبْقَى ذَلِكَ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ » وَهَذَا قَدْ وَجِدَ . وَأَصْلُ

الْوَجْهِينِ إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ مَفْصُوبٍ هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

باب صلاة المسافرين

الأصل في قصر الصلاة الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب : فقول الله تعالى (٤ : ١٠٠)
وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا) قال : يعنى ابن أمية « قلت لعمر بن الخطاب : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقد أَمِنَ الناس . فقال : عجبت مما عجبت منه ،
فسألت رسول الله ﷺ فقال : « صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فاقبلوا صَدَقَتَهُ » أخرجه مسلم .

وأما السنة : فقد تواترت الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر في أسفاره ، حاجاً ،
ومُعْتَمِراً ، وغازياً . وقال ابن عمر : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قُبِضَ . يَعْنِي فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ
لَا يَزِيدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ، وَأَبَا بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ ، وَكَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ » .
وقال ابن مسعود : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَمَعَ
عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بَيْنَهُمُ الطُّرُقُ . وَوَدِدْتُ أَنْ لِي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَتَيْنِ مُتَقَبِّلَتَيْنِ » . وقال
أنس : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى مَكَّةَ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ ، وَأَقْمَنَّا
بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاةَ حَتَّى رَجَعَ » متفق عليه .

وأجمع أهل العلم على أن من سافر سفرًا تقصر في مثله الصلاة في حجٍّ أو عمرَةٍ ، أو جهادٍ : أن له
أن يقصر الرباعية ، فيصلِّيها ركعتين .

« مسألة » قال ﴿ وإذا كانت مسافة سفره ستة عشر فرسخًا ، أو ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمية
فله أن يقصر ﴾ .

قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : في كم تقصر الصلاة ؟ قال : في أربعة بُرُودٍ ، قيل له : مسيرة يوم تام ؟
قال : لا . أربعة بُرُودٍ : سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ، وَمَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ . فذهب أبي عبد الله : أن القصر لا يجوز
في أقلَّ من ستة عشر فرسخًا ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً . قال القاضي :
والميل : اثنا عشر ألف قدم ، وذلك مسيرة يومين قاصدين . وقد قدره ابن عباس فقال : من عُسْفَانَ
إِلَى مَكَّةَ ، وَمِنَ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ ، وَمِنَ جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ . وذكر صاحب المسالك : أن من دِمَشْقَ إِلَى
الْقَطِيفَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ مِيلًا ، وَمِنَ دِمَشْقَ إِلَى الْكُسُوفَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا ، وَمِنَ الْكُسُوفَةِ إِلَى حَاسِبِ
أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ مِيلًا . فعلى هذا تكون مسافة القصر يومين قاصدين . وهذا قول ابن عباس ، وابن
عمر . وإليه ذهب مالك ، والليث ، والشافعي ، وإسحق .

وروى عن ابن عمر : أنه كان يقصر في مسيرة عشر فراسخ ، قال ابن المنذر : ثبت أن ابن عمر كان يقصر إلى أرض له ، وهي ثلاثون ميلاً .

وروى نحو ذلك عن ابن عباس ، فإنه قال : يقصر في اليوم ، ولا يقصر فيما دونه . وإليه ذهب الأوزاعي . وقال : عامة العلماء يقولون : مسيرة يوم تام ، وبه نأخذ . ويروى عن ابن مسعود : أنه يقصر في مسيرة ثلاثة أيام ، وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَمْسَحُ الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيْسَ إِلَيْهِنَّ » وهذا يقتضي أن كل مسافر له ذلك ، ولأن الثلاثة متفق عليها ، وليس في أقل من ذلك توقف ولا اتفاق .

وروى عن جماعة من السلف رحمة الله عليهم ما يدل على جواز القصر في أقل من يوم . فقال الأوزاعي : كان أنس يقصر فيما بينه وبين خمسة فراسخ ، وكان قبيصة بن ذؤيب وهاني بن كثوم ، وابن مخيرز يقصرون فيما بين الرملة وبيت المقدس .

وروى عن علي رضي الله عنه : أنه خرج من قصره بالكوفة حتى أتى النخيلة فصلى بها الظهر ، والعصر ، ركعتين ، ثم رجع من يومه ، فقال : أردت أن أعلمكم سنتكم . وعن جبير بن نفير قال : « خَرَجْتُ مَعَ شَرْحَبِيلِ بْنِ السَّمْطِ إِلَى قَرْيَةٍ عَلَى رَأْسِ سَبْعَةِ عَشَرَ مِائِلًا . أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِائِلًا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَقُلْتُ لَهُ : فَقَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُصَلِّي بِالْخَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا فَعَلْتُ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ » رواه مسلم .

وروى أن دحية الكلبي خرج من قرية من دمشق سبعة إلى قدر ثلاثة أميال ، في رمضان . ثم إنه أفطر ، وأفطر معه أناس . وكره آخرون أن يفطروا ، فلما رجع إلى قريته قال : « وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّي أَرَاهُ ، إِنَّ قَوْمًا رَغَبُوا عَنْ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ ذَلِكَ لِلَّذِينَ صَامُوا قَبْلُ » رواه أبو داود . وروى سعيد ، حدثنا هاشم ، عن أبي هارون العبيدي ، عن أبي سعيد الخدري قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ » . وقال أنس : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَسَخَاتٍ قَصَرَ الصَّلَاةَ » . رواه مسلم ، وأبو داود . واحتج أصحابنا بقول ابن عباس ، وابن عمر ، قال ابن عباس : يأهل مكة ، لا تقصروا في أدنى من أربعة برود ، من عُسْفَانَ إِلَى مَكَّةَ . قال الخطابي : وهو أصح الروايتين ، عن ابن عمر . ولأنها مسافة تجمع مشقة السفر ، من الحُلِّ والشَّدِّ ، فجاز القصر فيها ، كمسافة الثلاث ، ولم يجز فيما دونها . لأنه لم يثبت دليل يوجب القصر فيه ، وقول أنس : « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَسَخَاتٍ قَصَرَ الصَّلَاةَ » . يحتمل أنه أراد به إذا سافر سفرًا طويلاً قصر إذا بلغ ثلاثة أميال .

كما قال في لفظه الآخر : « إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَبِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ » . قال المصنف : ولا أرى لما صار إليه الأئمة حُجَّةٌ ، لأن أقوال الصحابة مُتعارضة مختلفة ، ولا حُجَّةٌ فيها مع الاختلاف .

وقد روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، خلاف ما احتج به أصحابنا . ثم لو لم يوجد ذلك لم يكن في قولهم حُجَّةٌ مع قول النبي ﷺ وفعله . وإذا لم تثبت أقوالهم امتنع المصير إلى التقدير الذي ذكره لوجهين : أحدهما : أنه مخالف لسنة النبي ﷺ التي رويها ، ولظاهر القرآن . لأن ظاهره إباحة القصر لمن ضرب في الأرض . لقوله تعالى : (٤ : ١٠٠) وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُفَاءٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) وقد سقط شرط الخوف بالخبر المذكور عن يعلى بن أمية ، فبقى ظاهر الآية متناولا كل ضرب في الأرض . وقول النبي ﷺ : « يَمَسُّحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » جاء لبَيَّان أكثر مدّة المسح . فلا يصح الاحتجاج به هاهنا ، وعلى أنه يمكنه قطع المسافة القصيرة في ثلاثة أيام . وقد سمّاه النبي ﷺ سَفَرًا ، فقال : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي تَحَرَّمَ » . والثاني : أن التقدير بابه التوقيف . فلا يجوز المصير إليه برأى مجرد سيما وليس له أصل يُردُّ إليه ، ولا نظير يقاس عليه ، والحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه .

فصل

وإذا كان في سفينة في البحر فهو كالبر ، إن كانت مسافة سفره تبلغ مسافة القصر أبيع له ، وإلا فلا ، سواء قطعها في زمن طويل ، أو قصير اعتباراً بالمسافة . وإن شك هل السفر مبيح للقصر أو لا ؟ لم يُبَحَّ له ، لأن الأصل وجوب الإتمام ، فلا يزول بالشك . وإن قصر لم تصح صلاته . وإن تبين له بعدها أنه طويل ، لأنه صلى شاكاً في صحة صلاته ، فاشبهه ما لو صلى شاكاً في دخول الوقت .

فصل

والاعتبار بالنية لا بالفعل ، فيعتبر أن ينوى مسافةً تُبيحُ القصر . فلو خرج يقصد سفرًا بعيداً ، فقصر الصلاة ، ثم بدا له فرجع ، كان ماصلاً ماضياً صحيحاً ، ولا يقصر في رجوعه ، إلا أن تكون مسافة الرجوع مبيحةً بنفسها ، نصر أحمد على هذا . ولو خرج طالباً لعبدي أبق ، لا يعلم أين هو ؟ أو مُنتجعاً غيثاً ، أو كلاً متى وجده أقام ، أو رجع ، أو سائحاً في الأرض لا يقصد مكاناً لم يُبَحَّ له القصر . وإن سار أياماً . وقال ابن عقيل : يباح له القصر إذا بلغ مسافة مبيحة له ، لأنه مسافر سفرًا طويلاً .

ولنا : أنه لم يقصد مسافة القصر ، فلم يُبَحَّ له كابتداء سفره ، ولأنه لم يُبَحَّ القصر في ابتداءه ، فلم يُبَحَّ في أثنائه ، إذا لم يُغَيَّر نيتُه ، كالسفر القصير ، وسفر المعصية . ومتى رجع هذا يقصد بلده ، أو نوى

مسافة القصر ، فله القصر لوجود نيته المبيحة . ولو قصد بلداً بعيداً أو في عزمه أنه متى وجد طلبته^(١) دونه رجع أو أقام ، لم يُباح له القصر ، لأنه لم يجزم بسفر طويل . وإن كان لا يرجع ، ولا يقيم بوجوده فله القصر .

فصل

ومتى كان لمقصده طريقان يُباح القصر في أحدهما دون الآخر ، فسلك البعيد ليقصّر الصلاة فيه أبيع له ، لأنه مسافر سافراً بعيداً مباحاً ، فأبيع له القصر ، كما لو لم يجد سواه ، أو كان الآخر مخوفاً أو شاقاً .

فصل

وإن خرج الإنسان إلى السفر مكرهاً ، كالأسير ، فله القصر إذا كان سفره بعيداً ، نص عليه أحمد . وقال الشافعي : لا يقصّر ، لأنه غير ناوٍ للسفر ، ولا جازم به ، فإن نيته أنه متى أفلت رجع .

ولنا : أنه مسافر سافراً بعيداً غير مُحَرَّم ، فأبيع له القصر ، كالمرأة مع زوجها ، والعبد مع سيده ، إذا كان عزمهما أنه لو مات ، أو زال ملكهما رجع ، وقياسهم مُنتَقِض بهذا .

إذا ثبت هذا فإنه يتم إذا صار في حصونهم ، نص عليه أيضاً ، لأنه قد انقضى سفره . ويحتمل أنه لا يلزمه الإتمام ، لأن في عزمه أنه متى أفلت رجع ، فأشبهه المحبوس ظمناً .

« مسألة » قال ﴿ إذا جاوز بيوت قريته ﴾ .

وجملته : أنه ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت قريته ، ويجعلها وراء ظهره . وبهذا قال مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وحكى ذلك عن جماعة من التابعين . وحكى عن عطاء ، وسليمان بن موسى ، أنهما أباحا القصر في البلد لمن نوى السفر . وعن الحارث بن أبي ربيعة « أنه أراد سافراً فصلّى بهم في منزله ركعتين ، وفيهم الأسود بن يزيد ، وغير واحد من أصحاب عبد الله » . وروى عبيد بن جبير قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة ، من القسطنطينية في شهر رمضان ، فدفع ، ثم قرّب غذاؤه ، فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة . ثم قال : اقترب ، قلت : أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل . رواه أبو داود .

ولنا : قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (ولا يكون ضارباً في الأرض حتى يخرج . وقد روى عن النبي ﷺ « أنه كان يبتدي القصر إذا خرج من المدينة » قال أنس : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً ، وبذي الحليفة ركعتين » متفق عليه . فأما أبو بصرة فإنه لم يأكل حتى دفع ، وقوله : لم يجاوز البيوت : معناه - والله أعلم - لم يبعد منها ، بدليل قول عبيد له : أأست ترى البيوت ؟

إذا ثبت هذا : فإنه يجوز له القصر وإن كان قريباً من البيوت . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للذي يريد السفر : أن يقصر الصلاة إذا خرج من بيوت القرية التي يخرج منها . ورؤى عن مجاهد أنه قال : إذا خرجت مسافراً فلا تقصر الصلاة يومك ذلك إلى الليل ، وإذا رجعت ليلاً فلا تقصر ليلتك حتى تصبح .

ولنا : قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) وأن النبي ﷺ « كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا » وحديث أبي بصرة . وقال عبدالرحمن الهمداني : خرجنا مع علي رضي الله عنه تخرجه إلى صيفين ، فرأيتُه صلى ركعتين بين الجُمُسر ، وقنطرة الكوفة . وقال البخاري : خرج علي فقصر . وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة . قال : لا ، حتى ندخلها ، ولأنه مُسافر ، فأبيح له القصر كما لو بُعد .

فصل

وإن خرج من البلد وصار بين حيطان بساينته فله القصر ، لأنه قد ترك البيوت وراء ظهره ، وإن كان حول البلد خراب قد تهدم ، وصار فضاء أبيح له القصر فيه لذلك ، وإن كانت حيطانه قائمةً فكذلك . فله الأمدى . وقال القاضي : لا يباح ، وهو مذهب الشافعي ، لأن السكني فيه مُمكنة ، أشبه العامر .

ولنا : أنها غير مُعدّة للسكنى ، أشبهت حيطان البساين ، وإن كان في وسط البلد نهر فاجتازه فليس له القصر ، لأنه لم يخرج من البلد ، ولم يفارق البنيان ، فأشبه الرخبة ، والميدان في وسط البلد . وإن كان للبلد محال كل محلة منفردة عن الأخرى كبغداد ، فمضى خرج من محلتها أبيح له القصر إذا فارق محلتها . وإن كان بعضها مُتصلاً ببعض لم يقصر حتى يفارق جميعها . ولو كانت قريتان متدانيّتين فاتصل بناء إحداهما بالأخرى فهما كالواحدة ، وإن لم يتصل فلكل قرية حكم نفسها .

فصل

وإذا كان البدوي في حلة لم يقصر حتى يفارق حيلته ، وإن كانت حيللاً ، فلكل حلة حكم نفسها ، كالقري ، وإن كان بيته مفرداً حتى يفارق منزله ، ورَحْله ، ويجعله وراء ظهره ، كالخضري . « مسألة » قال : إذا كان سفره واجباً أو مُباحاً .

وجملته : أن الرخص المختصة بالسفر ، من القصر ، والجمع ، والفطر ، والمسح ثلاثاً ، والصلاة على الراحلة تطوعاً ، يُباح في السفر الواجب ، والنسود ، والمباح ، كسفر التجارة ، ونحوه ، وهذا قول أكثر أهل العلم .

وروى ذلك عن علي ، وابن عباس ، وابن عمر . وبه قال الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ،

وأهل المدينة ، وأصحاب الرأي . وعن ابن مسعود : لا يقصر إلا في حَجٍّ أو جهاد ، لأن الواجب لا يُترك إلا لواجب . وعن عطاء كقول الجماعة ، وعنه : لا يقصر إلا في سبيلٍ من سُبُل الخير ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر في سفر واجب أو مندوب .

ولنا : قول الله تعالى (٤ : ١٠٠) وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ (١ : ١٨٤) فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^(١) . وقالت عائشة : « إِنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ مَا فَرَضَتْ رَكْعَتَانِ ، فَأَقْرَبَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ ، وَاتَّمَتَّ صَلَاةُ الْخَضِرِ » متفق عليه . وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : « فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْخَضِرِ أَرْبَعًا ، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً » رواه مسلم . وقال عمر رضى الله عنه : « صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ ، وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ ، وَالْعِيدُ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَقَدْ خَابَ مَنْ أَفْتَرَى » رواه سعيد ، وابن ماجه .

وروى عن إبراهيم أنه قال : « أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْبَحْرَيْنِ فِي تِجَارَةٍ ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : صَلِّ رَكْعَتَيْنِ » رواه سعيد ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم . وقال صفوان بن عسال : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَوْ ^(٢) سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ » وهذه النصوص تدل على إباحة الرخص في كل سفر ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يترخص في عَوْدِهِ مِنْ سَفَرِهِ ، وهو مباح .

فصل

ولا تباح هذه الرخص في سفر المعصية كالإباق ، وقطع الطريق ، والتجارة في الخمر ، والمحرمات .

(١) وردت هذه الآية في الطبعة التي علقنا عليها ، وفي طبعة المنار التي عليها الشرح الكبير : هكذا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر ، وجعلت في طبعة الشيخ حامد الفقي الآية ١٨٤ من السورة الثانية ، وقد أثبتنا الآية هنا صحيحة وصححنا رقم السورة .

(٢) لفظة « أَوْ » ساقطة في هذا الموضع من النسخة التي علقنا عليها ، ومن الطبعة الأولى التي عليها الشرح الكبير ، فأثبتناها ليصح الحديث ، وهـ أَوْ ، شك من الراوى : هل قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا كنتم مسافرين أو قال : إذا كنتم سَفَرًا ، والفرق بين المسافرين والسفر أن السفر اسم جمع للمسافر ، والمسافرين جمع مذكر سالم للمسافر .

نصّ عليه أحد ، وهو مفهوم كلام الخرق لتخصيصه الواجب والمباح ، وهذا قول الشافعي . وقال الثوري والأوزاعي ، وأبو حنيفة : له ذلك ، احتجاجاً بما ذكرنا في النصوص ، ولأنه مسافر ، فأبيح له الترخّص كالطبع .

ولنا قول الله تعالى (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) أباح الأكل لمن لم يكن عادياً ولا باغياً ، فلا يباح لباغ ولا عاد . قال ابن عباس : غير باغٍ على المسلمين ، مفارق لجماعتهم ، يخيف السبيل ، ولا عاد عليهم . ولأن الترخّص شرع للإعانة على تحصيل المقصد المباح ، توصلاً إلى المصلحة . فلو شرع هاهنا للشرع إعانة على المحرم تحصيلاً للمفسدة ، والشرع منزّه عن هذا . والنصوص وردت في حق الصحابة ، وكانت أسفارهم مباحة ، فلا يثبت الحكم فيمن سفره مخالف لسفرهم ، ويتعين حمله على ذلك جمعاً بين النصين ، وقياس المعصية على الطاعة بعيداً لتضادّها .

فصل

إن عدم العاصي بسفره الماء فعليه أن يتيمّم لأن الصلاة واجبة لا تسقط ، والطهارة لها واجبة أيضاً ، فيكون ذلك عزيمة . وهل تلزمه الإعادة ؟ على وجهين : أحدهما : لا تلزمه : لأن التيمّم عزيمة بدليل وجوبه ، والرخص لا تجب .

والثاني : عليه الإعادة : لأنه حكم يتعلق بالسفر ، أشبه بقية الرخص ، والأول أولى ، لأنه أتى بما أمر به من التيمّم والصلاة ، فلم يلزمه إعادتها ، ويفارق بقية الرخص ، فإنه يُمنع منها ، وهذا يجب فعله . ولأن حكم بقية الرخص المنع من فعلها . ولا يمكن تعديدها لهذا الحكم إلى التيمّم ، ولا إلى الصلاة ، لوجوب فعلها ، ووجوب الإعادة ليس بحكم في قضية الرخص ، فكيف يمكن أخذه منها ، أو تعديده عنها . ويباح له المسح يوماً وليلة ، لأن ذلك لا يختصّ بالسفر ، فأشبه الاستحجار ، والتيمّم ، وغيرهما من رخص الحضر . وقيل لا يجوز لأنه رخصة ، فلم تبحّ له كرخص السفر ، والأول أولى ، وهذا ينتقض بسائر رخص الحضر .

فصل

إذا كان السفر مباحاً ، فغيّر نيته إلى المعصية انقطع الترخّص ، لزوال سببه . ولو سافر لمعصية فغيّر نيته إلى مباح صار سفره مباحاً ، وأبيح له ما يباح في السفر المباح ، وأعتبر مسافة السفر من حين غيّر النية ، ولو كان سفره مباحاً فنوى المعصية بسفره ، ثم رجع إلى نية المباح اعتبرت مسافة القصر من حين رجوعه إلى نية المباح ، لأن حكم سفره انقطع بنية المعصية ، فأشبهه ما لو نوى الإقامة ، ثم عاد فنوى السفر . فأما إن كان السفر مباحاً لكنه يعصى فيه لم يمنع ذلك الترخّص ، لأن السبب هو السفر المباح ، وقد وجد فثبت حكمه ، ولم يمنعه وجود معصية ، كما أن معصيته في الحضر لا تمنع الترخّص فيه .

❦ فصل ❦

وفي سفر التنزه والتفرج روايتان :
إحداها : تبيح الترخّص : وهذا ظاهر كلام الخرقي ، لأنه سفر مباح فدخل في عموم النصوص المذكورة ، وقياساً على سفر التجارة .

والثانية : لا يترخّص فيه . قال أحمد : إذا خرج الرجل إلى بعض البلدان تنزهاً ، وتلذّذاً ، وليس في طلب حديث ، ولا حج ، ولا عمرة ، ولا تجارة ، فإنه لا يقصر الصلاة ، لأنه إنما شرع إعانة على تحصيل المصلحة ، ولا مصلحة في هذا ، والأول أولى .

❦ فصل ❦

فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد . فقال ابن عقيل : لا يُباح له الترخّص ، لأنه منهي عن السفر إليها . قال النبي ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » متفق عليه . والصحيح إباحته ، وجواز القصر فيه ، لأن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً ، وماشيّاً . وكان يزور القبور . وقال : « زُورُوهَا تَذَكُّرُكُمْ الْآخِرَةَ » وأما قوله ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » فيُجمل على نفي التفضيل ، لا على التحريم ، وليست الفضيلة شرطاً في إباحة القصر ، فلا يضر انتفاؤها .

❦ فصل ❦

والملاح الذي يسير في سفينة ، وليس له بيت سوى سفينته فيها أهله ، وتثوره ، وحاجته ، لا يباح له الترخّص . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الملاح : أيقصر ويفطر في السفينة ؟ قال : أما إذا كانت السفينة بيته فإنه يُتِمّ ويصوم ، قيل له : وكيف تكون بيته ؟ قال : لا يكون له بيت غيرها ، معه فيها أهله ، وهو فيها مقيم . وهذا قول عطاء . وقال الشافعي : يقصر ويفطر ، لعموم النصوص . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ » رواه أبو داود . ولأن كون أهله معه لا يمنع الترخّص كالجمال^(١) .

ولنبأ : أنه غير طاعن عن منزله ، فلم يُبَحِّح له الترخّص كالقيم في المدن . فأما النصوص ، فإن المراد بها الطاعن عن منزله ، وليس هذا كذلك . وأما الجمال ، والمكارى^(٢) فلهم الترخّص وإن سافروا بأهلهم .

(١) يعني أن الجمال الذي يسافر بحمله لتوصيل المسافرين ، ومعه أهله ، يباح له القصر والإفطار ، فكذلك ملاح السفينة .

(٢) المكارى : الذي يكرى دابته سواء كانت حماراً أو حصاناً أو غيرها ليركبها المسافرون ، فهذا إذا كان معه أهله ومتاعه في سفره يباح له قصر الصلاة والإفطار والمسح على الخفين . ومثل الجمال والمسافر

قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ يقول في المُسَكَّرِ الذي هو دهره في السفر: لابد من أنْ يَقْدَمَ ، فيقيمَ اليومَ ، قيل: فيقيمُ اليومَ واليومينَ ، والثلاثةَ في تهيئته للسفر . قال: هذا يَقْصُرُ . وذكر القاضي ، وأبو الخطاب: أنه ليس له القصر ، كالملاح ، وهذا غيرُ صحيح ، لأنه مسافر مشفوق عليه ، فكان له القصرُ كغيره . ولا يصحّ قياسه على الملاح ، فإن الملاح في منزله سفرًا وحضرًا ، ومعه مصلحته ونُوره وأهله ، وهذا لا يوجد في غيره . وإن سافر هذا بأهله كان أشقَّ عليه ، وأبلغ في استحقاق الترخُّص . وقد ذكرنا نص أحمد في الفرق بينهما ، والنصوص متناولة لهذا بعمومها ، وليس هو في معنى الخصوص ، فوجب القول بثبوت حكم النص فيه ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ ومن لم ينو القصر في وقت دخوله إلى الصلاة لم يقصر ﴾ .

وجملته: أن نية القصر شرط في جوازه ، ويعتبر وجودها عند أول الصلاة كنية الصلاة ، وهذا قول الخُرَقِيِّ واختاره القاضي . وقال أبو بكر: لا تُشترط نيته لأن مَنْ خُيِّرَ في العبادة قبل الدخول فيها خُيِّرَ بعد الدخول فيها كالصوم . ولأن القصر هو الأصل ، بدليل خبر عائشة ، وعمر ، وابن عباس ، فلا يحتاج إلى نية كالإتمام ، في الحضر . ووجه الأول: أن الإتمام هو الأصل على ما سذكروه في مسألة (لِلسَّافِرِ أَنْ يَقْصُرَ وَلَهُ أَنْ يُتِمَّ) وإطلاق النية ينصرف إلى الأصل ، ولا ينصرف عنه ، إلا بتعيين ما يصرفه إليه ، كما لو نوى الصلاة مطلقًا ، ولم ينو إمامًا ولا مأموماً ، فإنه ينصرف إلى الانفراد ، إذ هو الأصل ، والتفريع يقع على هذا القول . فلو شك في أثناء صلاته: هل نوى القصر في ابتدائها أو لا؟ لزمه إتمامها احتياطًا . لأن الأصل عدمها . فإن ذكر بعد ذلك أنه كان قد نوى القصر لم يجز له القصر ، لأنه قد لزمه الإتمام ، فلم يزل . ولو نوى الإتمام أو ائتمَّ بمقيم ففسدت الصلاة وأراد إعادتها لزمه الإتمام أيضًا ، لأنها وجبت عليه تامةً بتلبُّسه بها خلف المقيم ، ونية الإتمام ، وهذا قول الشافعي . وقال الثوري ، وأبو حنيفة: إذا فسدت صلاة الإمام عاد المسافر إلى حاله .

ولنا: أنها وجبت بالشروع فيها تامةً ، فلم يجز له قصرها ، كما لو لم تفسد .

فصل

ومن نوى القصر ، ثم نوى الإتمام ، أو نوى ما يلزمه به الإتمام من الإقامة ، أو قلب نيته إلى سفر معصية ، أو نوى الرجوع عن سفره ، ومسافةً رجوعه لا يباح فيه القصرُ ، ونحو هذا لزمه الإتمام ، ولزم مَنْ خلفه متابعتُه ، وبهذا قال الشافعي . وقال مالك: لا يجوز له الإتمام ، لأنه نوى عددًا ، فإذا زاد عليه حصلت الزيادة بغير نية .

صاحب السيارة أو الطائرة أو سائقها الذي ينقل بها المسافرين ، فيباح لهؤلاء جميع رخص السفر ، وإن كان معهم أهلهم .

ولنا : أن نية صلاة الوقت قد وُجدت ، وهي أربع ، وإنما أبيع ترك ركعتين رُخْصَةً . فإذا أسقط نية الترخّص صحت الصلاة بنيتها ، ولزمه الإتمام ، ولأن الإتمام الأصل ، وإنما أبيع تركه بشرط ، فإذا زال الشرط عاد الأصل إلى حاله .

فصل

وإذا قصر المسافر مُعتقداً لتحريم القصر لم تصحّ صلاته ، لأنه فعل ما يعتقدهُ تحريمه فلم يقع مُحرّزاً ، كمن صلى يعتقده أنه محدث ، ولأن نية التقرب بالصلاة شرط ، وهذا يعتقده أنه عاص فلم تحصل نية التقرب .

« مسألة » قال ﴿ والصبحُ والمغربُ لا يُقصران ، وهذا لاخلاف فيه ﴾ .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن لا يُقصر في صلاة المغرب ، والصبح ، وأن القصر إنما هو في الرباعية ، ولأن الصبح ركعتان ، فلو قصرت صارت ركعة ، وليس في الصلاة ركعة إلا الوتر ، والمغرب وتر النهار ، فلو قصر منها ركعة لم تبق وتر ، وإن قصرت اثنتان صارت ركعة ، فيكون إجحافاً بها ، وإسقاطاً لأكثرها . وقد روى علي بن عاصم ، عن داود بن أبي هند ، عن عامر ، عن عائشة أم المؤمنين قالت : (افترض الله الصلاة على نبيّكم صلى الله عليه وسلم بمكة ركعتين ركعتين إلا صلاة المغرب ، فلما هاجر إلى المدينة فأقام بها ، واتخذها دار هجرة زاد إلى كل ركعتين ركعتين إلا صلاة الغداة ، يطول القراءة فيها ، وإلا صلاة الجمعة للخطبة ، وإلا صلاة المغرب فإنها وتر النهار ، فافترضها الله على عباده إلا هذه الصلاة ، فإذا سافر صلى الصلاة التي كان افترضها الله عليهم » .

« مسألة » قال ﴿ والمسافر أن يتم ، ويقصر كما له أن يصوم ويفطر ﴾ .

المشهور عن أحمد : أن المسافر إن شاء صلى ركعتين ، وإن شاء أتم . ورؤى عنه أنه توقف وقال : أنا أحب العافية من هذه المسألة . ومن روى عنه الإتمام في السفر عثمان ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله عنهم . وبه قال الأوزاعي ، والشافعي ، وهو المشهور عن مالك . وقال حماد بن أبي سليمان : ليس له الإتمام في السفر ، وهو قول الثوري ، وأبي حنيفة . وأوجب حماد الإعادة على من أتم . وقال أصحاب الرأي : إن كان جلس بعد الركعتين قدر التشهد فصلاته صحيحة ، وإلا لم تصح . وقال عمر بن عبد العزيز : الصلاة في السفر ركعتان حتم لا يصلح غيرها . ورؤى عن ابن عباس أنه قال : من صلى في السفر أربعاً فهو كمن صلى في الحضر ركعتين . واحتجوا بأن صلاة السفر ركعتان ، بدليل قول عمر ، وعائشة ، وابن عباس على ما ذكرناه . ورؤى عن صفوان بن محرز أنه سأل ابن عمر عن الصلاة في السفر . فقال : ركعتان ، فمن خالف السنة كفر . ولأن الركعتين الأخريين يجوز تركهما إلى غير بدل ، فلم تجز زيادتهما على الركعتين المفروضتين ، كما لو زادهما على صلاة الفجر .

ولنا قول الله تعالى : (٤ : ١٠٠) فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وهذا يدل على أن القصر رخصة مخيرة بين فعله وتركه ، كسائر الرخص . وقال يعلى بن أمية : قلت لعمر بن الخطاب : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ » رواه مسلم . وهذا يدل على أنه رخصة ، وليس بعزيمة ، وأنها مقصورة . وروى الأسود عن عائشة أنها قالت : « خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عُمْرَةٍ رَمَضَانَ فَأَفْطَرْتُ وَصُئْتُ ، وَقَصَرْتُ وَأَتَمَّمْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ بَأبِي وَأُمِّي أَفْطَرْتَ وَصُئْتُ ، وَقَصَرْتَ ، وَأَتَمَّمْتُ ، فَقَالَ : أَحْسَنْتِ » رواه أبو داود والطيالسي في مسنده . وهذا صريح في الحكم . ولأنه لو ائتم بتميم صلى أربعاً ، وصحت الصلاة ، والصلاة لا تزيد بالائتمام . قال ابن عبد البر : وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيمين ، فأدرك منها ركعة أن يلزمه أربع دليل واضح على أن القصر رخصة ، إذ لو كان فرضه ركعتين لم يلزمه أربع بحال .

وروى بإسناده عن عطاء عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتم في السفر ، ويقصر . وعن أنس قال : « كُنَّا - أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نُسَافِرُ ، فَيَتِمُّ بَعْضُنَا ، وَيَقْصُرُ بَعْضُنَا ، وَيَصُومُ بَعْضُنَا ، وَيُفْطِرُ بَعْضُنَا ، فَلَا يَعْيبُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ » ولأن ذلك إجماع الصحابة رحمة الله عليهم . بدليل أن فيهم من كان يتم الصلاة ، ولم ينكر الباكون عليه ، بدليل حديث أنس « وكانت عائشة تُتِمُّ الصلاة » رواه مسلم والبخاري ، وأتمها عثمان ، وابن مسعود وسعد . قال عطاء : كانت عائشة وسعد يؤفیان الصلاة في السفر ، ويصومان . وروى الأثرم بإسناده عن سعد : أنه أقام بمكان^(١) شهرين ، فكان يصلي ركعتين ، ويصلي أربعاً . وعن المسور بن مخرمة قال : أقنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة ، يقصرها سعد ويتمها .

وسأل ابن عباس رجل فقال : كنت أتم الصلاة في السفر ، فلم يأمره بالإعادة . فأما قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ، فإنما أرادت أن ابتداء فرضها كان ركعتين ، ثم أتمت بعد الهجرة ، فصارت أربعاً ، وقد صرحت بذلك حين شرحت ، ولذلك كانت تتم الصلاة ، ولو اعتقدت ما أراد هؤلاء لم تتم ، وقول ابن عباس مثل قولها . ولا يبعد أن يكون أخذها منها ، فإنه لم يكن في زمن فرض الصلاة في سن من يعقل الأحكام ، ويعرف حقائقها ، ولعله لم يكن موجوداً ، أو كان فرضها في السنة التي ولد فيها ، فإنها فرضت بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بثلاث سنين . وكان ابن عباس حين مات النبي ﷺ

ابن ثلاث عشرة سنة . وفي حديثه ما اتفق على تركه وهو قوله : والخوف ركعة ، والظاهر أنه أراد ما أرادت عائشة من ابتداء الفرض ، فلذلك لم يأمر من أتم بالإعادة ، وقول عمر : « تمام غير قصر » أراد بها تمام في فضلها ، غير ناقصة الفضيلة ، ولم يرد أنها غير مقصورة الركعات ، لأنه خلاف ما دلّت عليه الآية ، والإجماع إذاً الخلاف إنما هو في القصر والإتمام .

وقد ثبت بروايته عن النبي ﷺ في حديث يعلى بن أمية أنها مقصورة ، ويشبه هذا ما رواه مجاهد قال : « جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إني وصاحب لي كُنا في سفر ، وكان صاحبي يقصر وأنا أتم ، فقال له ابن عباس : أنت كنت تقصر وصاحبك أتم » رواه الأثرم . أراد أن فعله أفضل من فعلك . ثم لو ثبت أن أصل الفرض ركعتان لم يمتنع جواز الزيادة عليهما ، كما لو أتم بمقيم ، ويخالف زيادة ركعتين على صلاة الفجر ، فإنه لا يجوز زيادتهما بحال .

« مسألة » قال « والقصر والفطر أعجب إلى أبي عبد الله رحمه الله » .

أما القصر : فهو أفضل من الإتمام في قول جمهور العلماء ، وقد كره جماعة منهم الإتمام . قال أحمد : ما يعجبني . وقال ابن عباس للذي قال له : كنت أتم الصلاة وصاحبي يقصر : أنت الذي كنت تقصر وصاحبك أتم . وشدد ابن عمر على من أتم الصلاة . فروى أن رجلاً سأل عن صلاة السفر فقال : ركعتان ، فمن خالف السنة كفر . وقال بشر بن حرب : « سألت ابن عمر : كيف صلاة السفر يا أبا عبد الرحمن ؟ قال أنتم إماماً ^(١) تتبعون سنة نبيكم ﷺ أخبرتكم ، وإماماً لا تتبعون سنة نبيكم ﷺ فلا أخبركم ؟ قلنا : فخير ما اتبع سنة نبينا يا أبا عبد الرحمن . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين ، حتى يرجع إليهما » رواه سعيد . قال حدثنا حماد بن زيد ، عن بشر : « ولما بلغ ابن مسعود أن عثمان صلى أربعاً استرجع ، وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ووددت أن حظي من أربع ركعتان ، متعبتان » . وهذا قول مالك ، ولا أعلم فيه مخالفاً من الأئمة ، إلا الشافعي في أحد قوليّه ، قال : الإتمام أفضل ، لأنه أكثر عملاً ، وعدداً ، وهو الأصل ، فكان أفضل كفعل الرجلين .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم على القصر ، بدليل ما ذكرنا من الأخبار . وقال ابن عمر : « صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله » .

(١) في النسخة التي علقنا عليها ! قال إما أتم متبعون ، وهو تصحيف .

تعالى « متفق عليه . وعن ابن مسعود ، وعمران بن حصين ، مثل ذلك . وروى سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ أنه قال : خِيَارُكُمْ مَنْ قَصَرَ فِي السَّحَرِ وَأَفْطَرَ » رواه الأثرم ، مع ما ذكرنا من أقوال الصحابة ، فيما مضى . ولأنه إذا قصر أدى الفرض بالإجماع ، وإذا أتمّ اختلف فيه ، وأما الغسل فلا نسلم له أنه أفضل من المسح ، والفطر نذكره في بابهِ .

❦ فصل ❦

واختلفت الرواية في الجمع ، فروى أنه أفضل من التفريق ، لأنه أكثر تخفيفاً وسهولة ، فكان أفضل كالتقصير ، وعنه التفريق أفضل لأنه خروج من الخلاف ، فكان أفضل كالتقصير . ولأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم المداومة عليه ، ولو كان أفضل لأدامه كالتقصير .

« مسألة » قال ﴿ وإذا دخل وقت الظهر على مسافر وهو يريد أن يرتحل صلاتها وارتحل ، فإذا دخل وقت العصر صلاتها ، وكذلك المغرب والعشاء الآخرة ، وإن كان سائراً فأحب أن يؤخر الأولى إلى وقت الثانية فجائز ﴾ .

جملة ذلك : أن الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداها جائز في قول أكثر أهل العلم . وممن روى عنه ذلك سعيد بن زيد ، وسعد ، وأسامة ، ومعاذ بن جبل ، وأبو موسى ، وابن عباس ، وابن عمر ، وبه قال طاوس ، ومجاهد ، وعكرمة ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر .

وروى عن سليمان بن أخى زريق بن حكيم ، قال : مرّ بنا نائلة ربعة ، وأبو الزناد ، ومحمد بن المنكدر ، وصفوان بن سليم ، وأشياخ من أهل المدينة ، فأتيناهم في منزلهم ، وقد أخذوا في الرحيل فصلّوا الظهر والعصر جميعاً ، حين زالت الشمس ، ثم أتينا المسجد ، فإذا زريق بن حكيم يصلي للناس الظهر . وقال الحسن ، وابن سيرين ، وأصحاب الرأي : لا يجوز الجمع إلا في يوم عرفة بعرفة ، وليسلة مزدلفة بها ، وهذا رواية ابن القاسم عن مالك ، واختياره . واحتجوا بأن المواقيت تثبت بالتواتر ، فلا يجوز تركها بخبر واحد .

ولنا : ما روى نافع عن ابن عمر : « أنه كان إذا جدّ به السير جمع بين المغرب والعشاء ، يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جدّ به السير جمع بينهما » . وعن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ^(١) الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل ، فجمع بينهما ، وإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ، ثم ركب » متفق عليهما . ولمسلم

(١) تزيغ الشمس : تميل فيوجد الظل ، وهو المسمى بالزوال ، وهو وقت صلاة الظهر .

عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا عَجَلَ عَلَيْهِ السَّيْرُ يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَيُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَغِيبَ الشَّقَقُ » . وروى الجمع معاذ بن جبل ، وابن عباس ، وسند ذكر أحاديثهما فيما بعد ، وقولهم : لانتزك الأخبار المتواترة . قلنا : لانتزكها ، وإنما تُخصَّصها ، وتخصيص التواتر بالخبر الصحيح جائز بالإجماع . وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بالإجماع ، فتخصيص السنة بالسنة أولى ، وهذا ظاهر جداً . فإن قيل : معنى الجمع في الأخبار أن يُصلى الأولى في آخر وقتها ، والأخرى في أول وقتها . قلنا : هذا فاسد لوجهين :

أحدهما : أنه قد جاء الخبر صريحاً في أنه كان يجمعهما في وقت إحداهما ، على ما سنده كره ، ولقول أنس : « أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا وَيُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ ، حَتَّى يَغِيبَ الشَّقَقُ » فيبطل التأويل .

الثاني : أن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أشدَّ ضيقاً ، وأعظم حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن الإتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرفي الوقتين ، بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدرُ فعلها ، ومن تدبر هذا وجده كما وصفنا . ولو كان الجمع هكذا لجاز الجمع بين العصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح . ولا خلاف بين الأمة في تحريم ذلك ، والعمل بالخبر على الوجه السابق إلى الفهم منه أولى من هذا التكليف الذي يُصان كلامُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمله عليه .

إذا ثبت هذا فمفهوم قول الخُزَنِّي : إن الجمع إنما يجوز إذا كان سائراً في وقت الأولى ، فيؤخر إلى وقت الثانية ، ثم يجمع بينهما . ورواه الأثرم عن أحمد : وروى نحوه هذا القول عن سعد ، وابن عمر ، وعكرمة ، أخذاً بالخبرين اللذين ذكرناهما . وروى عن أحمد جواز تقديم الصلاة الثانية إلى الأولى ، وهذا هو الصحيح ، وعليه أكثر الأصحاب . قال القاضي : الأول هو الفضيلة ، والاستحباب ، وإن أحب أن يجمع بين الصلاتين في وقت الأولى منهما جاز ، نازلاً كان أو سائراً أو مُقيماً في بلد إقامة لا تمنع القصر ، وهذا قول عطاء ، وجمهور علماء المدينة ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . لما روى معاذ بن جبل قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ فَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ ^(١) أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَ إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعاً ، وَإِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً ثُمَّ سَارَ ، وَإِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ ، وَإِذَا

(١) زَيْغُ الشَّمْسِ : ميلها عن وسط السماء ، وابتداء حدوث الظل للأشياء وهو وقت صلاة الظهر . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر قبل وقت الظهر أخرها إلى العصر ، وهكذا السنة في الجمع . فن كان سائراً في وقت الصلاة الأولى من الصلاتين المجموعتين ، صلاهما في وقت الأخيرة ، ومن كان سائراً في وقت الأخيرة صلاهما في وقت الأولى .

أَرْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ » رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : هذا حديث حسن .

وروى ابن عباس ، عن النبي ﷺ في الظهر ، والعصر ، مثل ذلك ، وقيل : إنه متفق عليه ، وهذا صريح في محل النزاع . وروى مالك في الموطأ عن أبي الزبير عن أبي الطفيل : أَنَّ مُعَاذًا أَخْبَرَهُ : « أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ ، وَالْعِشَاءِ ، قَالَ : فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ دَخَلَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا » . قال ابن عبد البر : هذا حديث صحيح ثابت الإسناد .

وقال أهل السير : إن غزوة تبوك كانت في سنة تسع ، وفي هذا الحديث أوضح الدلائل ، وأقوى الحجج في الرد على من قال : لا يجمع بين الصلاتين إلا إذا جدَّ به السير ، لأنه كان يجمع وهو نارل غير سائر . ما كثر في خبائه ، يخرج فيصلي الصلاتين جميعاً ، ثم ينصرف إلى خبائه . وروى هذا الحديث مسلم في صحيحه ، قال : « فَكَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا » والأخذ بهذا الحديث متعين لثبوته ، وكونه صريحاً في الحكم ، ولا معارض له ، ولأن الجمع رخصة من رخص السفر ، فلم يختص بحالة السير ، كالقصر ، والمسح . ولكن الأفضل التأخير ، لأنه أخذ بالاحتياط ، وخروج من خلاف القائلين بالجمع ، وعمل بالأحاديث كلها .

فصل

ولا يجوز الجمع إلا في سفر يُبَيِّحُ القصر . وقال مالك والشافعي في أحد قوليه : يجوز في السفر القصير ، لأن أهل مكة يجمعون بعرفة ، ومزدلفة ، وهو سفر قصير .

ولنا : أنه رخصة تثبت لدفع المشقة في السفر ، فاختصت بالطويل ، كالقصير ، والمسح ثلاثاً ، ولأنه تأخير للعبادة عن وقتها ، فأشبهه الفطر . ولأن دليل الجمع فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والفعل لاصيغة له ، وإما هو قضية في عين ، فلا يثبت حكمها إلا في مثلها ، ولم ينقل أنه جمع إلا في سفر طويل .

فصل

ويجوز الجمع لأجل المطر بين المغرب والعشاء ، ويروى ذلك عن ابن عمر ، وفعله أبان بن عثمان ، في أهل المدينة ، وهو قول الفقهاء السبعة ، ومالك والأوزاعي ، والشافعي وإسحق . وروى عن مروان ، وعمر بن عبد العزيز ، ولم يجوزه أصحاب الرأي .

ولنا أن أبا سلمة بن عبد الرحمن . قال : إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء ، رواه الأثرم ، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ . وقال نافع : إن عبد الله بن عمر كان

يجمع إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء . وقال هشام بن عروة : رأيت أبا ن بن عثمان يجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة المغرب والعشاء ، فيصليهما معه عروة بن الزبير ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، لا ينكرونه ، ولا يعرف لهم في عصرهم مخالف ، فكان إجماعاً ، رواه الأثرم .

فصل

فأما الجمع بين الظهر والعصر ، فغير جائز . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : الجمع بين الظهر والعصر في المطر ؟ قال لا ، ماسمعت ، وهذا اختيار أبي بكر ، وابن حامد ، وقول مالك . وقال أبو الحسن التميمي : فيه قولان ، أحدهما : أنه لا بأس به وهو قول أبي الخطاب ، ومذهب الشافعي ، لما روى يحيى بن واضح ، عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في المدينة بين الظهر والعصر في المطر « ولأنه معنى أباح الجمع فأباحه بين الظهر والعصر ، كالسفر .

وانما : أن مستند الجمع ما ذكرناه من قول أبي سلمة والإجماع ، ولم يرد إلا في المغرب والعشاء ، وحديثهم غير صحيح ، فإنه غير مذكور في الصحاح والشنن . وقول أحمد : ماسمعت يدل على أنه ليس بشيء ، ولا يصح القياس على المغرب ، والعشاء ، لما فيهما من المشقة لأجل الظلعة ، والمضرة ، ولا قياس على السفر ، لأن مشقته لأجل السير ، وفوات الرفقة ، وهو غير موجود هاهنا .

فصل

والنظر المبيح للجمع هو : ما يبطل الثياب ، وتلحق المشقة بالخروج فيه . وأما الطل والمطر الخفيف ، الذي لا يبطل الثياب فلا يبيح ، والتلج كالمطر في ذلك ، لأنه في معناه ، وكذلك البرد .

فصل

فأما الوحل بمجرده . فقال القاضي : قال أصحابنا : هو عذر ، لأن المشقة تلحق بذلك في النعال والثياب ، كما تلحق بالمطر ، وهو قول مالك . وذكر أبو الخطاب فيه وجهاً ثانياً : أنه لا يبيح ، وهو مذهب الشافعي ، وأبي ثور ، لأن مشقته دون مشقة المطر ، فإن المطر يبطل النعال ، والثياب ، والوحد لا يبطلها ، فلم يصح قياسه عليه ، والأول أصح . لأن الوحد يلوث الثياب ، والنعال ، ويعترض الإنسان للزلي فيتأذى نفسه وثيابه ، وذلك أعظم من البلل ، وقد ساوى المطر في العذر في ترك الجمعة والجماعة ، فدل على تساويهما في المشقة المرعية في الحكم .

فصل

فأما الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة ففيها وجهان :

أحدهما : يبيح الجمع . قال الأمدى : وهو أصح ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، لأن ذلك عذر

في الجمعة والجماعة ، بدليل ما روى محمد بن الصباح حدثنا سُفيان ، عن أيوب ؛ عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يُنادي مُناديه في اللَّيْلَةِ الطَّيْرَةِ ، أو اللَّيْلَةِ ، الْبَارِدَةِ ذَاتِ الرِّيحِ : صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ » رواه ابن ماجه ، عن محمد بن الصباح .

والثاني : لا يُبيحه : لأن المشقة فيه دون المشقة في المطر ، فلا يصح قياسه عليه ، ولأن مشقتها من غير جنس مشقة المطر ، ولا ضابط لذلك يجتمعان فيه ، فلم يصح إلحاقه به .

فصل

هل يجوز الجمع لمنفرد ، أو من كان طريقه إلى المسجد في ظلال يمنعه وصول المطر إليه ، أو من كان مقامه في المسجد ؟ على وجهين :

أحدهما : الجواز : لأن العذر إذا وُجد استوى فيه حال وجود المشقة ، وعدمها كالسفر ، ولأن الحاجة العامة إذا وُجدت أثبتت الحكم في حق من ليست له حاجة ، كالسلم^(١) وإباحة اقتناء الكلب للصيد ، والماشية ، في حق من لا يحتاج إليهما ، ولأنه قد روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في المطر ، وليس بين حُجْرَتِهِ وَالْمَسْجِدِ شَيْءٌ » .

والثاني : المنع : لأن الجمع لأجل المشقة ، فيختص بمن تلحقه المشقة ، دون من لا تلحقه ، كالرخصة في التخلف عن الجمعة ، والجماعة ، يختص بمن تلحقه المشقة ، دون من لا تلحقه ، كمن في الجامع ، والقريب منه .

فصل

ويجوز الجمع لأجل المرض ، وهو قول عطاء ، ومالك . وقال أصحاب ، الرأي والشافعي : لا يجوز ، فإن أخبار التوقيت ثابتة ، فلا تترك بأمر مُحْتَمَل .

ولنا : ما روى ابن عباس قال : « جمع رسول الله ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَقَرِّبِ وَالْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ » وفي رواية : « مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ » رواها مسلم . وقد أجمعنا على أن الجمع لا يجوز لغير عذر ، ثبت أنه كان لمرض . وقد روى عن أبي عبد الله أنه قال في حديث ابن عباس : هذا عندي رخصة للمريض ، والمريض . وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ

(١) السلم : هو دفع ثمن الشيء للبائع لإحضاره له في وقت معين ، وهو غير موجود عند دفع الثمن ، فهو شراء شيء غير حاضر ، وهو ممنوع في الأحوال العادية . ولما كانت الحاجة تدعو إليه أبيع لحاجة بعض الناس إليه ، مع أن كل الناس لا يحتاجون للسلم ، ولكنه أصبح مباحاً لجميع الناس وكذلك اقتناء الكلب ، أصل السبب في إباحته الحاجة إلى اقتنائه ، كالصيد وحراسة الماشية ، ولكن أصبح مباحاً لجميع الناس ، بسبب احتياج بعضهم إليه .

وَحَمَنَةً يَنْتَ جَعْشٍ لَمَّا كَانَتَا مُسْتَحَاضَتَيْنِ بِتَأْخِيرِ الظُّهْرِ وَتَعْجِيلِ الْعَصْرِ ، وَالْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِفُسْلٍ وَاحِدٍ ، فَأَبَاحَ لَهَا الْجَمْعَ لِأَجْلِ الِاسْتِحَاضَةِ ، وَأَخْبَارُ الْمَوَاقِيتِ مَخْصُوصَةٌ بِالصُّوَرِ الَّتِي أَجْمَعُنَا عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ فِيهَا ، فَيُخَصُّ مِنْهَا مَحَلُّ النِّزَاعِ بِمَا ذَكَرْنَا .

فصل

والمرض المبيح للجمع هو ما يلحقه بتأدية كل صلاة في وقتها بسببه مشقة ، وضعف . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : المريض يجمع بين الصلاتين ؟ فقال : إني لأرجو له ذلك إذا ضَعُفَ ، وكان لا يقدر إلا على ذلك . وكذلك يجوز الجمع للمستحاضة ، ولمن به سلس البول ، ومن في معناه . لما روينا من الحديث ، والله أعلم .

فصل

والمرض مخير في التقديم والتأخير ، كالسافر ، فإن استوى عنده الأمران فالتأخير أولى ، لما ذكرنا في المسافر . فأما الجمع للمطر ، فأما يجمع في وقت الأولى ، لأن السلف إنما كانوا يجمعون في وقت الأولى ، ولأن تأخير الأولى إلى وقت الثانية يفرض إلى لزوم المشقة ، والخروج في الظلمة أو طول الانتظار في المسجد إلى دخول وقت العشاء ، ولأن العادة اجتماع الناس للمغرب ، فإذا حبسهم في المسجد ليجمع بين الصلاتين كان أشقَّ من أن يُصَلَّى كل صلاة في وقتها ، وربما يزول العذر قبل خروج وقت الأولى ، فيبطل الجمع ويمتنع . وإن اختاروا تأخير الجمع جاز ، والمستحب أن يؤخر الأولى عن أول وقتها شيئاً . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن الجمع بين الصلاتين في المطر ؟ قال : نعم ، يجمع بينهما ، إذا اختلط الظلام قبل أن يغيب الشفق ، كذا صنع ابن عمر . قال الأثرم : وحدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع قال : كان أمراؤنا إذا كانت الليلة المطيرة أبطنوا بالمغرب . وتجلّوا العشاء قبل أن يغيب الشفق . فكان ابن عمر يُصَلِّي معهم ، ولا يرى بذلك بأساً . قال عبيد الله : ورأيتُ القاسم ، وسالماً يُصَلِّيَانِ معهم في مثل تلك الليلة . قيل لأبي عبد الله : فكأنَّ سُنَّةَ الجمع بين الصلاتين في المطر عندك أن يجمع قبل أن يغيب الشفق ، وفي السفر يُؤخَّرُ حتى يغيب الشفق ؟ قال : نعم .

فصل

ولا يجوز الجمع لغير من ذكرنا . وقال ابن شُبْرَمَةَ : يجوز إذا كانت حاجة أو شيء مالم يتخذ عادة ، لحديث ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ » فقيل لابن عباس : لِمَ فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته .
ولنا : عموم أخبار التوقيت ، وحديث ابن عباس حملناه على حالة المرض ، ويجوز أن يتناول من عليه

مشقة ، كالمُرُضع ، والشيخ الضعيف ، وأشباههما ، مَنَّ عليه مشقة في ترك الجمع . ويحتمل أنه صَلَّى الأولى في آخر وقتها ، والثانية في أول وقتها ، فَإِنَّ عمرو بن دينار رَوَى هذا الحديث عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس . قال عمرو : قلت لجابر : أبا الشعثاء ، أَظَنُّهُ آخرَ الظهر ، وعجل العصر ، وآخر المغرب ، وعجل العشاء ؟ قال : وأنا أَظُنُّ ذلك .

فصل

قال : ومن شرط جواز الجمع نية الجمع في أحد الوجهين ، والآخر لا يُشترط ذلك ، وهو قول أبي بكر والتفريع على اشتراطه ، وموضع النية يختلف باختلاف الجمع . فإن جمع في وقت الأولى فوضعه عند الإحرام بالأولى في أحد الوجهين ، لأنها نية يفتقر إليها ، فاعتُبرت عند الإحرام كنية القصر . والثاني موضعها من أول الصلاة الأولى إلى سلامها ، أي ذلك نوى فيه أجزاءه ، لأن موضع الجمع حين الفراغ من آخر الأولى إلى الشروع في الثانية . فإذا لم تتأخَّر النية عنه أجزاء ذلك . وإن جمع في وقت الثانية ، فوضع النية في وقت الأولى من أوله إلى أن يبقى منه قدر ما يُصَلِّيها ، لأنه متى أخرها عن ذلك بغير نية صارت قضاءً لاجتماعاً . ويحتمل أن يكون وقتُ النية إلى أن يبقى منه قدر ما يُدركها به ، وهو ركعة ، أو تكبيرة الإحرام على ما قدّمنا ، والذي ذكره أصحابنا أولى ، فإن تأخيرها ، من القدر الذي يضيّق عن فعلها حرام .

فصل

فإن جمع في وقت الأولى اعتُبرت المواصل بينهما ، وهو أن لا يفرق بينهما إلا تفريقاً يسيراً . فإن أطل الفصل بينهما بطل الجمع ، لأن معنى الجمع المتابعة أو المقاربة ، ولم تكن المتابعة فلم يبق إلا المقاربة ، فإن فرق بينهما تفريقاً كثيراً بطل الجمع ، سواء فرّق بينهما لنوم ، أو سهو ، أو شغل ، أو قصدٍ أو غير ذلك . لأن الشرط لا يثبت المشروط بدونه . وإن كان يسيراً لم يمنع ، لأنه لا يمكن التعرّض منه ، والمرجع في اليسير والكثير إلى العرف والعادة ، لاحدّه سوى ذلك . وقدّره بعض أصحابنا بقدر الإقامة والوضوء والصحيح : أنه لاحدّه ، لأنّ ما لم يرد الشرع بتقديره لاسبيل إلى تقديره ، والمرجع فيه إلى العرف ، كالإحراز ، والقبض . ومتى احتساج إلى الوضوء والتميم فسله ، إذا لم يطل الفصل . وإن تكلم بكلام يسير لم يبطل الجمع ، وإن صَلَّى بينهما السُّنة بطل الجمع ، لأنه فرّق بينهما بصلاة ، فبطل الجمع . كما لو صَلَّى بينهما غيرها . وعنه لا يبطل لأنه تفريقٌ يسيرٌ ، أشبه ما لو توضأ . وإن جمع في وقت الثانية جاز التفريق لأنه متى صَلَّى الأولى ، فالثانية في وقتها ، لا تخرج بتأخيرها عن كونها مؤداة . وفيه وجه آخر : أن المتابعة مُشترطة ، لأن الجمع حقيقته ضمُّ الشيء إلى الشيء ، ولا يحصل مع التفريق ، والأول : أصح . لأن الأولى بعد وقوعها صحيحة لا تبطل بشيء يوجد بعدها ، والثانية : لاتقع إلا في وقتها .

فصل

ومتى جمع في وقت الأولى اعتبر وجود العذر المبيح حال افتتاح الأولى ، والفراغ منها ، وافتتاح الثانية ، فتي زال العذر في أحد هذه الثلاثة لم يبيح الجمع . وإن زال المطر في أثناء الأولى ، ثم عاد قبل الفراغ منها ، أو انقطع بعد الإحرام بالثانية ، جاز الجمع ولم يؤثر انقطاعه ، لأن العذر وجد في وقت النية ، وهو عند الإحرام بالأولى ، وفي وقت الجمع وهو آخر الأولى ، وأول الثانية ، فلم يضر عدمه في غير ذلك . فأما المسافر إذا نوى الإقامة في أثناء الصلاة الأولى انقطع الجمع والقصر ، ولزمه الإتمام . ولو عاد فنوى السفر لم يبيح له الترخّص حتى يفارق البلد الذي هو فيه . وإن نوى الإقامة بعد الإحرام بالثانية ، أو دخلت به السفينة بلده في أثناءها احتمل أن يتمها ، ويصحّ قياساً على انقطاع المطر . قال بعض أصحاب الشافعي : هذا الذي يقتضيه مذهب الشافعي . ويحتمل أن ينقلب فلا ، ويبطل الجمع ، لأنه أخذ رخص السفر ، فبطل بذلك ، كالتقصير والمسح ، ولأنه زال شرطها في أثناءها : أشبه بسائر شروطها . ويفارق انقطاع المطر من وجهين :

أحدهما : أنه لا يتحقق انقطاعه لاحتمال عودِه في أثناء الصلاة .

والثاني : أن يخلفه عذر مبيح ، وهو الوَحْل ، بخلاف مسألتنا . وكذلك الحكم في الريض يبرأ ، ويزول عذره في أثناء الصلاة الثانية . فأما إن جمع بينهما في وقت الثانية اعتبر بقاء العذر إلى حين دخول وقتها ، فإن زال في وقت الأولى ، كالريض يبرأ ، والمسافر يقْدَم ، والمطر ينقطع ، لم يبيح الجمع ، لزوال سببه . وإن استمر إلى حين دخول وقت الثانية جمع ، وإن زال العذر ، لأنهما صارتا واجبتين في ذمته ، ولا بد له من فعلهما .

فصل

وإن أتمّ الصلاتين في وقت الأولى ، ثم زال العذر بعد فراغه منهما قبل دخول وقت الثانية أجزأته ، ولم تلزمه الثانية في وقتها ، لأن الصلاة وقعت صحيحة ، مجزية عن مافي ذمته ، وبرئت ذمته منها ، فلم تشتغل الذمة بها بعد ذلك ، ولأنه أدّى فرضه حال العذر ، فلم يبطل بزواله بعد ذلك ، كالمتمم إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة .

فصل

وإذا جمع في وقت الأولى فله أن يصلي سُنَّة الثانية منهما ، ويؤثر قبل دخول وقت الثانية ، لأن سُنَّتْها تابعة لها ، فيدبّعها في فعلها ، ووقتها . والوتر وقته ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ، وقد صلى العشاء فدخل وقته .

فصل

وإذا صلى إحدى صلاتي الجمع مع إمام ، وصلى الثانية مع إمام آخر ، وصلى معه مأموم في إحدى

الصلاتين ، وصلى معه في الثانية مأموماً ثانٍ صحّ . وقال ابن عقيل : لا يصحّ لأن كل واحد من الإمام والمأموماً أحدٌ من يَتِمُّ به الجمع ، فلم يجز اختلافه ، وإذا اشترط دوامه كالعذر اشترط دوامه في الصلاتين . ولنا : أن لكل صلاة حكم نفسها ، وهي منفردة بنيتها ، فلم يشترط اتحاد الإمام ولا المأموماً كغير المجموعتين . وقوله إن : الإمام والمأموماً أحدٌ من يَتِمُّ به الجمع لا يصحّ ، فإنه يجوز للمريض والمسافر الجمع منفرداً ، وفي المطر في أحد الوجهين . وإن قلنا : إن الجمع في المطر لا يصحّ إلا في الجماعة ، فالذى يَتِمُّ به الجمع الجماعة لا عين الإمام والمأموماً ، ولم تختل الجماعة ، وعلى ما ذكرناه لو اتّم المأموماً بإمام لا ينوى الجمع ، فنواه المأموماً ، فلما سلم الإمام صلى المأموماً الثانية جاز ، لأننا أبجنا له مفارقة إمامه في الصلاة الواحدة لعذر ، ففي الصلاتين أولى ، ولأن نيتها لم تختلف في الصلاة الأولى ، وإنما نوى أن يفعل فعلاً في غيرها ، فأشبهه ما لو نوى المسافر في الصلاة الأولى إتمام الثانية . وهكذا لو صلى المسافر يَتِمِّمين ، فنوى الجمع ، فلما صلى بهم الأولى قام ، فصلى الثانية جاز على هذا . وكذلك لو صلى أحد الصلواتي الجمع منفرداً ، ثم حضرت جماعة يُصَلُّون الثانية ، فأتمهم فيها ، أو صلى معهم مأموماً جاز . وقول ابن عقيل : يقتضى أن لا يجوز شيء من ذلك .

« مسألة » قال : ﴿ وإذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر ، أو صلاة سفر فذكرها في الحضر ، صلى في الحالتين صلاة حضر ﴾ .

نص أحمد رحمه الله على هاتين المسألتين في رواية أبي داود والأثرم . قال في رواية الأثرم : أما المقيم إذا ذكرها في السفر فذاك بالإجماع يُصَلِّي أربعاً ، وإذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر صلى أربعاً بالاحتياط ، فإنما وجبت عليه الساعة ، فذهب أبو عبد الله إلى ظاهر الحديث « فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » أما إذا نسي صلاة الحضر ، فذكرها في السفر ، فعليه الإتمام إجماعاً ، ذكره الإمام أحمد ، وابن المنذر . لأن الصلاة تعيّن عليه فعلها أربعاً ، فلم يجز له نقصان من عددها ، كما لو سافر ، ولأنه إنما يقضى ما فات ، وقد فاته أربع . وأما إن نسي صلاة السفر فذكرها في الحضر . فقال أحمد عليه الإتمام احتياطاً . وبه قال الأوزاعيّ وداود ، والشافعيّ ، في أحد قوليه . وقال مالك ، والثوريّ ، وأصحاب الرأي : يُصَلِّيهَا صلاة سفر ، لأنه إنما يقضى ما فات ، ولم يفتّه إلا ركعتان .

ولنا : أن القصر رخصة من رخص السفر ، فيبطل بزواله ، كالمسح ثلاثاً ، ولأنها وجبت عليه في الحضر ، بدليل قوله عليه السلام : « فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » ولأنها عبادة تختلف بالحضر ، والسفر . فإذا وجد أحد طرفيهما في الحضر غلب فيها حكمه ، كما لو دخلت به السفينة البلد في أثناء الصلاة ، والمسح . وقياسهم ينتقض بالجمعة إذا فاتت ، وبالتيمم إذا فاتته الصلاة ، فقضاها عند وجود الماء .

فصل

وإن نسيها في سفر ، وذكرها فيه ، قضاها مقصورةً ، لأنها وجبت في السفر . وفُعلت فيه ، أشبه ماله صلاحها في وقتها . وإن ذكرها في سفر آخرَ فكذلك ، لما ذكرنا . وسواء ذكرها في الحضر ، أو لم يذكرها . ويحتمل أنه « إذا » ^(١) ذكرها في الحضر لزمته تأمّةً ، لأنه وجب عليه فعلها تأمّةً بذكره إياها فبقيت في ذمته ، والأول أولى . لأن وجوبها وفعلها في السفر ، فكانت صلاةً سفر ، كما لو لم يذكرها في الحضر . وذكر بعض أصحابنا : أن من شرط القصر كون الصلاة مؤداةً لأنها صلاة مقصورة ، فاشتراط لها الوقت كالجمعة ، وهذا فاسد . فإن هذا اشتراط بالرأى ، والتحكم ، لم يرد الشرع به . والقياس على الجمعة غير صحيح . فإن الجمعة لا تُقضى ، ويُشترط لها الخطبتان ، والعدد ، والاستيطان ، فجاز اشتراط الوقت لها بخلاف صلاة السفر .

فصل

وإذا سافر بعد دخول وقت الصلاة . فقال ابن عقيل ، فيه روايتان : أحدها : قصرها . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن له قصرها ، وهذا قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، لأنه سافر قبل خروج وقتها ، أشبه ماله سافر قبل وجوبها .

والثانية : ليس له قصرها : لأنها وجبت عليه في الحضر ، فلزمه إتمامها . كما لو سافر بعد خروج وقتها أو بعد إحرامه بها ، وفارق ما قبل الوقت ، لأن الصلاة لم تجب عليه . « مسألة » قال : ﴿ وإذا دخل مع مقيم وهو مسافر أتم ﴾ ^(٢) .

وجملة ذلك : أن المسافر متى أتم بمقيم لزمه الإتمام ، سواء أدرك جميع الصلاة أو ركعةً أو أقل . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن المسافر ، يدخل في تشهد المقيم ؟ قال : يصلي أربعاً . ورؤي ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وجماعة من التابعين . وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال إسحاق : للمسافر القصر ، لأنها صلاة يجوز فعلها ركعتين ، فلم تزد بالإتمام كالنحر . وقال طاوس ، والشعبي ، وتميم بن حذلم في المسافر يدرك من صلاة المقيم ركعتين : يجزيان . وقال الحسن ، والنخعي ، والزهري ، وقتادة ، ومالك : إن أدرك ركعة أتم ، وإن أدرك دونها قصر . لقول النبي

(١) لفظ « إذا » ساقط من النسخ المطبوعة .

(٢) هكذا بالأصول ، وأصلها : « أتم ، أي صلى الصلاة تأمّة لإتمامه بمن يتبعها ، وهو الإمام المقيم .

صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » ولأن من أدرك من الجمعة ركعة أتمها جمعة ، ومن أدرك أقل من ذلك ، لا يلزمه فرضها .

ولنا ما روى عن ابن عباس أنه قيل له : « ما بال المسافر يصلي ركعتين في حال الانفراد ، وأربعا إذا أتم بمقيم ؟ فقال : تلك السنة » رواه أحمد في السند . وقوله « السنة » ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه فعل من سمينا من الصحابة ، ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً . قال نافع : « كان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلاةً أربعا ، وإذا صلى وحده صلاةً ركعتين » رراه مسلم . ولأن هذه صلاة مردودة من أربع إلى ركعتين ، فلا يصليها خلف من يصلي الأربع ، كالجمعة . وما ذكره إسحاق لا يصح عندنا ، فإنه لا تصح له صلاة الفجر خلف من يصلي الرباعية ، وإدراك الجمعة يخالف مانحن فيه ، فإنه لو أدرك ركعة من الجمعة رجع إلى ركعتين ، وهذا بخلافه . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِمَامًا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ » ، ومفارقة إمامه اختلاف عليه ، فلم يجز مع إمكان متابعتة . وإذا أحرم المسافرون خلف مسافر ، فأحدث ، واستخلف مسافراً آخر ، فلمهم القصر لأنهم لم يأتوا بمقيم . وإن استخلف مقيماً لزمهم الإتمام ، لأنهم ائتموا بمقيم . وللإمام الذي أحدث أن يصلي صلاة المسافر ، لأنه لم يأت بمقيم ، ولو صلى المسافرون خلف مقيم ، فأحدث ، واستخلف مسافراً أو مقيماً ، لزمهم الإتمام لأنهم ائتموا بمقيم . فإن استخلف مسافراً لم يكن معهم في الصلاة فله أن يصلي صلاة السفر ، لأنه لم يأت بمقيم .

فصل

وإذا أحرم المسافر خلف مقيم ، أو من يغلب على ظنه أنه مقيم ، أو من يشك هل هو مقيم أو مسافر ؟ لزم الإتمام ، وإن قصر إمامه ، لأن الأصل وجوب الصلاة تأمة ، فليس له نية قصرها مع الشك في وجوب إتمامها ويلزمه إتمامها اعتباراً بالنية ، وهذا مذهب الشافعي . وإن غلب على ظنه أن الإمام مسافر لرؤية حلية المسافرين عليه ، وآثار السفر ، فله أن ينوي القصر ، فإن قصر إمامه قصر معه ، وإن أتم لزمه متابعتة . وإن نوى الإمام لزمه الإتمام ، سواء قصر إمامه ، أو أتم ، اعتباراً بالنية . وإن نوى القصر فأحدث إمامه قبل علمه بحاله ، فله القصر ، لأن الظاهر أن إمامه مسافر لوجود دليله ، وقد أبيحت له نية القصر ، بناء على هذا الظاهر . ويحتمل أن يلزمه الإتمام احتياطاً .

فصل

إذا صلى المسافر صلاة الخوف بمسافرين ففرقتهم فرقتين ، فأحدث قبل مفارقة الطائفة الأولى ، واستخلف مقيماً لزم الطائفتين الإتمام ، لوجود الإتمام بمقيم . وإن كان ذلك بعد مفارقة الأولى أتمت الثانية

وحدها ، لاختصاصها بالإتمام بالمقيم . وإن كان الإمام مُقيماً ، فاستخلف مُسافراً ممن كان معه في الصلاة ، فعلى الجميع الإتمام ، لأن المستخلف قد لزمه الإتمام باقتدائه بالمقيم ، فصار كالقيم . وإن لم يكن دخل معه في الصلاة ، وكان استخلافه قبل مفارقة الأولى فعليه الإتمام ، لا إتمامها بمقيم ، ويقصر الإمام والطائفة الثانية . وإن استخلف بعد دخول الثانية معه ، فعلى الجميع الإتمام ، ولم يستخلف القصر وحده ، لأنه لم يأتهم بمقيم .

« مسألة » قال : (وإذا صلى مسافر ، ومقيم خلف مسافر ، أتمَّ للمقيم إذا سلمَ إمامه) .

أجمع أهل العلم على أن المقيم إذا أتمَّ بالمسافر ، وسلمَ للمسافر من ركعتين ، أن على المقيم إتمام الصلاة . وقد روى عن عمران بن حصين قال : « شهدتُ الفتحَ معَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً ، لَا يَصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَقُولُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ : صَبُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا سَفَرٌ » (١) رواه أبو داود ، ولأن الصلاة واجبة عليه أربعاً ، فلم يكن له ترك شيء من ركعاتها كما لو لم يأتهم بمسافر .

فصل

ويُستحبُّ للإمام إذا صلى بمقيمين أن يقول لهم عقيب تسليمه ، أتمُّوا ، فَإِنَّا سَفَرٌ ، لما ذكرنا من الحديث ، ولثلاث يشتهر على الجاهل عدد ركعات الصلاة ، فيظنُّ أن الرباعية ركعتان . وقد روى الأثر عن الزهري : أن عثمان إنما أتمَّ الصلاة لأن الأعراب حجَّوا ، فأراد أن يُعرِّفهم أن الصلاة أربع .

فصل

وإذا أمَّ المسافرُ المقيمين فاتمَّ بهم الصلاة ، فصلاهم تامة صحيحة . وبهذا قال الشافعي وإسحاق . وقال أبو حنيفة ، والثوري : تفسد صلاة المقيمين ، وتصح صلاة الإمام ، والمسافرين معه . وعن أحمد نحو ذلك . قال القاضي : لأنَّ الركعتين الأخرين نفلٌ من الإمام فلا يؤمُّ بها مفترضين . ولنا : أن المسافر يلزمه الإتمام بنيته ، فيكون الجمع واجباً : ولو كانت نفلاً ، فإتمام المفترض بالمتنفل جائز على مامضى .

فصل

وإن أمَّ المسافرُ مسافرين ، فنسى ، فصلاها تامة ، صحَّت صلاته وصلاتهم . ولا يلزم لذلك سجود سهو لأنها زيادة لا يُبطلُ الصلاة عمدًا ، فلا يجب السجود لسهوها ، كزيادات الأقوال ، مثل القراءة في السجود ، والقعود . وهل يُشرع السجود لها ؟ يُخرج على الروایتين في الزيادات المذكورة . واختار

(١) سفر : اسم جمع للمسافر ، أى فإننا مسافرون .

ابن عقيل : أنه لا يحتاج إلى سجود ، لأنه أتى بالأصل ، فلم يحتاج إلى جبران . ووجه مشروعيته أن هذه زيادة نقصت الفضيلة ، وأخلت بالكمال ، فأشبهت القراءة في غير محلها ، وقراءة السورة في الآخرين ، وإذا ذكر الإمام بعد قيامه إلى الثالثة لم يلزمه الإتمام ، وله أن يجلس ، فإن الموجب للإتمام نيته ، أو الائتمام بيقين ، ولم يوجد واحد منهما . وإن علم المأموم أن قيامه لسهو ، لم يلزمه متابعتها وسبجوها به ، لأنه سهو ، فلا يجب اتباعه فيه . ولم يفارقه إن لم يرجع ، كما لو قام إلى الثالثة في الفجر . وإن تابعه لم تبطل صلاة الإمام ، فلا تبطل صلاة المأموم بمتابعتها فيها ، كزيادات الأقوال . ولأنهم لو فارقوا الإمام وأتموا صلاتهم ، فمع موافقته أولى . وقال القاضي : تفسد صلاتهم لأنهم زادوا ركعتين عمداً ، وإن لم يعادوا : هل قام سهواً أو عمداً ، لزمهم متابعتها ، ولم يسكن لهم مفارقتها ، لأن حكم وجوب المتابعة ثابت فلا يزول بالشك .

« مسألة » قال : « وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من إحدى وعشرين صلاةً أتم » .

المشهور عن أحمد رحمه الله : أن المدة التي تلزم للمسافر الإتمام بنية الإقامة فيها ، هي ما كان أكثر من إحدى وعشرين صلاة . رواه الأثرم والمروزي وغيرهم . وعنه أنه إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم ، وإن نوى دونها قصر ، وهذا قول مالك والشافعي وأبو ثور . لأن الثلاث حد القبلة بدليل قول النبي ﷺ : « يُقيم المهاجر بعد قضاء منسكه ثلاثاً » . ولما أخطى عمر رضي الله عنه أهل الذمة ضرب لمن قدم منهم تاجراً ثلاثاً ، فدل على أن الثلاث في حكم السفر وما زاد في حكم الإقامة . ويروى هذا القول عن عثمان رضي الله عنه . وقال الثوري وأصحاب الرأي : إن أقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج فيه أتم . وإن نوى دون ذلك قصر . وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبيرة والليث بن سعيد ، لما روى عن ابن عمر ، وابن عباس : «أنهما قالاً إذا قدمت وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة ، ولا يعرف لهم مخالف^(١) » . وروى عن سعيد بن المسيب مثل هذا القول . وروى عنه قتادة قال : إذا أقيمت أربعاً فصل أربعاً . وروى عن علي رضي الله عنه قال : يتم الصلاة الذي يُقيم عشرًا ، ويقصر الصلاة الذي يقول : أخرج اليوم ، أخرج غداً شهراً ، وهذا قول محمد بن علي ، وابنه والحسن بن صالح .

وعن ابن عباس قال : إذا قدمت بلدة ، فلم تدر متى تخرج فأتتم الصلاة ، وإن قلت : أخرج اليوم ، أخرج غداً ، فأقيمت عشرًا فأتتم الصلاة . وعنه أنه قال : إن النبي ﷺ أقام في بعض أسفاره تسع عشرة بصلي ركعتين . قال ابن عباس : فنحن إذا قمنا تسع عشرة نصلي ركعتين ، وإذا زدنا على ذلك أتمنا ، رواه البخاري . وقال الحسن : صل ركعتين ركعتين إلى أن تقدم مصرًا ، فأتتم الصلاة وصم ، وقالت

(١) سيأتي رد هذا القول ، وروى البيهقي بإسناد صحيح ، أن ابن عمر : أقام بأذربيجان ستة أشهر

يقصر الصلاة .

عائشة : إذا وضعت الزاد والازاد ، فأنتم الصلاة ، وكان طاوس : إذا قدم مكة صلى أربعاً .
ولنا : ما روى أنس قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ وَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ » متفق عليه . وذكر أحمد حديث جابر ، وابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ لِيُصْبِحَ رَابِعَةً ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ ، وَالْخَامِسَ ، وَالسَّادِسَ ، وَالسَّابِعَ وَصَلَّى الْمَجْرَى بِالْأَبْطَحِ ^(١) يَوْمَ الثَّامِنِ ، فَكَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ » ، وقد أجمع ^(٢) على إقامتها قال : فإذا أجمع أن يُقيم كما أقام النبي ﷺ قَصَرَ ، وإذا أجمع على أكثر من ذلك أتم . قال الأثرم : وسمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس في الإجماع على الإقامة للمسافر ، فقال : هو كلام ليس يفهمه كل أحد . وقوله : « أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ » فقال : « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُصْبِحَ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَسَادِسَةً ، وَسَابِعَةً - ثُمَّ قَالَ - وَثَامِنَةً يَوْمَ التَّزْوِيَةِ ، وَتَاسِعَةً ، وَعَاشِرَةً » فإنما وجه حديث أنس أنه حَسَبَ مُقَامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَمِثِّي ، وإلا فلا وجه له عندي غير هذا ، فهذه أربعة أيام ، وصلاة الصبح بها يوم التزوية تمام لإحدى وعشرين صلاةً يَقْصُرُ . فهذا يدل على أن من أقام إحدى وعشرين صلاةً يَقْصُرُ ، وهي تزيد على أربعة أيام ، وهذا صريح في خلاف من حذره أربعة أيام . وقول أصحاب الرأي : لم نعرف لهم مخالفاً في الصحابة غير صحيح ، فقد ذكرنا الخلاف فيه عنهم . وذكرنا عن ابن عباس نفسه خلاف ما حكوه عنه ، رواه سعيد في سننه ، ولم أجد ما حكوه عنه فيه . وحديث ابن عباس في إقامة تسع عشرة ، وجهه أن النبي ﷺ لم يُجْمَع الإقامة . قال أحد : أقام النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم بمكة ثمان عشرة زمن الفتح لأنه أراد حنيناً ، ولم يكن ثم إجماع للمقام وهذه إقامته التي رواها ابن عباس ، والله أعلم .

فصل

ومن قصد بلداً بعينه فوصله غير عازم على الإقامة به مدة ينقطع فيها حكم سفره فله القصر فيه ، قال أحمد فيمن دخل مكة لم يُجْمَع على إقامة تزيد على إقامة النبي ﷺ بها ، وهو أن يقدم رابع ذى الحجة : فله القصر ، وذلك لأن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم كان في أسفاره يَقْصُرُ حتى يرجع ، وحين قدم مكة ، وأقام بها ما أقام ، كان يَقْصُرُ فيها ، وهذا خلاف قول عائشة ، والحسن . ولا فرق بين أن يقصد الرجوع إلى بلده كما فعل النبي ﷺ في حجة الوداع على ما في حديث أنس ، وبين أن يريد بلداً آخر ، كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح ، على ما في حديث ابن عباس .

(١) مسيل الماء الذي فيه دقاق الحصى .

(٢) أجمع على إقامتها : نواها ورتب أمره عليها .

فصل

وإن مرَّ في طريقه على بلد له فيه أهل أو مال . فقال أحد في موضع : يُتِمَّ . وقال في موضع يُتِمَّ إلا أن يكون ماراً ، وهذا قول ابن عباس . وقال الزهري : إذا مرَّ بمزرعة له أتمَّ . وقال مالك : إذا مرَّ بقريّة فيها أهله ، أو ماله أتمَّ إذا أراد أن يُقيم بها يوماً وليلاً . وقال الشافعي ، وابن المنذر : يقصر ماله يُجمع على إقامة أربع ، لأنه مُسافر لم يُجمع على أربع .

ولنا : ما روى عن عثمان أنه صلى بمئى أربع ركعات ، فأنكر الناس عليه . فقال : يا أيها الناس : إني تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ »^(١) . رواه الإمام أحمد في المسند . وقال ابن عباس : إذا قدمت على أهل لك ، أو مال ، فصل صلاة المقيم ، ولأنه مُقيم ببلد فيه أهله ، فأشبهه البلد الذي سافر منه .

فصل

قال أحمد : من كان مقيماً بمكة ، ثم خرج إلى الحج ، وهو يريد أن يرجع إلى مكة ، فلا يقيم بها حتى ينصرف ، فهذا يُصَلِّي بعرفة ركعتين ، لأنه حين خرج من مكة أنشأ السفر فهو في سفر من حين خرج من مكة . ولو أن رجلاً كان مُقيماً ببغداد ، فأراد الخروج إلى الكوفة ، فمرضت له حاجة بالنهروان ، ثم رجع فمرَّ ببغداد ذاهباً إلى الكوفة صلى ركعتين ، إذا كان يمرَّ ببغداد مجتازاً ، لا يريد الإقامة بها . وإن كان الذي خرج إلى عرفة في نيته الإقامة بمكة إذا رجع فإنه لا يقصر بعرفة ، ولذلك أهل مكة لا يقصرون^(٢) . وإن صلى رجل مكيً يقصر الصلاة بعرفة ركعتين ، ثم أقام بعد صلاة الإمام ، فأضاف إليها ركعتين أخريين صحت الصلاة ، لأن المكيَّ يقصر بتأويل^(٣) ، فصحت صلاة من يأتى به .

فصل

وإذا خرج المسافر فذكر حاجةً ، فرجع إليها فله القصر في رجوعه ، إلا أن يكون نوى أن يُقيم إذا رجع مدة تقطع القصر ، أو يكون أهله أو ماله في البلد الذي رجع إليه لما ذكرنا ، هكذا حُكي عن أحمد . وقوله في الرواية الأخرى : أتمَّ إلا أن يكون ماراً يقتضى أنه إذا قصد أخذ حاجته ، والرجوع من غير

(١) هذا حديث منقطع ، والمسافر الذي يتم بوجود أهله وماله خاص بعثمان رضي الله عنه ومن وافقه والصحيح أنه لا يجب عليه الإتمام لذلك ، وقد قيل إن جمهور الصحابة أنكروا على عثمان هذا الرأي .
(٢) هذا على رأي من يحدد مسافة القصر السفر الطويل ، أما من يبيح القصر في السفر الطويل والقصر فيجوز لأهل مكة النصر ، وقد صلى أهل مكة مع النبي ﷺ ومنى قاصرين ، ولم يأمرهم بالإتمام .
(٣) التأويل : هو أن القصر مباح في السفر عموماً ، فحمله بعض الفقهاء على الطويل فقط ، وأجازه بعضهم في الطويل والقصر .

إقامة ، أنه يقصر . والشافعي : يرى له القصر ما لم ينو في رجوعه الإقامة في البلد أربعاً ، قال : ولو كان أتم أحب إلى . وقال مالك : يتم حتى يخرج فاصلاً للثانية ، ونحوه قول الثوري .

ولنا : أنه قد ثبت له حكم السفر بخروجه ، ولم يوجد إقامة تقطع حكمه ، فأشبهه ما لو أتى قرية غير مخرجه .

« مسألة » قال ﴿ وإن قال اليوم أخرج ، غداً أخرج قصر ، وإن أقام شهراً ﴾ .

وجملة ذلك : أن من لم يجمع الإقامة مدة تزيد على إحدى وعشرين صلاة فله القصر ، ولو أقام سنين

مثل أن يُقيم لقضاء حاجة يرجو نجاحها ، أو لجهاد عدو ، أو حبس سلطان ، أو مرض . وسواء غلب

على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة ، أو كثيرة ، بعد أن يحتمل انقضاؤها في المدة التي لا تقطع حكم السفر .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم : أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة ، وإن أتى عليه سنون . وقد روى

ابن عباس قال : « أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ » رواه البخاري .

وقال جابر : « أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ » رواه الإمام

أحمد في مسنده . وفي حديث عمران بن حصين : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي

عَشْرَةَ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ » رواه أبو داود . وروى عن عبد الرحمن بن المسور ، عن أبيه ، قال :

« أَقَمْنَا مَعَ سَعْدِ بْنِ بُعْمَانَ ، أَوْ سَلْمَانَ ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَيُصَلِّي أَرْبَعًا ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ .

فقال : نَحْنُ أَعْلَمُ » رواه الأثرم

وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ : أَقَمْنَا مَعَ سَعْدِ بْنِ بَعْضِ قُرَى الشَّامِ أَرْبَعِينَ

لَيْلَةً يَقْصُرُهَا سَعْدٌ ، وَيُتِمُّهَا . وقال نافع : أقام ابن عمر بأذربيجان ستة أشهر يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وقد حال

الثلجُ بينه وبين الدُّخُولِ . وعن حفص بن عبد الله : أن أنس بن مالك أقام بالشام سنين يُصَلِّي صَلَاةَ

المسافر . وقال أنس : أقام أصحابُ رسول الله ﷺ بِزَامَرْزُوزَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ ، يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ . وعن

الحسن ، عن عبد الرحمن بن سُمرة قال : أَمْتُ مَعَهُ سَنَتَيْنِ بِكَابِلَ ، يَقْصُرُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يَجْمَعُ . وقال إبراهيم :

كَانُوا يَقِيمُونَ بِالرُّيِّ السَّنَةَ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَبِسِجِسْتَانَ ، السَّنَتَيْنِ لَا يَجْمَعُونَ ، وَلَا يَصُومُونَ . وقد

ذكرنا عن علي رضي الله عنه أنه قال : وَيَقْصُرُ إِذَا قَالَ الْيَوْمَ أَخْرَجَ غَدًا أَخْرَجَ شَهْرًا ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ

الْخُرَيْقِيِّ ، وَلَعَلَّ الْخُرْقِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ نِهَايَةَ الْقَصْرِ إِلَى شَهْرٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ

لَا نِهَايَةَ لِلْقَصْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

وإن عزم على إقامة طوبلة في رُستاق^(١) ينتقل فيه من قرية إلى قرية لا يجمع على الإقامة بواحدة منها

(١) الرستاق ، والرزداق ، جماء القرى ، أو السواد المزروع من الأرض ، يسكنه الناس وهو

سرب « رستاق » .

مدة تبطل حكم السفر لم يبطل حكم سفره ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقام عشرة أيام بمكة وعرفة ومي ، فكان يقصر في تلك الأيام كلها .

وروى الأثرم بإسناده عن موزق ، قال : سألت ابن عمر : قلت : إني رجل تاجر ، آتي الأهواز ، فأنتقل في قراها من قرية إلى قرية ، فأقيم الشهر وأكثر من ذلك ، قال : تنوي الإقامة ؟ قلت : لا ، قال : لأراك إلّا مسافراً ، صل صلاة المسافرين . ولأنه لم ينو الإقامة في بلد بعينه ، فأشبهه المتنقل في سفره من منزل إلى منزل .

فصل

وإذا دخل بلدًا فقال : إن لقيت فلانًا أقمت ، وإن لم ألقه لم أقم ، لم يبطل حكم سفره ، لأنه لم يحزم بالإقامة ، ولأن البطل لحكم السفر هو العزم على الإقامة ، ولم يوجد ، وإنما علقه على شرط ، وليس ذلك بحراه .

فصل

ولا بأس بالتطوع نازلاً ، وسائراً على الراحة ، لما روى ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح^(١) على ظهر راحلته حيث كان وجهه ، يوم يبرأسيه » وكان ابن عمر يفعل . وروى نحو ذلك جابر ، وأنس ، متفق عليهما ، وروت أم هانئ بنت أبي طالب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل في بيته ، فصلى ثماني ركعات متفق عليه . وعن علي رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطوع في السفر » رواه سعيد ، ويصلي ركعتي الفجر ، والوتر ، لأن ابن عمر روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بغيره » وأما نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس صلى ركعتي الفجر قبلها « متفق عليهما .

وأما سائر السنن ، والتطوعات قبل الفرائض وبعدها . فقال أحمد : أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس . وروى عن الحسن قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها .

وروى ذلك عن عمرو ، وعلي ، وابن مسعود ، وجابر ، وأنس ، وابن عباس ، وأبي ذر وجاعة من التابعين كثير ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر . وكان ابن عمر لا يتطوع مع الفريضة قبلها ، ولا بعدها ، إلّا من جوف الليل . ونقل ذلك عن سعيد بن المسيب ، وسعيد

(١) يسبح : يصلي ،

ابن جبّير ، وعلى بن الحسين ، لما روى : « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ، رَأَى قَوْمًا يُسَبِّحُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ . فَقَالَ : لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتَمَمْتُ صَلَاتِي . يَا ابْنَ أَخِي ، صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ، حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَذَكَرَ عُمَرُ ، وَعُثْمَانُ وَقَالَ (٣٣ : ٢١) لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَوَجْهَ الْأَوَّلِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَضِرِ ، فَسَكَنَّا نُصَلِّي قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ، وَكُنَّا نُصَلِّي فِي السَّفَرِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه . وَعَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا ، فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ رَكْعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ » ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد . وَحَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرْنَاهُ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِفَعْلِهَا ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَرْكِهَا ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كتاب صلاة الجمعة

الأصل في فرض الجمعة الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب . فقوله تعالى (٦٢ : ٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) ، فأمر بالسعي ، ويقتضي الأمر الوجوب ، ولا يجب السعي إلا إلى الواجب ونهى عن البيع ، لئلا يشتغل به عنها ، فلو لم تكن واجبة لسانهى عن البيع من أجلها . والمراد بالسعي هاهنا : الذهاب إليها ، لا الإسراع ، فإن السعي في كتاب الله لم يرد به العدو ، قال الله تعالى : (٨٠ : ٨) وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى) ، وقال : (١٧ : ١٩) وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا) ، وقال : (٢ : ٢٠٥) سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا) ، وقال : (٥ : ٣٣ ، ٦٤) وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا) ، وأشبه هذا لم يرد بشيء من العدو . وقد روى عن عمر أنه كان يقرأها : (فَاْمُضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) .

وأما السنة : فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَيَنْتَهَرِينَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ، أَوْ لَيَخْتَنَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ » متفق عليه .

وعن أبي الجعد الضمري أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا طَعِمَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ » ، وقال عليه السلام : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ تَمْلُوكُ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَرِيضٌ » ، رواها أبو داود . وعن جابر قال : « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ الْجُمُعَةَ فِي مَقَامِي هَذَا ، فِي يَوْمِي هَذَا ، فِي شَهْرِي هَذَا ، مِنْ عَابِي هَذَا ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي ، أَوْ بَعْدَ مَمَاتِي ، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ ، أَوْ جَائِرٌ ، اسْتَخْفَافًا بِهَا ، وَجُحُودًا لَهَا ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلُهُ ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ ، إِلَّا وَلَا صَلَاةَ لَهُ ، إِلَّا وَلَا زَكَاةَ لَهُ ، إِلَّا وَلَا حِجَّ لَهُ ، إِلَّا وَلَا صَوْمَ لَهُ ، وَلَا يَرَّ لَهُ ، حَتَّى يَتُوبَ ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ » ، رواه ابن ماجه ، وأجمع المسلمون على وجوب الجمعة .

« مسألة » قال : ﴿ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴾ .

المستحب : إقامة الجمعة بعد الزوال . لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك : قال سلمة بن الأكوع : « كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَقِيءَ » ^(١) متفق عليه . وعن أنس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ » أخرجه البخاري . ولأن

في ذلك خروجاً من الخلاف ، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن مابعد الزوال وقت الجمعة ، وإنما الخلاف فيما قبله ، ولا فرق في استحباب إقامتها عقيب الزوال ، بين شدة الحر ، وبين غيره . فإن الجمعة يجتمع لها الناس ، فلو انتظروا الإبراد سقّ عليهم . وكذلك كان النبي ﷺ يفعلها إذا زالت الشمس في الشتاء والصيف ، على ميقات واحد ، فيستحب أن يصعد للخطبة على منبر ، ليسمع الناس ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على منبره . وقال سهل بن سعد : « أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةَ امْرَأَةٍ سَمَّاهَا سَهْلٌ : أَنْ مَرَى غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَاداً أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَمْتُ النَّاسَ » متفق عليه . وقالت أم هشام بنت حارثة بن النعمان : « مَا أَخَذْتُ « قَاف » ^(١) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ » ، وليس ذلك واجباً ، فهو خطب على الأرض أو على رُبُوعٍ ، أو وسَادَةٍ ، أو على راحلته ، أو غير ذلك جاز ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان قبل أن يصنع المنبر يقوم على الأرض اهـ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمِنْبَرُ عَلَى يَمِينِ الْقِبْلَةِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَكَذَا صَنَعَ .

« مسألة » قال : ﴿ فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ ، وَجَلَسَ ۝ ﴾ .

يُسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ ، إِذَا خَرَجَ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْحَاضِرِينَ ، سَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَجَلَسَ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُونَ مِنْ أَذَانِهِمْ . كَانَ ابْنُ الزَّيْبِرِ إِذَا عَلَا عَلَى الْمِنْبَرِ سَلَّمَ ، وَفَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسْنَى السَّلَامُ عَقِيبَ الْاسْتِقْبَالِ ، لِأَنَّهُ قَدْ سَلَّمَ حَالِ خُرُوجِهِ .

ولنا : مَارَوَى جَابِرُ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ » رواه ابن ماجه . وعن ابن عمر ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ جَالِساً ، فَإِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ تَوَجَّهَ النَّاسَ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ » رواه أبو بكر بإسناده ، عن الشعبي ، قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُسْنِي عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأُ سُورَةَ ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ، وَتُعْمَرُ يَفْعَلَانِهِ » رواه الأئمة . ومثي سَلَّمَ رَدَّ عَلَيْهِ النَّاسُ . لِأَنَّ رَدَّ السَّلَامِ آكِدٌ مِنْ ابْتِدَائِهِ ، ثُمَّ يَجْلِسُ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُونَ لِيَسْتَرِيحَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ

(١) تعني : ما تعلمت سورة « قاف » ، إلا من لسان النبي صلى الله عليه وسلم .

المؤذنون ، ثم يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثمَّ يَجْلِسُ فَلَا يَتَكَلَّمُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ » رواه أبو داود .

« مسألة » قال : ﴿ وأخذ المؤذنون في الأذان ، وهذا الأذان الذي يمنع البيع ، ويلزم السعى إلا لمن منزله في بُعد ، فعليه أن يسعى في الوقت الذي يكون به مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ﴾ .

أما مشروعية الأذان عقيب صعود الإمام فلا خلاف فيه ، فقد كان يُؤذَّن للنبي ﷺ . قال السائب ابن يزيد : « كَانَ النَّدَاءُ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ كَثُرَ النَّاسُ ، فَزَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثُ عَلَى الزَّوْرَاءِ » رواه البخاري . وأما قوله : هذا الأذان الذي يمنع البيع ، ويلزم السعى ، فلا بُدَّ أن الله تعالى أمر بالسعى ، ونهى عن البيع بعد النداء ، بقوله سبحانه : (٦٢ : ٩) إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) . والنداء الذي كان على عهد رسول الله ﷺ هو النداء عقيب جلوس الإمام على المنبر ، فتعلق الحكم به دون غيره ، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الزوال أو بعده . وحكى القاضي رواية عن أحمد : أن البيع يحرم بزوال الشمس ، وإن لم يجلس الإمام على المنبر ، ولا يصح هذا ، لأن الله تعالى علّقه على النداء ، لأعلى الوقت ، ولأن المقصود بهذا إدراك الجمعة ، وهو يحصل بما ذكرنا ، دون ما ذكره ، ولو كان تحريم البيع مُعْلَقًا بِالْوَقْتِ لَمَا اخْتَصَّ بِالزَّوَالِ ، فَإِنْ مَاقْبَلَهُ وَقْتُ آيْضًا ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بَعِيدًا لَا يُدْرِك الْجُمُعَةَ بِالسَّعْيِ وَقْتُ النَّدَاءِ ، فعليه السعى في الوقت الذي يكون به مُدْرِكًا لِلْجُمُعَةِ ، لأنَّ الجمعة واجبة ، والسعى قبل النداء من ضرورة إدراكها ومالائمتها الواجب إلا به فهو واجب ، كاستقاء الماء من البئر للوضوء ، إذا لم يقدر على غيره ، وإمساك جزء من الليل مع النهار في الصوم ، ونحوهما .

فصل في

وتحريم البيع ووجوب السعى يختص بالمخاطبين بالجمعة ، فأما غيرهم من النساء والصبيان والمسافرين ، فلا يثبت في حق ذلك . وذكر ابن أبي موسى في غير المخاطبين روايتين ، والصحيح ما ذكرنا ، فإن الله تعالى إنما نهى عن البيع مَنْ أَمَرَهُ بِالسَّعْيِ ، فغير المخاطب بالسعى لا يتناولوه النهي ، ولأن تحريم البيع مُعْلَلٌ بما يحصل به من الاشتغال عن الجمعة ، وهذا معدوم في حقهم . فإن كان المسافر في غير المصر ، أو كان إنساناً مقيمًا بقرية لاجمة على أهلها ، لم يحرم البيع قولاً واحداً ولم يكره . وإن كان أحد التبايعين مخاطباً والآخر غير مخاطب ، حرم في حق المخاطب ، وكره في حق غيره لما فيه من الإعانة على الإثم ، ويحتمل أن يحرم أيضاً لقوله تعالى : (٥ : ٢) وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) .

❦ فصل ❦

ولا يحرم غير البيع من العقود ، كالإجارة ، والصلح ، والنكاح ، وقيل : يحرم . لأنه عقد معاوضة أشبه البيع .

ولنا : أن النهي مختص بالبيع ، وغيره لا يساويه في الشغل عن السعى ، ثقله وجوده ، فلا يصح قياسه على البيع .

❦ فصل ❦

والسعى إلى الجمعة وقتان : وقت وجوب ، ووقت فضيلة . فأما وقت الوجوب : فما ذكرناه . وأما وقت الفضيلة : فمن أول النهار ، فكلما كان أبكر كان أولى ، وأفضل . وهذا مذهب الأوزاعي ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يستحب التبكير قبل الزوال ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ » . والرواح بعد الزوال ، والغدو قبله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « غَدْوَةٌ ^(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . ويقال : تَرَوَّحْتُ عند انتصاف النهار . قال امرئ القيس :

* تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ *

ولنا : ما روى أبو هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ^(٢) ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَبَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » متفق عليه . وفي لفظ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَأَلَّوْلَ ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَرُوا الصُّحُفَ وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ » متفق عليه . وقال علقمة : « خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْجُمُعَةِ فَوَجَدْتُ ثَلَاثَةً قَدْ سَمِعُوهُ ، فَقَالَ رَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَا رَابِعُ أَرْبَعَةٍ يَبْعِيدُ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ النَّاسَ يَخَافُونَ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى قَدَرِ رَوَاحِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ » رواه ابن ماجه . وروى أن النبي ﷺ قال : « مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ صِيَامًا وَقِيَامًا » أخرجه الترمذي ، وقال : حديث حسن . رواه ابن ماجه ، وزاد : « وَمَشَى »

(١) روى هذا الحديث برواية أخرى الغدوة ، بلام القسم في أوله .

(٢) البدنة : الناقة العظيمة الجسم .

وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ. قوله « بَكَرَ » أى خرج فى بُكرة النهار، وهى أوله. و « ابتكر » بالغ فى التكبير، أى جاء فى أول البُكرة على ما قال امرؤ القيس :

* تَرَوْحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ *

وقيل معناه : ابتكر العبادة من بُكورة. وقيل : ابتكر الخطبة، أى حضر الخطبة، مأخوذ من باكورة الثمرة، وهى أولها، وغير هذا أجود. لأن من جاء فى بُكرة النهار، لزم أن يحضر أول الخطبة. وقوله : « غَسَلَ وَاغْتَسَلَ » أى جامع امرأته، ثم اغتسل، ولهذا قال فى الحديث الآخر : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ » قال أحمد : تفسير قوله : « مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ » مُشَدَّدة، يُرِيدُ يُغَسِّلُ أَهْلَهُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ : عبد الرحمن بن الأسود، وهلال بن يساف، يَسْتَحْبُونَ أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنْ يَطَّأَ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَسْكَنَ لِنَفْسِهِ، وَأَغْضَى لِبَطْنِهِ فِي طَرِيقِهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ وَكَيْعٍ أَيْضًا. وقيل : الراد به غَسَلَ رَأْسَهُ، وَاغْتَسَلَ فِي بَدَنِهِ. حُسِّى هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَقَوْلُهُ : « غَسَلَ الْجَنَابَةَ » عَلَى هَذَا التفسير. أى كغسل الجنابة. وأما قول مالك : فبخالف للأثر. لأن الْجُمُعَةَ يُسْتَحَبُّ فَعْلُهَا عِنْدَ الزَّوَالِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَكِّرُ بِهَا. وَمَتَى خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَيْتَ الصَّحْفَ، فَلَمْ يُكْتُبْ مِنْ أَتَى الْجُمُعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَيُّ فَضِيلَةٍ لِهَذَا؟ وَإِنْ أَخَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا دَخَلَ فِي السَّبِي وَالذَّمِّ. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي جَاءَ يَتَخَطَّى النَّاسَ : « رَأَيْتُكَ آتَيْتَ وَآذَيْتَ »^(١)، أَيْ أَخَّرْتَ الْمَجْبِيءَ. وَقَالَ عُمَرُ لِعُمَانَ حِينَ جَاءَ، وَهُوَ يَخْطُبُ : أَيْ سَاعَةَ هَذِهِ؟ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَخَّرَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ. فَكَيْفَ يَكُونُ لَهُوْلَاءِ بَدَنَةً، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ أَفْضَلُ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ. وَقَوْلُهُ : « رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ » أَيْ ذَهَبَ إِلَيْهَا، لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا.

فصل

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْشَى : وَلَا يَرْكَبُ فِي طَرِيقِهَا، لقوله : « وَمَشَى لَمْ يَرْكَبْ ». وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ لَمْ يَرْكَبْ فِي عِيدٍ، وَلَا جَنَازَةٍ »، وَالْجُمُعَةُ فِي مَعْنَاهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بَابُ حُجْرَتِهِ شَارِعًا فِي الْمَسْجِدِ، يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَيْهِ. فَلَا يَحْتَمِلُ الرُّكُوبَ، وَلَئِنْ التَّوَابَ عَلَى الْخَطَوَاتِ بِدَلِيلِ مَارُوِيْنَاهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ، وَالْوَقَارُ فِي حَالِ مَشْيِهِ، لقول النبي ﷺ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا »، وَلِأَنَّ الْمَاشِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ، وَلَا يُشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيُقَارَبُ بَيْنَ خَطَايَاهُ^(٢)، لَتَكْثُرَ حَسَنَاتُهُ. وَقَدْ رُوِيَ نَافِئًا

(١) آتَيْتَ : أَخَّرْتَ حَضْرَكَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَآذَيْتَ : مِنْ تَخَطَّيْتُ رِقَابَهُمْ بِتَخَطِيكِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَأَخِّرُ فَيَسِيرَ مِنْ فَوْقِ رءُوسِهِمْ.

(٢) وَيُقَارَبُ بَيْنَ خَطَايَاهُ : لَيْسَ دَاخِلًا فِي حِيزِ النَّفْسِ، بَلْ هُوَ اسْتِشْفَافٌ، أَيْ مِنَ الْمُسْتَحَبِّ أَنْ يُقَارَبَ بَيْنَ خَطَايَاهُ، فَإِنَّ كُلَّ خَطْوَةٍ تَحْسَبُ، وَكُلَّمَا كَثُرَتْ الْخَطَا كَثُرَ الثَّوَابُ.

عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَارِبَ بَيْنَ خَطَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّمَا فَعَلْتُ لَتَكْثَرِ خَطَايَا فِي طَلَبِ الصَّلَاةِ » وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ : « أَنَّهُ كَانَ يَبْكُرُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَيَخْلَعُ نَعْلَيْهِ ، وَيَمْشِي حَافِيًا يَخْتَصِرُ فِي مَشْيِهِ » ، رَوَاهُ الْأَثَرَمُ . وَيُكْثِرُ ذِكْرَ اللَّهِ فِي طَرِيقِهِ ، وَدُفُضَ بَصَرُهُ ، وَيَقُولُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ ، وَيَقُولُ أَيْضًا : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وَأَقْرَبَ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ ، وَأَفْضَلَ مَنْ سَأَلَكَ ، وَرَغِبَ إِلَيْكَ » . وَرَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ مَشَى إِلَى الْجُمُعَةِ حَافِيًا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » .

فصل

وتجب الجمعة ، والسعي إليها سواء كان من يُقيمها سُنيًّا ، أو مُبتدِعًا ، أو عَدَلًا ، أو فاسقًا ، نص عليه أحمد . وَرَوَى عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ : أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ - بِمَعْنَى الْمُعْتَزَلَةِ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ : أَمَّا الْجُمُعَةُ فَيَنْبَغِي شُهُودُهَا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُصَلِّي مِنْهُمْ أَعَادَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ مِنْهُمْ فَلَا يُعِيدُ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ يَقَالُ : إِنَّهُ قَدْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ . قَالَ : حَتَّى يَسْتَيْقِنَ ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا عَمُومُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (٦٢ : ٩) إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ) وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي ، أَوْ بَعْدِي وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَارٌ اسْتِخْفَافًا بِهَا ، أَوْ جُحُودًا بِهَا ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلَهُ » وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَغَيْرَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَشْهَدُونَهَا مَعَ الْحُجَّاجِ (١) ، وَنَظَرَانَهُ ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ التَّخَلُّفَ عَنْهَا . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْثَدَّيْلِ : تَذَاكَرْنَا الْجُمُعَةَ أَيَّامَ الْخِتَارِ (٢) ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنَّ يَأْتُوهُ ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَذِبُهُ ، وَلَأَنَّ الْجُمُعَةَ مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ ، وَبِتَوَلَّاهَا الْأُئِمَّةُ وَمَنْ وَلَّوْهُ ، فَتَرَكَهَا خَلْفَ مِنْ هَذِهِ صِفَتُهُ يُؤَدِّي إِلَى سُقُوطِهَا .

وجاء رجل إلى محمد بن النضر الحارثي فقال : إن لي جيرانًا من أهل الأهواء ، فكنت أعييهم ، وأنقصهم ، فجاءوني فقالوا : ما تخرج تذاكرنا ؟ قال : وأي شيء يقولون ؟ قال : أول ما أقول لك : أنهم لا يرون الجمعة . قال : حسبك ما قولك فيمن رد (٣) على أبي بكر وعمر رحمهما الله ؟ قال : قلت رجل

(١) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكان واليًا لبني أمية شديداً على من خالفهم من المسلمين ، حتى قتل عبد الله بن الزبير بعد أن حاصر مدينة رسول الله ﷺ ، وكان بعض الصحابة يعتبرونه حاكماً جائراً .

(٢) الختار : هو المختار بن عبيد الله الثقفي ، كان خارجياً ثم صار من الشيعة الذين يناصرون الإمام على رضى الله عنه ، وهو رئيس الطائفة الكيسانية من الشيعة ، وكان مغالياً في التشيع .

(٣) رد على أبي بكر وعمر : يعني رد أحدهما ولم ينفذه ، وكذلك معنى رد على النبي صلى الله عليه وسلم ورد على الله : أي عصى أمره وأبى تنفيذه .

سوء . قال : فما قولك فيمن ردَّ على النبي ﷺ ؟ قال : قلت كافر ، فكث ساعة ، ثم قال : ما قولك فيمن ردَّ على العلي الأعلى ؟ ثم غشي عليه ، فكث ساعة ، ثم قال : ردُّوا عليه والله ، قال الله تعالى : (٦٢ : ٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ (قالها والله ، وهو يعلم أن بنى العباس يسألونها .

إذا ثبت هذا فإنها لا تُعاد خلف من يُعاد خلفه بقيَّة الصلوات . وحكى عن أبي عبد الله رواية أخرى أنها لا تُعاد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى . والظاهر من حال الصحابة رحمة الله عليهم ، أنهم لم يكونوا يُعيدونها ، فإنه لم يُنقل عنهم ذلك .

« مسألة » قال ﴿ فإذا فرغوا من الأذان خطبهم قائماً ﴾ .

وجملة ذلك : أن الخطبة شرط في الجمعة ، لا تصح بدونها ، كذلك قال عطاء ، والنخعي ، وقتادة ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه مخالفاً إلا الحسن ، قال : تُجزئهم جميعهم خطب الإمام ، أو لم يخطب لأنها صلاة عيد ، فلم تُشترط لها الخطبة ، كصلاة الأُنْحَى .

ولنا : قول الله تعالى : (٦٢ : ٩) فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ (والذكر هو الخطبة ، ولأن النبي ﷺ ماترك الخطبة للجمعة في حال . وقد قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » . وعن عمر رضي الله عنه أنه قال : قُصِرَتِ الصَّلَاةُ لِأَجْلِ الْخُطْبَةِ ، وقول عائشة نحو من هذا . وقال سعيد بن جبيرة : كانت الجمعة أربعاً ، فجعلت الخطبة مكان الركعتين . وقوله : خطبهم قائماً ، يحتمل أنه أراد اشتراط القيام في الخطبة ، وأنه متى خطب قاعداً لغير عُذر لم تصح ، ويحتمله كلام أحمد رحمه الله . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الخطبة قاعداً ، أو يقعد في إحدى الخطبتين فلم يُعجبه ، وقال الله تعالى : (٦٢ : ١١) وَتَرَكُوكَ قَائِمًا (وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً . فقال له الهيثم بن خارجة : كان عمر بن عبد العزيز يجلس في خطبته ، فظهر منه إنكار ، وهذا مذهب الشافعي . وقال القاضي : يُجزيه الخطبة قاعداً ، وقد نص عليه أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنه ذكر ليس من شرطه الاستقبال ، فلم يجب له القيام ، كالأذان . ووجه الأول ما روى ابن عمر : « أن النبي ﷺ كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ » متفق عليه . وقال جابر بن سمرة : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا ، فَمَنْ نَبَّأَكَ أَنَّهُ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ ، فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ » أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي . فأما إن قعد لعذر من مرض ، أو عجز عن القيام فلا بأس ، فإن الصلاة تصح من القاعد العاجز عن القيام ، فالخطبة أولى . ويُستحب أن يشرع في الخطبة عند فراغ المؤذن من أذانه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك .

فصل

ويستحب أن يستقبل الناس الخطيب إذا خطب . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : يسكون الإمام متباعدًا ، فإذا أردت أن انحرف إليه حوَّلت وجهي من القبلة . فقال : تنحرف إليه ، وعن كان يستقبل الإمام ابن عمر ، وأنس ، وهو قول شريح وعطاء ومالك والثوري والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر ، ويزيد بن أبي سريم والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : هذا كالإجماع . وروى عن الحسن أنه استقبل القبلة ولم ينحرف إلى الإمام . وعن سعيد بن المسيب أنه كان لا يستقبل هشام بن إسماعيل إذا خطب ، فوكل به هشام شرطياً يعطفه إليه ، والأول أولى ، لما روى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم » رواه ابن ماجه . وعن مطيع بن يحيى المدني ، عن أبيه ، عن جده قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر أقبلنا بوجوهنا إليه » أخرجه الأثرم . ولأن ذلك أبلغ في سماعهم ، فاستحب كاستقبال الإمام إياهم .

« مسألة » قال : (حمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وجلس وقام ، فأتى أيضاً بالحمد لله والثناء عليه والصلاة على النبي ﷺ وقرأ ووعظ وإن أراد أن يدعو لإنسان دعا) . وجملة : أنه يشترط للجمعة خطبتان ، وهذا مذهب الشافعي . وقال مالك والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي : يجزئ خطبة واحدة . وقد روى عن أحمد ما يدل عليه ، فإنه قال : لا تكون الخطبة إلا كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم أو خطبة تامة . ووجه الأول أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين كما روينا في حديث ابن عمر وجابر بن سمرة ، وقد قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولأن الخطبتين أقيمتا مقام الركعتين . فكل خطبة مكان ركعة ، فالإخلال بإحداها ، كالإخلال بإحدى الركعتين . ويشترط لكل واحدة منهما حمد الله تعالى ، والصلاة على رسوله . صلى الله عليه وسلم ، لأن النبي ﷺ قال : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبت » وإذا وجب ذكر الله تعالى وجب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم . لما روى في تفسير قوله تعالى (٩٤ : ١) ألم نشرح لك صدرك ورفعنا لك ذكرك) قال : لا أذكر إلا ذكرت معي ، ولأنه موضع وجب فيه ذكر الله تعالى ، والثناء عليه ، فوجب فيه الصلاة على النبي ﷺ كالأذان ، والشهيد .

ويحتمل أن لا تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن النبي ﷺ لم يذكُر في خطبه ذلك ، فأما القراءة ، فقال القاضي : يحتمل أن تُشترط لكل واحدة من الخطبتين ، وهو ظاهر كلام الخريقي . لأن الخطبتين أقيمتا مقام ركعتين ، فكانت القراءة شرطاً فيهما كالركعتين . ويحتمل أن تُشترط في (٢٩ - معنى ثاني)

إحداها ، لما روى الشعبي قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ . فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . وَبِحَمْدِ اللَّهِ وَبُيْنِي عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأُ سُورَةَ ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، يَفْعَلَانِهِ » رواه الأثرم . فظاهر هذا : أنه إنما قرأ في الخطبة الأولى . ووعظ في الخطبة الثانية وظاهر كلام الخرق : أن الموعظة إنما تكون في الخطبة الثانية لهذا الخبر . وقال القاضي : تجب في الخطبتين لأنها بيان المقصود من الخطبة ، فلم يحز الإخلال بها .

وقال أبو حنيفة : لو أتى بتسبيحة واحدة أجزأ ، لأن الله تعالى قال : (٦٢ : ٩ فاسمعوا إلى ذكرِ اللَّهِ) ولم يُعَيَّن ذكراً ، فأجزأ ما يقع عليه اسم الذكر ، ويقع اسم الخطبة على دون ما ذكرتموه بدليل ، « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالَ : عَلَّمَنِي عَمَلًا أَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ . فَقَالَ : لَنْ أَفْصُرْتَ فِي الْخُطْبَةِ لَقَدْ أَعْرَضْتَ ^(١) فِي الْمَسْأَلَةِ » وعن مالك روايتان كاللذهبيين .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم فسرَّ الذكر بفعله ، فيجب الرجوع إلى تفسيره . قال جابر بن سَمُرَةَ : « كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْداً ، وَخُطْبَتُهُ قَصْداً ، يَقْرَأُ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَيَذْكُرُ النَّاسَ » وقال جابر : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ النَّاسَ ، يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُبْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ . ثُمَّ يَقُولُ : مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ : وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ » وقال ابن عمر : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ قَائِماً . ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ » كما يفعلون اليوم . فأما التسبيح ، والتلهيل فلا يُسَمَّى خُطْبَةً . والمراد بالذكر : الخطبة . وما رَوَوْهُ ، مجاز ، فإن السؤال لا يُسَمَّى خطبة ، ولذلك لو أُلْقِيَ مسألة على الحاضرين لم يكف ذلك اتفاقاً . وقال أصحابنا : ولا يكفي في القراءة أقل من آية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر على أقل من ذلك . ولأن الحكم لا يتعلق بما دونها بدليل منع الجنب من قراءتها ، دون ما هو أقل من ذلك .

وظاهر كلام أحمد : أنه لا يشترط ذلك ، لأنه قال : القراءة في الخطبة على المنبر ليس فيها شيء مؤقت ^(٢) . ما شاء قرأ . وقال : إن خطب بهم وهو جنب . ثم اغتسل ، وصلى بهم ، فإنه يجزيه ، والجنب ممنوع من قراءة آية . والخرق قال : قرأ شيئاً من القرآن ، ولم يعيّن المقروء . ويحتمل أن لا يجب شيء سوى حمد الله والموعظة . لأن ذلك يُسَمَّى خطبة ، ويحصل به المقصود ، فأجزأ ، وما عداها ليس على اشتراطه دليل . ولا يجب أن يخطب على صفة خطبة النبي ﷺ بالاتفاق ، لأنه قد روى أنه كان

(١) أعرضت في المسألة : أكثرت فيها ، يعني أن تقصير الخطبة يثاب عليها كما يثاب من الله تعالى بكثرة سؤاله .

(٢) مؤقت : يعني محدد ، أي ليست مقدرة لا بآية ولا بغيرها . فلو قرأ أقل من آية كفى .

يقرأ آياتٍ ، ولا يجب قراءة آياتٍ ، ولكن يُستحبُّ أن يقرأ آياتٍ كذلك ، ولما روت أم هشام بنت حارثة بن النعمان ، قالت : « مَا أَخَذْتُ (قَ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ) إِلَّا مِنْ فِي (١) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يَخْطُبُ بِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ » وعن أختِ لِعَمْرَةَ كانت أكبرَ منها مثلُ هذا ، رواها مسلم . وفي حديث الشعبي : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ » .

فصل

يُستحبُّ أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ، لأن النبي ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، كما روينا في حديث ابن عمر ، وجابر بن سمرة ، وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم . وقال الشافعي : هي واجبة لأن النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْلِسُهَا .

ولنا : أنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع ، فلم تكن واجبة كالأولى ، وقد سرد الخطبة جماعة . منهم : المغيرة بن شعبه ، وأبي بن كعب ، قاله أحمد . وروى عن أبي إسحاق قال : رأيتُ علياً يخطبُ على المنبر ، فلم يجلس حتى فرغ . وجلس النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، فلم تكن واجبة كالأولى ، ولكن يُستحبُّ . فإن خطب جالساً لعذر ، فصل بين الخطبتين بسكتة ، وكذلك إن خطب قائماً فلم يجلس . قال ابن عبد البر : ذهب مالك ، والعراقيون ، وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي أن الجلوس بين الخطبتين لا شيء على من تركه .

فصل

والسنة : أن يخطب مُتَطَهِّراً . قال أبو الخطاب : وعنه أن ذلك من شرائطها ، وللشافعي قولان كالروايتين . وقد قال أحمد فيمن خطب وهو جنب ، ثم اغتسل وصلى بهم : يجزيه ، وهذا إنما يكون إذا خطب في غير المسجد ، أو خطب في المسجد غير عالم بحال نفسه ، ثم علم بعد ذلك ، والأشبه بأصول المذهب اشتراطُ الطهارة من الجنابة ، فإن أصحابنا قالوا : يشترط قراءة آية ، فصاعداً . وليس ذلك للجنب ، ولأن الخرقى اشترط للأذان الطهارة من الجنابة ، فالخطبة أولى .

فأما الطهارة الصغرى : فلا تُشترط ، لأنه ذكر بتقديم الصلاة ، فلم تكن الطهارة فيه شرطاً ، كالأذان ، لكن يُستحبُّ أن يكون متطهراً من الحدث ، والنجس ، لأن النبي ﷺ كَانَ يُصَلِّيْ عَقِيبَ الخطبة ، لا يفصل بينهما بطهارة . فيدل على أنه كان متطهراً ، والافتداء به إن لم يكن واجباً فهو سنة ، ولأننا استحببنا ذلك للأذان ، فالخطبة أولى . ولأنه لو لم يكن متطهراً احتاج إلى الطهارة بين الصلاة ، والخطبة ، فيفصل بينهما ، وربما طوّل على الحاضرين .

(١) في « رسول الله : أي فمه ، فهو من الأسماء الستة مجرور بالياء .

فصل

والسنة : أن يتولى الصلاة من يتولى الخطبة . لأن النبي ﷺ كان يتولاهما بنفسه ، وكذلك خلفاؤه من بعده . وإن خطب رجل ، وصلى آخر لعذر جاز . نص عليه أحمد . ولو خطب أمير فعزل ووُلى غيره ، وصلى بهم ، فصلاهم تامة ، نص عليه ، لأنه إذا جاز الاستخلاف في الصلاة الواحدة للعذر ، ففي الخطبة مع الصلاة أولى .

وإن لم يكن عذر . فقال أحمد رحمه الله : لا يُعجبنى من غير عذر ، فيحتمل المنع ، لأن النبي ﷺ كان يتولاهما ، وقد قال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ولأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين ، ويحتمل الجواز ، لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة ، فأشبهتا صلاتين . وهل يشترط أن يكون المصلى ممن حضر الخطبة ؟ فيه روايتان :

إحداها : يشترط ذلك ، وهو قول الثوري ، وأصحاب الرأي ، وأبي ثور ، لأنه إمام في الجمعة ، فاشترط حضوره الخطبة ، كما لو لم يستخلف .

والثانية : لا يشترط ، وهو قول الأوزاعي والشافعي ، لأنه ممن تنعقد به الجمعة ، فجاز أن يؤم فيها ، كما لو حضر الخطبة .

وقد روى عن أحمد رحمه الله : أنه لا يجوز الاستخلاف لعذر ؛ ولا غيره ، قال في رواية حنبل ، في الإمام إذا أحدث بعد ما خطب فقدم رجلا يصلي بهم : لم يصل بهم إلا أربعا ، إلا أن يُعيد الخطبة ، ثم يصلي بهم ركعتين ، وذلك لأن هذا لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من خلفائه ، والأول المذهب .

فصل

ومن سنن الخطبة أن يقصد الخطيب تلقاء وجهه ، لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، ولأنه أبلغ في سماع الناس ، وأعدل بينهم ، فإنه لو التفت إلى أحد جانبيه لأعرض عن الجانب الآخر ، ولو خالف هذا واستدبر الناس ، واستقبل القبلة حثت الخطبة ، لحصول المقصود بدونه ، فأشبهه ما لو أذن غير مستقبل القبلة . ويستحب أن يرفع صوته ليُسمع الناس ، قال جابر : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ انْحَرَّتْ عَيْنَاهُ ، وَعَلَا صَوْتُهُ ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ : صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ ، ويقول : أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » .

وَيُسْتَحَبُّ تَقْصِيرُ الْخُطْبَةِ . لما روى عَمَّارُ قَالَ : « إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ ^(١) مِنْ فِقْهِهِ ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ » . وقال
 جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : « كُنْتُ أَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا ، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا » رَوَى هَذِهِ
 الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا مُسْلِمٌ . وعن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُطِيلُ الْمَوْعِظَةَ
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِنَّمَا هِيَ كَلِمَاتٌ يَسِيرَاتٌ » رواه أَبُو دَاوُدَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْسٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَوْ عَصَى ، لما روى الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ الْخَلْفِيُّ ، قَالَ :
 « وَفَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَقَمْنَا أَيَّامًا شَهِيدًا فِيهَا الْجُمُعَةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ مُتَوَكِّفًا عَلَى عَصَى ، أَوْ قَوْسٍ ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ طَيِّبَاتٍ خَفِيفَاتٍ
 مُبَارَكَاتٍ » ، رواه أَبُو دَاوُدَ . ولأن ذلك أعون له ، فإن لم يفعل فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْكِنَ أَطْرَافَهُ ، إِمَّا
 أَنْ يَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ ، أَوْ يُرْسِلَهَا سَاكِنَتَيْنِ سَعِ جَنْبَيْهِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْحَمْدِ قَبْلَ الْمَوْعِظَةِ ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، ولأنَّ كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ
 لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ ، ثُمَّ يُبْتَنَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَعْطَى ، فإن عكس ذلك
 صَحَّ ، لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي خُطْبَتِهِ مُتَرَسِّلًا ^(٢) مُبَيِّنًا ، مُعَرِّبًا لَا يَعْجَلُ فِيهَا ، وَلَا يَمْطَطُّهَا ، وَأَنْ يَكُونَ
 مُتَخَشِّعًا مُتَعَطِّيًا بِمَا يَعْطِ النَّاسَ بِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « عُرِضَ عَلَىَّ
 قَوْمٌ تَقْرَأُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِئِضَ مِنْ نَارٍ ، فَقِيلَ لِي : هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ » .

فصل

سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْحَجِّ عَلَى الْمَسْبَرِ : أَيُجْزئه ؟ قَالَ : لَا ، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَخْطُبُونَ بِالنِّسَاءِ
 عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ : لَا تَكُونُ الْخُطْبَةُ إِلَّا كَمَا خُطِبَ النَّبِيُّ
 ﷺ ، أَوْ خُطْبَةٌ تَامَّةٌ ، وَلأنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى خُطْبَةً ، وَلَا يَجْمَعُ شُرُوطَهَا ، وَإِنْ قُرَأَ آيَاتُ فِيهَا حَمْدُ اللَّهِ
 تَعَالَى ، وَالْمَوْعِظَةُ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَحَّ لِاجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ .

فصل

وإن قرأ السجدة في أثناء الخطبة ، فإن شاء نزل فسجد ، وإن أمكن السجود على المنبر سجد

(١) مِثْنَةٌ : المِثْنَةُ هِيَ قَوْلٌ لَهُ كَذَا ، وَمَعْنَى مِثْنَةٍ مِنْ فِقْهِهِ ، يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا أَنْ يُقَالَ لَهُ لَفْقِهِ .

(٢) مُتَرَسِّلًا : مُتَمَهِّلًا عَلَى رِسْلِهِ وَهَيْئَتِهِ لِامْتِرَاعٍ ،

عليه ، وإن ترك السجود فلا حرَج ، فله عمر ، وترك . وبهذا قال الشافعي ، وترك عثمان ، وأبو موسى وعمار ، والنعمان بن بشير ، وعقبة بن عامر . وبه قال أصحاب الرأي ، لأن السجود عندهم واجب . وقال مالك : لا ينزل ، لأنه صلاة تطوع ، فلا يشتغل بها في أثناء الخطبة ، كصلاة ركعتين .

ولنا : فعل عمر ، وتركه ، وفعل من تَمَيَّنَا من الصحابة رحمة الله عليهم ، ولأنه سُنَّةٌ وجيد بسببها لا يطول الفصل بها ، فاستُجِبَ فعلها ، كحمد الله تعالى إذا عطس ، وتشميت العاطس . ولا يجب ذلك ، لما قدمنا من أن سجود التلاوة غير واجب ، ويفارق صلاة ركعتين ، لأن سببها لم يوجد ، ويطول الفصل بها .

فصل

والموالة شرط في صحة الخطبة ، فإن فصل بعضها من بعض بكلام طويل ، أو سكوت طويل ، أو شيء غير ذلك يقطع الموالة استأنفها . والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة ، وكذلك يشترط الموالة بين الخطبة والصلاة ، وإن احتاج إلى الطهارة تطهر وبني على خطبته ، ما لم يطل الفصل .

فصل

ويستحب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ولنفسه والحاضرين . وإن دعا لسلطان المسلمين بالصلاح فحسن ، وقد روى ضَبَّةُ بن مَحْصَن : أن أبا موسى كان إذا خطب فحمد الله وأثنى عليه ، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، يدعو لعمر وأبي بكر ، وأنكر عليه ضَبَّةُ البداية بعمر ، قبل الدعاء لأبي بكر ، ورفع ذلك إلى عمر ، فقال لضَبَّة : أنت أوثق منه ، وأرشد . وقال القاضي : لا يستحب ذلك ، لأن عطاء قال : هو مُحدث ، وقد ذكرنا فعل الصحابة له ، وهو مُقدم على قول عطاء ، ولأن سلطان المسلمين إذا صلح كان فيه صلاح لهم ، ففي الدعاء له دعاء لهم ، وذلك مستحب غير مكروه .

« مسألة » قال ﴿ وينزل فيصلي بهم الجمعة ركعتين ، يقرأ في كل ركعة : الحمد لله وسورة ﴾ .

وجملة ذلك : أن صلاة الجمعة ركعتان عقيب الخطبة يقرأ في كل ركعة : الحمد لله وسورة ، ويجهر بالقراءة فيهما ، لاختلاف في ذلك كله . قال ابن المنذر : أجمع المسلمون على أن صلاة الجمعة ركعتان ، وجاء الحديث عن عمر : أنه قال : « صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ ^(١) » ، على لسان نبيكم ﷺ . رواه الإمام أحمد ، وابن ماجه .

ويستحب أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة ، والثانية بسورة المنافقين ، وهذا مذهب الشافعي ، وأبي ثور . لما روى عن عبيد الله بن أبي رافع ، قال : « صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ » .

(١) تمام : غير قصر : يعني أن الجمعة فرضت ركعتين ، ولم تفرض أربعاً ثم قصرت ركعتين .

في الركعة الأولى ، وفي الركعة الأخيرة إذا جاءك المنافقون ، فلما قضى أبو هريرة الصلاة أدركته فقالت : يا أبا هريرة ، إنك قرأت سورتين ، كان عليّ يقرأ بهما في الكوفة ، قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما في الجمعة « أخرجه مسلم . وإن قرأ في الثانية بالناشية لحسن ، فإن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير : « ماذا كان يقرأه رسول الله ﷺ يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة ؟ فقال : كان يقرأ (بهل أتاك حديث الناشية) أخرجه مسلم . وإن قرأ في الأولى بسبح ، وفي الثانية بالناشية ، فإن النعمان بن بشير قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين ، وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الناشية . فإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد قرأ بهما أيضاً في الصلاتين » أخرجه مسلم .

وروى سمرة بن جندب « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أتاك حديث الناشية معاً » رواه أبو داود ، والنسائي . وقال مالك : أما الذي جاء به الحديث : هل أتاك حديث الناشية ، مع سورة الجمعة . والذي أدركت عليه الناس : بسبح اسم ربك الأعلى . وحكى عن أبي بكر عبد العزيز : أنه كان يستحب أن يقرأ في الثانية : سبح ، ولعله صار إلى ما حكاها مالك : أنه أدرك الناس عليه ، واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن . ومهما قرأ فهو جائز ، حسن ، إلا أن الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن ، ولأن سورة الجمعة تليق بالجمعة ، لما فيها من ذكرها ، والأمير بها والحث عليها .

« مسألة » قال في ومن أدرك مع الإمام منها ركعة بسجديتها أضاف إليها أخرى ، وكانت له جمعة .

أكثر أهل العلم يرون أن من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فهو مدرك لها ، يضيف إليها أخرى ويجزيه ، وهذا قول ابن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وعلقمة ، ولأسود ، وعروة ، والزهرى ، والنخعي ، ومالك ، والنورى ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، ومكحول : من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً ، لأن الخطبة شرط للجمعة ، فلا تكون جمعة في حق من لم يوجد في حق شرطها .

ولنا : ما روى الزهرى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من أدرك في الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة » رواه الأثرم . ورواه ابن ماجه ، ولفظه « فليصل إليها أخرى » . وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » متفق عليه . ولأنه قول من سميناً من الصحابة ، ولا يخالف لهم في عصرهم .

« مسألة » قال ﴿ ومن أدرك معه أقل من ذلك بنى عليها ظهراً ، إذا كان قد دخل بنية الظهر ﴾ .
أما من أدرك أقل من ركعة ، فإنه لا يكون مدركاً للجمعة ، ويصلي ظهراً أربعاً ، وهو قول جميع
من ذكرنا في المسألة قبل هذه ، وقال الحسك ، وحماد ، وأبو حنيفة : يكون مدركاً للجمعة بأي قدر
أدرك من الصلاة مع الإمام ، لأن من لزمه أن يبنى على صلاة الإمام إذا أدرك ركعة لزمه إذا أدرك أقل
منها ، كالسافر يدرك المقيم ، ولأنه أدرك جزءاً من الصلاة ، فكان مدركاً لها كالظاهر .

ولنا : قوله عليه السلام : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » ففهموه أنه إذا
أدرك أقل من ذلك لم يكن مدركاً لها ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة والتابعين ، ولا يخالف لهم
في عصرهم ، فيكون إجماعاً . وقد روى بشر بن معاذ الزيات ، عن الزهري عن أبي سلمة ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ أَدْرَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً ، فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَمَنْ أَدْرَكَ
دُونَهَا صَلَّاهَا أَرْبَعًا » ولأنه لم يدرك ركعة فلم تصح له الجمعة ، كالإمام إذا انفضوا قبل أن يسجد . وأما
المسافر فإذا رآه إدراك إلزام ، وهذا إدراك إسقاط للعدد ، فافترقا . وكذلك يُتِمُّ المسافر خلف المقيم ، ولا
يقصر المقيم خلف المسافر ، وأما الظهر : فليس من شرطها الجماعة ، بخلاف مسألتنا .

فصل

فأما قوله بسجديتها ، فيحتمل أنه للتأكيده كقوله تعالى : (٦ : ٣٨) وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ)
ويحتمل أنه للاحتراز من الذي أدرك الركوع ، ثم فاتته السجدة ، أو إحداها ، حتى سلم الإمام ، لزحام
أو نسيان ، أو نوم ، أو غفلة . وقد اختلفت الرواية عن أحمد فيمن أحرم مع الإمام ، ثم زحم فلم يقدر
على الركوع ، والسجود ، حتى سلم الإمام . فروى الأثرم ، والميموني ، وغيرهما : أنه يكون مدركاً
للجمعة ، يصلي ركعتين ، اختارها الخلال ، وهذا قول الحسن ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ، لأنه أحرم
بالصلاة مع الإمام في أول ركعة ، أشبه مالو ركع وسجد معه . ونقل صالح ، وابن منصور ، وغيرهما :
أنه يستقبل الصلاة أربعاً ، وهو ظاهر قول الخرقي ، وابن أبي موسى ، واختيار أبي بكر ، وقول قتادة
وأئوب السخيتاني ، ويونس بن عبيد ، والشافعي ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، لأنه لم^(١) يدرك ركعة
كاملة ، فلم يكن مدركاً للجمعة كالتي قبلها .

فصل

ومتى قدر الزحوم على السجود على ظهر إنسان ، أو قدمه ، لزمه ذلك ، وأجزأه . قال أحمد في رواية

(١) لفظ دلم ، سافط من النسخ المطبوعة .

أحمد بن هاشم : يسجد على ظهر الرجل ، والقدم ، ويمكن الجبهة والأنف في العيدين ، والجمعة . وبهذا قال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال عطاء ، والزهري ، ومالك : لا يفعل . قال مالك : وتبطل الصلاة إن فعل ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « وَمَكَّنْ جَهْتَكَ مِنَ الْأَرْضِ » .

وانما : ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « إِذَا اشْتَدَّ الرَّحَامُ فَلْيَسْجُدْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ » . رواه سعيد في سننه ، وهذا قاله بحضور من الصحابة وغيرهم ، في يوم جمعة ، ولم يظهر له مخالف ، فكان إجماعاً ، ولأنه أتى بما يمكنه حال العجز ، فصحح ، كالريض يسجد على المرفقة^(١) ، والخبر لم يتناول العاجز . لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، ولا يأمر العاجز عن الشيء بفعله .

فصل

وإذا رُحِمَ في إحدى الركعتين لم يخل من أن يُرْحَمَ في الأولى ، أو في الثانية . فإن رُحِمَ في الأولى ، ولم يتمكن من السجود على ظهر ، ولا قدم ، انتظر حتى يزول الزحام ثم يسجد ويتبع إمامه ، مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف ، بعسفان . سجد معه صف ، وبقى صف لم يسجد معه ، فلما قام إلى الثانية سجدوا ، وجاز ذلك للحاجة ، كذا هاهنا . فإذا قضى ماعليه ، وأدرك الإمام في القيام ، أو في الركوع اتبعه فيه ، وصحت له الركعة ، وكذا إذا تعذر عليه السجود مع إمامه ، لمرض ، أو نوم أو نسيان ، لأنه معذور في ذلك ، فأشبهه المزحوم . فإن خاف أنه إن تشاغل بالسجود فاته الركوع مع الإمام في الثانية ، لزمه متابعتة ، وتصير الثانية أولاه ، وهذا قول مالك . وقال أبو حنيفة : يشتغل بقضاء السجود ، لأنه قد ركع مع الإمام فيجب عليه السجود بعده ، كما لو زال الزحام والإمام قائم . وللشافعي كالذهبي .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا جُمِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا » فإن قيل : فقد قال : « فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » قلنا : قد سقط الأمر بالمطابقة في السجود عن هذا لغيره ، وبقى الأمر بالمطابقة في الركوع متوجهاً لإمكانه ، ولأنه خائف فوات الركوع ، فلزمه متابعة إمامه فيه ، كالسبق ، فأما إذا كان الإمام قائماً ، فليس هذا اختلافاً كثيراً ، وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثله بعسفان .

إذا تقرر هذا فإنه إن اشتغل بالسجود معتقداً تحريمه لم تصح صلاته ، لأنه ترك واجباً عمداً ، وفعل ما لا يجوز له فعله . وإن اعتقد جواز ذلك فسجد لم يعتد بسجوده ، لأنه سجد في موضع الركوع جهلاً ،

(١) المرفقة : الخدة ونحوها مما هو لين عال يستطيع معه المريض السجود بسهولة لمرضه .

فأشبهه السامعي . ثم إن أدرك الإمام في الركوع ركع معه ، وصحت له الثانية دون الأولى ، وتصير الثانية أولاه . فإن فاتته الركوع سجد معه ، فإن سجد السجدين معه ، فقال القاضي : يتم بهما الركعة الأولى ، وهذا مذهب الشافعي . وقياس المذهب أنه متى قام إلى الثانية وشرع في ركوعها ، أو شيء من أفعالها المقصودة أن الركعة الأولى تبطل على ما ذكر في سجود السهو ، ولكن إن لم يقم ، ولكن سجد السجدين من غير قيام تمت ركعته . وقال أبو الخطاب : إذا سجد معتقداً جواز ذلك اعتد له به ، وتصح له الركعة ، كما لو سجد وإمامه قائم ، ثم إن أدرك الإمام في ركوع الثانية صحَّت له الركعتان . وإن أدرك بعد رفع رأسه من ركوعه فينبغي أن يركع ، ويتبعه ، لأن هذا سبق يسير ، ويحتمل أن تفوته الثانية بفوات الركوع . وإن أدركه في التشهد تابعه ، وقضى ركعة بعد سلامه كالمسبوق .

وقال أبو الخطاب : ويسجد للسهو ، ولا وجه للسجود هاهنا : لأن المأموم لا يسجد عليه لسهو ، ولأن هذا فعله عمداً ، ولا يُشرع السجود للعمد ، وإن زُحم عن سجدة واحدة ، أو عن الاعتدال بين السجدين ، أو بين الركوع والسجود ، أو عن جميع ذلك ، فالحكم فيه كالحكم في الزحام عن السجود . فأما إن زُحم عن السجود في الثانية ، فزال الزحام قبل سلام الإمام ، سجد وانبعه ، وصحَّت الركعة ، وإن لم يزل حتى سلم ، فلا يخلو من أن يكون أدرك الركعة الأولى أو لم يدركها ، فإن أدركها فقد أدرك الجمعة بإدراكها ، ويسجد الثانية بعد سلام الإمام ، ويتشهد ويسلم ، وقد تمت جمعة ، وإن لم يكن أدرك الأولى فإنه يسجد بعد سلام إمامه ، وتصح له الركعة ، وهل يسكون مدركاً للجمعة بذلك ؟ على روايتين .

فصل

وإذا ركع مع الإمام ركعة فلما قام ليقضى الأخرى ذكر أنه لم يسجد مع إمامه إلا سجدة واحدة . أو شك : هل سجد واحدة أو اثنتين ؟ فإنه إن لم يكن شرع في قراءة الثانية رجع فسجد للأولى فأتمها ، وقضى الثانية ، وتمت جمعته ، نص أحمد على هذا في رواية الأثرم . وإن كان شرع في قراءة الثانية بطلت الأولى ، وصارت الثانية أولاه . وعلى كلا الحالتين يُتمها جمعة على ما نقله الأثرم ، وقياس الرواية الأخرى في المزحوم أنه يُتمها هاهنا ظهراً ، لأنه لم يدرك ركعة كاملة ، ولو قضى الركعة الثانية ثم علم أنه ترك سجدة من إحداها لا يدري من أي الركعتين تركها ؟ أو شك في تركها ، فالحكم واحد ، ويجعلها من الأولى ويأتي بركعة مكانها . وفي كونه مدركاً للجمعة وجهان : بناء على الروايتين ، فأما إن شك في إدراك الركوع مع الإمام ، مثل أن كبر والإمام راكع ، فرفع إمامه رأسه ، قشك هل أدرك المجزئ من الركوع مع الإمام أو لا ؟ لم يعتد بتلك الركعة ، ويصلي ظهراً ، قولاً واحداً ، لأن الأصل أنه ما أتى بها معه .

فصل

وكلُّ من أدرك مع الإمام مالا يتمُّ به جُمعةٌ ، فإنه في قول الخِرَقِيَّ ينوي ظهراً ، فإن نوى جمعة لم تصح في ظاهر كلامه ، لأنه اشترط للبناء على ما أدرك أن يكون قد دخل بنية الظهر ، ففهموه أنه إذا دخل بنية الجمعة لم يبن عليها . وكلام أحد في رواية صالح ، وابن منصور ، يحتمل هذا لقوله فيمن أحرم ، ثم زُحِمَ عن الركوع والسجود ، حتى سلمَ إمامه قال : يستقبلُ ظهراً أربعاً ، فيحتمل أنه أراد أنه يستأنف الصلاة ، وذلك لأن الظهر لا تتأدَّى بنية الجمعة ابتداءً ، وكذلك دواماً ، كالظهر مع العصر ، وقال أبو إسحاق بن شاقلا : ينوي جمعةً لثلاث يخالف نية ، إمامه ثم يبنى عليها ظهراً . وهذا ظاهر قول قتادة ، وأيوب ، ويونس ، والشافعي . لأنهم قالوا في الذي أحرم مع الإمام بالجمعة ثم زُحِمَ عن السجود حتى سلمَ الإمام : أتمها أربعاً ، فجوزوا له إتمامها ظهراً ، مع كونه إنما أحرم بالجمعة . وقال الشافعي : من أدرك ركعة فلما سلمَ الإمام عَلمَ أن عليه منها سجدة قال : يسجدُ سجدةً ، ويأتي بثلاث ركعاتٍ ، لأنه يجوز أن ياتمَّ بمن يُصَلِّي الجمعة ، فجاز أن يبنى صلاته على نيتها ، كصلاة المقيم مع المسافر ، وكما ينوي أنه مأموم ، ويُتمُّ بعد سلام إمامه منفرداً . ولا يصح أن ينوي الظهر خلف من يُصَلِّي الجمعة في ابتدائها ، وكذلك في أنائها .

فصل

وإذا صَلَّى الإمام الجمعة قبل الزوال ، فأدرك المأموم معه دون الركعة ، لم يكن له الدخول معه ، لأنها في حقه ظهر ، فلا يجوز قبل الزوال ، كعُذْر يوم الجمعة ، فإن دخل معه كانت نقلاً في حقه ، ولم تُجزئه عن الظهر . ولو أدرك منها ركعة ثم زُحِمَ عن سجودها ، وقلنا : تصيرُ ظهراً فإنها تنقلب نقلاً لثلاث تكون ظهراً قبل وقتها .

فصل

ولو صَلَّى مع الإمام ركعة ، ثم زُحِمَ في الثانية ، وأُخْرِجَ من الصف ؛ فصار قَدْماً ، فنوى الانفراد عن الإمام ، فقياسُ المذهب . أنه يُتِمُّها جمعةً ، لأنه مدرك لركعةٍ منها مع الإمام ، فيبنى عليها جمعةً ، كما لو أدرك الركعة الثانية ، وإن لم ينو الانفراد ، وأتمها مع الإمام ، ففيه روايتان : (إحداها) لا تصح : لأنه فُذِّ في ركعة كاملةٍ ، أشبه ماله فعل ذلك عمداً . (والثانية) تصح ، لأنه قد يُعْفَى في البناء عن تسكيل الشروط ، كما لو خرج الوقت ، وقد صلوا ركعة ، وكالمسبوق بركعة ، يقضى ركعة وحده .

« مسألة » قال ﴿ ومتى دخل وقت العصر وقد صلوا ركعةً أتموا بركعة أخرى وأجزأتهم جمعة ﴾ .

ظاهر كلام الخُرقيّ أنه لا يُدرك الجمعة إلا بإدراك ركعة في وقتها ، ومتى دخل وقت العصر قبل ركعة لم تكن الجمعة . وقال القاضي : متى دخل وقت العصر بعد إحرامه بها أتمّها جمعةً ، ونحو هذا قال أبو الخطاب ، لأنه أحرم بها في وقتها ، أشبه ما لو أتمّها فيه ، والمنصوص عن أحمد : أنه إذا دخل وقت العصر بعد تشهّده ، وقبل سلامه ، سلم وأجزأته ، وهذا قول أبي يوسف ، ومحمد . وظاهر هذا : أنه متى دخل الوقت قبل ذلك بطلت ، أو انقلبت ظهراً . وقال أبو حنيفة : إذا خرج وقت الجمعة قبل فراغه منها بطلت ، ولا يبنى عليها ظهراً ، لأنهما صلاتان مختلفتان ، فلا يبنى إحداها على الأخرى ، كالظاهر والعصر . والظاهر أن مذهب أبي حنيفة في هذا كما ذكرنا عن أحمد ، لأن السلام عنده ليس من الصلاة . وقال الشافعيّ : لا يُتمّها جمعةً ، ويبنى عليها ظهراً ، لأنهما صلاتا وقت واحد ، فجاز بناء إحداها على الأخرى ، كصلاة الحضر والسفر ، واحتجّوا على أنه لا يُتمّها جمعةً بأن ما كان شرطاً في بعضها كان شرطاً في جميعها كالطهارة وسائر الشروط .

ولنا : قوله ﷺ : مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » ولأنه أدرك ركعة من الجمعة فكان مدرّكاً لها كالسبوق بركعة ، ولأن الوقت شرط يختص الجمعة ، فاكْتَفَى به في ركعة كالجماعة ، وما ذكره ينتقض بالجماعة ، فإنه يكتفي بإدراكها في ركعةٍ ، فعلى هذا إن دخل وقت العصر قبل ركعةٍ فعلى ، قياس قول الخُرقيّ تفسدُ ، ويستأنفها ظهراً ، كقول أبي حنيفة . وعلى قول أبي إسحاق بن شاقلا ، يُتمّها ظهراً ، كقول الشافعيّ . وقد ذكرنا وجه القوانين .

فصل

إذا أدرك من الوقت ما يمكنه أن يخطب ثم يُصلي ركعة ، فقياس قول الخُرقيّ أن له التلبّس بها . لأنه أدرك من الوقت ما يدركها فيه . فإن شك : هل أدرك من الوقت ما يدركها به أولاً ؟ صحّت ، لأن الأصل بقاء الوقت وصحّتها .

« مسألة » قال ﷺ ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين يُوجز فيهما .
وهذا قال الحسن ، وابن عيينة ، ومكحول ، والشافعيّ ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال شريح ، وابن سيرين ، والنخعيّ ، وقتادة ، والثوريّ ، ومالك ، والليث ، وأبو حنيفة : يجلسُ ، ويكره له أن يركع ، لأن النبيّ ﷺ قال للذي جاء يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ : « اجْلِسْ » ، فقد آذيت وآذيتُ . رواه ابن ماجه ، ولأن الركوع يشغله عن استماع الخطبة ، فسكره ، كركوع غير الداخل .

ولنا : ما روى جابر قال : جاء رجل والنبيّ ﷺ صلى الله عليه وسلم يخطبُ الناس فقال : « وَصَلَيْتَ يَا فُلَانُ ؟ » قال : لا ، قال : « قُمْ فَارْكَعْ » وفي رواية : « فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ » متفق عليه .

(١) في النسخة التي علقنا عليها ، إلى النبيّ ، بدل (والنبي) وهو تصحيف .

ولسلم قال : ثم قال : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعِ رَكَعَتَيْنِ ، وَلْيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا » وهذا نص ، ولأنه دخل المسجد في غير وقت النهي . عن الصلاة ، فسُنَّ له الركوع ، لقول النبي ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعِ رَكَعَتَيْنِ » متفق عليه .

وحدثهم قضية في عين ، يحتمل أن يكون الموضع يضيق عن الصلاة ، أو يكون في آخر الخطبة ، بحيث لو تشاغل بالصلاة فاتته تكبيرة الإحرام . والظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمره بالجلوس ليكفَّ أذاه عن الناس ، لتخطيه إياهم ، فإن كان دخوله في آخر الخطبة بحيث إذا تشاغل بالركوع فانه أول الصلاة ، لم يستحب له التشاغل بالركوع .

فصل

وينقطع التطوع بجلوس الإمام على المنبر ، فلا يصلي أحد غير الداخل : يصلي تحية المسجد ، ويتجوز فيهما ، لما روى ثعلبة بن أبي مالك : أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر ، فإذا خرج عمر ، وجلس على المنبر ، وأذن المؤذنون ، جلسوا يتحدثون ، حتى إذا سكث المؤذن ، وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد ، وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم .

فصل

ويجب الإنصات من حين يأخذ الإمام في الخطبة ، فلا يجوز الكلام لأحد من الحاضرين ، ونهى عن ذلك عثمان ، وابن عمر . وقال ابن مسعود : إذا رأيتك يتكلم ، والإمام يخطب فاقرع رأسه بالمص ، وكره ذلك عامة أهل العلم ، منهم مالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي . وعن أحمد رواية أخرى : لا يحرم الكلام ، وكان سعيد بن جبير ، والنخعي والشعبي ، وإبراهيم بن مهاجر ، وأبو بردة يتكلمون والحجاج يخطب ، وقال بعضهم : إنما لم نؤمر أن نُنصت لهذا . وللشافعي قولان كالروايتين ، واحتج من أجاز ذلك بما روى أنس قال : « بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَاكَ الْكَرَاعُ ، وَهَلَاكَ الشَّاةُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِينَا — وذكر الحديث ، إلى أن قال — ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَ النَّسْلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يَرْفَعَهَا عَنَّا » متفق عليه . وروى : « أَنَّ رَجُلًا قَامَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى السَّاعَةُ ؟ فَأَعْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَوْمَأَ النَّاسُ إِلَيْهِ بِالسُّكُوتِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ ، وَأَعَادَ الْكَلَامَ ، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « وَنَحَلْتُ ، مَاذَا أَعَدَدْتَ لَهَا ؟ » قَالَ : حُبَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قَالَ : إِنَّكَ

مَعَ مَنْ أَحَبَبْتَ ، وَلَمْ يُفَكِّرْ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلَامَهُمْ ، وَلَوْ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ لِأَنْفِكَرِهِ عَلَيْهِمْ .
 وَانْصَحَ : مَارَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصَحْتَ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَقَدْ لَعَنَتْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (تَبَارَكَ) فَذَكَرْنَا بِأَيَّامِ اللَّهِ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَأَبُو ذَرٍّ يَغْمِزُنِي . فَقُلْتُ : مَتَى
 أَنْزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ ، فَإِنِّي لَمْ أَتَمِّمْهَا إِلَّا الْآنَ ؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ اسْكُتْ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَالَ : سَأَلْتُكَ
 مَتَى أَنْزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ ؟ فَلَمْ تُخْبِرْنِي . قَالَ أَبِي : لَيْسَ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ الْيَوْمَ إِلَّا مَا لَعَنَتْ . فَذَهَبَ
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ لَهُ ، وَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ أَبِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : صَدَقَ
 أَبِي » رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ وَابْنُ مَاجَه . وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَشْفَارًا » رَوَاهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ .

وَمَا احْتَجَّوْا بِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِكَلِمِ الْإِمَامِ ، أَوْ كَلِمَةِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَشْتَفِلُ بِذَلِكَ عَنْ سَمَاعِ
 خُطْبَتِهِ ، وَلِذَلِكَ سَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ صَلَّى ؟ فَأَجَابَهُ . وَسَأَلَ عُمَرَ عُمَانَ حِينَ دَخَلَ وَهُوَ يُخْطَبُ ، فَأَجَابَهُ
 فَنَعَمَ حُلُّ أَخْبَارِهِمْ عَلَى هَذَا ، جَمًّا بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ كَلَامَ
 الْإِمَامِ لَا يَكُونُ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ خِلَافَ غَيْرِهِ ، وَإِنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَالْأَخْذُ بِحَدِيثِنَا أَوْلَى ، لِأَنَّهُ قَوْلُ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَصُّهُ ، وَذَلِكَ سَكُوتُهُ ، وَالنَّصُّ أَقْوَى مِنَ السَّكُوتِ .

فصل

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، لِعُمُومِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ قَالَ :
 « مَنْ كَانَ قَرِيبًا يَسْمَعُ وَيُنْصِتُ ، وَمَنْ كَانَ بَعِيدًا يَنْصِتُ ، فَإِنَّ الْمُنْصِتَ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْخَطِّ
 مَا لِلْسَّامِعِ » . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ : رَجُلٌ
 حَضَرَهَا يَلْفُوهُ ، وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا . وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو ، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ ، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ ،
 وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ . وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ ، وَسُكُونٍ ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ،
 فَهِيَ كَغَارَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَكْلِمُهَا ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ : وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : (٦ : ١٦٠) مَنْ
 جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

فصل

وَلِلْبَعِيدِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ

قال أحمد: لا بأس أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينه وبين نفسه، رخص له في القراءة، والذكر عطاء، وسعيد بن جبير، والنخعي، والشافعي. وليس له أن يرفع صوته، ولا يذكر في الفقه، ولا يصلي، ولا يجلس في حلقة. وذكر ابن عقيل أن له المذاكرة في الفقه، وصلاة الغافلة.

ولنا: عموم ما روينا: وأن النبي ﷺ نهى عن الخلق^(١) يوم الجمعة، قبل الصلاة. رواه أبو داود. ولأنه إذا رفع صوته منع من هو أقرب منه من السماع، فيكون مؤذياً له، فيكون عليه إثم من آذى المسلمين، وصدّ عن ذكر الله تعالى. وإذا ذكر الله فيما بينه وبين نفسه من غير أن يسمع أحداً فلا بأس، وهل ذلك أفضل أو الإنصات؟ يحتمل وجهين:

(أحدهما) الإنصات أفضل، لحديث عبد الله بن عمرو، وقول عثمان.

(والثاني) الذكر أفضل، لأنه يحصل له ثوابه من غير ضرر، فكان أفضل كما قبل الخطبة.

فصل

ولا يحرم الكلام على الخطيب، ولا على من سأل الخطيب، لأن النبي ﷺ: «سأل سئلاً» الداخل وهو يخطب: أصليت؟ قال: لا» وعن ابن عمر: «أن عمرَ بيئاً هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ^(٢) صلى الله عليه وسلم، فناداه عمر: أيتها ساعة هذه؟ قال: إني شغلت اليوم، فلم ألقك إلى أهل حتى سمعت النداء، فلم أزد على أن توضأت، قال عمر: الوضوء أيضاً؟ وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالفسل؟! متفق عليه. ولأن تحريم الكلام علته الاشتغال به عن الإنصات الواجب، وسماع الخطبة، ولا يحصل ما هنا. وكذلك من كلم الإمام حاجة، أو سأل عن مسألة، بدليل الخبر الذي تقدم ذكره.

فصل

وإذا سمع الإنسان متكلماً لم ينهه بالكلام، لقول النبي ﷺ: «إذا قلت لصاحبك أنصت، والإمام يخطب فقد آفوت»، ولكن يشير إليه، نص عليه أحمد، فيضع أصبعه على فيه. ومن رأى أن يشير، ولا يتكلم زيد بن صوحان، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والثوري، والأوزاعي، وابن المنذر وكره الإشارة طاوس.

(١) الخلق: بفتح الحاء واللام: اسم جمع للاحقة، وهي اجتماع القوم مستديرين كالحلقة، وبكسر الحاء وفتح اللام جمع حاتمة، ويجوز هنا نطائها على الضبطين المذكورين.
(٢) هو عثمان رضي الله عنه، كما سبق في الأحاديث في هذا الكتاب.

ولنا : أن الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم متى الساعة ؟ أو ما الناس إليه بحضرة رسول الله ﷺ بالسكوت ، ولأن الإشارة تجوز في الصلاة التي يبطلها الكلام ، ففي الخطبة أولى .

فصل

فأما الكلام الواجب كتحذير الضرير من البر ، أو من يخاف عليه ناراً ، أو حية ، أو حريقاً ، ونحو ذلك ، فله فعله ، لأن هذا يجوز في نفس الصلاة مع إفسادها ، فهنا أولى . فأما تسميت العاطس ، ورد السلام ، ففيه روايتان ، قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل : يرد الرجل السلام يوم الجمعة ؟ فقال : نعم ، وبُشِّمَت العاطس ؟ فقال : نعم ، والإمام يخطب ، قال أبو عبد الله : قد فعله غير واحد . قال ذلك الحسن ، والشعبي ، والنخعي ، والحكم ، وقتادة ، والثوري ، وإسحاق . وذلك لأن هذا واجب ، فوجب الإتيان به في الخطبة ، كتحذير الضرير ، والرواية الثانية : إن كان لا يسمع رد السلام وشمّت العاطس^(١) ، وإن كان يسمع لم يفعل . قال أبو طالب : قال أحمد : إذا سمعت الخطبة فاستمع وأنصت ، ولا تقرأ ، ولا تسمت ، وإذا لم تسمع الخطبة فاقرا وشمّت ، ورد السلام . وقال أبو داود ، قلت لأحد : يرد السلام والإمام يخطب ، وبُشِّمَت العاطس ؟ قال : إذا كان ليس يسمع الخطبة فيرد ، وإذا كان يسمع فلا ، لقول الله تعالى : (٧ : ٢٠٤) فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا . وقيل لأحمد : الرجل يسمع نعمة الإمام بالخطبة ، ولا يدرى ما يقول يرد السلام ؟ قال : لا ، إذا سمع شيئاً . ورؤى نحو ذلك عن عطاء ، وذلك لأن الإنصات واجب ، فلم يحز الكلام المانع منه ، من غير ضرورة ، كالأمر بالإنصات ، بخلاف من لم يسمع . وقال القاضي : لا يرد ولا بُشِّمَت . ورؤى نحو ذلك عن ابن عمر وهو قول مالك والأوزاعي وأصحاب الرأي . واختلف قول الشافعي ، فيحتمل أن يكون هذا القول مختصاً بمن يسمع ، دون من لم يسمع ، فيكون مثال الرواية الثانية . ويحتمل أن يكون عاماً في كل حاضر يسمع ، أو لم يسمع ، لأن وجوب الإنصات شامل لهم ، فيكون المنع من رد السلام ، وتسميت العاطس ثابتاً في حقهم كالمسامين .

فصل

لا يُكره الكلام قبل شروعه في الخطبة ، وبعد فراغه منها ، وبهذا قال عطاء ، وطاوس ، والزهري وبكر المزني ، والنخعي ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد . ورؤى ذلك عن ابن عمر وكرهه التحكم . وقال أبو حنيفة : إذا خرج الإمام حرم الكلام . قال ابن عبد البر : إن عمر ، وابن عباس كانا يكرهان الكلام ، والصلاة بعد خروج الإمام ، ولا يُخَالَفَ لهما في الصحابة .

(١) في الطبعة الأولى للمعنى والشرح الكبير ، وتسميت العاطس وما هنا هو الصحيح . والمراد إن كان يسمع الخطبة امتنع عن رد السلام وتسميت العاطس ، وإن كان لا يسمعها بعده مثلاً ، رد السلام وشمّت العاطس .

ولنا : أن النبي ﷺ قال : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ » نخصه بوقت الخطبة . وقال ثعلبة بن أبي مالك : إنهم كانوا في زمن عمر إذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون ، حتى إذا سكّ المؤذنون ، وقام عمر ، سكتوا فلم يتكلّم أحد . وهذا يدلّ على شهرة الأمر بينهم ، ولأنّ الكلام إنما حرّم لأجل الإنصات للخطبة ، فلا وجه لتحريمه مع عدمها . وقولهم لا مخالّف لهما في الصحابة ، قد ذكرنا عن عمومهم خلاف هذا القول .

فصل

فأمّا الكلام في الجلسة بين الخطبتين فيحتمل أن يكون جائزاً لأن الإمام غير خاطب ولا متكلم ، فأشبهه ما قبلها وبعدها ، وهذا قول الحسن . ويحتمل أن يمنع منه وهو قول مالك ، والشافعي والأوزاعي وإسحاق ، لأنّه سكوت يسير في أثناء الخطبتين ، أشبه السكوت للتنفّس .

فصل

إذا بلغ الخطيب إلى الدعاء فهل يسوغ الكلام ؟ فيه وجهان : أحدهما : الجواز : لأنّه فرغ من الخطبة ، وشرع في غيرها ، فأشبهه ما لو نزل . ويحتمل أن لا يجوز ، لأنّه تابع للخطبة ، فيثبت له ما ثبت لها ، كالتطويل في الموعظة ، ويحتمل أنه إن كان دعاءً مشروعاً كاللحظة للمؤمنين والمؤمنات وللإمام العادل ، أنصت له ، وإن كان لغيره لم يلزم الإنصات ، لأنّه لا حرمة له .

فصل

ويُكره العبث والإمام يخطب ، لقول النبي ﷺ : « وَمَنْ مَسَّ الْخَصِيَّ فَقَدْ لَغَا » رواه مسلم . قال الترمذي : هذا حديث صحيح واللغو : الإنم ، قال الله تعالى : (٢٢ : ٣) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ) ولأنّ العبث يمنع الخشوع والفهم ، ويُكره أن يشرب والإمام يخطب إن كان ممن يسمع ، وبه قال : مالك ، والأوزاعي ، ورخص فيه مجاهد ، وطاوس ، والشافعي ، لأنه لا يشغل عن السماع . ولنا : أنه فعل يشغل به ، أشبه مسّ الخصي . فأمّا إن كان لا يسمع ، فلا يُكره نص عليه ، لأنّه لا يستمع ، فلا يشغل به .

فصل

قال أحمد : لا يتصدّق^(١) على السّؤال والإمام يخطب ، وذلك لأنهم فعلوا ما لا يجوز فلا يُعينهم عليه . قال أحمد : وإن حصّبه كان أعجب إلى ، لأنّ ابن عمر رأى سائلاً يسأل والإمام يخطب يوم الجمعة لخصّبه

(١) يعني : لا يتصدق على السائلين (الشحاذين) والإمام يخطب .

وقيل لأحد : فإن تصدق عليه إنسان ، فناوله والإمام يخطب ، قال : لا يأخذُ منه . قيل : فإن سأل قبل خطبة الإمام ، ثم جلس ، فأعطاني رجلٌ صدقةً أناولها إياه ؟ قال : نعم ، هذا لم يسأل والإمام يخطب .

فصل

ولا بأس بالاحتباء^(١) والإمام يخطب ، روى ذلك عن ابن عمر ، وجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ وإليه ذهب سعيد بن المسيّب ، والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء ، وشريح ، وعكرمة بن خالد ، وسالم ، ونافع ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . قال أبو داود : لم يبلغني أن أحداً كرهه إلا عبادة بن نسي ، لأن سَهْلَ بن مُعَاذٍ روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحبوة^(٢) يوم الجمعة ، والإمام يخطب » رواه أبو داود .

ولنا : ما روى يعلى بن سُداد بن أوس ، قال : « شهدت مع معاوية بيت المقدس ، فجمع بينا ، فنظرت ، فإذا جلّ من في المسجد أصحاب رسول الله ﷺ ، قرأيتهم مُحْتَبِينَ ، والإمام يخطب » . وفعله ابن عمر ، وأنس ، ولم نعرف لهم مخالفاً ، فكان إجماعاً ، والحديث في إسناده مقال ، قاله ابن المنذر والأولى تركه لأجل الخبر ، وإن كان ضعيفاً ، ولأنه يكون مُتهَيِّئاً للنوم ، والوقوع ، وانتقاض الوضوء ، فيكون تركه أولى ، والله أعلم . ويُحْمَلُ الهى في الحديث على الكراهة ، ويُحْمَلُ أحوال الصحابة الذين فعلوا ذلك على أنهم لم يبلغهم الخبر .

« مسألة » قال : ﴿ وإذا لم يكن في القرية أربعون رجلاً عَقَلَاءَ لم تجب عليهم الجمعة ﴾ .

وجملته : أن الجمعة إنما تجب بسبعة شرائط : إحداها : أن تكون في قرية . والثاني : أن يكونوا أربعين . والثالث : الذكورية . والرابع : البلوغ . والخامس : العقل . والسادس : الإسلام . والسابع : الاستيطان . وهذا قول أكثر أهل العلم . فأما القرية : فيعتبر أن تكون مبنية بما جرت العادة بينها به من حجر ، أو طين ، أو كَبِين^(٣) ، أو قَصَب ، أو شجر ، ونحوه . فأما أهل الخيام ، وبيوت الشعر ، والحركات ، فلا جمعة عليهم ، ولا نصحّ منهم ، لأن ذلك لا ينصب للاستيطان^(٤) غالباً ، وكذلك كانت قبائل العرب حول المدينة ، فلم يقيموا جمعة ، ولا أمرهم بها النبي ﷺ ، ولو كان ذلك لم يخف ولم يترك نقله ، مع كثرتة ، وعموم البلوى به ، لسكن إن كانوا مقيمين بموضع يسمعون النداء ، فيه لهم السعى

(١) الاحتباء : أن يضم الجالس ركبته إلى بطنه .

(٢) الحبوة بفتح الحاء أشهر من ضمها ، وسكون الباء اسم للاحتباء الذي سبق بيانه .

(٣) اللبن : الطوب الأخضر الذي لم يحرق ، والقصب : البوص .

(٤) الاستيطان : التوطن بالمسكان بحيث يعتبر وطناً يعود إليه إذا خرج منه ، ولا يتركه إلى مكان

آخر إلا في النادر غير الغالب .

إليها ، كأهل القرية الصغيرة إلى جانب المصر^(١) ، ذكره القاضي . ويُشترط في القرية أيضاً أن تكون مجتمعة البناء بما جرت به العادة في القرية الواحدة ، فإن كانت متفرقة المنازل تفرقاً لم تجز العادة به لم تجب عليهم الجمعة ، إلا أن يجتمع منها ما يسكنه أربعون ، فتجب الجمعة بهم ، ويقبهم الباقيون . ولا يشترط اتصال البنيان بعضه ببعض . وحُكي عن الشافعي أنه شرط ، ولا يصح . لأن القرية المتقاربة البنيان قرية مبنية على ما جرت به عادة القرى ، فأشبهت المتصلة . ومتى كانت القرية لا تجب الجمعة على أهلها بأنفسهم وكانوا بحيث يسمعون النداء من المصر ، أو من قرية تُقام فيها الجمعة ، لزمهم السعي إليها لمعمر الآية^(٢) .

فصل

فأما الإسلام ، والعقل ، والذكورية ، فلا خلاف في اشتراطها ، لوجوب الجمعة وانعقادها ، لأن الإسلام والعقل شرطان للتكليف ، وصحة العبادة المحضة ، والذكورية شرط لوجوب الجمعة وانعقادها ، لأن الجمعة يجتمع لها الرجال ، والمرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال ، ولكنها نصح منها لصعوبة الجماعة منها ، فإن النساء كنَّ يُصلّين مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعة .

وأما البلوغ : فهو شرط أيضاً لوجوب الجمعة ، وانعقادها في الصحيح من المذهب وقول أكثر أهل العلم ، لأنه من شرائط التكليف ، بدليل قوله عليه السلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ » . وذكر بعض أصحابنا في الصبي المميز رواية أخرى : أنها واجبة عليه ، بناء على تكليفه ، ولا مُمَوَّل عليه .

فصل

فأما الأربعون : فالشهور في المذهب أنه شرط لوجوب الجمعة وصحتها . ورؤي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وهو مذهب مالك ، والشافعي . ورؤي عن أحمد أنها لا تنعقد إلا بخمسين . لما روى أبو بكر النجّاد ، عن عبد الملك الرقاشي ، حدثنا رجاء بن سلمة ، حدثنا عباد بن عباد المهلبي ، عن جعفر بن الزبير ، عن القاسم ، عن أبي أمامة قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَادُونَ ذَلِكَ » . وإسناده عن الزهري ، عن أبي سلمة ، قال : قلت لأبي هريرة : عَلَى كَمْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ مِنْ رَجُلٍ ؟ قال : « لَمَّا بَلَغَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسِينَ جَمَعَ بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وعن أحمد أنها تنعقد بثلاثة ، وهو قول الأوزاعي .

(١) المصر : هو البلد الذي فيه حاكم سياسي كالحافظ والمدير ونحو ذلك .

(٢) الآية هي قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » ، لم يخص أهل قرية ولا أهل مصر .

وأبى ثور ، لأنه يتناوله اسم الجمع ، فانهقدت به الجماعة ، كالأربعين . ولأن الله تعالى قال : (٦٢ : ٩) إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) ، وهذه صيغة الجمع ، فيدخل فيه الثلاثة . وقال أبو حنيفة : تنعقد بأربعة ، لأنه عدد يزيد على أقل الجمع المطلق ، أشبه الأربعين ، وقال ربيعة : تنعقد بأثنى عشر رجلاً ، لما روى عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ عِنْدَ الزَّوَالِ رَكْعَتَيْنِ ، وَأَنْ يَخْطُبَ فِيهِمَا ، فُجِّعَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ فِي بَيْتِ سَعْدِ بْنِ خَيْثَمَةَ بِأَثْنَى عَشَرَ رَجُلًا » وعن جابر قال : كنا مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ، فَقَدِمَتِ سُوَيْبَةُ فَخَرَجَ النَّاسُ إِلَيْهَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا أَنَا فِيهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (٦٢ : ١١) وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وما يشترط للابتداء يشترط للاستدامة .

ولنا : ما روى كعب بن مالك قال : « أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بِنَا أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ فِي هَزْمِ النَّبِيتِ ^(١) مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ فِي نَقِيعِ نَقَالِ لَهُ : تَقِيعُ الْخَضَمَاتِ . قُلْتُ لَهُ : كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ ؟ قَالَ أَرْبَعُونَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْأَثَرَمُ .

وَرَوَى خَصِيفٌ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : « مَضَتِ السَّنَةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَهَا جُمُعَةً » ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ . وَضَعْنَاهُ ابْنَ الْجَوْزِيِّ ، وَقَوْلُ الصَّعْبَانِيِّ : « مَضَتِ السَّنَةُ » يَنْصَرَفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَّا مَنْ رَوَى أَنَّهُمْ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا فَلَا يَصِحُّ ، فَإِنَّ مَارُويَنَاهُ أَصَحُّ مِنْهُ ، رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ ، وَالْخَيْرُ الْآخِرُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَادُوا لِحَضْرَا الْقَدْرِ الْوَاجِبِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَادُوا قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ . فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ فَتَحْكُمُ بِالرَّأْيِ فِيْمَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأَبْهَا التَّوْقِيفِ ، فَلَا مَدْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهَا ، وَلَا مَعْنَى لاشتراط كونه جمعا ، وَلَا لِلزِّيَادَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، إِذْ لَا نَعْنَى فِي هَذَا ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ ، وَلَوْ كَانَ الْجَمْعُ كَانِيًا فِيهِ لَا كُنْتِنِي بِالْأَثْنَيْنِ ، فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ تَنْعَقِدُ بِهِمَا .

فصل

فَأَمَّا الْإِسْطِيطَانُ : فَهُوَ شَرْطٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الْإِقَامَةُ فِي قَرْيَةٍ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَظْعَنُونَ عَنْهَا صَيْفًا وَلَا شِتَاءً ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلَا عَلَى مُقِيمٍ فِي قَرْيَةٍ يَظْعَنُ أَهْلُهَا عَنْهَا فِي الشِّتَاءِ دُونَ

(١) هَزْمُ النَّبِيتِ : الْهَزْمُ مَا طَمَأَنَ مِنَ الْأَرْضِ ، أَيْ الْمُنْخَفُضُ ، وَالْحَرَّةُ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ الدَّقِيقَةِ الْحَشَةِ ، وَالنَّبِيتُ أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَاسْمُهُ عُمَرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ ، وَبَيَاضَةُ بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ بَيَاضَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَيْقٍ بْنِ حَارِثَةَ ، وَحَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ مِيلٌ . وَالنَّقِيعُ : مَوْضِعٌ يَنْقَعُ فِيهِ الْمَاءُ ، أَيْ يَسْتَمِرُّ مَدَّةً فَإِذَا شَرِبْتَهُ الْأَرْضُ نَشَأَ بَعْدَهُ النَّبَاتُ ، فَتَخْضَمُهُ الدُّوَابُّ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ نَقِيعَ الْخَضَمَاتِ وَهُوَ مِنْ أَوْدِيَةِ الْحِجَازِ يَدْفَعُ سِيلَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، يَسْلُكُ الْعَرَبُ إِلَى مَكَّةَ مِنْهُ ، وَقَدْ حَمَاهُ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَيْلِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ عَلَى مَسَافَةِ عَشْرِينَ فَرَسَخًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

الصيف ، أو في بعض السنة ، فإن خربت القرية ، أو بعضها ، وأهلها مقيمون بها عازمون على إصلاحها فحكمها باقي في إقامة الجمعة بها ، وإن عزموا على النقلة عنها لم تجب عليهم ، لعدم الاستيطان .

❦ فصل ❦

واختلفت الرواية في شرطين آخرين :

أحدهما : الحرية ، ونذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى .

والثاني : إذن الإمام ، والصحيح أنه ليس بشرط ، وبه قال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، والثانية هو شرط ، روى ذلك عن الحسن ، والأوزاعي ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبي حنيفة ، لأنه لا يقيمها إلا الأئمة في كل عصر ، فصار ذلك إجماعاً .

ولنا : أن علياً صلى الجمعة بالناس وثمان محصوراً ، فلم ينكره أحد ، وصوب ذلك عثمان ، وأمر بالصلاة معهم ، فروى محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن الحيار : « أنه دخل على عثمان وهو محصور » ، فقال : إنه قد نزل بك ماتري ، وأنت إمام العامة ، وهو يصلي بنا إمام فتنة ، وأنا أخرج من الصلاة معه ، فقال : إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسنوا فأحسن معهم وإذا أسأوا فاجتنب إساءتهم » أخرجه البخاري ، والأثرم وهذا لفظ رواية الأثرم . وقال أحد : وقعت الفتنة بالشام تسع سنين ، فكانوا يجمعون .

وروى مالك في الموطأ ، عن أبي جعفر القاري : أنه رأى صاحب المقصورة في الفتنة حين حضرت الصلاة ، فخرج يبيع الناس بقول : من يصلي بالناس ؟ حتى انتهى إلى عبد الله بن عمر ، فقال له عبد الله ابن عمر : تقدم أنت فصل بين يدي الناس ، ولأنها من فرائض الأعيان ، فلم يشترط لها إذن الإمام ، كالظهر ، ولأنها صلاة أشبهت سائر الصلوات . وما ذكره إجماعاً لا يصح ، فإن الناس يقيمون الجمعات في القرى من غير استئذان أحد ، ثم لو صح أنه لم يقع إلا ذلك لكان إجماعاً على جواز ما وقع ، لا على تحريم غيره ، كالحج يتولاه الأئمة ، وليس بشرط فيه .

فإن قلنا : هو شرط فلم يأذن الإمام فيه ، لم يجوز أن يصلوا جماعة ، وصلوا ظهراً ، وإن أذن في إقامتها ثم مات ، بطل إذنه بموته ، فإن صلوا ثم بان أنه قد مات قبل ذلك فهل تجزيهم صلاتهم ؟ على روايتين : أحدهما أنها تجزيهم ، لأن المسلمين في الأمصار النائية عن بلد الإمام لا يبعدون ماصلاً من الجمعات بعد موته ، ولا نعلم أحداً أنكر ذلك عليهم ، فكان إجماعاً ، ولأن وجوب الإعادة يشق ، لعمومه في أكثر البلدان وإن تعذر إذن الإمام لفتنة . فقال القاضي : ظاهر كلامه صحتها بغير إذن على كلتا الروايتين ، فعلى هذا يكون الإذن معتبراً مع إمكانه ، ويسقط اعتباره بتعذره .

❦ فصل ❦

ولا يُشترط للجمعة المِصْرُ، رُوى نحو ذلك، عن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، والأوزاعي، والليث، ومكحول، وعكرمة، والشافعي. ورُوى عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا جُمعة ولا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ. وبه قال الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، لأنه قد رُوى عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا جُمعة وَلَا تَشْرِيقَ»^(١) إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ.

ولنا: ما روى كعب بن مالك: أنه قال: «أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ بِنَا فِي هَزْمِ النَّبِيتِ، مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ، فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ: نَقِيعُ الْخُضَمَاتِ» رواه أبو داود. وقال ابن جريج: قلت اعطاء: تعني إذا كان ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. قال الخطابي: حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. وعن ابن عباس قال: «إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ الْمَدِينَةِ لَجُمُعَةٍ جُمِعَتْ بِجُؤَانَا مِنَ الْبَحْرَيْنِ، مِنْ قُرَى عَبْدِ الْقَيْسِ» رواه البخاري. ورُوى أبو هريرة: «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بِسْأَلِهِ عَنِ الْجُمُعَةِ بِالْبَحْرَيْنِ، وَكَانَ عَامِلَهُ عَلَيْهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرَ، جَمَعُوا حَيْثُ كُنْتُمْ» رواه الأثرم، قال أحمد: إسناده جيد. فأما خبرهم فلم يصح. قال أحمد: ليس هذا بحديث، ورواه الأعمش عن أبي سعيد المقبري ولم يلقه. قال أحمد: الأعمش لم يسمع من أبي سعيد، إنما هو عن علي، وقول عمر يخالفه.

❦ فصل ❦

ولا يُشترط لصحة الجمعة إقامتها في البنيان، ويجوز إقامتها فيما قاربه من الصحراء، وبهذا قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا تجوز في غير البنيان، لأنه موضع يجوز لأهل المصر قصر الصلاة فيه، فأشبهه البعيد.

ولنا: أن مُصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ جَمَعَ بِالْأَنْصَارِ فِي هَزْمِ النَّبِيتِ فِي نَقِيعِ الْخُضَمَاتِ، والنقيع: بطن من الأرض يُسْتَنْقَعُ فِيهِ الْمَاءُ مُدَّةً، فإذا نَضَبَ اللَّهُ نَبَذَتِ السَّكَاةُ، ولأنه موضعُ صَلَاةِ الْعِيدِ، فجازت فيه الجمعة، كالجامع. ولأنَّ الْجُمُعَةَ صَلَاةٌ عِيدٍ فَجَازَتْ فِي الْمَصَلَّى كَصَلَاةِ الْأُنْحَى. ولأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، وَلَا نَصَّ فِي اشْتِرَاطِهِ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ فَلَا يَشْتَرُطُ.

«مسألة» قال ﴿وإن صلّوا أعادوها ظهراً﴾.

وجملته: أن ما كان شرطاً لوجوب الجمعة، فهو شرط لانعقادها، فمضى صلّوا الجمعة مع اختلال بعض شروطها لم يصح، ولزمهم أن يُصَلُّوا ظهراً، ولا يُعَدُّ فِي الْأَرْبَعِينَ الَّذِينَ تَنَقَّدَ بِهِمُ الْجُمُعَةُ مِنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ

ولا يُعتبر اجتماع الشروط للصحة ، بل تصحَّ مَنْ لا تجب عليه ، تبعاً لمن وجبت عليه ، ولا يُعتبر في وجوبها كونه مَنْ تنعقد به ، فإنَّها تجب على مَنْ يسمع النداء من غير أهل المصر ، ولا تنعقد به .

فصل

وَيُعتبر استدامة الشروط في القَدَر الواجب من الخطبتين . وقال أبو حنيفة في رواية عنه : لا يشترط العدد فيهما ، لأنه ذكرُ يتقدَّم الصلاة ، فلم يشترط له العدد كالأذان .

ولنا : أنه ذكر من شرائط الجمعة ، فكان من شرطه العدد كتكبير الإحرام ، ويفارق الأذان فإنه ليس بشرط ، وإنما مقصوده الإعلام ، والإعلام ، للغائبين . والخطبة مقصودها التذكير والموعظة ، وذلك إنما يكون للحاضرين ، وهي مُستقاة من الخطاب ، والخطاب إنما يكون للحاضرين . فعلى هذا إن انقضوا في أثناء الخطبة ثم عادوا فحضروا القَدَر الواجب أجزأهم ، وإلا لم يجزئهم ، إلا أن يحضروا القدر الواجب ، ثم ينفضوا ، ويعودوا قبل شروعه في الصلاة ، من غير طول الفصل . فإن طال الفصل لزمه إعادة الخطبة ، إن كان الوقت مُتَسِمًا ، لأنهم من أهل وجوب الجمعة ، والوقت مُتَسِع لها لتصح لهم الجمعة ، وإن ضاق الوقت صلوا ظهراً ، والرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة .

فصل

وَيُعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة ، فإن نقص العدد قبل كمالها فظاهر كلام أحمد : أنه لا يُتمُّها جُمعةً ، وهذا أحد قولي الشافعي . لأنه فقد بعض شرائط الصلاة ، فأشبهه فقد الطهارة . وقياس قول الخِرقي أنهم إن انقضوا بعد ركعة أنه يُتمُّها جُمعةً : وهذا قول مالك . وقال المزني : هو الأشبه عندي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى » . ولأنهم أدركوا ركعة فصحت لهم جمعة كالسبوقين بركعة ، ولأن العدد شرط يختص الجمعة ، فلم يفت بفواته في ركعة ، كما لو دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة . وقال أبو حنيفة : إن انقضوا بعد ماضٍ ركعة بسجدة واحدة أتمَّها جُمعة . لأنهم أدركوا معظم الركعة . فأشبهه ما لو أدركوها بسجديتها . وقال إسحاق : إن بقي معه اثنا عشر رجلاً ، أتمَّها جمعة . لأن أصحاب النبي ﷺ انقضوا عنه فلم يبق معه إلا اثنا عشر رجلاً . فأتمَّها جمعة . وقال الشافعي في أحد أقواله : إن بقي معه اثنان أتمَّها جمعة ، وهو قول الثوري ، لأنه أقل الجمع . وحكى عنه أبو ثور : إن بقي معه واحد أتمَّها جمعة ، لأن الاثنين جماعة .

ولنا : أنهم لم يدركوا ركعة كاملة بشرط الجمعة ، فأشبهه ما لو انقضَّ الجميع قبل الركوع في الأولى . وقولهم : أدرك معظم الركعة يبطل بمن لم ينته من الركعة إلا السجدتان . فإنه أدرك معظمها . وقول الشافعي : بقي معه من تنعقد به الجماعة لا يصح ، لأن هذا لا يكفي في الابتداء ، فلا يكفي في الدوام .

إذا ثبت هذا فكل موضع قلنا : لا يُتمُّها جمعةً ، فقياس قول الخِرقي : أنها تبطل ، ويستأنف

ظهراً إلا أن يمكنهم فعل الجمعة مرةً أخرى ، فيعيدونها . قال أبو بكر : لا أعلم خلافاً عن أحمد إن لم يتمّ العدّد في الصلاة والخطبة أنّهم يعيدون الصلاة . وقياس قول أبي إسحاق بن شاقلا : أنهم يُتِمُّونها ظهراً ، وهذا قول القاضي ، وقال : قد نصّ عليها أحمد في الذي رُجِمَ عن أفعال الجمعة ، حتى سلم الإمام يتمّها ظهراً ، ووجه القولين قد تقدّم .

« مسألة » قال ﴿ وإذا كان البلد كبيراً محتاج إلى جوامع ، فصلاة الجمعة في جميعها جائزة ﴾ .

وجملته : أن البلد متى كان كبيراً يشقّ على أهله الاجتماع في مسجد واحد . ويتعذر ذلك لتباعد أقطاره ، أو ضيق مسجده عن أهله ، كبغداد ، وأصبهان ، ونحوهما من الأمصار الكبار ، جازت إقامة الجمعة فيما يحتاج إليه من جوامعها ، وهذا قول عطاء ، وأجازه أبو يوسف في بغداد دون غيرها . لأن الحدود تقام فيها في موضعين ، والجمعة حيث تقام الحدود ، ومقتضى قوله : أنه لو وجد بلد آخر تقام فيه الحدود في موضعين ، جازت إقامة الجمعة في موضعين منه . لأن الجمعة حيث تقام الحدود ، وهذا قول ابن المبارك . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا تجوز الجمعة في بلد واحد في أكثر من موضع واحد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يجتمع إلا في مسجد واحد ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولو جاز لم يُعطوا المساجد ، حتى قال ابن عمر : لا تقام الجمعة إلا في المسجد الأكبر ، الذي يُصلّى فيه الإمام .

ولنا : أنها صلاة شرع لها الاجتماع ، والخطبة ، فجازت فيما يحتاج إليه من المواضع كصلاة العيد . وقد ثبت أن عليّاً رضي الله عنه كان يخرج يوم العيد إلى المصلى ويستخلف على ضعفة الناس أبا مسعود البدرى ، فيُصلّى بهم . فأما ترك النبي ﷺ إقامة جمعتين ، فلغناهم عن إحداها ، ولأن أصحابه كانوا يرون سماع خطبته : وشهود جمعته ، وإن بعدت منازلهم . لأنّه المبلّغ عن الله تعالى ، وشارع الأحكام . ولما دعت الحاجة إلى ذلك في الأمصار ضلّيت في أماكن ، ولم ينكر ، فصار إجماعاً وقول ابن عمر يعني أنّها لا تقام في المساجد الصغار ، ويُترك الكبير ، وأما اعتبار ذلك بإقامة الحدود فلا وجه له . قال أبو داود : سمعتُ أحمد يقول : أيّ حدّ كان يُقام بالمدينة ؟ قدّمها مُصمَّبُ بنُ عُمَيْرٍ وهم مُختدِّثُونَ في دارٍ فجمع بهم ، وهم أربعون .

فصل

فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز في أكثر من واحد ، وإن حصل الغنى باثنين لم تجز الثالثة ، وكذلك ما زاد ، لأنه في هذا مخالفاً إلا أن عطاء قيل له : إن أهل البصرة لا يسمّون المسجد الأكبر . قال : ليكلّ قوم مسجد يُجمعون فيه ، ويجزى ذلك من التجميع في المسجد الأكبر ، وما عليه الجمهور أولى ، إذ لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه أنهم جمعوا أكثر من جمعة إذ لم تدع الحاجة إلى ذلك ، ولا يجوز إثبات الأحكام بالتحكم بغير دليل ، فإن صلّوا جمعتين في مصر واحد من غير حاجة ، وإحداها

جمعة الإمام فهي صحيحة ، تقدّمت أو تأخّرت ، والأخرى باطلة ، لأنّ في الحكم ببطالان جمعة الإمام افتياتاً عليه ، وتقويتاً له الجمعة ، ولن يُصَلَّى معه ، ويُقضى إلى أنه متى شاء أربعون أن يقصدوا صلاة أهل البلد أمكنهم ذلك ، بأن يجتمعوا في موضع ، ويسبقوا أهل البلد بصلاة الجمعة ، وقيل : السابقة هي الصحيحة لأنّها لم يتقدّمها ما يفسدها ، ولا تفسد بعد صحّتها بما بعدها . والأولى أصحّ ، لما ذكرنا ، وإن كانت إحداها في المسجد الجامع ، والأخرى في مكان صغير لا يسع المصلين ، أو لا يمكنهم الصلاة فيه ، لاختصاص السلطان وجنّده به ، أو غير ذلك . أو كان أحدهما في قَصَبَةٍ ^(١) البلد ، والآخر في أقصى المدينة ، كان مَنْ وُجِدَتْ فيه هذه المعاني صلاتهم صحيحة دون الأخرى ، وهذا قول مالك ، فإنه قال : لا أرى الجمعة إلا لأهل القَصَبَةِ ، وذلك لأنّ لهذه المعاني مَرِيَّةً تقتضي التقديم ، فقدم بها كجمعة الإمام . ويحتمل أن تصحّ السابقة منهما دون الأخرى . لأنّ إذن الإمام آكد ، ولذلك اشترط في إحدى الروايتين ، وإن لم يكن لإحداها مَرِيَّةٌ ، لكونهما جميعاً مأذوناً فيهما ، أو غير مأذون في واحدة منهما ، وتساوى المسكانان في إمكان إقامة الجمعة في كلّ واحد منهما . فالسابقة هي الصحيحة . لأنّها وقعت بشروطها ، ولم يزاها ما يبطلها ، ولا سبقها ما يغني عنها ، والثانية باطلة ، لكونها واقعة في مصرٍ أقيمت فيه جمعة صحيحة تغني عمّا سواها . ويُعتبر السبق بالإحرام . لأنّه متى أحرم بإحداها حرم الإحرام بغيرها ، للغني عنها ، فإن وقع الإحرام بهما معاً ، فهما باطلتان معاً ، لأنّه لا يمكن صحّتهما معاً ، وليست إحداها بالفساد أولى من الأخرى فبطلتا كالمتزوج أختين . أو إذا زوج الوليّان رجلين وإن لم تعلم الأولى منهما . أو لم يعلم كيفية وقوعهما بطلتا أيضاً ، لأنّ إحداها باطلة ، ولم تعلم بعينها ، وليست إحداها بالإبطال أولى من الأخرى ، فبطلتا كالسألتين ، ثم إن علمنا فساد الجمعتين لوقوعهما معاً ، وجب إعادة الجمعة إن أمكن ذلك ، لبقاء الوقت . لأنّه مصرٌ ما أقيمت فيه جمعة صحيحة ، والوقت مُتَّسِعٌ لإقامتها فلزمتهم . كما لو لم يُصَلُّوا شيئاً ، وإن تيقنّا صحّة إحداها لبعينها ، فليس لهم أن يصلّوا إلّا ظهراً . لأنّه مصرٌ تيقنّا سقوط فرض الجمعة فيه بالأولى منهما . فلم يجوز إقامة الجمعة فيه ، كما لو علمناها . وقال القاضي : يحتمل أن لهم إقامة جمعةٍ أخرى . لأنّنا حكنا بفسادها معاً ، فكان المهر ماضٍ في جمعة صحيحة ، والصحيح الأوّل . لأن الصحيحة لم تفسد ، وإنما لم يمكن إثبات حكم الصحة لها بعينها لجهلها ، فيصير هذا كلّها كالزواج الوليّان أحدهما قبل الآخر ، وجُهل السابق منهما ، فإنّه لا يثبت حكم الصحة بالنسبة إلى واحد بعينه ، وثبت حكم النكاح في حق المرأة بحيث لا يحلّ لها أن تنكح زوجاً آخر ، فأما إن جهلنا كيفية وقوعهما ، فالأولى أن لا يجوز إقامة الجمعة أيضاً ، لأنّ الظاهر صحّة إحداها ، لأنّ وقوعهما معاً بحيث لا يسبق إحداها الأخرى بعيدٌ جداً ، وما كان في غاية الندرة فحكمه حكم المعلوم ، ولأنّنا شككنا في شرط إقامة الجمعة ، فلم يجوز إقامتها ، مع

(١) قَصَبَةُ البلد : وسطها ومكان اجتماع أهل البلد .

الشك في شرطها ، ويحتمل : أن لهم إقامتها . لأننا لم نتيقن المانع من صحتها ، والأول أولى .

فصل

وإن أحرمت بالجمعة فبين في أثناء الصلاة أن الجمعة قد أقيمت في المصر بطلت الجمعة ، ولزمهم استئناف الظهر ، لأننا تبيننا أنه أحرمت بها في وقت لا يجوز الإحرام بالجمعة فلا تصح ، فأشبهه ما لو تبين أنه أحرمت بها بعد دخول وقت العصر . وقال القاضي : يستحب أن يستأنف ظهراً ، وهذا من قوله يدل على أن له إتمامها ظهراً ، قياساً على المسبوق الذي أدرك دون الركعة ، وكأ لو أحرمت بالجمعة فانقضت العدد قبل إتمامها ، والفرق ظاهر ، فإن هذا أحرمت بها في وقت لا تصح الجمعة فيه ، ولا يجوز الإحرام بها . والأصل الذي قاس عليه بخلاف هذا .

فصل

وإذا كانت قرية إلى جانب مصر يسمعون النداء منه ، فأقاموا جمعة فيها لم تبطل جمعة أهل مصر ، لأنهم في غير المصر ، ولأن الجمعة المصر مزبنة بكونها فيه . ولو كان مصران متقاربان يسمع أهل كل مصر نداء المصر الآخر ، كأهل مصر والقاهرة^(١) لم تبطل جمعة أحدهما بجمعة الآخر وكذلك القريتان المتقاربتان لأن لكل قوم منهم حكم أنه بهم بدليل أن جمعة أحد الفريقين لا يتم عددها بالفريق الآخر ، ولا تلزمهم الجمعة بكمال العدة بالفريق الآخر . وإنما يلزمهم السعي ، إذا لم يكن لهم جمعة ، فهم كأهل الحلة القريبة من مصر .

« مسألة » قال ﴿ ولا جمعة على مسافر ، ولا عبد ، ولا امرأة ﴾ .

وعن أبي عبد الله رحمه الله في العبد روايتان : إحداهما : أن الجمعة عليه واجبة ، والرواية الأخرى ليست عليه بواجبة . أما المرأة فلا خلاف في أنها لا جمعة عليها . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم : أن لا جمعة على النساء ، ولأن المرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال ، ولذلك لا تجب عليها جماعة . وأما المسافر فأكثر أهل العلم يرون أنه لا جمعة عليه كذلك ، قاله مالك في أهل المدينة والثوري في أهل العراق ، والشافعي ، وإسحاق وأبو ثور . ورؤي ذلك عن عطاء ، وعمر بن عبد العزيز والحسن ، والشعبي . وحكى عن الزهري والنخعي أنها تجب عليه ، لأن الجماعة تجب عليه فالجمعة أولى .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره ، وكان في حجة الوداع بعرفة يوم الجمعة ، فصلى الظهر والعصر ، جمع بينهما ، ولم يصل الجمعة . والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم كانوا

(١) كانت القاهرة مدينة حديثة منفصلة عن مصر الأصلية وهي مصر القديمة ، وحكم الشارع مبني على هذا الذي كان ، أما الآن فالقاهرة ومصر القديمة كلها مدينة واحدة ، أي مصر واحد .

يسافرون في الحج وغيره ، فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره ، وكذلك غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدهم . وقد قال إبراهيم : كانوا يقيمون بالرأي السنة وأكثر من ذلك ، ويسجستان السنين لا يجتمعون ، ولا يشترقون^(١) . وعن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة قال : أفت معه سنين بكأبل يقصر الصلاة ، ولا يجتمع . رواها سعيد . وأقام أنس بنيسابور سنة ، أو سنتين ، فكان لا يجتمع ، ذكره ابن المنذر ، وهذا إجماع مع السنة الثابتة فيه فلا يسوغ مخالفته .

❦ فصل ❦

فأما العبد ففيه روايتان :

(إحداها) لا تجب عليه الجمعة ، وهو قول من سمينا في حق المسافر .

(والثانية) تجب عليه ، ولا يذهب من غير إذن سيده ، نقلها المروزي ، واختارها أبو بكر ، وبذلك قالت طائفة ، إلا أن له تركها إذا منعه السيد ، واحتجوا بقوله تعالى : (٦٢ : ٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) ولأن الجماعة تجب عليه ، والجمعة أكد منها ، فتكون أولى بالوجوب . وحكى عن الحسن ، وقتادة أنها تجب على العبد الذي يؤدى الضريبة ، لأن حقه عليه قد تحول إلى المال ، فأشبهه من عليه الدين .

ولنا : ماروى طارق بن شهاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربمة : عبد مملوك ، أو امرأة أو صبي ، أو مريض » رواه أبو داود . وقال طارق : رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، وهو من أصحابه . وعن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضا ، أو مسافرا ، أو امرأة ، أو صبي » ، أو مملوكا » رواه الدارقطني . وعن تميم الداري قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الجمعة واجبة إلا على خمسة : امرأة ، أو صبي ، أو مريض ، أو مسافر ، أو عبد » رواه رجاء بن مروج الففاري ، في سننه ، ولأن الجمعة يجب السعي إليها من مكان بعيد ، فلم تجب عليه ، كالْحج والجهاد ، ولأنه مملوك المنفعة ، محبوس على السيد ، أشبه المحبوس بالدين ، ولأنها لو وجبت عليه لجاز له المضى إليها من غير إذن سيده ، ولم يكن لسيده منعه منها ، كسائر الفرائض . والآية مخصوصة بذوى الأعدار ، وهذا منهم .

(١) لا يشترقون : لا يصلون العيد ، ولا يحتفلون بأيام التشريق بعد عيد الاضحي ، كما يحتفل المقيمون في بلدهم .

فصل

والمسكاتب والمُدبر^(١) حكمهما في ذلك حكم القن إبقاء الرق فيهما ، وكذلك من بعضه حرّ ، فإن حق سيّده متعلّق به ، وكذلك لا يجب عليه شيء مما يسقط عن العبد .

فصل

إذا أجمع المسافر إقامة تمنع القصر ، ولم يُرد استيطان البلد ، كطلب العلم ، أو الرباط ، أو التاجر الذي يقيم لبيع مقامه ، أو مُشترى شيء لا يُنجز إلا في مُدّة طويلة ، ففيه وجهان : (أحدهما) تلزمه الجمعة ، لمعوم الآية ، ودلالة الأخبار التي رويناها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أوجبها إلا على الخمسة الذين استثناهم ، وليس هذا منهم .

(والثاني) لا تجب عليه ، لأنه ليس بمستوطن ، والاستيطان من شرط الوجوب ، ولأنه لم ينو الإقامة في هذا البلد على الدوام ، فأشبهه أهل القرية الذين يسكنونها صيفاً ، ويظعنون عنها شتاءً ، ولأنهم كانوا يقيمون السنة والسنتين لا يُجمعون ، ولا يُشترقون ، أي لا يصّلون الجمعة ولا عيـداً . فإن قلنا : تجب الجمعة عليه فالظاهر أنها لا تنعقد به لعدم الاستيطان الذي هو من شروط الانعقاد .

فصل

ولا تجب الجمعة على من في طريقه إليها مطر يبطل الثياب ، أو وحلّ يشقّ المشي إليها فيه . وحكى عن مالك أنه كان لا يحمل المطرُ عذراً في التخلف عنها .

وانما : ما روى عن ابن عباس « أنه أمر مؤدّته في يوم الجمعة في يومٍ مطيرٍ إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حيّ على الصلوة ، قل : صلوا في بيوتكم . قال : فكان الناس استنكروا ذلك . فقال : أتعجبون من ذا ؟ فعل ذا من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإني كرهت أن أخرجكم إليها ، فتمشوا في الطين ، والدّحض^(٢) » أخرجه مسلم ، ولأنه عذر في الجماعة ، فكان عذراً في الجمعة كالمرض ، وتسقط الجمعة بكل عذر يسقط الجماعة ، وقد ذكرنا الأعذار في آخر صفة الصلاة ، وإنا ذكرنا المطر هاهنا لوقوع الخلاف فيه .

(١) المسكاتب : العبد الذي اتفق معه سيّده وكتب معه عقد أن يعتقه عند سداد مبلغ من المال أو القيام بعمل أو نحو ذلك . والمدبر : هو العبد الذي قال له سيّده أنت حر بعد موتي . والقن : هو العبد الخالص الذي لم يتصف بمكاتبة ولا تدبير ولا غير ذلك .

(٢) الدحض : الزلق ، والطين .

فصل

تجب الجمعة على الأعمى ، وقال أبو حنيفة : لا تجب عليه . ولنا عموم الآية والأخبار وقوله : « الجمعة واجبة إلا على أرْبَعَةٍ » وما ذكرنا في وجوب الجماعة عليه .

«مسألة» قال ﴿ وإن حضروها أجزأتهم ، يعني تجزيهم الجمعة عن الظهر ، ولا نعلم في هذا خلافاً ﴾ . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا الجمعة على النساء ، وأجمعوا على أنهن إذا حضرن فصلتين الجمعة أن ذلك يُجزى عنهن ، لأن إسقاط الجمعة للتخفيف عنهن ، فإذا تحمّلوا المشقة وصلّوا أجزأهم ^(١) كالريض .

فصل

والأفضل للمسافر حضور الجمعة لأنها أكل . فأما العبد فإن أذن له سيّده في حضورها فهو أفضل ، لينال فضل الجمعة وثوابها ، ويخرج من الخلاف . وإن منعه سيّده لم يكن له حضورها إلا أن نقول بوجوبها عليه ، وأما المرأة فإن كانت مُسِنَّة فلا بأس بحضورها ، وإن كانت شابةً جاز حضورها ، وصلاتها في بيوتها خيرٌ لها كما روى في الخبر « وَبُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ » وقال أبو عمرو الشيباني : رأيت ابن مسعود يُخرج النساء من الجامع يوم الجمعة ، يقول : أخرجن إلى بيوتكن خير لكن .

فصل

ولا تنعقد الجمعة بأحد من هؤلاء ، ولا يصح أن يكون إماماً فيها . وقال أبو حنيفة والشافعي : يجوز أن يكون العبد ، والمسافر إماماً فيها ، ووافقهم مالك في المسافر . وحكى عن أبي حنيفة : أن الجمعة تصحّ بالعبيد ، والمسافرين ، لأنهم رجال تصحّ منهم الجمعة .

ولنا : أنهم من غير أهل فرض الجمعة ، فلم تنعقد الجمعة بهم ، ولم يُجز أن يؤمّوا فيها ، كالنساء والصبيان ، ولأن الجمعة إنما تنعقد بهم تبعاً لمن انعقدت به ، فلو انعقدت بهم ، أو كانوا أئمةً فيها صار التبع متبوعاً ، وعليه يخرج الحرّ المقيم ^(٢) ولأن الجمعة لو انعقدت بهم لانعقدت بهم منفردين كالأحرار المقيمين ، وقياسهم متنقض بالنساء والصبيان .

فصل

فأما المريض ومن حبسه العذر من المطر والخوف ، فإذا تكلف حضورها وجبت عليه وانعقدت به ،

(١) هكذا في أصول الكتاب ، ولا شك أن ضمير جمع النسوة هو النون المشددة ، فكان ينبغي أن يقال ، فإذا تحمّلن ، وصلين أجزأهن ، ولكن هذا تصحيف .

(٢) هذه الجملة ساقطة من النسخة الازهرية

ويصح أن يكون إماماً فيها ، لأن سقوطها عنهم إنما كان لمشقة السعي ، فإذا تكلفوا ، وحصلوا في الجامع ، زالت المشقة فوجبت عليهم ، كغير أهل الأعذار .

« مسألة » قال ﴿ ومن صلى الظهر يوم الجمعة تمت عليه حضور الجمعة قبل صلاة الإمام أعادها بعد صلاته ظهراً ﴾ .

يعنى من وجبت عليه الجمعة إذا صلى الظهر قبل أن يصلي الإمام الجمعة لم يصح ، ويلزمه السعي إلى الجمعة ، إن ظن أنه يدركها ، لأنها المفروضة عليه ، فإن أدركها معه صلاتها ، وإن فاتته فعليه صلاة الظهر ، وإن ظن أنه لا يدركها انتظر حتى يتيقن أن الإمام قد صلى ، ثم يصلي الظهر . وهذا قول مالك ، والثوري ، والشافعي في الجديد . وقال أبو حنيفة ، والشافعي في القديم : تصح ظهره قبل صلاة الإمام ، لأن الظهر فرض الوقت ، بدليل سائر الأيام ، وإنما الجمعة بدل عنها ، وقائمة مقامها . ولهذا إذا تعذرت الجمعة صلى ظهراً ، فن صلى الظهر فقد أتى بالأصل ، فأجزأه كسائر الأيام ، وقال أبو حنيفة : ويلزم السعي إلى الجمعة ، فإن سعى ، بطلت ظهره ، وإن لم يسع أجزأته .

ولنا : أنه صلى ما لم يخاطب به ، وترك ما خوطب به ، فلم تصح ، كالمصلي في العصر مكان الظهر . ولا نزاع في أنه يخاطب بالجمعة فسقطت عنه الظهر ، كما لو كان بعيداً ، وقد دل عليه النص والإجماع ، ولا خلاف في أنه يأنم بتركها ، وترك السعي إليها ، ويلزم من ذلك أن لا يخاطب بالظهر ، لأنه لا يخاطب في الوقت بصلاتين ، ولأنه يأنم بترك الجمعة وإن صلى الظهر ، ولا يأنم بفعل الجمعة وترك الظهر بالإجماع والواجب ما يأنم بتركه دون ما لم يأنم به . وقولهم : إن الظهر فرض الوقت لا يصح ، لأنها لو كانت الأصل لوجب عليه فعلها ، وأنم بتركها ، ولم تجزه صلاة الجمعة مع إمكانها ، فإن البدل لا يُصار إليه إلا عند تعذر المبدل ، بدليل سائر الأبداً مع مُبَدلاتها ، ولأن الظهر لو صحَّت لم تبطل بالسعي إلى غيرها ، كسائر الصلوات الصحيحة ، ولأن الصلاة إذا صحَّت برئت الذمة منها ، وأسقطت الفرض عن صلاتها ، فلا يجوز اشتغالها بها بعد ذلك ، ولأن الصلاة إذا فرغ منها لم تبطل بشيء من مُبطلاتها ، فكيف تبطل بما ليس من مُبطلاتها ، ولا ورد الشرع به . فأما إذا فاتته الجمعة ، فإنه يصير إلى الظهر ، لأن الجمعة لا يمكن قضاؤها ، لأنها لا تصح إلا بشروطها ، ولا يوجد ذلك في قضائها ، فتعين المصير إلى الظهر عند عدمها ، وهذا حال البدل .

فصل

فإن صلى الظهر ، ثم شك : هل صلى قبل صلاة الإمام أو بعدها ؟ لزمه إعادتها ، لأن الأصل بقاء الصلاة في ذمته ، فلا يبرأ منها إلا بيقين ، ولأنه صلاتها مع الشك في شرطها ، فلم تصح ، كما لو صلاتها

مع الشك في طهارتها . وإن صلاها مع صلاة الإمام لم تصح ، لأنه صلاها قبل فراغ الإمام منها ، أشبه ما لو صلاها قبله في وقت يعلم أنه لا يدركها .

فصل

فأما من لا تجب عليه الجمعة ، كالسافر ، والعبد ، والمرأة ، والمريض ، وسائر المعذورين ، فله أن يصلي الظهر قبل صلاة الإمام ، في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو بكر عبد العزيز : لا تصح صلاته قبل الإمام لأنه لا يتيقن بقاء العذر ، فلم تصح صلاته كغير المعذور .

ولنا : أنه لم يخاطب بالجمعة ، فصحت منه الظهر ، كالمريض ، ولو كان بعيداً من موضع الجمعة ، وقوله : لا يتيقن بقاء العذر . قلنا : أما المرأة فمعلوم بقاء عذرها . وأما غيرها فالظاهر بقاء عذره ، والأصل استمراره ، فأشبه التيمم إذا صلى في أول الوقت ، والمريض إذا صلى جالساً .

إذا ثبت هذا فإنه إن صلاها ، ثم سعى إلى الجمعة لم تبطل ظهره ، وكانت الجمعة نقلاً في حقه ، سواء زال عذره أو لم يزل . وقال أبو حنيفة : تبطل ظهره بالسعي إليها كالتي قبلها

ولنا : ما روى أبو العالية قال : سألتُ عبد الله بن الصامت ، فقلت : نُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ أُمَرَاءَ ، فَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ ؟ فقال : سألتُ أبا ذرٍّ عن ذلك ، فقال : سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَبَهَا ، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ ذِفْلَةً » ، وفي لفظ : « فَإِذَا أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ » ولأنها صلاة صحيحة أسقطت فرضه ، وأبرأت ذمته فأشبهت ما لو صلى الظهر منفرداً ، ثم سعى إلى الجماعة ، والأفضل أن لا يصلي إلا بعد صلاة الإمام ، ليخرجوا من الخلاف ، ولأنه يحتمل زوال أعذارهم ، فيدركون الجمعة .

فصل

ولا يُكره لمن فاتته الجمعة ، أو لم يكن من أهل فرضها أن يصلي الظهر في جماعة إذا أمِن أن يُنسب إلى مخالفة الإمام ، والرغبة عن الصلاة معه ، أو أنه يرى الإعادة إذا صلى معه ، فعل ذلك ابن مسعود ، وأبو ذرٍّ ، والحسن بن عبيد الله ، وإياس بن معاوية ، وهو قول الأعمش ، والشافعي ، وإسحاق ، وكرهه الحسن ، وأبو قلابة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، لأن زمن النبي ﷺ لم يخل من معذورين ، فلم ينقل أنهم صلوا جماعة .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَنْفُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » وروى عن ابن مسعود أنه فاتته الجمعة فصلّى بعلمقة ، والأسود . واحتج به أحمد ، وقوله من ذكرنا من قبل . ومطرف ، وإبراهيم ، قال أبو عبد الله : ما أعجب الناس ينكرون هذا ! ، فأما زمن النبي ﷺ فلم ينقل إلينا أنه اجتمع جماعة معذورون يحتاجون إلى إقامة الجماعة .

إذا ثبت هذا فإنه لا يُستحبُّ إعادتها جماعةً في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في مسجدٍ تكره إعادة الجماعة فيه ، وتكره أيضاً في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة ، لأنه يُفَضَّلُ إلى النسبة إلى الرغبة عن الجمعة ، أو أنه لا يرى الصلاة خلف الإمام ، أو يعيد الصلاة معه فيه ، وفيه افتيات على الإمام ، وربما أفضى إلى فتنة ، أو لخوف ضررٍ به وبغيره ، وإنما يُصلِّيها في منزله ، أو موضعٍ لا تحصل هذه المفسدةُ بصلاتها فيه .

« مسألة » قال : (وَيُستحبُّ لمن أتى الجمعة أن يغتسل ويلبس ثوبين نظيفين ويطيب) .

لا خلاف في استحباب ذلك ، وفيه آثار كثيرة صحيحة ، منها ما روى سلمان الفارسي قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَبَقَطَ رَأْسَهُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَبَدَّهْنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ^(١) ثُمَّ يَصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يَنْصُتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَى » رواه البخاري ، وليس ذلك بواجب في قول أكثر أهل العلم . قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، وهو قول الأوزاعي ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر ، وأصحاب الرأي . وقيل : إنَّ هذا إجماع ، قال ابن عبد البر : أجمع علماء المسلمين قديماً وحديثاً على أن يغسل الجمعة ليس بفرض واجب . وحكى عن أحمد رواية أخرى : أنه واجب . وروى ذلك عن أبي هريرة ، وعمر بن سالم . وقول عمار بن ياسر رجلاً فقال عمار : إنه إذا شَرَّ مَنْ لَا يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ووجهه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » وقوله عليه السلام « مَنْ أَتَى مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ » متفق عليه .

ولنا : ما روى سمره بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » ، رواه النسائي ، والترمذي ، وقال : حديث حسن . وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ ، فَاسْتَمَعَ ، وَأَنْصَتَ غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ مَسَّ الْخَصْيَ ، فَقَدْ لَفَا » متفق عليه . وأيضاً فإنه إجماع ، حيث قال عمر لعثمان : أَيْةٌ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ فقال : إِنِّي سَمِعْتُ الْيَوْمَ قَلَمٌ أَتَقَلَّبُ إِلَى أَهْلِي ، حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ فَلَمْ أَزِدْ عَلَى الْوُضُوءِ . فقال له عمر : وَالْوُضُوءُ أَيْضاً - وقد علمت أن رسول الله ﷺ

(١) أي لا يفرق بين اثنين جالسين في المسجد بأن يفرقهما ليمشي من بينهما ، وهذا هو تخطي الرقاب المنهي عنه .

كان يأمرُ بالغُسل ؟ - ولو كان واجباً لردّه ، ولم يخفَ على عثمان ، وعلى من حضر من الصحابة وحديثهم محمول على تأكيد النذب ، ولذلك ذكر في سياقه : « وَسِوَالِكُ^(١) وَأَنْ يَمَسَّ طَيْباً » كذلك رواه مسلم ، والسواك ، ومسّ الطيب لا يجب ، ولما ذكرنا من الأخبار . وقالت عائشة : « كَانَ النَّاسُ مَهْمَةً^(٢) أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانُوا يَرُوحُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ يَهَيِّئْتِهِمْ ، فَتَظْهَرُ لَهُمْ رَائِحَةٌ ، فَقِيلَ لَهُمْ : «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ» ، رواه مسلم بنحو هذا المعنى^(٣) .

فصل

وقت الغسل بعد طلوع الفجر ، فمن اغتسل بعد ذلك أجزأه ، وإن اغتسل قبله لم يجزئه ، وهذا قول مجاهد ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وحكى عن الأوزاعي أنه يجزيه الغسل قبل الفجر . وعن مالك : أنه لا يجزيه الغسل إلا أن يتعقبه^(٤) الرواح .

ولنا : قول النبي ﷺ « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » واليوم من طلوع الفجر ، وإن اغتسل ، ثم أحدث أجزأه الغسل وكفاه الوضوء ، وهذا قول مجاهد ، والحسن ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي . واستحب طائوس ، والزهرى ، وقتادة ، ويحيى بن أبي كثير إعادة الغسل .

ولنا : أنه اغتسل يوم الجمعة ، فدخل في عموم الخبر ، وأشبهه من لم يحدث ، والحديث إنما يؤثر في الطهارة الصغرى ، ولا يؤثر في المقصود من الغسل ، وهو التنظيف وإزالة الرائحة ، ولأنه غُسل فلا يؤثر الحديث في إبطاله ، كغسل الجنابة .

فصل

ويفتقر الغسل إلى النية ، لأنه عبادة مَحْصَّةٌ ، فافتقر إلى النية ، كتجديد الوضوء ، فإن اغتسل للجمعة والجنابة غسلاً واحداً ونواهما أجزأه ، ولا نعلم فيه خلافاً .

وروى ذلك عن ابن عمر ، ومجاهد ، ومكحول ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبي ثور . وقد ذكرنا أن معنى قول النبي ﷺ « مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ » أى جامع ، واغتسل ، ولأنهما

(١) سيأتى نص هذا الحديث فى (فصل التطيب مندوب) .

(٢) مهنة : بكسر الميم وسكون الهاء وبفتح الميم والهاء ، وبفتح الميم وكسر الهاء : الخدمة .

(٣) نص كلام عائشة رضى الله عنها : « كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَمَاةٌ ، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ تَفْلٌ ، فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟ » والكَمَاة : جمع كاف ، وهو من يقوم بأمر غيره ويكفيه ، وهذا معنى قولها فى الشرح « مهنة أنفسهم » أى خدم أنفسهم ، والتفل تغير الرائحة ، يقال تفل تفل يتفل من باب فرح يفرح إذا تغيرت رائحته . وهذا مفسر فى الشرح بقوله على لسان السيدة عائشة « فتظهر لهم رائحة » .

(٤) يتعقبه الرواح : يكون الرواح إلى الجمعة عتب الغسل مباشرة : أى يغتسل فيذهب إلى الجمعة .

(٣٢ - معنى ثانى)

غُسلان اجتماعاً ، فأشبهها غُسل الحيض والجنابة ، وإن اغتسل للجنابة ، ولم ينو غسل الجمعة ، ففيه وجهان : أحدهما لا يُجزّيه .

ورُوى عن بعض بنى أُنَى قتادة : أنه دخل عليه يوم جمعة مُغتَسِلاً فقال : للجمعة اغتسلت ؟ فقال : لا ، ولكن للجنابة ، قال : فأعد غُسل الجمعة . ووجه ذلك قول النبي ﷺ « إِنَّمَا لِأَمْرِيءَ مَا نَوَى » والثاني يُجزّيه ، لأنه مُغتسل ، فيدخل في عموم الحديث ، ولأن المقصود التنظيف ، وهو حاصل بهذا الفعل ، وقد رُوى في بعض الحديث « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسلَ الْجَنَابَةِ » (١) .

فصل

ومن لا يأتي الجمعة فلا غسل عليه . قال أحمد : ليس على النساء غسل يوم الجمعة ، وعلى قياسهن الصبيان ، والمسافر ، والمريض . وكان ابن عمر ، وعَلَقْمَةُ لا يغتسلان في السفر ، وكان طلحة يغتسل . ورُوى عن مجاهد ، وطاوس ، وأبى بصير أخذوا بعموم قوله « غُسلُ الجمعةِ واجبٌ على كلِّ مُحْتَمِلٍ » وغيره من الأخبار العامة .

ولنا : قوله عليه السلام : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » ولأن المقصود التنظيف ، وقطع الرائحة ، حتى لا يتأذى غيره به ، وهذا مختص بمن أتى الجمعة ، والأخبار العامة براد بها هذا . ولهذا سُمِّيَ غُسل الجمعة ، ومن لا يأتيها لا يكون غُسله غُسل الجمعة ، وإن أتاها أحدٌ ممن لا تجب عليه استحب له الغسل ، لعموم الخبر ، ووجود المعنى فيه .

فصل

ويُستحبُّ أن يلبس ثوبين نظيفين ، لما روى عبد الله بن سلام أنه سمع رسول الله ﷺ في يوم الجمعة ، يقول : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ جُمُعَةٍ سِوَى ثَوْبَيْنِ مِهْنَتِهِ » (٢) رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه . وجاء في حديث « مَنْ لَبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ » وذكر الحديث وأفضلها البياض لقوله عليه السلام : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ ، أَلْبَسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفُّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ » . ويُستحبُّ أن يعتَمَّ ويرتدى (٣) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، والإمام في هذا ونحوه أكد من غيره ، لأنه المنظور إليه من بين الناس .

(١) المراد : مثل غسل الجنابة ، وليس المراد نفس غسل الجنابة .

(٢) أى غير الثوبين الذين يعمل فيهما عمله ، ويخدم نفسه فيهما .

(٣) أى يلبس الرداء : وهو الثوب الذى يغطى الصدر والظهر .

❦ فصل ❦

والتطيب مندوب إليه ، والسواك ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَسِوَاكَ وَأَنْ يَمَسَّ طَيْبًا » .

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عِيدٌ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ، وَإِنْ كَانَ طَيْبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ » وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدَّهْنَ ، وَيَنْتَظِفَ بِأَخْذِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، لقوله عليه السلام « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدَّهْنُ مِنْ دُهْنِهِ ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طَبِيبٍ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يَنْصُتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى » .

❦ فصل ❦

إِذَا أُنِيَ الْمَسْجِدُ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ » وقوله « وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةَ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا » وقوله في الذي جاء يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ « اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ وَأَنْتَ » .

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ » رواه أبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ ، وقد ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه . فأما الإمام إذا لم يجد طريقًا فلا يُكْرَهُ لَهُ التَّخَطَّى ، لأنه موضع حاجة .

❦ فصل ❦

فَإِنْ رَأَى فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطَّى ، ففيه روايتان :

(إحداهما) له التخطي ، قال أحمد : يدخل الرجل ما استطاع ، ولا يدع بين يديه موضعًا فارغًا ، فإن جهل ، فترك بين يديه خاليًا ، فليتخط الذي يأتي بعده ، ويتجاوزهُ إلى الموضع الخالي ، فإنه لأحرمة لمن ترك بين يديه خاليًا ، وقعد في غيره . وقارِ الأوزاعي : يتخطاهم إلى السَّعَةِ . وقال قتادة : يتخطاهم إلى مُصَلَّاهُ . وقال الحسن : تخطوا رقاب الذين يجلسون على أبواب المساجد ، فإنه لأحرمة لهم . وعن أحمد رواية أخرى : إن كان يتخطى الواحد والاثنين ، فلا بأس ، لأنه يسيرٌ ففُتِيَ عنه ، وإن كثُر كرهناه . وكذلك قال الشافعي ، إلا أن لا يجد السبيل إلى مُصَلَّاهُ إِلَّا بَأَنْ يَتَخَطَّى فَيَسْمُهُ التَّخَطَّى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

واعل قول أحمد ومن وافقه في الرواية الأولى فيما إذا تركوا مكاناً واسعاً ، مثل الذين يَصُفُّون في آخر المسجد ، ويتركون بين أيديهم صفوفاً خالية ، فهو لاء لا حرمة لهم ، كما قال الحسن ، لأنهم خالفوا أمر النبي ﷺ ورغبوا عن الفضيلة وخير الصفوف وجلسوا في شرها . ولأن تخطيهم ممّا لا بد منه ، وقوله الثاني في حق من لم يفرطوا ، وإنما جلسوا في مكانهم لامتلاء ما بين أيديهم ، لكن فيه سعة يمكن الجلوس فيه لازدحامهم ، ومتى كان لم يمكن الصلاة إلا بالدخول ، وتخطيهم جاز ، لأنه موضع حاجة .

فصل

إذا جلس في مكان ثم بدت له حاجة ، أو احتاج إلى الوضوء ، فله الخروج . قال عتبة : « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ ، فَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعاً فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى حُجْرَةِ بَعْضِ نِسَائِهِ . فَقَالَ : ذَكَرْتُ شَيْئاً مِنْ تَبَرُّعِنَا فَكَّرْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ » رواه البخاري ، فإذا قام من مجلسه ، ثم رجع إليه ، فهو أحق به ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » وحكمه في التخطي إلى موضعه حكم من رأى بين يديه فُرْجَةً .

فصل

وليس له أن يقيم إنساناً ويجلس في موضعه ، سواء كان المكن راتباً لشخص يجلس فيه ، أو موضع حلقه لمن يحدث فيها ، أو حلقه للفقهاء يتذاكرون فيها ، أو لم يكن ، لما روى ابن عمر قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ — بَعْنِي أَخَاهُ — مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسُ فِيهِ » متفق عليه . ولأن المسجد بيت الله والناس فيه سواء ، قال الله تعالى (٢٢ : ٢٥) سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) فمن سبق إلى مكان فهو أحق به ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ سَبَقَ إِلَى مَالٍ يَسْبِقُ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » رواه أبو داود . وكقواعد الأسواق ، ومشارع المياه ، والمعادن ، فإن قدم صاحباً له ، فجلس في موضع ، حتى إذا جاء قام النائب ، وأجلسه جاز ، لأن النائب يقوم باختياره . وقد روى أن محمد بن سيرين ، كان يرسل غلاماً له يوم الجمعة فيجلس فيه ، فإذا جاء محمد قام الغلام ، وجلس محمد فيه . فإن لم يكن نائباً فقام ليجلس آخر في مكانه فله الجلوس فيه ، لأنه قام باختيار نفسه ، فأشبهه النائب . وأما القائم فإن انتقل إلى مثل مكانه الذي آثر به في القرب ، وسماع الخطبة ، فلا بأس . وإن انتقل إلى مادونه كره له ، لأنه يؤثر على نفسه في الدين ، ويحتمل أن لا يكره ، لأن تقديم أهل الفضل إلى ما يلي الإمام مشروع ، ولذلك قال النبي ﷺ : « لِيَلْبِسَنِي مِنْكُمْ أَوْ لَوْ الْأَخْلَامِ وَالنَّهْي » . ولو آثر شخصاً بمكانه لم يجوز لغيره أن يسبقه إليه ، لأن الحق للجالس آثر به غيره ، فقام مقامه

في استحقاقه ، كما لو تحجّر^(١) مَوَاتًا ، أو سبقَ إليه ، ثم آثرَ غيره به . وقال ابن عقيل : نحو ذلك ، لأن القاسم أسقط حقه بالقيام ، فبقى على الأصل ، فكان السابق إليه أحقَّ به ، كمن وسَّعَ لرجل في طريق ، فمرَّ غيره ، وما قلناه أصحَّ ، ويُفارق التوسعة في الطريق ، لأنها إنما جعلت للمرور فيها . فمن انتقل من مكان فيها لم يبق له فيها حق يُؤثِّرُ به ، وليس كذلك المسجد ، فإنه للإقامة فيه ، ولا يسقط حق المنتقل من مكانه إذا انتقل الحاجة ، وهذا إنما انتقل مؤثِّرًا لغيره ، فأشبهه النائب الذي بعثه إنسان ليجلس في موضع يحفظه له ، ولو كان الجالس مملوكًا لم يكن لسيده أن يقيمه ، لعموم الخبر . ولأنَّ هذا ليس بمال ، وهو حقٌ دينيٌّ ، فاستوى هو وسيده فيه ، كالحقوق الدينية كلها ، والله أعلم .

فصل

وإنَّ فرش مُصَلِّي له في مكان ، ففيه وجهان . أحدهما : يجوز رفعه والجلوس في موضعه ، لأنه لأحرمة له ، ولأنَّ السبق بالأجسام لا بالأوطنة ، والمُصلَّيات ، ولأنَّ تركه يُفضي إلى أن صاحبه يتأخَّر ، ثم يتخطى رقاب المُصلِّين ، ورفعه ينفى ذلك . والثاني : لا يجوز ، لأنَّ فيه افتياتًا على صاحبه ، ربَّما أفضى إلى الخصومة ، ولأنَّ سبقَ إليه ، فكان كمتحجِّر الموات .

فصل

ويُسْتَحَبُّ الدنو من الإمام ، لقول النبي ﷺ : « مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ ، أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » . رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وهذا لفظه . وعن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اخْضُرُّوا الذُّكْرَ ، وَادْنُوا مِنَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتْبَاعُهُ حَتَّى يُوْخَّرَ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِنْ دَخَلَهَا » رواه أبو داود ، ولأنَّه أمكنُ له من السماع .

فصل

وتُكْرَهُ الصلاة في المقصورة التي تُحْمَى^(٢) نصَّ عليه أحمد . ورُوي عن ابن عمر أنه كان إذا حضرت الصلاة وهو في المقصورة خرج ، وكرهه الأحنف ، وابن مُحَيْرِيز ، والشمي . وإسحق . ورخص فيها أنس ، والحسن ، والحسين ، والقاسم ، وسالم ، ونافع ، لأنه مكان من الجامع فلم تُكْرَهُ الصلاة فيه كسائر المسجد . ووجه الأول : أنه يمنع الناس من الصلاة فيه كالمغصوب ، فكفره لذلك . فأما إن كانت لا تحمي

(١) تحجر مواتاً : الموات الأرض التي ليس لها صاحب ، وتحجيرها تصويرها بسور ليحميها وينتفع بها ، فليس لغيره الاعتداء عليه فيها (٢) تحمي : أي يمنع غيره من الصلاة فيها .

فيحتمل أن لا تكبره الصلاة فيها ، لعدم شبه النصب . ويحتمل أن تكبره ، لأنها تقطع الصفوف ، فأشبهت ما بين السواري . واختلفت الرواية عن أحمد في الصف الأول ، فقال في موضع : هو الذي يلي المقصورة ، لأن المقصورة تحمى ، قال ما أدري : هل الصف الأول الذي يقطعه المنبر ، أو الذي يليه ؟ والصحيح : أنه الذي يقطعه المنبر ، لأنه هو الأول في الحقيقة ، ولو كان الأول مادونه أفضى إلى خلط ما يلي الإمام ، ولأن أصحاب النبي ﷺ كان يليه فضلاؤهم ، ولو كان الصف الأول وراء المنبر لوقفوا فيه .

فصل

ويُستحب لمن نسي يوم الجمعة أن يتحول عن موضعه ، لما روى ابن عمر قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَجْلِسِهِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ » رواه أبو مسعود أحمد بن الفرات في سننه ، والإمام أحمد في مُسنده ، ولأن تحولاً عن مجلسه يصرف عنه النوم .

فصل

ويُستحب أن يُكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ، لما روى عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ « أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ » رواه ابن ماجه . وعن أوس بن أوس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَفْضَلُ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ قُبِضَ ، وَفِيهِ النِّفْخَةُ ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ ، فَأَكْثَرُوا عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَى » قالوا : يا رسول الله ، وكيف تُعرضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ ، وقد أُرْمِتْ^(١) — أى بليت — قال : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ » رواه أبو داود .

فصل

ويُستحب قراءة الكهف يوم الجمعة ، لما روى عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَرَأَ الْكَهْفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَهُوَ مَعْصُومٌ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ ، فَإِنْ خَرَجَ الدَّجَالُ عُصِمَ مِنْهُ » رواه زيدون بن علي في كتابه بإسناده . وعن أبي سعيد الخدري أنه قال : مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ، وقال خالد بن معدان : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ الْإِمَامُ كَانَتْ لَهُ كِفَارَةٌ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَبَلَغَ نُورُهَا الْبَيْتَ الْعَتِيقَ » .

(١) أُرْمِتْ : أصابها أُرْمِتْ ، بميمين لحذفت إحداهما تخفيفاً ، بعد نقل حركة الميم الأولى إلى الراء ، كما حذفت لإحدى السنين في أحسست تخفيفاً ، فصارت أحست .

فصل

يُستحبُّ الإكثار من الدعاء يوم الجمعة ، لعله يوافق ساعة الإجابة ، لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال : « فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » وأشار بيده يُقَلِّلُهَا ، وفي لفظ « وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي » متفق عليه . واختلف في تلك الساعة ، فقال عبد الله ابن سَلَامٍ وطاوس : هي آخرُ ساعةٍ في يوم الجمعة . وفَسَّرَ ابنُ سَلَامٍ الصلاةَ بانتظارها . ورَوَى مَرْفُوعًا عن النبي ﷺ ، فرَوَى عن عبد الله بن سَلَامٍ قال : « قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَالِسٌ : إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ : فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا قَضَى حَاجَتَهُ . قال عبد الله بن سلام : فأشار إلى النبي ﷺ : أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ ، فقلت : صدقت ، أو بعض ساعة ، قلت : أى ساعة هي ؟ قال : هي آخرُ ساعةٍ من ساعات النهار — قلت : إنها ليست ساعة صلاةٍ قال : بلى — إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى نِمَّ جَلَسَ لَا يُجْسِدُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ » (١) رواه ابن ماجه ، ويكون القيام على هذا بمعنى الملازمة والإقامة ، كقول الله تعالى : (٣ : ٧٦) وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَبْدُونَ لَا يُوَدِّعُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا » وعن أنس عن النبي ﷺ أنه قال « التَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تَرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ » أخرجه الترمذى (٢) وقيل : هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة ، لما رَوَى أبو موسى قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ » رواه مسلم ، وعن عمرو بن عوف المزني قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ سُؤْلُهُ » قيل : أى ساعة هي ؟ قال : حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْانْصِرَافِ مِنْهَا » قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب ، فعلى هذا التفسير تكون الساعة مختلفة فتكون في حق كل قوم في وقت صلاتهم ، وقيل : هي ما بين الفجر إلى طلوع الشمس ، ومن العصر إلى غروبها ، وقيل : هي الساعة الثالثة من النهار . وقال كعب : لو قسم الإنسان جُمُعته في جمع أتى على تلك الساعة ، وقيل هي مُنْفَقَةٌ في اليوم . وقال ابن عمر : إِنَّ طَلَبَ حَاجَةٍ فِي يَوْمٍ لَيْسِيرٌ ، وقيل : أخفى الله تعالى هذه الساعة ليجتهد عباده في دُعائه ، في جميع اليوم طلبًا لها ، كما أخفى ليلة القدر في ليالي رمضان ، وأولياءه في الخلق لِيَحْسُنَ الظَّنُّ بِالصَّالِحِينَ كُلِّهِمْ .

(١) في الحديث انقطاع واضطراب .

(٢) في بعض رواه ضعف ، ووصف بالكذب .

« مسألة » قال : « وإن صلوا الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة أجزأتهم » .

وفي بعض النسخ في الساعة الخامسة ، والصحيح في الساعة السادسة ، فظاهر كلام الخِرَقِيّ أنه لا يجوز صلاتها فيما قبل السادسة . وروى عن ابن مسعود ، وجابر ، وسعيد ، ومعاوية : أنهم صلّوها قبل الزوال . وقال القاضي وأصحابه يجوز فعلها في وقت صلاة العيد . وروى ذلك عبد الله عن أبيه قال : نذهب إلى أنها كصلاة العيد . وقال مجاهد : ما كان للناس عيد إلا في أول النهار . وقال عطاء : كل عيد حين يمتد الضحى ، الجمعة والأضحى ، والفطر ، لما روى عن ابن مسعود أنه قال : « ما كان عيد إلا في أول النهار » ، ولقد كان رسول الله ﷺ يصلي بنا الجمعة في ظل الخطيم ، رواه ابن البخترى ، في أماليه بإسناده . وروى عن ابن مسعود ، ومعاوية أنهما صليا الجمعة ضحى ، وقالوا : إنما نجعلنا خشيعة الحرّ عليكم . وروى الأثرم حديث ابن مسعود ، ولأنها عيد فجازت في وقت العيد كالفطر والأضحى ، والدليل على أنها عيد ، قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين » وقوله « قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان » . وقال أكثر أهل العلم : وقتها وقت الظهر ، إلا أنه يستحب تعجيلها في أول وقتها لقول سلمة بن الأكوع « كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ النَّبِيَّ » ^(١) متفق عليه . وقال أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين تَمِيلُ الشَّمْسُ » رواه البخاري ، ولأنهما صلاتا وقت فكان وقتها واحداً ، كالقصور والنامة ، ولأن إحداها بدل عن الأخرى وقائمة مقامها ، فأشبه الأصل للذكور ، ولأن آخر وقتها واحد ، فكان أوله واحداً ، كصلاة الحضر والسفر .

ولنا : على جوازها في السادسة الشنّة والإجماع . أما السنّة : فما روى جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي - يعني الجمعة - ثم نذهب إلى جبالنا فنزفهم حتى تزول الشمس » أخرجه مسلم . وعن سهل بن سعد قال « ما كُنَّا نُفِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » متفق عليه . قال ابن قتيبة : لا يُسمّى غداء ، ولا قائلة (إلا) ^(٢) بعد الزوال . وعن سلمة قال « كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيَّطَانِ فِي » رواه أبو داود . وأما الإجماع : فروى الإمام أحمد عن وكيع ، عن جعفر بن برقان ، عن ثابت بن الحجاج ، عن عبد الله بن سديدان ^(٣) قال : شهدت الخطبة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر بن الخطاب ،

(١) النية الظل ، ولا يوجد الظل إلا بعد الزوال ، فهذا يدل على أن صلاتها كانت بعد الزوال .

(٢) لفظ (إلا) ساقط من جميع النسخ المطبوعة ترتب الأرقام .

(٣) هو تابعي كبير إلا أنه غير معروف العدالة كما قال الحافظ ابن حجر ، قال البخاري : لا يتابع على حديثه اهـ رشيد رضا .

فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد ينتصف النهار ، ثم صليتها مع عثمان بن عفان ، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول : قد زال النهار ، فما رأيت أحداً غاب ذلك ، ولا أنكره ، قال : وكذلك روى عن ابن مسعود ، وجابر ، وسعيد ، ومعاوية : أنهم صلّوا قبل الزوال ، وأحاديثهم تدلّ على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها بعد الزوال في كثير من أوقاته ، ولا خلاف في جوازه ، وأنه الأفضل والأولى . وأحاديثنا تدلّ على جواز فعلها قبل الزوال ، ولا تنافي بينهما . وأما في أول النهار فالصحيح : أنها لا تجوز ، لما ذكره أكثر أهل العلم . ولأن التوقيت لا يثبت إلا بدليل من نص ، أو ما يقوم مقامه ، وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن خلفائه أنهم صلّوها في أول النهار . ولأن مقتضى الدليل كون وقتها وقت الظهر ، وإنما جاز تقديمها عليه بما ذكرنا من الدليل ، وهو مختص بالساعة السادسة ، فلم يحز تقديمها عليها والله أعلم . ولأنها لو صليّت في أول النهار لفانت أكثر المصلّين ، فإن العادة اجتماعهم لها عند الزوال ، وإنما يأتيها نحيّ آحاد من الناس ، وعدد يسير ، كما روى عن ابن مسعود أنه أتى الجمعة ، فوجد أربعة قد سبقوه . فقال : رابع أربعة ، وما رابع أربعة ببعيد .

إذا ثبت هذا : فالأولى أن لا تُصلّى إلا بعد الزوال ، ليخرج من الخلاف ، ويفعلها في الوقت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها فيه في أكثر أوقاته ، ويُعجلها في أول وقتها في الشتاء والصيف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُعجلها ، بدليل الأخبار التي رويناها . ولأن الناس يجتمعون لها في أول وقتها ، ويُبَكِّرون إليها قبل وقتها . فلو انتظر الإبراد بها لشقّ على الحاضرين ، وإنما جُعل الإبراد بالظهر في شدة الحرّ دفعا للمشقة التي يحصل أعظم منها بالإبراد بالجمعة .

فصل

وإن اتفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عن صلي العيد ، ألا الإمام ، فإنها لا تسقط عنه ، إلا أن لا يجتمع له من يُصلّى به الجمعة ، وقيل : في وجوبها على الإمام روايتان ، وممن قال بسقوطها : الشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي . وقيل : هذا مذهب عمر ، وعثمان ، وعليّ ، وسعيد ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير . وقال أكثر الفقهاء : تجب الجمعة ، لعموم الآية والأخبار الدالة على وجوبها . ولأنهما صلاتان واجبتان ، فلم تسقط إحداها بالأخرى كالظهر مع العيد .

ولنا : ما روى إياس بن أبي رَمَلَةَ الشامي قال « شهِدْتُ مُعَاوِيَةَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ؟ قال : نعم . قال : فَكَيْفَ صَتَعَ ؟ قال : صَلَّى الْعِيدَ ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ ، « مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ » رواه أبو داود والإمام أحمد ، ولفظه « مَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمِّعَ فَلْيُجَمِّع » . وعن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

«اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإنا مجمعون» رواه ابن ماجه . وعن ابن عمر ، وابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك . ولأن الجمعة إنما زادت عن الظهر بالخطبة . وقد حصل سماعها في العيد ، فأجزأه عن سماعها ثانياً ، ولأن وقتها واحد بما بيناه ، فسقطت إحداها بالأخرى ، كالجمعة مع الظهر . وما احتجوا به بخصوص بما رويناه ، وقياسهم منقوض بالظهر مع الجمعة . فأما الإمام فلم تسقط عنه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « وإنا مجمعون » ولأنه لو تركها لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه ، ومن يريد بها ممن سقطت عنه ، بخلاف غيره من الناس .

فصل

وإن قدم الجمعة فصلاتها في وقت العيد ، فقد روى عن أحمد قال : تجزئ الأولى منهما ، فعلى هذا تجزئ عن العيد والظهر ، ولا يلزمه شيء إلى العصر ، عند من جوز الجمعة في وقت العيد . وقد روى أبو داود بإسناده ، عن عطاء ، قال : اجتمع يوم الجمعة ويوم فطر على عهد ابن الزبير ، فقال : عيدان قد اجتمعا في يوم واحد لجمعهما ، وصلاتهما ركعتين بكرة ، فلم يزد عليهما حتى صلى العصر . وروى عن ابن عباس أنه بلغه فعل ابن الزبير ، فقال : أصاب السنة^(١) . قال الخطابي : وهذا لا يجوز أن يحمل إلا على قول من يذهب إلى تقديم الجمعة قبل الزوال ، فعلى هذا يكون ابن الزبير قد صلى الجمعة . فسقط العيد ، والظهر ، ولأن الجمعة إذا سقطت مع تأكيدها ، فالعيد أولى أن يسقط بها . أما إذا قدم العيد ، فإنه يحتاج إلى أن يصلي الظهر في وقتها ، إذا لم يصل الجمعة .

« مسألة » قال ﴿ وتجب الجمعة على من بينه وبين الجامع فرسخ ﴾ .

هذا في حق غير أهل المصر ، أما أهل المصر فيلزمهم كلهم الجمعة ، بمدوا أو قروبا ، قال أحمد : أما أهل المصر فلا بد لهم من شهودها ، سمعوا النداء ، أو لم يسمعوا . وذلك لأن البلد الواحد بُني للجمعة ، فلا فرق بين القريب ، والبعيد ، ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ ، فهو في مظنة القرب ، فاعتبر ذلك ، وهذا قول أصحاب الرأي ، ونحوه قول الشافعي . فأما غير أهل المصر ، فمن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دون فعليه الجمعة ، وإن كان أبعد فلا جمعة عليه . وروى نحو هذا عن سعيد بن المسيب ، وهو قول مالك ، والليث ، وروى عن عبد الله بن عمرو قال : الجمعة على من سمع النداء ، وهذا قول الشافعي ، وإسحق . لما روى عبد الله بن عمرو : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجمعة على من سمع النداء » رواه أبو داود . والأشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) رواه النسائي بسند صحيح .

قال للأعمى الذى قال : ليس لى قائد يقودنى « أَسْمَعْ النِّدَاءَ ؟ قال : نعم ، قال : فَأَجِبْ » ولأن من سمع النداء داخل في عموم قول الله تعالى (٦٢ : ٩) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ (ورؤى عن ابن عمر ، وأبى هريرة ، وأنس ، والحسن ، ونافع ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، والأوزاعي : أنهم قالوا : الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ . لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ » وقال أصحاب الرأى : لا جُمُعَةُ على من كان خارج مصر . لأن عثمان رضى الله عنه صلى العيد في يوم جمعة ، ثم قال لأهل العوالى : من أراد منكم أن ينصرف فلينصرف ، ومن أراد أن يقيم حتى يُصَلَّى الجمعة فَلْيَقُمْ ، ولأنهم خارج المصر ، فأشبهه أهل الحِلَل (١) .

ولنا : قول الله تعالى (٦٢ : ٩) إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ . وهذا يتناول غير أهل المصر إذا سمعوا النداء ، وحديث عبد الله بن عمرو ، ولأن غير أهل المصر يسمعون النداء ، وهم من أهل الجمعة ، فلزمهم السعى إليها ، كأهل المصر . وحديث أبى هريرة غير صحيح ، يرويه عبد الله بن سعيد المقرئ ، وهو ضعيف . قال أحمد بن الحسن : ذكرت هذا الحديث لأحمد بن حنبل فغضب وقال : استغفر ربك : استغفر ربك ، وإنما فعل أحمد هذا لأنه لم ير الحديث شيئاً ، لحال إسناده ، قال ذلك الترمذى . وأما ترخيص عثمان لأهل العوالى فلا أنه إذا اجتمع عيذان اجترأ بالعيد ، وسقطت الجمعة ، عن حضره ، على ما قررناه فيما مضى . وأما اعتبار أهل القرى بأهل الحِلَل فلا يصح ، لأن أهل الحِلَل غير مستوطنين ، ولا هم ساكنون بقرية ولا في موضع جُمَل للاستيطان ، وأما اعتبار حقيقة النداء فلا يمكن ، لأنه قد يكون من الناس الأصم ، وثقيل السمع ، وقد يكون النداء بين يدي المنبر ، فلا يسمعه إلا من في الجامع ، وقد يكون المؤذن خفي الصوت ، أو في يوم ذى ريح ، ويكون المستمع نائماً ، أو مشغولاً بما يمنع السماع ، فلا يسمع ، ويسمع من هو أبعد منه ، فيفضى إلى وجوبها على البعيد دون القريب . وما هذا سبيله ينبغى أن يقدر بمقدار لا يختلف . والموضع الذى يسمع منه النداء في الغالب إذا كان المنادى صَيِّتاً (٢) في موضع عالٍ ، والريح ساكنة ، والأصوات هادئة ، والمستمع سميع غير ساهٍ ولا لاهٍ — فرسخ ، أو ما قاربه ، لحدّ به ، والله أعلم .

فصل

وأهل القرية لا يخلون من حالين : إما أن يكون بينهم وبين المصر أكثر من فرسخ ، أو لا ، فإن

(١) الحلال : جمع حلة بتشديد اللام وكسر الحاء : وهى الأماكن المفصلة عن المدينة .

(٢) صيِّتاً : رفيع الصوت عالياً .

كان بينهم أكثر من فرسخ لم يجب عليهم السعي إليه ، وحالهم معتبر بأنفسهم . فإن كانوا أربعين اجتمعت فيهم شرائط الجمعة فعليهم إقامتها ، وهم مخيرون بين السعي إلى المصر ، وبين إقامتها في قريتهم ، والأفضل إقامتها ، لأنه متى سعى بعضهم أخل على الباقيين الجمعة ، وإذا أقاموا حضرها جميعهم ، وفي إقامتها بموضعهم تكثير جماعات المسلمين ، وإن كانوا ممن لا تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، فهم مخيرون بين السعي إليها ، وبين أن يصلوا ظهراً ، والأفضل السعي إليها ، لينال فضل الساعي إلى الجمعة ، ويخرج من الخلاف .

والحال الثاني : أن يكون بينهم وبين المصر فرسخ فما دون ، فيُنظر فيهم . فإن كانوا أقل من أربعين فعليهم السعي إلى الجمعة لما قدمنا ، وإن كانوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، وكان موضع الجمعة القريب منهم قرية أخرى لم يلزمهم السعي إليها ، وصلوا في مكانهم ، إذ ليست إحدى القريتين بأولى من الأخرى وإن أحبوا السعي إليها جاز ، والأفضل أن يصلوا في مكانهم كما ذكرنا من قبل ، فإن سعى بعضهم فنقص عدد الباقيين لزمهم السعي ، لئلا يؤدي إلى ترك الجمعة ممن تجب عليه . وإن كان موضع الجمعة القريب مصرأ فهم مخيرون أيضاً بين السعي إلى المصر ، وبين إقامة الجمعة في مكانهم ، كالتى قبلها ، ذكره ابن عقيل . وعن أحمد : أن السعي لزمهم إلا أن يكون لهم عذر ، فيصلون جمعة ، والأول أصح ، لأن أهل القرية لا تنعقد بهم جمعة أهل المصر فكان لهم إقامة الجمعة في مكانهم ، كما لو سمعوا النداء من قرية أخرى ، ولأن أهل القرى يقيمون الجمع في بلاد الإسلام ، وإن كانوا قريباً من المصر من غير نكير .

فصل

وإذا كان أهل المصر دون الأربعين ، فجاءهم أهل القرية فأقاموا الجمعة في المصر لم يصح ، لأن أهل القرية غير مستوطنين في المصر ، وأهل المصر لا تنعقد بهم الجمعة لقلتهم ، وإن كان أهل القرية ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، لزم أهل المصر السعي إليهم ، لأنهم ممن يدينه وبين موضع الجمعة أقل من فرسخ ، فلزمهم السعي إليها ، كما يلزم أهل القرية السعي إلى المصر إذا أقيمت به ، وكان أهل القرية دون الأربعين وإن كان في كل واحد منهما دون الأربعين لم يحز إقامة الجمعة في واحد منهما .

فصل

ومن تجب عليه الجمعة لا يجوز له السفر بعد دخول وقتها ، وبه قال الشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : يجوز ، وسئل الأوزاعي عن مُسافر يسمع أذان الجمعة وقد أَسْرَجَ دَابَّتَهُ ، فقال : لِيَمِضْ فِي سَفَرِهِ ، لأنَّ عمر رضى الله عنه قال : « الْجُمُعَةُ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ » .

وانا : ماروى ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ سَافَرَ مِنْ دَارٍ إِقَامَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ لَا يُضْعَبُ فِي سَفَرِهِ ، وَلَا يُعَانُ عَلَى حَاجَتِهِ » رواه الدارقطني في الأفراد

وهذا وعيد لا يلحق بالمباح ، ولأن الجمعة قد وجبت عليه فلم يجز له الاشتغال بما يمنع منها ، كاللهو والتجارة ، وما روى عن عمر ، فقد روى عن ابنه وعائشة : أخبارٌ تدلّ على كراهية السفر يوم الجمعة فتعارض قوله ثم نحمله على السفر قبل الوقت .

فصل

وإن سافر قبل الوقت فذكر أبو الخطاب فيه ثلاث روايات :

(إحداها) المنع : لحديث ابن عمر .

(والثانية) الجواز : وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وأكثر أهل العلم ، لقول عمر . ولأن الجمعة لم تجب ، فلم يحرم السفر كالليل .

(والثالثة) يباح للجهاد دون غيره . وهذا الذى ذكره القاضى . لما روى ابن عباس « أن النبى ﷺ وجه زيد بن حارثة ، وجمفر بن أبي طالب ، وعبد الله بن رواحة فى جيش مؤتة ، فتخلف عبد الله فرآه النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ما خلفك ؟ قال : الجمعة ، فقال النبى ﷺ : لروحة فى سبيل الله أو قل غدوة — خير من الدنيا وما فيها . قال : فراح منطلقاً » رواه الإمام أحمد فى السند . والأولى الجواز مطلقاً ، لأن ذمته بريئة من الجمعة ، فلم يمنعه إمكان وجوبها عليه ، كما قبل يومها . وذكر أبو الخطاب : أن الوقت الذى ينفع السفر ، ويختلف فيما قبله زوال الشمس ، ولم يفرق القاضى بين ما قبل الزوال وما بعده ، ولعله بنى على أن وقتها وقت العيد ، ووجه قول أبي الخطاب على أن تقديمها رخصة على خلاف الأصل فلم يتعلق به حكم المنع ، كتقديم الآخرة من المجموعتين إلى وقت الأولى .

فصل

وإن خاف المسافر فوات رفقته جاز له ترك الجمعة ، لأن ذلك من الأعذار المسقطه للجمعة والجماعة ، وسواء كان فى بلده فأراد إنشاء السفر ، أو فى غيره .

فصل

قال أحمد : إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين ، وإن شاء صلى أربعاً ، وفى رواية إن شاء ستاً . وكان ابن مسعود ، والنخعى ، وأصحاب الراى يرون أن يصلى بعدها أربعاً . لما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعاً » رواه مسلم . وعن على وأبى موسى ، وعطاء ، ومجاهد ، ومحمد بن عبد الرحمن ، والنورى : أنه يصلى ستاً ، لما روى عن ابن عمر « أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى

أَرْبَعًا ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهُ ، فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَلَنَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، بِدَلِيلٍ مَارُوِيٍّ مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَرُؤْيٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ « وَكَانَ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ بَيْتِهِ « وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ حَسَنًا . قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا حَتَّى صَلَّى الْعَصَرَ كَانَ جَائِزًا ، قَدْ فَعَلَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّي ، بِمَعْنَى بَعْدَ الْجُمُعَةِ .

فصل

فَأَمَّا الصَّلَاةُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ إِلَّا مَارُوِيٍّ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْجِعُ مِنْ قَبْلِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا « أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ . وَرَوَى عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كُنْتُ أَتْبِقُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَامُوا فَصَلُّوا أَرْبَعًا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كُنَّا نَكُونُ مَعَ حَبِيبِ بْنِ أَبِي نَابِتٍ فِي الْجُمُعَةِ فَيَقُولُ : أَزَالَتِ الشَّمْسُ بَعْدُ ؟ وَيَلْتَفِتُ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الْأَرْبَعَ الَّتِي قَبْلَ الْجُمُعَةِ « ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ « أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ « رَوَاهُ سَعِيدٌ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الرُّكُوعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِكَلَامٍ ، أَوْ انْتِقَالَ مِنْ مَكَانِهِ ، أَوْ خُرُوجٍ إِلَى مَنْزِلِهِ ، لَمَّا رَوَى السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ابْنَ أَخْتِ النَّزْرِ ، قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ مُعَاوِيَةَ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ ، فَلَمَّا دَخَلَ أُرْسِلَ إِلَيَّ فَقَالَ : لَا تَعْمُدْ لِمَا فَعَلْتَ ، إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ ، فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ ، أَوْ تَخْرُجَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ ، أَنْ لَا نُؤْصِلَ صَلَاةً حَتَّى نَتَكَلَّمَ ، أَوْ نَخْرُجَ « أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فَدَفَعَهُ وَقَالَ : أَتُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَرْبَعًا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ، وَيَقُولُ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فصل

قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانُوا يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَسْمَعَ ، إِذَا كَانَ فَتْحًا مِنْ فَتُوحِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَسْتَمِعْ ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا لِمَنْ تَأْمَنُ فِيهِ ذِكْرُهُمْ فَلَا يَسْتَمِعْ ، وَقَالَ فِي الَّذِينَ يُصَوِّتُونَ فِي الطَّرَاقَاتِ : إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ بَابٌ مَغْلَقٌ فَلَا بَأْسَ ، وَسُئِلَ

عن رجل يصلي خارجاً من المسجد يوم الجمعة ، وأبواب المسجد مغلقة ، قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، وسئل عن الرجل يصلي يوم الجمعة وبينه وبين الإمام ستر ، قال : إذا لم يكن يقدر على غير ذلك^(١) وقال : إذا دخلوا يوم الجمعة في دار في الرحبة ، فأغلقوا عليهم الباب ، فلم يقدرُوا أن يخرجوا ، وكانوا يسمعون التكبير ، فإن كان الباب مفتوحاً يرون الناس كان جائزاً ، ويُعيدون الصلاة إذا كان مغلقاً ، هؤلاء لم يكونوا مع صلاة الإمام ، وهذا والله أعلم لأنهم إذا كانوا في دار ولم يروا الإمام كانوا متجيزين عن الجماعة ، فإذا انفق مع ذلك عدم الرؤية لم يصح ، وأما إذا كانوا في الرحبة ، أو الطريق ، فليس بينهم إلا باب المسجد ، ويسمعون حِس الجماعة ، ولم يفت إلا الرؤية ، فلم يمنع من الاقتداء .

❦ فصل ❦

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (أَلَمْ . السَّجْدَةُ) وَ (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) نص عليه أحمد . لما روى ابن عباس ، وأبو هريرة « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (أَلَمْ . تَنْزِيلُ) وَ (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ) رواهما مسلم . قال أحمد رحمه الله : ولا أحب أن يداوم عابها ، لثلاث يظن الناس أنها مُفَضَّلَةٌ بسجدة ، ويحتمل أن يستحب المداومة عليها ، لأن لفظ الخبر يدل عليها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عمل عملاً أثبتته ، ودام عليه ، وكان عمله دِيمَةً^(٢) .

(١) يعني : يجوز .

(٢) ديمة : فعلة من الدوام ، أصلها دومة ، فقلبت الواو الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة .

باب صلاة العيدين

الأصل في صلاة العيد الكتابُ والسنة، والإجماع. أما الكتاب: فقول الله تعالى (١٠٨: ٢) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (المشهور في التفسير: أن المراد بذلك صلاة العيد. وأما السنة: فنبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر أنه كان يُصَلِّي صلاةَ العيدين. قال ابن عباس «شَهِدْتُ صَلَاةَ الْفِطْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، فَكُلُّهُمْ يُصَلِّي بِهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ» وعنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْعِيدَ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ» متفق عليها. وأجمع المسلمون على صلاة العيدين، وصلاة العيد فرض على الكفاية، في ظاهر المذهب، إذا قام بها من يكفي سقطت عن الباقي، وإن اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم الإمام، وبه قال بعض أصحاب الشافعي. وقال أبو حنيفة: هي واجبة على الأعيان، وليست فرضاً، لأنها صلاةٌ شُرعت لها الخطبة، فكانت واجبةً على الأعيان، وليست فرضاً كالجمعة. وقال ابن أبي موسى: وقيل: إنها سنة مؤكدة غير واجبة، وبه قال مالك، وأكثر أصحاب الشافعي، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين ذكر خمس صلوات، قال: هَلْ عَلَى غَيْرُهُنَّ؟ قال: «لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ» وقوله عليه السلام «خمسُ صلواتٍ كتبتُهنَّ اللهُ على العبدِ» الحديث. ولأنها صلاة ذات ركوع، وسجود لم يُشرع لها أذان، فلم تجب ابتداءً بالشرع، كصلاة الاستسقاء والكسوف. ثم اختلفوا فقال بعضهم: إذا امتنع جميعُ الناس من فعلها قاتلهم الإمام عليها، وقال بعضهم: لا يقاتلهم.

ولنا: على أنها لا تجب على الأعيان: أنها لا يُشرع لها الأذان، فلم تجب على الأعيان كصلاة الجنازة. ولأن الخبر الذي ذكره مالك ومن وافقه يقتضي نفي وجوب صلاة سوى الخمس، وإلّا لما حُوفل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، ومن صلى معه، فيغتصن بمن كان مثلهم، ولأنها لو وجبت على الأعيان لوجب خطبتها، ووجب استماعها كالجمعة.

ولنا على وجوبها في الجملة: أمر الله تعالى بها بقوله (١٠٨: ٢) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (والأمر يقتضي الوجوب، ومداومة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها، وهذا دليل الوجوب، ولأنها من أعلام الدين الظاهرة، فكانت واجبة كالجمعة. ولأنها لو لم تجب لم يجب قتال تاركها، كسائر السنن، يحقّق أن القتال عقوبة لا تتوجّه إلى تارك مندوب، كالقتل، والضرب. فأما حديث الأعرابي فلا حجة لهم فيه، لأن الأعراب لا تلزمهم الجمعة، لعدم الاستيطان، فالعيدُ أولى. والحديث الآخر مخصوص بما ذكرناه، على أنه إنما صرح بوجوب الخمس، وخصّها بالذكر، لتأكيدها، ووجوبها، على الأعيان،

ووجوبها على الدوام ، وتكررها في كل يوم وليلة ، وغيرها يجب نادراً ، ولعارض ، كصلاة الجنازة ، المندورة ، والصلاة المختلف فيها ، فلم يذكرها ، وقياسهم لا يصح ، لأن كونها ذات ركوع وسجود لا أثر له ، بدليل أن النوافل كلها فيها ركوع وسجود ، وهي غير واجبة ، فيجب حذف هذا الوصف ، لعدم أثره ، ثم ينقض قياسهم بصلاة الجنازة ، وينتقض على كل حال بالمندورة .

« مسألة » قال ﴿ ويظهرون التكبير في ليالي العيدين ، وهو في الفطر آكد ﴾ . لقول الله تعالى (٢ : ١٨٥) وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ .

وجملته : أنه يستحب للناس إظهار التكبير في ليلتي العيدين : في مساجدهم ، ومنازلهم ، وطرقهم ، مسافرين كانوا أو مقيمين ، لظاهر الآية المذكورة . قال بعض أهل العلم في تفسيرها : لتكملوا عِدَّةَ رمضان ، ولتكبروا الله عند إكماله على ما هذاكم ، ومعنى إظهار التكبير رفع الصوت به . واستحب ذلك لما فيه من إظهار شعائر الإسلام ، وتذكير الغير . وكان ابن عمر يكبر في فتية بمنى يسمعه أهل المسجد ، فيكبرون ويكبر أهل الأسواق ، حتى ترتج منى تكبيراً . قال أحمد : كان ابن عمر يكبر في العيدين جميعاً ، ويُعجبنا ذلك ، واختص الفطر بمزيد تأكيدي ، لورود النص فيه ، وليس التكبير واجباً . وقال داود : هو واجب في الفطر ، لظاهر الآية .

ولنا : أنه تكبير في عيد ، فأشبهه تكبير الأضحية . ولأن الأصل عدم الوجوب ، ولم يرد من الشرع إيجابه ، فيبقى على الأصل ، والآية ليس فيها أمر ، إنما أخبر الله تعالى عن إرادته فقال : (٢ : ١٨٥) يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ﴿ .

فصل

ويستحب أن يكبر في طريق العيد ، ويحجر بالتكبير . قال ابن أبي موسى : يُكَبِّرُ النَّاسُ فِي خُرُوجِهِمْ مِنْ مَنَازِلِهِمْ لِصَلَاتِي الْعِيدَيْنِ جَهْرًا ، حَتَّى يَأْتِيَ الْإِمَامُ الْمُصَلِّي ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ ، وَيُنْصَتُونَ فِيهَا سِوَى ذَلِكَ . قال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر « أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْعِيدِ كَبَّرَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلِّي » وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ .

فصل

قال القاضي : التكبير في الأضحية : مُطْلَقٌ ، وَمَقْيَدٌ . فالمقيّد : عقيب الصلوات . والمطلق : في كل حال ، في الأسواق ، وفي كل زمان . وأما الفطر : فمسنونه مطلق غير مقيد . على ظاهر كلام أحمد ، (٣٥ - معنى ثاني)

وهو ظاهر كلام الخرق . وقال أبو الخطاب : يُكَبَّر من غروب الشمس من ليلة الفطر ، إلى خروج الإمام إلى الصلاة ، في إحدى الروايتين ، وهو قول الشافعي ، وفي الأخرى إلى فراغ الإمام من الصلاة . « مسألة » قال ﴿ فإذا أصبحوا تطهروا ﴾ .

وجملته : أنه يُسْتَحَبُّ أن يتطهر بالفُسل للعید ، وكان ابن عمر يغتسل يومَ الفطر . ورؤی ذلك عن علی رضي الله عنه . وبه قال علقمة ، وعروة ، وعطاء ، والنخعي ، والشعبي ، وقتادة ، وأبو الزناد ، ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر . لما روى ابن عباس ، والفاكه بن سعد « أن رسول الله ﷺ كان يَغْتَسِلُ يومَ الفِطْرِ والأَنْحَى » . ورؤی أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع « إنَّ هَذَا يومٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيداً لِلْمُسْلِمِينَ فَأَغْتَسِلُوا ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَالِكِ » رواه ابن ماجه . فعلى هذه الأشياء تكون الجمعة عيداً ، ولأنه يومٌ يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهِ لِلصَّلَاةِ ، فَاسْتُحِبَّ الْفُسْلُ فِيهِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْوُضُوءِ أَجْزَأُهُ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الْفُسْلُ لِلْجُمُعَةِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ فِيهَا فَغَيْرُهَا أَوْلَى .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْظَفَ ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ وَيَتَطَيَّبُ ، وَيَتَسَوَّكُ ، كما ذكرنا في الجمعة ، لما ذكرنا من الحديث . وقال عبد الله بن عمر « وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، ابْتَغِ هَذِهِ تَتَجَمَّلُ بِهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَالْوُفْدِ ^(١) ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَّا خَلْقَ لَهُمْ » متفق عليه .

وهذا يدلُّ على أنَّ التَّجَمُّلَ عندهم في هذه المواضع كان مشهوراً . وروى ابن الأحرر في العيدين والجمعة بإسناده ، عن ابن عباس قال : « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ فِي الْعِيدَيْنِ بُرْدَ حَبْرَةٍ ^(٢) » . وإسناده عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَوْبَانِ سِوَى ثَوْبَيْنِ مِهْنَتِهِ وَعِيدِهِ » . وقال مالك : سمعتُ أهل العلم يستحبُّون الطيب ، والزينة ، في كل عيد ، والإمام بذلك أحق ، لأنه المنظور إليه من بينهم ، إلاَّ أنَّ المعتكف يُسْتَحَبُّ له الخروج في ثياب اعتكافه ، ليبقى عليه أثر العبادة والنسك . وقال أحمد في رواية المروزي : طأوس كان يأمر بزينة الثياب . وعطاء قال : هو يوم التخشع ، واستحسنهما جميعاً ، وذكر استحباب خروجه في ثياب اعتكافه في غير هذا الموضع .

(١) والوفد : أى عند مقابلة وفود العرب التي تأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) برد حبرة : هو من برود اليمن ، وهى ثياب مخططة جميلة معدودة من أغر الثياب عند العرب .

فصل

ووقت الفسل بعد طلوع الفجر في ظاهر كلام الخرقى، لقوله: «فَإِذَا أَصْبَحُوا تَطَهَّرُوا». قال القاضي والآمدى: إن اغتسل قبل الفجر لم يُصب سنة الاغتسال، لأنه غُسل الصلاة في اليوم، فلم يُجز قبل الفجر، كغسل الجمعة. وقال ابن عقيل: المنصوص عن أحمد أنه قبل الفجر وبعده، لأن زمن العيد أضيّق من وقت الجمعة، فلو وقف على الفجر ربّما فات، ولأن المقصود منه التنظيف، وذلك يحصل بالفسل في الليل، لقربه من الصلاة، والأفضل أن يكون بعد الفجر، ليخرج من الخلاف، ويكون أبلغ في النظافة، لقربه من الصلاة. وقول الخرقى: تطهروا لم يخصّ به الفسل، بل هو ظاهر في الوضوء، وهو غير مختصّ بما بعد الفجر.

«مسألة» قال ﴿وَأَكَلُوا إِنْ كَانَ فِطْرًا﴾.

السنة أن يأكل في الفطر قبل الصلاة، ولا يأكل في الأضحية حتى يُصلى، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم: على، وابن عباس، ومالك، والشافعى، وغيرهم، لانعلم فيه خلافاً. قال أنس «كان النبي ﷺ لا يفتدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات» رواه البخارى، وفي رواية اسنشهد بها «يا كلهن وتراً». وروى عن بريدة قال: «كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر، ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلى» رواه الأثرم، والترمذى. ولفظ رواية الأثرم: «حتى يضحى» ولأن يوم الفطر يوم حرّم فيه الصيام عقيب وجوبه، فاستحبّ تعجيل الفطر، لإظهار المبادرة إلى طاعة الله تعالى: وامتنال أمره في الفطر على خلاف العادة، والأضحية بخلافه، ولأن في الأضحية شرع الأضحية، والأكل منها، فاستحبّ أن يكون فطره على شيء منها. قال أحمد: والأضحية لا يأكل فيها حتى يرجع، إذا كان له ذبح، لأن النبي ﷺ أكل من ذبيحته، وإذا لم يكن له ذبح لم يبال أن يأكل.

فصل

والمستحبّ أن يفطر على التمر، لأن النبي ﷺ كان يفطر عليه، ويأكلهن وتراً، لقول أنس «ويأكلهن وتراً» ولأن الله تعالى وثّر يحبّ الوتر، ولأن الصائم يستحبّ له الفطر كذلك^(١).

«مسألة» قال «ثم غدوا إلى المصلّى مظهرين للتكبير».

السنة أن يصلى، العيد في المصلّى، أمر بذلك على رضى الله عنه، واستحسنه الأوزاعى، وأصحاب الرأى، وهو قول ابن المنذر. وحكى عن الشافعى: إن كان مسجد البلد واسعاً، فالصلاة فيه أولى، لأنه خير البقاع، وأطهرها، ولذلك يصلى أهل مكة في المسجد الحرام.

(١) يعنى: يستحب له الفطر على التمر، وأن يكون العدد المأكول منه عند الإفطار عليه وتراً.

ولنا : أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلى ، ويدعُ مسجده ، وكذلك الخلفاء بعده ، ولا يترك النبي صلى الله عليه وسلم الأفضل مع قربه ، ويتكلف فعل الناقص مع بعده ، ولا يشرع لأُمَّته ترك الفضائل ، ولأننا قد أمرنا باتِّباع النبي والاقتداء به ، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص ، والمنهى عنه هو الكامل . ولم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر . ولأن هذا إجماع المسلمين ، فإنَّ الناس في كل عصر ، ومصر ، يخرجون إلى المصلى فيصُلُّون العيد في المصلى ، مع سعة المسجد وضيقه ، وكان النبي ﷺ يُصلى في المصلى مع شرف مسجده ، وصلاة النفل في البيت أفضل منها في المسجد مع شرفه ، وروينا عن علي رضي الله عنه « أنه قيل له : قد اجتمع في المسجد ضعفاه الناس ومُحميائهم ، فلو صلَّيت بهم في المسجد ، فقال : أخالفُ السنة إذا ، ولكن نخرج إلى المصلى ، وأستخلفُ مَنْ يُصلى بهم في المسجد أربعا » .

❦ فصل ❦

وُستحبُّ للإمام إذا خرج أن يُخلف من يصلى بضعة الناس في المسجد ، كما فعل علي رضي الله عنه ، فروى هُدَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ . قال « قِيلَ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه : لو أمرت رجلاً يصلى بضعة الناس هوناً في المسجد الأكبر؟ قال : إن أمرت رجلاً يصلى أمرته أن يصلى لهم أربعا » رواه سعيد ، وروى أنه استخلف أبا مسعود ، فصلى بهم في المسجد .

❦ فصل ❦

وإن كان عذرٌ يمنع الخروج من مطر ، أو خوف ، أو غيره ، صلوا في الجامع . كما روى أبو هريرة أنه أصابهم مطر في يوم عيد ، فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد . رواه أبو داود ، وابن ماجه .

❦ فصل ❦

يُستحبُّ التَّكْبِيرُ إلى العيد بعد صلاة الصبح ، إلا الإمام ، فإنه يتأخر إلى وقت الصلاة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك . قال أبو سعيد « كان النبي ﷺ يخرج يومَ الفِطْرِ والأُتْحَى إلى المصلى ، فأولُ شيءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ » رواه مسلم . ولأن الإمام يُنتظر ، ولا يُنتظر . ولو جاء إلى المصلى وقعد في مكان مستتر عن الناس ، فلا بأس . قال مالك : مضت السنة أن يخرج الإمام من منزله قدر ما يبلغ مُصَلَّاه ، وقد حلت الصلاة ، فأما غيره فيُستحبُّ له التَّكْبِيرُ ، والدنو من الإمام ،

ليحصل له أجر التكبير ، وانتظار الصلاة ، والدنو من الإمام ، من غير تخطي رقاب الناس ، ولا أذى أحده . قال عطاء بن السائب : كان عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن معقل يصليان الفجر يوم العيد ، وعليهما ثيابهما ، ثم يدافعان إلى الجبانة ، أحدهما يكبر والآخر يهلل . ورؤى عن ابن عمر « أنه كان لا يخرج حتى تخرج الشمس » .

❦ فصل ❦

ويستحب أن يخرج إلى العيد ماشياً ، وعليه السكينة والوقار ، كما ذكرنا في الجمعة . وممن استحب المشي عمر بن عبد العزيز ، والنخعي ، والثوري ، والشافعي ، وغيرهم . لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب في عيد ، ولا جنازة . وروى ابن عمر « أن النبي ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً » رواه ابن ماجه . وقال علي رضي الله عنه « مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَأْتِيَ الْعِيدَ مَاشِياً » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . وإن كان له عذر ، وكان مكانه بعيداً فركب فلا بأس ، قال أحمد رحمه الله : نحن نمشي ومكاننا قريب ، وإن بعد ذلك عليه فلا بأس أن يركب . قال : حدثنا سعيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن عبد الله بن العلاء بن زبير ، « أنه سمع عمر بن عبد العزيز على المنبر يوم الجمعة يقول : إِنْ الْفِطْرُ غَدًا فامشوا إِلَى مُصَلَّائِكُمْ ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلْيَرْكَبْ ، فَإِذَا جَاءَ الْمَدِينَةَ فَلْيَمْشِ إِلَى الْمُصَلَّى » .

❦ فصل ❦

ويكبر في طريق العيد ، ويرفع صوته بالتكبير ، وهو معنى قول الخرقى : مظهرين للتكبير . قال أحمد : يكبر جهراً إذا خرج من بيته حتى يأتي المصلى . روى ذلك عن علي ، وابن عمر ، وأبي أمامة ، وأبي رثم ، وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وأبان بن عثمان ، وأبي بكر بن محمد . وفعله النخعي ، وسعيد بن جبير ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى . وبه قال الحكم ، وحماد ، ومالك ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : يكبر يوم الأضحية ، ولا يكبر يوم الفطر ، لأن ابن عباس سمع التكبير يوم الفطر فقال : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ فَقِيلَ : يَكْبِتُونَ ، فَقَالَ : أَتَجَانِبُ النَّاسَ ؟ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْخَوَاكُونَ ^(١) .

(١) الخواكون : المراد بهم هنا السوقة الذين لا يفقهون معنى الخشوع في العبادة والذكر ، فيرفعون أصواتهم بطريقة منكرة يأبأها العباد الخاشعون . فإنكار ابن عباس رضي الله عنه للتكبير لم يكن إنكاراً لاصله وإنما لإنكار لما صاح به مما ينفّر منه . ويبعده عن مظاهر العبادة ، ولا يمكن أن ينكر ابن عباس أصل التكبير ، فهو ثابت .

ولما : أنه فعلٌ من ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم ، وقولهم . قال نافع : كان ابن عمر يكبر يوم العيد فى الأضحية والفطر ، ويكبر ويرفع صوته . وقال أبو جميلة : رأيت علياً رضى الله عنه خرج يوم العيد فلم يزل يكبر حتى انتهى إلى الجبابة ، فأما ابن عباس فكان يقول : يكبرون مع الإمام ، ولا يكبرون وحدهم ، وهذا خلاف مذهبهم . وإذا ثبت هذا ، فإنه يكبر حتى يأتى المصلى ، لما ذكرنا عن على رضى الله عنه وغيره . قال الأثرم : قيل لأبى عبد الله فى الجهر بالتكبير : حتى يأتى المصلى ، أو حتى يخرج الإمام ؟ قال : حتى يأتى للمصلى . وقال القاضى : فيه رواية أخرى حتى يخرج الإمام .

❦ فصل ❦

ولا بأس بخروج النساء يوم العيد إلى المصلى . وقال ابن حامد : يستحب ذلك . وقد روى عن أبى بكر وعلى رضى الله عنهما أنهما قالوا : « حق على كل ذات نطاق أن تخرج إلى العيدين ، وكان ابن عمر يخرج من استطاع من أهله فى العيدين . وروت أم عطية قالت « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرجن فى الفطر والأضحية : العواتق ، وذوات الخدور . فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ، ويشهدن الخير ، ودعوة المسلمين ، قلت : يا رسول الله : إحدانا لا يكون لها جلباب ؟ قال : لتلبسها أختها من جلبابها » متفق عليه . وهذا لفظ رواية مسلم . ولفظ رواية البخارى . قالت : « كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدرها ، وحتى يخرج الحيض فيمكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ، ويدعون بدعائهم ، يزوجون بركة ذلك اليوم وطهرته » . وعن أم عطية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع نساء الأنصار فى بيت فأرسل إلينا عمر ابن الخطاب ، فقام على الباب فسلم ، فرددنا عليه ، فقال : أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكن ، وأمرنا بالعيدين ، أن نخرج فيهما الحيض ، والعتق^(١) ، ولا الجمعة علينا ونهانا عن اتباع الجفائز » رواه أبو داود . وقال القاضى : ظاهر كلام أحمد : أن ذلك جائز غير مستحب ، وكرهه النخعي ، ويحى الأنصارى ، وقالوا : لا تعرف خروج المرأة فى العيدين عندنا ، وكرهه سفيان ، وابن المبارك - ورخص أهل رأى للمرأة الكبيرة ، وكرهوه للشابة ، لما فى خروجهن من الفتنة . وقول

(١) العتق : جمع عاتق ، وهى المرأة أول ما أدركت أو التى لم تزوج ، أو التى بين الإدراك والتيس . والمراد غير المتزوجات .

عائشة رضى الله عنها : لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لِمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ . وقول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها . ولا شك بأن تلك يُكره لها الخروج ، وإنما يستحبُّ لمنَّ الخروج غير مُتَطَيِّباتٍ ، ولا يلبسن ثوب شهرة ، ولا زينة ، ويخرجن في ثياب البذلة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وَلِيُخْرِجَنَّ تَفْلَاتٍ ^(١) » وَلَا يُخَالِطَنَّ الرَّجَالَ بَلَّ يَكُنَّ نَاحِيَةً مِنْهُمْ » .

« مسألة » قال ﴿ فَإِذَا حَلَّتِ الصَّلَاةُ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ﴾ .

لا خلاف بين أهل العلم في أن صلاة العيد مع الإمام ركعتان ، وفيما تواتر عن النبي ﷺ أنه صلى العيد ركعتين ، وفعله الأئمة بعده إلى عصرنا ، لم نعلم أحداً فعل غير ذلك ، ولا خالف فيه . وقد قال عمر رضى الله عنه : « صَلَاةُ الْعِيدِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ ^(٢) » ، على لسان نبيِّكم ﷺ ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى » . وقوله : حَلَّتِ الصَّلَاةُ ، يحتمل معنيين : أحدهما : أن معناه إذا دَخَلَ وقتها ، والصلاة هاهنا صلاة العيد ، وحَلَّتْ من الحلول كقولهم ، حَلَّ الدَّيْنُ : إذا جاء أجله ، والثاني : معناه إذا أُمِّحَتْ الصلاة ، يعنى النافلة . ومعناه إذا خرج وقت النهى ، وهو إذا ارتفعت الشمس قيد رُمح ^(٣) ، وحَلَّتْ من الحُلِّ وهو الإباحة ، كقول الله تعالى (٧ : ١٥٦) وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ (وهذا المعنى أحسن ، لأن فيه تفسيراً لوقتها ، وتعريفاً له بالوقت الذى عرف في مكان آخر ، وعلى القول الأول ليس فيه بيان لوقتها ، فعلى هذا يكون وقتها من حين ترتفع الشمس قيد رُمح ، إلى أن يقوم قائم الظهيرة ، وذلك ما بين وقتي النهى عن صلاة النافلة . وقال أصحاب الشافعى : أول وقتها إذا طلعت الشمس ، لما روى يزيد بن زخير قال : « خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِىٍّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أُضْحَى فَأَنكَرَ إِبْطَاءَ الْإِمَامِ ، وَقَالَ : إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَّغْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ ، وَذَلِكَ حِينَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ ^(٤) » رواه أبو داود وابن ماجه .

(١) تفلات : التفل الوسخ والقذر وليس المراد أن يخرجن قدراوات في يوم العيد بل اراد أن يخرجن غير متزينات زينة تلفت النظر وتدعو إلى افتتان الرجال بهن .

(٢) أى إنها فرضت من أول الامر ركعتان ، ولم تكن أربعاً ثم قصرت .

(٣) قيد رُمح : قدر رمح ، والرمح معروف ، وهو خشبة في آخرها سلاح ، كالسونكى ، الذى مع الجيش المصرى وغيره .

(٤) الرواية ، حين التسبيح .

ولنا : ماروى عتبة بن عامر قال : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، وَأَنْ نَقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا — حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، ولأنه وقت نهى عن الصلاة فيه ، فلم يكن وقتاً للعيد ، كقبل طلوع الشمس . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده لم يصلوا حتى ارتفعت الشمس ، بدليل الإجماع على أن الأفضل فعلها في ذلك الوقت ، ولم يكن النبي ﷺ يفعل إلا الأفضل ، والأولى ، ولو كان لها وقت قبل ذلك لكان تقييده بطلوع الشمس تحكماً بغير نص ، ولا معنى نص ، ولا يجوز التوقيت بالتحكم .

وأما حديث عبد الله بن بسر فإنه أنكر إبطاء الإمام عن وقتها المجمع عليه ، فإنه لو حمل على غير هذا لم يكن ذلك إبطاء ، ولا جاز إنكاره ، ولا يجوز أن يحمل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في وقت النهي ، لأنه مكروه بالاتفاق ، على أن الأفضل خلافه ، ولم يكن النبي ﷺ ليدأوم على المكروه ، ولا المفضول ، ولو كان يداوم على الصلاة فيه لوجب أن يكون هو الأفضل ، والأولى ، فتعين حمله على ما ذكرنا .

فصل

ويُسَنُّ تقديم الأضحية لينسح وقت التضحية ، وتأخير الفطر لينسح وقت إخراج صدقة الفطر ، وهذا مذهب الشافعي ، ولا أعلم فيه خلافاً . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم « أَنْ أَخَّرَ صَلَاةَ الْفِطْرِ ، وَعَجَّلَ صَلَاةَ الْأَضْحَى »^(١) ولأن لكل عيد وظيفة . فوظيفة الفطر إخراج الفطرة ، ووقتها قبل الصلاة ، ووظيفة الأضحية التضحية ، ووقتها بعد الصلاة ، وفي تأخير الفطر ، وتقديم الأضحية توسيع لوظيفة كل منهما .

« مسألة » قال ﴿ بلا أذان ولا إقامة ﴾ .

ولا نعلم في هذا خلافاً ممن يُعتدّ بخلافه : إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام ، وقيل أول من أذن في العيد ابن زياد ، وهذا دليل على انعقاد الإجماع قبله على أنه لا يسن لها أذان ، ولا إقامة . وبه يقول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُصَلِّي العيد بلا أذان ، ولا إقامة . فروى ابن عباس « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ » وعن جابر مثله ، متفق عليهما . وقال جابر بن سمرة « صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ » رواه مسلم . وعن عطاء قال : « أَخْبَرَنِي جَابِرٌ

(١) رواه الشافعي من طريق شيخه إبراهيم بن محمد ، وهو ضعيف .

أَنْ لَا أَذَانَ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ ، وَلَا إِقَامَةً ، وَلَا نِدَاءً ، وَلَا شَيْءً ، وَلَا نِدَاءً يَوْمَئِذٍ ، وَلَا إِقَامَةً » رواه مسلم . وقال بعض أصحابنا : يُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، وهو قول الشافعي . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ ^(١)

« مسألة » قال ﴿ ويقرأ في كل ركعة منها بالحمد لله ، وسورة ، ويجهر بالقراءة ﴾ .

لأنهم خلافاً بين أهل العلم في أنه يُشْرَعُ قراءة الفاتحة ، وسورة في كل ركعة من صلاة العيد ، وأنه يُسَنُّ الجهر ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ فِي الْعِيدَيْنِ أَسْمَعَ مِنْ بَلِيٍّ ، وَلَمْ يَجْهَرْ ذَلِكَ الْجَهْرَ . وقال ابن المنذر : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرُونَ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ ، وَفِي إِخْبَارٍ مِنْ أَخْبَرٍ بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْجُمُعَةَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بِسَبَّحَ ، وَالثَّانِيَةِ بِالْعَاشِيَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . لِأَنَّ النِّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْجُمُعَةِ (بِسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) وَ (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ) وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، فَقَرَأَ بِهِمَا » رواه مسلم . وقال الشافعي يَقْرَأُ (بَقِ) (وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ) لَمَّا رَوَى أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ « مَاذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ؟ فَقَالَ : كَانَ يَقْرَأُ (بَقِ) ، وَالْقُرْآنَ الْحَجِيدَ (وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) » رواه مسلم . وقال أبو حنيفة : لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يُؤْتَى ^(٢) . وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ بِالْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ مِنَ الْمَفْصَلِ ، وَمَهْمَا قَرَأَ بِهِ أَجْزَاءَهُ ، وَكَانَ حَسَنًا ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمِلَ بِهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبَهُ ، وَلِأَنَّ فِي (سَبَّحَ) الْحَثَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَزَكَاةَ الْفِطْرِ ، عَلَى مَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (٨٧ : ١٤) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) فَاخْتَصَّتِ الْفَضِيلَةُ بِهِمَا ، كَاخْتِصَاصِ الْجُمُعَةِ بِسُورَتِهَا .

فصل

وتكون القراءة بعد التكبير في الركعتين ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفُقَهَاءَ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَاللَيْثُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُؤَالَى بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ ، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَكْبَّرَ فِي الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ .

(١) يفهم من قول الشارح ، وسنة رسول الله أحق أن تتبع . أن الشافعي ، قال : ينَادَى بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً لِلْعِيدِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَلَكِنْ رَوَى عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ فَيُنَادِي لِلْعِيدِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .

(٢) يوقت : يحدد ويخصص من السور التي يقرأ بها .

وروى ذلك عن ابن مسعود ، وحذيفة ، وأبي موسى ، وأبي مسعود البدرى ، والحسن ، وابن سيرين ، والثورى ، وهو قول أصحاب الرأى . لما روى عن أبي موسى قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً عَلَى الْجَنَازَةِ وَيُؤَالِي بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ » رواه أبو داود . وروى أبو عائشة جليس لأبي هريرة « أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ سَأَلَ أَبَا مُوسَى وَحَذِيفَةَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ فِي الْأَضْحَى ، وَالْفَطْرِ ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى : كَانِ يَكَبِّرُ أَرْبَعًا ، تَكْبِيرَهُ عَلَى الْجَنَازَةِ ، فَقَالَ حَذِيفَةُ : صَدَقَ » .

ولنا : ما روى كثير بن عبد الله ، عن أبيه عن جده « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ » رواه الأثرم ، وابن ماجه ، والترمذى وقال : هو حديث حسن ، وهو أحسن حديث في الباب . وعن عائشة « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ سَبْعًا ، وَخَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ » رواه أحمد في المسند . وعن عبد الله بن عمرو قال : « قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى ، وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلَيْهِمَا » رواه أبو داود ، والأثرم . ورواه ابن ماجه ، عن سمير مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . وحديث أبي موسى ضعيف . قاله الخطابي : وليس في رواية أبي داود أنه وآلى بين القراءتين ، ثم نَحَمَلُهُ عَلَى أَنَّهُ وَآلَى بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ الرِّكَعَتَيْنِ ، لَا يُمْكِنُ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا ، لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

« مسألة » قال (ويكبر في الأولى سبع تكبيرات ، منها تكبيرة الافتتاح) .

قال أبو عبد الله : يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَلَا يُعْتَدُّ بِتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا قِرَاءَةً . وَيَكَبِّرُ فِي الرِّكَعَةِ الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ وَلَا يُعْتَدُّ بِتَكْبِيرَةِ الشُّهُوضِ ، ثُمَّ يقرأ في الثانية ، ثُمَّ يَكَبِّرُ ، وَيَرْكَعُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالْمُزَنِيُّ .

وروى عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وابن عباس ، وابن عمر ، ويحيى الأنصاري ، قالوا : يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا : وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : يُكَبِّرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ ، لِقَوْلِ عَائِشَةَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ » . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنْسٍ ، وَالْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ ، وَالنَّخَعِيِّ « يُكَبِّرُ سَبْعًا ، سَبْعًا » وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ : فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، ثَلَاثًا ، ثَلَاثًا . وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الَّذِينَ ذَكَرْنَاهَا .

ولنا : أحاديث كثيرة ، وعبد الله بن عمرو ، وعائشة التي قدّمناها . قال ابن عبد البر : قد روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة حسان « أنه كَبَّرَ فِي الْعِيدِ سَبْعًا فِي الْأُولَى . وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ » من حديث عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وجابر ، وعائشة ، وأبي واقد ، وعمرو بن عوف المزني^(١) . ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا ، وهو أولى ما عمل به . وحديث عائشة المعروف عنها : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى سَبْعًا وَخَمْسًا سِوَى تَكْبِيرَاتِي الرَّكْعَةِ » رواه أبو داود ، وابن ماجه . وحديث أبي موسى ضعيف ، يرويه أبو عائشة جليس لأبي هريرة ، وهو غير معروف .

« مسألة » قال ﴿ ويرفع يديه مع كل تكبيرة ﴾ .

وجملته : أنه يستحب أن يرفع يديه في حال تكبيره ، حسب رفعهما مع تكبيرة الإحرام ، وبه قال عطاء ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك ، والثوري : لا يرفعهما فيما عدا تكبيرة الإحرام ، لأنها تكبيرات في أثناء الصلاة فأشبهت تكبيرات السجود .

ولنا : ما روى أن النبي ﷺ كان يرفع يديه مع التكبير . قال أحد : أما أنا فأرى أن هذا الحديث يدخل فيه هذا كله . وروى عن عمر « أنه كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ، وَفِي الْعِيدِ » رواه الأثرم ، ولا يُعرف له مخالف في الصحابة ، ولا يُشبهه هذا تكبير السجود ، لأن هذه يقع طرفاها في حال القيام ، فهي بمنزلة تكبيرة الافتتاح .

« مسألة » قال ﴿ ويستفتح في أولها ويحمد الله ، ويؤمن عليه ، ويصلي على النبي ﷺ بين كل تكبيرتين ، وإن أحب قال : الله أكبرُ كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرةً وأصيلاً ، وصلى الله على محمد النبي الأمي ، وعليه السلام . وإن أحب قال غير ذلك ، ويكبر في الثانية خمس تكبيرات سِوَى التَّكْبِيرَةِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا مِنَ السَّجُودِ ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ﴾ .

قوله : يستفتح . يعني يدعو بدعاء الاستفتاح ، عقب التكبيرة الأولى ، ثم يكبر تكبيرات العيد ، ثم يتعوذ ، ثم يقرأ . وهذا مذهب الشافعي . وعن أحد رواية أخرى : أن الاستفتاح بعد التكبيرات اختارها الخلال ، وصاحبه ، وهو قول الأوزاعي ، لأن الاستفتاح تليسه الاستعاذة ، وهي قبل القراءة . وقال أبو يوسف : يتعوذ قبل التكبير ، لئلا يفصل بين الاستفتاح والاستعاذة .

ولنا : أن الاستفتاح شرع ليُستفتح به الصلاة ، فكان في أولها كسائر الصلوات ، والاستعاذة شرعت للقراءة ، فهي تابعة لها ، فتكون عند الابتداء بها ، لقول الله تعالى (١٦ : ٩٨) فَإِذَا قَرَأْتَ (١) عمرو بن عوف المزني : هو جد كثير بن عبد الله ، روى تكبير النبي صلى الله عليه وسلم في العيدين سبعا في الأولى وخمسا في الثانية .

الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ). وقد رَوَى أَبُو سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَعَوَّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ » وإِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ تَلِي الْاِسْتِفْتَاحَ مِنْ غَيْرِ فَاصل ، وَبِمَنْ أَنْ يَلِيهِ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهَا ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا ، وَأَيُّ مَا فَعَلَ كَانَ جَائِزاً . وَإِذَا فَرِغَ مِنَ الْاِسْتِفْتَاحِ حَمْدَ اللَّهِ ، وَأَتَى عَلَيْهِ ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ فَعَلَ هَذَا بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ . فَإِنْ قَالَ مَا ذَكَرَهُ الْخَطَرِيُّ فَحَسَنٌ ، لِأَنَّهُ يَجْمَعُ مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ غَيْرَهُ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، أَوْ مَا شَاءَ مِنَ الذِّكْرِ - فَجَائِزٌ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُكَبِّرُ مُتَوَالِيًا ، لِأَذْكَرَ بَيْنَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَهُ ذِكْرٌ مُشْرِعٌ لَفُتِلَ كَمَا نُقِلَ التَّكْبِيرُ ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ جِنْسٍ مَسْنُونٍ ، فَكَانَ مُتَوَالِيًا ، كَالْتَسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَلَنَا : مَارَوَى عِلْقَمَةُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ، وَأَبَا مُوسَى ، وَحُذَيْفَةَ ، خَرَجَ عَلَيْهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنْ هَذَا الْعِيدُ قَدْ دَنَا ، فَكَيْفَ التَّكْبِيرُ فِيهِ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : تَبْدَأُ فَتُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً ، تَفْتَحُ بِهَا الصَّلَاةَ ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ ، وَتُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ تَدْعُو ، وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَدْعُو ، وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، تَدْعُو ، وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَقْرَأُ ، ثُمَّ تَكَبِّرُ ، ثُمَّ تَقْرَأُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَدْعُو ، وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَقْرَأُ ، وَتَحْمَدُ رَبَّكَ ، وَتُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ تَدْعُو ، وَتُكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَكَبِّرُ ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَكَبِّرُ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ تَرُكِعُ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ ، وَأَبُو مُوسَى : صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَوَاهُ الْأَثَرُ فِي سُنَنِهِ . وَلِأَنَّهَا تَكْبِيرَاتُ حَالِ الْقِيَامِ ، فَاسْتَحِبَّ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا ذِكْرٌ ، كَتَكْبِيرَاتِ الْجَفَازَةِ ، وَتَفَارِقِ التَّسْبِيحِ ، لِأَنَّهُ ذِكْرٌ يَخْفَى وَلَا يَظْهَرُ ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ ، وَقِيَاسُهُمْ مُتَمَتِّعٌ بِتَكْبِيرَاتِ الْجَفَازَةِ . قَالَ الْقَاضِي : يَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِقَدَرِ آيَةٍ ، لِاطْوِيلَةِ ، وَلَا قَصِيرَةِ ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

فصل

والتَّكْبِيرَاتِ وَالذِّكْرَ بَيْنَهُمَا سُنَّةٌ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ عَمْدًا ، وَلَا سَهْوًا ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ ، وَشَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ كَالْاِسْتِفْتَاحِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ : أَنَّهُ يَمُودُ إِلَى التَّكْبِيرِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَحَلِّهِ ، فَيَأْتِي بِهِ كَمَا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ مَحَلَّ الْقِيَامِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِيهِ . فَعَلَى هَذَا يَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ ، وَيُكَبِّرُ ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِرَاءَةَ ، لِأَنَّهُ قَطَعَهَا مُتَعَمِّدًا بِذِكْرِ طَوِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُنْسَى شَيْئًا بِسِيرًا اِحْتَمَلُ

أن يبنى ، لأنه لم يطلُ الفصل ، أشبه ما لو قطعها بقول آمين ، واحتمل أن يبتدىء ، لأن محل التكبير قبل القراءة ، ومحل القراءة بعده ، فيستأنفها ، ليأتي بها بعده ، وإن ذكر التكبير بعد القراءة فأتى به لم يُعِد القراءة ، وجهاً واحداً ، لأنها وقعت موقعها ، وإن لم يذكره حتى ركع ، سقط وجهاً واحداً ، لأنه فات المحل ، وكذلك المسبوق ، إذا أدرك الركوع لم يسكّر فيه . وقال أبو حنيفة : يسكّر فيه ، لأنه بمنزلة القيام ، بدليل إدراك الركعة به .

ولنا : أنه ذكر مسنون حال القيام ، فلم يأت به في الركوع ، كالاستفتاح ، وقراءة السورة ، والقنوت عنده ، وإنما أدرك الركعة بإدراكه ، لأنه أدرك معظمها ، ولم يفته إلا القيام ، وقد حصل منه ما يجزى في تكبيرة الإحرام ، فأما المسبوق إذا أدرك الإمام بعد تكبيره ، فقال ابن عقيل : يسكّر لأنه أدرك محله ، ويحتمل أن لا يسكّر لأنه مأمور بالإنصات إلى قراءة الإمام ، ويحتمل أنه إن كان بسمع قراءة الإمام أنصت ، وإن كان بعيداً كبر .

فصل

وإذا شك في عدد التكبيرات بنى على اليقين ، فإن كبر ، ثم شك : هل نوى الإحرام أولاً ؟ ابتداء الصلاة هو ، ومن خلفه ، لأن الأصل عدم النية ، إلا أن يكون وسواساً ، فلا يلتفت إليه ، وسائر المسألة قد سبق شرحها .

« مسألة » قال (فإذا سلم خطب بهم خطبتين ، يجلس بينهما ، فإن كان فطراً حضهم على الصدقة وبين لهم ما يخرجون ، وإن كان أضحى يرغبهم في الأضحية ، ويبين لهم ما يضحى به) .
وجملته : أن خطبى العيدين بعد الصلاة ، لانظم فيه خلافاً بين المسلمين ، إلا عن بنى أمية .

وروى عن عثمان ، وابن الزبير : أنهما فعلاه ، ولم يصح ذلك عنهما ، ولا يعتد بخلاف بنى أمية ، لأنه مسبوق بالإجماع الذي كان قبلهم ، ومخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة ، وقد أنكر عليهم فعلهم ، وعُدّ بدعةً ، ومخالفًا للسنة . فإن ابن عمر قال : « إن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة » متفق عليه .

وروى ابن عباس مثله ، رواه مسلم ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة . وروى طارق بن شهاب قال : قدم مروان الخطبة قبل الصلاة ، فقام رجل ، فقال : خالفت السنة ، كانت الخطبة بعد الصلاة ، فقال : ترك ذلك يا أبا فلان ، فقام أبو سعيد ، فقال : أما هذا المتكلم فقد قضى ما عليه ، قال لنا رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً ، فلينبذ به بيده ، فمن لم يستطع فلينبذ به بلسانه ، فمن لم يستطع فلينبذ به بقلبه » ، وذلك أضعف الإيمان ، رواه أبو داود الطيالسي ،

عن شعبة ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق ، ورواه مسلم في صحيحه ، ولفظه : « فَلْيَغَيِّرْهُ » . فعلى هذا ، من خطب قبل الصلاة فهو كمن لم يخطب ، لأنه خطب في غير محل الخطبة ، أشبهه مالو خطب في الجمعة بعد الصلاة .

إذا ثبت هذا : فإنَّ صفة الخطبتين كصفة خطبتي الجمعة ، إلا أنه يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات متواليات ، والثانية بسبع متواليات . قال القاضي : وإن أدخل بينهما تهليلاً ، أو ذكراً لحسن . وقال سعيد : حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : يُكَبِّرُ الإمامُ على المنبر يوم العيد ، قبل أن يخطب تسعة تكبيرات ، ثم يخطب ، وفي الثانية سبع تكبيرات ويسجدُ حتى أن يُكَبِّرَ التكبير في أضعاف^(١) خطبته .

وروى سعد مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ ، يُكَبِّرُ التَّكْبِيرَ فِي خُطْبَتِي الْعِيدَيْنِ » رواه ابن ماجه^(٢) . فإذا كبر في أثناء الخطبة كبر الناس بتكبيره . وقد روى عن أبي موسى : أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ يَوْمَ الْعِيدِ عَلَى الْمَنبَرِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً ، وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ، لَمَّا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أُضْحَى فَخَطَبَ قَائِمًا ، ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً ، ثُمَّ قَامَ » ويجلس عقيب صعوده المنبر . وقيل : لا يجلس عقيب صعوده ، لأنَّ الجلوس في الجمعة للأذان ، ولا أذان هاهنا . فإن كان في الفطر أمرهم بصدقة الفطر ، وبين لهم وجوبها ونواها ، وقدر المخرج وجنسه ، وعلى من تجب ، والوقت الذي تُخرج فيه . وفي الأضحية يذكر الأضحية وفضلها ، وأنها سنة مؤكدة ، وما يجزى فيها ، ووقت ذبحها ، والعيوب التي تمنع منها ، وكيفية تفرقتها وما يقوله عند ذبحها ، لما روى عن أبي سعيد قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَالْأُضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى ، فَأَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ ، فَيَعْظُهُمْ ، وَيُؤْصِيهِمْ ، وَيَأْمُرُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قِطْعَةً ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ » رواه البخاري . وروى مسلم نحوه ، وعن جابر قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم العيد ، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة ثم قام متوكئاً على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته ، ووعظ الناس فدكرهم ، ثم مضى حتى أتى النساء ، فوعظهن وذكرهن » متفق عليه . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ

(١) أضعاف الخطبة : أثنائها .

(٢) هذا حديث ضعيف .

أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَاةٌ لِّحِمِّ حَجَّالِهِ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ . وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ ، وَقَدْ أَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ .

فصل

والخطبتان سُنَّةٌ ، لا يجب حضورهما ، ولا استماعهما ، لما رَوَى عبد الله بن السائب ، قال : « شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ ، فَأَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قَالَ : إِنَّا نَخُطُبُ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ » . رواه النسائي . وابن ماجه ، ورواه أبو داود وقال : هو مُرْسَلٌ . وإنما أُخِّرَتْ عن الصلاة والله أعلم ، لأنها لما كانت غير واجبة جُعِلَتْ في وقت يتمكن مَنْ أَرَادَ تَرْكَهَا مِنْ تَرْكِهَا . بخلاف خطبة الجمعة ، والاستماع لها أَفْضَلُ . وقد رَوَى عن الحسن ، وابن سيرين أنهما كرها الكلام يوم العيد ، والإمامُ يخطب ، وقال إبراهيم : يخطبُ الإمامُ يوم العيد ، قدر ما يرجع النساء إلى بيوتهن . وهذا يدلُّ على أنه لا يُسْتَحَبُّ لهنَّ الجلوسُ ، لاستماع الخطبة ، لئلا يختلطن بالرجال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم في موعظته النساء بعد فراغه من خطبته دليلٌ على أنهنَّ لم ينصرنَ قَبْلَ فَرَاغِهِ ، وسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخُطِّبَ قَائِمًا ، لما رَوَى جابر . قال : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أُخْتَى فَخُطِّبَ قَائِمًا ، ثُمَّ قَعَدَ ، ثُمَّ قَامَ » . رواه ابن ماجه ، ولأنها خطبة عيد ، فأشبهت خطبة الجمعة . وإن خطب قاعداً فلا بأس ، لأنها غير واجبة ، فأشبهت صلاة النافلة . وإن خطب على راحلته فحسن . قال سعيد : حدثنا هُشَيْمٌ ، حدثنا حُصَيْنٌ ، حدثنا أَبُو جَمِيلَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا صَلَّى يَوْمَ عِيدِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ . قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خَطَبَ عَلَى دَابِقِهِ ، وَرَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَخُطُّبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَرَأَيْتُ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخُطُّبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ .

« مسألة » قال ﴿ ولا يتنفل قبل صلاة العيدين ، ولا بعدها ﴾ .

وجملته : أنه يُكْرَهُ التَّنَفُّلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا ، لِلْإِمَامِ ، وَالْمَأْمُومِ ، فِي مَوْضِعِ الصَّلَاةِ . سواء كان في المصلى ، أو المسجد ، وهو مذهبُ ابن عباس ، وابن عمر . ورَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وابن مسعود وَخُذَافَةَ ، وَبُرَيْدَةَ ، وَسَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، وَجَابِرَ ، وابن أَبِي أَوْفَى . وقال به شُرَيْحٌ ، وعبد الله بن مُغَفَّلٍ ، والشعبي ، ومالك ، والضحاك ، والقاسم ، وسالم ، ومَعْمَرُ وابنُ جُرَيْجٍ ، ومسروق . وقال الزهري : لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، كان يُصَلِّي قَبْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَلَا بَعْدَهَا ، يَعْنِي صَلَاةَ الْعِيدِ . وقال : مَاصِلِي قَبْلَ الْعِيدِ بَدْرِي . وَنَهَى عَنْهُ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِي . وَرَوَى

أن علياً رضي الله عنه رأى قوماً يصُفون قبل العيد ، فقال : مَا كَانَ هَذَا يُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
وقال أحمد : أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا ، وَلَا بَعْدَهَا ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا ،
وأهل الكوفة لَا يَتَطَوَّعُونَ قَبْلَهَا ، وَيَتَطَوَّعُونَ بَعْدَهَا ، وهذا قول علقمة ، والأسود ، ومجاهد ، وابن
أبي ليلى ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لَا يَتَطَوَّعُ فِي الْمَصَلَّى قَبْلَهَا ،
وَلَا بَعْدَهَا . وله في المسجد روايتان : إحداهما يَتَطَوَّعُ لقول النبي ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا
يَجْنِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ » وقال الشافعي يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ لِلْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُسْتَحَبُّ
لَهُ التَّشَاغُلُ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ ، لِأَنَّهُ وَقْتُ لَمْ يُنْفَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ .

ولنا : مَارُوى ابْنُ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ بَوَءَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ
قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا » متفق عليه . وروى ابن عمر نحوه ، وَلَأنَّهُ إِجْمَاعٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ ، وَغَيْرِهِ ،
وَنَهَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ ، وَرَوَوْا الْحَدِيثَ ، وَعَمَلُوا بِهِ ، وَلَأنَّهُ وَقْتُ نَهَى الْإِمَامُ عَنِ التَّنْفُلِ
فِيهِ ، فَكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ ، كَسَائِرِ أَوْقَاتِ النَّهْيِ ، وَكَأَنَّ قَبْلَ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ فِي الْمَصَلَّى عِنْدَ
مَالِكٍ . قَالَ الْأَثَرَمُ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : إِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّطَوُّعَ لِأَنَّهُ
كَانَ إِمَامًا . قَالَ أَحْمَدُ : فَالَّذِينَ رَوَوْا هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَتَطَوَّعُوا . ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ :
هَذَا رَأَوْنَاهُ ، وَأَخَذَاهُ ، يُشِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِلَى أَنَّ عَمَلَ رَاوِي الْحَدِيثِ بِهِ تَفْسِيرُهُ لَهُ ، وَتَفْسِيرُهُ يُقَدِّمُ عَلَى تَفْسِيرِ
غَيْرِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ لِلْإِمَامِ ، كَيْلَا يَسْتَفِلَّ عَنِ الصَّلَاةِ ، لَخْتَصَّتْ بِمَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، إِذْ لَمْ يَبْقَ
بَعْدَهَا مَا يَسْتَفِلُّ بِهِ ، وَلَأنَّهُ تَنَفَّلَ فِي الْمَصَلَّى وَقْتَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، فَكْرَهُ ، كَالَّذِي سَلَّمُوهُ ، وَقِيَّاسُهُمْ مُنْقَضٌ
بِالْإِمَامِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ
فِي صَلَاةِ الْعِيدِ سَبْعًا ، وَخَمْسًا ، وَيَقُولُ : لَا صَلَاةَ قَبْلَهَا ، وَلَا بَعْدَهَا » . حَكَى ابْنُ عَقِيلٍ : أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ
بَطَّةَ رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ

فصل

قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي صَلَاةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ؟ قَالَ : أَخَافُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ بَعْضُ مَنْ يَرَاهُ ،
يَعْنِي لَا يُصَلِّي . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَتَعَمَّدَ لِقَضَاءِ صَلَاةٍ ، وَقَالَ : أَخَافُ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ .

فصل

وَلَمَّا يُكْرَهُ التَّنْفُلُ فِي مَوْضِعِ الصَّلَاةِ ، فَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ
بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَلَا بَأْسَ بِالتَّطَوُّعِ فِيهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ : أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا ، وَلَا بَعْدَهَا . وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي بَعْدَهَا رَكَعَاتٍ فِي الْبَيْتِ ، وَرَبَّمَا

صَلَاةً فِي الطَّرِيقِ ، يَدْخُلُ بَعْضُ الْمَسَاجِدِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ » ، رواه ابن ماجه ، ولأنه إنما ترك الصلاة في موضع الصلاة ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولاشتغاله بالصلاة ، وانتظارها ، وهذا معدوم في غير موضع الصلاة .

« مسألة » قال ﴿ وإذا غدا من طريق رجوع من غيره ﴾ .

وجملته : أن الرجوع في غير الطريق التي غدا منها سنة ، وبهذا قال مالك ، والشافعي . والأصل فيه أن رسول الله ﷺ كان يفعله ، قال أبو هريرة : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ » قال الترمذي ، هذا حديث حسن . وقال بعض أهل العلم : إنما فعل هذا قصدًا لسلك الأبعد في الذهاب ، ليكثرُوا به ، وخطواته إلى الصلاة ، ويعود في الأقرب ، لأنه أسهل ، وهو راجع إلى منزله . وقيل : كان يحب أن يشهد له الطريقان . وقيل : كان يحب المساواة بين أهل الطريقين في التبرك بمروءتهم ، وسرورهم برويته ، وينتفعون بمسألته . وقيل : لتحصل الصدقة ممن صحبه على أهل الطريقين من الفقراء . وقيل : لتبرك الطريقين بوطنه عليهما . وفي الجملة الاقتداء به سنة ، لاحتمال بقاء المعنى الذي فعله من أجله ، ولأنه قد يفعل الشيء لمعنى ، ويبقى في حق غيره سنة ، مع زوال المعنى ، كالملي ، والاضطباع^(١) في طواف القدوم ، وفعله هو ، وأصحابه لإظهار الجلالة للكفار ، وبقي سنة بعد زوالهم ، ولهذا روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : فِيمَ الرَّمْلَانُ الْآنَ ؟ وَلَنْ نُبْدِيَ مَنَا كِبْنًا ، وَقَدْ نَفَى اللَّهُ الْمُشْرِكِينَ ؟ ثُمَّ قَالَ - مع ذلك - : لَأَنْدَعُ شَيْئًا فَعَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

« مسألة » قال ﴿ ومن فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات كصلاة التطوع ، وإن أحب فصل بسلام بين كل ركعتين ﴾ .

وجملته : أن من فاتته صلاة العيد فلا قضاء عليه ، لأنها فرض كفاية ، وقام بها من حصلت الكفاية به ، فإن أحب قضاءها فهو خير إن شاء صلاحها أربعاً ، إما بسلام واحد ، وإما بسلامين ، روى هذا عن ابن مسعود ، وهو قول الثوري ، وذلك لما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ

(١) الرمل ، والرملان : الهرولة والإسراع عند السعي بين الصفا والمروة ، وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام ليرى المشركين قوة المسلمين . والاضطباع : أن يدخل الرداء من تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على يساره ، ويبدى منكبه الأيمن ، ويغطي الأيسر ، وسمى اضطباعاً لإبداء أحد الضبعين فيه ، والضبع ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه ، وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم الاضطباع في الطواف في أول الإسلام ، ليرى المشركون مناكب المسلمين ، فيجدوها قوية ممتلئة . فیدخل الخوف من المسلمين في قلوبهم .

فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا ، وَمَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ أَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ أَمَرْتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا » رواهما سعيد . قال أحمد رحمه الله : يُقَوَّى ذَلِكَ حَدِيثُ عَلِيٍّ « أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ أَرْبَعًا ، وَلَا يَخْطُبُ » ولأنه قضاء صلاة عيد ، فكان أربعا ، كصلاة الجمعة ، وإن شاء أن يصلي ركعتين ، كصلاة التطوع . وهذا قول الأوزاعي ، لأن ذلك تطوع ، وإن شاء صلاها على صفة صلاة العيد بتكبير ، نقل ذلك عن أحمد وإسماعيل بن سعد ، واختاره الجوزجاني ، وهذا قول النخعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، لما روى عن أنس : أَنَّهُ كَانَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْبَصْرَةِ جَمَعَ أَهْلَهُ ، وَمَوَالِيَهُ ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عُثْبَةَ مَوْلَاهُ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ، يُكْبِرُ فِيهِمَا ، وَلِأَنَّهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ ، فَكَانَ عَلَى صِفَتِهَا ، كسائر الصلوات ، وهو مخير إن شاء صلاها وحده ، وإن شاء في جماعة . قيل لأبي عبد الله : أين يصلي ؟ قال : إن شاء مضى إلى المصلي ، وإن شاء حيث شاء .

فصل

وإن أدرك الإمام في التشهد جلس معه ، فإذا سلم الإمام قام فصلي ركعتين ، يأتي فيهما بالتكبير ، لأنه أدرك بعض الصلاة التي ليست مُبَدَّلَةً من أربع ، فقضاها على صفتها ، كسائر الصلوات . وإن أدركه في الخطبة ، فإن كان في المسجد صلى تحية المسجد ، لأنها إذا صَلَّيت في خطبة الجمعة التي يجب الإنصات لها ، ففي خطبة العيد أولى ، ولا يكون حكمه في ترك التحية حكماً من أدرك العيد . وقال القاضي : يجلس فيستمع الخطبة ، ولا يصلي ، لئلا يشتغل بالصلاة عن استماع الخطبة ، وهذا التعليل يبطل بالداخل في خطبة الجمعة ، فإن النبي ﷺ أمر الداخل بالركوع ، مع أن خطبة الجمعة آكد ، فأما إن لم يكن في المسجد ، فإنه يجلس فيستمع ، ثم إن أحب قضي صلاة العيد على ما ذكرناه .

فصل

إذا لم يعلم بيوم العيد إلا بعد زوال الشمس خرج من الغد فصلى بهم العيد ، وهذا قول الأوزاعي ، والثوري ، وإسحاق ، وابن المنذر ، وصوبه الخطابي . وحكى عن أبي حنيفة أنها لا تقضى . وقال الشافعي : إن علم بعد غروب الشمس كقولنا ، وإن علم بعد الزوال لم يصل ، لأنها صلاة شرع لها الاجتماع ، والخطبة ، فلا تقضى بعد فوات وقتها ، كصلاة الجمعة ، وإنما يصليها إذا علم بعد غروب الشمس ، لأن العيد هو الغد ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « فِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطِرُونَ ، وَأَضْعَاكُمْ يَوْمَ تَضْحُونَ ، وَعَرَفْتُكُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ » .

ولنا : ما روى أبو عمير بن أنس عن عمومة له ، من أصحاب رسول الله ﷺ : « أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُوا

إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْمَلَائِكَةَ بِالْأَمْسِ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَفْطَرُوا ، فَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّائِهِمْ» رواه أبو داود . وقال الخطابي : سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُولَى . وحديث أبو عمير صحيح ، فالمصيرُ إليه واجب . ولأنها صلاة مؤقتة ، فلا تسقط بفوات الوقت ، كسائر الفرائض ، وقياستهم على الجمعة لا يصح ، لأنها معدول بها عن الظاهر بشرائط ، منها الوقت ، فإذا فات واحد منها ، رُجِعَ إِلَى الْأَصْلِ .

فصل

فَأَمَّا الْوَاحِدُ إِذَا فَاتَتْهُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، وَأَحَبُّ قَضَائِهَا قَضَائُهَا مَتَى أَحَبَّ . وقال ابن عقيل : لا يقضيها إلا من الغد ، قياساً على المسألة التي قبلها ، وهذا لا يصح لأن ما يفعله تطوع ، فمتى أحب أتى به ، وفارق ما إذا لم يعلم الإمام والناس لأن الناس تفرقوا يومئذٍ على أن العيد في الغد ، فلا يجتمعون إلا من الغد ، ولا كذلك هاهنا ، فإنه لا يحتاج إلى اجتماع الجماعة ، ولأن صلاة الإمام هي الصلاة الواجبة ، التي يُعْتَبَرُ لها شروط العيد ، ومكانه ، وصفة صلاته ، فاعتُبر لها الوقت ، وهذا بخلافه .

فصل

وَيُشْتَرَطُ الْإِسْتِيطَانُ لَوَجُوبِهَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّهَا فِي سَفَرِهِ ، وَلَا خِلْفَاؤُهُ ، وَكَذَلِكَ الْعَدَدُ الْمَشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ ، لِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ ، فَأُشْبِهَتْ الْجُمُعَةُ . وفي إِذْنِ الْإِمَامِ رَوَاتَانِ : أَحَبُّهُمَا : لَيْسَ بِشَرَطٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَصَحَّتِهَا ، لِأَنَّهَا تَصَحُّ مِنَ الْوَاحِدِ فِي الْقَضَاءِ . وقال : أَبُو الْخَطَّابِ : فِي ذَلِكَ كُلَّهُ رَوَاتَانِ . وقال القاضي : كلام أحمد يقتضي روايتين : إحداهما : لا يقيم العيد إلا حيثُ تقام الجمعة ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، إلا أنه لا يرى ذلك إلا في مصر ، لقوله : لا جُمُعَةُ وَلَا تَشْرِيقٌ ^(١) إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ . والثانية : يُصَلِّيُهَا الْمَفْرَدُ ، وَالْمَسَافِرُ ، وَالْعَبْدُ ، وَالنِّسَاءُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْإِسْتِيطَانُ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْطِهَا الْجُمُعَةُ كَالنَّوَافِلِ ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ مَرَّةً ، ثُمَّ أَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا لَمْ يَخْطُبُوا ، وَصَلُّوا بِغَيْرِ خُطْبَةٍ ، كَيْلَا يُؤَدَّى إِلَى تَفْرِيقِ السَّكَاةِ ، وَالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أُولَى مَا قِيلَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

« مسألة » قال ﴿ وَيَتَدَيُّ التَّكْبِيرُ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴾

لا خلاف بين العلماء رحمهم الله في أن التكبير مشروع في عيد النحر . واختلفوا في مدته فذهب إمامنا رضي الله عنه إلى أنه من صلاة الفجر يومَ عَرَفَةَ إلى العصر من آخر أيام التشريق ، وهو قول عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم . وإليه ذهب الثوري ، وابن عُيَيْنَةَ ،

(١) التشريق : صلاة العيد كما سبق بيانه .

وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو ثور ، والشافعي في بعض أقواله . وعن ابن مسعود : أنه كان يُكَبِّرُ من غداة عَرَفَةَ إلى العصر ، من يوم النحر . وإليه ذهب عَلَقَمَةُ ، والتخمي ، وأبو حنيفة لقوله تعالى : (٢٢ : ٢٨) وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ (وهي العشر . وأجمعنا على أنه لا يكبر قبل يوم عرفة ، فينبغي أن يكبر يوم عرفة ، ويوم النحر . وعن ابن عمر ، وعمر ابن عبد العزيز : أن التكبير من صلاة الظهر يوم النحر إلى الصباح من آخر أيام التشريق . وبه قال مالك ، والشافعي في المشهور عنه ، لأن الناس تبع للحاج . والحاج يقطعون التلبية مع أول حصاة ، ويكبرون مع الرمي ، وإنما يرمون يوم النحر . فأول صلاة بعد ذلك الظهر ، وآخر صلاة يُصَلُّونَ بِمِنَى الفجر من اليوم الثالث ، من أيام التشريق .

ولنا : ما روى جابر : أن النبي ﷺ صَلَّى الصبح يومَ عَرَفَةَ ، وأقبل علينا ، فقال : « الله أكبرُ الله أكبرُ » ومدَّ التكبير إلى العصر ، من آخر أيام التشريق ، أخرجه الدارقطني من طرق . وفي بعضها « الله أكبرُ الله أكبرُ ، لا إله إلا الله ، والله أكبرُ والله الحمدُ » ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم . روى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود ، رواه سعيد عن عمر ، وعلي وابن عباس . وروى بإسناده عن محمد بن سعيد « أن عبد الله كان يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَأَتَانَا عَلَى بَعْدِهِ فَكَبَّرَ مِنْ غَدَاةِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، والله أكبرُ الله أكبرُ ، والله الحمدُ » قيل لأحمد رحمه الله : بأي حديث تذهب إلى أن التكبير من صلاة الفجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ؟ قال : لإجماع عمر ، وعلي وابن عباس ، وابن مسعود رضي الله عنهم ، ولأن الله تعالى قال : (٢ : ٢٠٣) واذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ (وهي أيام التشريق ، فتعين الذكر في جميعها . ولأنها أيام يُرْمَى فيها ، فكان التكبير فيها - أي يوم النحر . وقوله تعالى (٢٢ : ٢٨) وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ (والمراد به ذكر الله تعالى على الهدايا ، والأضاحي .

ويُستعَبُّ التكبير عند رؤية الأنعام في جميع العشر ، وهذا أولى من قولهم وتفسيرهم ، لأنهم لم يعملوا به في كلِّ العشر ، ولا في أكثره . وإن صحَّ قولهم فقد أمر الله تعالى بالذكر في أيام معدودات ، وهي أيام التشريق ، فيعمل به أيضاً . وأما الحرمون فإنهم يكبرون من صلاة الظهر يوم النحر ، لما ذكره ، لأنهم كانوا مشغولين قبل ذلك بالتلبية ، وغيرهم يتبدى من يوم عرفة ، لعدم المانع في حقهم ، مع وجود مقتضى . وقولهم : إن الناس تبع لهم في هذا دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ ، لا دليل عليها ، فلا تسمع .

❦ فصل ❦

وصفة التكبير : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد . وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن مسعود . وبه قال الثوري ، وأبو حنيفة ، وإسحاق ، وابن المبارك . إلا أنه زاد : على ما هدانا : بقوله (٢٢ : ٣٨) وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كُمْ) وقال مالك ، والشافعي : يقول : الله أكبر ، الله أكبر ، ثلاثاً ، لأن جابراً صلى في أيام التشريق ، فلما فرغ من صلاته قال : الله أكبر ، الله أكبر ، وهذا لا يقوله إلا توقيفاً ، ولأن التكبير شعار العيد ، فكان وثراً كتكبير الصلاة والخطبة .

ولنا : خبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو نص في كيفية التكبير ، وأنه قول الخليفين الراشدين . وقول ابن مسعود ، وقول جابر : لا يسمع مع قول النبي ﷺ ، ولا يُقدّم على قول أحد من ذكرنا ، فكيف قدّموه على قول جميعهم ؟ ولأنه تكبير خارج الصلاة ، فكان شفعاً كتكبير الأذان ، وقولهم : إن جابراً لا يفعله إلا توقيفاً فاسد . لوجوه :

(أحدها) أنه قد روى خلاف قوله ، فكيف يُترك ما صرح به لاحتمال وجود ضده ؟

(الثاني) أنه إن كان قوله توقيفاً ، كان قول من خالفه توقيفاً ، فكيف قدّموا الضعيف على ما هو أقوى منه ، مع إمامة من خالفه ، وفضلهم في العلم عليه ، وكثرتهم ؟

(الثالث) أن هذا ليس بمذهب لهم ، فإن قول الصحابي لا يحمل على التوقيف عندهم .

(الرابع) أنه إنما يحمل على التوقيف ما خالف الأصول ، وذكر الله تعالى لا يخالف الأصل ، ولا سيما إذا كان وثراً .

« مسألة » قال ﴿ ثم لا يزال يكبر دُبُر كل صلاة مكتوبة صلاتها في جماعة . وعن أبي عبد الله رحمه الله : أنه يكبر لصلاة الفرض ، وإن كان وحده ، حتى يكبر لصلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ثم يقطع ﴾ .

المشروع عند إمامنا رحمه الله التكبير عقيب الفرائض في الجماعات ، في المشهور عنه . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : أذهب إلى فعل ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده ؟ قال أحمد : نعم . وقال ابن مسعود : إنما التكبير على من صلى في جماعة ، وهذا مذهب الثوري ، وأبي حنيفة . وقال مالك : لا يكبر عقيب النوافل ، ويكبر عقيب الفرائض كلها . وقال الشافعي : يكبر عقيب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ، منفرداً صلاتها أو في جماعة . لأنها صلاة مفعولة ، فيكبر عقيبها كالفرض في جماعة .

ولنا : قول ابن مسعود ، وفعل ابن عمر ، ولم يُعرف لها مخالف في الصحابة ، فكان إجماعاً . ولأنه

ذكر مختص بوقت العيد ، فاختص بالجماعة ، ولا يلزم من مشروعيته للفرائض مشروعيته للنوافل ، كالأذان والإقامة . وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى : أنه يكبر للفرض ، وإن كان منفرداً ، وهو مذهب مالك ، لأنه ذكر مستحب للمسبوق ، فاستحب للفرد كالسلام .

فصل

والمسافرون كالقيمين فيما ذكرنا ، وكذلك النساء يكبرن في الجماعة ، وفي تكبيرهن في الانفراد روايتان ، كالرجال . قال ابن منصور : قلت لأحمد : قال سفيان : لا يكبر النساء أيام التشريق إلا في جماعة ؟ قال : أحسن . وقال البخاري : كان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ، ليألي التشريق مع الرجال في المسجد ، وينبغي لمن أن يخفّض أصواتهن حتى لا يسمعن الرجال . وعن أحمد رواية أخرى : أنهن لا يكبرن ، لأن التكبير ذكر يُشرع فيه رفع الصوت ، فلم يُشرع في حقهن كالأذان .

فصل

والمسبوق بيمض الصلاة يكبر إذا فرغ من قضاء ما فات ، نص عليه أحمد . وهذا قول أكثر أهل العلم . وقال الحسن : يكبر ثم يقضى . لأنه ذكر مشروع في آخر الصلاة . فيأتي به المسبوق قبل القضاء ، كالشهد . وعن مجاهد ، ومكحول : يكبر ثم يقضى ، ثم يكبر لذلك . ولنا : أنه ذكر شرع بعد السلام ، فلم يأت به في أثناء الصلاة ، كالسليمة الثانية ، والدعاء بعدها ، وإن كان على المصلي سجود سهو بعد السلام سجده ، ثم يكبر . وبهذا قال الثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، ولا أعلم فيه مخالفاً ، لأنه سجود مشروع للصلاة ، فكان التكبير بعده ، وبعد تشهد سجود صلب الصلاة ، وآخر مدة التكبير العصر من آخر أيام التشريق ، لما ذكرناه في المسألة التي قبلها .

فصل

وإذا فاتته صلاة من أيام التشريق فقضاها فيها ، فحكمها حكم المؤداة في التكبير لأنها صلاة في أيام التشريق . وكذلك إن فاتته من غير أيام التشريق ، فقضاها فيها كذلك . وإن فاتته من أيام التشريق فقضاها في غيرها لم يكبر ، لأن التكبير مُقيّد بالوقت ، فلم يفعل في غيره كالتلبية .

فصل

ويكبر مستقبل القبلة ، حكاه أحمد عن إبراهيم . قال أبو بكر : وعليه العمل ، وذلك لأنه ذكر مختص بالصلاة ، أشبه الأذان والإقامة ، ويحتمل أن يكبر كيفما شاء ، لما روى جابر : أن النبي ﷺ أقبل عليهم فقال : « الله أكبر ، الله أكبر » وإن نسي التكبير حتى خرج من المسجد لم يكبر ، وهذا

قول أصحاب الرأي ، لأنه مختص بالصلاة من بعدها ، فأشبهه سجود السهو ، ويحتمل أن يكبر لأنه ذكر فاستحب ، وإن خرج ، وبعد ، كاللحاح والذكر المشروع بعدها ، وإن ذكره في المسجد عاد إلى مكانه ، فجلس ، واستقبل القبلة ، فكبر . وقال الشافعي : يكبر ماشياً ، وهذا أقيس ، لأن التكبير ذكر مشروع بعد الصلاة فأشبهه سائر الذكر . قال أصحابنا : وإذا أحدث قبل التكبير لم يكبر ، عامداً كان أو ساهياً ، لأنَّ الحدث يقطع الصلاة عمدته وسهوه . وبالع ابن عقيل ، فقال : إن تركه حتى تكلم لم يكبر ، والأولى إن شاء الله أن يكبر ، لأن ذلك ذكر منفرد بعد سلام الإمام ، فلا تشترط له الطهارة ، كسائر الذكر ، ولأن اشتراط الطهارة إمّا بنص ، أو معناه ، ولم يوجد ذلك . وإذا نسي الإمام التكبير كبر المأموم ، وهذا قول الثوري ، لأنه ذكر يتبع الصلاة ، أشبه سائر الذكر .

فصل

قال القاضي : ظاهر كلام أحمد أنه يكبر عقيب صلاة العيد ، وهو قول أبي بكر ، لأنها صلاة مفروضة في جماعة فأشبهت الفجر . وقال أبو الخطاب : لا يسن لأنها ليست من الصلوات الخمس ، أشبهت النوافل ، والأول أولى ، لأنَّ هذه الصلاة أخص بالعيد ، فكانت أحق بتكبيره .

فصل

ويُشرع التكبير في غير أذبار الصلوات ، وكان ابن عمر يكبر بمِئتي في تلك الأيام خلف الصلوات وعلى فراشه ، وفي فسطاطه ، ويجلسه ، وتمشاه ، تلك الأيام جميعاً ، وكان يكبر في قُبته بما يسمعه أهل المسجد ، فيكبرون ، ويكبر أهل الأسواق ، حتى ترنم مِئتي تكبيراً . وكذلك يستحب التكبير في أيام العشر كلها ، لقول الله تعالى (٢٢ : ٢٨) وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ كما قال : (٢٠٣ : ٢) وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ . والأيام المعلومات أيام العشر ، والمعدودات أيام التشريق . قال البخاري : وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في العشر ، يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ، ويستحب الاجتهاد في عمل الخير في أيام العشر ، من الذكر ، والصلاة ، والصيام ، والصدقة ، وسائر أعمال البر ، لما روى ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام ، قالوا ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه ، وماله ، فلم يرجع بشيء » أخرجه البخاري .

فصل

قال أحمد رحمه الله : ولا بأس أن يقول الرجل للرجل يوم العيد : تقبل الله منا ومنك . وقال حرب : سئل أحمد عن قول الناس في الميدين : تقبل الله منا ومنكم ، قال : لا بأس به ، يرويه أهل الشام عن أبي

أُمَامَةٌ ، قيل : ووائله بن الأسقع ؟ قال : نعم . قيل : فلا تكره أن يقال هذا يوم العيد ؟ قال : لا . وذكر ابن عقيل في تهنئة العيد أحاديث ، منها : أن محمد بن زياد ، قال : كنت مع أبي أُمَامَةَ الباهلي ، وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانوا إذا رَجَعُوا مِنَ العيد ، يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك . وقال أحمد : إسناده حديث أبي أُمَامَةَ إسناده جيد ، وقال علي بن ثابت : سألت مالك ابن أنس : منذُ خمس وثلاثين سنة ؟ وقال : لم يَزَلْ يُعْرَفُ هذا بالدينة . ورؤى عن أحمد أنه قال : لا ابتدئ به أحداً ، وإن قاله أحد رددته عليه .

فصل

قال القاضي : ولا بأس بالتعريف عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بالأمصار . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن التعريف في الأمصار ، يجتمعون في المساجد يوم عَرَفَةَ ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس ، قد فعله غير واحد . وروى الأثرم عن الحسن قال : أول من عرف بالبصرة ابنُ عباس رحمه الله ، وقال أحمد : أول من فعله ابن عباس ، وعمرو بن حُرَيْث . وقال الحسن وبكر ، وثابت ، ومحمد بن واسع : كانوا يشهدون المسجد يوم عَرَفَةَ . قال أحمد : لا بأس به ، إنما هو دُعَاء ، وذكر الله ، فقل له : تفعله أنت ؟ قال : أما أنا فلا . ورؤى عن يحيى بن معين : أنه حضر مع الناس عَشِيَّةَ عَرَفَةَ .

كتاب صلاة الخوف

صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة ، أما بالكتاب : فقول الله تعالى (٤ : ١٠٢) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ) الآية . وأما السنة : فنبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلاة الخوف . وجهور العلماء متفقون على أن حكمها باقٍ بعد النبي ﷺ . وقال أبو يوسف : إنما كانت تختص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ) وليس بصحيح ، فإن ما ثبت في حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حقنا . ما لم يقم دليل على اختصاصه به ، فإن الله تعالى أمر باتباعه بقوله (٦ : ١٥٥) فَاتَّبِعُوهُ) . وسئل عن القبلة للصائم ، فأجاب بأنني أفعل ذلك ، فقال ، السائل : لست مثلكم ، فغضب وقال « إِنِّي لَا رَجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي » ولو اختص بفعله لما كان الإخبار بفعله جواباً ، ولا غضب من قول السائل : لست مثلكم ، لأن قوله : إِذَا كَانَ يَكُونُ صَوَاباً ، وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحتجّون بأفعال رسول الله ﷺ ، ويرونها معارضة لقوله ، وناسخة له ، ولذلك لما أخبرت عائشة وأمّ سلمة بأن النبي صلى الله عليه وسلم « كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَيَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ » تركوا به خبر أبي هريرة « مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ » ولما ذكروا ذلك لأبي هريرة قال : هُنَّ أَعْلَمُ ، إِنَّمَا حَدَّثَنِي بِهِ النَّضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، ورجع عن قوله ، ولو لم يكن فعله حجة لغيره لم يكن معارضاً لقوله . وأيضاً فإن الصحابة رضی الله عنهم أجمعوا على صلاة الخوف . فروى أن علياً رضي الله عنه صلى صلاة الخوف ليلة الهدير^(١) ، وصلى أبو موسى الأشعري صلاة الخوف بأصحابه .

وروى أن سعيد بن العاص كان أميراً على الجيش بطبرستان ، فقال : أَيُّكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ ؟ فقال حذيفة : أَنَا ، فقدمه فصلّى بهم . فأما تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالخطاب ، فلا يوجب تخصيصه بالحكم ، لما ذكرناه . ولأن الصحابة رضی الله عنهم أنكروا على مانعي الزكاة قولهم إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى خَصَّ نَبِيَّهُ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ بقوله (٩ : ١٠٣) خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) وقد قال الله تعالى (٦٦ : ١) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ) وهذا لا يختص به . فإن قيل : فإن النبي ﷺ أخر الصلاة يوم الخندق ، ولم يصل ؟ قلنا : هذا كان قبل نزول صلاة الخوف ، وإنما يؤخذ بالآخر ، فالآخر ، من أمر رسول الله ﷺ ، ويكون ناسخاً لما قبله ، ثم إن هذا الاعتراض باطل في نفسه ، إذ لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يصلي صلاة الخوف ، وقد أمره الله تعالى بذلك في كتابه ، فلا يجوز الاحتجاج بما يخالف الكتاب ، والإجماع . ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الهدير : صوت الجمل من غير شقيقة ، وإيراد ليلة وقعة الجمل ،

عليه وسلم آخر الصلاة نسياناً ، فإنه روى أن النبي ﷺ سألهم عن صلاتها ، فقالوا : ماصليتنا . وروى أن عمر قال : ماصليت العصر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « والله ماصليتها » أو كما جاء . ويدل على صحة هذا أنه لم يكن - ثم قتال يمدحه من الصلاة ، فدل على ما ذكرناه .

« مسألة » قال ﴿ وصلاة الخوف إذا كان بإزاء العدو ، وهو في سفر صلى بطائفة ركعة ، وأتمت لأنفسها أخرى ، بالحمد لله ، وسورة ، ثم ذهبت تحرّس . وجاءت الطائفة الأخرى التي بإزاء العدو ، فصلت معه ركعة ، وأتمت لأنفسها أخرى ، بالحمد لله وسورة ، وإطيل التشهد حتى يتموا التشهد ، ويسلم بهم ﴾ .

وجملة ذلك : أن الخوف لا يؤثر في عدد الركعات في حق الإمام والمأموم جميعاً ، فإذا كان في سفر يذبح القصر ، صلى بهم ركعتين ، بكل طائفة ركعة ، وتتم لأنفسها أخرى ، على الصفة المذكورة ، وإنما يجوز ذلك بشرائط - منها : أن يكون العدو مباح القتال ، وأن لا يؤمن هجومه . قال القاضي : ومن شرطها كون العدو في غير جهة القبلة . ونص أحمد على خلاف ذلك في رواية الأثرم ، فإنه قال : قلت له : حديث سهل نستعمله ، مستقبلين القبلة - كانوا أو مستدبرين ؟ قال : نعم ، هو أنسكى . ولأن العدو قد يكون في جهة القبلة على وجه لا يمكن أن يصلي بهم صلاة عسفان^(١) لا نشارهم ، أو استنارهم ، أو الخوف من كمين ، فالنوع من هذه الصلاة يفضى إلى تفويتها . قال أبو الخطاب : شرطها أن يكون في المصلين كثرة يمكن تفريقهم طائفتين ، كل طائفة ثلاثة ، فأكثر . وقال القاضي : إن كانت كل فرقة أقل من ثلاثة كرهناه ، لأن أحمد ذهب إلى ظاهر فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ووجه قولها : أن الله تعالى ذكر الطائفة بلفظ الجمع ، لقوله تعالى (٤ : ١٠٢) فإذا سجدوا فليكنوا من وراءكم) وأقل لفظ الجمع ثلاثة ، والأولى أن لا يشترط هذا . لأن مادون الثلاثة عدد تصح به الجماعة ، فجاز أن يكونوا طائفة كالثلاثة . وأما فعل النبي ﷺ ، فإنه لا يشترط^(٢) في صلاة الخوف أن يكون المصلون مثل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في العدد ، وجهاً واحداً ، ولذلك اكتفينا بثلاثة ، ولم يكن كذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

ويستحب أن يخفف بهم الصلاة ، لأن موضوع صلاة الخوف على التخفيف ، وكذلك الطائفة التي تفارقه صلى لنفسها ، تقرأ بسورة خفيفة ، ولا تفارقه حتى يستقل قائماً ، لأن النهوض يشتركون فيه

(١) صلاة عسفان : ستأتي صفتها بعد صفحات ، وعسفان موضع على مرحلتين من مكة ، كانت فيه غزوة للنبي صلى الله عليه .

(٢) في النسخ المطبوعة : لا يشترك بدل لا يشترط وهو تصحيف ، ولم ينبه عليها في الخطأ والصواب .

جميعاً ، فلا حاجة إلى مفارقتهم إياه قبله ، والمفارقة إنما جازت للعدو . ويقرأ ، ويتشهد ويُطيل في حال الانتظار حتى يدركوه . وقال الشافعي في أحد قوليه : لا يقرأ حال الانتظار ، بل يؤخر القراءة ليقراء بالطائفة الثانية ، ليكون قد سَوَّى بين الطائفتين .

ولنا : أن الصلاة ليس فيها حال سكوت ، والقيام محلّ للقراءة ، فينبغي أن يأتي بها فيه ، كما في التشهد إذا انتظرهم ، فإنه يشهد ، ولا يسكت ، كذا هاهنا ، والنسوية بينهم تحصل بانتظاره إياهم في موضعين ، والأولى في موضع واحد . إذا ثبت هذا فقال القاضي : إن قرأ في انتظارهم قرأ بعد ما جاءوا بقدر فاتحة الكتاب ، وسورة خفيفة ، وإن لم يقرأ في انتظارهم قرأ إذا جاءوا بالفاتحة وسورة خفيفة ، وهذا على سبيل الاستحباب ، ولو قرأ قبل مجيئهم ، ثم ركع عند مجيئهم ، أو قبله ، فأدركوه راكعاً ، ركعوا معه ، وصحّت لهم الركعة مع ترك السنة . وإذا جلس للتشهد قاموا فصّلوا ركعة أخرى ، وأطال التشهد بالدعاء ، والتوسّل ، حتى يدركوه ، ويتشهدوا ، ثم يسلم بهم . وقال مالك : يتشهدون معه ، فإذا سلم الإمام قاموا ، فمضوا ما فاتهم كالمسبوق . وما ذكرناه أولى لقول الله تعالى (١٠٢ : ٤) وَلَتَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ) وهذا يدلّ على أن صلاتهم كلّها معه .

وفي حديث سهل « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ حَتَّى صَلَّى الَّذِينَ خَلْفَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ » رواه أبو داود . وروى : أنه سلم بالطائفة الثانية ، ولأن الأولى أدركت معه فضيلة الإحرام ، فينبغي أن يسلم بالثانية ، ليسوّي بينهم ، وبهذا قال مالك ، والشافعي . إلا فيما ذكرنا من الاختلاف . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّي كما روى ابن عمر . قال : « صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ ، وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةٌ لِلْعَدُوِّ ، ثُمَّ انصَرَفُوا ، وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ ، مُتَبَايِنٌ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَجَاءَ أَوْلَئِكَ ، ثُمَّ صَلَّى لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَةً ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ قَضَى هَؤُلَاءِ رَكْعَةً ، وَهَؤُلَاءِ رَكْعَةً » متفق عليه . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّي بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً ، وَالْأُخْرَى مُوَاجِهَةٌ لِلْعَدُوِّ ، ثُمَّ تَنْصَرِفُ الَّتِي صَلَّتْ مَعَهُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَهِيَ فِي صَلَاتِهَا ، ثُمَّ تَجِيءُ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَتُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ يَسَلِّمُ الْإِمَامُ ، وَتَرْجِعُ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ ، وَهِيَ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُولَى إِلَى مَوْضِعِ صَلَاتِهَا ، فَتُصَلِّي رَكْعَةً مُنْفَرَدَةً ، وَلَا تَقْرَأُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا فِي حَكْمِ الْإِثْمَامِ ، ثُمَّ تَنْصَرِفُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ . ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ ، فَتُصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ مُنْفَرَدَةً ، وَتَقْرَأُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا قَدْ فَارَقَتْ الْإِمَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَحُكْمُهَا حَكْمُ الْمَسْبُوقِ إِذَا فَارَقَ إِمَامَهُ . قال : وهذا أولى ، لأنكم جَوَزْتُمْ لِلْعَامُومِ فِرَاقَ إِمَامِهِ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ الطَّائِفَةُ الْأُولَى ، وَلِلثَّانِيَةِ فِرَاقَهُ فِي الْأَفْعَالِ ، فَيَسْكُونُ جَالِساً وَهُمْ قِيَامٌ ، يَأْتُونَ بِرَكْعَةٍ وَهُمْ فِي إِمَامَتِهِ .

ولنا : ماروى صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع^(١) صلاة الخوف « أن طائفة صلت معه ، وطائفة وجاه^(٢) العدو ، فصلّى بالتي معه ركعة ثم ثبّت قائماً ، وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا ، وصفّوا وجاه العدو . وجاءت الطائفة الأخرى ، فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم ، ثم ثبّت جالسا ، وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم » رواه مسلم

وروى سهل بن أبي حنمة مثل ذلك ، والعمل بهذا أولى . لأنه أشبه بكتاب الله تعالى ، وأوطأ للصلاة ، والحرب . أما موافقة الكتاب ، فإن قول الله تعالى : (٤ : ١٠٢) ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) يقتضى أن جميع صلاتها معه ، وعنده تصلّى معه ركعة فقط ، وعندنا جميع صلاتها معه — إحدى الركعتين توافقه في أفعاله وقيامه ، والثانية تأتي بها قبل سلامه ، ثم تسلم معه ، ومن مفهوم قوله : (لم يصلوا) أن الطائفة الأولى قد صلت جميع صلاتها ، وعلى قولهم : لم تصل إلا بعضها . وأما الاحتياط للصلاة ، فإن كل طائفة تأتي بصلاتها متوالية ، بعضها توافق الإمام فيها فعلاً ، وبعضها تفارقه وتأتى به وحدها كالمسبوق . وعنده تنصرف في الصلاة ، فإذا أنتمى ، وإما أن تركب ، وهذا عمل كثير . وتستدير القبلة ، وهذا يتنافى الصلاة ، وتفرق بين الركعتين تفرقاً كثيراً بما ينافيها . ثم جعلوا الطائفة الأولى مؤتممة بالإمام بعد سلامه ، ولا يجوز أن يكون المأموم مأموماً في ركعة يأتي بها بعد سلام إمامه . وأما الاحتياط للحرب ، فإنه يتمكن من الضرب والطمع والتجريض ، وإعلام غيره بما يراه مما خفى عليه من أمر العدو ، وتحذيره ، وإعلام الذين مع الإمام بما يحدث ، ولا يمكن هذا على قولهم . ولأن مبنى صلاة الخوف على التخفيف ، لأنهم في موضع الحاجة إليه ، وعلى قولهم تطول الصلاة أضعاف ما كانت حال الأمن ، لأن كل طائفة تحتاج إلى مضي إلى مكان الصلاة ، ورجوع إلى وجاه العدو ، وانتظار لمضي الطائفة الأخرى ، ورجوعها . فعلى تقدير أن يكون بين المسكين نصف ميل ، تحتاج كل طائفة إلى مشي ميل ، وانتظار للأخرى قدر مشي ميل ، وهى في الصلاة ، ثم تحتاج إلى تسكّن الرجوع إلى موضع الصلاة ، لإتمام الصلاة من غير حاجة إليه ، ولا مصلحة تتعلق به ، فلو احتاج الأمن إلى مثل هذه الكلفة في الجماعة لسقطت عنه ، فكيف يكلف الخائف هذا ، وهو في مظنة التخفيف ، والحاجة

(١) ذات الرقاع : الرقاع جمع رقعة وهى القطعة المخالفة لباقي الثوب ، وسميت هذه الغزوة بذلك لأن المسلمين لفوا على أرجاءهم الخرق والرقاع حماية لها من حر الأرض وعسف السير ، وكانت أرجلهم قد تأكلت من كثرة المشى ، وقيل سميت بذلك باسم جبل فيه بقع حمراء وبض وسود ، وكانت الغزوة قريبة منه (٢) وجاه : على وزن فعال من المواجهة ، وغالباً تبدل هذه الواو تاء للتخفيف ، لأن الواو المكسورة والمضمومة في أول الكلمة ثقيلة ، فيقال تجاه ، ويجوز ضمها وكسرها ، ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس ، أحفظ الله تحمده تجاهك ، أصلها وجاهك ، فأبدلت الواو تاء للتخفيف .

إلى الرفق به . وأما مفارقة الإمام فجازة للعذر ، ولا بدّ منها على القوانين ، فإنهم جوزوا للطائفة الأولى مفارقة الإمام ، والذهاب إلى وجه العدو ، وهذا أعظم مما ذكرناه . فإنّه لا نظير له في الشرع ، ولا يوجد مثله في موضع آخر .

فصل

وإن صَلَّى بهم كذهب أبي حنيفة جاز ، نص عليه أحمد . ولكن يكون تاركاً للأولى والأحسن ، وبهذا قال ابن جرير ، وبعض أصحاب الشافعي .

فصل

ولا تجب التسوية بين الطائفتين ، لأنه لم يرد بذلك نص ولا قياس ، ولا يجب أن تكون الطائفة التي يزاء العدو ممن تحصل الثقة بكفائتها ، وجراستها ، ومتى خشي اختلال حالهم ، واحتيج إلى معوثتهم بالطائفة الأخرى ، فلا إمام أن ينهد^(١) إليهم بمن معه ، ويبدنوا على ماضي من صلاتهم .

فصل

فإن صلوا الجمعة صلاة الخوف جاز ، إذا كانت كل طائفة أربعين ؛ فإن قيل : فالعدد شرط في الجمعة كلّها ، ومتى ذهبت الطائفة الأولى بقي الإمام منفرداً ، فتبطل كالأول نقص العدد . فالجواب : أن هذا جاز لأجل العذر ، ولأنه يترقّب مجيء الطائفة الأخرى ، بخلاف الانقضاء ، ولا يجوز أن يخطب بإحدى الطائفتين ، ويصلي بالأخرى ، حتى يصلي معه من حضر الخطبة ، وبهذا قال الشافعي .

فصل

والطائفة الأولى في حكم الاتّمام قبل مفارقة الإمام ، فإن سها لحقهم حكمٌ سهوه فيما قبل مفارقتها ، وإن سهوا لم يلزمهم حكمٌ سهوم ، لأنهم مأمومون ، وأما بعد مفارقتها فإن سها لم يلزمهم حكمٌ سهوه ، فإن سهوا لحقهم حكمٌ سهوم ، لأنهم منفردون . وأما الطائفة الثانية فيلحقها حكم سهو إمامها في جميع صلاته ، ما أدركت منها ، وما فاتها ، كالمسبق يلحقه حكم سهو إمامه فيما لم يدركه ، ولا يلحقها حكمٌ سهوها في شيء من صلاتها ، لأنها إن فارقتها فعلاً لقضاء ما فاتها فهي في حكم المؤتمّ به ، لأنهم يؤتمون بسلامه ، فإذا فرغت من قضاء ما فاتها سجد ، وسجدت معه ، فإن سجد الإمام قبل إتمامها سجدت ، لأنها مؤتمّة به ، فيلزمها متابعتها ، ولا تُعيد السجود بعد فراغها من التشهد ، لأنها لم تنفرد عن الإمام ، فلا يلزمها من السجود أكثر مما يلزمها ، بخلاف المسبوق . وقال القاضي : ينبني هذا على الروايتين في المسبوق إذا سجد مع إمامه ، ثم قضى ما عليه ، وقد ذكرنا الفرق بينهما .

(١) ينهد : ينهض .

« مسألة » قال (وإن خاف وهو مقيم صلى بكل طائفة ركعتين ، وأتمت الطائفة الأولى بالحمد لله في كل ركعة ، والطائفة الأخرى تمت بالحمد لله ، وسورة) .

وجملة ذلك : أن صلاة الخوف جائزة في الحضر ، إذا احتيج إلى ذلك بنزول العدو قريباً من البلد ، وبه قال الأوزاعي ، والشافعي . وحكى عن مالك أنها لا تجوز في الحضر ، لأن الآية إنما دلت على صلاة ركعتين ، وصلاة الحضر أربع ، ولأن النبي ﷺ لم يفعلها في الحضر ، وخالفه أصحابه ، فقالوا كقولنا . ولنا : قول الله تعالى : (٤ : ١٠٢) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ (الآية) ، وهذا عام في كل حال ، وترك النبي صلى الله عليه وسلم فعلها في الحضر إنما كان لغناه عن فعلها في الحضر ، وقولهم : إنما دلت الآية على ركعتين . قلنا : وقد يكون في الحضر ركعتان ، الصبح ، والجمعة ، والمغرب ثلاث . ويجوز فعلها في الخوف في السفر ، ولأنها حالة خوف ، فجازت فيها صلاة الخوف كالسفر . فإذا صلى بهم الرباعية صلاة الخوف فرقتهم فرقتين ، فصلّى بكل طائفة ركعتين ، وهل تفارقه الطائفة الأولى في التشهد الأول ، أو حين يقوم إلى الثالثة ؟ على وجهين ، أحدهما : حين قيامه إلى الثالثة ، وهو قول مالك ، والأوزاعي ، لأنه يحتاج إلى التطويل من أجل الانتظار . والتشهد يستحب تخفيفه ، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتشهد كان كأنه على الرضف^(١) حتى يقوم ، ولأن ثواب القائم أكثر ، ولأنه إذا انتظرهم جالساً فجاءت الطائفة فإنه يقوم قبل إحرامهم ، فلا يحصل اتباعهم له في القيام .

والثاني : في التشهد ، لتدرك الطائفة الثانية جميع الركعة الثالثة ، لأن الانتظار في الجلوس أخف على الإمام ، ولأنه متى انتظرهم قائماً احتاج إلى قراءة السورة في الركعة الثالثة ، وهو خلاف السنة ، وأياً ما فعل كان جائزاً ، وإذا جلس الإمام للتشهد الأخير جلست الطائفة معه فتشهدت التشهد الأول ، وقامت وهو جالس ، فأتمت صلاتها ، وتقرأ في كل ركعة بالحمد لله وسورة ، لأن ماتقضيها أول صلاتها ، ولأنها لم يحصل لها مع الإمام قراءة السورة . ويطول الإمام التشهد ، والدعاء ، حتى أتم الركعتين ، ثم يشهد ، ويسلم بهم . فاما الطائفة الأولى : فإما تقرأ في الركعتين بعد مفارقة إمامها الفاتحة وحدها ، لأنها آخر صلاتها ، وقد قرأ إمامها بها السورة في الركعتين الأوليين ، وظاهر المذهب أن ماتقضيها الطائفة الثانية أول صلاتها . فعلى هذا تستفتح إذا فارقت إمامها ، وتستعيد ، وتقرأ الفاتحة ، وسورة . وقد روى أنه آخر صلاتها ، ومقتضاه ألا تستفتح ، ولا تستعيد ، ولا تقرأ السورة ، وعلى كل حال

(١) الرضف : هو الحجارة المحيطة بحر النار ، وهو اسم جنس جمع واحد رصفة ، يسكون

فينبغي لها أن تُحَقِّفَ . وإن قرأت سورةً فلتكن من أخفِّ السور ، أو تقرأ آية أو اثنتين من سورة .
وينبغي للإمام أن لا يُعَجِّلَ بالسلام ، حتى يفرغ أكثرهم من التشهد ، فإن سلم قبل فراغ بعضهم
أتمَّ تشهدَهُ ، وسلم .

فصل

واختلفت الرواية فيما يقضيه المسبوق ، فروى أنه أول صلاته ، وما يدركه مع الإمام آخرها ، وهذا
ظاهر المذهب ، كذلك قال ابن عمر ، ومجاهد ، وابن سيرين ، ومالك ، والثوري . وحكى عن الشافعي
وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ، والحسن بن حي . وروى عن أحمد أن ما يقضيه آخر صلاته ، وبه قال سعيد
ابن المسيب ، والحسن ، وعمر بن عبدالعزيز ، ومكحول ، وعطاء ، والزهرى ، والأوزاعي ، وإسحق ،
والمزني ، وأبو ثور ، وهو قول الشافعي . ورواية عن مالك ، لقول النبي ﷺ « وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُوا »
متفق عليه ، ولأنه آخر صلاته حقيقةً ، فكان آخرها حكماً ، كغير المسبوق . ولأنه يقشهد في آخر
ما يقضيه ، ويسلم ، ولو كان أول صلاته لما تشهد ، وكان يكفيه تشهد مع الإمام . وللرواية الأولى قوله
« وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا » وهو صحيح ، ولأنه يُسمَّى قضاء ، والقضاء للفائت ، والفائت أول الصلاة .
ومعنى قوله « فَأَتُوا » أى اقضوا ، لأن القضاء إتمام ، ولذلك سمَّاه فائتاً ، والفائت أول الصلاة . ولأنه
يقرأ فيما يقضيه الفاتحة ، وسورة ، فكان أول الصلاة كغير المسبوق . ولا أعلم خلافاً بين الأئمة الأربعة
في قراءة الفاتحة ، وسورة . قال ابن عبد البر : كل هؤلاء القائلين بالقولين جميعاً يقولون : يقضى ما فاتهُ
بالحمد لله وسورة ، على حسب ما قرأ إمامه إلا إسحاق ، والمزني ، وداود ، قالوا : يقرأ بالحمد وحدها ،
وعلى قول من قال : إنه يقرأ في القضاء بالفاتحة وسورة لا تظهر فائدة الخلاف ، إلا أن يكون
في الاستفتاح والاستعاذة ، حال مُفارقة الإمام ، وفي موضع الجلسة للتشهد الأول ، في حق من أدرك
ركعة من المغرب ، والرباعية ، والله أعلم .

فصل

واختلفت الرواية في موضع الجلسة والتشهد الأول في حق من أدرك ركعة من المغرب ، أو الرباعية ،
إذا قضى . فروى عن أحمد : أنه إذا قام استفتح فصلّي ركعتين متواليّتين ، يقرأ في كلّ واحدة بالحمد لله
وسورة ، نصّ عليه في رواية حرب . وفعل ذلك جُنْدُب ، وذلك لأنهما أول صلاته ، فلم يشهد بينهما
كغير المسبوق . ولأن القضاء على صفة الأداء ، والأداء لا جلوس فيه ، ولأنهما ركعتان يقرأ في كلّ
واحدة منهما بالحمد لله ، وسورة ، فلم يجلس بينهما كالْمُؤَدَّاتَيْنِ . والرواية الثانية : أنه يقوم فيأتي بركعة ،
يقرأ فيها بالحمد لله وسورة ، ثم يجلس ، ثم يقوم ، فيأتي بأخرى بالحمد لله وسورة في المغرب ، أو بركعتين

متواليتين في الرابعة ، يقرأ في أولاهما بالحمد لله وسورة ، وفي الثانية بالحمد وحدها . نقلها صالح ، وأبو داود والأثرم ، وفعل ذلك مسروق . وقال عبد الله بن مسعود : كما فعل مسروق يُفعل ، وهو قول سعيد بن المسيب ، فإنه روى عنه أنه قال للزهري : ماصلةٌ يُجْلَسُ في كلِّ ركعةٍ منها . قال سعيد : هي المغرب ، إذا أدركت منها ركعةً ، ولأن الثالثة آخِرُ صلاته فعلاً ، فيجب أن يجلس قبلها ، كغير المسبوق .

وقد روى الأثرم بإسناده ، عن إبراهيم ، قال : جاء جُنْدُب ، ومسروق ، إلى المسجد ، وقد صلَّوا ركعتين من المغرب ، فدخلوا في الصف ، فقرأ جُنْدُب في الركعة التي أدرك مع الإمام ، ولم يقرأ مسروق ، فلما سلَّم الإمام قاما في الركعة الثانية ، فقرأ جُنْدُب ، وقرأ مسروق ، وجلس مسروق في الركعة الثانية ، وقام جُنْدُب ، وقرأ مسروق في الركعة الثالثة ، ولم يقرأ جُنْدُب ، فلما قضيا الصلاة أتيا عبد الله ، فسألاه عن ذلك ، وقصَّا عليه القصة ، فقال عبد الله : كما فعل مسروق يُفعل . وقال عبد الله : إذا أدركت ركعةً من المغرب فاجلس فيهنَّ كلَّهنَّ ، وأياً ما فعل من ذلك جاز إن شاء الله تعالى ، ولذلك لم يُنكر عبد الله على جُنْدُب فعله ، ولا أمره بإعادة صلاته .

فصل

إذا فرغهم في الرابعة فرقتين فصلَّى بالأولى ثلاث ركعات وبالثانية ركعةً ، أو بالأولى ركعةً ، والثانية ثلاثاً تحت الصلاة ، لأنه لم يزد على انتظارين ، ورد الشرع بمثلهما . وبهذا قال الشافعي ؛ إلا أنه قال : يسجد للسهو ، ولا حاجة إليه ، لأن السجود للسهو ، ولا سهو هاهنا ، ولو قدر أنه فعله ساهياً لم يحتج إلى سجود ، لأنه مما لا يبطل عمده الصلاة ، فلا يُسجد لسهوه ، كما لو رفع يديه في غير موضع الرفع ، وترك رفعهما في موضعه . فأما إن فرغهم أربع فرق ، فصلَّى بكل طائفة ركعة ، أو ثلاث فرق ، فصلَّى بإحداهن ركعتين ، والباقيين ركعةً ركعةً ، تحت صلاة الأولى ، والثانية ، لأنهما اثنتان بمن صلاته صحيحة ، ولم يوجد منهما ما يبطل صلاتهما ، وتبطل صلاة الإمام بالانتظار الثالث ، لأنه لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فزاد انتظاراً لم يرد الشرع به ، فتبطل صلاته به ، كما لو فعله من غير خوف . ولا فرق بين أن تكون به حاجة إلى ذلك ، أو لم تكن ، لأن الرخص إنما يُصار فيها إلى ما ورد الشرع به ، ولا تصح صلاة الثالثة ، والرابعة ، لائتمامها بمن صلاته باطلة ، فأشبه ما لو كانت صلاته باطلة من أولها ، فإن لم يعلما بطلان صلاة الإمام ، فقال ابن حاتم : لا تبطل صلاتهما ، لأن ذلك مما يخفى ، فلم تبطل صلاة المأموم ، كما لو ائتمَّ بمحدث . وينبغي على هذا أن يخفى على الإمام ، والمأموم ، كما اعتبرنا في صحة صلاة من ائتمَّ بمحدث خفاءه على الإمام والمأموم ، ويحتمل أن لا تصح صلاتهما ، لأن الإمام والمأموم يعلمان وجود المبطل ، وإنما خفي عليهم حكمه ، فلم يمنع ذلك البطلان ، كما لو علم الإمام . والمأموم

حدث الإمام ، ولم يعلم كونه مُبطلا . وقال بعض أصحاب الشافعيّ ، كقول ابن حامد ، وقال بعضهم : تصحّ صلاة الإمام والمؤمنين جميعاً ، لأنّ الحاجة تدعو إلى ذلك ، فأشبهه ماله فرّقهم فرقتين . وقال بعضهم ، المنصوص أن صلاتهم تبطل بالانتظار الأول ، لأنه زاد على انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة لم يرد الشرع بها .

ولنا على الأول : أن الرخص إنما تُتعلّق من الشرع ، ولم يرد الشرع بهذا . وعلى الثاني : أن طول الانتظار لا عبرة به ، كما لو أبطأت الثانية فيما إذا فرّقهم فرقتين .

« مسألة » قال ﴿ وإن كانت الصلاة مغرباً صلى بالطائفة الأخرى ركعة وأتمت لأنفسها ركعتين ، تقرأ فيهما بالحمد لله ، ويصلي بالطائفة الأخرى ركعة ، وأتمت لأنفسها ركعتين ، تقرأ فيهما بالحمد لله وسورة ﴾ . وبهذا قال مالك ، والأوزاعيّ ، وسفيان ، والشافعيّ في أحد قوليه . وقال في آخر يصلي بالأولى ركعة ، والثانية ركعتين ، لأنه روى عن عليّ رضي الله عنه : أنه صلى ليلة الهدير^(١) هكذا ، ولأنّ الأولى أدركت معه فضيلة الإحرام والتقدم ، فينبغي أن تزيد الثانية في الركعات ، ليُجَبَّر نقصهم ، وتساوى الأولى .

ولنا : أنه إذا لم يكن بد من التفضيل فالأولى أحقّ به ، ولأنه يجزئ ما فات الثانية بإدراكها السلام مع الإمام ، ولأنها تُصلى جميع صلاتها في حكم الائتمام ، والأولى تفعل بعض صلاتها في حكم الانفراد ، وأيّاً ما فعل فهو جائز على ما قدّمنا . وهل تفرقه الطائفة الأولى في التشهد ، أو حين يقوم إلى الثالثة ؟ فعلى وجهين ، وإذا صلى بالثانية الركعة الثالثة ، وجلس للتشهد ، فإنّ الطائفة الأولى تقوم ، ولا تشهد معه ، ذكره القاضي ، لأنه ليس بوضع للتشهدا ، بخلاف الرباعية . ويحتمل أن تشهد معه ، لأنها تقضى ركعتين متواليتين ، على إحدى الروايتين ، فيُفَضَّى إلى أن تصلي ثلاث ركعات بتشهد واحد ، ولا نظير لهذا في الصلوات . فعلى هذا الاحتمال تشهد معه التشهد الأول ، ثم تقوم كالصلاة الرباعية سواء .

فصل

ويُستحب أن يحمل السلاح في صلاة الخوف لقول الله تعالى : (١٠٢ : ٤) وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ) ولأنهم لا يأمنون أن يفجأهم عدوهم ، فيميتون عليهم . كما قال الله تعالى : (١٠٢ : ٤) وَذَ الَّذِينَ كَذَبُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً) والمستحب من ذلك : ما يدفع به عن نفسه ، كالسيف ، والسكين ، ولا يشقّله ، كالجرش^(٢) ، ولا يمنع من إكمال السجود كالْمَغْفَر^(٣)

(١) الهدير : صوت البعير في غير شفقة ، والمراد يوم وقعة الجبل .

(٢) الجرش : الدرع ، وهو ما يقى الصدر في الحرب من الطعنات .

(٣) المغفر : حلقات من الحديد ونحوه يضعها المحارب على وجهه كالقناع على وجه المرأة فيق وجهه .

ولا ما يؤذى غيره كالزَّمْح ، إذا كانت مُتَوَسِّطًا ، فإن كان في الحاشية لم يُكْرَه . ولا يجوز حمل نجس ولا ما يُخَلِّ بركن من أركان الصلاة ، إلا عند الضرورة ، مثل أن يخاف وقوع الحجارة ، أو السهام به ، فيجوز له حملها للضرورة . قال أصحابنا : ولا يجب حمل السلاح ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأكثر أهل العلم ، وأحد قولي الشافعي ، لأنه لو وجب لكان شرطاً في الصلاة كالسترة ، ولأن الأمر به للرفق بهم والصيانة لهم ، فلم يسكن للإيجاب ، كما أن النبي ﷺ لما نهى عن الوصال^(١) رفقاً بهم لم يكن للتحريم . ويحتمل أن يكون واجباً . وبه قال داود ، والشافعي في القول الآخر ، والحجة معهم . لأن ظاهر الأمر الوجوب ، وقد اقترن به ما يدل على إرادة الإيجاب به ، وهو قوله تعالى : (٤ : ١٠٢) وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ) ونفى الخرج مشروطاً بالأذى دليل على لزومه عند عدمه . فأما إن كان بهم أذى من مطر ، أو مرض ، فلا يجب بغير خلاف ، بتصريح النص بنفي الخرج فيه .

فصل

ويجوز أن يُصَلَّى صلاة الخوف على كل صفة صلاحها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال أحمد : كل حديث يُروى في أبواب صلاة الخوف فالعملُ به جائز . وقال : سِتَّةُ أوجه ، أو سبعة ، يُروى فيها كلها جائز . وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : تقول بالأحاديث كلها ، كل حديث في موضعه ، أو تختار واحداً منها ؟ قال : أنا أقول من ذهب إليها كلها فحسن ، وأما حديث سهل فأنا أخشاه ؛ إذا تقرر هذا فنذكر الوجوه التي بلغنا أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عليها ، وقد ذكرنا منها وجهين : (أحدهما) ما ذكره الخُرَاقِي ، وهو حديث سهل . (والثاني) حديث ابن عمر ، وهو الذي ذهب إليه أبو حنيفة .

(والثالث) صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بمُصَفَّان ، وهو ما روى أبو عبيد الله الزُّرَّاقِي قال : كنتُ مع النبي صلى الله عليه وسلم بمُصَفَّان وعلى المشركين خالد بن الوليد ، فمصلينا الظهر . فقال المشركون : لقد أصبنا غِرَّةً لو حملنا عليهم في الصلاة ، فنزلت آية العصر بين الظهر ، والعصر . فلما حضرت العصر قام رسول الله ﷺ مستقبلاً القبلة ، والمشركون أمامه ، فصَفَّ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صفٌّ ، وصَفَّ خلف ذلك الصفَّ صفٌّ آخرٌ . فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وركعوا جميعاً ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما صلى بهؤلاء السجدين وقاموا سجد الآخرون

(١) الوصال : هو مواصلة الصيام ليلاً ونهاراً بدون سحور ولا غيره من المفطرات بالليل ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه رفقاً بالمسلمين ، ولكنه في ذاته غير محرم إلا إذا أدى إلى ضرر بالصائم ، كالضعف الشديد ، أو تأخير اندمال جرح أو نحو ذلك .

الذين كانوا خلفهم ، ثم تأخر الصف الذي يليه إلى مقام الآخرين ، وتقدم الصف الآخر إلى مقام الصف الأول ، ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعاً ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما جلس رسول الله ﷺ والصف الذي يليه سجد الآخرون ، ثم جلسوا جميعاً فسلم بهم . فصلاًها بمسنان ، وصلاًها يوم بنى سليمان ، رواه أبو داود . وروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا المعنى ، أخرجه مسلم .

وروى عن حذيفة : أنه أمر سعيد بن العاص بطبرستان حين سألهم أيكم شهد مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة : أنا ، وأمره بنحو هذه الصلاة ، قال : وتأمر أصحابك إن هاجهم هيبج فقد حل لهم القتال ، والكلام . رواه الأثرم بإسناده . وإن حرس الصف الأول في الأولى ، والثاني في الثانية ، أو لم يتقدم الثاني إلى مقام الأول ، أو حرس بعض الصف وسجد الباقيون ، جاز ذلك كله ، لأن المقصود يحصل ، لكن الأولى فعل مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ومن شرط هذه الصلاة أن يكون العدو في جهة القبلة ، لأنه لا يمكن حراستهم في الصلاة إلا كذلك ، وأن يكونوا بحيث لا يخفى بعضهم على بعض ، ولا يخاف كين لهم .

فصل

الوجه الرابع : أن يصلي بكل طائفة صلاة منفردة ، ويسلم بها ، كما روى أبو بكره . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خوف الظهر فصفت بعضهم خلفه ، وبعضهم بإزاء العدو ، فصلى ركعتين ثم سلم ، فانطلق الذين صلوا ، فوقفوا موقف أصحابهم ، ثم جاء أولئك ، فصلوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم ، فكان لرسول الله ﷺ أربع ، ولأصحابه ركعتان . أخرجه أبو داود ، والأثرم ، وهذه صفة حسنة ، قليلة الكلفة ، لا يحتاج فيها إلى مفارقة الإمام ، ولا إلى تعريف كيفية الصلاة . وهذا مذهب الحسن ، وليس فيها أكثر من أن الإمام في الثانية متمنّلاً يؤم مفترضين .

فصل

الوجه الخامس : أن يصلي بالطائفة الأولى ركعتين ، ولا يسلم ، ثم تسلم الطائفة وتنصرف ، ولا تقضى شيئاً ، وتأتي الطائفة الأخرى ، فيصلّي بها ركعتين ويسلم بها ، ولا تقضى شيئاً . وهذا مثل الوجه الذي قبله ، إلا أنه لا يسلم في الركعتين الأوليين ، لما روى جابر قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنّا بذات الرّقاع ، فذكر الحديث . قال : فنودى بالصلاة فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، قال : وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتين ، ركعتين ، متفق عليه . وتناول القاضي هذا على أن النبي ﷺ صلى بهم كصلاة الحضر ، وأن كل طائفة قضت ركعتين ، وهذا ظاهر الفساد جداً ، لأنه يخالف صفة الرواية ، وقول أحمد ، ويحمله على محمل فاسد .

أما الرواية : فإنه ذكر أنه صلى بكل طائفة ركعتين ، ولم يذكر قضاء . ثم قال في آخرها : وللقوم ركعتين ركعتين . وأما قول أحمد : فإنه قال : ستة أوجه أو سبعة يروى فيها كلها جائز ، وعلى هذا التأويل لا تكون ستة ولا خمسة . ولأنه قال : كل حديث يروى في أبواب صلاة الخوف فهو جائز ، وهذا مخالف لهذا التأويل ، وأما فساد المَحْمَل فإن الخوف يقتضى تخفيف الصلاة وقصرها ، كما قال الله تعالى : (١٠١ : ٤) فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وعلى هذا التأويل يجعل مكان الركعتين أربعاً ، ويتم الصلاة المقصورة ، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه أتم صلاة السفر ، فكيف يحمل ما هنا على أنه أتمها في موضع وُجد فيه ما يقتضى التخفيف .

فصل

الوجه السادس : أن يُصلى بكل طائفة ركعة ، ولا تقضى شيئاً . لما روى ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذى قرد^(١) صلاة الخوف ، والمشركون بينه وبين القبلة فصفت صناً حله وصفاً موازى المدوّ . فصلى بهم ركعة ، ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء ورجع هؤلاء إلى مصاف هؤلاء ، فصلى بهم ركعة ، ثم سلم عليهم ، فكانت لرسول الله ﷺ ركعتان ، وكانت له ركعة ، ركعة » رواه الأثرم .

وعن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة ، وبهؤلاء ركعة ، ولم يَتَقَضُوا شيئاً » رواه أبو داود . وروى مثله عن زيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، رواه الأثرم . وكذلك قال أبو داود في السنن ، وهو مذهب ابن عباس ، وجابر ، قال : إنما القصر ركعة عند القتال . وقال طاوس ، ومجاهد ، والحسن ، وقتادة ، والحكم ، كذا يقولون : ركعة في شدة الخوف ، يومئذ إيمان . وقال إسحاق : يُجزئك عند الشدة ركعة يومئذ إيمان ، فإن لم يقدر فسجدة واحدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة ، لأنها ذكر لله تعالى . وعن الضحاك أنه قال : ركعة ، فإن لم يقدر كبير تكبيرة حيث كان وجهه . فهذه الصلاة يقتضى عموم كلام أحمد جوازها . لأنه ذكر ستة أوجه ، ولا أعلم وجهاً سادساً سواها ، وأصحابنا ينكرون ذلك . قال القاضي : لا تأثير للخوف في عدد الركعات . وهذا قول أكثر أهل العلم ، منهم : ابن عمر ، والنخعي ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وسائر أهل العلم من علماء الأمصار ، لا يجيزون ركعة ، والذي قال منهم ركعة ، إنما جعلها عند شدة القتال : والذين روينا عنهم صلاة النبي ﷺ أكثرهم لم ينقصوا عن ركعتين ، وابن عباس لم يكن ممن يحضر النبي صلى الله عليه وسلم في نزواته ، ولا يعلم ذلك إلا بالرواية عن غيره ، فالأخذ برواية مَنْ حَضَرَ الصلاة وصلّاها مع النبي صلى الله عليه وسلم أولى .

(١) ذو قرد : موضع قرب المدينة أغار فيه الكفار على لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فغزاهم ، وسميت هذه الغزوة غزوة ذى قرد .

فصل

ومتى صلى بهم صلاة الخوف من غير خوف فصلاته وصلاتهم فاسدة ، لأنها لا تخلو من مفارقة إمامه لغير عذر ، وتارك متتابعة إمامه في ثلاثة أركان ، أو قاصر للصلاة مع إتمام إمامه ، وكل ذلك يفسد الصلاة ، إلا مفارقة الإمام لغير عذر على اختلاف فيه . وإذا فسدت صلاتهم فسدت صلاة الإمام ، لأنه صلى إماماً بمن صلاته فاسدة ، إلا أن يصلي بهم صلاتين كاملتين ، فإنه تصح صلاته وصلاة الطائفة الأولى ، وصلاة الثانية تُبنى على اتمام المفترض بالمتنفل ، وقد نصرنا جوازها .

« مسألة » قال () وإذا كان الخوف شديداً وهم في حال المسابقة ، صلّوا رجلاً ، ورُكباناً ، إلى القبلة ، وإلى غيرها ، يومئذون إيماناً ، يبتدئون تكبيرة الإحرام إلى القبلة ، إن قدروا ، أو إلى غيرها . أما إذا اشتد الخوف والتحم القتال . فلهم أن يصُلُّوا كيفما أمكنهم ، رجلاً ورُكباناً ، إلى القبلة إن أمكنهم ، وإلى غيرها إن لم يمكنهم ، يومئذون بالركوع والسجود ، على قدر الطاقة ، ويحلمون السجود أخفض من الركوع ، ويتقدمون ويتأخرون ، ويضربون ويطمئنون ، ويكبرون ويقرئون ، ولا يؤخرون الصلاة عن وقتها . وهذا قول أكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة ، وإن أبي ليل : لا يصلي مع المسابقة ، ولا مع المشي ، لأن النبي ﷺ لم يصل يوم الخندق ، وآخر الصلاة ، ولأن ما منع الصلاة في غير شدة الخوف منعاً معه ، كالحديث والصياح وقال الشافعي : يصلي ، ولكن إن تاع الطعن ، أو الضرب ، أو المشي ، أو فعل ما يطول بطلت صلاته ، لأن ذلك من مبطلات الصلاة ، أشبه الحدث .

ولنا : قول الله تعالى (٢ : ٢٣٩) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا ، أَوْ رُكْبَانًا) قال ابن عمر : فإن كان خوف أشد من ذلك صلّوا رجلاً قياماً على أقدامهم ، ورُكباناً مستقبلي القبلة ، وغير مستقبلها . متفق عليه . وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن النبي ﷺ صلى بأصحابه في غير شدة الخوف ، فأمرهم بالمشي إلى وجاه العدو ، ثم يعودون لقضاء ما بقي من صلاتهم ، وهذا مشي كثير ، وعمل طويل ، واستدبار للقبلة ، وأجاز ذلك من أجل الخوف الذي ليس بشديد ، فمع الخوف الشديد أولى . ومن العجب أن أبا حنيفة اختار هذا الوجه دون سائر الوجوه ، التي لا تشمل على العمل في أثناء الصلاة ، وسوّغه مع الفتي عنه ، وإمكان الصلاة بدونه ، ثم منعه في حال لا يُقدَّر إلا عليه ، وكان العكس أولى ، سيما مع نص الله تعالى على الرخصة في هذه الحال ، ولأنه مكّفّ تصح طهارته ، فلم يجز له إخلاء وقت الصلاة عن فعلها كالمريض . ويخص الشافعي بأنه عمل أبيح من أجل الخوف . فلم تبطل الصلاة به ، كاستدبار القبلة ، والركوب ، والإيمان ، ولأنه لا يخلو عند الحاجة إلى العمل الكثير من أجل ثلاثة أمور : إمّا تأخير الصلاة عن وقتها ، ولا خلاف بيننا في تحريمه ، أو ترك القتال ، وفيه هلاكه ، وقد قال الله تعالى (٢ : ١٩٥) وَلَا تَتَّقُوا بَأْيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ، وأجمع المسمون على أنه لا يلزمه هذا ،

أو متابعة العمل للمتنازع فيه ، وهو جائز بالإجماع ، فتمتّع فعله ، وصحة الصلاة معه ، ثم ما ذكره يُبطلُ
للمشيء الكثير والعدوّ في الحرب ، وغيره . وأما تأخير الصلاة يوم اتّخذ . فرَوى أبو سعيد : أنه كان
قبل نزول صلاة الخوف ، ويحتملُ أنه شغله المشركون فَنسى الصلاة ، فقد نقل ما يدل على ذلك .
وقد ذكرناه فيما مضى ، وأكده أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا في مُسابقةٍ تُوجب
قطع الصلاة . وأما الصياحُ ، والحدّث : فلا حاجة بهم إليه ، ويمكنهم التيمّم ، ولا يلزم من كون الشيء
مبطلاً مع عدم العذر أن يُبطلَ معه ، كخروج النجاسة من المُستحاضة ، ومن به سَلَسَ البول .

وإن هرب من العدو هرباً مُباحاً ، أو من سيل ، أو سبع ، أو حريق ، لا يمكنه التخلّص منه بدون
الحرب ، فله أن يُصلي صلاة شدّة الخوف ، سواء خاف على نفسه ، أو ماله ، أو أهله . والأسيرُ إذا
خافهم على نفسه إن صلى ، والخائف في موضع يصليان كيفما أمكنهما ، نص عليه أحد في الأسير . ولو كان
قاعداً لا يمكنه القيام ، أو مضطجماً لا يمكنه القعود ، ولا الحركة ، صلى على حسب حاله ، وهذا قول
محمد بن الحسن . وقال الشافعي : يُصلي ويُعبد ، وليس بصحيح . لأنه خائف صلى على حسب ما يمكنه ،
فلم تلزمه الإعادة كالمُهارب ، ولا فرق بين الحضر والسفر في هذا ، لأن المُبمح خوفُ الهلاك ، وقد تساوى
فيه . ومتى أمكن التخلّص بدون ذلك : كالمُهارب من السيل يصعدُ إلى ربوة ، والخائف من العدو يُمكنه
دخول حصن يأمن فيه صولة العدو ، وأُخوّق الضرر ، فيصلّي فيه ، ثم يخرج ، لم يكن له أن يصلي صلاة
شدّة الخوف ، لأنها إنما أُميت للضرورة : فاختصّت بوجود الضرورة .

فصل

والعاصي بهربه كالذي يهرب من حقّ توجّه عليه ، وقاطع الطريق ، والاصّ ، والسارق ، ليس
له أن يصلي صلاة الخوف . لأنها رُخصة تُبثّ الدفع عن نفسه في محلّ مُباح ، فلا تُبثّ بالمعصية
كرُخص السفر .

فصل

قال أصحابنا : يجوز أن يُصَلُّوا في حال شدّة الخوف جماعة ، رجالاً ، وركباً . ويحتمل أن لا يجوز
ذلك ، وهو قول أئمة حنيفة ، لأنهم يحتاجون إلى التقدّم والتأخر ، وربما تقدّموا الإمام ، وتعذّر
عليهم الانتماء . واحتج أصحابنا بأنّها حالة يجوز فيها الصلاة على الأفراد ، فجاز فيها صلاة الجماعة ،
كركوب السفينة ، ويُعنى عن تقدّم الإمام للحاجة إليه ، كالنفو عن العمل الكثير ، ولمن نصّر الأوّل
أن يقول : العفو عن ذلك لا يثبت إلا بنصّ ، أو معنى نصّ ، ولم يوجد واحد منهما ، وليس هذا
في معنى العمل الكثير ، لأن العمل الكثير لا يختص بالإمامة ، بل هو في حال الأفراد ، كحال الانتماء ،
فلا يؤثر الأفراد في نفيه ، بخلاف تقدّم الإمام .

فصل

وإذا صلوا صلاة الخوف ظناً منهم أن ثمَّ عَدُوًّا فإنَّه لا عدوَّ ، أو بان عدوٌّ لكن بينهم وبينه ما يمنع عبوره إليهم ، فعليهم الإعادة ، سواء صلوا صلاة شدَّة الخوف ، أو غيرها . وسواء كان ظهم مُستنداً إلى خبر ثقة ، أو غيره . أو رؤية سَوَادٍ ، أو نحوه . لأهم تركوا بعض واجبات الصلاة ظناً منهم سقوطها ، فلزمهم الإعادة . كالأمر ترك المتوضي ، غسل رجليه ، ومسح على خفيه ، ظناً منه أن ذلك يُجزي عنه ، وصلى ، ثم تبين أن خُفَّهُ كان مُحرَّقاً . وكألو ظنَّ المُحدث أنه متطهر ، فصلى . ويحتمل أن لا تلزم الإعادة إذا كان عَدُوًّا بينهم وبينه ما يمنع العبور . لأن السبب للخوف متحقق ، وإنما خفي المانع . « مسألة » قال ﴿ ومن آمن وهو في الصلاة أتمها صلاة آمن ، وكذلك إن كان آمناً ، فاشتدَّ خوفه أتمها صلاة خائف ﴾ .

وجملته : أنه إذا صلى بعض الصلاة حال شدَّة الخوف مع الإخلال بشيء من واجباتها ، كالاستقبال وغيره ، فأمن في أثناء الصلاة أتمها آتياً بواجباتها . فإذا كان راكباً إلى غير القبلة نزل مُستقبل القبلة ، وإن كان ماشياً ، وقف ، واستقبل القبلة ، وبني على ماضى ، لأن ماضى كان صحيحاً قبل الأمن ، فجاز البناء عليه . كالأمر لم يُخَلَّ بشيء من الواجبات ، وإن ترك الاستقبال حال نزوله أو أخلَّ بشيء من واجباتها بعد أمنه ، فسدت صلاته . وإن ابتدأ الصلاة آمناً بشروطها ، وواجباتها ، ثم حدث شدَّة خوف ، أتمها على حَسَب ما يحتاج إليه ، مثل أن يكون قائماً على الأرض مُستقبلاً ، فيحتاج أن يركب ويستدبر القبلة أتمها على حسب ما يحتاج إليه ، ويطعن ويضرب ، ونحو ذلك ، فإنه يصير إليه ، ويبنى على ماضى من صلاته . وحكى عن الشافعي : أنه إذا أمن نزل فبنى ، وإذا خاف فركب ابتداء . لأن الركوب عمل كثير ، ولا يصح ، لأن الركوب قد يكون بسيراً ، فمثله في حق الأمن لا يبطل . ففي حق الخائف أولى كالنزول ، ولأنه عمل أبيح للحاجة ، فلم يمنع صحَّة الصلاة كالهرب .

كتاب صلاة الكسوف

الكسوف والكسوف شيء واحد ، وكلاهما قد وردت به الأخبار ، وجاء القرآن بلفظ الخسوف .
« مسألة » قال أبو القاسم ﴿ وإذا خَسَفَتِ الشمسُ ، أو القمر ، فزع الناس إلى الصلاة ، إن أحبُّوا جماعةً ، وإن أحبُّوا فرَادَى ﴾ .

صلاة الكسوف ثابتة بسنة رسول الله ﷺ على ما سنده كره ، ولا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافاً . وأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمر : فعنه ابن عباس . وبه قال عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والشافعي ، وإسحاق . وقال مالك : ليس لكسوف القمر سنة . وحكى ابن عبد البر عنه ، وعن أبي حنيفة : أنهما قالا : يُصلي الناس لخسوف القمر وحداً ركعتين ، ركعتين ، ولا يصلون جماعةً ، لأن في خروجهم إليها مشقة .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحدٍ ولا يحييتان ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا » متفق عليه . فأمر بالصلاة لها أمراً واحداً . وعن ابن عباس : أنه صلى بأهل البصرة في خسوف القمر ركعتين ، وقال : إنما صليت لأني رأيت رسول الله ﷺ يصلي ، ولأنه أحد الكسوفين ، فأشبهه كسوف الشمس ، ويُسَنُّ فعلها جماعةً وفرَادَى . وبهذا قال مالك ، والشافعي . وحكى عن الثوري أنه قال : إن صلاها الإمام صلَّوها معه ، وإلا فلا تصلوا .

ولنا : قوله عليه الصلاة والسلام : « فإذا رأيتموها فصلوا » ولأنها نافلة فجازت في الانفراد كسائر النوافل . وإذا ثبت هذا فإن فعلها في الجماعة أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في جماعة ، والسنة أن يُصليها في المسجد ، لأن النبي ﷺ فعلها فيه . قالت عائشة « خَسَفَتِ ^(١) الشمسُ في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج إلى المسجد فصَفَّ النَّاسُ وراءَهُ » رواه البخاري . ولأن وقت الكسوف بضيق ، فلو خرج إلى المصلى احتمل التجلي قبل فعلها . وتُشرع في الخضر ، والسفر ، بإذن الإمام ، وغير إذنه . وقال أبو بكر : هي كصلاة العيد ، فيها روايتان .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فإذا رأيتموها فصلوا » ، ولأنها نافلة ، أشبهت سائر النوافل ، وتُشرع في حق النساء ، لأن عائشة وأسماء : صلتا مع رسول الله ﷺ . رواه البخاري .

(١) خَسَفَتِ الشمس تخسف : من باب ضرب يضرب ، لازم ويأتي متعدياً ، فيقال : خسف الله الشمس يخسفها ، مثل ضرب يضرب أيضاً ، والاولى أن يقال في الشمس كسفت الشمس ، وفي القمر خسف القمر ، وكسف وخسف ، وزنهما واحد ، ويستعملان متعديين ، ولازمين كما سبق بيانه ، ومعناها واحد ، وهو احتجاب كل من الشمس والقمر .

وَبُسْنُ أَنْ يُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ، لما رَوَى عن عبد الله بن عمرو قال : لما كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُوْدِيَ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً : متفق عليه ، ولا يُسْنُّ لَهَا أَذَانٌ ، ولا إِفَامَةٌ ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِفَامَةٍ ، ولأنَّهَا مِنْ غَيْرِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، فَأَشْبَهَتْ سَائِرَ النُّوَائِلِ .

« مسألة » قال ﴿ يقرأ في الأولى بِأَمِّ الْكِتَابِ ، وسورة طويلة ، يجهر بالقراءة ، ثم ركع ، فيطيل الركوع ، ثم يرفع ، فيقرأ ، ويطيل القيام ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ، فيطيل الركوع ، وهو دون الركوع الأول ، ثم يسجد سجدتين طويلتين ، فإذا قام فعل مثل ذلك ، فيكون أربع ركعات ، وأربع سجعات ، ثم يتشهد ويُسَلِّمُ . »

وجامته : أن المستحب في صلاة الكسوف أن يصلي ركعتين ، يُحْرَمُ بِالْأُولَى ، ويستفتح ، ويستعيد ، ويقرأ الفاتحة ، وسورة البقرة ، أو قدرها في الطل ، ثم ركع فيسبح الله تعالى قدر مائة ، ثم يرفع ، فيقول : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم يقرأ الفاتحة ، وآل عمران ، أو قدرها ، ثم ركع قدر ثلثي ركوعه الأول ، ثم يرفع فيسمع ^(١) ويُحَمِّدُ ، ثم يسجد ، فيطيل السجود فيهما ، ثم يقوم إلى الركعة الثانية ، فيقرأ الفاتحة ، وسورة النساء ، ثم ركع فيسبح بقدر ثلثي تسبيحه في الثانية ، ثم يرفع ، فيقرأ الفاتحة والمائدة ، ثم ركع ، فيطيل دون الذي قبله ، ثم يرفع ، فيسمع ويحمد ، ثم يسجد ، فيطيل فيكون الجميع ركعتين ، في كل ركعة قيامان ، وقراءتان ، وركوعان ، وسجودان ، ويجهر بالقراءة ، إيماءً كان أو نهياً ، وليس هذا التقدير في القراءة منقولاً عن أحمد . لكن قد نقل عنه أن الأولى أطول من الثانية . وجاء التقدير في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة متفق عليه ، وفي حديث عائشة : حَزَرْتُ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَيْتُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى : سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، وفي الثانية : سُورَةَ آلِ عِمْرَانَ . وبهذا قال مالك ، والشافعي : إلا أنهم قالوا : لا يطيل السجود حكاه عنهما ابن المنذر . لأن ذلك لم ينقل ، وقالوا : لا يجهر في كسوف الشمس ، ويجهر في كسوف القمر ، ويجهر في خسوف القمر ، ووافقهم أبو حنيفة ، لقول عائشة : حَزَرْتُ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ لَمْ تَخْتَجِ إِلَى الظن والتخمين . وكذلك قال ابن عباس : قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة . وروى سمره « أن النبي ﷺ صَلَّى فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ ، فَلَمْ أَسْمَعْ لَهُ صَوْتًا » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، ولأنها صلاةُ نهار ، فلم يجهر فيها كالظهر . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّي ركعتين ، كصلاة التطوع ، لما روى النعمان بن بشير ، قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج ، فكان ، يُصَلِّي ركعتين ، ويُسَلِّمُ ، ويُصَلِّي ركعتين ويسلم حتى أنجلت الشمس ، رواه أحمد عن عبد الوهاب الثقفي ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن النعمان .

(١) يعني يقول : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد

وَرَوَى قَبِيصَةُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَمَا خَدَثَ صَلَاتُكُمْ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ » .

ولنا : أن عبد الله بن عمرو قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف : ثُمَّ سَجَدَ فَلَمْ يَكِدْ يَرْفَعُ ، رواه أبو داود . وفي حديث عائشة : ثُمَّ رَفَعَ ، ثُمَّ سَجَدَ سُجُوداً طَوِيلاً ، ثُمَّ قَامَ قِيَاماً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً ، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ سُجُوداً طَوِيلاً ، وَهُوَ دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ ، رواه البخاري ، وترك ذكره في حديث ، لا يَمْنَعُ مَشْرُوعِيَّتَهُ إِذَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وأما الجهرُ فقد روى عن علي رضي الله عنه ، وفعله عبد الله بن زيد ، وبخبرته البراء بن عازب ، وزيد بن أرقم . وبه قال أبو يوسف ، وإسحاق ، وابن المنذر . وَرَوَتْ عَائِشَةُ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ وَجَهَرَ فِيهَا . بِالْقِرَاءَةِ » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، ولأنها نافلة شُرعت لها الجماعة ، فكان من سُنَنِهَا الْجَهْرُ ، كصلاة الاستسقاء ، والعيد ، والتراويح . فأما قول عائشة رضي الله عنها : حَزَرْتُ قِرَاءَتَهُ ، ففي إسناده مقالٌ ، لأنه من رواية ابن إسحاق . ويحتملُ أن تكون سمعتُ صوته ، ولم تفهم للبعد ، أو قرأ من غير أول القرآن بقدر البقرة ، ثم حديثنا صحيح صريح ، فكيف يُعارضُ بمثل هذا . وحدث سَمْرَةَ يَحْزَنُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ لِبُعْدِهِ ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ دَفْعَتُ إِلَى الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ بَازِرٌ يَعْنِي مُغْتَصِماً بِالزَّحَامِ ، قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ . وَمَنْ هَذَا حَالُهُ لَا يَصِلُ مَكَاناً يَسْمَعُ مِنْهُ ، ثُمَّ هَذَا نَفْيٌ مُحْتَمِلٌ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ ، فَكَيْفَ يُتْرَكُ مِنْ أَجْلِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ ، وَقِيَاسِهِمْ مُنْتَقِضٍ بِالْجَمْعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالِاسْتِسْقَاءِ . وَقِيَاسُ هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الظَّاهِرِ ، لِبُعْدِهَا مِنْهَا ، وَشَبْهِهَا بِهَذِهِ .

وأما الدليل على صفة الصلاة فرَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَامَ وَكَبَّرَ ، وَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، فَاقْتَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَكَعَّ رُكُوعاً طَوِيلاً ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، هِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ كَبَّرَ فَكَعَّ رُكُوعاً طَوِيلاً هُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَالَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، مِثْلَ ذَلِكَ ، حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، وَانْجَلَّتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ .

وعن ابن عباس مثل ذلك : وفيه : أَنَّهُ قَامَ فِي الْأُولَى قِيَاماً طَوِيلاً ، نَحْواً مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، مُتَّفَقٌ

عليهما . ولأنها صلاة يُشرع لها الاجتماع ، نخلت سائر النوافل ، كصلاة العيدين ، والاستسقاء . فأما أحاديثهم فمستروكة غير معمول بها ، باتفاقنا ، فإنهم قالوا : يُصلى ركعتين ، وحديث النعمان فيه : أن يُصلى ركعتين ، ثم ركعتين ، حتى انجلت الشمس ، وحديث قبيصة فيه : أنه يُصلى كأحد صلاة صليتهما ، وأحد الحديثين يخالف الآخر ، ثم حديث قبيصة مرسل . ثم يحتمل أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعين ، ولو قدر التعارض لكان الأخذ بأحاديثنا أولى ، لصحتها ، وشهرتها ، واتفاق الأئمة على صحتها ، والأخذ بها ، واشتمالها على الزيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ثم هي ناقلة عن العادة ، وقد روى عن عروة أنه قيل له : إن أخاك صلى ركعتين فقال : إنه أخطأ السنة .

فصل

ومهما قرأ به جاز ، سواء كانت القراءة طويلة أو قصيرة . وقد روى عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُصلى في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات ، وأربع سجعات ، وقرأ في الأولى بالمسكوت ، والروم ، وفي الثانية يس » أخرجه الدارقطني .

فصل

ولم يبلغنا عن أحمد رحمه الله أن لها خطبة ، وأصحابنا على أنها لاخطبة لها ، وهذا مذهب مالك ، وأصحاب الرأي . وقال الشافعي : يخطب كخطبتي الجمعة ، لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ انصرف ، وقد انجلت الشمس ، فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله ، وكبروا ، وصلوا واتعدوا — ثم قال — يا أمة محمد ، والله ما أحد أغبر من الله أن يرزني عبده ، أو يرزني أمة . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً » متفق عليه .

ولنا : هذا الخبر ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة ، والدعاء ، والتكبير ، والصدقة ، ولم يأمرهم بخطبة ، ولو كانت سنة لأمرهم بها ، ولأنها صلاة يفعلها المنفرد في بيته ، فلم يُشرع لها خطبة ، وإنما خطب النبي ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكمها ، وهذا مختص به ، وليس في الخبر ما يدل على أنه خطب كخطبتي الجمعة .

فصل

ويستحب ذكر الله تعالى ، والدعاء ، والتكبير ، والاستغفار ، والصدقة ، والعق ، والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع ، لخبر عائشة هذا . وفي خبر أبي موسى « فافزعوا إلى ذكر الله تعالى ، ودعائه

وَاسْتَعْنَاهُ . وَرَوَى عَنْ أَسْمَاءَ : أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كُنَّا لِنُؤْمَرُ بِالْعِتْقِ فِي الْكُسُوفِ ، وَلَأنَّهُ تَخْوِيفٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى . فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَادَرَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِيَكْشِفَهُ عَنْ عِبَادِهِ .

فصل

ومقتضى مذهب أحمد : أنه يجوز أن يُصَلَّى صلاة الكسوف على كلِّ صفة رُوِيَتْ عن النَّبِيِّ ﷺ كَقَوْلِهِ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ ، إِلَّا أَنْ اخْتِيَارَهُ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا . قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ : رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ ، وَأَمَّا عَلَى فَيَقُولُ : سِتُّ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ ، فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ . وَكَذَلِكَ حُذِيفَةُ ، وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالُوا : تَجُوزُ صَلَاةُ الْكُسُوفِ عَلَى كُلِّ صِفَةٍ صَحَّحَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، وَسَجْدَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُمَا صَلَّيَا هَذِهِ الصَّلَاةَ ، وَخُصِّيَ عَنْ إِسْحَاقَ : أَنَّهُ قَالَ : وَجَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا كَانَ يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ إِذَا لَمْ يَرِ الشَّمْسُ قَدْ انْجَلَتْ ، فَإِذَا انْجَلَتْ سَجَدَ ، فَبَيْنَ هَاهُنَا صَارَتْ زِيَادَةُ الرُّكْعَاتِ ، وَلَا يُجَاوِزُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِنَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

فصل

وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا ، وَأَمَرَ بِهَا ، وَوَقَّتَهَا مِنْ حِينَ الْكُسُوفِ إِلَى حِينَ الزَّجَلِيِّ ، فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تُقْضَ . لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ ، فَأَفْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى تَنْجَلِي » فُجِعَ الْانْجِلَاءُ غَايَةً لِلصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ إِنَّمَا سُنَّتْ رَغْبَةً إِلَى اللَّهِ فِي رَدِّهَا ، فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ حَصَلَ مَقْصُودُ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ انْجَلَتْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا ، وَخَفَّفَهَا ، وَإِنْ اسْتَتَرَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالسَّحَابِ . وَهِيَ مِنْكَسِفَانِ صَلَّى ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْكُسُوفِ . وَإِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسْفَةً ، أَوْ طَلَعَتْ عَلَى الْقَمَرِ ، وَهُوَ خَاسِفٌ ^(١) لَمْ يُصَلَّ ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ وَقْتُ الْانْتِفَاعِ بِنُورِهَا ، وَإِنْ غَابَ الْقَمَرُ لَيْلًا . فَقَالَ الْقَاضِي : يُصَلَّى ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ وَقْتُ الْانْتِفَاعِ بِنُورِهِ ، وَضَوْوُهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُصَلَّى ، لِأَنَّ مَا يُصَلَّى لَهُ قَدْ غَابَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَابَتِ الشَّمْسُ . وَإِنْ فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْكَسُوفِ قَائِمًا ، لَمْ يَزِدْ ، وَاسْتَغْفَلَ بِالذِّكْرِ ، وَالِدُعَاءِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ .

(١) خسوف القمر إنما يكون بالليل لا بالنهار

فصل

وإذا اجتمع صلاتان ، كالكسوف مع غيره من الجمعة ، أو العيد ، أو صلاة مكتوبة ، أو الوتر ، بدأ بأخوفهما فوتاً ؛ فإن خيف فوتهما بدأ بالصلاة الواجبة ؛ وإن لم يكن فيهما واجبة كالكسوف ، والوتر ، أو التراويح ، بدأ بأكدهما ، كالكسوف ، والوتر ، بدأ بالكسوف ، لأنه أكدر . ولهذا تُسنُّ له الجماعة ، ولأن الوتر يُقضى ، وصلاة الكسوف لا تُقضى . فإن اجتمعت التراويح ، والكسوف فبأيهما يبدأ ؟ فيه وجهان ، هذا قول أصحابنا ، والصحيح عندي : أن الصلوات الواجبة التي تُصلى في الجماعة مقدّمة على الكسوف بكلّ حال ، لأن تقديم الكسوف عليها يُنفى إلى المشقة لإلزام الحاضرين بفعلها مع كونها ليست واجبة عليهم ، وانتظارهم للصلاة الواجبة ، مع أن فيهم الضعيف ، والكبير ، وذا الحاجة . وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتخفيف الصلاة الواجبة كيلاً يشقّ على المأمومين ، فإلحاق المشقة بهذه الصلاة الطويلة الشاقة مع أنها غير واجبة أولى ، وكذلك الحكم إذا اجتمعت مع التراويح ، قدّمت التراويح لذلك ، وإن اجتمعت مع الوتر في أول وقت الوتر قدّمت ، لأن الوتر لا يفوت ، وإن خيف فوات الوتر قدّم ، لأنه يسيرٌ يمكن فعله ، وإدراك وقت الكسوف ، وإن لم يبق إلا قدرُ الوتر فلا حاجة بالتلبّس بصلاة الكسوف ، لأنها إنما تقع في وقت النهي ، وإن اجتمع الكسوف وصلاة الجنائزة قدّمت الجنائزة ، وجهاً واحداً ، لأن الليت يُخاف عليه ، والله أعلم .

فصل

إذا أدرك المأموم الإمام في الركوع الثاني ، احتمل أن تفوته الركعة . قال القاضي : لأنه قد فاتته من الركعة ركوعٌ ، أشبه ما لو فاتته الركوع من غير هذه الصلاة ، ويحتمل أن صلاته تصحّ ، لأنه يجوز أن يصلى هذه الصلاة بركوع واحد ، فاجتزأ به في حق المسبوق . والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ وإذا كان الكسوف في غير وقت الصلاة جعل مكان الصلاة تسبيحاً هذا ظاهر المذهب ، لأن النافلة لا تفعل في أوقات النهي ، سواء كان لها سبب ، أو لم يكن ﴾ روى ذلك عن الحسن ، وعطاء ، وعكرمة بن خالد ، وابن أبي مُثنيكة ، وعمرو بن شعيب ، وأبي بكر بن محمد ، بن عمرو ، بن حزم ، ومالك ، وأبي حنيفة ، خلافاً للشافعي . وقد منى الكلام في هذا ، ونصّ عليه أحمد . قال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن الكسوف ، يكون في غير وقت الصلاة ، كيف يصنعون ؟ قال : يذكرون الله ، ولا يصلّون إلا في وقت صلاة . قيل له : وكذلك بعد الفجر ؟ قال : نعم ، لا يصلّون .

وروى عن قتادة قال : انكسبت الشمس بعد العصر ، ونحن بمكة ، فقاموا قياماً يدعون ، فسألت عن ذلك عطاء . قال : هكذا يصنعون فسألت عن ذلك الزهري قال : هكذا يصنعون .

وروى إسماعيل بن سعيد ، عن أحمد : أنهم يصلُّون الكسوفَ في أوقات النهي . قال أبو بكر عبد العزيز : وبالأول أقول ، وهو أظهر القولين عندى . وقد تقدّم الكلام في ذلك في بابه .

فصل

قال أصحابنا : يصلّى للزلزلة كهصلاة الكسوف ، نص عليه . وهو مذهب إسحاق ، وأبي ثور . قال القاضى : ولا يصلّى للرجفة ، والريح الشديدة ، والظلمة ونحوها .

وقال الآمدى : يصلّى لذلك ، ولرى الكواكب ، والصواعق ، وكثرة المطر ، وحكاه عن ابن أبي موسى . وقال أصحاب الراى : الصلاة لسائر الآيات ^(١) حسنة ، لأن النبى ﷺ علّل الكسوف بأنه آية من آيات الله تعالى يُخَوِّفُ بها عباده ، وصلى ابن عباس للزلزلة بالبصرة . رواه سعيد . وقال مالك ، والشافعى : لا يصلّى لشيء من الآيات سوى الكسوف . لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يصلّ لفيره ، وقد كان في عصره بعض هذه الآيات ، وكذلك خلفاؤه . ووجه الصلاة للزلزلة فعل ابن عباس ، وغيرهما لا يصلّى له ، لأن النبى ﷺ لم يصلّ لها ، ولا أحد من أصحابه ، والله أعلم .

(١) الآيات : العلامات الدالة على قدرة الله تعالى ، كالزلازل والعواصف الشديدة ، والظلمة بالنهار . وغيرها .

كتاب صلاة الاستسقاء

صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ، ثابتة بسنة رسول الله ﷺ وخلفائه رضي الله عنهم

« مسألة » قال أبو القاسم رحمه الله ﴿ وإذا أجذبت الأرض واحتبس القطر خرجوا مع الإمام فكانوا في خروجهم . كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان إذا خرج للاستسقاء خرج متواضعاً متبذلاً متخشعاً ، متذللاً ، متضرعاً ﴾ .

وجملة ذلك : أن السنة الخروج لصلاة الاستسقاء على هذه الصفة المذكورة ، متواضعاً لله تعالى متبذلاً أى في ثياب البذلة ، أى لا يلبس ثياب الزينة ، ولا يتطيّب ، لأنه من كمال الزينة ، وهذا يوم تواضع ، واستكانة ، ويكون متخشعاً في مشيه ، وجلوسه في خضوع ، متضرعاً لله تعالى ، متذللاً له ، راغباً إليه . قال ابن عباس : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ للاستسقاء متبذلاً ، متواضعاً ، متخشعاً ، متضرعاً ، حتى أتى المصلى ، فلم يخطب كخطبتكم هذه ، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع ، والتكبير ، وصلى ركعتين ، كما كان يصلى في العيد » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . ويستحب التنظيف بالماء ، واستعمال السواك ، وما يقطع الرائحة . ويستحب الخروج لسكافة الناس ، وخروج من كان ذا دين وستر ، وصالح ، والشيوخ أشد استحباباً ، لأنه أسرع للإجابة . فأما النساء : فلا بأس بخروج المجائز ومن لاهيته لها . فأما الشواب وذوات الهيئة : فلا يستحب لهن الخروج ، لأن الضرر في خروجهن أكثر من النفع . ولا يستحب إخراج البهائم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله . وإذا عزم الإمام على الخروج استحب أن يعد الناس يوماً يخرجون فيه ، ويأمرهم بالتوبة من المعاصي ، والخروج من المظالم والصيام ، والصدقة ، وترك التشاحن ، ليكون أقرب لإجابتهم ، فإن المعاصي سبب الجذب ، والطاعة تكون سبباً للبركات . قال الله تعالى : (٩١ : ٩٦) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَلَسَكُنَ كَذِبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) .

« مسألة » قال : ﴿ فيصلى بهم ركعتين ﴾ .

لأنهم بين القائلين بصلاة الاستسقاء خلافاً في أنها ركعتان . واختلفت الرواية في صفتها . فروى أنه يكبر فيهما كتكبير العيد ، سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية . وهو قول سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبي بكر بن محمد ، بن عمرو ، بن حزم ، ودادود ، والشافعي . وحكى عن ابن عباس ، وذلك لقول ابن عباس في حديثه : وصلى ركعتين ، كما كان يصلى في العيد .

وروى جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يصلون صلاة الاستسقاء ، يكبرون فيها سبعاً ، وخمساً ، والرواية الثانية : أنه يصلى ركعتين كصلاة التطوع ، وهو مذهب مالك ،

والأوزاعي، وأبي ثور، وإسحاق، لأن عبد الله بن زيد قال: استسقى النبي صلى الله عليه وسلم فصلتي ركعتين، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ « متفق عليه.

وروى أبو هريرة: نحوه، ولم يذكر التكبير، وظاهره أنه لم يكبر، وهذا ظاهر كلام الحرق، وكيفما فعل كان جائزاً حسناً. وقال أبو حنيفة: لأنس الصلاة للاستسقاء، ولا الخروج لها، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى على المنبر يوم الجمعة، ولم يصل لها. واستسقى عمر بالعباس، ولم يصل، وليس هذا بشيء فإنه قد ثبت بما رواه عبد الله بن زيد، وابن عباس وأبو هريرة: أنه خرج وصلي، وماذكروه لا يعارض ما رووه، لأنه يجوز الدعاء بغير صلاة، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكره لا يمنع فعل ما ذكرناه، بل قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم الأمرين. قال ابن المنذر: ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاستسقاء، وخطب، وبه قال عوام أهل العلم، إلا أبا حنيفة، وخالفه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، فوافقا سائر العلماء، والسنة يستغنى بها عن كل قول. ويُسْنُ أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ. لما روى عبد الله بن زيد قال: « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوْلَ رِدَاءَهُ^(١)، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ « متفق عليه. وإن قرأ فيهما بِسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ لحسن. أقول ابن عباس: صلى ركعتين، كما كان يصلي في العيد.

وروى ابن قتيبة في غريب الحديث بإسناده عن أنس: أن النبي ﷺ خرج للاستسقاء فتقدم فصلتي بهم ركعتين، يجهر فيهما بالقراءة، وكان يقرأ في العيدين، والاستسقاء، في الركعة الأولى: بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وفي الركعة الثانية: بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ «.

فصل

ولا يُسْنُ لَهَا أَذَانٌ، وَلَا إِقَامَةٌ، لَانَلَمْ فِيهِ خِلَافًا. وقد روى أبو هريرة قال: « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِنِسَاءِ رَكْعَتَيْنِ، بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ خَطَبَنَا، وَدَعَا اللَّهَ تَعَالَى، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، فَجَمَلَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ «. رواه الأثرم، ولائها صلاة نافلة، فلم يؤذن لها، كسائر النوافل. قال أصحابنا: وينادي لها الصلاة جامعة، كقولهم في صلاة العيد والمكسوف.

(١) حول رداءه جعل يمينه يساره إشارة إلى طلب تغيير الحال، ويسن تحويل الرداء في صلاة الاستسقاء عند الشافعي، ويفعل المأمومون مثله، وتحويل الرداء للرجال دون النساء فلا يسن لمن فعله، وعند الشافعي يحل أعلى الرداء أسفله، وأسفله أعلاه، مع جعل يمينه يساره.

فصل

وايس لصلاة الاستسقاء وقت معين إلا أنها لا تفعل في وقت النهي بغير خلاف ، لأن وقتها متسع ، فلا حاجة إلى فعلها في وقت النهي ، والأولى فعلها في وقت العيد ، لما روت عائشة : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ » رواه أبو داود ، ولأنها تُشبهها في الموضع والصفة ، فكذلك في الوقت لأن وقتها لا يفوت بزوال الشمس ، لأنها ليس لها يوم معين ، فلا يكون لها وقت معين . وقال ابن عبد البر : الخروج إليها عند زوال الشمس عند جماعة العلماء ، إلا أبا بكر بن حزم ، وهذا على سبيل الاختيار ، لأنه يتعين فعلها فيه .

« مسألة » قال « ثم يخطب ، ويستقبل القبلة » .

اختلفت الرواية في الخطبة للاستسقاء ، وفي وقتها ، والمشهور أن فيها خطبة بعد الصلاة . قال أبو بكر : انفقوا عن أبي عبد الله أن في صلاة الاستسقاء خطبة وصعوداً على المنبر . والصحيح أنها بعد الصلاة ، وبهذا قال مالك ، والشافعي ، ومحمد بن الحسن . قال ابن عبد البر : وعليه جماعة الفقهاء ، لقول أبي هريرة : صلى ركعتين ثم خطبنا . ولقول ابن عباس : صنع في الاستسقاء كما صنع في العيدين . ولأنها صلاة ذات تكبير ، فأشبهت صلاة العيد ، والرواية الثانية : أنه يخطب قبل الصلاة . روى ذلك عن عمر ، وابن الزبير ، وأبان بن عثمان ، وهشام بن إسماعيل ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وذهب إليه الليث بن سعد ، وابن المنذر ، لما روى أنس وعائشة « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ وَصَلَّى . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو ، ثُمَّ حَوَّلَ رِدْاءَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ » متفق عليه .

وروى الأثرم بإسناده ، عن أبي الأسود قال : أدركت أبان بن عثمان ، وهشام بن إسماعيل ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، كانوا إذا أرادوا أن يستسقوا خرجوا للبراز^(١) ، فكانوا يخطبون ، ثم يدعون الله ، ويحوتلون وجوههم إلى القبلة ، حين يدعون ، ثم يحول أحدهم رداءه من الجانب الأيمن على الأيسر ، وما على الأيسر على الأيمن ، وينزل أحدهم فيقرأ في الركعتين ، يمجهر بهن . الرواية الثالثة : هو يخير في الخطبة قبل الصلاة ، وبعدها . لورود الأخبار بسكلا الأمرين ، ودالاتها على كلتا الصفتين . فيحتمل أن النبي ﷺ فعل الأمرين . والرامة : أنه لا يخطب ، وإنما يدعو ، ويتضرع . لقول ابن عباس : لم يخطب كخطبتكم هذه ، لكن لم يزل في الدعاء ،

(١) البراز : الخلاء ، والأماكن الخارجة عن العمران .

والتضرع ، وأياً ما فعل من ذلك فهو جائز ، لأن الخطبة غير واجبة على الروايات كلها . فإن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . والأولى أن يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة لتكون كالعميد ، وليكونوا قد فرغوا من الصلاة إن أجيب دعاؤهم ، فأغثوا ، فلا يحتاجون إلى الصلاة في المطر . وقول ابن عباس : لم يخطب كخطبتكم نفي للصفة ، لا لأصل الخطبة ، أى لم يخطب كخطبتكم هذه ، إنما كان جل خطبته الدعاء ، والتضرع ، والتكبير .

« مسألة » قال ﴿ ويستقبل القبلة ، ويحول رداءه ، فيجعل اليمين يساراً ، واليسار يميناً ، ويفعل الناس كذلك ﴾ .

وجملته : أنه يستحب للخطيب استقبال القبلة في أثناء الخطبة لما روى عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي فتوجه إلى القبلة يدعو » رواه البخاري . وفي لفظ « فحول إلى الناس ظهره » ، واستقبل القبلة يدعو .

ويستحب أن يدعو سرّاً حال استقباله فيقول : اللهم أمرتنا بدعائك ، ووعدتنا بإجابتك ، فقد دعوناك كما أمرتنا ، فاستجب لنا كما وعدتنا ، اللهم فامنّ علينا بمغفرة ذنوبنا ، وإجابتنا في سؤنانا ، وسعة أرزاقنا ، ثم يدعو بما شاء من أمر دين ودنيا ، وإما يستحب الإسرار ، ليكون أقرب من الإخلاص ، وأبلغ في الخشوع ، والخضوع ، والتضرع ، وأسرع في الإجابة ، قال الله تعالى (٧ : ٥٥) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) واستحب الجهر ببعضه ، ليسمع الناس ، فيؤمنوا على دعائه .

ويستحب أن يحول رداءه في حال استقبال القبلة ، لأن في حديث عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة ثم حول رداءه » متفق عليه ، وهذا لفظ رواه البخاري . وفي لفظ رواه مسلم « حول رداءه حين استقبل القبلة » وفي لفظ « وقلب رداءه » متفق عليه .

ويستحب تحويل الرداء للإمام والمأموم في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : لا يسن ، لأنه دعاء ، فلا يستحب تحويل الرداء فيه ، كسائر الأدعية . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع . وحكى عن سعيد بن المسيب ، وعروة ، والثوري : أن تحويل الرداء يختص بالإمام دون المأموم ، وهو قول الليث ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، لأنه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أصحابه .

ولنا : أن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق غيره ، ما لم يقم على اختصاصه به دليل ، كيف وقد عقل المعنى في ذلك وهو التفاؤل بقلب الرداء ليقرب الله ما بهم من الجذب إلى الخصب وقد جاء ذلك

في بعض الحديث ، وصفة قلب الرداء : أن يجعل ماعلى اليمين على اليسار ، وما على اليسار على اليمين . روى ذلك عن أبان بن عثمان ، وعمر بن عبد العزيز . وهشام بن إسماعيل ، وأبي بكر بن محمد ، بن عمرو ابن حزم ، ومالك . وكان الشافعي يقول به ، ثم رجع فقال : يجعل أعلاه أسفله لأن النبي ﷺ استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يجعل أسفلهما أعلاها ، فلما نقلت عليه جعل العطف الذي على الأيسر على عاتقه الأيمن ، والذي على الأيمن على عاتقه الأيسر ، رواه أبو داود . ودليلنا ما روى أبو داود بإسناده ، عن عبد الله بن زيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم حوّل رداءه ، وجعل عطفاه الأيمن ، على عاتقه الأيسر ، وجعل عطفاه الأيسر ، على عاتقه الأيمن . وفي حديث أبي هريرة نحوه ذلك ، والزيادة التي نقلوها إن ثبتت فهي ظن الراوي ، لا يترك لها فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل تحويل الرداء جماعة لم ينقل أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله ، ويبعد أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك في جميع الأوقات لنقل الرداء .

فصل

ويستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء . لما روى البخاري عن أنس قال : كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه ، إلا الاستسقاء ، وأنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه . وفي حديث أيضاً لأنس : فرفع النبي صلى الله عليه وسلم ، ورفع الناس أيديهم .

« مسألة » قال ﴿ ويدعو ، ويدعون ، ويكثرون في دعائهم الاستغفار ﴾ .

وجملته : أن الإمام إذا صعد المنبر جلس ، وإن شاء لم يجلس ، لأن الجلوس لم ينقل ، ولا هاهنا أذان ليجلس في وقته ، ثم يخطب خطبة واحدة ، يفتتحها بالتكبير ، وبهذا قال عبد الرحمن بن مهدي . وقال مالك ، والشافعي : يخطب خطبتين كخطبتي العيدين ، لقول ابن عباس : صنع النبي ﷺ كما صنع في العيد ، ولأنها أشبهتها في التكبير ، وفي صفة الصلاة ، فتشبهها في الخطبتين .

ولنا : قول ابن عباس لم يخطب كخطبتكم هذه ، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير . وهذا يدل على أنه ما فصل بين ذلك بسكوت ، ولا جلوس ، ولأن كل من نقل الخطبة لم ينقل خطبتين ، ولأن المقصود إنما هو دعاء الله تعالى ، ليفيهم ، ولا أثر لسكونها خطبتين في ذلك ، والصحيح من حديث ابن عباس أنه قال : صلى ركعتين ، كما كان يصلي في العيد ، ولو كان النقل كما ذكره فهو محمول على الصلاة ، بدليل أول الحديث .

ويستحب أن يستفتح الخطبة بالتكبير ، كخطبة العيد ، ويكثر من الاستغفار ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقرأ كثيراً (٧١ : ١٠) استغفروا ربكم إنه كان غفاراً (وسائر الآيات التي فيها الأمر به ، فإن الله تعالى وعدهم بإرسال الغيث إذا استغفروه .

وروى عن عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقي ، فلم يزد على الاستغفار . وقال : لقد استسقيتُ
بمجاديح^(١) السماء . وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب إلى ميمون بن مهران يقول : قد كتبتُ
إلى البلدان أن يخرجوا إلى الاستسقاء إلى موضع كذا وكذا ، وأمرتهم بالصدقة والصلاة . قال الله تعالى :
(٨٧ : ١٤ ، ١٥) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) وأمرتهم أن يقولوا كما قال أبوهم
آدم : (٧ : ٢٢) رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) ويقولوا كما قال
نوح : (١١ : ٤٧) وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ) ويقولوا كما قال يونس : (٢١ : ٨٧)
فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ) ويقولوا كما قال موسى :
(٣٨ : ٣٦) رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ، فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) ، ولأن المعاصي سببُ
انقطاع الغيث ، والتوبة تمحو المعاصي المانعة من الغيث ، فيأتي الله به ، ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ، ويدعو بدعائه . فروى جبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا
مَرِيئًا ، مَرِيئًا ، نَافِعًا ، غَيْرَ ضَارٍّ ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ » رواه أبو داود . قال الخطابي : مَرِيئًا : يروى
على وجهين ، بالياء والباء . فمن رواه بالياء جملة من اللراعة ، يقال : أصرع المكان إذا أخصب ، ومن
رواه مَرِيئًا كان معناه مُنْبِتًا للربيع . وعن عائشة قالت : « شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ
الْمَطَرِ ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمَصَلَّى ، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِلَى الْمَصَلَّى وَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَبَّرَ : وَحَمْدُ اللَّهِ - ثُمَّ قَالَ - إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ
جَذْبَ دِيَارِكُمْ ، وَاسْتَفْخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ . وَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ ، وَوَعَدَكُمْ
أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ ، ثُمَّ قَالَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ . اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ ، وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ ،
وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ . ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ، فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ بَيَاضُ
إِطْمِيئِهِ . ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ ، وَقَلَبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ
فَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ » . وقال عبد الله بن عمرو : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استسقى قال :
اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِكَ ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ ، وَأَخِي بَلَدَكَ الْمَيْتَ » رواها أبو داود .

(١) مجاديح السماء : جمع مجدح ، بكسر الميم ، وسكون الدال ، وهي : أنواؤها ، والأنواء جمع نوء :
وهو الحالة الجوية التي ينزل معها المطر .

وروى ابن قتيبة بإسناده في غريب الحديث عن أنس « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِلِاسْتِسْقَاءِ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَمِيدِينَ وَالِاسْتِسْقَاءِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ (وَسَبِّحْ اِئْتِمِرْ رَبَّكَ الْأَعْلَى) ، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ (وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ) ، فَمِنَ قَضَى صَلَاتِهِ اسْتَقْبَلَ الْقَوْمَ بِوَجْهِهِ ، وَقَابَ رِدَائِهِ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً ، قَبْلَ أَنْ يَسْتَسْقِيَ . ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ اسْقِنَا وَأَغْنِنَا ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُفِيدًا ، وَحَيًّا رَبيمَا ، وَجَدًّا طَبَقًا ، غَدَقًا مُعْدِقًا مُوْنِقًا ، هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيئًا مَرِيئًا ، سَائِلًا مُسِيلًا مُجَلَّلًا ، دِيمًا دُرُورًا ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ ، عَاجِلًا غَيْرَ رَآثٍ . اللَّهُمَّ تُنْجِنِي مِنَ الْبِلَادِ ، وَتُفَيْثُ فِي الْعِبَادِ ، وَتَجْمَلُهُ بِلَاغًا لِلْحَاضِرِ مِنَّا وَالْبَادِ . اللَّهُمَّ أَنْزِلْ فِي أَرْضِنَا زِينَتَهَا ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِنَا سَكَمَهَا . اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ، فَأُخِي بِبِلَدَةٍ مَمِيئًا ، وَأُسْتَهِيَ بِمَا خَلَقْتَ أَنْعَامًا وَأُنَاسِيَّ كَثِيرًا » . قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ : الْمُفَيْثُ : الْمُحْيِي ، بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْحَيَا الَّذِي تَحْيَا بِهِ الْأَرْضُ وَالْمَالُ . وَالْجَدًّا : الْمَطَرُ الْعَامُّ ، وَمِنْهُ أُخِذَ جَدًّا الْعَطِيَّةُ ، وَالْجَدُّوِيُّ مَقْصُورٌ ، وَالطَّبَقُ : الَّذِي يُطَبَّقُ الْأَرْضُ ، وَالْعَدَقُ وَالْمُعْدَقُ : الْكَثِيرُ الْقَطْرِ ، وَالْمُوْنِقُ : الْمُعْجِبُ ، وَالْمَرِيغُ : ذُو الْمُرَاعَةِ وَالْخَضْبِ ، وَالْمَرِيغُ مِنْ قَوْلِكَ : رَبَعْتُ مَكَانَ كَذَا إِذَا أَقَمْتُ بِهِ ، وَارْبَعْتُ عَلَى نَفْسِكَ ، أَرْفَقْتُ ، وَالْمَرْتَعُ : مَنْ رَتَمَتِ الْإِبِلُ إِذَا رَعَتْ ، وَالسَّابِلُ : مِنَ السَّبَلِ ، وَهُوَ الْمَطَرُ . يُقَالُ : سَبَلُ سَابِلٍ ، كَمَا يُقَالُ : مَطَرٌ مَاطِرٌ . وَالرَّائِثُ : الْبَاطِلُ ، وَالسَّكْنُ : الْقُوَّةُ ، لِأَنَّ الْأَرْضَ تَسْكُنُ بِهِ .

وروى عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال : « اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُفِيدًا هَنِيئًا مَرِيئًا غَدَقًا مُجَلَّلًا ^(١) ، طَبَقًا سَحًّا دَائِمًا . اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ ، وَلَا تَجْمَلُنَا مِنَ الْقَانِطِينَ . اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ اللَّأْوَاءِ ^(٢) وَالضَّنْكِ ^(٣) ، وَالْجَهْدِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ . اللَّهُمَّ أَنْبِئْنَا لَنَا الزَّرْعَ ، وَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ ^(٤) ، وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ . اللَّهُمَّ ارْزُقْ عَنَّا الْجَهْدَ ، وَالْجُوعَ ، وَالْعُرَى وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ . اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ ، إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا ، فَأَرْسِلْ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا » .

(١) مجللا : مغطيا لجميع المرتفعات ، وإذا كان المطر على المرتفعات كان أفضل ، لأنه يبعد عن البيوت ، والطرق ، فلا يكون منه أذى ، وطبقا عام : يطبق الأمكنة كلها .

(٢) اللاواء : الشدة ، والضيق : العسر في العيش ، والجهد : التعب ، والمشقة .

(٣) أدرك لنا الضرع : الضرع : الثدي ، وإدراكه لإنزال اللبن منه . والمعنى : اجعل مواشينا تفيض

أثداؤها باللبن .

فصل

وهل من شرط هذه الصلاة إذن الإمام ؟ على روايتين :

إحداها : لا يُستحبُّ إلا بخروج الإمام ، أو رجل من قبله . قال أبو بكر : فإذا خرجوا بغير إذن الإمام دَعَوْا وانصرفوا بلا صلاة ، ولا خطبة . نصّ عليه أحمد . وعنه أنهم يُصلُّون لأنفسهم ، ويخطب بهم أحدهم ، فعلى هذه الرواية يكون الاستسقاء مشروعاً في حق كل أحد ، مُقيم ومُساfer ، وأهل القرى والأعراب ، لأنها صلاة نافلة ، فأشبهت صلاة الكسوف . ووجه الرواية الأولى ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بها ، وإنما فعلها على صفة فلا يتعدى تلك الصفة ، وهو أنه صلاها بأصحابه ، وكذلك خلفاؤه ، ومن بعدهم ، فلا تُشرع إلا في مثل تلك الصفة .

فصل

ويُستحبُّ أن يستسقى بمن ظهر صلاحه ، لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء ، فإن عمر رضي الله عنه استسقى بالعبّاس عم النبي ﷺ . قال ابن عمر : استسقى عمرُ عامَ الرمادة^(١) بالعبّاس ؟ فقال : اللهم إن هذا عم نبيك صلى الله عليه وسلم نتوجه إليك به ، فاستسقى ، فما برحوا حتى سقاهم الله عز وجل . وروى أن معاوية خرج يستسقى ، فلما جلس على المنبر قال : أين يزيد بن الأسود الجرشى ؟ فقام يزيد ، فدعاه معاوية ، فأجلسه عند رجليه ، ثم قال : اللهم إنا نستشفعُ إليك بخيرنا ، وأفضلنا يزيد بن الأسود . بآيزيد ، ارفع يدك ، فرفع يديه ، ودعا الله تعالى . فتأثرت في القرب سحابةٌ مثل الثرس وهب لها ربح فسقوا حتى كادوا لا يبلغون منازلهم واستسقى به الضحّاك مرةً أخرى .

« مسألة » قال : ﴿ فإن سقوا وإلا عادوا في اليوم الثاني ، والثالث ﴾ .

وبهذا قال مالك ، والشافعي . وقال إسحق : لا يخرجون إلا مرةً واحدةً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج إلا مرةً واحدةً ، ولكن يجتمعون في مساجدهم ، فإذا فرغوا من الصلاة ذكروا الله تعالى ، ودعّوا ، ويدعو الإمام يوم الجمعة على المنبر ، ويؤمن الناس .

ولنا : أن هذا أبلغ في الدعاء والتضرّع ، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله يُحبُّ المُلحِّين في الدعاء » وأما النبي صلى الله عليه وسلم فلم يخرج ثانياً ، لاستغفائه عن الخروج بإجابته أول مرة ، ولخروج في المرة الأولى أكدهما بعدها ، لورود السنة به .

(١) عام الرمادة : يقال أرمد الناس إذا أمحوا وهلك مواشيهم ، وعام الرمادة أى المحل والجذب ، كان في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، هلك في الناس والأموال من الجذب .

❦ فصل ❦

وإن تأهبوا للخروج فسوقوا قبل خروجهم لم يخرجوا ، وشكروا الله على نعمته ، وسألوه المزيد من فضله ، وإن خرجوا فسوقوا قبل أن يصلوا صلوا شكراً لله تعالى ، وحمدوه ، ودعوه . ويستحب الدعاء عند نزول الغيث . لما روى أن النبي ﷺ قال : « اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث : عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول الغيث » وعن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال : « صيباً ^(١) نافعاً » . رواه البخاري .

❦ فصل ❦

ويستحب أن يقف في أول المطر ، ويخرج راحله ، ليصيبه المطر . لما روى أنس : « أن النبي ﷺ لم ينزل عن منبره حتى رأينا للمطر يتعادر عن إجميته » . رواه البخاري . وعن ابن عباس أنه كان إذا أمطرت السماء قال لغلامه « أخرج راحلي وفراشي يصبه المطر » .
ويستحب أن يتوضأ من ماء المطر إذا سال السيل ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا سال السيل يقول : اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فننظف » .

❦ فصل ❦

ويستحب أن يستسقوا عقيب صلواتهم ، ويوم الجمعة يدعو الإمام على المنبر ، ويؤمن الناس . قال القاضي : الاستسقاء ثلاثة أضرب ، أكملها الخروج ، والصلاة على ما وصفنا ، ويليه استسقاء الإمام يوم الجمعة على المنبر ، لما روى « أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يخطب ، فاستقبل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قائماً ثم قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ بَعِثْنَا . فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يديه فقال : « اللَّهُمَّ أَغْنِنَا ، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا » قال أنس : وَلَا وَاللَّهِ مَا بَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ ، وَلَا شَيْءٍ وَلَا بَيْدُنَا وَبَيْنَ سُلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ ، فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا . ثُمَّ دَخَلَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ رَجُلٌ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ، وقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا عَنَّا . قال : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يديه ، وقال : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا ،

(١) صيباً : مطراً نازلاً من السماء ، وانصبه بمفعول محذوف ، والتقدير : اللهم اجعله .

اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ ^(١) ، وَالْآكَامِ ^(٢) ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ . قَالَ : فَأَنْقَطَعَتْ ، وَخَرَجْنَا تَمَشِّي فِي الشَّمْسِ « متفق عليه .

والثالث أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ تَعَالَى عَقِيبَ صَلَاتِهِمْ ، وَفِي خُلُوتِهِمْ .

فصل

وَإِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ بِحَيْثُ يَضُرُّهُمْ . أَوْ مِيَاهُ الْعَيُونِ ^(٣) ، دَعَوْا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُخَفِّفَهُ ، وَيَهْرِفَ عَنْهُمْ مَضَرَّتَهُ ، وَيَجْعَلَهُ فِي أَمَاكِنَ تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ ، كَدَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ بِزِيَادَةِ الْمَطَرِ أَحَدُ الضَّرَرَيْنِ ، فَيُسْتَجَبُ الدُّعَاءُ لِإِزَالَتِهِ كَانْقِطَاعِهِ .

« مسأله » قَالَ ﷺ وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يَمْنَعُوا ، وَأَمَرُوا أَنْ يَكُونُوا مَفْرُودِينَ عَنِ الْمَسَالِينِ . وَجَاهَتُهُ : أَنَّهُ لَا يُسْتَجَبُ إِخْرَاجُ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، لِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ ، وَبَدَّلُوا نِعْمَتَهُ كُفْرًا ، فَهُمْ بَعِيدُونَ مِنَ الْإِجَابَةِ ، وَإِنْ أُغِيثَ الْمَسَالُونُ فَرَّبًا قَالُوا : هَذَا حَصْلُ بَدْعَانَا ، وَإِجَابَتُنَا ، وَإِنْ خَرَجُوا لَمْ يَمْنَعُوا . لِأَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ أَرْزَاقَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ ، فَلَا يَمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجِيبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى . لِأَنَّهُ قَدْ ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، كَمَا ضَمِنَ أَرْزَاقَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُؤْمَرُونَ بِالْإِنْفِرَادِ عَنِ الْمَسَالِينِ ، لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَبْصِيَهُمْ عَذَابٌ ، فَيَمُوتَ مِنْ حَضَرِهِمْ ، فَإِنَّ قَوْمَ عَادٍ اسْتَسْقَوْا ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فَأَهْلَاكَتْهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ : فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعُوا الْخُرُوجَ يَوْمَ يَخْرُجُ الْمَسَالُونُ لئَلَّا يَظُنُّوا أَنَّ مَا حَصَلَ مِنَ السَّقْيَا بِدَعَائِهِمْ . قُلْنَا : وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَتَّفَقَ نَزُولُ الْغَيْثِ يَوْمَ يَخْرُجُونَ وَحْدَهُمْ ، فَيَكُونُ أَعْظَمُ لِفَتْقَتِهِمْ ، وَرَبَّمَا افْتَنَ غَيْرُهُمْ بِهِمْ .

(١) الظَّرَابُ : جَمْعُ ظَرْبٍ بِفَتْحِ الظَّاءِ وَبُكَسْرِ الرَّاءِ ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ ، أَوِ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ .

(٢) وَالْآكَامُ : الْمَرْتَمَعَاتُ .

(٣) مِيَاهُ الْعَيُونِ : يَعْنِي أَوْ كَثُرَتْ مِيَاهُ الْعَيُونِ حَتَّى تَكَادُ تَفْرِقُهُمْ أَوْ تَغْرُقُ مَمْلَكَاتَهُمْ .

باب الحكم فيمن ترك الصلاة

« مسألة » قال ﴿ ومن ترك الصلاة وهو بالغ عاقل جاحداً لها ، أو غير جاحد دُعي إليها في وقت كل صلاة ثلاثة أيام ، فإن صلى ، وإلا قُتل ﴾ .

وجملة ذلك : أن تارك الصلاة لا يخلو : إما أن يكون جاحداً لوجوبها ، أو غير جاحد ، فإن كان جاحداً لوجوبها نُظِرَ فيه . فإن كان جاهلاً به ، وهو ممن يجهل ذلك كالحديث الإسلام ، والناسي ، ببادية — عُرِفَ وجوبها ، وعُلم ذلك ، ولم يُحْكَمْ بكفره ، لأنه معذور ، فإن لم يكن ممن يجهل ذلك ، كالناسي من المسلمين في الأمصار والقرى ، لم يُعَذَّر ، ولم يُتَبَلَّ منه ادعاء الجهل ، وحُكِمَ بكفره ، لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة ، والمسلمون يفعلونها على الدوام ، فلا يخفى وجوبها على من هذا حاله ، ولا يحدُّها إلا تكذيباً لله تعالى ، ورسوله ، وإجماع الأمة . وهذا يصير مرتداً عن الإسلام ، حكمه حكم سائر المرتدين في الاستتابة ، والقتل ، ولا أعلم في هذا خلافاً وإن تركها لمرض أو مجز عن أركانها ، وشروطها ، قيل له : إن ذلك لا يسقط الصلاة ، وإنه يجب عليه أن يصلي على حسب طاقته .

وإن تركها تهاوئاً ، أو كسلاً ، دُعي إلى فعلها ، وقيل له : إن صَلَّيْتَ ، وإلا قَتَلْنَاكَ . فإن صلى ، وإلا وجب قتله ، ولا يُقتل حتى يُحْبَسَ ثلاثاً ، ويُضَيَّقَ عليه فيها ، ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها ، ويُخَوَّفَ بالقتل . فإن صلى ، وإلا قُتِلَ بالسيف ، وبهذا قال مالك ، وحماد بن زيد ، ووكيع ، والشافعي . وقال الزهري : يُضْرَب ، ويُسَجَّن . وبه قال أبو حنيفة ، قال : ولا يُقتل ، لأن النبي ﷺ قال : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ : كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ يَغْيِرُ حَقَّ » متفق عليه . وهذا لم يصدر منه أحد الثلاثة ، فلا يحل دمه ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » متفق عليه . ولأنه فرع من فروع الدين ، فلا يُقتل بتركه ، كالخروج ولأن القتل لو شُرِعَ لشرع زجراً عن ترك الصلاة ، ولا يجوزُ شرعُ زاجرٍ يَمْنَعُ^(١) تحقُّقَ المزجور عنه ، والقتل يمنع فعل الصلاة دائماً ، فلا يُشرع . ولأن الأصل تحريم الدم ، فلا تثبت الإباحة إلا بنص ، أو معنى نص ، والأصل عدمه .

ولنا : قول الله تعالى (٩ : ٥) فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ - إلى قوله - فإن تابوا وأقاموا الصلاة ،

(١) كلمة يمنع ساقطة من النسخة التي علقنا عليها ومن الطبقات الأخرى وهي ضرورية ولا يتم الكلام بدونها .

وَأَتَوْا الزَّكَاةَ ، فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ) فأباح قتلهم . وشرط في تخلية سبيلهم القوبة ، وهي الإسلام ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، فمتى ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تخليته ، فبقى على وجوب القتل . وقول النبي ﷺ « مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ » وهذا يدل على إباحة قتله . وقال عليه السلام « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » رواه مسلم ، والكفر مبيح للقتل . وقال عليه السلام « نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ » . وعن أنس قال : قال أبو بكر : إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَتَوْا الزَّكَاةَ » ، رواه الدارقطني . ففهموه أن غير المصلين يُباح قتلهم ، ولأنها ركن من أركان الإسلام ، لاتدخله الذبابة بنفس ، ولا مال ، فوجب أن يقتل تاركه كالشهادة ، وحديثهم حجة لنا ، لأن الخبر الذي روينا يدل على أن تركها كفر . والحديث الآخر استثنى منه « إِلَّا بِحَقِّهَا » والصلاة من حقها . ثم إن أحاديثنا خاصة ، فنخص بها عموم ما ذكره . ولا يصح قياسها على الحج ، لأن الحج مختلف في جواز تأخيرها ، ولا يجب القتل بفعل مختلف فيه . وقولهم : إن هذا يُفصّل إلى ترك الصلاة ، بالكلفة . قلنا : الظاهر أن من يعلم أنه يقتل إن ترك الصلاة لا يتركها ، سيما بعد استنابته ثلاثة أيام ، فإن تركها بعد هذا كان ميثوساً من صلاته ، فلا فائدة في بقاءه ، ولا يكون القتل هو المفوت له ، ثم لو فات به احتمال الصلاة لحصل به صلاة ألف إنسان ، وتحصيل ذلك بتفويت احتمال صلاة واحد لا يخالف الأصل .

إذا ثبت هذا فظاهر كلام الخرقى أنه يجب قتله بترك صلاة واحدة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، لأنه تارك للصلاة ، فلزم قتله كتارك ثلاث ، ولأن الأخبار تتناول تارك صلاة واحدة ، لكن لا يثبت الوجوب حتى يضيق وقت التي بعدها ، لأن الأولى لا يعلم تركها إلا بفوات وقتها ، فتصير فائتة لا يجب القتل بفواتها ، فإذا ضاق وقتها علم أنه يريد تركها ، فوجب قتله ، والثانية لا يجب قتله حتى يترك ثلاث صلوات ، ويضيق وقت الرابعة عن فعلها . لأنه قد يترك الصلاة والصلتين لشبهة ، فإذا تكرر ذلك ثلاثاً تحقق أنه تاركها رغبة عنها ، ويُعتبر أن يضيق وقت الرابعة عن فعلها لما ذكرناه . وحكى ابن حامد عن أبي إسحاق بن شاقلا : أنه إن ترك صلاة لا تُجمع إلى ما بعدها ، كصلاة الفجر ، والعصر ، وجب قتله ، وإن ترك الأولى من صلاتي الجمع ، لم يجب قتله . لأن الوقتين كالوقت الواحد عند بعض العلماء ، وهذا قول حسن .

واختلفت الرواية : هل يقتل لكفره أو حداً ؟ فروى أنه يقتل لكفره ، كالمرتد . فلا يُفسل ، ولا يسكن ، ولا يُدفن بين المسلمين ، ولا يرثه أحد ، ولا يرث أحد ، اختصارها أبو إسحاق ابن شاقلا ، وابن حامد ، وهو مذهب الحسن ، والشمعي ، وأيوب السختياني والأوزاعي ، وابن

المبارك ، وحماد بن زيد ، وإسحاق ، ومحمد بن الحسن ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » وفي لفظ عن جابر قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول « إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » وعن بُرَيْدَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ » رواه ابن مسلم . وقال النبي ﷺ « أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمْ الْأَمَانَةُ ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ الصَّلَاةَ » . قال أحمد : كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء . وقال عمر رضي الله عنه : « لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ » . وقال علي رضي الله عنه : « مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ » . وقال ابن مسعود : « مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا دِينَ لَهُ » . وقال عبد الله بن شقيق « لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كُفْرًا غَيْرَ الصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَدْخُلُ بِهَا فِي الْإِسْلَامِ ، فَيُخْرَجُ بِتَرْكِهَا مِنْهُ كَالشَّهَادَةِ .

والرواية الثانية : يُقْتَلُ حَدًّا مَعَ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ ، كَأَزَانِي الْمُحَصَّنِ ، وهذا اختيار أبي عبد الله بن بطة ، وأنكر قول من قال : إنه يكفر . وذكر أن المذهب على هذا ، لم يحد في المذهب خلافاً فيه . وهذا قول أكثر الفقهاء ، وقول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وروى عن حذيفة أنه قال : « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مَعَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فقيل له : وَمَا يَمْنَعُهُمْ ؟ قال : تَنْجِيهِمْ مِنَ النَّارِ لَا أَبَالِكَ » . وعن والان قال : « انْتَهَيْتُ إِلَى دَارِي فَوَجَدْتُ شَاةً مَذْبُوحَةً ، فَقُلْتُ : مَنْ ذَبَحَهَا ؟ قَالُوا : غُلَامُكَ . قلت : وَاللَّهِ إِنْ غُلَامِي لَا يُصَلِّي ، فَقَالَ النَّسْوَةُ : نَحْنُ عَالِمَاتُهُ فَسَمِي ، فَرَجَعْتُ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَسْرَنِي بِأَكْلِهَا » . والدليل على هذا قول النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ » وعن أبي ذر قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ » وعن عبادة بن الصامت ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَالنَّارَ حَقٌّ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ » . وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً » (١) .

متفق على هذه الأحاديث كلها ، ومثلها كثير . وعن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال : « تَحْسُ صَلَوَاتِ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُصَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ

(١) البرة : حبة القمح ، والمراد بالخير الإيمان أى يدخل الجنة من كان في قلبه أقل قدر من الإيمان ، وأقله اعتقاد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله .

كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ سَهْنَ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ، إِنْ شَاءَ عَذِّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ » ولو كان كافراً لم يُدْخِلْهُ فِي الْمَشِئَةِ . وقال الخليل في جامعه : حدثنا يحيى ، حدثنا عبد الوهاب ، حدثنا هشام بن حسان ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن أبي شَمَيْلَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ فَاسْتَقْبَلَهُ رَهْطٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَحْمِلُونَ جَنَازَةً عَلَى بَابٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : نَمْلُوكُ لَالٍ فَلَانَ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ . قَالَ : أَمْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ وَكَانَ فَقَالَ : أَمَا كَانَ يُصَلِّي ؟ فَقَالُوا : قَدْ كَانَ يُصَلِّي ، وَبَدَعَ . فَقَالَ لَهُمْ : ارْجِعُوا بِهِ فَعَسَلُوهُ ، وَكَفَّمُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ ، وَادْفِنُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَادَتِ الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ »^(١) .

وروى بإسناده عن عطاء عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ولأنَّ ذلك إجماعُ المسلمين . فإننا لا نعلم في عصرٍ من الأعصار أحدًا من تاركِي الصلاة تركَ نفسه ، والصلاة عليه ، ودفنه في مقابر المسلمين ، ولا منع ورثته ميراثه ، ولا مُنِيع هو ميراث مورثه ، ولا فُرِّق بين زوجين ترك الصلاة مع أحدهما ، لكثرة^(٢) تاركِي الصلاة ، ولو كان كافراً لثبتت هذه الأحكام كلها ، ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها ، ولو كان مرتدّاً ، لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام .

وأما الأحاديث المتقدمة فهي على سبيل التعليل ، والنشبيه له بالكفار لا على الحقيقة ، كقوله عليه السلام : « سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » ، وقوله : « كُفْرٌ بِاللَّهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ » . وقوله : « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » . وقوله : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » ، قال : « وَمَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِنَوَاءِ الْكُفَّاءِ ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ مُؤْمِنٌ بِالْكَوَاكِبِ »^(٣) وقوله : « مَنْ حَانَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » ، وقوله : « شَارِبُ الخَمْرِ كَعَابِدٍ وَثْنٍ » وأشبه هذا مما أريد به التشديد في الوعيد ، وهو أصوب القولين والله أعلم .

(١) تحول بيني وبينه من كثرتهم ، وإذا حضرت الملائكة الكثيرة جنازة شخص ، فلا يكون كافراً . وإنما يكون مؤمناً له من الفضل ما يستوجب حضور الملائكة جنازة .

(٢) أى مع كثرة تاركِي الصلاة في جميع الأعصار .

(٣) إذا اعتقد قائل هذا القول أن الكواكب مؤثرة في المطر بنفسها فهو كافر ، وأما إذا اعتقد أنها علامة تدل على ما قضاه الله وقدره ، فهو مؤمن ولا شك .

فصل

ومن ترك شرطاً مجعاً عليه ، أو ركناً كالطهارة والركوع والسجود ، فهو كتاركها ، حكمه حكمه ، لأن الصلاة مع ذلك وجودها كعدمها ، وإن ترك مُختلفاً فيه ، كإزالة النجاسة ، وقراءة الفاتحة^(١) ، والعمامة ، والاعتدال بين الركوع والسجود ، أو بين السجدين معتقداً جواز ذلك فلا شيء عليه ، وإن تركه معتقداً تحريمه لزمته إعادة الصلاة ، ولا يُقفل من أجل ذلك بحال ، لأنه مُختلف فيه ، فأشبه المتزوج بغير ولي ، وسارق مال له فيه شبهة ، والله أعلم .

(١) من ترك قراءة الفاتحة في صلاته وهو منفرد مع العلم والعمد ، فهو على الصحيح تارك لركن من أركان الصلاة ، وترك الركن أشد إثمًا من ترك الشرط ، والطهارة شرط للصلاة ، وقد حكم الشارح بأن تاركها كتارك الصلاة ، فالأولى أن يكون تارك الفاتحة كما ذكرنا تاركاً للصلاة .

كتاب الجنائز

يُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ ذِكْرُ الْمَوْتِ ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَكْثَرُ مَا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ ، فَمَا ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلَّةٌ ، وَلَا فِي قَلِيلٍ إِلَّا كَثْرَةٌ » ^(١) روى البخاري أوله ، وإذا مرض استحب له أن يصبر . ويكره الأنين ، لما روى عن طاوس : أنه كرهه ، ولا يتمنى الموت لضرّ نزل به ، لقول النبي ﷺ : « لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرِّ نَزَلٍ ، وَلِيَمَلْ » ^(٢) : اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي » وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، ويحسن ظنه بربه تعالى . قال جابر : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ : لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى » رواه مسلم وأبو داود . وقال مُعْتَمِرٌ ، عَنْ أَبِيهِ : إِنَّهُ قَالَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ : حَدِّثْنِي بِالرُّخَصِ .

فصل

يُسْتَحَبُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ . قال البراء : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ » رواه البخاري ، ومسلم . وعن علي رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ رَجُلٍ يَعُودُ مَرِيضًا مُنْسِيًّا إِلَّا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ ، فِي الْجَنَّةِ ، وَمِنْ أَتَاهُ مُصْحِحًا خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وإذا دخل على مريض دعا له ورَقَاهُ . قال ثابت لأنس : يَا أَبَا حَمْرَةَ . اشْتَكَيْتُ . قَالَ أَنَسٌ : أَفَلَا أَرْقِيكَ بِرُقِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ ، مُذْهِبَ الْبَاسِ ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا » . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ : « أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، اشْتَكَيْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ ، مِنْ كُلِّ نَفْسٍ ، وَعَيْنٍ حَاسِدَةٍ ، اللَّهُ بِشَفِيعِكَ » . وقال أبو زُرْعَةَ : كَلَامُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَنَفَسُوا لَهُ فِي الْأَجْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْئًا ، وَإِنَّهُ يُطَيَّبُ نَفْسَ الْمَرِيضِ » رواه ابن ماجه ، وَيُرْغَبُ فِي التَّوْبَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ لما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » متفق عليه .

❦ فصل ❦

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْمَرِيضَ أَرْفَقُ أَهْلِهِ بِهِ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِسِيَاسَتِهِ ، وَأَتْقَاهُمْ لِرَبِّهِ نَعَالَى ، لِيَذْكُرَهُ اللَّهُ نَعَالَى ، وَالتَّوْبَةُ مِنَ الْمَعَاصِي ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَالْوَصِيَّةُ . وَإِذَا رَأَاهُ مَنْزُولاً بِهِ تَعَمَّدَ بِلَّ حَلَقِهِ بِتَقْطِيرِ مَاءٍ ، أَوْ شَرَابٍ فِيهِ ، وَيُنْدِي شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقَبْلَةَ . لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ الْجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقَبْلَةَ » وَيَقْنَهُ قَوْلُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَقِنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : أَنْ تَمُوتَ يَوْمَ تَمُوتُ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ » رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي لُطْفٍ ، وَمُدَارَاةٍ ، وَلَا يَكْرَرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُضْجَرُ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ فَيُعِيدُ تَلْقِيَنَهُ ، لَنَسْكَوْنَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ آخِرَ كَلَامِهِ . نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ . أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ جَمَلَ رَجُلٌ يَلْقَنُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَأَكْثَرَ عَلَيْهِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ : إِذْ قُلْتُ مَرَّةً ، فَأَنَا عَلَى ذَلِكَ ، مَا أُنْكَلِمُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ . وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتهِ الْمَوْتَ قَالَ : أَجْلِسُونِي . فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ . قَالَ : كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنْتُ أُخْبِرُهَا ، وَلَوْ لَا مَا حَضَرَني مِنَ الْمَوْتِ مَا أَخْبَرْتُكُمْ بِهَا ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِلَّا هَدَمَتْ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا ، وَالذُّنُوبِ ، فَلَقْنُوهَا مَوْتَكُمْ » قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَكَيْفَ لِلْأَحْيَاءِ ؟ قَالَ : « هِيَ أَهْدَمُ ، وَأَهْدَمُ » قَالَ أَحْمَدُ : وَيَقْرَءُونَ عِنْدَ الْمَيِّتِ إِذَا حَضَرَ يُخَفِّفُ عَنْهُ بِالْقِرَاءَةِ ، يَقْرَأُ (يَس) وَأَمْرَ بَقَرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ أَسَدِ بْنِ وَدَاعَةَ ؛ لَمَّا حَضَرَ غُصَيْفُ بْنُ حَارِثِ الْمَوْتَ حَضَرَهُ إِخْوَانُهُ . فَقَالَ : هَلْ فِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ (يَس) ؟ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : نَعَمْ ، قَالَ : اقْرَأْ ، وَرَتِّلْ ، وَانصِتُوا ، فَقَرَأَ ، وَرَتَّلَ ، وَاسْمِعِ الْقَوْمَ ، فَلَمَّا بَلَغَ (فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) خَرَجَتْ نَفْسُهُ . قَالَ أَسَدُ بْنُ وَدَاعَةَ : فَمَنْ حَضَرَهُ مِنْكُمْ الْمَوْتُ ، فَشُدُّدَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ ، فَلْيَقْرَأْ عِنْدَ سُورَةِ (يَس) فَإِنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُ الْمَوْتُ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ❦ وَإِذَا تَيَقَّنَ الْمَوْتُ وَجَّهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ ، وَغَضَّضَتْ عَيْنَاهُ ، وَشُدَّ إِحْيَاهُ ، لئَلَّا يَسْتَرْخِيَ فَكَّهُ ، وَجُعِلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرَاةٌ ، أَوْ غَيْرُهَا لئَلَّا يَمْلُو بَطْنَهُ ❦ .

قوله : إذا تيقن الموت : يحتمل أنه أراد حضور الموت ، لأن التوجيه إلى القبلة يُستحب تقديمه على الموت ، واستحبّه عطاء ، والنخعي ، ومالك ، وأهل المدينة ، والأوزاعي ، وأهل الشام ، وإسحق . وأنكره سعيد بن المسيّب ، فإنهم لما أرادوا أن يُحوّلوه إلى القبلة قال : ما لكم ؟ قالوا : نُحوّلك إلى القبلة ، قال : لم أكن على القبلة إلى يومى هذا ؟ والأوّل أولى . لأن حُدَيْفَةَ قال : وَجَّهُونِي . وَلَئِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ بِسَيِّدٍ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَهُمْ ، يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ بِمَوْتَانِهِمْ ، وَلَئِنْ خَيْرَ الْجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقَبِيلَةَ . ويحتمل أن الخرقى أراد تيقن وجود الموت ، لأن سائر ما ذكر إنما يفعل بعد الموت ، وهو تغميض الميت ، فإنه يُسنّ عقيب الموت ، لما روى عن أم سلمة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة ، وقد شقّ بصره فأغمضه ، ثم قال : « إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ » فضجّ الناس من أهله ، فقال : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَوْمَئِذٍ عَلَى مَا تَقُولُونَ » ثم قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ الْمُقَرَّبِينَ وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَائِبِينَ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ » أخرجه مسلم . وروى شدّاد بن أوس قال : قال رسول الله ﷺ « إِذَا حَضَرَ ثَمَّ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ ، وَقُولُوا خَيْرًا ، فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتِ » رواه أحمد في المسند . وروى أن عمر رضی الله عنه قال لابنه حين حضرته الوفاة : اذْنُ مَيِّ ، فَإِذَا رَأَيْتَ رُوحِي قَدْ بَلَغَتْ لَهَا تِي (١) ، فَضَعْ كَفَّكَ الْيَمَنِيَّ عَلَى جَبْهَتِي ، وَالْيُسْرَى تَحْتَ ذَقْنِي ، وَأَغْمِضْنِي « وَيُسْتَحَبُّ شَدَّ الْحَيَّيْنِ بِمِصَابَةِ عَرِيضَةٍ يَرْبُطُهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ ، لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْعَيْنَيْنِ وَالْفَمِ ، فَلَمْ يَغْمِضْ حَتَّى يَبْرُدَ ، بَقِيَ مَفْتُوحًا ، فَيَقْبَحُ مَنَظَرُهُ ، وَلَا يُؤْمِنُ دُخُولُ الْهُوَامِ فِيهِ ، وَالْمَاءُ فِي وَقْتِ غُسْلِهِ . وقال بكر بن عبد الله المزني ، ويقول الذي يُغمضه ، بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ويُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، كَمِرَاةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، لثَلَاثٍ يَنْفُخُ بِطَنِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِيدِ ، فَطَيْنٌ مَبْلُولٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ ذَلِكَ مِنْهُ أَرْفَقُ النَّاسِ بِهِ ، بِأَرْفَقِ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ . قال أحمد : تُغَمِّضُ الْمَرْأَةُ عَيْنَهُ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ مُحَرَّمٍ لَهُ . وقال : يَكْرَهُ لِلْحَائِضِ ، وَالْجُنْبِ تَغْمِيضُهُ ، وَأَنْ تَقْرُبَاهُ ، وَكَرِهَ ذَلِكَ عَلْقَمَةُ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَرِهَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءُ : أَنْ يُغَسَّلَ الْحَائِضُ وَالْجُنْبُ الْمَيِّتَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وقال إسحاق وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَغْسَلُهُ الْجُنْبُ ، يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجُسُ » ، وَلَا نَعْلُ بَيْنَهُمْ

(١) اللهاة : اللحمة المشرفة على الحلق ، أو ما بين منقطع اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم .

اختلافًا في صحة تفسيريهما ، وتغميضهما له ، ولكن الأولى أن يكون المتولى لأمره في تغميضه وتفسيره طاهرًا لأنه أكمل وأحسن .

فصل

ويُستحبُّ المسارعة إلى تجهيزه إذا تيقن موته ، لأنه أصوب له ، وأحفظ من أن يتغير ، وتصعب مُعافاته ، قال أحمد : كرامة الميت تعجيله . وفيما روى أبو داود أن النبي ﷺ قال « إني لأرى طليحة قد حدث فيه الموت فاذنوني به وعجلوا ، فإنه لا يذبحني لجيفة مسلم أن تُحبس بين ظهراني أهله » . ولا بأس أن يُنتظر بها مقدار ما يجتمع لها جماعة ، لما يؤمل من الدعاء له ، إذا صَلَّى عليه ، ما لم يُخف عليه ، أو يشقَّ على الناس . نصَّ عليه أحمد . وإن اشتبه أمر الميت اعتُبر بظهور أمارات الموت ، من استرخاء رجله ، وانفصال كفيه ، وميل أنفه ، وامتداد جلدة وجهه ، وانخساف صدغيه ، وإن مات فجأة ، كالصعوق ، أو خائفًا من حرب ، أو سبع ، أو تردى من جبل ، انتظر به هذه العلامات ، حتى يتيقن موته . قال الحسن في المصعوق : يُنتظر به ثلاثًا .

قال أحمد رحمه الله : إنَّه رُبما تغير في الصيف في اليوم والليلة ، قيل : فكيف تقول ؟ قال : يُترك بقدر ما يعلم أنه ميت ، قيل له من غدوة إلى الليل ؟ قال : نعم .

فصل

ويُسارع في قضاء دينه ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نفسُ المؤمن مُعلقةٌ بدينه حتى يُقضى عنه » قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وإن تعذر إيفاء دينه في الحال استُحبَّ لوارثه أو غيره أن يتكفل به عنه . كما فعل أبو قتادة ، لما أتى النبي ﷺ بجنازة فلم يُصلِّ عليها . قال أبو قتادة : صلَّ عليها يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلَّى عليه . رواه البخاري .

ويُستحبُّ المسارعة إلى تفريق وصيته ليُعجل له ثوابها بجرانها على الموصى له .

فصل

ويُستحبُّ خلْعُ ثياب الميت : لئلا يخرج منه شيء يفسد به ، ويتلوَّث بها ، إذا نُزعت عنه ، ويُسجى بثوبٍ يستر جميعه . قالت عائشة : سُجِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوبٍ حَبْرَةٍ (١) ، متفق عليه . ولا يترك الميت على الأرض ، لأنه أسرع لفساده ، ولكن على سرير ، أو لوح ، ليكون أحفظ له .

(١) ثوب الحبرة : من أجود الثياب ، وهي ثياب يمنية مخططة جميلة الشكل .

« مسألة » قال : ﴿ فإذا أخذ في غسله ستر من سترته إلى ركبتيه ﴾ .

وجملته : أن المستحبَّ تجريد الميت عند غسله ، وستر عورته بمئزر ، وهذا ظاهر قول الخرقي ، ورواه الأثرم عن أحمد ، فقال : يُغَطَّى مَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وهذا اختيار أبي الخطاب ، وهو مذهب ابن سيرين ، ومالك ، وأبي حنيفة . وروى المروزي عن أحمد أنه قال : يُعْجِئُنِي أَنْ يُغْسَلَ الميت ، وعليه ثوب ، يُدْخِلُ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ . قال : وكان أبو قلابة إذا غَسَلَ مَيِّتًا جَلَّه ^(١) بثوب . قال القاضي : السنة أن يُغْسَلَ في قميص رقيق ، ينزل الماء فيه ، ولا يمنع أن يصل إلى بدنه ، ويدخل يده في كم القميص فيمُرُّها على بدنه ، والماء يُصَبُّ ، فإن كان القميص ضيقاً فتَقِ رَأْسُ الدَّخَارِيسِ ^(٢) ، وأدخل يده منه ، وهذا مذهب الشافعي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم غُسِّلَ في قميصه . وقال سعد : اصنعوا بي كما صُنِعَ برسول الله ﷺ . قال أحمد : غُسِّلَ النبي صلى الله عليه وسلم في قميصه ، وقد أرادوا خلعه ، فنودوا : أَنْ لَا تَخْلَعُوهُ ، واسْتُرُوا نَبِيَّكُمْ .

ولنا : أن تجريده أمكن لتفسيله ، وأبلغ في تطهيره ، والحي يتجرّد إذا اغتسل ، فكذا الميت ، ولأنه إذا اغتسل في ثوبه تنجّس الثوب بما يخرج ، وقد لا يظهر بصب الماء عليه ، فيتنجّس الميت به . فأما النبي ﷺ فذاك خاص له ، ألا ترى أنهم قالوا : نُجْرَدُهُ كما نُجْرَدُ موتانا ، كذلك روت عائشة . قال ابن عبد البر . روى ذلك عنها من وجه صحيح . فالظاهر أن تجريد الميت فيما عدا العورة كان مشهوراً عندهم ، ولم يكن هذا ليخفى على النبي ﷺ بل الظاهر أنه كان بأمره . لأنهم كانوا ينتهون إلى رأيه ، ويصدّرون عن أمره في الشرعيّات ، واتباعُ أمره وفعله أولى من اتباع غيره ، ولأن ما يُخَشَى من تنجّس قميصه بما يخرج منه كان مأموناً في حق النبي صلى الله عليه وسلم لأنه طيّب حياً وميتاً بخلاف غيره . وإنما قال سعد : أَلْحَدُوا لِي أَحَدًا ، وَاَنْصِبُوا عَلَى اللَّابِنِ نَصَبًا ، كما صُنِعَ برسول الله ﷺ . ولو ثبت أنه أراد الغسل ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أولى بالاتباع .

وأما ستر ما بين السرة والركبة ، فلا نعلم فيه خلافاً ، فإن ذلك عورة ، وستر العورة مأمور به ، وقد قال النبي ﷺ لعلى : « لَا تَنْظُرُ إِلَى فَيْحِدٍ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ » . قال ابن عبد البر . وروى « النَّاظِرُ مِنْ الرِّجَالِ إِلَى فُرُوجِ الرِّجَالِ كَالنَّاظِرِ مِنْهُمْ إِلَى فُرُوجِ الدَّاءِ » ، وَالْمُنْكَشَّفُ مَلْعُونٌ .

(١) جلله : غطاه . (٢) الدخاريص ما يدخل فيه الأزرار (كالعراوى) .

❦ فصل ❦

قال أبو داود : قلت لأحمد : الصبي يُسْتَرُّ كما يُسْتَرُّ الكبير ؟ ، أعنى الصبي الميت في الغسل ، قال :
 أى شيء يُسْتَرُّ منه ، وليست عورته بعورة ، ويُغسله النساء ؟
 « مسألة » قال : ﴿ والاستحباب أن لا يُغسل تحت السماء ، ولا يحضره إلا من يُعين في أمره
 مادام يُغسل ﴾ .

وجملة ذلك : أن المستحب أن يُغسل في بيت . وكان ابن سيرين : يستحب أن يكون البيت الذي
 يُغسل فيه مظلاً . وذكره أحمد ، فإن لم يكن ، جُعل بينه وبين السماء ^(١) سِتْراً . قال ابن المنذر : كان
 النخعي يحب أن يُغسل وبينه وبين السماء سِتْرَةٌ . وروى أبو داود بإسناده . قال : أوصى الضحّاك أخاه
 سالماً . قال : إذا غسّلتني فاجعل حولي سِتْراً ، واجعل بيني وبين السماء سِتْراً . وذكر القاضي أن عائشة
 قالت : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته ، فجعلنا بينها وبين السقف سِتْراً ، قال :
 وإنما استحب ذلك خشية أن يستقبل السماء بعورته ، وإنما كره أن يحضره من لا يُعين في أمره . لأنه
 يُكره النظر إلى الميت إلا الحاجة ، ويُستحب للحاضرين غضّ أبصارهم عنه ، إلا من حاجة . وسبب
 ذلك أنه ربما كان بالميت عيب يَكْتُمُهُ ، ويكره أن يُطلع عليه بعد موته ، وربما حدث منه أمر يكره
 الحي أن يطلع منه على مثله ، وربما ظهر فيه شيء هو في الظاهر مُنْكَر ، فيُحدّث به ، فيكون فضيحة له ،
 وربما بدت عورته ، فشاهدها . ولهذا أحببنا أن يكون الفاسل ثقةً ، أميناً صالحاً ، ليستر ما يطلع عليه ،
 وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال « لِيُغْسَلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ » رواه ابن ماجه .

وروى عنه عليه السلام أنه قال : « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ، ثُمَّ لَمْ يُغْسِلْ عَلَيْهِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ
 وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » رواه ابن ماجه أيضاً . وفي المسند عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا ، فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ ، وَلَمْ يُغْسِلْ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ
 كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » وقال : « لَيْسَ أَقْرَبُكُمْ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ
 أَنَّ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ » . وقال القاضي : لوليّه أن يُدخله كيف شاء ، وكلام الخرق عام
 في المنع ، والملة تقتضي التعميم ، والله أعلم .

(١) كلبة السماء ساقطة من النسخة التي علقنا عليها ولم يذبه عليها في الخطأ والصواب .

(٢) إن كان يعلم : أى إن كان يعلم أحكام الدين جملة ، ومن بينها أحكام غسل الميت ، فإذا لم يوجد
 العالم بأمر الدين جملة مع العلم بأحكام الغسل ، فيغسله الورع التقى مع علمه بأحكام غسل الميت .

فصل

وينبغي للغاسل ولن حضر إذا رأى من الميت شيئاً مما ذكرناه مما يُحب الميت ستره أن يستتره ، ولا يحدث به ، لما روينا . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ مُسْلِمٍ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » وإن رأى حسناً مثل أمارات الخير من وضأة الوجه ، والتبسم ونحو ذلك استحب إظهاره ليكثر الترحم عليه ، ويحصل الحث على مثل طريقته ، والنشبه بحملى سيرته . قال ابن عقيل : وإن كان الميت مغموصاً عليه في الدين والسنة ، مشهوراً ببدعته ، فلا بأس بإظهار الشر عليه ، لتُحذر طريقته . وعلى هذا ينبغي أن يكتم ما يرى عليه من أمارات الخير ، لئلا يغتر المغتر بذلك ، فيقتدى به في بدعته . « مسألة » قال ﴿ وتُدين مفاصله إن سهلت عليه ، وإلا تركها ﴾ .

معنى تلمين المفاصل : هو أن يرُد ذراعيه إلى عضديه ، وعضديه إلى جنبيه ، ثم يرُدّها ، ويرُد ساقيه إلى فخذه ، وفخذه إلى بطنه ، ثم يرُدّها ، ليكون ذلك أبقى للينه ، فيكون ذلك أمكن للغاسل من تكفيفه وتمديد ، وخلع ثيابه ، وتغسله . قال أصحابنا : ويستحب ذلك في موضعين : عقيب موته ، قبل قسوتها ببرودته ، وإذا أخذ في غسله ، وإن شق ذلك لقسوة الميت ، أو غيرها تركه ، لأنه لا يؤمن أن تنكسر أعضاؤه ، وبصير به ذلك إلى المثلة^(١) .

« مسألة » قال : ﴿ ويلف على يديه خِرقة فينسقي مابه من نجاسة ، ويعصر بطنه عصراً رقيقاً ﴾ .

وجملته : أنه يستحب أن يُفسل الميت على سرير ، يترك عليه متوجّهاً إلى القبلة منحدرًا نحو رجله لينحدر الماء بما يخرج منه ، ولا يرجع إلى جهة رأسه ، ويبدأ الغاسل فيخني الميت خنياً رقيقاً ، لا يبلغ به قريباً من الجلوس ، لأن في الجلوس أذية له ، ثم يمرّ يده على بطنه ، يعصره عصراً رقيقاً ، ليخرج مامعه من نجاسة ، لئلا يخرج بعد ذلك ، ويصّب عليه الماء حين يمرّ يده صباً كثيراً ، ليخني ما يخرج منه ، ويذهب به الماء ، ويستحب أن يكون بقربه مجرّ فيه بخور ، حتى لا يظهر منه ريح . وقال أحمد رحمه الله : لا يعصر بطن الميت في المرة الأولى ، ولكن في الثانية . وقال في موضع آخر : يعصر بطنه في الثالثة ، يمسح مسحاً رقيقاً مرة واحدة . وقال أيضاً : يعصر بطن الميت في الثانية أمكن لأن الميت لا يبين حتى يصبه الماء . ويلف الغاسل على يده خِرقة خشنة يمسح بها ، لئلا يمس عورته ، لأن النظر إلى العورة حرام ، فامس أولى ، ويُرّبل ماعلى بدنه من نجاسة ، لأن الحى يبدأ بذلك في اغتساله من الجنابة .

ويستحب أن لا يمس بقيّة بدنه إلا بخِرقة ، قال القاضى : يُعد الغاسل خِرقتين ، يغسل بإحدهما

(١) المثلة : الشناعة ، وبشاعة المنظر .

السبيلين ، والأخرى سائرَ بدنه ، فإن كان الميت امرأةً حاملاً لم يعصر بطنها ، لئلا يؤذي الولد ، وقد جاء في حديث رواه الخلال بإسناده عن أمّ سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا تَوَفَّيْتَ الْمَرْأَةَ فَأَرَادُوا غُسْلَهَا فَلْيَبْدَأْ بِبَطْنِهَا ، فَلْيُمْسَحْ مَسْحًا رَفِيقًا ، إِنْ لَمْ تَكُنْ حُبْلَى ، فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلَا يُحَرِّكُهَا » .

« مسألة » قال ﴿ وبوضئه وضوءه للصلاة ، ولا يدخل الماء في فيه ، ولا في أنفه ، فإن كان فيهما أذى أزاله بخرقه ﴾ .

وجملة ذلك : أنه إذا أنجاه^(١) ، وأزال عنه النجاسة ، بدأ بعد ذلك فوضأه وضوء للصلاة ، فيغسل كفيه ، ثم يأخذ خرقه خشنة فيبسلها ، ويجعلها على أصبعه ، فيمسح أسنانه ، وأنفه ، حتى ينظفهما ، ويكون ذلك في رفق ، ثم يغسل وجهه ، ويُسِّم وضوءه ، لأن الوضوء يبدأ به في غسل الحى ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء اللاتي غسّلن ابنه « ابْدَأْنَ بِمِائِمِهَا ، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا » متفق عليه .

وفي حديث أمّ سليم « فَإِذَا فَرَّغْتَ مِنْ غَسْلِ شَفْلَتَيْهَا غَسْلًا نَقِيًّا بِمَاءٍ وَسِدْرٍ فَوَضَّيْهَا وَضُوءَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ اغْسِلِيهَا » ولا يدخل الماء فاه ، ولا مُنْخَرِيه ، في قول أكثر أهل العلم ، كذلك قال سميد ابن جبير ، والنخعي ، والثوري ، وأبو حنيفة . وقال الشافعي : يُمَضِّمُضُهُ ، وينشقه كما يفعل الحى ولنا : أن إدخال الماء فاه وأنفه لا يؤمن معه وصوله إلى جوفه ، فيفضى إلى المثلة به ، ولا يؤمن خروجه في أكفانه .

« مسألة » قال ﴿ وَيَصْبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ ، فَيَبْدَأُ بِمِائِمِهِ وَيَقْلِبُهُ عَلَى حَنْبِيهِ ، لِيُغَمَّ الْمَاءُ سَائِرَ جَسَمِهِ ﴾ .
وجملة ذلك : أنه إذا وضأه بدأ بفسل رأسه ، ثم لحيته ، نصّ عليه أحمد ، فيضرب السدر فيفسلها برغوته ، ويفسل وجهه ، ويفسل اليد اليمنى من المنسكب إلى الكفتين ، وصحفة عنقه اليمنى ، وشق صدره ، وجنبه ، ونخذه ، وساقه ، يفسل الظاهر من ذلك ، وهو مُسْتَلْقٍ ، ثم يصنع ذلك بالجانب الأيسر ، ثم يرفعه من جانبه الأيمن ، ولا يسكبهُ لوجهه ، فيفسل الظهر ، وما هناك من وركه ، ونخذه ، وساقه ، ثم يعود فيخرقه على جنبه الأيمن ، ويفسل شقه الأيسر كذلك . هكذا ذكره إبراهيم النخعي ، والقاضي ، وهو أقرب إلى موافقة قوله عليه السلام : « ابْدَأْنَ بِمِائِمِهَا » وهو أشبه بفسل الحى .

(١) أنجاه : خلاصه بما عليه من النذر .

« مسألة » قال ﴿ ويكون في كلِّ المياه شيء من السدر ، ويضربُ السدرَ فيغسلُ برغوته رأسه وحيتته ﴾ .

هذا المنصوص عن أحمد . قال صالح : قال أبي : الميِّت يُغسلُ بماء وسدر ، ثلاثَ غَسَلاتٍ ، قلت : فيُبتقى عليه ؟ فقال : أى شيء يكون هو أنقى له ، وذكر عن عطاء أن ابن جُرَيْج قال له : إنه يُبتقى عليه السدر إذا غُسل به كلَّ مرة . فقال عطاء : هو طهُور ، وفي رواية أبي داود عن أحمد . قال : قلت ، يعنى لأحمد : أفلا تصبّون ماء قراحاً^(١) ينظفه ؟ قال إن صبّوا فلا بأس . واحتج أحمد بحديث أم عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته قال : اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك : إن رأيتهن بماء وسدرٍ ، واجعلن في الآخرة كافوراً « متفق عليه . وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اغسلوه بماء وسدرٍ » متفق عليه ، وفي حديث أم سلمة « ثم اغسلها بعد ذلك ثلاث مرّات بماء وسدرٍ » وذهب كثير من أصحابنا المتأخرين إلى أنه لا يترك مع الماء سدرأ بغيره . ثم اختلفوا ، فقال ابن حامد : يطرح في كلِّ المياه شيء يسير من السدر لا يغيره ، ليجمع بين العمل بالحديث ، ويكون الماء باقياً على طهوريته . وقال القاضي ، وأبو الخطاب : يغسل أول مرة بالسدر ، ثم يغسل بعد ذلك بالماء القراح . فيكون الجميع غسلة واحدة . ويكون الاعتداد بالآخر دون الأول ، لأن أحمد رحمه الله : شبه غسله بغسل الجنابة ، ولأن السدر إن غير الماء سلبه وصف الطهورية ، وإن لم يغيره فلا فائدة في ترك يسير لا يؤثر . وظاهر كلام أحمد الأول ، ويكون هذا من قوله دالاً على أن تغيير الماء بالسدر لا يخرج عن طهوريته . قال بعض أصحابنا : يتخذ الفاسل ثلاثة أوانٍ : آنية كبيرة يجمع فيها الماء الذي يغسل به الميت ، يكون بالبعد منه ، وإناءين صغيرين يطرح من أحدهما على الميت ، والثالث : يفرّف به من الكبير في الصغير الذي يغسل به الميت ، ليكون الكبير مصوناً ، فإذا فسد الماء الذي في الصغير وطار فيه من رشاش الماء كان مابق في الكبير كافياً ، ويضرب السدر فيغسل برغوته رأسه ، وحيتته ، ويبلغه سائر بدنه ، كما يفعل الحى إذا اغتسل .

فصل

فإن لم يجد السدر غسله بما يقوم مقامه ، ويقرّب منه كالخطمي^(٢) ونحوه ، لأن المقصود يحصل منه ، وإن غسله بذلك مع وجود السدر جاز ، لأن الشرع ورد بهذا المعنى معقول ، وهو التنظيف ، فيتعدّى إلى كلِّ ما وجد فيه للمغنى .

(١) قراحاً : صافياً لا يشوبه شيء من سدر أو غيره .

(٢) الخطمي بكسر الخاء وفتحها : نبات نافع في شد الجسم إذا خلط بالماء المغسول به .

« مسألة » قال ﴿ ويستعمل في كل أموره الرقيق به ﴾ .

ويُستحبُّ الرقيقُ بالميت في تقليبه ، وعَرَكَ أعضائه ، وعَصْرَ بطنه ، وتليين مفاصله ، وسائر أموره ، احتراماً له . فإنه مُشَبَّهٌ بالحَيِّ في حُرْمَتِهِ . ولا يأمن إن عَنَفَ به أن ينفصل منه عضو ، فيكرن مُثَلَّةً به ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » ، وقال : « إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفِيقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ » .

« مسألة » قال ﴿ والماء الحار والأشنان ، والخلال ، يُستعمل إن احتيج إليه ﴾ .

هذه الثلاثة تستعمل عند الحاجة إليهما مثل : أن يحتاج إلى الماء الحار لشدة البرد ، أو لوسخ لا يزول إلا به ، وكذا الأشنان^(١) : يُستعمل إذا كان على الميت وسخ .

قال أحد : إذا طال ضنى المريض غُسل بالأشنان ، يعنى أنه يَكْثُرُ وسخه ، فيحتاج إلى الأشنان ليزيله . والخلال : يحتاج إليه لإخراج شيء ، والمستحبُّ أن يكون من شجرة لينة كالصفصاف ، ونحوه ، مما يَنْقَى ولا يجرح ، وإن اف على رأسه قُطناً وفَحَسَنَ . وبتتبع ماتحت أظفاره حتى يَنْقِيَهُ ، فإن لم يحتاج إلى شيء من ذلك لم يستحبَّ استعماله ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : المُسَخَّنُ أولى بكل حال ، لأنه يَنْقَى مالا يَنْقَى البارد .

ولنا : أن البارد يُمَسِّكُهُ ، والمسخن يُرْخِيهِ ، ولهذا يُطْرَحُ الكافور في الماء ليَشُدَّهُ وَيَبْرَدَهُ ، والإنقاء يحصل بالسدر إذا لم يَكْثُرُ وسخه ، فإن كثر ولم يزل إلا بالحار صار مستحباً .

« مسألة » قال ﴿ ويفسل الثالثة : بماء فيه كافور ، وسدر ، ولا يكون فيه سدر صحاح ﴾ .

الواجب في غسل الميت مرة واحدة ، لأنه غُسل واجب ، من غير نجاسة أصابته ، فكان مرة واحدة ، كفُسل الجنابة ، والحيض ، ويُستحبُّ أن يُغْسَلَ ثلاثاً كلَّ غسلة بالماء ، والسدر ، على ما وصفنا ، ويجعل في الماء كافوراً في الفسلة الثالثة ، لِيَشُدَّهُ وَيَبْرَدَهُ وَيُطَيِّبُهُ . لقول رسول الله ﷺ للنساء اللاتي غَسَلْنَ ابنته : « اغْسِلْنَهَا بِالسِّدْرِ وَتَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ كَثْرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ، وَاجْعَلْنَ فِي الْفَسَلَةِ الْآخِرَةِ كَافُورًا » . وفي حديث أم سليم « فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ غَسَلَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا فَاجْعَلِي مَاءَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ وَشَيْءٌ مِنْ سِدْرِ ، ثُمَّ اجْعَلِي ذَلِكَ فِي جَرَّةٍ جَدِيدَةٍ ، ثُمَّ أَفْرِغِي عَلَيْهَا ، وَابْدُئِي بِرَأْسِهَا حَتَّى يَبْلُغَ رِجْلَيْهَا » ، ولا يُجْعَلُ في الماء سدر صحيح ، لأنه لافائدة فيه ؛ لأن السدر إنما أمر به

(١) الأشنان : نبات ورقه جامد أشد من ورق السدر يستعمل لإزالة الوسخ اللاصق بالجسم .

للتنظيف ، والمُعَدَّ للتنظيف إنما هو المطحون ، ولهذا لا يستعمله المُغْتَسِلُ به من الأحياء ، إلاَّ كذلك . قال أبو داود : قلت لأحمد : إنَّهم يأتون بسبع ورقات من سدر ، فيلقونها في الماء في الغسلة الأخيرة ، فإنكر ذلك ولم يُعْجبه . وإذا فرغ من الغسلة الثالثة لم يُمر يده على بطن الميت لئلا يخرج منه شيء ، ويقع في أ كفانه . قال أحمد : ويؤضاً الميت مرة واحدة في الغسلة الأولى ، وما سمعنا إلاَّ أنه يؤضاً أول مرة ، وهذا والله أعلم ما لم يخرج منه شيء ، ومتى خرج منه شيء أعاد وضوءه ، لأن ذلك ينقض الوضوء من الحي ، ويوجبُهُ ، وإن رأى الفاسل أن يزيد على ثلاث لسكونه لم يُنَقِّ بها ، أو غير ذلك غسله خمساً أو سبعاً ، ولم يقطع إلا على وتر . قال أحمد : ولا يزداد على سبع ، والأصل في هذا قول النبي ﷺ « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » لم يزد على ذلك ، وجعل جميع ما أمر به وترأ . وقال أيضاً : اغسلنها وترأ ، وإن لم يُنَقِّ بسبع فالأولى غسله حتى ينقى ، ولا يقطع إلا على وتر ، لقوله ﷺ : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، أو أكثر من ذلك إن رأيتنَّ » ، ولأن الزيادة على الثلاث إنما كان للإيقاء أو للحاجة إليها ، وكذلك فيما بعد السبع . ولم يذكر أصحابنا أنه يزيد على سبع .

« مسألة » قال ﴿ فإن زاد إلى خمس ، فإن زاد إلى سبع ﴾ .

يعنى إن خرجت نجاسة من قبله أو دُبُرُهُ ، وهو على مُغْتَسَلِهِ بعد الثلاث . غسله إلى خمس ، فإن خرج بعد الخامسة غسله إلى سبع ، ويؤضيه في الغسلة التي تلى خروج النجاسة . قال صالح ، قال أبي : يؤضاً الميت مرة واحدة ، إلاَّ أن يخرج منه شيء ، فيعاد عليه الوضوء ، ويغسله إلى سبع ، وهو قول ابن سيرين ، وإسحاق واختار أبو الخطاب : أنه يغسل موضع النجاسة ، ويؤضاً ، ولا يجب إعادة غسله ، وهو قول الثوري ، ومالك ، وأبي حنيفة . لأن خروج النجاسة من الحي بعد غسله لا يبطله ، فكذلك الميت . وعن الشافعي كالنذهبين .

ولنا : أن القصد من غسل الميت أن يكون خاتمة أمره الطهارة الكاملة ، ألا ترى أن الموت جرى مجرى زوال العقل في حق الحي ، وقد أوجب الفُسل في حق الميت . فكذلك هذا . ولأن النبي ﷺ قال : « اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً إن رأيتنَّ ذلك بماء وسدر » .

فصل

وإن خرجت منه نجاسة من غير السبيلين . فقال أحمد فيما روى أبو داود : الدم أسهلُّ من الحدث ، ومعناه : أن الدم الذي يخرج من أنفه أسهلُّ من الحدث في أن لا يُعاد له الفُسل . لأن الحدث ينقض الطهارة بالاتفاق ، ويُسَوَّى بين كثيره وقليله ، ويحتمل أنه أراد أن الفُسل لا يُعاد من يسيره ، كما لا ينقض الوضوء ، بخلاف الخارج من السبيلين .

« مسألة » قال ﴿ فإن زاد حشاه بالقطن ، فإن لم يستمسك فبالطين الحر ﴾ .

وجملة ذلك : أنه إذا خرجت منه نجاسة بعد السبع لم يعد إلى الغسل . قال أحمد : من غسّل ميتاً لم يغسله أكثر من سبع ، لا يجاوزه ، خرج منه شيء ، أو لم يخرج ، قيل له : فتوضّيه إذا خرج منه شيء بعد السبع ؟ قال : لا . لأن النبي ﷺ كذا أمر : ثلاثاً ، أو خمساً أو سبعاً في حديث أم عطية ، ولأن زيادة الغسل وتكريره عند كل خارج يُرخيه ويُفضي إلى الحرج ، ولكنه يغسل النجاسة ، ويحشو نحرجهما بالقطن . وقيل يُلجِمُ بالقطن كما تفعل المستحاضة ، ومن به سلك البول ، فإن لم يمسه ذلك حشى بالطين الحر ، وهو الخالص الصلب ، الذي له قوة تمسك المحدث . وقد ذكر أحمد : أنه لا يوضأ ، ويحتمل أنه يوضأ وضوء الصلاة ، كالجنب إذا أحدث بعد غسله . وهذا أحسن .

فصل

والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما في الغسل . قال ابن المنذر : هذا قول من نحفظ عنه من علماء الأمصار . وقال الحسن ، وسعيد بن المسيب : ما مات ميت إلا جنب . وقيل عن الحسن : إنه يغسل الجنب للجنابة ، والحائض للحيض ، ثم يُسلان للموت ، والأولى أولى ، لأنهما خرجا من أحكام التكليف ولم يبق عليهما عبادة واجبة ، وإنما الغسل للميت تعبد ، وليكون في حال خروجه من الدنيا على أكل حال ، من النظافة والنضارة ، وهذا يحصل بغسل واحد ، ولأن الغسل الواحد يُجزى من وجب في حقه موجبان له ، كما لو اجتمع الحيض والجنابة .

فصل

والواجب في غسل الميت : النية ، والتسمية في إحدى الروايتين ، وغسله مرة واحدة ، لأنه غسل تعبد ، عن غير نجاسة أصابته ، شرط لصحة الصلاة . فوجب ذلك فيه كغسل الجنابة ، وقد شبه أحمد غسله بغسل الجنابة ، ولما تمذّرت النية ، والتسمية من الميت اعتبرت في الفاسل ، لأنه مخاطب بالغسل . قال عطاء : يُجزّيه غسلة واحدة إن أنقوه . وقال أحمد : لا يُعجبنى أن يغسل واحدة ؛ لأن النبي ﷺ قال : « اغسلنّها ثلاثاً أو خمساً » وهذا على سبيل الكراهة دون الإجزاء ، لما ذكرناه . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذي وقصته^(١) ناقته « اغسلوه بماء وسدر » ولم يذكر عدداً . وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا تعتبر النية ، لأن القصد التنظيف ، فأشبه غسل النجاسة ، ولا يصح هذا : لأنه لو كان كذلك لما وجب غسل متنظف ، ولجاز غسله بماء الورد ، وسائر ما يحصل به التنظيف ، وإنما هو غسل تعبد ، أشبه غسل الجنابة .

(١) وقصته ناقته : ألقته فانكسرت فات .

« مسألة » قال ﴿ وينشفه بثوب ، ويجمر أكفانه ﴾ .

وجملته : أنه إذا فرغ الغاسل من غسل الميت نشفه بثوب ، ايلاً يبُل أكفانه . وفي حديث أم سلمة : فإذا فرغت منها فألقِ عليها ثوباً نظيفاً . وذكر القاضي في حديث ابن عباس في غسل النبي صلى الله عليه وسلم قال : خفّفوه بثوب ، ومعنى تجمير أكفانه تبيخيرها بالعود ، وهو أن يترك العود على النار في يجمر ثم يبخر به السكّن حتى تعبق رائحته ، وبطيّب ، ويكون ذلك بعد أن يرشّ عليه ماء الورد ، لتعلق الرائحة به . وقد روى عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جمرتم الميت فجمروه ثلاثاً » ، وأوصى أبو سعيد ، وابن عمر ، وابن عباس ، أن تجمر أكفانهم بالعود . وقال أبو هريرة : يجمر الميت ، ولأن هذا عادة الحى عند غسله ، وتجديد ثيابه ، أن يجمر بالطيب ، والعود . فكذا الميت .

« مسألة » قال ﴿ ويسكّن في ثلاثة أثواب بيض ، يدرج فيها إدراجاً ، ويجعل الخنوط فيما بينها ﴾ . الأفضل عند إمامنا رحمه الله : أن يسكّن الرجل في ثلاث لفائف بيض ، ليس فيها قميص ، ولا عمامة . ولا يزيد عليها ، ولا ينقص منها . قال الترمذى : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وهو مذهب الشافعى . ويستحب كون السكّن أبيض ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفّن في ثلاثة أثواب بيض ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البسوا من ثيابكم البياض ^(١) فإنه أطهر وأطيب » ، وكفّنوا فيه موتاكم » رواه النسائى . وخبرى عن أبي حنيفة : أن المستحب أن يسكّن في إزار ، ورداء وقيص . لما روى ابن المغفل : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كفّن في قميصه . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم البس عبد الله بن أبي قيسه وكفّنه به » ، رواه النسائى .

ولنا : قول عائشة رضى الله عنها : « كفّن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ^(٢) سحولية » ، ليس فيها قميص ولا عمامة متفق عليه ، وهو أصح حديث روى في كفّن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعائشة أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأعرف بأحواله . ولهذا لما ذكر لها قول الناس إن النبي ﷺ كفّن في بُرد ، قالت : « قد أتى بالبرد » ولكنهم لم يكفّنوه فيه ، خفّظت ما غفله غيرها وقالت أيضاً : « أدرج النبي ﷺ في حُلّة يمينية كانت لعبد الله بن أبي بكر ، ثم نزعته عنه ،

(١) أى ذات البياض ، لأن البياض لا يلبس .

(٢) سحولية : نسبة إلى سحول . وهى قرية باليمن ينسج بها نوع من القطن ينسب إليها ، أو نسبة إلى السحول ، وهو القصار لأنه يسجلها أى يغسلها .

فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحُلَّةَ ، وَقَالَ : أَكْفَنُ فِيهَا ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ يُكْفَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكْفَنُ فِيهَا ؟ فَتَصَدَّقَ بِهَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَلِأَنَّ حَالَ الْإِحْرَامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحُلِيِّ ، وَهُوَ لَا يَلْبَسُ الْخِطَّ وَكَذَلِكَ حَالَةُ الْمَوْتِ أَشْبَهُ بِهَا .

وَأَمَّا الْبَاسُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْصٍ : فَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَكْرِيمًا لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي ، وَإِجَابَةً لِسُؤَالِهِ حِينَ سَأَلَهُ ذَلِكَ لِيَتَبَرَّكَ بِهِ أَبُوهُ ، وَيَنْدَفِيعَ عَنْهُ الْعَذَابَ بِبِرَّةِ قَيْصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقِيلَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَنْ كِسْوَتِهِ الْعَبَاسَ قَيْصُهُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْخَذَ أَحْسَنُ اللَّفَافِ ، وَأَوْسَعُهَا ، فَيَبْسُطُ أَوَّلًا لِيَكُونَ الظَّاهِرُ لِلنَّاسِ حَسَنًا . فَإِنْ هَذَا عَادَةُ الْحُلِيِّ يَجْعَلُ الظَّاهِرَ أَخْفَرَ ثِيَابِهِ . وَيَجْعَلُ عَلَيْهَا حَنْوُطًا ، ثُمَّ يَبْسُطُ الثَّانِيَةَ الَّتِي تَلِيهَا فِي الْحُسْنِ ، وَالسَّعَةِ عَلَيْهَا ، وَيَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنْوُطًا^(١) وَكَافُورًا ، ثُمَّ يَبْسُطُ فَوْقَهَا الثَّالِثَةَ ، وَيَجْعَلُ فَوْقَهَا حَنْوُطًا وَكَافُورًا ، وَلَا يُجْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْعُلْيَا ، وَلَا عَلَى النَّعْشِ شَيْءٌ مِنَ الْخَنْوُطِ ، لِأَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَا تَجْعَلُوا عَلَى أَكْفَانِي حَنْوُطًا ، ثُمَّ يُحْمَلُ الْمَيِّتُ مُسْتَوْرًا بِثَوْبٍ ، فَيُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا ، لِأَنَّهُ أَمْكَنُ لِإِدْرَاجِهِ فِيهَا ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ، وَيُجْعَلُ مِنَ الطَّيِّبِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِعُ سَجُودِهِ ، وَمَغَايِبِهِ^(٢) ، لِأَنَّ الْحُلِيَّ يَطْطِيبُ هَكَذَا ، وَيَجْعَلُ بَقِيَةَ الْخَنْوُطِ وَالْكَافُورِ فِي قُطْنٍ ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ بِرَفْقٍ ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ لِيَرُدَّ شَيْئًا إِنْ خَرَجَ مِنْهُ حِينَ تَحْرِيكِهِ ، وَيُسَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةً مَشْقُوقَةً الطَّرْفِ كَالْتَّبَانِ وَهُوَ السَّرَاوِيلُ بِلَا أَكْلَامٍ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِيَ عَلَى مَنَافَذِ وَجْهِهِ ، فِي فِيهِ ، وَمُنْخُزِيهِ ، وَعَيْنِيهِ ، اثْنَلَا يَحْدُثُ مِنْهُنَّ حَادِثٌ . وَكَذَلِكَ الْجَرَاحُ الْفَافِذَةُ ، وَيُتْرَكُ عَلَى مَوَاضِعِ السَّجُودِ مِنْهُ ، لِأَنَّهَا أَعْضَاءُ شَرِيفَةٍ ، ثُمَّ يُنْتَنَى طَرَفُ الْإِثْمَانِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفُهَا الْآخَرَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِثَلَاثٍ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّرْفُ الْأَيْمَنِ ، إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينِهِ ، فِي الْقَبْرِ ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِالثَّانِيَةِ ، وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يُجْمَعُ مَا فَضَلَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَرِجْلَيْهِ ، فَيُرَدُّ عَلَى وَجْهِهِ ، وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ خَافَ انْتِشَارَهَا عَقْدَهَا ، وَإِذَا وُضِعَ فِي الْقَبْرِ حَلَّهَا وَلَمْ يَخْرِقِ الْكَفَنَ .

(١) الْخَنْوُطُ ، وَالْخَنْطُ : الْأَوَّلُ بَفَتْحِ الْحَاءِ ، وَضَمِّ النُّونِ ، وَالثَّانِي بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ النُّونِ مَخْفُفَةٌ : كُلُّ طَيِّبٍ يَخْلُطُ لِلْبَيْتِ .

(٢) الْمَغَايِبُ : الْأَمَاكِنُ الْمُسْتَوْرَةُ ، كَتَحْتِ الْإِبْطِ وَبَيْنِ الْأَخْذِ ، وَتَحْتِ الرِّكْبَتَيْنِ .

❦ فصل ❦

وتُسكره الزيادة على ثلاثة أثواب في الكفن ، لما فيه من إضاعة المال ، وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحرم ترك شيء مع الميت من ماله لغير حاجة ، لما ذكرنا ، إلا مثل ما روى عن النبي ﷺ أنه ترك تحته قطيفة في قبره ، فإن ترك نحو ذلك فلا بأس .

« مسألة » قال ❦ وإن كفن في قميص ، ومئزر ، وأمافة جعل المئزر مما يلي جلده ، ولم يزر عليه القميص ❦ .

التكفين في القميص ، والمئزر ، واللفافة : غير مكروه ، وإنما الأفضل الأول ، وهذا جائز لا كراهة فيه « فإن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قحافة قميصه لما مات » رواه البخاري . فيؤزر بالمئزر ، ويلبس القميص ، ثم يلف باللفافة بعد ذلك . وقال أحمد : إن جمّله قميصاً فأحب إلى أن يكون مثل قميص الخي ، له كمان ، ودخاريص ^(١) ، وأزرار ، ولا يزر عليه القميص .

❦ فصل ❦

قال أبو داود : قلت : لأحد يتخذ الرجل كفنه ، يصلي فيه أياماً ، أو قلت يحرم فيه ؟ ثم يغسله ، ويضعه لكفنه ، فرآه حسناً . قال : يعجبني أن يكون جديداً ، أو غسلاً ، وكره أن يلبسه حتى يدنسه .

❦ فصل ❦

ويجوز التكفين في ثوبين ، أقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحرم الذي وقصته دابته : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين » رواه البخاري . وكان سويد بن غفلة يقول . يكفن في ثوبين . وقال الأوزاعي : يجزى ثوبان ، وأقل ما يجزى ثوب واحد ، بستر جميعه . قالت أم عطية : « لما فرغنا يعني من غسل بنت رسول الله ﷺ ألقى إلينا حقوه ^(٢) » فقال : أشعرنها إياه ، ولم يرد على ذلك » رواه البخاري . وقال : معنى أشعرنها إياه : الغفنها فيه . قال ابن عقيل : العورة المغلفة بسترها ثوب واحد ، تجسد الميت أولى . وقال القاضي : لا يجزى أقل من ثلاثة أثواب لمن يقدر عليها . وروى مثل ذلك عن عائشة ، واحتج بأنه لو جاز أقل منها لم يجز التكفين بها في حق من له أيتام ، احتياطاً لهم ، والصحيح الأول . وما ذكره القاضي : لا يصح ، فإنه يجوز التكفين بالحسن مع حصول الإجزاء بما دونه .

(١) الدخاريص : ما يدخل فيه الزرير ، كالعراوى .

(٢) الحقو يفتح الحاء وقد تكرر مع سكون القاف : الإزار ومعنى أشعر بها إياه اجعلنه ملاصقاً .

❦ فصل ❦

قال أحمد : يكفنُ الصبيُّ في خِرْقَةٍ ، وإن كَفَّنَ في ثلاثة ، فلا بأس ، وكذلك قال إسحاق ، ونحوه . قال سعيد بن المسيَّب ، والثوري ، وأصحاب الرأي ، وغيرهم : لا خلاف بينهم في أن ثوباً يُجَزَّه ، وإن كَفَّنَ في ثلاثة فلا بأس ، لأنه ذكر ، فأشبهه الرجل .

❦ فصل ❦

فإن لم يجد الرجل ثوباً يسترُ جميعه ، ستر رأسه ، وجعل على رجليه حشيشاً ، أو ورقاً . كما روى عن خباب : أن مُصعبَ بنِ عُمَيْرٍ قُتِلَ يوم أُحُد ، فلم يوجد له شيء يسكنُ فيه إلا كَمِرةٌ ^(١) فكفَّنَ إذا وَصَفَهَا على رأسه خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وإذا وَصَفَهَا على رِجْلَيْهِ خَرَجَ رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أَنْ نُغَطِّيَ رأسه ، وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ ^(٢) . رواه البخاري . فإن لم يجد إلا مايستر العورة سترها ، لأنها أهم في الستر ، بدليل حالة الحياة ، فإن كثر القتل وقتل الأَكفان كُنَّ الرجلان ، والثلاثة في الثوب الواحد ، كما صُنع بقتلى أُحُد . قال أنس : كَثُرَتْ قَتْلَى أُحُد ، وَقَدَّتِ الثياب . قال : فكفَّنَ الرجلُ والرجلان والثلاثة في الثوب الواحد ، ثم يُدفنون في قبر واحد . قال الترمذي : حديث أنس حديث حسن غريب .

« مسألة » قال ﴿ وتَجْمَلُ الذَّرِيرَةُ فِي مَفَاصِلِهِ ، وَيُجْمَلُ الطَّيِّبُ فِي مَوَاضِعِ السَّجُودِ ، وَالْمَغَانِ ، وَبُقْعَلْ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ بِالْعُرُوسِ ﴾ .

الذرية : هي الطيب المسحوق ، ويُستحبُّ أن يُجْمَلُ في مفاصل الميت ومغابنه . وهي الموضع التي تَنْشِئُ من الإنسان كطَيِّ الرَكبتين ، وتحت الأبطين ، وأصول الفخذين . لأنها مواضع الوسخ ، ويتبع بإزالة الوسخ والدرن منها من الحى ويتبع بالطيب من المسك ، والكافور ، مواضع السجود ، لأنها أعضاء شريفة ، ويفعل به كما يفعل بالعروس . لأنه يروى عن النبي ﷺ : « اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم . وكان ابن عمر يتبع مغابن الميت ومراقفه بالمسك . قال أحمد : يخلط الكافور بالذرية ، وقيل له : يذر المسك على الميت أو يطلى به قال : لا يبالي . قد روى عن ابن عمر أنه ذرَّ عليه .

وروى عنه أنه مسح به بالمسك مسحاً ، وابن سيرين : طَلَاَ إنساناً بالمسك من قَرْنِهِ ^(٣) إلى قَدَمِهِ . وقال إبراهيم النخعي : يوضع الخُثُوطُ على أعْظَمِ السجود . والجهة ، والراحتين ، والركبتين ، وصدور القدمين .

(١) النمرة : بفتح النون وكسر الميم ، بردة من صوف تلبسها الأعراب .

(٢) الإذخر : عشب طيب الرائحة يجعله العرب في بيوتها . (٣) قرنه : رأسه .

« مسألة » قال ﴿ ولا يجمل في عينيه كافوراً ﴾ .

إنما كره هذا : لأنه يُفسد العضو ويُتلفه ، ولا يصنع مثله بالحى . قال أحد : ماسمنا إلا في المساجد . وحسبى له عن ابن عمر أنه كان يفعل ، فأنكر أن يكون ابن عمر فعله ، وكره ذلك .

« مسألة » قال ﴿ وإن خرج منه شيء يسير بعد وضعه في أكفانه لم يعد إلى الغسل وحل ﴾ .

لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً . والوجه في ذلك : أن إعادة الغسل فيها مشقة شديدة ، لأنه يحتاج إلى إخراجيه ، وإعادة غُسله وغسل أكفانه ، وتجفيفها ، أو إبدالها ، ثم لا يؤمن مثل هذا في المرة الثانية ، والثالثة ، فسقط لذلك . ولا يحتاج أيضاً إلى إعادة وضوئه ، ولا غسل موضع النجاسة ، دفعاً لهذه المشقة ، ويحمل بحاله . وروى عن الشعبي : أن ابنة له لما لُفَّت في أكفانها ، بدا منها شيء ، فقال الشعبي : ارفعوا ، فأما إن كان الخارج كثيراً فاحشاً ، ففهوم كلام الخرقى هاهنا : أنه يُعاد غُسله ، إن كان قبل تمام السبعة ، لأن الكثير يتفاحش ، ويؤمن مثله في المرة الثانية ، لتحفظهم بالشدة والتأجُّم ، ونحوه .

ورواه إسحاق بن منصور عن أحد . قال الخلال : وخالفه أصحاب أبي عبد الله ، كلهم رَوَوْا عنه : لا يُعاد إلى الغسل بحال . قال : والعمل على ما اتَّفَقَ عليه لما ذكرنا من المشقة فيه . ويحتمل أن تحمل الروايتان على حالتين . فالموضع الذى قال لا يُعاد غُسله : إذا كان يسيراً ، ويخفى على المُشيعين ، والموضع الذى أمر بإعادته : إذا كان يظهر لهم ، ويفحش .

« مسألة » قال ﴿ وإن أحبَّ أهله أن يروه لم يُمنعوا ﴾ .

وذلك لما روى عن جابر قال : لما قُتل أبى جعلت أكشف الثوب عن وجهه وأبكى ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهأى . وقالت عائشة : رأيت رسول الله ﷺ يُقبلُ عثمان بن مظعون ، وهو ميت ، حتى رأيتُ الدموع تسيل . وقالت : أقبل أبو بكر فتيَّم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مُسجى ببردٍ حَبْرَةٍ ، فكشف عن وجهه ، ثم أكبَّ عليه فقبله ، ثم بكى . فقال « يَا بَنِيَّ أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ » وهذه أحاديث صحاح .

« مسألة » قال ﴿ والمرأة تُكفَّن في خمسة أثواب : قميص ، ومِنْزَر ، ولُفَافَة ، ومِقْنَمَة ، وخامسة تُشدُّ بها فخذاها ﴾ .

قال ابن المنذر : أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تُكفَّن المرأة في خمسة أثواب ، وإنما استُحبَّ ذلك : لأن المرأة تزيد في حال حياتها على الرجل في الستر ، لزيادة عورتها على عورته ، فكذلك بعد الموت ، ولما كانت تلبس المَخِيطَ في إحرامها ، وهو أكمل أحوال الحياة استُحبَّ لباسُها إياه بعد

موتها . والرجل بخلاف ذلك . فافترقا في اللبس بعد الموت ، لافتراقهما فيه في الحياة ، واستويا في الغسل بعد الموت ، لاستوائهما فيه في الحياة ، وقد روى أبو داود بإسناده ، عن ليلي بنت قانف الثقفية . قالت : كفتُ فيمن غَسَلَ أُمَّ كُثُومِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ وَقَاتِهَا ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا أُعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقْوُ ^(١) ، ثُمَّ الدَّرْعُ ، ثُمَّ الْخِمَارُ ، ثُمَّ الْمِلْحَمَةُ ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي النَّوْبِ الْآخِرِ . قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم عند الباب ، معه كَفَنُهَا يُنَاوِلُهَا ثَوْبًا ثَوْبًا . إِلَّا أَنْ الْخُرْقَةَ لِأَنَّهَا ذَكَرَ لُفَافَةً وَاحِدَةً . فَعَلَى هَذَا تُشَدُّ الْخُرْقَةُ عَلَى فَخْذَيْهَا أَوَّلًا ، ثُمَّ تُؤَزَّرُ بِالْمُزَرِّ ، ثُمَّ تُلَبَّسُ الْقَمِيصَ ، ثُمَّ تُخَمَّرُ بِالْمَقْنَعَةِ ^(٢) ، ثُمَّ تُلَفَّ بِلُفَافَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فَقَالَ : تُخَمَّرُ وَيُتْرَكُ قَدْرُ ذِرَاعٍ ، يُسَدَّلُ عَلَى وَجْهِهَا ، وَيُسَدَّلُ عَلَى فَخْذَيْهَا الْحَقْوُ . وَسُئِلَ عَنْ الْحَقْوِ ؟ فَقَالَ : هُوَ الْإِزَارُ . قِيلَ : الْخَمَاسَةُ . قَالَ : خُرْقَةٌ تُشَدُّ عَلَى فَخْذَيْهَا . قِيلَ لَهُ : قَمِيصُ الْمَرْأَةِ ؟ قَالَ : يُخَيِّطُ . قَالَ : يُكْفَى وَلَا يُزَرُّ عَلَيْهَا . وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ : أَنَّ الْأَنْوَابَ الْخَمْسَةَ : إِزَارًا ، وَدَرْعًا ، وَخِمَارًا ، وَلُفَافَتَانِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . لِحَدِيثِ لَيْلَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَلِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاوَلَهَا إِزَارًا ، وَدَرْعًا ، وَخِمَارًا ، وَثَوْبَيْنِ .

فصل

قال المروزي : سألت أبا عبد الله : في كم تُكْفَنُ الْجَارِيَةُ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ ؟ قَالَ : فِي لُفَافَتَيْنِ وَقَمِيصٍ ، لِأَخْبَارٍ فِيهِ . وَكَفَنَ ابْنُ سِيرِينَ بِنْتًا لَهُ قَدْ أَعْصَرَتْ ^(٣) فِي قَمِيصٍ وَلُفَافَتَيْنِ . وَرَوَى فِي بَقِيرٍ ، وَلُفَافَتَيْنِ قَالَ أَحْمَدُ : الْبَقِيرُ : الْقَمِيصُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ كُمَّانٌ وَلَأَنْ غَيْرَ الْبَالِغِ لَا يُلْزَمُهَا سِتْرُ رَأْسِهَا فِي الصَّلَاةِ . وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْخُدِّ الَّذِي تُصِيرُ بِهِ فِي حَكْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْكَفَنِ . فَرَوَى عَنْهُ : إِذَا بَلَغَتْ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى خِمَارٍ فِي صَلَاتِهَا ، فَكَذَلِكَ فِي كَفْنِهَا . وَلَأَنَّ ابْنَ سِيرِينَ كَفَنَ ابْنَتَهُ ، وَقَدْ أَعْصَرَتْ - أَيْ قَارَبَتْ الْحَيْضَ - بِغَيْرِ خِمَارٍ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ : إِذَا كَانَتْ بِنْتُ تِسْعٍ يُصْنَعُ بِهَا مَا يُصْنَعُ بِالْمَرْأَةِ . وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ بِهَا ، وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سَنِينَ . وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ تَسْمَاً فَهِيَ اسْرَاءَةٌ .

(١) الحقو : الإزار ، والدرع : القميص .

(٢) المتنعة : هي ما تنقع به المرأة رأسها أي تلفها ، وهي الخمار .

(٣) أعصرت ، بلغت شبابها أو حاضت ، والمراد هنا الأول .

فصل

قال أحمد : لا يُعجبني أن تكفن في شيء من الحرير . وكره ذلك الحسن . وابن المبارك ، وإسحاق . قال ابن المنذر : ولا أحفظ عن غيرهم خلافهم . وفي جواز تكفين المرأة بالحرير احتمالان : أقيسهما الجواز ، لأنه من لباسها في حياتها ، لكن كرهناه لها ، لأنها خرجت عن كونها محلاً للزينة والشهوة . وكذلك يُكره تكفينها بالمعصر ونحوه لذلك . قال الأوزاعي : لا يُكفن الميت في الثياب المصبغة ، إلا ما كان من المصّب ، بمعنى ما صبغ بالمصّب ، وهو نبت ينبت باليمن .

« مسألة » قال : ﴿ ويضفر شعرها ، ثلاثة قُرُون ، ويُسلل من خلفها ﴾ .

وجملة ذلك : أن شعر الميتة يُفسل ، وإن كان مَعْقُوصًا نَقِصَ ، ثُمَّ غُسِلَ ، ثُمَّ ضُفِرَ ثَلَاثَةَ قُرُون : قَرْنَيْهَا ، وَنَاصِيَتُهَا ، وَيُلْقَى مِنْ خَلْفِهَا . وهذا قال الشافعي : وإسحاق ، وابن المنذر . وقال الأوزاعي ، وأصحاب الرأي ، لا يُضفر . ولكن يُرسل مع خديها من بين يديها من الجانبين ، ثم يُرسل عليه الحمار . لأن ضفره يحتاج إلى تسريحها ، فينقَطع شعرها ويُنْتَف .

ولنا : ما روت أم عطية . قالت : ضفرنا شعرها ثلاثة قُرُون ، وألقيناه خلفها يعني بنت رسول الله ﷺ ، متفق عليه . وأسلم : فضفرنا شعرها ثلاثة قُرُون . قرْنَيْهَا وَنَاصِيَتُهَا . وللبخاري : جَمَلْنَ رَأْسَ بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثَلَاثَةَ قُرُونٍ نَقَضْنَهُ ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ ، ثُمَّ جَمَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، وَإِذَا غَسَلْنَهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعْلِيمِهِ .

وفي حديث أم سليم عن النبي ﷺ : « وَاضْفِرْنَ شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ، قُصَّةً وَقَرْنَيْنِ وَلَا تُشَبِّهَنَّهَا بِأَرْجَالٍ » . فأما التسريح : فكرهه أحمد ، وقال : قالت عائشة : عَلَامَ تَنْضُون ^(١) مَيْتَكُمْ ؟ قال : يعني لا تُسَرِّحُوا رَأْسَهُ بِالْمَشْطِ . ولأن ذلك يَقْطَعُ شعره ، وَيَنْتَفِهُ . وقد روى عن أم عطية قالت : مَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ . متفق عليه ، قال أحمد : إِنَّمَا ضَمَرْنَاهُ ، وَأَنْكَرَ الْمَشْطَ . فكأنه تأوّل قولها : مَشَطْنَاهَا . على أنها أرادت ضفرناها ، لما ذكرناه ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ والمشي بالجنابة الإسراع ﴾ .

لا خلاف بين الأئمة رحمهم الله في استحباب الإسراع بالجنابة ، وبه ورد النص ، وهو قول النبي ﷺ « أَسْرِعُوا بِالْجَنَابَةِ ، فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَدْمُونَهَا إِلَيَّ » . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » متفق عليه ، وعن أبي هريرة قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبِعَ الْجَنَابَةَ

(١) أى تتركون نصوصه أى خصل شعره كما هي بدون تسريح ولا ضفر .

قال : انْبَسَطُوا بِهَا ، وَلَا تَدْبُثُوا دَيْبَ الْيَهُودِ بِجَنَائِزِهَا « رَوَاهُ أَحَدُ فِي الْمُسْنَدِ . وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِسْرَاعِ الْمُسْتَحَبِّ . فَقَالَ الْقَاضِي . الْمُسْتَحَبُّ : إِسْرَاعٌ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَحْبُّ وَيَرْمُلُ . لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، فَكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا ، فَلَحِقَنَا أَبُو بَكْرٍ ، فَرَفَعَ سَوَّطَهُ . فَقَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْمُلُ^(١) رَمَلًا .

وَلَنَا : مَارَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ تَمْخُضُ تَمْخُضًا^(٢) ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ^(٣) فِي جَنَائِزِكُمْ » مِنَ الْمُسْنَدِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « سَأَلْنَا نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَشْيِ بِالْجَنَازَةِ . فَقَالَ : مَادَّوِيَ الْخُطْبِ^(٤) » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ : يَرْوِيهِ أَبُو مَاجِدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « انْبَسَطُوا بِهَا وَلَا تَدْبُثُوا دَيْبَ الْيَهُودِ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِسْرَاعًا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ شِبْهِ مَشْيِ الْيَهُودِ بِجَنَائِزِهِمْ ، لِأَنَّ الْإِسْرَافَ فِي الْإِسْرَاعِ يَمْخُضُهَا ، وَيُؤْذِي حَامِلِيهَا وَمَتَبِعِيهَا . وَلَا يُؤْمَنُ عَلَى الْمَيِّتِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي جَنَازَةِ مَيْمُونَةَ : لَا تَزْلِزُوا وَارْقُقُوا ، فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ .

فصل

وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ سُنَّةٌ . قَالَ الْبَرَاءُ : أَمْرًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ . أَحَدُهَا : أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ . قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ مَالًا أَحْصَى صَلَّيَ عَلَى جَنَائِزٍ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهَا إِلَى الْقَبْرِ ، وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ .

الثَّانِي : أَنْ يَتَّبِعَهَا إِلَى الْقَبْرِ ، ثُمَّ يَقِفُ حَتَّى تُدْفَنَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قَبْرًا طَّيِّبًا ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قَبْرًا طَّيِّبًا ، قِيلَ : وَمَا الْقَبْرُ الطَّيِّبُ ؟ قَالَ : مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْمُطَايِمَيْنِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الدَّفْنِ فَيَسْتَغْفِرُ لَهُ ، وَيَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ الذَّنْبِيَّاتِ ، وَيَدْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ . فَإِنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَفِنَ مَيِّتًا وَقَفَ وَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ لَهُ الْقَنْبِيَّاتِ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا .

(١) نرمل رملًا : نسرع إسرَاعًا

(٢) تمخض تمخضًا : تتحرك تحركًا شديدًا ، أى تسرع إسرَاعًا .

(٣) القصد : الاعتدال في المشي . (٤) الخنب : الإسرَاع والجري .

❦ فصل ❦

يُستحبُّ لمتبع الجنازة أن يكون مُتَحَشِّعًا ، متفكرًا في مآله ، متعظًا بالموت ، وبما يصير إليه الميِّت ، ولا يتحدث بأحاديث الدنيا ، ولا يضحك . قال سعدُ بن مُعَاذٍ : ماتت جنازةٌ فحدثت نفسي بغير ما هو مفعول بها . ورأى بعضُ السلف رجلاً يضحك في جنازة ، فقال : أتضحك ، وأنت تتبع الجنازة ؟ لا كلتك أبداً .

« مسألة » قال ﴿ والمشى أمامها أفضل ﴾ .

أكثر أهل العلم : يرون الفضيلة للمشى أن يكون أمام الجنازة . روى ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، والحسن بن علي ، وابن الزبير ، وأبي قتادة ، وأبي أسيد ، وعُبَيْدُ بْنُ عُثَيْرٍ ، وشُرَيْحٌ ، والقاسم بن محمد ، وسالم ، والزهري ، ومالك ، والشافعي . وقال الأوزاعي ، وأصحاب الرأي : المشى خلفها أفضل ، لما روى ابن مسعود ، عن النبي ﷺ أنه قال : « الْجَنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ ، وَلَا تَتَّبِعُ ، لَيْسَ مِنْهَا مَنْ تَقْدَمُهَا » وقال علي رضي الله عنه : فضلُ المشي خلف الجنازة على المشي قُدَّامَهَا ، كفضل المكتوبة على التطوع ، سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنها متبوعة فيجب أن تُقَدِّمَ ، كالإمام في الصلاة ، ولهذا قال في الحديث الصحيح « مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً » .

ولنا : ما روى ابن عمر ، قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر ، يمشون أمام الجنازة . رواه أبو داود ، والترمذي ، وعن أنس نحوه ، رواه ابن ماجه . قال ابن المنذر : ثبت أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، كانوا يمشون أمام الجنازة . وعن ابن عمر قال : السنة في الجنازة أن يمشي أمامها . وقال أبو صالح : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشون أمام الجنازة ، ولأنهم شُفَعَاءُ لَهُ ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ مَيِّتٍ نَصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْتَغُونَ مِائَةَ كُلِّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ » رواه مسلم . وقال ﷺ : « مَا مِنْ أَرْبَعِينَ مِنْ مُؤْمِنٍ يَشْفَعُونَ لِمُؤْمِنٍ إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » رواه ابن ماجه . ولهذا يقولون في الدعاء له : اللَّهُمَّ إِنَّا جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ لَهُ ، فَشَفِّعْنَا فِيهِ . وَالشَّفِيعُ يَتَقَدَّمُ الْمَشْفُوعَ لَهُ . وحديث ابن مسعود يرويه أبو ماجد ، وهو مجهول ، قيل ليحيى : مَنْ أبو ماجد هذا ؟ قال : طائر طار . قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يُصَفِّفُ هذا الحديث ، والحديث الآخر ، لم يذكره أصحاب السنن ، وقالوا : هو ضعيف ، ثم نحمله على من تقدمها إلى موضع الصلاة ، أو الدفن ، ولم يكن معها . وقياسهم يبطل بسنة الصبح ، والظهر ، فإنها تابعة لها ، وتقدمها في الوجود .

فصل

ويُكره الركوب في اتباع الجنائز ، قال ثوبان : « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَرَأَى نَاسًا رُكَبَانًا فَقَالَ : أَلَا تَسْتَحْجُونَ ؟ إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ » رواه الترمذی . فإن ركب في جنازة ، فالسنة أن يكون خلفها . قال الخطابي في الراكب : لأعلمهم اختلفوا في أنه يكون خلفها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي يَمِشِي خَلْفَهَا ، وَأَمَامَهَا ، وَعَنْ يَمِينِهَا ، وَعَنْ يَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا » رواه أبو داود . وروى الترمذی نحوه ، ولفظه « الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا ، وَالطُّفُلُ يُصَلِّي عَلَيْهِ » وقال : هذا حديث صحيح : ولأن سير الراكب أمامها يؤذى المشاة ، لأنه موضع مشيهم على ما قدمناه .

فأما الركوب في الرجوع منها فلا بأس به ، قال جابر بن سمرة : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِيًا ، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ » رواه مسلم . قال الترمذی : هذا حديث حسن .

فصل

ويُكره رفع الصوت عند الجنازة ، انتهى النبي صلى الله عليه وسلم « أَنْ تُذْبَعَ الْجَنَازَةُ بِصَوْتٍ » قال ابن المنذر : روي عن قيس بن عباد أنه قال : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ ثَلَاثٍ : عِنْدَ الْجَنَازَةِ ، وَعِنْدَ الدُّكْرِ . وَعِنْدَ الْقِتَالِ » وذكر الحسن عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحْبِبُونَ خَفْضَ الصَّوْتِ عِنْدَ ثَلَاثٍ — فذكر نحوه . » وكره سميد ابن المسيب ، وسميد بن جبير ، والحسن ، والنخعي ، وإمامنا ، وإسحاق ، قول القائل خلف الجنازة : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، وقال الأوزاعي : بدعة . وقال عطاء : محدثة . وقال سميد بن المسيب في مرضه : إِيَّايَ وَحَادِيهِمْ ، هذا الذي يَحْدُو لَهُمْ ، يقول : اسْتَغْفِرُوا لَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ . وقال فضيل بن عمرو : بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فِي جَنَازَةٍ إِذْ تَمَعَ قَائِلًا يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ غَبَرَ اللَّهُ لَكُمْ ، فقال ابن عمر : لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ » رواهما سميد . قال أحمد : ولا يقول خلف الجنازة : سَلِّمْ رَحِمَكَ اللَّهُ . فإنه بدعة : ولكن يقول : بِسْمِ اللَّهِ وَصَلَّى مِلَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ويذكر الله إذا تناول السرير^(١) .

فصل

ومس الجنازة بالأيدي والأكمام والمناديل مُحَدَّثٌ مَكْرُوهٌ . ولا يؤمن معه فساد الميت^(٢) ، وقد

(١) السرير : النعش . (٢) مس الميت : إذا كان المراد بالجنازة الميت في النعش فإنه لا يليق مسه لأن ذلك يؤذيه ، وإذا كان المراد مس النعش الذي فيه الميت للتبرك فهو بدعة ، لا يليق بالمسلمين .

منع العلماء مَسَّ القَبْرِ ، فَسَّ الْجَسَدِ مَعَ خَوْفِ الْأَدَى أَوْلى بِالْمَنْعِ .

فصل

ويكره اتباع الميت ينار . قال ابن المنذر : يكره ذلك كلُّ من يُحفظ عنه . روى عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن مغفل ، ومَعْقِل بن يسار ، وأبي سعيد ، وعائشة ، وسعيد بن المسيب « أنهم وصَّوا أن لا يُتَّبَعُوا بِنَارٍ » . وروى ابن ماجه : « أن أبا موسى حينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ قال : لا تُتَّبِعُونِي بِجَمْرٍ : قالوا له : أو سمعتَ فيه شيئاً ؟ قال : نعم ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم » . وروى أبو داود بإسناداه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تُتَّبِعُ الْجَنَازَةَ بِصَوْتٍ ، ولا نَارٍ » فإن دُفِنَ لَيْلاً فاحتاجوا إلى ضوء ، فلا بأس به ، إنما كُرِهَتْ الجاسر فيها البخور . وفي حديث عن النبي ﷺ : أنه دَخَلَ قَبْراً لَيْلاً فَأَسْرَجَ لَهُ سِرَاجٌ » ، قال الترمذى : هذا حديث حسن .

فصل

ويكره اتباع النساء الجنائز ، لما روى عن أم عطية قالت : « سُهِِمَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا » متفق عليه . وكره ذلك ابن مسعود ، وابن عمر ، وأبو أمامة ، وعائشة ، ومسروق ، والحسن ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحق . وروى « أن النبي ﷺ خرج ، فإذا نسوةٌ جلوس قال : ما يُجْلِسُكُنَّ ؟ قُلْنَ : نَنْتَظِرُ الْجَنَازَةَ ، قال : هَلْ تُفَسِّلُنَّ ؟ قُلْنَ : لَا ، قال : هَلْ تَحْمِلُنَّ ؟ قُلْنَ : لَا ، قال : هَلْ تُذَلِّينَ فِيمَنْ يُذَلِّي ؟ قُلْنَ : لَا ، قال : فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ ^(١) غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ » رواه ابن ماجه . وروى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة فقَالَ : مَا أَخْرَجَكَ يَا فَاطِمَةُ مِنْ بَيْتِكَ ؟ قالت : يارسول الله : أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ فَرَحِخْتُ إِلَيْهِمْ مِيتَتُهُمْ ، أَوْ عَزَّيْتُهُمْ بِهِ ، قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَلَمَّا لَكَ بَلَغَتْ مَعَهُمُ الْكَدَى ؟ قالت : معاذ الله ، وقد سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِيهَا مَا تَذْكُرُ : قال : لَوْ بَلَغَتْ مَعَهُمُ الْكَدَى ^(٢) ؟ فذكر تشديداً » رواه أبو داود .

(١) مأزورات : أصلها موزرات من الوزر وهو الذنب وقلبت الواو همزة لتخفيف النطق بها .

(٢) الكدى : المقابر ، ومعنى ذكر تشديداً ، أنه حذر من ذلك تحذيراً شديداً ، وفي بعض الروايات : أنه صلى الله عليه وسلم حرم الجنة على من يذهب من النساء إلى المقابر .

فصل

فإن كان مع الجنازة منكر يراه ، أو يسمعه . فإن قدر على إنكاره ، وإزالته أزاله ، وإن لم يقدر على إزالته ، ففيه وجهان . أحدهما : يُنكره ويتبّعها ، فيسقط فرضه بالإنكار ، ولا يترك حقاً لباطل . والثاني : يرجع ، لأنه يؤدى إلى استماع محذور ، ورؤيته ، مع قدرته على ترك ذلك . وأصل هذا في الفصل ، فإن فيه روايتين ، فيخرج في اتباعها وجهان .

« مسألة » قال ﴿ والتربيع أن يوضع على الكتف اليمنى إلى الرجل ، ثم الكتف اليسرى إلى الرجل ﴾ .

التربيع : هو الأخذ بجوانب السرير الأربع ، وهو سنة في حمل الجنازة ، لقول ابن مسعود : « إِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ جَنَازَةً ، فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ لِيَتَطَوَّعْ بَعْدُ أَوْ لِيَذَرَ ، فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ » رواه سعيد في سننه . وهذا يقتضى سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

وصفة التربيع المسنون : أن يبدأ فيضع قائمة السرير اليسرى على كتفه اليمنى من عند رأس الميت ، ثم يضع القائمة اليسرى من عند الرجل على الكتف اليمنى ، ثم يعود أيضاً إلى القائمة اليمنى من عند رأس الميت فيضعها على كتفه اليسرى ، ثم ينتقل إلى اليمنى عند رجله . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعى . وعن أحمد رحمه الله : أنه يدور عليها ، فيأخذ بعد يائيرة المؤخرة يائفة المؤخرة ثم المقدمة ، وهو مذهب إسحاق . وروى عن ابن مسعود وابن عمر وسعيد بن جبير وأبوب ، ولأنه أخف .

ووجه الأول : أنه أحد الجانبين ، فينبغى أن يبدأ فيه بمقدمه كالأول .

فأما الحل بين العمودين ، فقال ابن المنذر : روي عن عثمان ، وسعيد بن مالك ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وابن الزبير : أنهم حملوا بين عمودى السرير . وقال به الشافعى ، وأحمد ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وكرهه الفخمي ، والحسن ، وأبو حنيفة ، وإسحاق ، والصحيح الأول . لأن الصحابة رحمة الله عليهم قد فعلوه ، وفيهم أسوة حسنة . وقال مالك : ليس في حمل الميت توقيت ، يحمل من حيث شاء . ونحوه قال الأوزاعي . واتباع الصحابة رضى الله عنهم فيما فعلوه ، وقالوه أحسن وأولى .

فصل

إذا مرت به جنازة لم يستحب له القيام لها ، لقول علي رضي الله عنه : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَعَدَ » رواه مسلم . وقال إسحاق : معنى قول علي يقول : كان النبي ﷺ إذا رأى جنازة قام ، ثم ترك ذلك بعد . قال أحمد : إن قام لم أعيبه ، وإن قعد فلا بأس . وذكر ابن أبي موسى ،

والقاضي : أن القيام مُستَحْتٌ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تُحَلَّفَهُ » . رواه مسلم . وقد ذكرنا « أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك القيام لها » والأخذ بالآخر من أمره أولى ، فقد روى في حديث : أن يهودياً رأى النبي صلى الله عليه وسلم قام للجنازة ، فقال : يا محمد ، هكذا نصنع ، فترك النبي ﷺ القيام لها » .

فصل

ومن يتبع الجنازة استحب له أن لا يجلس حتى توضع ، وتمن رأى أن لا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال : الحسن بن علي ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، وابن الزبير ، والنخعي ، والشامي ، والأوزاعي ، وإسحق . ووجه ذلك ما روى مسلم بإسناده عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ » . ورأى الشافعي أن هذا منسوخ بحديث علي ، ولا يصح . لأن قول عليّ يحتمل ما ذكره إسحق . والسبب الذي ذكرناه فيه ، وليس في اللفظ عموم فيعم الأمرين جميعاً . فلم يجز النسخ بأمر محتمل ، ولأن قول عليّ : « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ » يدل على ابتداء فعل القيام ، وهاهنا إنما وجدت منه الاستدامة .

إذا ثبت هذا فظهر الراويين عن أحمد أنه أريد بالوضع وضعها عن أعناق الرجال ، وهو قول من ذكرنا من قبل .

وقد روى الثوري الحديث : إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ بِالْأَرْضِ . ورواه أبو معاوية : « حَتَّى تُوَضَّعَ فِي الْأَحَدِ » . وحديث سفيان أصح .

فأما من تقدم الجنازة فلا بأس أن يجلس قبل أن تنتهي إليه . قال الترمذي : روى عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتقدمون الجنازة ، فيجلسون قبل أن تنتهي إليهم ، فإذا جاءت الجنازة لم يقوموا لها ، لما تقدم .

« مسألة » قال (وأحق الناس بالصلاة عليه : من أوصى له أن يصلي عليه) .

هذا مذهب أنس ، وزيد بن أرقم ، وأبي بَرَزَةَ ، وسعيد بن زيد ، وأم سلمة ، وابن سيرين . وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : الولي أحق ، لأنها ولاية ، تترتب بترتب العصبات . فالولي فيها أولى ، كولاية الفساح .

ولنا : إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، روى أن أبا بكر أوصى أن يصلي عليه عمر ، قاله أحمد : قال :

وعمر أوصى أن يصلي عليه صهيبي ، وأُم سلمة أوصت أن يصلي عليها سعيد بن زيد ، وأبو بكر أوصى أن يصلي عليه أبو هريرة . وقال غيره : عائشة أوصت أن يصلي عليها أبو هريرة ، وابن مسعود أوصى أن يصلي عليه الزبير ، ويونس بن جبير أوصى أن يصلي عليه أنس بن مالك ، وأبو سريحة أوصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم ، فناء عمرو بن حريث ، وهو أمير الكوفة ليتقدم فيصلي عليه ، فقال ابنه : أيها الأمير ، إن أبي أوصى أن يصلي عليه زيد بن أرقم ، فقدم زيداً . فهذه قضايا انتشرت ، فلم يظهر لها مخاف ، فكان إجماعاً^(١) . ولأنه حق الميت ، فإنها شفاعته له ، فتقدم وصيته فيها ، كتفريق ثلثه ، وولاية النكاح يقدم فيها الوصي أيضاً ، فهي كسألنا . وإن سلمت فليست حقاً له ، إنما هي حق للموكل عليه ، ثم الفرق بينهما : أن الأمير يقدم في الصلاة ، بخلاف ولاية النكاح ، ولأن الغرض في الصلاة الدعاء ، والشفاعة إلى الله عز وجل ، فالميت يختار لذلك من هو أظهر صلاحاً ، وأقرب لإجابة في الظاهر ، بخلاف ولاية النكاح .

فصل

فإن كان الوصي قاسقاً ، أو مبتدعاً ، لم تقبل الوصية . لأن الموصي جهل الشرع فرددنا وصيته ، كما لو كان الوصي ذمياً ، فإن كان الأقرب إليه كذلك^(٢) لم يقدم وصلي غيره ، كما يمنع من التقديم في الصلوات الخمس .

« مسألة » قال (ثم الأمير) .

أكثر أهل العلم يرون تقديم الأمير على الأقارب في الصلاة على الميت . وقال الشافعي في أحد قولي : يقدم الولي ، قياساً على تقديمه في النكاح ، بجامع اعتبار ترتيب العصبات . وهو خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يؤم الرجل الرجل في سلطانِه » . وحكى أبو حازم قال : شهدتُ حسيناً حين مات الحسن ، وهو يدفع في قفا سعيد بن العاص ويقول « تقدم ، لولا السنة ما قدمتك » ، وسعيد أمير المدينة . وهذا يقتضي سنة النبي ﷺ . وروى الإمام أحمد بإسناده عن عمار مولى بني هاشم ، قال : شهدت جنازة أم كلثوم بنت علي وزيد بن عمر ، فصلى عليها سعيد بن العاص ، وكان أمير المدينة ، وخلفه يومئذ ثمانون من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم . فيهم ابن عمر ، والحسن ،

(١) أى إجماعاً سكوتياً ، وقد حمل الشافعية هذه الوقائع على إجازة أولياء الميت للوصية ، ولو لم يجوزوها لما صحت عندهم ، لأنهم يوجبون أن يصلي على الميت أقرب الناس إليه ، على الترتيب الذي ذكر في مذهبه . (٢) كذلك : أى قاسقاً أو مبتدعاً .

والْحُسَيْن . وَتَمَّى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ . وَقَالَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « الْإِمَامُ أَحَقُّ مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ » . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا اشتهر فلم يُنكر ، فكان إجماعاً . ولأنها صلاة شرعت فيها الجماعة ، فكان الإمام أحق بالإمامة فيها ، كسائر الصلوات . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي على الجنائز ، مع حضور أقاربها وأتلفاء بعده ، ولم يُنقل إلينا أنهم استأذنوا أولياء الميت في التقدم عليها .

فصل

والأمير هاهنا الإمام ، فإن لم يكن فالأمير من قبيله ، فإن لم يكن فالتائب من قبله في الإمامة ، فإن الحسين قدّم سعيد بن العاص ، ولما كان أميراً من قبل معاوية . فإن لم يكن فالحاكم .

« مسأله » قال : ثم الأب وإن علا ، ثم الابن وإن سفل ، ثم أقرب العصبة .

الصحيح في المذهب : ما ذكره الخريقي في أن أولى الناس بعد الأمير : الأب ، ثم الجد أبو الأب ، وإن علا ، ثم الابن ، ثم ابنه ، وإن نزل ، ثم الأخ الذي هو عصبة ، ثم ابنه ، ثم الأقرب ، فالأقرب ، من العصبات . وقال أبو بكر : إذا اجتمع جد وأخ ، ففيه قولان . وحكى عن مالك أن الابن أحق من الأب ، لأنه أقوى تمصياً منه ، بدليل الإرث ، والأخ أولى من الجد لأنه يدلى بالبنوة ، والجد يدلى بالأبوة .

ولنا : أنهما استويا في الإدلاء ، لأن كل واحد منهما يدلى بنفسه ، والأب أرأف وأشفق ، ودعاؤه لابنه أقرب إلى الإجابة ، فكان أولى ، كالقريب مع البعيد ، إذ كان المقصود الدعاء للميت ، والشفاعة له ، بخلاف الميراث .

فصل

وإن اجتمع زوج المرأة وعصبتها ، فظاهر كلام الخريقي تقديم العصبات ، وهو أكثر الروايات عن أحمد ، وقول سعيد بن المسيب ، والزهري ، وبكير بن الأشج . ومذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . إلا أن أبا حنيفة يقدم زوج المرأة على ابنها منه . وروى عن أحمد تقديم الزوج على العصبات ، لأن أبا بكر صلى على امرأته ، ولم يستأذن إخوتها . وروى ذلك عن ابن عباس ، والشمسي ، وعطاء وعمر بن عبد العزيز ، وإسحاق . ولأنه أحق بالفلس ، فكان أحق بالصلاة ، كمحل الوفاق .

ولنا ، أنه يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأهل امرأته : « أنتم أحق بها » . ولأن الزوج قد زالت زوجيته بالموت ، فصار أجنبياً ، والقرابة لم تزل . فعلى هذه الرواية إن لم يكن لها عصبات ، فالزوج أولى . لأن له سبباً ، وشفقة ، فكان أولى من الأجنبي .

❦ فصل ❦

فإن اجتمع أخ من الأبوين ، وأخ من أب ، ففي تقديم الأخ من الأبوين أو التسوية وجهان ، أخذاً من الروايتين في ولاية النكاح ، والحكم في أولادها ، وفي الأعمام ، وأولادهم ، كالحكم فيهما سواء ، فإن انقضت العصبة من النسب ، فالملوك المنعم ، ثم أقرب عصباته ، ثم الرجل من ذوى أرحامه ، الأقرب فالأقرب ثم الأجانب .

❦ فصل ❦

فإن استوى وليّان في درجة واحدة ، فأولاهما أحقهما بالإمامة في المكتوبات ، لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » . قال القاضي : ويحتمل أن يقدم له الأسن ، لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء ، وأعظم عند الله قدراً . وهذا ظاهر مذهب الشافعي : والأول أولى . وفضيلة السنّ معارضة بفضيلة العلم ، وقد رجّحها الشارع في سائر الصلوات ، مع أنه يُقصد فيها إجابة الدعاء ، والحظّ للمؤمنين . وقد روى عليه السلام أنه قال : « أَمْتَكُمْ شَفَعَاؤُكُمْ » ولا نُسَلِّمُ أن الأسنّ الجاهل أعظم قدراً من العالم ، ولا أقرب إجابة ، فإن استووا ، وتشاحوا أقرع بينهم ، كما في سائر الصلوات .

❦ فصل ❦

ومن قدمه الولي فهو بمنزلة ، لأنها ولاية تثبت له ، فكانت له الاستنابة فيها ، ويقدم نائبه فيها على غيره ، كولاية النكاح .

❦ فصل ❦

والحرّ البعيد أولى من العبد القريب ، لأن العبد لا ولاية له . ولهذا لا يلي في النكاح ، ولا المال . فإن اجتمع صبي ومملوك ، ونساء ، فالملوك أولى ، لأنه تصحّ إمامته بهما . فإن لم يكن إلا نساء ، وصبيان ، فقياس المذهب أنه لا يصحّ أن يؤمّ أحد الجنسين الآخر ، ويصلي كلّ نوع لأنفسهم ، وإمامهم منهم ، ويصلي النساء جماعة إمامتهنّ في وسطين ، نصّ عليه أحد ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعيّ يصلّين منفردات ، لا يسبق بعضهنّ بعضاً ، وإن صلّين جماعة جاز .

ولنا : أنهم من أهل الجماعة ، فيصلّين جماعة كالرجال ، وماذكروه من كونهنّ منفردات لا يسبق بعضهنّ بعضاً تحكّم ، لا بصار إليه إلا بنصّ ، أو إجماع . وقد صلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص . رواه مسلم .

فصل

فإن اجتمع جنازتان فتشاح أولياؤهم فيمن يتقدم للصلاة عليهم ، قدم أولاهم بالإمامة في الفرائض .
وقال القاضي : يقدم السابق ، يعني من سبق ميته .

ولنا : أنهم تساوا ، فأشبهوا الأولياء إذا تساوا في الدرجة ، مع قول النبي ﷺ « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » ، وإن أراد ولي كل ميت أفراد ميته بصلاة جاز .
« مسألة » قال ﴿ والصلاة عليه : يكبر ويقرأ الحمد ﴾ .

وجلة ذلك : أن سنة التكبير على الجنازة أربع ، لا تسن الزيادة عليها ، ولا يجوز النقص منها ، فيكبر الأولى ، ثم يستعيد ، ويقرأ الحمد ، يبدوها بيسم الله الرحمن الرحيم ، ولا يسن الاستفتاح .
قال أبو داود : سمعت أحمد يسأل عن الرجل يستفتح الصلاة على الجنازة بسبحانك اللهم وبحمدك ؟ قال : ما سمعت . قال ابن المنذر : كان الثوري يستحب أن يستفتح في صلاة الجنازة ، ولم نجده في كتب سائر أهل العلم . وقد روى عن أحمد مثل قول الثوري ، لأن الاستعاذة فيها مشروعة ، فسن فيها الاستفتاح كسائر الصلوات .

ولنا : أن صلاة الجنازة شرع فيها التخفيف ، ولهذا لا يقرأ فيها بعد الفاتحة بشيء ، وليس فيها ركوع ، ولا سجود ، والتعوذ سنة للقراءة مطلقاً ، في الصلاة وغيرها ، لقول الله تعالى (١٦ : ٩٨) فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

إذا ثبت هذا ، فإن قراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنازة ، وبهذا قال الشافعي وإسحق . وروى ذلك عن ابن عباس . وقال الثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن ، لأن ابن مسعود قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤت فيها قولاً ، ولا قراءة . ولأن مالا ركوع فيه ، لا قراءة فيه ، كسجود التلاوة .

ولنا : أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب ، فقال : « إِنَّهُ مِنْ السُّنَّةِ » أو « مِنْ تَمَامِ السُّنَّةِ » . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وروى ابن ماجه بإسناده عن أم شريك قالت : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » . وروى الشافعي في مسنده بإسناده ، عن جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبَّرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا ، وَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى » ثم هو داخل في عموم قوله ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ » ، ولأنها صلاة يجب فيها القيام فوجبت فيها القراءة ، كسائر الصلوات ، وإن صح ما رووه عن ابن مسعود فإما قال : « لَمْ يُؤْتِ » أي لم يقدر ، ولا يدل هذا على نفي أصل القراءة . وقد روى ابن المنذر عنه :

أنه قرأ على جنازة بفاتحة الكتاب ، ثم لا يعارض مارويناه ، لأنه نفي يقدم عليه الإثبات ، ويفارق سجود التلاوة ، فإنه لا قيام فيه ، والقراءة إنما محلها القيام .

فصل

ويُسِرُّ القراءة ، والدعاء في صلاة الجنازة . لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً . ولا يقرأ بعد أم القرآن شيئاً . وقد روى عن ابن عباس : أنه جهر بفاتحة الكتاب . قال أحمد : إنما جهر ليعلمهم .
« مسألة » قال ﴿ ويكبر الثانية ، ويصلي على النبي ﷺ كما يصلي عليه في التشهد ﴾ .

هكذا وصف أحمد الصلاة على الميت ، كما ذكر الخرق وهو مذهب الشافعي وروى عن ابن عباس « أنه صلى على جنازة بمكة فكبر ، ثم قرأ وجهر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا أصحابها ، فأحسن ، ثم انصرف . وقال : هكذا ينبغي أن تكون الصلاة على الجنازة » . وروى الشافعي في مسنده ، عن أبي أمامة بن سهل ، أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ « أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى ، يقرأ في نفسه ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ، لا يقرأ في شيء منهن ، ثم يسلم سرّاً في نفسه » . وصفة الصلاة على النبي ﷺ كصفة الصلاة عليه في التشهد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله : كيف نُصلي عليك ؟ علمهم ذلك . وإن أنى بها على غير ما ذكر في التشهد ، فلا بأس ، لأن القصد مطلق الصلاة . قال القاضي يقول : اللهم صل على ملائكتك المقربين ، وأنبيائك المرسلين ، وأهل طاعتك أجمعين ، من أهل السموات وأهل الأرضين ، إنك على كل شيء قدير . لأن أحمد قال في رواية عبد الله : يصلي على النبي ﷺ ويصلي على الملائكة المقربين .

« مسألة » قال ﴿ ويكبر الثالثة ، ويدعو لنفسه ، ولوالديه ، وللمسلمين ، ويدعو للميت ﴾ .

وإن أحب أن يقول : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهديننا ، وغائبينا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذريتنا ، وأنشأنا إياك تعلم منقلبنا ومثوانا . إياك على كل شيء قدير . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته فتوفه على الإيمان . اللهم إنه عبدك ، وابن أمتك ، نزل بك ، وأنت خير منزل به ، ولا نعلم إلا خيراً . اللهم إن كان محسناً فجزه بإحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده . والواجب أدنى دعاء ، لأن النبي قال : « إذا صليتم على الميت ، فأخلصوا له الدعاء » رواه أبو داود . وهذا يحصل بأدنى دعاء . ولأن المقصود الشفاعة للميت والدعاء له فيجب أقل ذلك .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ ، وَلِوَالِدَيْهِ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَيْسَ عَلَى الْمَيِّتِ دَعَاءُ مُؤَقَّتٍ ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخُرَقِيُّ حَسَنٌ ، يَجْمَعُ ذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى أَكْثَرُهُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ ذَلِكَ : مَا رَوَى أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكْرِنَا وَأُنثَانَا » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَزَادَ : « اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ » . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا ، جِثْنَا شَفَعَاءَ ، فَاغْفِرْ لَهُ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَنَازَةٍ خَفِظَتْ مِنْ دَعَائِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَأَوْسِعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِأَمَاءٍ وَثَنَاجٍ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » حَتَّى تَمَيَّنْتَ أَنْ أَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ .

فصل

زَادَ أَبُو الْخَطَّابِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْخُرَقِيُّ : اللَّهُمَّ جِثْنَاكَ شَفَعَاءَ لَهُ فَشَفَعْنَا فِيهِ ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ ، وَعَذَابَ النَّارِ ، وَأَكْرِمْ مَثْوَاهُ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَجَوَارًا خَيْرًا مِنْ جَوَارِهِ ، وَافْعَلْ بِنَا ذَلِكَ ، وَبِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ . وَزَادَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى ، لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبْرِيَاءُ ، وَالْمَلَكُ وَالْقُدْرَةُ ، وَالتَّنْزَاهُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ ، ابْنُ عَبْدِكَ ، ابْنُ أُمَّتِكَ ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ ، وَرَزَقْتَهُ ، وَأَنْتَ أُمِّتَهُ ، وَأَنْتَ تُحْيِيهِ . وَأَنْتَ تَعْلَمُ سِرَّهُ ، جِثْنَاكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، فَشَفَعْنَا فِيهِ . اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ ، إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ . اللَّهُمَّ وَقِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ . اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَجَازِهِ بِإِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ ، عَنْهُ . اللَّهُمَّ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنَى عَنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ ، وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ . اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُ » .

فصل

وَقَوْلُهُ : « لَا تَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » إِنَّمَا يَقُولُهُ لِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ شَرًّا لئَلَّا يَكُونَ كَاذِبًا . وَقَدْ رَوَى الْقَاضِي حَدِيثًا

عن عبد الله بن الحارث عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم الصلاة على الميت : اللهم اغفر لأحيائنا ، وأمواتنا ، وصغيرنا ، وكبيرنا ، وشاهدنا ، وغائبنا . اللهم إن عبدك وابن عبدك نزل بفنائك ، فاغفر له ، وارحمه ، ولا نعلم إلا خيراً ، فقلت — وأنا أصغر الجماعة — يا رسول الله : وإن لم أعلم خيراً ؟ قال : « لا تقل إلا ما تعلم » ، وإنما شرع هذا للخبر . ولأن النبي ﷺ لما أثنى عنده على جنازة بخير . قال : « وَجِبَتْ » وأثنى على أخرى بشر ، فقال : « وَجِبَتْ » ثم قال : « إن بعضكم على بعض شهيد » رواه أبو داود ، متفق عليه . وفي حديث عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من عبد مسلم يموت يشهد له اثنان من جيرانه الأذنين بخير إلا قال الله تعالى : « قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَةَ عِبَادِي عَلَى مَا عَلِمُوا ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ » رواه الإمام أحمد في السند وفي لفظ عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من مسلم يموت ، فيقوم رجلان من جيرانه الأذنين ، فيقولان : اللهم لا نعلم إلا خيراً — إلا قال الله تعالى : « قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِي ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا بَعْلَمَانِ » أخرجه اللالكائي .

فصل

وإن كان الميت طفلاً جعل مكان الاستغفار له : اللهم اجعله قرطاً^(١) لوالديه ، وذخراً ، وسلفاً ، وأجراً ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما . اللهم اجعله في كفالة إبراهيم ، وأحفقه بصالح سلف المؤمنين ، وأجره برحمتك من عذاب الجحيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله . اللهم اغفر لأسلافنا ، وأفراطنا ، ومن سبقنا بالإيمان ، ونحو ذلك ، وبأى شيء دعا ما ذكرنا أو نحوه أجزأه . وليس فيه شيء مؤقت .

« مسألة » قال ﴿ ويكبر الرابعة ، ويقف قليلاً ﴾ .

ظاهر كلام الخرقي : أنه لا يدعو بعد الرابعة شيئاً . ونقله عن أحمد جماعة من أصحابه . وقال : لا أعلم فيه شيئاً . لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لنقل . وروى عن أحمد : أنه يدعو ثم يسلم . لأنه قيام في صلاة فكان فيه ذكر مشروع ، كالذي قبل التكبيرة الرابعة . قال ابن أبي موسى ، وأبو الخطاب : يقول : (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) . وقيل يقول : اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتننا بعده . وهذا الخلاف في استعجابه ، ولا خلاف في المذهب أنه غير واجب . وأن الوقوف بعد التكبير قليلاً مشروع . وقد روى الجوزجاني ، بإسناده عن زيد بن أرقم : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر أربعاً ، ثم يقول ماشاء الله ثم ينصرف » . قال الجوزجاني : وكنت أحسب

(١) فرطاً : أجراً وعملاً صالحاً يتدما به إليك بسببتهما حتى يمرضاً عليك .

أن هذه الوقفة ليُكَبَّرُ آخِرُ الصُّفوف ، فإنَّ الإمام إذا كَبَّرَ ثم سَلَّمَ خَفْتُ أن يكون تسليمه قبل أن يكَبِّرَ آخِرُ الصفوف . فإن كان هكذا ، فالله عزَّ وجلَّ الموفق له . وإن كان غير ذلك ، فإنى أبرأ إلى الله عزَّ وجلَّ من أن أتأوَّل على رسول الله ﷺ أمراً لم يُرْده ، أو أراد خلافه .

« مسألة » قال ﴿ ويرفع يديه في كل تكبيرة ﴾ .

أجمع أهل العلم على أن المصلِّي على الجنائز يرفع يديه في أول تكبيرة يكبرها . وكان ابن عمر يرفع يديه في كل تكبيرة . وبه قال سالم ، وعمر بن عبد العزيز ، وعطاء ، وقيس بن أبي حازم ، والزهرى ، وإسحاق ، وابن المنذر ، والأوزاعي ، والشافعى . وقال مالك ، والثورى ، وأبو حنيفة : لا يرفع يديه إلا في الأولى ، لأن كل تكبيرة مقام ركعة ، ولا تُرفع الأيدي في جميع الركعات .

ولنا : ما روى عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة » رواه ابن أبي موسى . وعن ابن عمر وأنس : « أنهم ما كانوا يفعلون ذلك » ولأنها تكبيرة حال الاستقرار أشبهت الأولى ، وما ذكره غير مسلم . فإذا رفع يديه فإنه يحطهما عند انقضاء التكبير ، ويضع اليمنى على اليسرى كما في بقية الصلوات . وفيما روى ابن أبي موسى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فوضع يمينه على شماله » .

« مسألة » قال ﴿ ويسلم تسليمًا واحدة عن يمينه ﴾ .

الستة أن يسلم على الجنازة تسليمًا واحدة ، قال رحمه الله : التسليم على الجنازة تسليمًا واحدة ، عن سنة من أصحاب النبي ﷺ ، وليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم . وروى تسليمًا واحدة عن علي وابن عباس ، وجابر ، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك ، وابن أبي أوفى ، ووائل بن الأسقع . وبه قال سعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، وأبو أمية بن سهل ، والقاسم بن محمد ، والحارث ، وإبراهيم النخعي ، والثورى ، وابن عيينة ، وابن المبارك ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وإسحق . وقال ابن المبارك : من سلم على الجنازة تسليمين فهو جاهل جاهل . واختار القاضى أن المستحب تسليمتان ، وتسليمًا واحدة تجزئ . وبه قال الشافعى ، وأصحاب الرأى ، قياساً على سائر الصلوات .

ولنا : ما روى عطاء بن السائب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سَلَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ تَسْلِيمَةً رواه الجوزجاني ، بإسناده . وأنه قول من سَمِعنا من الصحابة ، ولم يُعرف لهم مخالف في عصرهم ، فكان إجماعاً . قال أحمد : ليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم . قال الجوزجاني : هذا عندنا لاختلاف فيه ، لأن الاختلاف إنما يكون بين الأقران ، والأشكال . أما إذا أجمع ، وانفقت الرواية عن الصحابة والتابعين ، فشذ عنهم رجل لم يُقل لهذا اختلاف . واختار القاضى في هذه المسألة مخالف لقول إمامه ،

وأصحابه ، وإجماع الصحابة ، والتابعين ، رضى الله عنهم .

إذا ثبت هذا فإن المستحب أن يُسَلِّمَ تسليمةً واحدةً عن يمينه ، وإن سَلَّمَ تِلْقَاءَ وجهه فلا بأس . قال أحمد : يُسَلِّمُ تسليمةً واحدةً ، وسُئِلَ : يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وجهه ؟ قال : كلَّ هذا ، وأكثَرُ ما رَوَى فيه عن يمينه . قيل : خَفِيَّةٌ ؟ قال : نعم . يعنى أن الكلَّ جائز ، والتسليم عن يمينه أولى ، لأنه أَكثَرُ ما رَوَى : ، وهو أشبه بالتسليم في سائر الصلوات . قال أحمد : يقول : السلامُ عليكم ورحمةُ الله . وروى عنه علي بن سعيد أنه قال : إذا قال : السلامُ عليكم أجزأه . وروى الخلال بإسناده ، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه « أَنَّهُ صَلَّى عَلَى يَزِيدَ بْنِ الْمَكْفَفِ ، فَسَلَّمَ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ : السلامُ عليكم » .

فصل

رَوَى عن مجاهد أنه قال : إذا صَلَّيْتَ فلا تبرح مُصَلَّاكَ حتى ترفع ، قال ورأيت عبد الله ابن عمر لا يبرحُ مصلَّاهُ إذا صَلَّى على جنازة حتى يراها على أيدي الرجال . قال الأوزاعي : لا تُنْقَضُ الصفوف حتى تُرْفَعَ الجَنَازَةُ .

فصل

والواجب في صلاة الجَنَازَةِ النِّيَّةُ ، والتكبيرات . والقيام ، وقراءة الفاتحة ، والصلاة على النبي ﷺ وأدنى دعاء للميت ، وتسليمة واحدة ، وبشروط لها شرائط السكتوبة إلا الوقت ، وتسقط بعض واجباتها عن المسبوق على ماسنين . ولا يجوز أن يُصَلَّى على الجنازة وهو راكب ، لأنه يُفَوِّت القيامَ الواجب . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي ثور ، ولا أعلم فيه خلافاً .

فصل

ويُستحبُّ أن يُصَفَّ في الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف ، لما رَوَى عن مالك بن مالك بن هُبَيْرَةَ حمصي ، وكانت له صحبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ » قال : فكان مالك بن هُبَيْرَةَ إذا استقلَّ أَهْلَ الجَنَازَةِ جَزَأَهُمُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءَ . رواه الخلال بإسناده . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . قال أحمد : أَحِبُّ إِذَا كَانَ فِيهِمْ قَلَّةٌ أَنْ يَجْعَلَهُمُ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ . قالوا : فإن كان وراءه أربعة ، كيف يجعلهم ؟ قال : يجعلهم صَفَيْنِ ، في كلِّ صفِّ رَجُلَيْنِ . وكره أن يكونوا ثلاثة ، فيكون في صفِّ رجل واحد . وذكر ابن عقييل : أن عطاء أبي رباح روى « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَانُوا سَبْعَةً ^(١) ، فَجَعَلَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ ثَلَاثَةً ، وَالثَّانِي

(١) سبعة : أى بما فيهم النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى تصح القسمة التي ذكرها .

اثنَينِ ، والنَّسَائِ وَاحِدًا » قال ابن عقيل : وإما يابها^(١) . فيقال : أين تجِدُون فذَا انفرادُه أَفْضَلُ ؟ ولا أَحْسَبُ هذا الحديث صحيحًا . فإنَّني لم أره في غير كتاب ابن عقيل ، وأحمد قد صار إلى خلافه ، وكره أن يكون الواحد صفًا ، ولو علم أحمد في هذا حديثًا لم يَعدُه إلى غيره . والصحيح في هذا أن يجعل كلَّ اثنين صفًا .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ ، نص عليه أحمد ، وقيل اعطاء : أَحَدًا عَلَى النَّاسِ أَنْ يَصُفُّوا عَلَى الْجَنَازَةِ كَمَا يَصُفُّونَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قال : لا ، قوم يَدْعُونَ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ . ولم يُعْجِبْ أَحْمَدُ قَوْلَ عطاء هذا . وقال : يُسَوِّونَ صُفُوفَهُمْ ، فَإِنَّهَا صَلَاةٌ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ « نَمَى النِّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا » متفق عليه . وَرَوَى عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَالْتَفَتَ ، فَقَالَ : اسْتَوُوا لِتَحْسِنَ شِفَاعَتَكُمْ .

فصل

وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُخَفَّ تَلْوِيثُهُ ، وبهذا قال الشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، ودادود . وكره ذلك مالك ، وأبو حنيفة . لأنه رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ » من المسند .

ولنا : ما رَوَى مسلم ، وغيره ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » ، وقال سعيد : حدثنا مالك ، عن سالم بن النضر ، قال : « لَمَّا مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مُرُّوا بِهِ عَلَى حَتَّى أَدْعُو لَهُ ، فَأَنْكَرَ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ ! مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » . وقال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : صَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ . وقال : حدثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : صَلَّى عَلَى عُمرَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهَذَا كَانَتْ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلأنَّهَا صَلَاةٌ ، فَلَمْ يُنْعَمْ مِنْهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَحَدِيثُهُمْ يَرْوِيهِ صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّائِمَةِ . قال ابن عبد البر : من أهل العلم مَنْ لَا يَقْبَلُ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا لضعفه ، لأنَّه اختلط ، ومنهم مَنْ يَقْبَلُ مِنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَرْبٍ خَاصَّةً . ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ « الْانْفِجَارُ »^(٢) ، وَتَلْوِيثُ الْمَسْجِدِ .

(١) يمايا بها : يمتحن بها للتمجيز .

(٢) كلمة الانفجار ساقطة من النسخة التي علقنا عليها .

فصل

فَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ ، فَمِنْ أَحَدِهَا رَوَايَتَانِ :

إحداها : لأَبَسُ بِهَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ وَهُوَ فِي الْمَقْبَرَةِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ذَكَرَ نَافِعٌ : أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ وَسَطَ قُبُورٍ بِالْبَقِيعِ ^(١) صَلَّى عَلَى عَائِشَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَحَضَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : يُكْرَهُ ذَلِكَ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ الْعَاصِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامُ » وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِلصَّلَاةِ غَيْرُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، فَكُرِّهَتْ فِيهِ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ كَالْحِمَامِ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ ﴿ وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ مُتَتَابِعًا فَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِ فَلَا بَأْسَ ﴾ . وَجَمَلَةُ ذَلِكَ : أَنَّ الْمُسَبِّقَ بِتَكْبِيرِ الصَّلَاةِ فِي الْجَنَازَةِ يُسَنُّ لَهُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْهَا . وَمَنْ قَالَ : يَقْضِي مَا فَاتَهُ : سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلَا بَأْسَ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَأَيْثُوبِ السَّخْتِيَانِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . قَالُوا : لَا يَقْضِي مَا فَاتَ مِنْ تَكْبِيرِ الْجَنَازَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا لَمْ يَقْضِ لَمْ يُبَالِ . الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ : أَنَّهُ لَا يَقْضِي . وَإِنْ كَبَّرَ مُتَتَابِعًا فَلَا بَأْسَ . كَذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ . وَقَالَ أَيْضًا : يُبَادِرُ بِالتَّكْبِيرِ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيهِ ، فَهَلْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ :

إحداها : لَا تَصَحَّ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا أَدْرَكْتُمُ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا » وَفِي لَفْظٍ : « فَأَقْضُوا » وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

وَلَنَا : قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ ، وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَلَّيْتُ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَنَحَسْتُ عَلَى بَعْضِ التَّكْبِيرِ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فَكَبِّرِي . وَمَا فَاتَكَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ » وَهَذَا صَرِيحٌ . وَلِأَنَّهَا تَكْبِيرَاتٌ مُتَوَالِيَاتٌ حَالِ الْقِيَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْهَا ، كَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ . وَحَدِيثُهُمْ وَرَدَّ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ : « وَلَا تَأْتُوَهَا وَأَنْتُمْ تَسْمُونَ » .

(١) الْبَقِيعُ : هُوَ بِقِيعِ الْغُرَقْدِ ، وَهُوَ مَقْبَرَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَاسْمُ بِقِيعِ الْغُرَقْدِ ، لِشَجَرٍ عَظِيمٍ فِيهِ يَسْمَى الْغُرَقْدُ .

وروى أنه سعى في جنازة سعد حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فعلم أنه لم يرد بالحديث هذه الصلاة . ثم الحديث الذي رويناه أخص منه ، فيجب تقديمه . والقياس على سائر الصلوات لا يصح ، لأنه لا يقضى في شيء من الصلوات التكبير المنفرد ، ثم يبطل بتكبيرات العيد .

إذا ثبت هذا فإنه متى قضى أتى بالتكبير متوالياً ، لا ذكر معه . كذلك قال أحمد . وحكاه عن إبراهيم ، قال : يُبادر بالتكبير متتابعاً ، وإن لم يرفع قضى مافاته ، وإذا أدرك الإمام في الدعاء على الميت تابعه فيه . فإذا سلم الإمام كبر ، وقرأ الفاتحة ، ثم كبر ، وصلى على النبي ﷺ ، وكبر وسلم . وقال الشافعي : متى دخل المسبوق في الصلاة ابتداء الفاتحة ، ثم أتى بالصلاة في الثانية . ووجه الأول : أن المسبوق في سائر الصلوات يقرأ فيما يقضيه الفاتحة ، وسورة على صفة مافاته . فينبغي أن يأتي هاهنا بالقراءة على صفة مافاته ، والله أعلم .

فصل

قال : وإذا أدرك الإمام فيما بين تكبيرتين . فعن أحمد : أنه ينتظر الإمام حتى يكبر معه . وبه قال أبو حنيفة ، والثوري ، وإسحاق . لأن التكبيرات كالركعات . ثم لو فاتته ركعة لم يشاغل بقضائها ، كذلك إذا فاتته تكبيرة . والثانية : يُكبر ولا ينتظر ، وهو قول الشافعي : لأنه في سائر الصلوات متى أدرك الإمام كبر معه ، ولم ينتظر . وليس هذا اشتغالا بقضاء مافاته ، وإنما يُصلى معه ، ما أدركه ، فيُجزيه ذلك ، كالذي يكبر عقيب تكبير الإمام ، أو يتأخر عن ذلك قليلاً ، وعن مالك كالروايتين . قال ابن المنذر : سهل أحمد في القولين جميعاً .

ومتى أدرك الإمام في التكبيرة الأولى فكبر ، وشرع في القراءة ، ثم كبر الإمام قبل أن يتمها ، فإنه يُكبر ، ويتابعه ، ويقطع القراءة ، كالمسبوق في بقية الصلوات ، إذا ركع الإمام قبل إتمام القراءة .

« مسألة » قال ﴿ ويدخل قبره من عند رجله إن كان أسهل عليهم ﴾ .

الضمير في قوله « رجله » يعود إلى القبر ، أي من عند موضع الرجلين : وذلك أن المستحب أن يوضع رأس الميت عند رجل القبر ، ثم يسَلَّ سلاً إلى القبر . وروى ذلك عن ابن عمر ، وأنس ، وعبد الله بن يزيد الأنصاري ، والنخعي ، والشعبي ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : توضع الجنازة على جانب القبر مما يلي القبلة ، ثم يُدْخَلُ القبر مُعْتَرِضاً . لأنه يروى عن علي رضي الله عنه ، ولأن النخعي قال : حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ . يُدْخَلُونَ مَوْتَاهُمْ مِنْ قِبَلِ الْقَبْلَةِ ، وَأَنْ السَّلَّ شَيْءٌ أَحَدُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ .

ولنا : ما روى الإمام أحمد بإسناده عن عبيد الله بن يزيد الأنصاري : أن الحارث أوصى أن يليه عند موته ، فصلى عليه ، ثم دخل القبر ، فأدخله من رجلي القبر ، وقال : هذا السنة ، وهذا يقتضي سنة

الذي صلى الله عليه وسلم . وروى ابن عمر ، وابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سُلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ سَلًّا » وما ذكر عن النخعي لا يصح ، لأن مذهبه بخلافه ، ولأنه لا يجوز على العدد الكثير أن يُعَيَّرَوا سَنَةً ظاهرة في الدفن إلا بسبب ظاهر ، أو سلطان قاهر . قال : ولم يُنقل من ذلك شيء ، ولو ثبت فسنة النبي ﷺ مُقدَّمة على فعل أهل المدينة ، وإن كان الأسهل عليهم أخذه من قبْلِ القبلة ، أو من رأس القبر فلا حرج فيه . لأن استحباب أخذه من رجلى القبر ، إنما كان طلباً للسهولة عليهم ، والرفق بهم . فإن كان الأسهل غيره كان مستحباً . قال أحمد رحمه الله : كلُّ لا بأس به .

فصل

قال أحمد رحمه الله : يُعمَّق القبرُ إلى الصدر ، الرجل والمرأة في ذلك سواء ، كان الحسن وابن سيرين يستحبَّان أن يُعمَّق القبرُ إلى الصدر . وقال سعيد : حدثنا إسماعيل بن عيَّاش عن عمرو بن مُهاجر : أن عمر بن عبد العزيز لما مات ابنه ، أمرهم أن يحفروا قبره إلى السرة ، ولا يُعمِّقوا ، فإنَّ ما على ظهر الأرض أفضل مما سفل منها . وذكر أبو الخطاب : أنه يُستحبُّ أن يُعمَّق قدرَ قامة ، وبسطة ، وهو قول الشافعي . لأن النبي ﷺ قال : « احفروا ، وأوسعوا ، وأعمقوا » رواه أبو داود . ولأن ابن عمر أوصى بذلك في قبره ، ولأنه أحرى إلا أن تناله السباع ، وأبعد على من يَنْبُشُه . والنصوص عن أحمد : أن المستحبَّ تعميقه إلى الصدر . لأن التعميق قدر قامة ، وبسطة ، يشق ، ويخرج عن العادة . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أعمقوا » ليس فيه بيانٌ لقدر التعميق . ولم يصحَّ عن ابن عمر أنه أوصى بذلك في قبره . ولو صحَّ عند أبي عبد الله لم يعده إلى غيره .

إذا ثبت هذا ، فإنه يُستحبُّ تحسينه : وتعميقه ، وتوسيعه ، للخبر . وقد روى زيد بن أسلم قال : « وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرِ . فَقَالَ : اصْنَعُوا كَذَا ، اصْنَعُوا كَذَا ، ثُمَّ قَالَ : مَا بِي أَنْ يَكُونَ بُعْثِي عَنْهُ شَيْئًا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ الْعَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ » قال معمر : وبلغني أنه قال : « وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِأَنْفُسِ أَهْلِهِ » رواه عبد الرزاق في كتاب الجنائز .

فصل

والسنة أن يُلحَدَ قبرُ الميت . كما صنَّع بقبر النبي ﷺ ، قال سعد بن أبي وقاص : « أَلْحَدُوا^(١) لِي لَحْدًا ، وَانصِبُوا عَلَى اللَّبَنِ نَصْبًا ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » رواه مسلم . ومعنى اللحد . أنه إذا بلغ أرض القبر حفر فيه مما يلي القبلة مَكَانًا يُوَضَعُ الميت فيه . فإن كانت الأرض رخوة جُعِلَ له

(١) يقال : لحد القبر ، وألحده : إذا حفره وشقته في الأرض .

من الحجارة شبه اللحد . قال أحمد : ولا أحب الشق . لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللحدُ لفساً ، والشقُّ لغيرنا » رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي . وقال : هذا حديث غريب . فإن لم يمكن اللحد شقاً له في الأرض . ومعنى الشق : أن يحفر في أرض القبر شقاً يضع الميت فيه ، ويسقفه عليه بشيء ، ويضع الميت في اللحد على جنبه الأيمن ، مُستقبل القبلة بوجهه ، ويضع تحت رأسه لبنة^(١) ، أو حجراً ، أو شيئاً مرفعاً . كما يصنع الحثي . وقد روى عن عمر رضي الله عنه قال : « إِذَا جَعَلْتُمُونِي فِي اللَّحْدِ فَأَفْضُوا بِحَدِّي إِلَى الْأَرْضِ » ويُدَنِي من الحائط ، ثلاثاً ينسكب على وجهه ، ويسند من ورائه بتراب ، ثلاثاً ينقلب . قال أحمد رحمه الله : ما أحبُّ أن يُجعل في القبر مَضْرِبَةٌ^(٢) ، ولا مَحْدَةٌ . وقد جُمِلَ في قبر النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء . فإن جعلوا قطيفة فليعللها فإذا فرغوا نصبوا عليه اللبن نصباً . ويسدّ خلفه بالطين ، ثلاثاً يصل إليه التراب ، وإن جعل مكان اللبن قصباً لحسن ، لأن الشعبي قال : جعل على لحد النبي ﷺ طَنْ قَصَب^(٣) فإني رأيت المهاجرين يستحبون ذلك . قال الخليل : كان أبو عبد الله يميل إلى اللبن ، ويختاره على القصب . ثم ترك ذلك ، ومال إلى استحباب القصب على اللبن ، وأما الخشب فسكره على كل حال ، ورخص فيه عند الضرورة ، إذا لم يوجد غيره . وأكثر الروايات عن أبي عبد الله : استحباب اللبن ، وتقديمه على القصب . لقول سعد : « انصبوا على اللبن نصباً ، كما صنع رسول الله ﷺ » . وقول سعد أولى من قول الشعبي ، فإن الشعبي لم ير ، ولم يحضر وأيهما فعله كان حسناً . قال حنبل : قلت لأبي عبد الله ؟ فإن لم يكن لبن ؟ قال ؛ ينصب عليه القصب ، والحشيش ، وما أمكن من ذلك ، ثم يهال عليه التراب .

فصل

روى عن أحمد أنه حضر جنازة ، فلما أُلقي عليه التراب قام إلى القبر ، فحفي عليه ثلاث حثيات ، ثم رجع إلى مكانه . وقال : قد جاء عن علي وصح : أنه حتى على قبر ابن مَكْتَفٍ . وروى عنه أنه قال : إن فعل لحسن ، وإن لم يفعل فلا بأس .

ووجه استحبابه : ما روى « أن رسول الله ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ، ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيْتِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ، فَحَفَى عَلَيْهِ ثَلَاثًا » أخرجه ابن ماجه . وعن عاصم بن ربيعة « أن رسول الله ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ، ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ فَحَفَى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ ، وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ »

(١) لبنة : طوبة خضراء غير محروقة . (٢) المضربة : القطعة من الفطن .

(٣) القصب : البوص ، والطن : الحزمة منه .

رواه الدارقطني . وعن جعفر بن محمد عن أبيه « أن رسول الله ﷺ حَتَّى عَلَى الْمَيِّتِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ بِيَدَيْهِ جَمِيعاً » أخرجه الشافعي في مسنده ، وفعله على رضى الله عنه . ورؤى عن ابن عباس « أَنَّهُ لَمَّا دُفِنَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ حَتَّى فِي قَبْرِهِ ثَلَاثًا . وَقَالَ : هَكَذَا يَذْهَبُ الْعِلْمُ » .

فصل

ويقول حين يضمه في قبره . ماروى ابن عمر « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » . ورؤى « وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وروى ابن ماجه ، عن سعيد بن المسيب قال « حَضَرْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي حَنَازَةٍ . فَلَمَّا وَضَعَهَا فِي الْأَحَدِ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ . فَلَمَّا أَخَذَ فِي نَسْوِيَةِ اللَّيْلِ عَلَى الْأَحَدِ قَالَ : اللَّهُمَّ أَجْرِهَا مِنْ الشَّيْطَانِ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، اللَّهُمَّ جَانِبِ الْأَرْضِ عَنْ جَنْبَيْهَا وَصَمِّدْ رُوحَهَا ، وَلَقِّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا ، قلت : يا ابن عمر ، أشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، أم قلته بِرَأْيِكَ ؟ قال : لَمَّا إِذَا لَقَادِرُ عَلَى الْقَوْلِ ! بَلْ تَسْمَعُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . ورؤى عن عمر رضى الله « أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُوِّيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ : اللَّهُمَّ أَسْلَمَهُ إِلَيْكَ الْأَهْلُ وَالْمَالُ ، وَالْعَشِيرَةُ وَذَنْبُهُ عَظِيمٌ فَاعْفِرْ لَهُ » رواه ابن المنذر .

فصل

إذا مات في سفينة في البحر ، فقال أحد رحمه الله : يُنْتَظَرُ بِهِ . إن كانوا يرجون أن يجدوا له موضعاً يدفنونه فيه حبسوه يوماً أو يومين ، ما لم يخافوا عليه الفساد . فإن لم يجدوا غُسلَ وكُفِّنَ ، وَحُطِّتْ (١) ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ بِشْيءٍ ، ويلقى في الماء . وهذا قول عطاء ، والحسن . قال الحسن : يُتْرَكُ فِي زَنْبِيلٍ (٢) وَيُلْقَى فِي الْبَحْرِ . وقال الشافعي : يُرْبَطُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ لِيَحْمِلَهُ الْبَحْرُ إِلَى السَّاحِلِ ، فَرَبَّمَا وَقَعَ إِلَى قَوْمٍ يَدْفِنُونَهُ ، وَإِنْ أَلْقَوْهُ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَأْتُمُوا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . لأنه يحصل به الستر المقصود من دفنه . وإلقاؤه بين لوحين تعرض له للتغير ، والتهتك ، وربَّمَا بَقِيَ عَلَى السَّاحِلِ مَهْتُوكًا غُرِيَانًا ، وَرَبَّمَا وَقَعَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَكَانَ مَازَ كَرْنَاهُ أَوْلَى .

« مسألة » قال في المراء يُحْمَرُ قَبْرُهَا بِشَوْبٍ .

لأنهم في استحباب هذا بين أهل العلم خلافاً . وقد روى ابن سيرين : أن عمر كان يُعْطَى قَبْرَ الْمَرَأَةِ .

(١) حنط : وضع عليه الحنوط ، وهو الطيب الذي يوضع على الميت .

(٢) الزنبيل : وعاء من خوص كالقففة .

وروى عن عليّ: أنه مرّ بقوم قد دفنوا ميتاً، وبسطوا على قبره الثوب، فحذّبهُ. وقال: إنما يصنع هذا بالنساء، وشهد أنس بن مالك دفن أبي زيد الأنصاريّ فخمر القبر بثوب، فقال عبد الله بن أنس: ارفعوا الثوب، إنما يخمر النساء. وأنس شاهد على شفير القبر لا ينكر. ولأن المرأة عورة، ولا يؤمن أن يبدو منها شيء، فبإيه الحاضرون. فإن كان الميت رجلاً كره ستر قبره، لما ذكرنا. وكرهه عبد الله بن يزيد، ولم يكرهه أصحاب الرأي. وأبو ثور. والأول أولى. لأن فعل عليّ رضي الله عنه، وأنس، يدلّ على كراهته، ولأن كشفه أمكن، وأبعد من التشبه بالنساء، مع ما فيه من اتباع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

«مسألة» قال ﴿وَيُدْخِلُهَا حَرَمُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالنِّسَاءُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَشَايِخُ﴾^(١).

لا خلاف بين أهل العلم في أن أولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرّمها، وهو من كان يحلّ له النظر إليها في حياتها، ولها السفر معه. وقد روى الخلال بإسناده، عن عمر رضي الله عنه: «أنه قام عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت زينب بنت جحش، فقال: ألا إني أرسلت إلى النسوة: من يدخلها قبرها؟ فأرسلن: من كان يحلّ له الدخول عليها في حياتها، فرأيت أن قد صدقن» ولما توفيت امرأة عمر قال لأهلها «أنتم أحقّ بها» ولأن محرّمها أولى الناس بولايتها في الحياة، فكذلك بعد الموت. وظاهر كلام أحمد: أن الأقارب يقدمون على الزوج. قال الخلال: استقامت الرواية عن أبي عبد الله أنه إذا حضر الأولياء، والزوج، فالأولياء أحبّ إليه. فإن لم يكن الأولياء، فالزوج أحقّ من الغريب، لما ذكرنا من خبر عمر. ولأن الزوج قد زالت زوجيته بموتها، والقرابة باقية. وقال القاضي: الزوج أحقّ من الأولياء. لأن أبا بكر أدخل امرأته قبرها دون أقاربها. ولأنه أحقّ بفلسلها منهم. فكان أولى بإدخالها قبرها، كحلّ الوفاق. وأيهما قدّم فالآخر بعده، فإن لم يكن واحد منهما. فقد روى عن أحمد أنه قال: أحبّ إلى أن يدخلها النساء، لأنه مباح لمن النظر إليها، وهنّ أحقّ بفلسلها. وعلى هذا يقدم الأقرب منهنّ، فالأقرب كما في حقّ الرجل. وروى عنه: أن النساء لا يستطعن أن يدخلن القبر. ولا يدفنن، وهذا أصحّ وأحسن، لأن النبي ﷺ حين ماتت ابنته أمّ أباطلحة: فنزل في قبرها. وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أيكم لم يقارف الليلة؟ قال أبو طلحة: أنا، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم، فنزل، فأدخلها، قبرها» رواه البخاري، ورأى النبي صلى الله عليه وسلم النساء في جنازة فقال: «هل تحملن؟ قلن: لا، قال: هل تدلين؟

(١) المشايخ: جمع مشيخة: والمشيخة جمع شيخ، وهو الرجل الكبير السن، ولا يظن بالمشايخ الفقهاء ونحوهم، فإن هذا غير مراد إلا إذا كانوا من كبار السن ولا يوجد غيرهم من المحارم والنساء. وسيأتي لابن قدامة قوله: لأنهم أقل شهوة، وأبعد من الفتنة.

فِيهِ يَدْلِي؟ قُلْنَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ» رواه ابن ماجه . وهذا استفهام إنكار فذل . على أن ذلك غير مشروع لهن بحال . وكيف يُشرع لهن وقد نهاهن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتباع الجنائز؟ ولأن ذلك لو كان مشروعاً لفعل في عصر النبي ﷺ أو خلفائه ، ولنقل عن بعض الأئمة . ولأن الجفازة يحضرها جموع الرجال . وفي نزول النساء في القبر بين أيديهم هتك لهن مع عجزهن عن الدفن ، وضعفهن عن حمل الميتة ، وتقليلها : فلا يُشرع ، لكن إن عدم محرما استحب ذلك للمشايخ ، لأنهم أقل شهوة ، وأبعد من الفتنة ، وكذلك من يلبسهم من فضلاء الناس ، وأهل الدين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا طلحة فَنَزَلَ فِي قَبْرِ ابْنَتِهِ دُونَ غَيْرِهِ .

فصل

فأما الرجل فأولى الناس بدفنه ، أو لاهم بالصلاة عليه من أقاربه . لأن القصد طلب الحظ للميت ، والرفق به . قال علي رضي الله عنه : « لِمَا يَلِي أَرْجُلَ أَهْلِهِ » ولَمَّا تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ « أَلَحَدَهُ الْعُبَّاسُ وَعَلِيٌّ ، وَأَسَامَةُ » رواه أبو داود . ولا توقيت في عدد من يدخل القبر ، نص عليه أحمد . فعلى هذا يكون عددهم على حسب حال الميت ، وحاجته ، وما هو أسهل في أمره . قال القاضي : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ وَتَرًا ، لأن النبي ﷺ أَلَحَدَهُ ثَلَاثَةٌ ، ولعل هذا كان اتفاقاً ، أو لحاجتهم إليه . وقد روى أبو داود عن أبي مرزوب : أن عبدالرحمن بن عوف نزل في قبر النبي ﷺ قال : « كَأَنِّي أَنْظَرُهُمْ أَرْبَعَةً » وإذا كان المتوفى فقيهاً كان حسناً . لأنه محتاج إلى معرفة ما يصنعه في القبر .

« مسألة » قال ﴿ وَلَا يُشَقُّ السَّكَنُ فِي الْقَبْرِ ، وَتَحِلُّ الْعُقَدُ ﴾

أما شق السكف فغير جائز . لأنه إلتاف مُستغنى عنه ، ولم يرد الشرع به . وقد قال النبي ﷺ : « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » رواه مسلم ، وتخريجه يُتْلَفُهُ ، ويذهب بحسنه . وأما حل العقَد من عند رأسه ، ورجليه : فمستحب ، لأن عقدها كان للخوف من انتشارها ، وقد أمِنَ ذلك بدفنه . وقد روى « أن النبي ﷺ لَمَّا أُدْخِلَ نَعِيمُ بْنُ مَسْعُودٍ الْأَشْجَعِيَّ الْقَبْرَ نَزَعَ الْأَخِلَّةَ ^(١) بَفِيهِ » . وعن ابن مسعود ، وسُمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ نَحْوُ ذَلِكَ .

« مسألة » قال ﴿ وَلَا يَدْخُلُ الْقَبْرُ آجُرًا ، وَلَا خَشَبًا ، وَلَا شَيْئًا مَسْتَتَهُ النَّارُ ﴾

(١) الأخلة : جمع خلة بكسر الخاء وفتح اللام مخففة ، وهو ما يخل به الثوب ، أى يضم به ، كعود صغير من النصب ، أو شوكة ، أو نحوها ، وقد نزع صلى الله عليه وسلم بقمه لأنه كان غائراً وسط السكف ، ونزعه ليجعل السكف مفتوحاً غير مغلق كما هي السنة .

قد ذكرنا أن اللَّيْنَ ، والقَصَبَ مُسْتَحَبَّ ، وكره أحمدُ الخشب . وقال إبراهيم النخعي : كانوا يستحبون اللَّيْنَ ، ويكرهون الخشب .

ولا يستحبُّ الدفن في تابوت ، لأنه لم يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه . وفيه تشبه ي أهل الدنيا ، والأرضُ أَنْشَفُ لِفَضْلَاتِهِ ، وَيُكْرَهُ الْآجِرُ^(١) . لأنه من بناء المترفين ، وسائرُ ما مسَّته النار ، تفاؤلا بأن لا تمسه النار .

❦ فصل ❦

وإذا فرغ من اللحد أهال عليه التراب ، ويُرفع القبر عن الأرض قدرَ شبر ، ليعلم أنه قبر ، فيُتَوَقَّى ، ويُتَرَحَّم على صاحبه . وروى الساجي عن جابر « أن النبي ﷺ رُفِعَ قَبْرُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ » وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ « يَا أُمِّة ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ . فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ^(٢) وَلَا لَاطِيَةَ ، مَبْطُوحَةً يَبْطُحُهَا الْعَرَصَةُ الْحُمْرَاءُ » رواه أبو داود . ولا يستحبُّ رفعه ، بأكثر من ترابه . نصَّ عليه أحمد ، وروى بإسناده عن عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يُجْعَلُ فِي الْقَبْرِ مِنَ التُّرَابِ أَكْثَرُ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ حِينَ حُفِرَ » . وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُزَادَ عَلَى الْقَبْرِ عَلَى حُفْرَتِهِ » وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْقَبْرِ إِلَّا شَيْئًا سِوَيْهِ ، لقول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه : « لَا تَدْعُ تَمَثَلًا إِلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ » رواه مسلم وغيره . والمشرف ما رُفِعَ كثيراً بدليل قول القاسم في صفة قبر النبي ﷺ وصاحبيه « لَا مُشْرِفَةَ ، وَلَا لَاطِيَةَ » وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُشَّ عَلَى الْقَبْرِ مَاءٌ لِيَلْتَزِقَ تَرَابُهُ . قَالَ أَبُو رَافِعٍ : « سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدًا ، وَرَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً » رواه ابن ماجه . وعن جابر « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَشَّ عَلَى قَبْرِهِ مَاءً » رواهما الْخَلَّالُ جَمِيعًا .

❦ فصل ❦

ولا بأس بتعليم القبر بحجرٍ ، أو خَشَبَةٍ . قال أحمد : لا بأس أن يعلم الرجل القبر علامة يعرفه بها ، وقد « عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْمُونٍ » . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْمَطْلَبِ قَالَ : « لَمَّا مَاتَ

(١) الآجر : الطوب الأحمر المحروق .

(٢) مشرفة : مرتفعة عن الأرض كثيراً ، ولا طية ، أى ولا ملتصقة بالأرض ، يقال لطأ بالأرض يُلْطَأُ : إذا لصق بها ، فأصل لا طية لا طئة ، غففت الحمزة .

عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أَخْرَجَ بِحَنَازَنِهِ : فَدُفِنَ ، أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ حَمَلَهَا ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَقَالَ : أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ « وَرواه ابن ماجه عن النبي ﷺ من رواية أنس .

فصل

وتسليم^(١) القبر أفضل من تسطيحه ، وبه قال مالك ، وأبو حنيفة ، والثوري . وقال الشافعي : تسطيحه أفضل . قال : وبلغنا أن رسول الله ﷺ سطّح قبر ابنه إبراهيم . وعن القاسم قال : « رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَغُمَرًا مُسَطَّحَةً » .

ولنا : ما روى سفيان الثمار أنه قال : « رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَمًّا » رواه البخاري بإسناده وعن الحسن مثله ، ولأن التسطيح يشبه أبنية أهل الدنيا ، وهو أشبه بشعار أهل البدع ، فكان مكروهاً . وحديثنا أثبت من حديثهم ، وأصح ، فكان العمل به أولى .

فصل

وسئل أحمد عن الوقوف على القبر بعد ما يدفن يدعى للميت ؟ قال : لا بأس به ، قد وقف على ، والأحنف بن قيس . وروى أبو داود بإسناده عن عثمان قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دُفِنَ الرَّجُلُ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ ، وَاسْأَلُوا آلَهُ الْقَنَئِيتِ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . وروى الخلال بإسناده ، ومسلم والبخاري عن (السري) قال : « لَمَّا حَضَرَتْ غُرُوبُ بَنِ الْعَاصِ الْوَفَاةُ قَالَ : اجْلِسُوا عِنْدَ قَبْرِی قَدَرًا مَا يُدَحَّرُ جَزُورٌ ، وَيُقَسَّمُ ، فَإِنِّي أَسْتَأْنِسُ بِكُمْ » .

فصل

فأما التلقين بعد الدفن فلم أجده فيه عن أحد شيئاً ، ولا أعلم فيه للأئمة قولاً ، سوى ما رواه الأثرم ، قال : قلت لأبي عبد الله : فهذا الذي يصنعون إذا دُفِنَ الْمَيِّتُ : يقف الرجل ، ويقول : يا فلان ابن فلان ، اذكر ما فارقته عليه : شهادة أن لا إله إلا الله ؟ فقال : ما رأيت أحداً فعل هذا ، إلا أهل الشام ، حين مات أبو المنيرة ، جاء إنسان ، فقال ذلك ، قال : وكان أبو المنيرة يروى فيه عن أبي بكر بن أبي مرزوم ، عن أشياخهم ، أنهم كانوا يفعلونه ، وكان ابن عيَّاش يرويه . ثم قال فيه ، إِنَّمَا لَأُثْبِتَ عَذَابَ الْقَبْرِ . قال القاضي وأبو الخطاب : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، وروى فيه عن أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) تسليم القبر : جعله ذا سنام ، أي مرتفعاً محدودباً كسنام البعير ونحوه .

قال : « إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَسَوَّيْتُمْ عَلَيْهِ التُّرَابَ فَلْيَقِفْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِهِ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ وَلَا يُجِيبُ ، ثُمَّ لِيَقُلْ يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ الثَّانِيَةَ ، فَيَسْتَوِي قَاعِدًا ، ثُمَّ لِيَقُلْ يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : أُرْشِدُنَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ ، فَيَقُولُ : اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا : شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا . فَإِنَّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَتَأَخَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَقُولُ : انْطَلِقْ فَمَا يَقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ لَقِّنَ حُجَّتَهُ ، رَيْكَونُ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّتَهُ دُونَهَا » فقال رجل : يا رسول الله ، فإن لم يُعرف اسمُ أمِّه ، قال : « فَلْيَنْسُبْهُ إِلَى حَوَاءَ » رواه ابن شاهين في كتاب ذكر الموت بإسناده .

فصل

سئل أحمد عن تطيين القبور فقال : أرجو أن لا يكون به بأس ، ورخص في ذلك الحسن والشافعي . وروى أحمد بإسناده عن نافع ، عن ابن عمر : أَنَّهُ كَانَ يَتَعَاهَدُ قَبْرَ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ . قَالَ نَافِعُ : وَتَوَقَّى ابْنُ لَهُ وَهُوَ غَائِبٌ ، فَقَدِمَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْهُ ، فَذَلَّلْنَاهُ عَلَيْهِ ، فَسَكَانَ يَتَعَاهَدُ الْقَبْرَ ، وَيَأْسِرُ بِإِصْلَاحِهِ . وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ يَسْمَعُ الْأَذَانَ مَا لَمْ يُطَيَّنْ قَبْرُهُ » أَوْ قَالَ : مَا لَمْ يُطَوَّ قَبْرُهُ .

فصل

وبكره البناء على القبر ، وتخصيصه والكتابة عليه . لما روى مسلم في صحيحه قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْصَصَ الْقَبْرُ ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ - زَادَ التِّرْمِذِيُّ - وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ » وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ولأن ذلك من زينة الدنيا ، فلا حاجة بالميت إليه . وفي هذا الحديث دليل على الرخصة في طين القبر ، لتخصيصه التخصيص بالنهي ، ونهى عمر بن عبد العزيز أن يُبْنَى على القبر بآجر ، فأوصى بذلك ، وأوصى الأسود بن يزيد : أَنْ لَا تَجْعَلُوا عَلَى قَبْرِى آجِرًا . وقال إبراهيم : كانوا يكرهون الآجر في قبورهم . وكره أحمد أن يُضْرَبَ على القبر فُسْطَاطٌ ، وأوصى أبو هريرة حين حضرته الوفاة : أَنْ لَا يَضْرِبُوا عَلَيْهِ فُسْطَاطًا^(١) .

فصل

وبكره الجلوس على القبر ، والاتكاء عليه ، والاستناد إليه ، والمشي عليه ، والتغوط بين القبور ،

(١) الفسطاط : السرادق كالخيمة ونحوها ، ومثل ذلك المقصورة التي تعمل الآن ، فهي مكروهة .

لما تقدّم من حديث جابر . وفي حديث أبي مرثد العنوي : « لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » صحيح . وذكر لأحمد أن مالكا يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى أن يجلس على القبور : أى للخلاء - فقال : ليس هذا بشيء ، ولم يعجبه رأى مالك . وروى الخلال بإسناده عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَأَنْ أَطَأَ عَلَى جَمْرَةٍ أَوْ سَيْفٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَطَأَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَا أَبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي ، أَوْ وَسَطَ الشُّوقِ » رواه ابن ماجه .

فصل

ولا يجوز اتخاذ الشرج على القبور ، أقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ ، وَالتَّخَذَاتِ عَلَيْهِنَ الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ » رواه أبو داود ، والنسائي . ولفظه : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ولو أبيع لم يلعن النبي صلى الله عليه وسلم مَنْ فعله . ولأن فيه تضييعاً للمال في غير فائدة ، وإفراطاً في تعظيم القبور ، أشبه تعظيم الأصنام . ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر . ولأن النبي ﷺ قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » يُحَذَّرُ مِنْ مِثْلِ مَا صَنَعُوا ، متفق عليه . وقالت عائشة : إنما لم يبرز قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلاً يُتَّخَذَ مَسْجِداً ، ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها ، والتقرب إليها . وقد رويناه أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات ، باتخاذ صورهم ومسحها ، والصلاة عندها^(١) .

فصل

والدفن في مقابر المسلمين أعجب إلى أبي عبد الله من الدفن في البُيُوت ، لأنه أقل ضرراً على الأحياء من ورثته ، وأشبه بمساكن الآخرة ، وأكثر للدعاء له ، والترحم عليه . ولم يزل الصحابة والتابعون ، ومن بعدهم يُقْبِرُونَ فِي الصَّحَارَى . فإن قيل : فالنبي ﷺ قبر في بيته ، وقبر أصحابه معه ؟ قلنا : قالت عائشة : « إِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِثَلَا يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِداً » ، رواه البخاري . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يَدْفِنُ أَصْحَابَهُ فِي الْبَقِيعِ ، وفعله أولى من فعل غيره ، وإنما أصحابه رأوا تخصيصه بذلك . ولأنه روى :

(١) كان الناس يعبدون الله وحده ، ثم ظهر فيهم الصالحون والمتدينون ، فأحبوهم وعظموهم ، وزاد تعظيمهم لهم حتى عملوا لهم صوراً مجسمة (تمائيل) ليذكروهم بها بعد موتهم ، ويظلوا على حبهم وتعظيمهم ، فلما طال عليهم الأمد عبدوهم ، ولكن ليست عبادة كعبادة الله ، ولكن عبادة تشفع بهم وتقرّب إلى الله ، ولذلك قال الله تعالى على لسانهم : (ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ، وكان من هذه التمايل بمكة ، لإساف ونائلة ، تماثيل لرجل وامرأة ، واللات : تماثيل لرجل كان يلت السويق ، أى يضرب الدقيق بالسمن وهكذا ، فنهى الله عن ذلك قطعاً لدابر الشرك ، واستئصالاً لجذوره ، وإماتة لبذوره .

« يُدْفَنُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَ » وَصِيَانَةٌ لَهُمْ عَنْ كَثْرَةِ الطَّرَاقِ ، وَتَمْيِيزاً لَهُ عَنْ غَيْرِهِ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ فِي الْمَقْبَرَةِ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الصَّالِحُونَ ، وَالشَّهَدَاءُ ، لِتَنَالَهُ بَرَكَتُهُمْ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَقَاعِ الشَّرِيفَةِ . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِمَا : أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُدْنِيَهُ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ كُنْتُ ، ثُمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَحْمَرِ » .

فصل

وَجُمِعَ الْأَقَارِبُ فِي الدَّفْنِ حَسَنَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا دَفِنَ عُمَانُ بْنُ مِظْمُونٍ : « أَدْفِنِي إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي » ^(١) ، وَلَأنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ لَزِيَارَتِهِمْ ، وَأَكْثَرُ لِلرَّحْمَةِ عَلَيْهِمْ ، وَيَسَنُّ تَقْدِيمُ الْأَبِ ، ثُمَّ مَنْ يَلِيهِ فِي السَّنِ ، وَالْفَضِيلَةِ ، إِذَا أُمِكنَ .

فصل

وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُ الشَّهِيدِ حَيْثُ قُتِلَ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَا الْقَتْلُ فَعَلَى حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَدْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ » . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ : قَتْلَى أَحَدٍ أَنْ يُرَدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ . فَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يُنْقَلُ الْمَيِّتُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا لِفَرْضٍ صَحِيحٍ وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : تَوَفَّى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْحَبَشَةِ ، فُحْمِلَ إِلَى مَكَّةَ ، فَدُفِنَ ، فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ أَمَتْ قَبْرَهُ ، ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ لَوْ حَضَرْتُكَ مَا دَفَنْتُ إِلَّا حَيْثُ مِتُّ ، وَلَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ ، وَلَأنَّ ذَلِكَ أَخْفَى لِمَوْتِهِ ، وَأَسْلَمَ لَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ جَازٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَا أَعْلَمُ بِنَقْلِ الرَّجُلِ يَمُوتُ فِي بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى بِأَسَا . وَسُئِلَ الزُّهْرِيُّ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : قَدْ حُمِلَ سَمْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، مِنَ الْعَقِيقِ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَاتَ ابْنُ عَمْرِو هَذَا ، فَأَوْصَى أَنْ لَا يُدْفَنَ هَاهُنَا ، وَأَنْ يُدْفَنَ بِسَرِفٍ ^(٢) .

فصل

وَلِإِذَا تَنَازَعَ اثْنَانِ مِنَ الْوَرِثَةِ . فَقَالَ أَحَدُهُمَا يُدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمُسَبَّلَةِ . وَقَالَ الْآخَرُ : يُدْفَنُ فِي مَسْكَةٍ ،

(١) هَذَا قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ سَبَقَ ، وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَ حَجَرًا عَلَى قَبْرِ عُمَانِ بْنِ مِظْمُونٍ . وَقَالَ : أَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي ، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ .

(٢) سَرِفٌ : مَوْضِعٌ قَرِيبُ التَّنْعِيمِ ، وَالتَّنْعِيمُ : أَقْرَبُ مَكَانٍ مِنَ الْحُلِّ إِلَى الْحَرَمِ

دفن في المسبلة ، لأنه لا مئة فيه ، وهو أقل ضرراً على الوارث فإن نشأخا في السكفن قدم قول من قال :
 تكفنه من ملكه ، لأن ضرره على الوارث باحقوق المنة ، وتكفينه من ماله قليل الضرر . وسئل أحمد
 عن الرجل يوصى أن يدفن في داره . قال : يدفن في المقابر مع المسلمين ، فإن دُفن في داره أضرب بالورثة .
 وقال : لا بأس أن يشتري الرجل موضع قبره ، ويوصى أن يدفن فيه ، فعل ذلك عثمان بن عفان ،
 وعائشة ، وعمر بن عبد العزيز ، رضى الله عنهم .

فصل

وإذا تنازع اثنان في الدفن في المقبرة المسبلة قدم أسبقهما ، كما لو تنازعا في مقاعد الأسراق ، ورحاب
 المساجد ، فإن تساويا أقرع بينهما .

فصل

وإن تيقن أن الميت قد بلى وصار رمياً جاز نبش قبره ، ودفن غيره فيه ، وإن شك في ذلك رجع
 إلى أهل الخبرة . فإن حفر فوجد فيها عظماً دفنها وحفر في مكان آخر ، نص عليه أحمد . واستدل
 بأن كسر عظم الميت ككسر عظم الحي . وسئل أحمد عن الميت يخرج من قبره إلى غيره ، فقال : إذا
 كان شيء يؤذيه^(١) . قد حوّل طلحة وحوّات عائشة . وسئل عن قوم دُفِنُوا في بساتين ، ومواقع
 رديئة ؟ فقال : قد نبش معاذ امرأته ، وقد كانت كُفِنَتْ في خُلُتَانِ^(٢) ، فكفنها ، ولم ير عبد الله
 بأساً أن يُحوّلوا .

« مسألة » قال ﴿ ومن فاتته الصلاة عليه صلى على القبر ﴾ .

وجملة ذلك : أن من فاتته الصلاة على الجنائزة ، فله أن يصلي عليها ما لم تدفن ، فإن دُفِنَتْ ، فله أن
 يصلي على القبر إلى شهر . هذا قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم . روى ذلك عن
 أبي موسى ، وابن عمر ، وعائشة ، رضى الله عنهم . وإليه ذهب الأوزاعي ، والشافعي . وقال النخعي ،
 ومالك ، وأبو حنيفة : لا تُعاد الصلاة على الميت إلا للولى إذا كان غائباً ، ولا يصلي على القبر إلا
 كذلك ، ولو جاز ذلك لكان قبر النبي ﷺ يصلي عليه في جميع الأعصار .

(١) أى إذا كان في القبر الذى سيحول منه شيء يؤذيه ، كأن كانت الأرض تنقع الماء ، أو
 في مكان غير صالح للدفن .

(٢) خلتان : جمع خلق ، وهر الثوب البالى ، ويظهر أنهم لم يجدوا وقت دفنها غير الخلتان ، فلما
 وجدت الثياب الجديدة ، نبشها معاذ ، وكفنها فيها ، ثم أعاد دفنها .

ولنا : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رجلاً مات ، فقال : « فذُكِرَ نِي عَلَى قَبْرِهِ ، فَأَتَى قَبْرَهُ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ » . متفق عليه . وعن ابن عباس أنه مرَّ مع النبي ﷺ على قبر منبوذ ، فأَمَّهم وصلَّوا خلفه . قال أحمد رحمه الله : ومن شكَّ في الصلاة على القبر يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه ، كلها حسان ، ولأنه من أهل الصلاة ، فيسنَّ له الصلاة على القبر كالولي ، وقبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يُصَلَّى عليه لأنه لا يُصَلَّى على القبر بعد شهر .

فصل

ومن صَلَّى سرَّةً فَلَا يُسَنُّ له إعادة الصلاة عليها ، وإذا صَلَّى على الجنازة سرَّةً لم توضع لأحد يُصَلِّي عليها . قال القاضي : لا يحسن بعد الصلاة عليه ويبادرُ بدفنه ، فإن رُجِيَ بحجبه الولي آخر إلى أن يحجبه ، إلا أن يخاف تغيره . قال ابن عقيل : لا ينتظرُ به أحدٌ ، لأنَّ النبي ﷺ قال في طلحة بن البراء « أُنْجِلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَنَافَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » فأما من أدرك الجنازة ممن لم يُصَلِّ ، فله أن يُصَلِّي عليها ، فعل ذلك علي ، وأنس ، وسلمان بن ربيعة ، وأبو حمزة ، ومعمَّر بن سُمَيْر .

فصل

ويُصَلَّى على القبر ، وتعاد الصلاة عليه قبل الدفن جماعة ، وفردى . نصَّ عليهما أحد ، وقال : وما بأس بذلك ، قد فعله عدَّة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي حديث ابن عباس قال : « انْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ فَصَفَّوْا خَلْفَهُ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا » متفق عليه .

فصل

وتجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر بالنية ، فيستقبل القبلة ويصَلِّي عليه كصلاته على حاضر ، وسواء كان الميت في جهة القبلة أو لم يكن ، وسواء كان بين البلدين مسافة القصر أو لم يكن ، وبهذا قال الشافعي . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز . وحكى ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى ، كقولها . لأن من شرط الصلاة على الجنازة حضورها ، بدليل ما لو كان في البلد لم تجز الصلاة عليها مع غيبتها عنه .

ولنا : ما روى عن النبي ﷺ أنه نَعَى النَّجَاشِيَّ صاحبَ الخُبْشَةِ في اليوم الذي مات فيه ، وصَلَّى بهم بالمصلى ، فكَبَّرَ عليه أَرْبَعًا ، متفق عليه . فإن قيل : فيحتمل أن النبي ﷺ زُوِيَتْ له الأرضُ ، فَأَرَى الْجَنَازَةَ . قلنا : هذا لم يُنْقَلْ ، ولو كان لَأَخْبَرَ به .

ولنا : أن نقتدى بالنبي ﷺ ما لم يثبت ما يقتضى اختصاصه ، ولأن الميت مع البعد لا تجوز الصلاة عليه ، وإن رُئِيَ . ثم لو رآه النبي ﷺ لاختصَّت الصلاة به . وقد سَفَّ النبي صلى الله عليه وسلم فصلَّى بهم . فإن قيل : لم يكن بالخُبْشَةِ مَنْ يُصَلَّى عليه . قلنا : ليس هذا مذهبكم ، فإنَّكم لا تجيزون الصلاة

على الفريق ، والأسير ، ومن مات بالبوادي ، وإن كان لم يصل عليه ، ولأن هذا بعيد ، لأن النجاشي ملك الحبشة ، قد أسلم ، وأظهر إسلامه ، فيبعد أن يكون لم يوافقه أحد يصل عليه .

فصل

فإن كان الميت في أحد جانبي البلد لم يصل عليه من الجانب الآخر ، قال : وهذا اختيار أبي حفص البرمكي ، لأنه يمكنه الحضور للصلاة عليه ، أو على قبره . وصلى أبو عبد الله بن حامد على ميت مات في أحد جانبي بغداد ، وهو في الجانب الآخر ، لأنه غائب ، تجاوزت الصلاة عليه ، كالفائب في بلد آخر ، وهذا مختص بما إذا كان معه في هذا الجانب .

فصل

وتتوقت الصلاة على الغائب بشهر ، كاصلاة على القبر ، لأنه لا يعلم بقاؤه من غير تلاش . أكثر من ذلك . وقال ابن عقيل : في أكيل السبع ، والمحترق بالنار ، يحتمل أن لا يصل عليه ، لذهابه ، بخلاف الضائع ، والفريق ، فإنه قد بقي منه ما يصل عليه ، ويصل عليه إذا عرف قبل الفسل كالفائب ، في بلد بعيد ، لأن الفسل تعذر لما منع ، أشبه الحى إذا عجز عن الفسل ، والتميم ، صلى على حسب حاله .

« مسألة » قال : « وإن كبر الإمام خمسا كبر بتكبيره »

لا يختلف المذهب أنه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ، ولا أنقص من أربع ، والأولى أربع ، لا يزداد عليها . واختلفت الرواية فيما بين ذلك ، فظاهر كلام الخرقي : أن الإمام إذا كبر خمسا تابعه المأموم ، ولا يتابعه في زيادة عليها . ورواه الأثرم عن أحمد . وروى حرب عن أحمد إذا كبر خمسا لا يكبر معه ، ولا يسلم إلا مع الإمام . قال الخلال : وكل من روى عن أبي عبد الله يخالفه . وممن لم يمتابعة الإمام في زيادة على أربع : الثوري ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي . واختارها ابن عقيل لأنها زيادة غير مسنونة للإمام ، فلا يتابعه المأموم فيها ، كالفنوت في الركعة الأولى .

ولنا : ما روى عن زيد بن أرقم : أنه كبر على جنازة خمسا ، وقال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبرها » أخرجه مسلم ، وسعيد بن منصور ، وغيرهما . وفي رواية سعيد : فسئل عن ذلك . فقال : سنة رسول الله ﷺ . وقال سعيد : حدثنا خالد بن عبد الله ، عن يحيى الجابري ، عن عيسى مولى أحمد بن حنيفة : أنه كبر على جنازة خمسا ، فقل له . فقال : مولاي ، وولي نعمتي صلى على جنازة وكبر عليها خمسا . وذكر حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك . وروى بإسناده : « أن عليا صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه خمسا » ، وكان أصحاب مغازي يكبرون على الجنائز خمسا . وروى الخلال بإسناده ، عن عمر بن الخطاب قال : « كل ذلك قد كان ، أربعاً ، وخمسا ، وأمر الناس بأربع » . قال أحمد :

في إسناد حديث زيد بن أرقم : إسناد جيد رواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن زيد بن أرقم . ومعلوم أن المصلين معه كانوا يتابعونه . وروى الأثرم عن علي رضي الله عنه : « أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرِ أَهْلِ بَدْرِ خَمْسًا ، وَعَلَى سَائِرِ النَّاسِ أَرْبَعًا » وهذا أولى مما ذكروه .

فأما إن زاد الإمام على خمس ، فمن أحمد : أنه يكبر مع الإمام إلى سبع . قال الخلال : ثبت القول عن أبي عبد الله أنه يكبر مع الإمام إلى سبع ، ثم لايزاد على سبع ، ولا يسلم إلا مع الإمام . وهذا قول بكر بن عبد الله المزني . وقال عبد الله بن مسعود « كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ ، فَإِنَّهُ لَا وَقْتَ وَلَا عَدَدَ » .

ووجه ذلك : ما روى « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى خَمْسَةِ سَبْعًا » رواه ابن شاهين . وكبر على كل جَنَازَةٍ أَبِي قَتَادَةَ سَبْعًا ، وَعَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًّا . وقال : « إِنَّهُ بَدَرِيٌّ » وروى « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَعَ النَّاسَ فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ خَمْسًا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرْبَعًا . فَجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى أَرْبَعٍ تَكْبِيرَاتٍ ، وَقَالَ : هُوَ أَطْوَلُ الصَّلَاةِ وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ عُيَيْنَةَ : إِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ سِتًّا ، وَكَانُوا يَكْبُرُونَ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ : خَمْسًا ، وَسِتًّا ، وَسَبْعًا .

فإن زاد على سبع لم يتابعه ، نص عليه أحمد . وقال في رواية أبي داود : إن زاد على سبع ينبغي أن يُسَبِّحَ بِهِ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى سَبْعٍ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، فَإِنَّ عَلَقْمَةَ رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ قَالُوا لَهُ « إِنَّ أَصْحَابَ مُعَاذٍ يُكْبِرُونَ عَلَى الْجَنَائِزِ خَمْسًا ، فَلَوْ وَقَّتْ لَنَا وَقْتًا ^(١) ؟ فَقَالَ : إِذَا تَقَدَّمَكُمْ إِمَامُكُمْ فَكَبِّرُوا مَا يَكْبُرُ ، فَإِنَّهُ لَا وَقْتَ وَلَا عَدَدَ » رواه سعيد ، والأثرم . والصحيح : أنه لايزاد على سبع ، لأنه لم ينقل ذلك من فعل النبي ﷺ ، ولا أحد من الصحابة ، ولكن لا يسلم حتى يسلم إمامه . قال ابن عقيل : لا يختلف قول أحد إذا كبر الإمام زيادة على أربع أنه لا يسلم قبل إمامه على الروايات الثلاث ، بل يتبعه ، ويقف فيسلم معه . قال الخلال : العمل في نص قوله ، وما ثبت عنه : أنه يكبر ما كبر الإمام ، إلى سبع ، وإن زاد على سبع فلا ، ولا يسلم إلا مع الإمام . وهو مذهب الشافعي ، في أنه لا يسلم قبل إمامه . وقال الثوري وأبو حنيفة : ينصرف كالمقام الإمام إلى خامسة فارقه ، ولم ينتظر تسليمه . قال أبو عبد الله : ما عجب حال الكوفيين سُفْيَانُ يَنْصَرِفُ إِذَا كَبَّرَ الرَّابِعَةَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَبَّرَ خَمْسًا ، وَفَعَلَهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، وَحُدَيْفَةُ . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر إمامك ، ولأن هذه زيادة قول مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَلَا يُسَلِّمُ قَبْلَ إِمَامِهِ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ ، كَمَا لَوْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَقْنُتُ

(١) أي حددت لنا حدًا نقف عنده في التكبير ، أي تكبره ولا نتعداه .

في صلاة يُخالفه الإمام في القنوت فيها ، ويخالف ما قاسوا عليه من وجهين : أحدهما : أن الركعة الخامسة لا خلاف فيها : والثاني : أنها فعل ، والتكبير الزائدة بخلافها ، وكل تكبيرة قلنا يتابع الإمام فيها فله فعلها ، ومالا فلا .

فصل

والأفضل أن لا يزيد على أربع ، لأن فيه خروجاً من الخلاف ، وأكثر أهل العلم يرون التكبير أربعاً . منهم : عمر ، وابنه ، وزيد بن ثابت ، وجابر ، وابن أبي أوفى ، والحسن بن علي ، والبراء بن عازب ، وأبو هريرة ، وعقبة بن عامر ، وابن الحنفية ، وعطاء ، والأوزاعي ، وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والشافعي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على النجاشي أربعاً ، متفق عليه . وكبر على قبر بعد ماذن أربعاً ، وجمع عمر الناس على أربع ، ولأن أكثر الفرائض لا تزيد على أربع . ولا يجوز النقصان منها .

وروى عن ابن عباس : أنه كبر على الجنازة ثلاثاً ، ولم يعجب ذلك أبا عبد الله ، وقال : قد كبر أنس ثلاثاً ناسياً فأعاد ، ولأنه خلاف ما نقل عن النبي ﷺ ، ولأن الصلاة الرامية إذا نقص منها ركعة بطلت ، كذلك ها هنا . فإن نقص منها تكبيرةً عامداً بطلت ، كما لو ترك ركعةً عمداً ، وإن تركها سهواً احتمل أن يُعيدّها ، كما فعل أنس . ويحتمل أن يكبرها ما لم يطل الفصل ، كما لو نسي ركعةً ، ولا يُشرع لها سجود سهو في الموضعين .

فصل

قال أحمد رحمه الله : يُكبر على الجنازة ، فيجيئون بأخرى ، يكبر إلى سبع ، ثم يقطع ، ولا يزيد على ذلك ، حتى تُرفع الأربع . قال أصحابنا : إذا كبر على جنازة ، ثم جيء بأخرى كبر الثانية عليهما ، وينويهما . فإن جيء بثالثة كبر الثالثة عليهنّ ونواهنّ ، فإن جيء برابعة كبر الرابعة عليهنّ ، ثم يكمل التكبير عليهنّ إلى سبع ، ليحصل الرابعة أربع تكبيرات ، إذ لا يجوز النقصان منهنّ ، ويحصل للأولى سبع ، وهو أكثر ما ينتهي إليه التكبير . فإن جيء بخامسة لم ينوها بالتكبير ، وإن نواها لم يُجز ، لأنه دأثر بين أن يزيد على سبع ، أو ينقص في تكبيرها عن أربع ، وكلاهما لا يجوز . وهكذا لو جيء بثانية بعد تكبيرة الرابعة لم يُجز أن يكبر عليها الخامسة ، لما يَدَنَّا . فإن أراد أهل الجنازة الأولى رفعها قبل سلام الإمام لم يُجز ، لأن السلام ركن لا تتم الصلاة إلا به .

إذا تقرر هذا فإنه يقرأ في التكبيرة الخامسة الفاتحة ، وفي السادسة يُصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو في السابعة ، ليكمل لجميع الجنائز القراءة والأذكار ، كما كمل لمن التكبيرات . وذكر ابن عقيل وجهاً ثانياً . قال : ويحتمل أن يكبر ما زاد على الأربع متتابعاً ، كما قلنا في القضاء للمسبوق . ولأن النبي (٤٩ - معنى ثاني)

صَلَّى سَبْعًا ، ومعلوم أنه لم يرد أنه قرأ قراءتين . والأول أصح ، لأن الثانية وما بعدها جنائز ، فيعتبر في الصلاة عليهن شروط الصلاة ، وواجباتها كالأولى .

« مسألة » قال (الإمام يقوم عند صدر الرجل ووسط المرأة) .

لا يختلف المذهب في أن السنة أن يقوم الإمام في صلاة الجنائز حذاء وسط المرأة ، وعند صدر الرجل أو عند منكبَيْه ، وإن وقف في غير هذا الموضع خالف سنة الموقف وأجزأه . وهذا قول إسحاق ، ونحوه قول الشافعي ، إلا أن بعض أصحابه قال : يقوم عند رأس الرجل ، وهو مذهب أبي يوسف ، ومحمد . لما روى عن أنس : « أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ فَقَامَ حَيْثُ وَاسَطَ السَّرِيرُ فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْجَنَازَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا ، وَمِنْ الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ ؟ قَالَ ، نَعَمْ . فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ : احْفَظُوا » قال الترمذي : هذا حديث حسن . وقال أبو حنيفة : يقوم عند صدر الرجل والمرأة ، لأنهما سواء ، فإذا وقف عند صدر الرجل فكذلك المرأة . وقال مالك : يقف من الرجل عند وسطه . لأنه يروى هذا عن ابن مسعود ، ويقف من المرأة عند منكبها ، لأن الوقوف عند أعاليها أمثل ، وأسلم .

ولنا : ما روى سمره قال : « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا ، فَقَامَ وَسَطَهَا » متفق عليه . وحديث أنس الذي ذكرناه ، والمرأة تخالف الرجل في الموقف ، فجاز أن تخالفه هاهنا . ولأن قيامه عند وسط المرأة ستر لها من الناس ، فكان أولى .

فأما قول من قال : يقف عند رأس الرجل ، فغير مخالف لقول من قال بالوقوف عند الصدر ، لأنهما متقاربان ، فالواقف عند أحدهما واقف عند الآخر ، والله أعلم .

❦ فصل ❦

فإن اجتمع جنائز رجال ونساء ، فمن أحد روايتان :

إحداها : يسوي بين رؤوسهم : وهذا اختيار القاضي ، وقول إبراهيم ، وأهل مكة ، ومذهب أبي حنيفة . لأنه يروى عن ابن عمر : أنه كان يسوي بين رؤوسهم . وروى سعيد ، بإسناده عن الشعبي : « أَنَّ أُمَّ كُنْثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عُمَرَ تَوَفَّيَا جَمِيعًا ، فَأُخْرِجَتْ جَنَازَتَاهُمَا ، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ، فَسَوَّى بَيْنَ رُؤُوسِهِمَا وَأَرْجُلِهِمَا ، حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا » وإسناده عن حبيب بن أبي مالك . قال : قدم سعيد بن جبيرة على أهل مكة وهم يسوتون بين الرجل والمرأة إذا صَلَّى عليهما ، فأرادهم على أن يحملوا رأس المرأة عند وسط الرجل ، فأبوا عليه .

والرواية الثانية : أن يقف الرجال صفّاً والنساء صفّاً ، ويجعل وسط النساء عند صدور الرجال . وهذا اختيار أبي الخطاب ، ليكون موقف الإمام عند صدر الرجل ، ووسط المرأة . وقال سعيد : حدثني خالد ابن يزيد بن أبي مالك الدمشقي ، قال : حدثني أبي ، قال : « رَأَيْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَمِ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فَيُصَفُّ الرَّجَالُ صَفّاً ، ثُمَّ يُصَفُّ النِّسَاءُ خَلْفَ الرَّجَالِ ، رَأْسُ أُولِ امْرَأَةٍ يَضَعُهَا عِنْدَ رُكْبَةِ آخِرِ الرَّجَالِ ، ثُمَّ يَصِفُّنَّ ، ثُمَّ يَقُومُ وَسْطَ الرَّجَالِ ، وَإِذَا كَانُوا رَجَالاً كُلُّهُمْ صَفّاً ، ثُمَّ قَامَ وَسْطَهُمْ » وهذا يشبه مذهب مالك ، وقول سعيد بن جبّير ، وما ذكرناه أولى . لأنه مدلول عليه بفعل النبي ﷺ ولا حجة في قول أحد خالف فعله أو قوله والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ وَلَا يُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ ﴾ .

وبهذا قال أصحاب الشافعي ، وقال بعضهم : يُصَلِّي عليه أبداً ، واختاره ابن عقيل . لأن النبي ﷺ صَلَّى على شهداء أحدٍ بعد ثمانين سنة . حديث صحيح متفق عليه . وقال بعضهم : يُصَلِّي عليه ما لم يَبْلُ جَسَدُهُ . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّي عليه الولي إلى ثلاث ، ولا يصلي عليه غيره بحال . قال إسحاق : يصلي عليه الغائب إلى شهر ، والحاضر إلى ثلاث .

ولنا : ما روى سعيد بن المسيّب « أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ . فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا ، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ » أخرجه الترمذي . وقال أحمد : أكثر ما سمعنا أن النبي ﷺ صَلَّى على قبر أمّ سعد بن عبادة بعد شهر . ولأنها مدة يغلب على الظن بقاء الميت فيها ، فجازت الصلاة عليه فيها ، كما قبل الثلاث وكالغالب ، وتجويز الصلاة عليه مطلقاً باطل بقبر النبي صلى الله عليه وسلم . فإنه لا يُصَلَّى عليه الآن اتفاقاً . وكذلك التحديد بِبَيْتِ الْمَيِّتِ ، فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم لا يَبْلُ ، ولا يُصَلَّى على قبره .

فإن قيل : فالخبر دلّ على الجواز بعد شهر ، فكيف منعه موه ؟ .

قلنا : تحديده بالشهر يدلّ على أن صلاة النبي ﷺ كانت عند رأسه ليكون مُقَارِباً لِلْجَدِّ ، وتجاوز الصلاة بعد الشهر قريباً منه ، لدلالة الخبر عليه . ولا يجوز بعد ذلك لعدم وروده .

« مسألة » قال ﴿ وَإِذَا تَشَاحَّ الْوَرِثَةُ فِي السَّكَنِ ، جُعِلَ بِثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَبِخْمَسِينَ ﴾ .

وجملة ذلك : أنه يستحب تحسين كفن الميت ، بدليل ما روى مسلم أن النبي ﷺ ذكر رجلاً من أصحابه قُبِضَ فَسُكِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ فَقَالَ : « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » .

ويستحب تكفينه في البياض ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ . فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ » رواه النسائي . وكفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب

سَحْوَلِيَّةٌ . وإن تشاح الورثة في الكفن جعل كفنه بحسب حاله ، وإن كان موسراً كان كفنه ربيعاً حسناً ، ويجعل على حسب ما كان يلبس في حال الحياة ، وإن كان دون ذلك فعلى حسب حاله . وقول الخِرَقِيّ : جعل بثلاثين درهماً وإن كان موسراً فبخمسين ، ليس هو على سبيل التحديد ، إذ لم يَرِدْ به نصٌّ ، ولا فيه إجماع . والتحديد إنما يكون بأحدهما . وإنما هو تقريب — فلعلة كان يُحصَل الجيد والمتوسط في وقته بالقدر الذي ذكره . وقد روى عن ابن مسعود : « أَنَّهُ أَوْصَى أَنْ يُكْفَنَ يَنْخِرُ مِنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا » .

والمتعجب أن يكفن في جديد ، إلا أن يُوصى الميِّت بغير ذلك ، فتمثّل وصيته . كما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « كَفَّنُونِي فِي ثَوْبِي هَذَيْنِ ، فَإِنَّ الْخِيَّ أَحْوَجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا هُمَا لِلْمَيِّتَةِ وَالتَّرَابِ » . وذهب ابن عقيل إلى أن التكفين في الخليع أولى لهذا الخبر . والأول أولى لدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه عليه .

فصل

ويجب كفن الميت . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ، ولأن سُنة واجبة في الحياة ، فكذلك بعد الموت ، ويكون ذلك من رأس ماله مقدماً على الدين ، والوصية ، والميراث . لأن حمزة ومُصعب ابن عُمَيْر رضي الله عنهما لم يوجد لـكل واحد منهما إلا ثوب فكفن فيهِ ، ولأن لباس المُفلس مقدّم على قضاء دينه ، فكذلك كفّن الميت . ولا ينتقل إلى الوارث من مال الميت إلا ما فضل عن حاجته الأصلية ، وكذلك مؤونة دَفْنِهِ وتجهيزه ، ومالاً بدّ للميِّت منه . فأما الخُفُوط والطَّيِّب فليس بواجب ، ذكره أبو عبد الله بن حامد لأنه لا يجب في الحياة ، فكذلك بعد الموت . وقال القاضي : يحتمل أنه واجب ، لأنه ممّا جرت العادة به . وليس بصحيح ، فإن العادة جرت بتحصين الكفن ، وليس بواجب .

فصل

وكفن المرأة ومؤونة دفنها من مالها ، إن كان لها مال . وهذا قول الشعبي ، وأبي حنيفة ، وبعض أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يجب على الزوج . واختلفوا عن مالك فيه ، واحتجّوا بأن كسوتها ونفقتها واجبة عليه ، فوجب عليه كفنها ، كسيّد العبد والوالد .

ولنا : أن النفقة والسكوة تجب في النكاح للتمكن من الاستمتاع . ولهذا تسقط بالمشور والبيّونة وقد انقطع ذلك بالموت . فأشبهه مالو انقطع بالفرقة في الحياة ، ولأنها بانت منه بالموت ، فأشبهت الأجنبية وفارقت المملوك ، فإن نفقته تجب بحق الملك لا بالانقطاع . ولهذا تجب نفقة الأبى وفطرته ، والوالد أحق بدَفْنِهِ وتوليّه ^(١) .

(١) الوالد أحق بدفن ولده وتولى أمره فالعلاقة بين الوالد وولده تخالف العلاقة بين الزوج وزوجته .

إذا تقرر هذا : فإنه إن لم يكن لها مال فعلى من تلزمه نفقتها من الأقارب . فإن لم يكن ، ففي بيت المال ، كمن لازوج لها .

« مسألة » قال ﴿ والسقط إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر غُسلَ وصُلِّيَ عَلَيْهِ 》 .

السقط : الولد تضعه المرأة ميتاً ، أو غير تمام ، فأما إن خرج حياً واستهل^(١) ، فإنه يُغسل ، ويصلى عليه بغير خلاف ، قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته ، واستهل يصلى عليه . وإن لم يستهل قال أحمد : إذا أتى له أربعة أشهر غُسلَ وصُلِّيَ عليه . وهذا قول سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، وإسحاق . وصلى ابن عمر على ابن لابنته وُلد ميتاً . وقال الحسن ، وإبراهيم ، والحكم ، وحماد ، ومالك ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي : لا يصلى عليه حتى يستهل . وللشافعي قولان كالذهبيين . لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطُّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَرِثُ وَلَا يَوْرَثُ حَتَّى يَسْتَهْلَ » رواه الترمذی . ولأنه لم يثبت له حكم الحياة ، ولا يرث ، ولا يورث ، فلا يصلى عليه ، كمن دون أربعة أشهر .

ولنا : ما روى المغيرة أن النبي ﷺ قال : « وَالسَّهْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » رواه أبو داود ، والترمذی . وفي لفظ رواية الترمذی : « وَالطُّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » وقال : هذا حديث حسن صحيح . وذكره أحمد ، واحتج به وبحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : « مَا أَحَدٌ أَحَقُّ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ مِنَ الطُّفْلِ » ولأنه نَسَمَةٌ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ ، فيصلى عليه ، كالمستهل . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر في حديثه الصادق المصدوق أنه يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ لأربعة أشهر . وحديثهم قال الترمذی : قد اضطرب الناس فيه ، فرواه بعضهم موقوفاً . قال الترمذی : كان هذا أصح من المرفوع ، وأما الإرث فلا لأنه لا تعلم حياته حال موت مؤرثه . وذلك من شروط الإرث ، والصلاة من شرطها أن تصادف من كانت فيه حياة ، وقد علم ذلك بما ذكرنا من الحديث . ولأن الصلاة عليه دعاء له ولوالديه وخير فلا يحتاج فيها إلى الاحتياط واليقين ، لوجود الحياة بخلاف الميراث ، فأما من لم يأت له أربعة أشهر ، فإنه لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ويُلَفُّ في خِرْقَةٍ ، ويدفن . ولا نعلم فيه خلافاً إلا عن ابن سيرين . فإنه قال : يصلى عليه إذا علم أنه نفخ فيه الروح ، وحديث الصادق المصدوق يدل على أنه لا ينفخ فيه الروح إلا بعد أربعة أشهر ، وقبل ذلك فلا يكون نَسَمَةً ، فلا يصلى عليه ، كالجنادات والدم .

« مسألة » قال : ﴿ فإن لم يتبين أذكر هو أم أنثى ؟ سُمِّيَ اسماً يصلح للذكر والأنثى 》 .

هذا على سبيل الاستحباب ، لأنه يروى عن النبي ﷺ أنه قال : « سَمُّوا اسْقَاطَكُمْ فَإِنَّهُمْ

(١) استهل : صرخ وظهر صوته .

أَسْلَافُكُمْ» رواه ابن السَّكَّ بِإِسْنَادِهِ ، قِيلَ : إِنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْمَوْنَ لِيُذَعِّبُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِهِمْ . فَلِذَا لَمْ يَعْلَمْ هَلِ السَّقَطُ ذَكَرَ أَوْ أُتِيَ ؟ سَمِيَ اسْمًا يَصْلُحُ لَهَا جَمِيعًا ، كَسَلَمَةَ ، وَقَتَادَةَ ، وَسَعَادَةَ ، وَهَنْدَ ، وَعُتْبَةَ ، وَهَبَةَ اللَّهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

« مسألة » قال : ﴿ وَتُغْسَلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا ﴾ .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات ، قالت عائشة : « لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاؤُهُ » رواه أبو داود . وأوصى أبو بكر رضي الله عنه أن تغسله امرأته أسماء بنت عميس ، وكانت صائغة ، فعزم عليها أن تغسله . فلما فرغت من غسله ذكرت يمينه . فقالت : لا أتبعه اليوم حينئذ ، فدعت بماء فغسلت به . وغسل أبا موسى امرأته أم عبد الله ، وأوصى جابر بن زيد أن تغسله امرأته . قال أحمد : ليس فيه اختلاف بين الناس .

« مسألة » قال : ﴿ وَإِنْ دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى أَنْ يُغْسَلَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَلَا بَأْسَ ﴾ .

المشهور عن أحمد : أن للزوج غسل امرأته ، وهو قول علقمة ، وعبد الرحمن بن يزيد بن الأسود ، ابن زيد ، وسليمان بن يسار ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وقتادة ، وحامد ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وعن أحمد رواية ثانية ، ليس للزوج غسلها . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري . لأن الموت فرقة تبين أختها ، وأربعاً سواها ، فحرمت النظر واللمس كالطلاق .

ولنا : ما روى ابن المنذر : « أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَسَلَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا » واشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكروه ، فكان إجماعاً . ولأن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها : « لَوْ مُتَّ قَبْلِي لَفَسَلْتُكَ وَكَفَنْتُكَ » رواه ابن ماجه . والأصل في إضافة الفعل إلى الشخص أن يكون له مباشرة ، وحمله على الأمر يبطل فائدة التخصيص . ولأنه أحد الزوجين ، فأبيح له غسل صاحبه كالآخر . والمعنى فيه أن كل واحد من الزوجين يسأل عليه اطلاع الآخر على عورته ، دون غيره ، لما كان بينهما في الحياة ، ويبقى بالغسل على أكل ما يمكنه ، لما بينهما من المودة والرحمة ، وما قاسوا عليه لا يصح ، لأنه يمنع الزوجة من النظر . وهذا بخلافه ، ولأنه لا فرق بين الزوجين إلا بقاء العدة ، ولا أثر لها ، بدليل ما لو مات المطلق ثلاثاً ، فإنه لا يجوز لها غسله مع العدة ، ولأن المرأة لو وضعت حملها عقب موته كان لها غسله ، ولا عدة عليها . وقول الخري : ﴿ وَإِنْ دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى أَنْ يُغْسَلَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَلَا بَأْسَ ﴾ - يعني به أنه يكره له غسلها مع وجود من يغسلها سواه ، لما فيه من الخلاف ، والشبهة ، ولم يرد أنه محرّم ، فإن غسلها لو كان محرماً لم تبعه الضرورة ، كغسل ذوات محارمه ، والأجنبيات .

فصل

فإن طلق امرأته ، ثم مات أحدهما في العدة ، وكان الطلاق رَجْمِيًّا ، فحكمهما حكم الزوجين قبل الطلاق . لأنها زوجة تعتدُّ للوفاة ، وترثه ويرثها ، ويُباح له وطؤها ، وإن كان بائنًا لم يُحْزَ ، لأنَّ اللبس والنظر محرمَّ حال الحياة ، فبعد الموت أولى ، وإن قلنا : إنَّ الرجعية محرمة لم يُبَحَّ لأحدهما غسل صاحبه ، لما ذكرناه .

فصل

وحكم أم الولد حكم المرأة فيما ذكرنا . وقال ابن عقيل : يحتمل أن لا يجوز لها غسل سيدها ، لأنَّ عتقها حصل بالموت ، ولم يبق عُقَّة من ميراث ، ولا غيره ، وهذا قول أبي حنيفة .

ولنا : أنها في معنى الزوجة في اللبس ، والنظر ، والاستمتاع ، فكذلك في الغسل ، والميراث ليس من المقتضى ، بدليل الزوجين إذا كان أحدهما رقيقًا . والاستبراء هاهنا كالعدة ، ولأنها إذا ماتت يلزمه كفنها ، ودفنها ، ومؤنتها ، بخلاف الزوجة . فأما غير أم الولد من الإماء فيحتمل أن لا يجوز لها غسل سيدها . لأنَّ الملك انتقل فيها إلى غيره ولم يكن بينهما من الاستمتاع ما نصير به في معنى الزوجات ، ولو مات قبل الدخول بامرأته احتمل أن لا يُباح لها غسله لذلك ، والله أعلم .

فصل

وإن كانت الزوجة ذميمة فليس لها غسل زوجها ، لأنَّ الكافر لا يغسل المسلم ، لأنَّ النية واجبة في الغسل ، والكافر ليس من أهلها ، وليس لزوجها غسلها ، لأنَّ المسلم لا يغسل الكافر ، ولا يتولى دفنه ، ولأنَّه لا ميراث بينهما ، ولا مولاة . وقد انقطعت الزوجية بالموت ، ويتخرج جواز ذلك بناء على جواز غسل المسلم الكافر .

فصل

وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحدٍ من النساء ، ولا أحدٍ من النساء غسلُ غير من ذكرنا من الرجال ، وإن كنَّ ذواتِ رَحِمٍ محرمٍ . وهذا قول أكثر أهل العلم . وحُكي عن أبي قلابة أنه غسل ابنته ، واستعظم أحدُ هذا ، ولم يعجبه . وقال : أليس قد قيل : استأذن على أمك ، وذلك لأنها محرمة حال الحياة ، فلم يحز غسلها كالأجنبية ، وأختها من الرضاع . فإن دعت الضرورة إلى ذلك بأن لا يوجد من يغسل المرأة من النساء فقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يغسل أخته إذا لم يجد نساء ؟ قال : لا ، قلت فكيف يصنع ؟ قال : يغسلها وعليها ثيابها ، يصبُّ عليها الماء صبًّا ، قلت لأحمد : وكذلك كلَّ ذاتٍ محرمٍ وتغسلُ عليها ثيابها ؟ قال : نعم . وقال الحسن ومحمد ، ومالك : لا بأس

يُغْسَل ذاتِ تَحَرَّمَ عندِ الضرورة ، فأما إن مات رجل بين نسوة أجنب ، أو امرأة بين رجال أجنب ، أو مات خنثى مُشْكَل فإنه يُيَمَّم . وهذا قول سعيد بن المسيب ، والنخعي ، وحماد ، ومالك ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر . وحكى أبو الخطاب روايةً ثانيةً : أنه يُغْسَل من فوق القميص ، يُصَبُّ عليه الماء من فوق القميص صَبًّا . ولا يُيَمَس ، وهو قول الحسن ، وإسحق .

وانا : ما روى تمام الرازي في فوائده بإسناده ، عن مكحول ، عن وائلة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجَالِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ تَحَرَّمَ تَيْمَمٌ كَمَا تَيْمَمُ الرَّجَالُ » . ولأن الغسل من غير مس لا يحصل به التنظيف ، ولا إزالة النجاسة ، بل ربما كثرت ، ولا يَسْلَمُ من النظر ، فكان العدول إلى التيمم أولى ، كما لو عدم الماء .

فصل

وللنساء غُسلُ الطفل بغير خلاف . قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة تُغْسَل الصبي الصغير ، قال أحمد : لمن غُسلَ مَنْ له دون سبع سنين . وقال الحسن : إذا كان فطيمًا أو فوقه . وقال الأوزاعي : ابن أربع أو خمس . وقال أصحاب الرأي : الذي لم يتكلم .

وانا : أن من له دون السبع لم تؤمر بأمره بالصلاة ، ولا عورة له ، فأشبهه ماسمونه . فأما من بلغ السبع ولم يبلغ . فحكى أبو الخطاب فيه روايتين . والصحيح أن من بلغ عشرًا ليس للنساء غُسلُهُ . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » وأمره بضربهم للصلاة امش ، يحتمل أن يلحق بمن دون السبع ، لأنه في معناه ، ويحتمل أن لا يلحق به ، لأنه يُفَارِقُهُ في أمره بالصلاة ، وقُرْبِهِ من المراهق .

فأما الطفلة الصغيرة فلم ير أبو عبد الله أن يُغْسَلَهَا الرجل . وقال : النساء أعجب إلى ، وذكر له أن الثوري يقول : تُغْسَلُ الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّةُ ، وَالرَّجُلُ الصَّبِيَّةُ قال : لا بأس أن تُغْسَلِ الْمَرْأَةُ الصَّبِيَّةُ . وأما الرجل يُغْسَلُ الصَّبِيَّةُ فلا أُجْتَرَى عليه ، إلا أن يُغْسَلِ الرجل ابنته الصغيرة . فإنه يُروى عن أبي قلابة أنه غَسَلَ بنتًا له صغيرة . والحسن قال : لا بأس أن يُغْسَلِ الرجل ابنته إذا كانت صغيرة . وكره غسل الرجل الصغيرة سعيدٌ والزهرى^(١) . قال الخلال : القياس التسوية بين الغلام والجارية ، لولا أن التابعين فرقوا بينهما . فكرهه أحمد لذلك . وسوى أبو الخطاب بينهما ، فجعل فيهما روايتين ، جرياً على موجب القياس . والصحيح ما عليه السلف من أن الرجل لا يُغْسَلُ الجارية ، والفرقة بين عورة الغلام والجارية . لأن عورة

(١) الواو بين سعيد ، والزهرى ، غير موجودة في النسخ المطبوعة .

الجارية أخش. ولأن العادة مُعانة المرأة للغلام الصغير ، ومباشرة عورته في حال تربيته . ولم تجر العادة بمباشرة الرجل عورة الجارية في الحياة ، فكذلك حالة الموت ، والله أعلم .
فأما الصبي إذا غُسل الميت ، فإن كان عاقلاً صحَّ غُسله ، صغيراً كان أو كبيراً لأنه يصحَّ طهارته ، فصحَّ أن يطهر غيره ، كالكبير .

فصل

وبصحَّ أن يُغسل المُحَرِّمُ الحلال ، والحلالُ المُحَرِّمَ ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما تصحُّ طهارته وغُسله ، فكان له أن يُغسل غيره .

فصل

ولا يصحَّ غُسل الكافر المُسلم . لأنها عبادة ، وليس الكافر من أهلها . وقال مكحول في امرأة توفيت في سفر ، ومعهما ذو محرم ونساء نصَّاري : يُغسلُ النساء . وقال سفيان في رجل مات ، مع نساء ليس معهنَّ رجل . قال : إن وجدوا نصرانيّاً أو مجوسيّاً فلا بأس ، إذا توضّأ أن يُغسله ، ويُصلّى عليه النساء . وغسّلت امرأة علقمة امرأة نصرانيّة ، ولم يُعجب هذا أبا عبد الله . وقال : لا يُغسله إلا مُسلم ويُمِّم ، لأن الكافر نجس^(١) ، فلا يطهر غُسله المُسلم ، ولأنه ليس من أهل العبادة . فلا يصحَّ غُسله للمسلم كالجنون .

وإن مات كافر مع مسلمين لم يغسلوه ، سواء كان قريباً منهم ، أو لم يكن . ولا يتولّوا دفنه ، إلاّ أن لا يجدوا من يواريه ، وهذا قول مالك . وقال أبو حنيفة المُكَبَّرِيّ : يجوز له غُسل قريبه الكافر ، ودفنه . وحكاه قولاً لأحمد ، وهو مذهب الشافعي . لما روى عن عليّ رضي الله عنه أنه قال : « قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ عَمَكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قَدْ مَاتَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اذْهَبْ فَوَارِهِ » .

ولنا : أنه لا يُصلّى عليه ، ولا يدعو له ، فلم يكن له غُسله ، وتولّى أمره كالأجنبي ، والحديث إن صحَّ يدلّ على مواراته ، وله ذلك إذا خاف من التعبير به ، والضرر ببقائه . قال أحمد رحمه الله في يهودي أو نصراني مات ، وله ولد مُسلم : فليركب دابةً ، ويسر أمام الجفازة ، وإذا أراد أن يدفن ، رجع مثل قول عمر رضي الله عنه .

« مسألة » قال : ﴿ والشهيد إذا مات في موضعه لم يُغسل ، ولم يُصلّ عليه ﴾ .

يعنى : إذا مات في المعتك ، فإنه لا يُغسل رواية واحدة ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولا نعلم فيه

(١) أي نجس العقيدة ، وهي نجاسة معنوية شُبّهت بالنجاسة الحسية . ومعنى (المشركون نجس)
المشركون كالنجس في القذارة ، لخذف وجه الشبه والأداة وصار تشبيهاً بليغاً .

خلافًا إلا عن الحسن ، وسعيد بن المسيب قالوا : يُفَسَّل الشهيد ، مامات ميّت إلا جُنُبًا ، والاعتداء بالنبيّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه في ترك غُسلهم أولى .

فأما الصلاة عليه ، فالصحيح أنه لا يُصَلَّى عليه ، وهو قول مالك ، والشافعيّ ، وإسحاق . وعن أحمد رواية أخرى : أنه يُصَلَّى عليه ، اختارها الخلال . وهو قول الثوريّ ، وأبي حنيفة ، إلا أن كلام أحمد في هذه الرواية يُشير إلى أن الصلاة عليه مُستحبّة غير واجبة . قال في موضع : إنَّ صَلَّى عليه فلا بأس به . وفي موضع آخر قال : يُصَلَّى ، وأهل الحجاز لا يُصلّون عليه ، وما نَصَرَه الصلاة ، لا بأس به . وصرّح بذلك في رواية المروزيّ ، فقال : الصلاة عليه أجود ، وإن لم يُصلُّوا عليه أجزأ . فكان الروابيتين في استحباب الصلاة لافي وجوبها . إحداهما يُستحبُّ ، لما روى عقبه : « أن النبيّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يَوْمًا ، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ » متفق عليه . وعن ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَتَلَى أُحُدٍ » .

ولنا : ما روى جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ » متفق عليه . ولأنه لا يُفَسَّل مع إمكان غُسله ، فلم يُصَلَّ عليه كسائر من لم يُفَسَّل . وحديث عقبه مخصوص بشهداء أُحُد . فإنه صَلَّى عليهم في القبور بعد ثمان سنين ، وهم لا يُصلّون على القبر أصلاً ، ونحن لا نُصَلِّي عليه بعد شهر . وحديث ابن عباس يرويه الحسن بن عُمارة ، وهو ضعيف ، وقد أنكر عليه شعبة رواية هذا الحديث . وقال : إن جرير بن حازم يُسكِّمُنِي في أن لا أتكلّم في الحسن بن عُمارة ، وكيف لا أتكلّم فيه ، وهو يروى هذا الحديث ؟ ثم تحمّله على الدعاء .

إذا ثبت هذا : فيحتمل أن ترك غُسل الشهيد لما تضمنته من الغُسل من إزالة أثر العبادة المُستحسنة شرعاً ، فإنه جاء عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَمِينِهِ لَا يُسَكِّمُ^(١) أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُسَكِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكِ » رواه البخاريّ ، وقال النبيّ ﷺ : « لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ : أَمَّا الْأَثَرَانِ : فَأَثَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَثَرُ فِي قَرْبَضَةِ اللَّهِ تَعَالَى » رواه الترمذيّ ، وقال هو حديث حسن . وقد جاء ذكر هذه العلة في الحديث ، فإن عبد الله بن ثعلبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُسَكِّمُ فِي اللَّهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدَمِي ، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ » رواه النسائيّ .

(١) الكلم : بفتح الكاف وسكون اللام الجرح ، ومن ذلك قول العرب (كلم اللسان أنكى من كلم السنان) أى جرح الكلام أشد من جرح السلاح .

ويحتمل أن الغُسل لا يجب إلّا من أجل الصلاة ، إلا أن الميّت لا فعل له ، فأمرنا بفعله لنُصلي عليه ، فمن لم تجب الصلاة عليه لم يجب غُسله كالحَيِّ . ويحتمل أن الشهداء في المعركة يَكثُرُونَ فيشُقُّ غُسلهم ، وربما يكون فيهم الجراح ، فيتضررون ، فمُنَى عن غسلهم لذلك .

وأما سقوط الصلاة عليهم : فيحتمل أن تكون علته كونهم أحياء عند ربّهم ، والصلاة إنما شُرِعت في حقّ الموتى . ويحتمل أن ذلك لغناهم عن الشفاعة لهم ، فإنّ الشهيد يَشْفَعُ في سبعين من أهله ، فلا يحتاج إلى شفيع ، والصلاة إنما شُرِعت للشفاعة .

فصل

فإن كان الشهيد جُنُبًا غُسل ، وحكمه في الصلاة عليه حكم غيره من الشهداء . وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك : لا يُغسَلُ لعموم الخبر ، وعن الشافعيّ كالْمُذْهَبَيْنِ .

ولنا : ما روى « أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « مَا شَأْنُ حَنْظَلَةَ ؟ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ تُغَسِّلُهُ ، فقلوا : إنه جَامِعٌ ، ثُمَّ سَمِعَ الْهَيْعَةَ ^(١) فَخَرَجَ إِلَى الْقِتَالِ » ^(٢) رواه ابن إسحاق في المغازي . ولأنّه غُسل واجب لغير الموت ، فسقط بالموت ، كغسل النجاسة ، وحديثهم لا عموم له ، فإنه قضيّة في عين ، ورد في شهداء أُحُدٍ ، وحديثنا خاصّ في حنظلة ، وهو من شهداء أُحُدٍ . فيجب تقديمه .

إذا ثبت هذا فمن وجب الغُسل عليه بسبب سابق على الموت ، كالمرأة تطهر من حيض ، أو نفاس ، ثم تُقتل فهي كالْجُنُبِ ، للعملة التي ذكرناها . ولو قُتِلَتْ في حيضها ، أو نفاسها ، لم يجب الغُسل ، لأن الطهر من الحيض شرط في الغسل ، أو في السبب الموجب ، فلا يثبت الحكم بدونه . فأما إن أسلم ثم استشهد فلا غسل عليه ، لأنه روى « أَنَّ أَصْبَرَ بْنَ عَبْدِ الْأَشْهَلِ أُسْلِمَ يَوْمَ أُحُدٍ ثُمَّ قُتِلَ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِغُسْلِهِ » ^(٣) .

فصل

والبالغ وغيره سواء ، وبهذا قال الشافعيّ ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو نور ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لا يثبت حكم الشهادة لغير البالغ ، لأنه ليس من أهل القتال .

(١) الهَيْعَةُ : نداء الحرب (أو الكلبة) كما يسمونها الآن .

(٢) ويسمى حنظلة هذا « غسيل الملائكة » تسمية له بأعجب أحواله ، وهو ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عنه من أن الملائكة غسلته . (٣) هذا داخل في شهداء أُحُدٍ ، فإنهم لم يغسلوا ، فلا يجوز الاستدلال به على عدم غسل من أسلم ثم قتل .

ولنا : أنه مُسلم قُتل في معترك المشركين بقتالهم أشبه البالغ ، ولأنه أشبه البالغ في الصلاة عليه . والفعل إذا لم يقتله المشركون ، فيشبهه في سقوط ذلك عنه بالشهادة ، وقد كان في شهداء أحدٍ حارثة بن النعمان ، وعُثَيْرُ بن أبي وقاص أخو سعد ، وهما صغيران ، والحديث عام في الكل ، وما ذكره يبطل بالنساء .

« مسألة » قال ﴿ ودفن في ثيابه وإن كان عليه شيء من الجلود والصلاح نُحِّي عنه ﴾ .

أما دفنه بثيابه فلا نعلم فيه خلافاً ، وهو : بت بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذْفِنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » . وروى أبو داود ، وابن ماجه ، عن ابن عباس : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلَى أَحَدٍ أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ ، وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ ، بِدَمَائِهِمْ ، وَلَيْسَ هَذَا بِحُتْمٍ ، لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى . وَلَوْلَى أَنْ يُنْزَعَ عَنْهُ ثِيَابُهُ ، وَيَكْفَنَهُ بِغَيْرِهَا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُنْزَعَ عَنْهُ شَيْءٌ لظاهر الخبر .

ولنا : ما روى « أَنَّ صَفِيَّةً أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْبَيْنِ لِيُكْفَنَ فِيهِمَا خَزَرَةٌ فَكَفَّنَهُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَكَفَّنَ فِي الْآخَرِ رَجُلًا آخَرَ » رواه يعقوب بن شيبه ، وقال : هو صالح الإسناد . فدلَّ على أن الخيار إلى الولي ، والحديث الآخر يُحمل على الإباحة ، والاستحباب .

إذا ثبت هذا : فإنه يُنْزَعَ عنه من لباسه ما لم يكن من عامة لباس الناس ، من الجلود ، والفراء ، والحديد . قال أحمد : لا يُترك عليه فرو ، ولا خُف ، ولا جلد . وبهذا قال الشافعي ، وأبو حنيفة . وقال مالك : لا يُنْزَعَ عنه فرو ، ولا خُف ، ولا نحشوة . لقول النبي ﷺ « اذْفِنُوهُمْ بِثِيَابِهِمْ » وهذا عام في الكل ، وما رويناه أخصر ، فكان أولى .

« مسألة » قال ﴿ وَإِنْ حُمِلَ بِهِ رَمَقٌ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ﴾ .

معنى قوله : « رَمَقٌ » أي حياة مستقرّة ، فهذا يغسل ، ويصلى عليه ، وإن كان شهيداً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « غَسَّلَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ شَهِيداً ، رَمَاهُ ابْنُ الْعَرِيقَةِ ^(١) يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِسَهْمٍ فَقَطَعَ أَكْحَالَهُ فُحِمِلَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَلَبِثَ فِيهِ أَيَّاماً حَتَّى حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ ثُمَّ انْفَتَحَ جُرْحُهُ فَمَاتَ » وظاهر كلام الخريّ أنه متى طال حياته بعد حمله غُسل وصُلِّيَ عليه ، وإن مات في المعترك ، أو عقب حمله لم يغسل ، ولم يُصلَّ عليه ، ونحو هذا قول مالك ، قال : إن أكل ، أو شرب ، أو بقي يومين

(١) العريقة : بفتح العين وكسر الراء ، وقد تفتح اسمها ، فلابة ، بكسر القاف ، سميت بذلك لطيب ريحها ، وابن العريقة : اسمه حبان ، والآكل عرق في اليد ، ويسمى عرق الحياة لأنه إذا أصيب مات المصاب فيه ، وقد طلب سعد بن معاذ رضي الله عنه من الله تعالى أن يطيل حياته حتى يحكم في بني قريظة من اليهود الذين غاروا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وقد أجاب الله دعاءه .

أو ثلاثة غُسل وقال أحد في موضع : إن تكلم أو أكل أو شرب صُلِّي عليه . وقول أصحاب أبي حنيفة نحو من هذا . وعن أحمد أنه سُئِلَ عن الجروح إذا بقي في المعترك يوماً إلى الليل ثم مات ، فرأى أن يُصَلَّى عليه . وقال أصحاب الشافعي : إن مات حال الحرب لم يُغسل ، ولم يُصلَّ عليه ، وإلا فلا ، والصحيح : التحديد بطول الفصل ، أو الأكل . لأن الأكل لا يكون إلا من ذى حياة مستقرة ، وطول الفصل يدل على ذلك ، وقد ثبت اعتباره في كثير من المواضع .

وأما الكلام والشرب ، وحالة الحرب ، فلا يصح التحديد بشيء منها . لأنه يُروى أن النبي ﷺ قال يوم أُحُدٍ : « مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّيِّعِ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا أَنْظُرُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَنَظَرَ فَوَجَدَهُ جَرِيحاً بِهِ رَمَقٌ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَنْظَرَ فِي الْأَحْيَاءِ أَنْتَ أَمْ فِي الْأَمْوَاتِ ؟ قَالَ : فَأَنَا فِي الْأَمْوَاتِ ، فَأَبْلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِّي السَّلَامَ » وذكر الحديث ، قال : ثم لم أبرح أن مات . وروى : « أَنَّ أُصَيْرِمَ بْنَ عَبْدِ الْأَشْهَلِ وَجِدَ صَرِيحاً يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا جَاءَ بِكَ ؟ قَالَ : أَسَلَمْتُ ثُمَّ جِئْتُ » وهما من شهداء أُحُدٍ دخلا في عموم قول النبي ﷺ : « ادْفِنُوهُمْ يَدِيهِمْ وَتِيَابِهِمْ » ولم يُغسلهم ، ولم يُصلَّ عليهم ، وقد تكلما ، ومانا بعد انقضاء الحرب وفي قصة أهل اليمامة عن ابن عمر « أَنَّهُ طَافَ فِي الْقَتْلِ فَوَجَدَ أَبَا عَقِيلٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : فَسَقَيْتُهُ مَاءً وَبِهِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ جُرْحاً كُلُّهَا قَدْ خَلَصَ إِلَى مَقْتَلٍ ، فَخَرَجَ الْمَاءُ مِنْ جِرَاحَاتِهِ كُلِّهَا فَلَمْ يُغَسَّلْ » وفي فتوح الشام « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : أَخَذْتُ مَاءً لِمَلِي أَسْقِي ابْنَ عُمَيٍّ إِنْ وَجَدْتُ بِهِ حَيَاةً ، فَوَجَدْتُ الْخَارِثَ بْنَ هِشَامٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَسْقِيَهُ ، فَإِذَا رَجُلٌ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أَسْقِيَهُ ، فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ لِأَسْقِيَهُ فَإِذَا آخَرُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَأَوْمَأَ لِي أَنْ أَسْقِيَهُ فَلَمْ أَصِلْ إِلَيْهِ حَتَّى مَاتُوا كُلُّهُمْ » ولم يُفرد أحد منهم بغسل ، ولا صلاة ، وقد ماتوا بعد انقضاء الحرب .

فصل

فإن كان الشهيد عاد عليه سلاحه فقتله ، فهو كالقتول بأيدي العدو . وقال القاضي : يُغسلُ ويُصَلَّى عليه لأنه مات بغير أيدي المشركين ، أشبه ما لو أصابه ذلك في غير المعترك .

ولنا ما روى أبو داود عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : « أَغْرَنَا عَلَى حَتَّى مِنْ جُحَنَّةَ فَطَلَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَضَرَبَهُ فَأَخْطَأَهُ ، فَأَصَابَ نَفْسَهُ بِالسَّيْفِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَخْوَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ . فَايْتَدَرَهُ النَّاسُ ، فَوَجَدُوهُ قَدْ مَاتَ ، فَلَقِيَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتِيَابِهِ ، وَدَمَائِهِ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَشْهِيْدُ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،

وأما له شهيدٌ «وعامر بن الأكوع بارزَ مَرَحَبًا يومَ خيبر فذهب يُسْفِلُ له»^(١) فرجع سيفُهُ على نفسه ، فكانت فيها نفسه . فلم يُفَرِّد عن الشهداء بحكم . ولأنه شهيدُ المعركة ، فأشبهه ما لو قتل الكفار . وبهذا فارق ، ما لو كان في غير المعترك ، فأما إن سقط عن دابته أو وجد ميتًا ، ولا أثر به ، فإنه يُغَسَّل ، نصٌّ عليه أحمد ، وتأول الحديث «اذْفِنُوهُمْ يَكُلُّوهُمْ»^(٢) فإذا كان به كلمٌ لم يُغَسَّل ، وهذا قول أبي حنيفة في الذي يوجد ميتًا لا أثر به . وقال الشافعي : لا يُغَسَّل بحال ، لاحتمال أنه مات بسبب من أسباب القتال . ولنا : أن الأصل وجوب الغسل ، فلا يسقط بالاحتمال ، ولأن سقوط الغسل في محل الوفاق مقرون بمن كلمه فلا يجوز حذف ذلك عن درجة الاعتبار .

فصل

ومن قتل من أهل العدل^(٣) في المعركة لحكمه في الغسل والصلاة حكم من قتل في معركة المشركين . لأن عليًّا رضي الله عنه لم يُغَسَّل من قتل معه ، وعمار أوصى أن لا يُغَسَّل وقال : اذْفِنُونِي فِي ثِيَابِي ، فإني مُحَاصِمٌ . قال أحمد : قد أوصى أصحاب الجبل إننا مُستشهدون غدًا ، فلا تَنَزِعُوا عَنَّا ثوبًا ، ولا نَغْسِلُوا عَنَّا دَمًا ، ولأنه شهيد المعركة أشبه قتل الكفار ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال الشافعي في أحد قوليهِ : يُغَسَّلون ، لأن أسماء غَسَلَتْ ابنها عبد الله بن الزبير ، والأول أولى ، لما ذكرناه . وأما عبد الله بن الزبير فإنه أُخِذَ وَصَلِبَ ، فهو كالمقتول ظلمًا ، وليس بشهيد المعركة .

وأما الباغي : فقال الخِرَقِي : من قتل منهم غُسِّل ، وكُفِّنَ وَصُلِّيَ عليه ، ويحتمل إلحاقه بأهل العدل ، لأنه لم يُنقل إلينا غُلَّ أهل الجمل وصفين من الجانبين ، ولأنهم يكثرُونَ في المعترك ، فيشَقَّ غُسْلُهُمْ ، فأشبهوا أهل العدل . فأما الصلاة على أهل العدل ، فيحتمل أن لا يُصَلِّيَ عليهم ، لأننا شبهناهم بشهداء معركة المشركين ، في الغسل ، فكذلك في الصلاة ، ويحتمل أن يُصَلِّيَ عليهم ، لأنَّ عليًّا رضي الله عنه صلى عليهم^(٤) .

(١) أى ليضربه من أسفل . (٢) أى بجراحهم ودمائهم .

(٣) أهل العدل : هم أهل الحق ، أى إذا خرج على الإمام جماعة من المسلمين ، ونقضوا بيعته بعد ما لزمتهم ، ووقفوا للمسلمين يقطعون طريقهم ويمنعونهم حتو قهرهم لحاربهم الإمام ، فمن قتل من رجال الإمام فهو شهيد ، ورجال الإمام هم أهل العدل . والخارجون على الإمام يسمون البغاة .

(٤) تقدم في أول الفصل أن عليًّا لم يغسلهم فهل صلى عليهم بدون غسل ؟

فصل

فأما من قُتل ظلماً ، أو قُتل دون ماله ، أو دون نفسه ، وأهله ، ففيه روايتان :
إحداها : يُغسَل ، اختارها الخلال ، وهو قول الحسن ، ومذهب الشافعي ، ومالك . لأن رتبته دون
رتبة الشهيد في المعترك ، فأشبهه المبطلون^(١) . ولأن هذا لا يكثر القتل فيه ، فلم يجز إلحاقه بشهيد المعترك .
والثانية : لا يُغسَل ، ولا يُصَلَّى عليه ، وهو قول الشعبي ، والأوزاعي ، وإسحاق في الغسل ، لأنه
قتل شهيداً ، أشبه شهيد المعترك . قال النبي ﷺ : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

فصل

فأما الشهيد بغير قتل كالمبطلون ، والمطعون ، والغرق^(٢) ، وصاحب الهدم ، والنفساء ، فإنهم يُغسَّلون
ويُصَلَّى عليهم لا نعلم فيه خلافاً إلا ما يحكى عن الحسن ، لا يُصَلَّى على النفساء ، لأنها شهيدة .
ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم « صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ وَسْطَهَا » متفق عليه .
وصلى على سعد بن معاذ وهو شهيد ، وصلى المسلمون على عمر ، وعلى رضى الله عنهما ، وهما شهيدان .
وقال النبي ﷺ الشهداء خمسة : المطعون ، والمبطلون ، والغرق ، وصاحب الهدم ، والشهيد في سبيل
الله « قال الترمذي : هذا حديث صحيح متفق عليه .
وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الشَّهَادَةُ سَبْعٌ سِوَى الْقَتْلِ » وزاد على ما ذكر في هذا
الخبر صاحب الحريق ، وصاحب ذات الجنب^(٣) ، والمرأة تموتُ بِجَمْعٍ شهيدة ، وكل هؤلاء يُغسَّلون
ويُصَلَّى عليهم ، لأن النبي ﷺ ترك غسل الشهيد في المعركة لما يقضونه من إزالة الدم المستطاب شرعاً ،
أو لمشقة غسْلهم لكثرتهم ، أو لما فيهم من الجراح ، ولا يوجب ذلك هاهنا .

فصل

فإن اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين ، فلم يميزوا صَلَّى على جميعهم ينوى المسلمين . قال أحمد :
ويجعلهم بينه وبين القبلة ، ثم يُصَلَّى عليهم . وهذا قول مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : إن كان
المسلمون أكثر صلى عليهم ، وإلا فلا . لأن الاعتبار بالأكثر ، بدليل أن دار المسلمين الظاهر فيها
الإسلام ، لكثرة المسلمين بها ، وعكسها دار الحرب ، لكثرة من بها من الكفار .

(١) المبطلون : الميت مريضاً ببطنه .

(٢) هو الغريق ، وصاحب الهدم : هو الذي انهدم عليه بيته فمات تحته .

(٣) ذات الجنب : الكلى ، أى الميت مريضاً بالكلى ، وجمع هو مزدلفة أى تموت في الحج شهيدة .

ولنا : أنه أمكن الصلاة على المسلمين من غير ضرر فوجب ، كما لو كانوا أكثر ، ولأنه إذا جاز أن يقصد بصلاته ودعائه الأكثر جاز قصد الأقل ، ويبطل ماقلوه بما إذا اختلطت أخقه بأجنبيات ، أو ميته بمد كريات ثبت الحكم للأقل دون الأكثر .

❦ فصل ❦

وإن وجد ميت فلم يعلم أم مسلم هو أم كافر ؟ نُظِرَ إلى العلامات ، من الختان ، والثياب والخضاب ، فإن لم يكن عليه علامة ، وكان في دار الإسلام غُسل ، وصُلِّيَ عليه ، وإن كان في دار الكفر لم يُغسل ، ولم يُصلَّ عليه ، نص عليه أحمد ، لأن الأصل أن من كان في دار فهو من أهلها ، يثبت له حكمهم ، ما لم يُقْمَ على خلافه دليل .

« مسألة » قال ❦ والحرم يُغسل بماء ، وسدر ، ولا يقرب طيباً ، ويكفن في ثوبيه ، ولا يُغَطَّى رأسه ولا رجلاه ❦ .

إما كان كذلك لأن الحرم لا يبطل إحرامه بموته . فذلك جُنُبٌ ما يُجَنَّبُ المحرم من الطيب ، وتغطية الرأس ، ولُبْسُ المَخِيط ، وقطع الشعر ، روى ذلك عن عثمان ، وعلى ، وابن عباس . وبه قال عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحق . وقال مالك ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة : يبطل إحرامه بالموت ، ويُصنع به كما يُصنع بالحلال . وروى ذلك عن عائشة ، وابن عمر ، وطاوس ، لأنها عبادة شرعية ، فبطلت بالموت ، كالصلاة والصيام .

ولنا : ما روى ابن عباس « أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ ^(١) بَعِيرُهُ وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ طَيْبًا ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ . فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا » وفي رواية « مُلَبَّيًّا » متفق عليه .
فإن قيل : هذا خاص له ، لأنه يُبعث يوم القيامة مُلَبَّيًّا .

قلنا : حكم النبي صلى الله عليه وسلم في واحد حكمه في مثله ، إلا أن يرد تخصيصه ، ولهذا ثبت حكمه في شهداء أحد في سائر الشهداء . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « حُكِمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ » . قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : في هذا الحديث خمس سنن : كفنوه في ثوبيه ، أي يكفن في ثوبين ، وأن يكون في المسلات كلها سدر ، ولا تحمروا رأسه ،

(١) وقصه : كسره . أي وقع من عليه فانكسر فمات .

ولا يُقَرَّبُوه طيباً ، ويكون الكفن من جميع المال . وقال أحمد في موضع : يُصَبُّ عليه الماء صَبّاً ، ولا يُغَسَّلُ كما يُغَسَّلُ الخلال ، وإنما كره عَرَكَ رأسه ، ومواضع الشعر ، كيلاً يَتَقَطَّعَ شعره . واختلف عنه في تغطية رجله ، فروى حنبل عنه : لا تُغَطَّى رجله . وهو الذي ذكره الخِرَقِيُّ . وقال الخلال : لأعرف هذا في الأحاديث ، ولا رواه أحد عن أبي عبد الله غير حنبل . وهو عندى وَهَمٌ من حنبل . والعمل على أنه يُغَطَّى جميع الحرم إلا رأسه ، لأن إحرام الرجل في رأسه ، ولا يُمنع من تغطية رجله في حياته ، فكذلك في مماته .

واختلفوا عن أحمد في تغطية وجهه . فنقل عنه إسماعيل بن سعيد : لا يُغَطَّى وجهه ، لأن في بعض الحديث « وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُهُ » ونقل عنه سائر أصحابه : لا بأس بتغطية وجهه ، لحديث ابن عباس الذي روينا ، وهو أصح ما روى فيه ، وليس فيه إلا المنع من تغطية الرأس ، ولأن إحرام الرجل في رأسه ولا يمنع من تغطية وجهه في الحياة ، فبعد الموت أولى . ولم ير أن يُلبَسَ المُحْرِمُ المَخِيط بعد موته ، كما لا يلبسه في حياته .

وإن كان الميت امرأة مُحْرِمَةً أَلْبِسَتْ الْقَمِيصَ وَحُمِرَتْ كما تفعل ذلك في حياتها ، ولم تُقَرَّبْ طيباً ، لأنه يحرم عليها في حياتها ، فكذلك بعد موتها .

« مسألة » قال ﴿ وإن سقط من الميت شيء غسل وجعل معه في أكفانه ﴾ .

وجملته : أنه إذا بان من الميت شيء وهو موجود غُسِّلَ وجُعِلَ معه في أكفانه ، قاله ابن سيرين ، ولا نعلم فيه خلافاً ، وقد روى عن أسماء : « أَهَّاهَا غَسَّلَتْ ابْنَهَا فَكَانَتْ تَنْزِعُهُ ^(١) أَعْضَاءَ كُلَّمَا غَسَّلَتْ عُضْوًا طَيَّبَتْهُ وَجَعَلَتْهُ فِي كَفَنِهِ » ولأن في ذلك جمع أجزاء الميت في موضع واحد ، وهو أولى من تفريقها .

فصل

فإن لم يوجد إلا بعض الميت ، فالذهب : أنه يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عليه . وهو قول الشافعي . ونقل ابن منصور عن أحمد : أنه لا يُصَلَّى على الجوارح ^(٢) . قال الخلال : ولعله قول قديم لأبي عبد الله . والذي استقرَّ عليه قول أبي عبد الله : أنه يُصَلَّى على الأعضاء . وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن وُجد الأثر

(١) معنى أنها كانت تنزعه أعضاء أنها وجدت أعضاء منفصلة عنه ، لأن الحجاج صلبه بعد قتله وبقي مدة مصلوباً : فكان هذا سبباً في تحلل أعضائه . أما نزاع أعضاء الميت منه وهي متصلة به فهو حرام شديد الحرمة ، لأن الميت كالحي فنزع عضو منه أو جزء وهو ميت حرام كما ينزع من الحي .

(٢) الجوارح : جمع جارحة ، وهي الأعضاء التي يفعل بها الإنسان ما يريد ، كاليد والرجل ونحوهما .

صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا . لَأَنَّهُ بَعْضُ لَا يَزِيدُ عَلَى النِّصْفِ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ ، كَالَّذِي بَانَ^(١) فِي حَيَاةِ صَاحِبِهِ ، وَالشَّعْرَ ، وَالظُّفْرَ .

وَلَنَا : إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ أَحْمَدُ : صَلَّى أَبُو أَيُّوبَ عَلَى رِجْلٍ ، وَصَلَّى عَمْرٌ عَلَى عِظَامٍ بِالشَّامِ ، وَصَلَّى أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى رُءُوسٍ بِالشَّامِ ، وَرَوَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَتَى طَائِرٌ يَدَا بَمَكَّةَ مِنْ وَاقِعَةِ الْجَلِّ ، فَعُرِفَتْ بِالخَاتَمِ ، وَكَانَتْ يَدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَقَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا أَهْلُ مَكَّةَ ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ مِنَ الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا فِي ذَلِكَ . وَلَأَنَّهُ بَعْضُ مِنْ جَمَلَةٍ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا ، فَيُصَلَّى عَلَيْهِ كَالْأَكْثَرِ ، وَفَارَقَ مَا بَانَ فِي الْحَيَاةِ . لَأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةٍ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا . وَالشَّعْرَ وَالظُّفْرَ لِحَيَاةٍ فِيهِ .

فصل

وَمَنْ وَجَدَ الْجُزْءَ بَعْدَ دَفْنِ الْمَيِّتِ غُسْلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ الْقَبْرِ ، أَوْ نَبَشَ بَعْضُ الْقَبْرِ وَدُفِنَ فِيهِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى كَشْفِ الْمَيِّتِ ، لِأَنَّهُ ضَرَرُ نَبَشِ الْمَيِّتِ وَكَشْفِهِ أَكْثَرُ مِنَ الضَّرَرِ بِتَفْرِيقَةِ أَجْزَائِهِ .

فصل

وَالْمَجْدُورُ^(٢) ، وَالْمُحْتَرَقُ ، وَالْفَرِيقُ ، إِذَا أُمِكنَ غُسْلُهُ غُسْلًا ، وَإِنْ خِيفَ تَقْطَعُهُ بِالْفُحْلِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا ، وَلَمْ يُيَمَّمْ . فَإِنْ خِيفَ تَقْطَعُهُ بِالْمَاءِ لَمْ يُغَسَّلْ ، وَيُيَمَّمُ إِنْ أُمِكنَ ، كَالْحَيِّ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْمَاءُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غُسْلُ الْمَيِّتِ لِعَدَمِ الْمَاءِ يُيَمَّمُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غُسْلُ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ غُسْلُ مَا أُمِكنَ غُسْلُهُ ، وَيُيَمَّمُ الْبَاقِي ، كَالْحَيِّ سِوَاهُ .

فصل

فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ ذَاتُ نَفْسٍ^(٣) فَأُمِكنَ مُعَالَجَةُ الْبَيْتِ بِالْأَكْسِيَةِ الْمَبْلُوءَةِ تَدَارُ فِي الْبَيْتِ حَتَّى تَجْتَذِبَ بُخَارَهُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنْ بَطْنِهِ ، أَوْ أُمِكنَ إِخْرَاجُهُ بِكَلَالِيْبٍ مِنْ غَيْرِ مُثْلَةٍ لَزِمَ^(٤) ذَلِكَ . لَأَنَّهُ أُمِكنَ غُسْلُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَزِمَ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ ، وَإِذَا شَكَّ فِي زَوَالِ بُخَارِهِ أَنْزَلَ إِلَيْهِ سِرَاجًا أَوْ نَحْوَهُ ، فَإِنْ انْطَمَأ ، فَالْبُخَارُ بَاقٍ ، وَإِنْ لَمْ يَنْطَفِئْ فَقَدْ زَالَ . فَإِنَّهُ يُقَالُ : لَا تَبْقَى النَّارُ إِلَّا فِيمَا يَعِيشُ فِيهِ الْحَيَوَانُ^(٥)

(١) بَانَ : انْفَصَلَ . (٢) الْمَجْدُورُ : الْمَيِّتُ بِالْجُدْرِ . (٣) يَعْنِي لِإِنْسَانًا .

(٤) الْكَلَالِيْبُ : الْخَطَاطِيْفُ ، وَالْمَثَلَةُ : الشَّعَاعَةُ كَأَخْرَاجِهِ قِطْعًا يَشْنَعُ مَنَظَرَهَا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

(٥) هَذِهِ نَظَرِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ ، فَإِنْ اشْتَعَلَ النَّارُ يَحْتَاجُ إِلَى الْاَكْسِجِينِ ، وَالْاَكْسِجِينُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُهُ الْإِنْسَانُ وَالْحَيَوَانُ فِي تَنْفَسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْاَكْسِجِينُ كَانَ الْمَوْتُ قَامِدًا ، فَلَا يَعِيشُ فِيهِ الْإِنْسَانُ وَلَا تَشْتَعِلُ النَّارُ .

وإن لم يمكن إخراجها إلا بمثلة ، ولم يمكن إلى البئر حاجة طُمّت عليه ، فكانت قُبْرَه ، وإن كان طمّها بضرّ بالمارة ، أخرج بالكلايب ، سواء أفضى إلى المثلة أو لم يفض ، لأنّ فيه جمعاً بين حقوق كثيرة ، نفع المارة ، وغسل الميت ، وربما كانت المثلة في بقائه أعظم ، لأنه يقطع ويُنتن ، فإن نزل على البئر قوم فاحتاجوا إلى الماء ، وخافوا على أنفسهم ، فلم يجرؤوا إخراجها وجهاً واحداً . وإن حصلت مثلة ، لأن ذلك أسهل من تَلَف نفوس الأحياء ، ولهذا لو لم يجد من السترة إلا كفن الميت ، واضطرّ الحى إليه قُدّم الحى ، ولأن حرمة الحى وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت عن المثلة ، لأنّ زوال الدنيا أهون على الله من قتل مُسلم ، ولأن الميت لو بلع مال غيره شقّ بطنه لحفظ مال الحى ، وحفظ النفس أولى من حفظ المال ، والله أعلم .

« مسألة » قال « وإن كان شاربه طويلاً أخذ وجعل معه » .

وجملته : أن شارب الميت إن كان طويلاً استحبّ قصّه . وهذا قول الحسن ، وبكر بن عبد الله ، وسميد بن جبّير ، وإسحاق . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يؤخذ من الميت شيء ، فإنه قطع شيء منه ، فلم يستحبّ كالتحان . واختلف أصحاب الشافعى كالقولين .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعرائسكم » . والعروس يُحسن ، ويُزال عنه ما يستقبح من الشارب ، وغيره . ولأن تركه يُقبح منظره ، فشُرعت إزالته ، كفتح عينيه ، وفمه ، شُرِع ما يزيله ، ولأنه فعل مسنون في الحياة ، لا مضرّة فيه ، فشُرِع بعد الموت كالإغتسال ، ويخرج على هذا الختان لما فيه من المضرّة ، فإذا أخذ الشعر جعل معه في أكفانه ، لأنه من الميت فيستحبّ جعله في أكفانه ، كأعضائه ، وكذلك كل ما أخذ من الميت من شعر ، أو ظفر ، أو غيرها ، فإنه يُفسّل ويُجعل معه في أكفانه كذلك .

فصل

فأما الأظفار إذا طالت ففيها روايتان :

إحداها : لا تقلم . قال أحمد : لا تقلم أظفاره ، ويُنسَقِي وَسَخُهَا ، وهو ظاهر كلام الخِرَقى ، لقوله : والخلال يستعمل إن احتيج إليه ، والخلال يُزال به ماتحت الأظفار ، لأن الظفر لا يظهر كظهور الشارب ، فلا حاجة إلى قصّه .

والثانية : يُقصّ إذا كان فاحشاً نصّ عليه ، لأنه من السنّة ، ولا مضرّة فيه ، فيُشرع أخذه كالشارب ويمكن أن تحمل الرواية الأولى على ما إذا لم تكن فاحشة .

وأما العانة فظاهر كلام الخِرَقى : أنها لا تؤخذ ، لتركة ذكرها . وهو قول ابن سيرين ، ومالك ،

وأبى حنيفة . لأنه يحتاج في أخذها إلى كشف العورة ، ولَمَسَها ، وَهَتَكَ المِيتَ ، وذلك مُحَرَّمٌ لا يُفعل
لغير واجب . ولأن العورة مستورة ، يُستغنى بسترها عن إزالتها . ورُوى عن أحمد أن أخذها مسنون ،
وهو قول الحسن ، وبكر بن عبد الله ، وسعيد بن جبير ، وإسحاق . لأن سعد بن أبي وقاص جَزَّ عَانَةَ
مِيتٍ . ولأنه شعرٌ إزالته من السنَّة ، فأشبهه الشارب . والأوَّلُ أولى ، ويفارق الشارب العانة لأنه ظاهر
يتفاحش لرؤيته ، ولا يحتاج في أخذه إلى كشف العورة ، ولا مَسَّها .

فإذا قلنا بأخذها فإن حنبلا روى أن أحمد سئل : ترى أن تُستعمل النُّورَةُ ؟ قال : النُّوسَى أو مقرض
يؤخذ به الشعر من عانته . وقال القاضي : تُزال بالنُّورَةِ ، لأنه أسهل ، ولا يَمَسُّها . ووجه قول أحمد :
أنه فعل سعد ، والنُّورَةُ لا يؤمن أن تُتلفَ جلد المِيتِ .

فصل

فأما الختان فلا يُشرع . لأنه إبانة جزء من أعضائه . وهذا قول أكثر أهل العلم . وحكى عن بعض
الناس أنه يُحْتَن ، حكاه الإمام أحمد ، والأول أولى ، لما ذكرناه . ولا يُخلق رأس المِيتِ ، لأنه ليس
من السنَّة في الحياة ، وإِنَّمَا يراد لزينة أو نسك ، ولا يُطلب شيء من ذلك هاهنا .

فصل

وَإِنْ جَبَرَ عَظْمُهُ بِعَظْمٍ ، فَجَبَرَ ، ثُمَّ مَاتَ ، لَمْ يَنْزَعْ إِنْ كَانَ طَاهِرًا ، وَإِنْ كَانَ نَجَسًا فَأَمْسَكَنَ إِزَالَتَهُ
مِنْ غَيْرِ مُثْلَةٍ أَرِيلَ . لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير مَضَرَةٍ ، وَإِنْ أَفْضَى إِلَى الْمُثْلَةِ لَمْ يَقْلَعْ ، وَصَارَ
فِي حَكْمِ الْبَاطِنِ ، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمِيتِ جَبِيرَةٌ يُفْضَى نَزْعُهَا إِلَى مُثْلَةٍ مُسَحَّتْ كَمَسْحِ جَبِيرَةٍ
الْحَيِّ ، وَإِنْ لَمْ يُفْضَ إِلَى مُثْلَةٍ نَزَعَتْ فَفُسِّلَ مَا تَحْتَهَا . قال أحمد : في المِيتِ تكون أسنانه مربوطةً بذهب ،
إِنْ قَدَرَ عَلَى نَزْعِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْقُطَ بَعْضُ أُسْنَانِهِ نَزْعُهُ ، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَسْقُطَ بَعْضُهَا تَرَكَه .

فصل

وَمَنْ كَانَ مُشَنَّجًا ، أَوْ بِهِ حَدَبٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَأَمْسَكَنَ تَمْدِيدَهُ بِالتَّلِينِ ، وَالْمَاءِ الْحَارِّ فَعَلَ ذَلِكَ ،
وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ إِلَّا بِمَنْفٍ تَرَكَهَ بِحَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى صِفَةٍ لَا يُمْسِكُ تَرَكَهَ عَلَى النَّعْشِ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ بِشَهْرِ
بِالْمُثْلَةِ تَرَكَهُ فِي تَابُوتٍ ، أَوْ تَحْتَ مَكْبَةٍ ، مِثْلَ مَا يُصْنَعُ بِالرَّأَةِ ، لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ وَأَسْتِرَ لِحَالِهِ .

فصل

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَكَ فَوْقَ سَرِيرِ الرَّأَةِ شَيْءٌ مِنَ الْخَشَبِ ، أَوِ الْجَرِيدِ ، مِثْلَ الْقَبَةِ يَتَرَكَ فَوْقَهُ ثَوْبٌ ،

ليكون أستر لها ، وقد روى « أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنها أول من صنع لها ذلك بأمرها » .

« مسألة » قال « ويستحب تعزية أهل الميت » .

لأنهم في هذه المسألة خلافاً إلا أن الثوري قال : لا تستحب التعزية بعد الدفن ، لأنه خاتمة أمره . ولنا عموم قوله عليه السلام « من عزى مصاباً فله مثل أجره » رواه الترمذى ، وقال : هو حديث غريب . وروى ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن أبي بكر ، بن محمد ، بن عمرو ، بن حزم ، عن أبيه ، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من مؤمن بعزى أخاه مصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » وقال أبو برزّة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عزى ثكلى^(١) كسى برداً في الجنة » . قال الترمذى : هذا ليس إسفاده بالقوى .

والمقصود بالتعزية تسليّة أهل المصيبة ، وقضاء حقوقهم ، والتقرب إليهم ، والحاجة إليها بعد الدفن ، كالحاجة إليها قبله .

فصل

ويستحب تعزية جميع أهل المصيبة كبارهم ، وصغارهم ، ويخص خيارهم ، والمنظور إليه من بينهم ، ليستن به غيره ، وإذا ضعف منهم عن تحمل المصيبة لحاجته إليها ، ولا يعزى الرجل الأجنبي شواب النساء مخافة الفتنة .

فصل

ولا نعلم في التعزية شيئاً محدوداً ، إلا أنه يروى « أن النبي صلى الله عليه وسلم عزى رجلاً فقال : رَحِمَكَ اللهُ وَأَجْرَكَ » رواه الإمام أحمد . وعزى أحمد أبو طالب ، فوقف على باب المسجد فقال : أعظم الله أجركم ، وأحسن عزاءكم . وقال بعض أصحابنا : إذا عزى مسلماً بمسلم قال : أعظم الله أجرَكَ ، وأحسن عزاك ، ورحم الله ميتك ، واستحب بعض أهل العلم أن يقول ما روى جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده قال : « لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية سيموا قائلاً يقول : إن في الله عزاء من كل مصيبة ، وخلفاً من كل هالك ، ودركاً من كل مافات ، فيالله فثقوا ، وإياه فارجو ، فإن المصاب من حرم الثواب » رواه الشافعي في مسنده . وإن عزى مسلماً بكافر قال : أعظم الله أجرَكَ وأحسن عزاءك .

(١) الثكلى : التي فقدت ولدها .

❦ فصل ❦

وتوقف أحمد رحمه الله عن تعزية أهل الذمة ، وهي تخرج على عيادتهم . وفيها روايتان : إحداهما : لا نعوذهم . فكذلك لا نعزيهم ، لقول النبي ﷺ : « لا تبدءوهم بالسلام » وهذا في معناه . والثانية نعوذهم : لأن النبي ﷺ « أتى غلاماً من اليهود كان مريضاً يعوده فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم . فنظر إلى أبيه وهو عند رأسه فقال له : أسلم أبا القاسم . فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي أنقذه بي من النار » رواه البخاري . فعلى هذا نعزيهم ، فنقول في تعزيتهم بمسلم : أحسن الله عزاءك وغفر لميتك . وعن كافر ، أخلف الله عليك ولا نقص عددك ، وبقيصيد زيادة عددك لتكثر جزيتهم . وقال أبو عبد الله بن بطة : يقول : أعطاك الله على مصيبتك أفضل مما أعطى أحداً من أهل دينك . فأما الرد من المعزى فبلغنا عن أحمد بن الحسين قال : سمعت أبا عبد الله وهو يعزى في عبث بن عمه ، وهو يقول : استجاب الله دعائك ورحمنا وإياك .

❦ فصل ❦

قال أبو الخطاب : يكره الجلوس للتعزية . وقال ابن عتيل : يكره الاجتماع بعد خروج الروح ، لأن فيه تهيباً للحزن . وقال أحمد : أكره التعزية عند القبر إلا لمن لم يعز ، فيعزى إذا دفن الميت ، أو قبل أن يدفن . وقال : إن شئت أخذت بيد الرجل في التعزية ، وإن شئت لم تأخذ ، وإذا رأى الرجل قد شق ثوبه على المصيبة عزاه ، ولم يترك حقاً لباطل ، وإن نهاه فحسن . « مسألة » قال في البكاء غير مكروه إذا لم يكن معه نذب ، ولا نباحة .

أما البكاء بمجرد فلا يكره في حال ، وقال الشافعي : يباح إلى أن تخرج الروح ، ويكره بعد ذلك لما روى عبد الله بن عتيك قال : « جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن ثابت يعوده ، فوجده قد غلب ، فصاح به ، فلم يجبه ، فاستزجعه ، وقال : غلبنا عليك أبا الربيع . فصاح النسوة وبكين ، فجعل ابن عتيك يسكنهن . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : دعهن ، فإذا وجب فلا تبكين بأكية » بمعنى إذا مات .

ولنا : ما روى أنس قال : « شهدنا بنت رسول الله ﷺ ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً على القبر . فرأيت عيني تدمعان » وقيل النبي ﷺ عثمان بن مظعون وهو ميت ، ورفع رأسه ، وعيناه تهرقان . وقال أنس : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الراية زيداً فصيب ، ثم أخذها جعفر فصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فصيب ، وإن عيني رسول الله ﷺ لتذر فإن »

وقالت عائشة « دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَبَّلَهُ ثُمَّ بَكَى » . وكلها أحاديث صحاح . وروى الأُمويُّ في المغازي عن عائشة : « أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ لَمَّا مَاتَ جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، حَتَّى اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِمَا أَصْوَاتُهُمَا » . ويروى « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَهُوَ فِي غَاشِيَتِهِ فَبَكَى وَبَكَى أَصْحَابُهُ » ، وقال : أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ ، وَلَا يَحْزِنُ الْقَلْبَ ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهِذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ » . وعنه رضى الله عنه « أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُنْذِرَانِ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : يَا ابْنَ عَوْفٍ إِنَّهَا رَحْمَةٌ ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى ، فَقَالَ : إِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضَى رَبَّنَا ، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ » متفق عليهما . وحديثهم محمول على رفع الصوت ، والندب ، وشبههما ، بدليل ما روى جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ ابْنَهُ فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ فَبَكَى ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : أَتَبْكِي ؟ أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبُكَاءِ ؟ قَالَ لَا ، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَقَّيْنِ فَاجْرَبْنِ ، صَوْتِ عِفْدٍ مُصِيدَةٍ ، وَخَشِ وَجْوهٍ وَشَقِّ جُيُوبٍ ، وَرَنَةِ شَيْطَانٍ » قال الترمذى : هذا حديث حسن . وهذا يدل على أنه لم ينه عن مُطلق البكاء . وإنما نهى عنه موصوفاً بهذه الصفات . وقال عمر رضى الله عنه : « مَا عَلَى نِسَاءِ بَنِي الْمُغِيرَةِ أَنْ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ مَا لَمْ يَكُنْ يَقَعُ أَوْ لَقَمَةً » قال أبو عبيد : اللقطة : رفع الصوت ، والنقع : التراب يوضع على الرأس .

فصل

وأما الندب : فهو تعداد محاسن الميت ، وما يلقون بفقده بلفظ النداء . لأنه يكون بالواو مكان الياء ، وربما زيدت فيه الألف ، والهاء ، مثل قوهم : وارجلناه واجبلناه ، وانقطاع ظهراه ، وأشباه هذا . والنياحة وخش الوجوه ، وشق الجيوب وضرب الخدود ، والنداء بالويل والثبور : فقال بعض أصحابنا : هو مكروه . ونقل حرب عن أحمد كلاماً فيه احتمال لإباحة النوح والندب ، اختاره الخلال وصاحبه لأن وائلة بن الأسقع وأبا وائل كانا يستمعان النوح ويبكين . وقال أحمد : إذا ذكرت المرأة مثلاً ما حكي عن فاطمة في مثل النداء لا يكون مثل النوح ، بمعنى لا بأس به . وروى عن فاطمة رضى الله عنها أنها قالت : « يَا أَبَتَاهُ ، مِنْ رَبِّهِ مَا أَذْنَاهُ ، يَا أَبَتَاهُ ، إِلَى جَبْرِيلَ أَنْعَاهُ ، يَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبُّا دَعَاهُ » . وروى عن علي رضى الله عنه : « أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخَذَتْ قُبْضَةً مِنْ تُرَابِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَتْهَا عَلَى عَيْنَيْهَا ، ثُمَّ قَالَتْ :

فصل

(٣) ياهزانه : يضرانه بجمع أيدهما على جانبي فمه وشدقيه تأديباً له على صدور هذا الكلام منه ، والفعل طز ياهز من باب منع يمنع وقولهما : أهكذا كنت : تبكيت له وتوبيخ .

عنها تحملها على ظاهرها ، ووافقها ابن عباس . قال ابن عباس : « ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ عَمْرًا ، مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ : « وَاللَّهُ أَضْحَكَ وَأَبْكَى » وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ لابْنَ عَمْرِو بْنِ حِينَ رَوَى حَدِيثَهُ ، فَمَا قَالَ شَيْئًا ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وحمله قوم على من كان النوحُ بسببه ، ولم ينفه أَهْلُهُ لقول الله تعالى (٦٦ : ٦ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) وقول النبي ﷺ : « كُنْكُمْ رَاعٍ وَكُنْكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » وحمله آخرون على من أوصى بذلك في حياته ، كقول طرفة :

إِذَا مِتُّ فَأَنْعَمِي بِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَى الْجَنِّبِ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ
وَقَالَ آخَرُ : مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّهَاتِي بَاكِيًا أَبَدًا فَالْيَوْمَ إِنِّي أَرَانِي الْيَوْمَ مَقْبُوضًا
سَمِعْتَنِيهِ فَلَأَنِّي غَيْرُ سَامِعِهِ إِذَا جُعِلْتُ عَلَى الْأَعْنَاقِ مَعْرُوضًا

ولا بد من حمل البكاء في هذه الأحاديث على البكاء غير المشروع ، وهو الذي معه دُب ، ونياحة ، ونحو هذا ، بدليل ما قدمناه من الأحاديث في صدر المسألة .

فصل

وينبغي للمصاب أن يستعين بالله تعالى ، ويتمزّي بعزائه ويمتثل أمره في الاستعانة بالصبر والصلاة ، وينتجز ما وعد الله به الصابرين ، حيث يقول سبحانه : (٢ : ١٥٥ - ١٥٧) بَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) وروى مسلم في صحيحه عن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ) اللَّهُمَّ أَجْرِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلَفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا آجَرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا ، قَالَتْ : فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْلَفَ لِي خَيْرًا مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَلِيَحْذَرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ يُخْطِئُ أَجْرَهُ ، وَيُسْخِطُ رَبَّهُ ، مِمَّا يَشَبْهُ التَّظَلُّمَ ، وَالِاسْتِغَاثَةَ : فَإِنَّ اللَّهَ عَدْلٌ ، لَا يَجُورُ ، وَلَهُ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى ، وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يَرِيدُ ، فَلَا يَدْعُو عَلَى نَفْسِهِ . فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » وَيَحْتَسِبُ ثَوَابَ اللَّهِ وَيُحَمِّدُهُ . لَمَّا رَوَى أَبُو مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

لِلْإِسْكَةِ : قَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : قَبَضْتُمْ ثَمَرَةَ فَوَادِهِ ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ .
فَيَقُولُ : مَاذَا قَالَ عَبْدِي ؟ فَيَقُولُونَ : حَدَّثَكَ وَأَسْتَرْجَع . فَيَقُولُ : ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَاسْمُوهُ
بَيْتَ الْحَمْدِ قَالَ « الترمذى : هذا حديث حسن غريب .

« مسألة » قال ﴿ ولا بأس أن يصلح لأهل الميت طعاماً يبعث به إليهم ، ولا يصلحون هم طعاماً
يُطعمون الناس ﴾ .

وجملته : أنه يستحب لإصلاح طعام لأهل الميت ، يبعث به إليهم إعانة لهم ، وجبراً لقلوبهم . فإنهم
ربما اشتغلوا بمصيبتهم ، ومن يأتي إليهم عن إصلاح طعام لأنفسهم . وقد روى أبو داود في سننه بإسناده
عن عبد الله بن جعفر ، قال : « لما جاء نَعْيُ جَعْفَرٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اصْنَعُوا لآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا .
فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ » . وروى عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال « فَمَا زَالَتِ السَّنَةُ فِينَا حَتَّى تَرَكَهَا
مَنْ تَرَكَهَا » فأما صنع أهل الميت طعاماً للناس فمكروه ، لأن فيه زيادة على مصيبتهم وشغلاً لهم إلى
شغلهم ، وتشبهاً بصنع أهل الجاهلية . ويروى « أن جريراً وفد على عمر فقال : هل ينأخ على ميتكم ؟
قال : لا ، قال : وهل يجتمعون عند أهل الميت ، ويجعلون الطعام ؟ قال : نعم . قال : ذاك النوح » وإن
دعت الحاجة إلى ذلك جاز ، فإنه ربما جاءهم من يحضر ميتهم من القرى ، والأماكن البعيدة « ويبعث
عندهم ولا يمكنهم إلا أن يضيفوه .

« مسألة » قال ﴿ والمرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها ، ويسطو عليه القوابلُ
فيُخْرِجْنَهُ ﴾ .

معنى « يسطو القوابل » أن يَدْخِلْنَ أَيْدِيَهُنَّ فِي فَرْجِهَا ، فيُخْرِجْنَ الْوَلَدَ مِنْ مَخْرَجِهِ . والمذهب أنه
لا يشق بطن الميتة لإخراج ولدها ، مسامة كانت أو ذميمة وتخْرِجُهُ الْقَوَابِلُ إِنْ عَلِمْتَ حَيَاتَهُ بِحَرَكَةٍ ، وإن
لم يوجد نساء لم يسط الرِّجَالُ عليه . وَتُتْرَكُ أُمُّهُ حَتَّى يُتَيَقَّنَ مَوْتُهُ ، ثُمَّ تُدْفَنُ . ومذهب مالك ، وإسحاق
قريب من هذا ، ويحتمل أن يُشَقَّ بَطْنُ الْأُمِّ إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْجَنِينَ يَحْيَا ، وهو مذهب
الشافعي^(١) لأنه إلتلاف جزء من الميت لإبقاء حيٍّ فجاز ، كما لو خرج بعضه حيًّا ، ولم يمكن خروج بقيته
إلا بشق ، ولأنه يشق لإخراج المال منه ، فلا بقاء للحَيِّ أُولَى .

(١) مذهب الشافعي هنا قوى ، ولا سيما أن الطب تقدم ، وأصبح يمكن الطبيب معرفة حياة الميت
وعدمها ، وأصبح شق البطن عملية ناجحة متعارفاً عليها بين الناس في الأحياء وتسمى عملية القيصرية ، ولا
يترتب عليها إلتلاف جزء من الميت كما يقول المؤلف ، بل يمكن خياطة الشق بعد إخراج الطفل ، كما يفعل
بالحي ، وفي هذا إخراج للحَيِّ من الميت .

ولنا : أن هذا الولد لا يعيش عادة^(١) ولا يتحقق أنه يحيا ، فلا يجوز هتك حرمة متيقنه لأمر موهوم ، وقد قال عليه السلام « كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » رواه أبو داود ، وفيه مثله . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، وفارق الأصل فإن حياته متيقنة ، وبقاءه مظنون . فعلى هذا إن خرج بعض الولد حيا ، ولم يمكن إخراجه إلا بشقِّ شقِّ المَحَلِّ ، وأُخرج لما ذكرنا ، وإن مات على تلك الحال فأمكن إخراجه أُخْرِجَ وَغُسِّلَ ، وإن تعذرَ غُسله تُرِكَ ، وَغُسِّلَتِ الْأُمُّ ، وما ظهر من الولد . وما بقى في حكم الباطن ، لا يحتاج إلى التيمم من أجله ، لأن الجسيم كان في حكم الباطن ، فظهر البعض ، فتملّق به الحكم ، وما بقى فهو على ما كان عليه ، ذكر هذا ابن عقيل . وقال : هي حادثة سُئِلَتْ عنها فَأُفْتِيَتْ فيها .

فصل

وإن بَلَغَ الْمَيِّتُ مَالاً لم يَحُلْ من أن يسكون له أو لغيره ، فإن كان له لم يُشَقَّ بطنه ، لأنه استهلكه في حياته ، ويحتمل أنه إن كان يسيراً تُرِكَ ، وإن كثرت قيمته شُقَّ بطنه ، وأُخرج ، لأن فيه حفظاً للمال عن الضياع ، ونفع الورثة الذين تعاق حتمهم بماله بمرضه ، وإن كان المال لغيره ، وابتاعه بإذنه ، فهو كماله ، لأن صاحبه أذن في إتلافه ، وإن بَلَعَهُ غَضَباً ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يُشَقَّ بطنه ، وَيُغْرَمُ مِنْ تَرْكِهِ ، لأنه إذا لم يُشَقَّ من أجل الولد المرجو حياته ، فمن أجل المال أولى .

(والثاني) يُشَقَّ إن كان كثيراً ، لأن فيه دفع الضرر عن المالك بردّ ماله إليه ، وعن الميت بإبراء ذمته ، وعن الورثة بحفظ التركة لهم ، ويفارق الجنين من وجهين :

(أحدهما) أنه لا يتحقق حياته^(٢) .

(والثاني) أنه ما حصل بحمايته^(٣) . فعلى هذا الوجه إذا بَلَغَ جَسَدُهُ ، وغلب على الظن ظهور المال

(١) إذا كان الولد في تمام أشهره فإنه يحيا ، لوجود المراضع اللاتي يمتن مقام الأم ، وحياته بعد تقرير الأطباء ذلك ليس أمراً موهوماً ، بل هو متيقن وأما حرمة كسر عظم الميت ، فذلك إذا كان بدون فائدة ، أما ، إذا كان لفائدة عظيمة كحياة إنسان فلا مانع منه شرعاً .

(٢) سبق أنه يمكن معرفة إمكان حياته بقول الطبيب الثمة .

(٣) سواء حصل دخول المال في جوف الإنسان الحى بيسده أو بيد غيره وجب إخراجه بالطرق الطبية المعروفة أولاً بدون جراحة ، فإذا لم يمكن إلا بجراحة ناجحة تبقى معها حياة من بَلَغَ المال وجب لجراء الجراحة ، أما إذا كانت الجراحة لا تؤمن عاقبتها ، فيغرم مثل المال .

وتخلصه من أعضاء الميت جاز نبشه ، وإخراجه . وقد روى أبو داود : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : إِنَّ هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ ^(١) وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعَهُ غُصْنًا مِنْ ذَهَبٍ إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصْبَتْهُ مَوْتُهُ مَعَهُ » فابتدره الناس فاستخرجوا الغصن ، ولو كان في أذن الميت حلق ، أو في إصبعه خاتمٌ أخذ ، فإن صعب أخذه بُرِدَ وأُخِذَ ، لأن تركه تضییع للمال .

❦ فصل ❦

وإن وقع في القبر ماله قيمة نُبِشَ ، وأُخْرِجَ . قال أحمد : إذا نسي الخفَّارُ مِسْحَاتَهُ في القبر جاز أن يُنْبَشَ عنها . وقال في الشيء يسقط في القبر مثل الفأس والدرهم يُنْبَشُ ، قال : إذا كان له قيمة يعنى يُنْبَشُ . قيل : فإن أعطاه أولياء الميت ؟ قال : إن أعطوه حقه أى شيء يُريد ؟ وقد روى أن المغيرة بن شعبه طرح خاتمَهُ في قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ثم قال : خاتمي ، ففتَّحَ مَوْضِعَهُ مِنْهُ فَأَخَذَ الْمُغِيرَةُ خَاتَمَهُ فكَانَ يَقُولُ : أَنَا أَقْرَبُكُمْ عَنْهُدَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

❦ فصل ❦

وإن دفن من غير غُسل ، أو إلى غير القبلة نُبِشَ ، وَغُسِّلَ وَوُجِّهَ ، إِلَّا أَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَفَسَّخَ ، فيترك . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لا يُنْبَشُ ، لأنَّ النُبشَ مُثَلَّةٌ وقد نُهِى عنها .

ولنا : أن الصلاة تجب ولا تسقط بذلك ، كإخراج ماله قيمة ، وقولهم : إن النُبشَ مُثَلَّةٌ . قلنا : إنما هو مُثَلَّةٌ في حق من يُقبر ولا يُنْبَشُ .

❦ فصل ❦

وإن دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فمن أحد أنه يُنْبَشُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وعنه أنه إن صَلَّى على القبر جاز . واختار القاضي : أنه يُصَلَّى على القبر ، ولا يُنْبَشُ ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِ الْمَسْكِينَةِ ، ولم يُنْبَشْهَا . ووجه الأول أنه دُفِنَ قَبْلَ وَاجِبِ فُتُوشٍ ، كما لو دُفِنَ من غير غُسل ، وإِنَّمَا يُصَلَّى على القبر عند الضرورة . وأما المسكينة فقد كانت صَلَّى عَلَيْهَا ، ولم

(٣) أبو رغال : بكسر الراء هو أبو ثقيف وكان من ثمود وكان بحرم مكة يدفع عنه ، فلما خرج منه أصابته المقمة التي أصابت قومه في الطريق إلى الطائف فدفن هناك ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث حين خرج إلى الطائف مع أصحابه فوجد قبر أبي رغال هناك .

تبقى الصلاة عليها واجبة فلم تُنْبَشْ لذلك ، فأما إن تغير الميت لم يُنْبَشْ بحال .

فصل

وإن دفن بغير كفن ففيه وجهان : أحدهما يُترك ، لأن القصد بالكفن ستره ، وقد حصل ستره بالتراب ، والثاني : يُنْبَشْ ، ويكفن ، لأن التكفين واجب ، فأشبه الغسل ، وإن كفن بثوب منصوب . فقال القاضي : يُعَرِّمُ قيمته من تركته ، ولا يُنْبَشْ ، لما فيه من هتك حرمة مع إمكان دفع الضرر بدونها ، ويحتمل أن يُنْبَشْ إذا كان الكفن باقياً بحاله ليرد إلى مالكه عن ماله ، وإن كان بالياً فقيمه من تركته ، فإن دُفِنَ في أرض غصب أو أرض مُشْتَرَكَةٍ بينه وبين غيره بغير إذن شريكه نُبَشْ ، وأخرج ، لأن القبر في الأرض يدوم ضرره ، ويسكثر بخلاف الكفن . فإن أذن المالك في الدفن في أرضه ثم أراد إخراجه لم يملك ذلك ، لأن في ذلك ضرراً ، وإن بلى الميت ، وعاد تراباً فلصاحب الأرض أخذها ، وكل موضع أجزأنا نُبَشْه لحرمة ملك الأدي ، فالمتحب تركه احتراماً للميت .

« مسألة » قال ﴿ وإذا حضرت الجنازة ، وصلاة الفجر بُدِءَ بالجَنَازَةِ ، وإذا حضرت صلاة المغرب بُدِءَ بالمغرب ﴾ .

وجملته : أنه متى حضرت الجنازة والمكتوبة بدىء بالمكتوبة ، إلا الفجر والعصر : لأن ما بعدهما وقت نُهِىَ عن الصلاة ، فيه ، نص عليه أحمد ، على نحو من هذا ؛ وهو قول ابن سيرين . ويروى عن مجاهد ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وقتادة ، أنهم قالوا : يُبْدَأُ بالمكتوبة ، لأنها أهم وأيسر ، والجنازة يتناول أمرها ، والاشتغال بها ، فإن قدم جميع أمرها على المكتوبة أفضى إلى تفويتها ، وإن صلى عليها ثم انتظر فراغ المكتوبة لم يعد تقديمها شيئاً إلا في الفجر والعصر ، فإن تقديم الصلاة عليها بعيد أن يقع في غير وقت النهي عن الصلاة ، فيكون أولاً .

فصل

قال أحمد : تكرر الصلاةُ بمعنى على الميت في ثلاثة أوقات : عند طلوع الشمس ، ونصف النهار ، وعند غروب الشمس ، وذكر حديث عُقبة بن عامر : ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْنَاهَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، أَوْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى يَمِيلَ ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ ، رواه مسلم . ومعنى تَضَيَّفَ : أى تَجَنَّحَ وتميل للغروب ، من قولك تَضَيَّفْتُ فلاناً : إذا مِلْتَ إليه . قال ابن المبارك : معنى أن نقبر فيهن مَوْتَانَا : يعنى الصلاة على الجنازة . قيل لأحمد : الشمس على الحيطان مُصْفَرَّةٌ ؟ قال : يُصَلَّى عَلَيْهَا

ما لم تَذَنْ للغروب فلا ، وتجاوز الصلاة على الميت في غير هذه الأوقات ، روى ذلك عن ابن عمر ، وعطاء ، والنخعي ، والأوزاعي ، والثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وحكى عن أحمد أن ذلك جائز ، وهو قول للشافعي قياساً على ما بعد النجر ، والعصر ، والأولُ أصح ، لحديث عُقبة بن عامر ، ولا يصح القياس على الوقتين الآخرين لأن مدتهما تطول ، فيُخاف على الميت فيهما ، ويشق انتظار خروجهما ، بخلاف هذه . وكره أحمد أيضاً دفن الميت في هذه الأوقات لحديث عُقبة . فأما الصلاة على القبر والغائب ، فلا يجوز في شيء من أوقات النهي ، لأن علة تجويزها على الميت مُعللة بالخوفِ عليه ، وقد أُمن ذلك هاهنا ، فيبقى على أصل المنع ، والعملُ بمموم النهي .

فصل

فأما الدفن ليلاً . فقال أحمد : وما بأس بذلك . وقال : أبو بكر دُفِنَ ليلاً . وعلى دفن فاطمة ليلاً . وحديث عائشة : كُنَّا سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَمَنَّ دُفْنَ لَيْلًا عُثْمَانُ ، وَعَائِشَةُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَرَخَّصَ فِيهِ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ ، وَعَطَاءُ وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وكرهه الحسن . لما روى مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم خُطِبَ يوماً ، فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائلي ، ودُفِنَ ليلاً ، فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ . وقد روى عن أحمد أنه قال : إليه أذهب .

ولنا ما روى ابن مسعود قال : والله لَكُنَّا نَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَهُوَ فِي قَبْرِ ذِي النِّجَادِينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَهُوَ يَقُولُ : « أَدْنِيَا مِنِّي أَخَا كَمَا حَتَّى أَسْنِدَهُ فِي أَحْدِهِ » ، ثُمَّ قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِهِ وَقَامَ عَلَى قَبْرِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُمْسَيْتُ عَنْهُ رَاضِيًا فَارْضَ عَنْهُ » وكان ذلك ليلاً ، قال : فوالله لقد رأيتني وَلَوِدِدْتُ أَنَّي مَكَانَهُ ، وَلَقَدْ أَسْنَدْتُ قَبْلَهُ بِخَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةً ، وَأَخَذَهُ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ » رواه الحلال في جامعه . وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا ، فَاسْتَرْجَ لَهُ سِرَاجٌ ، فَأَخَذَ مِنْ قَبْلِ الْقِبْلَةِ وَقَالَ : « رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتُ لَأَوَاهَا تَلَاءً^(١) لِلْقُرْآنِ » . قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وروى أن النبي ﷺ سأل عن رجل فقال « مَنْ هَذَا » قالوا : فلان ، دُفِنَ البارحة ، فَصَلَّى عَلَيْهِ .

(١) تلاء : كثير التلاوة للقرآن ، وهي صيغة مبالغة من التلاوة على وزن فعال بتشديد العين وأصاها تلاو ، فوقعت الواو آخر الكلمة بعد ألف زائدة ، فقلبت همزة تخفيفاً لنطقها على اللسان ، وهذه قاعدة صرفية معروفة .

أخرجه البخاري ، فلم ينسكرك عليهم . ولأنه أحد الآيتين^(١) ، فجاز الدفن فيه كأنهار . وحديث الزجر محمول على الكراهة ، والتأديب ، فإن الدفن نهاراً أولى ، لأنه أسهل على متبعمها ، وأكثر للمصلين عليها وأمكن لاتباع السنة في دفنه وإلحاده .

« مسألة » قال ﴿ ولا يصلي الإمام على الغال ، ولا من قتل نفسه ﴾ .

الغال : هو الذي يكتم غنيمته ، أو بعضها ليأخذها لنفسه ، ويختص به . فهذا لا يصلي عليه الإمام ، ولا على من قتل نفسه متعمداً ، ويصلي عليه سائر الناس ، نصّ عليهما أحمد . وقال عمر بن عبد العزيز ، والأوزاعي : لا يصلي على قاتل نفسه بحال ، لأن من لا يصلي عليه الإمام لا يصلي عليه غيره ، كشهيد المعركة . وقال عطاء ، والنخعي ، والشافعي : يصلي الإمام وغيره على كل مسلم ، لقول النبي ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » رواه الخلال بإسناده .

ولنا : ما روى جابر بن سمره : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاؤُوهُ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ » . رواه مسلم . وروى أبو داود أن رجلاً انطلق إلى النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم فأخبره عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، قَالَ : « وَمَا يُدْرِيكَ ؟ » قَالَ : رَأَيْتُهُ يَنْحَرُ نَفْسَهُ ، قَالَ « أَنْتَ رَأَيْتَهُ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « إِذَا لَا أَصَلَّى عَلَيْهِ » . وروى زيد بن خالد الجهني قال : تَوَفَّى رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يَوْمَ خَيْبَرٍ ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » فَتَغَيَّرَتْ وُجُوهُ الْقَوْمِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ قَالَ : « إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ » احتج به أحمد . واختص هذا الامتناع بالإمام لأن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على الغال قال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . وروى أنه أمر بالصلاة على قاتل نفسه ، وكان النبي ﷺ هو الإمام فألحق به مَنْ سواه في ذلك ، ولا يلزم من ترك صلاة النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم ترك صلاة غيره . فإن النبي ﷺ كان في بدء الإسلام لا يصلي على مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ ، وَيَأْمُرُهُمُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قِيلَ هَذَا خَاصٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَأَنَّ صَلَاتَهُ سَكَنٌ قَلْنَا : مَا ثَبَتَ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ صلى الله عليه وسلم ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى اخْتِصَاصِهِ دَلِيلٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ صلى الله عليه وسلم الصلاة على مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ . قَلْنَا : ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدُ . فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُوْتَى بِالرَّجُلِ الْمَتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَقُولُ : « هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ وَفَاءٍ ؟ » فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ الْفَتْوحَ قَامَ ، فَقَالَ : « أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تَوَفَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَرَكَ دَيْنًا عَلَى قَضَاؤِهِ ،

(١) يريد بالآيتين الليل والنهار ، فهما آيتان من آيات الله ، أى علامتان من علامات وجوده وقدرته وجبيل صنعه ، وقد قال الله تعالى : (ومن آياته الليل والنهار ، والشمس ، والقمر) .

وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوَرَنَةً » قال الترمذى هذا حديث صحيح ، ولولا النسخ كان كسألتنا . وهذه الأحاديث خاصة ، فيجب قديمها على قوله : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » على أنه لا تعارض بين الخبرين . فإن النبي ﷺ ترك الصلاة على هذين ، وأمر بالصلاة عليهما . فلم يكن أمره بالصلاة عليهما منافياً لتركه الصلاة عليهما ، كذلك أمره بالصلاة على مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

فصل

قال أحمد : لا أشهد الجهمية ، ولا الرافضة ^(١) ، ويشهد من شاء ، وقد ترك النبي ﷺ الصلاة على أقل من هذا : الدين ، والغلول ^(٢) ، وقاتل نفسه . وقال : لا يصلى على الرافضى ، وقال أبو بكر ابن عيَّاش : لا أصلى على رافضى ولا حرورى ^(٣) . وقال الفريابي : من شتم أبا بكر فهو كافر ، لا أصلى عليه ، قيل له : فكيف نصنع به وهو يقول لا إله إلا الله ؟ قال : لا تمسوه بأيديكم ، ارفعوه بالخشب ، حتى تواروه في حفرته . وقال أحمد : أهل البدع لا يعادون إن مَرَضُوا ، ولا تشهد جنازتهم إن ماتوا ، وهذا قول مالك . قال ابن عبد البر : وسائر العلماء يصَلُّون على أهل البدع والخوارج وغيرهم ، لعموم قوله ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » .

ولنا : أن النبي ﷺ ترك الصلاة بأدون ^(٤) من هذا ، فأولى أن نترك الصلاة به . وروى ابن عمر أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وَأَنَّ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ ، فَإِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » رواه الإمام أحمد .

فصل

ولا يصلى على أطفال المشركين ، لأنَّ لهم حكم آبائهم ، إلا من حكمنا بإسلامه ، مثل أن يسلم أحد

(١) الرافضة : فرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ثم قالوا له : تبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر ، فأبى وقال : كانا وزيرى جدى ، وتركوه ورفضوه ، وارفضوا عنه ، فسموا : الروافض والرافضة لذلك .

(٢) أى صاحب الدين الذى لا وفاء له ، وصاحب الغلول وقد سبق بيانه .

(٣) الحرورى : الخارجى ، وهو أحد الخوارج الذين خرجوا على الإمام على رضى الله عنه ، وسموا بذلك نسبة إلى حروراء ، وهى بلدة اجتمعوا فيها أول اجتماع لهم .

(٤) أى بسبب أدون : أى أقل من هذا .

أبويه ، أو يموت أو يُسَبَّي مُنفرداً من أبويه ، أو من أحدهما ، فإنه يُصَلَّى عليه . قال أبو ثور : من سُبِّي من أحد أبويه لا يُصَلَّى عليه حتى يختارَ الإسلام .

ولنا : أنه محكوم له بالإسلام أشبه ما لو سُبِّي منفرداً منهم .

فصل

وَيُصَلَّى على سائر المسلمين من أهل الكبائر ، والمرجوم في الزُّنا ، وغيرهم . قال أحمد : من استقبل قبلتنا ، وصَلَّى بصلاتنا نُصَلَّى عليه ، وندفنه ، ويُصَلَّى على ولد الزُّنا ، والزانية ، والذي يُقاد منه بالقصاص أو يُقتل في حَدٍّ . وسئل عمن لا يُعطى زكاة ماله ، فقال : يُصَلَّى عليه ، ما يُعلم أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ترك الصلاة على أحدٍ إلا على قاتلٍ نفسه ، والغال ، وهذا قول عطاء ، والنخعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . إلا أن أبا حنيفة قال : لا يُصَلَّى على الأبقار ، ولا الحارثين ، لأنهم باينوا أهل الإسلام ، أشبهوا أهل دار الحرب . وقال مالك : لا يُصَلَّى على من قُتل في حَدٍّ لأن أبا بَرزَةَ الأسلمي ، قال : لم يُصَلِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على ماعز بن مالك ، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، رواه أبو داود ^(١) .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » رواه الخلال بإسناده . وروى الخلال بإسناده ، عن أبي شَمِيلَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى قُبَاءَ فَاسْتَقْبَلَهُ رَهْطٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَحْمِلُونَ جَنَازَةً عَلَى بَابٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا هَذَا ؟ » قَالُوا : تَمْلُوكُ لَالَ فُلَانٍ ، قَالَ : « أَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » قَالُوا : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ وَكَانَ ، قَالَ : « أَكَانَ يُصَلِّي ؟ » قَالُوا : قَدْ كَانَ يُصَلِّي ، وَيَدْعُ ، فَقَالَ لَهُمْ : « ارْجِعُوا بِهِ ، فَغَسَّوْهُ وَكَفَّنُوهُ ، وَصَلُّوا عَلَيْهِ ، وَادْفِنُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَادَتِ الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بِيَدِي وَبَيْنَهُ » .

وأما أهل الحرب : فلا يُصَلَّى عليهم ، لأنهم كفار ، ولا يُقبل فيهم شفاعة ، ولا يُستجاب فيهم دُعاء . وقد نهينا عن الاستغفار لهم ، وقال الله تعالى لنبيه (٩ : ٨٤) وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ (٩ : ٨٠) إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ (١) وأما ترك الصلاة على ماعز ، فيجتمل أن النبي ﷺ أَمَرَ مَنْ يُصَلَّى عليه لعذر ، بدليل أنه رَجِمَ الْغَامِذِيَّةَ ،

(١) هذا الحديث في إسناده بعض المجهولين ، وكيف يترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه مع أنه قال في الغامدية التي زنت ورجها ثم صلى عليها : « لقد تابت توبة لو قسمت على أهل المدينة لكفتمهم ، إنه أولى بالصلاة عليه من غيره الذين يشربون الخمر ، ويؤذون جيرانهم بألسنتهم وأعمالهم ولا يتوبون عن ذلك ، بل يهرون عليه .

وَصَلَّى عَلَيْهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تَرْجُئُهَا وَتُصَلِّي عَلَيْهَا ؟ فَقَالَ : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ » كَذَلِكَ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَرَوَى مَعْمَرٌ ، وَهَيْشَامٌ عَنْ أَبِي أَنَسٍ أَنَّهُ أَسْرَمَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ ﴿ وَإِذَا حَضَرَتْ جَنَازَةُ رَجُلٍ ، وَامْرَأَةٍ ، وَصَبِيٍّ ، جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ . وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ ، وَالصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا ﴾ .

لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الرِّجَالِ غَيْرُهُمْ أَنَّهُ يُجْعَلُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ نِسَاءٌ ، وَصَبِيَّانِ ، فَتَقْلُ الْخُرَاقِيُّ هَاهُنَا أَنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدَمُ مِمَّا يَلِي الرَّجُلَ ، ثُمَّ يُجْعَلُ الصَّبِيُّ خَلْفَهُمَا ، مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ . لِأَنَّ الْمَرْأَةَ شَخْصٌ مُكَلَّفٌ ، فَهِيَ أُحْجَجُ إِلَى الشَّفَاعَةِ . وَلِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَارِ بْنِ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ نُوفَلٍ : أَنَّهُ شَهِدَ جَنَازَةَ أُمِّ كَلْثُومٍ ، وَابْنِهَا ، فَجُعِلَ الْإِسْلَامُ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ ، وَفِي الْقَوْمِ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقَالُوا : هَذِهِ السُّنَّةُ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ الرِّجَالَ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَالصَّبِيَّانِ أَمَامَهُمْ ، وَالنِّسَاءَ يَلِينَ الْقَبْلَةَ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُمْ يَقْدَمُونَ عَلَيْهِنَّ فِي الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، فَكَذَلِكَ يَقْدَمُونَ عَلَيْهِنَّ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْجَنَازَةِ كَالرِّجَالِ .

وَأَمَّا حَدِيثُ عُثْمَانَ ، فَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ جَعَلَهَا مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ ، وَجَعَلَ ابْنَهَا مِمَّا يَلِيهِ كَذَلِكَ ، رَوَاهُ سَعِيدٌ وَعُمَارُ بْنُ مَوْلَى بَنِي سُكَيْمٍ ، عَنْ عُمَارِ بْنِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ . وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا وَلَفْظُهُ قَالَ : شَهِدْتُ جَنَازَةَ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ فَقَدَّمَ الصَّبِيَّ مِمَّا يَلِي الْقَوْمَ ، وَوَضَعْتُ الْمَرْأَةَ وَرَاءَهُ ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو قَتَادَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالُوا لَهُمْ ، فَقَالُوا : السُّنَّةُ .

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَلَا يَصِحُّ ، فَإِنْ زِيدَ بِنَ عُمَرَ هُوَ ابْنُ أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ عَلِيٍّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ مَعَهَا ، وَكَانَ رَجُلًا لَهُ أَوْلَادٌ كَذَلِكَ . قَالَ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَلِأَنَّ زَيْدًا ضُرِبَ فِي حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَ عَدِيٍّ فِي خِلَافَةِ بَعْضِ بَنِي أُمَيَّةٍ فَضْرِعَ وَجْهَهُ ، فَمَاتَ ، وَالتَفَّتْ صَارِحَتَانِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى أُمِّهِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا رَجُلًا .

فصل

وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الْخُنْتَى عَلَى الْمَرْأَةِ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا ، وَأَدْنَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًّا لَهَا ، وَلَا فِي تَقْدِيمِ الْخُرِّ عَلَى الْعَبْدِ ، لِشَرَفِهِ ، وَتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ فِي الْإِمَامَةِ ، وَلَا فِي تَقْدِيمِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّغِيرِ كَذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، وَحُرٍّ وَعَبْدٍ ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، يُجْعَلُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَالْمَرْأَةُ أَمَامَ ذَلِكَ ، وَالْكَبِيرُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ ، وَالصَّغِيرُ أَمَامَ ذَلِكَ ،

والحرمة مما يلي الإمام ، والملوك أمام ذلك ، فإن اجتمع حرٌّ صغير ، وعبد كبير . قال أحمد في رواية الحسن بن محمد ، في غلام حرٍّ ، وشيخ عبد ، يقدّم الحرّ إلى الإمام ، هذا اختيار الخلال ، وغلط من روى خلاف ذلك ، واحتجّ بقول عليّ : الحرّ مما يلي الإمام ، والملوك وراء ذلك ونقل أبو الحارث : يقدّم أكبرهما إلى الإمام ، وهو أصحّ إن شاء الله تعالى . لأنّه يقدّم في الصفّ في الصلاة ، وقول عليّ أراد به إذا تساويا في الكبير والصغير ، بدليل أنه قال : والكبير ممّا يلي الإمام والصغير أمام ذلك .

فصل

فإن كانوا نوعاً واحداً قدّم إلى الإمام أفضلهم لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم أُحُدٍ يَدْفِنُ الاثنين والثلاثة في القبر الواحد ، ويقدّم أكثرهم أخذاً للقرآن ، ولأنّ الأفضل يقدّم في صفّ المكتوبة فيقدّم ها هنا كالرجل مع المرأة ، وقد دلّ على الأصل قوله عليه السلام : « لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَوْكُوا الْأَخْلَامَ وَالنَّهْيَ » وإن تساؤوا في الفضل . قدّم الأكبر ، فالأكبر ، فإن تساؤوا قدّم السابق . وقال القاضي : يقدّم السابق ، وإن كان صبيّاً ، فلا تُقدّم المرأة وإن كانت سابقة لموضع الذكورية . فإن تساؤوا قدّم الإمام من شاء منهم ، فإن تشاح الأولياء في ذلك أقرع بينهم .

فصل

ولا خلاف بين أهل العلم في جواز الصلاة على الجنائز دفعةً واحدة ، وإن أفرّد كلّ جنازة بصلاةٍ جاز ، وقد روى عن النبي ﷺ أنّه صَلَّى على حمزة مع غيره . وقال حنبل : صَلَّيْتُ مع أبي عبد الله على جنازةِ امرأةٍ مَنفُوسَةٍ (١) . فصلّى أبو إسحاق على الأمّ ، واستأمر أبا عبد الله ، وقال : صَلِّ عَلَى ابْنَتَيْهَا المولودة أيضاً . قال أبو عبد الله : لو أنهما وُضِعَا جميعاً كانت صلاتهما واحدة ، تصير إذا كانت أُنثى عن يمين المرأة ، وإذا كان ذكراً عن يسارها . وقال بعض أصحابنا : إفراد كلّ جنازة بصلاة أفضل ما لم يُريدوا المبادرة . وظاهر كلام أحمد في هذه الرواية التي ذكرناها أنه أفضل في الإفراد ، وهو ظاهر حال السلف ، فإنّه لم يُنقل عنهم ذلك .

« مسألة » قال ﷺ وإن دُفِنُوا في قبر : يكون الرجل مما يلي القبلة ، والمرأة خلفه ، والصبي خلفهما ، ويجعل بين كلّ اثنين حاجزاً من ترابٍ .

وجملته : أنه إذا دُفِنَ الجماعة في القبر ، قدّم الأفضل منهم إلى القبلة ، ثم الذي يليه في الفضيلة ، على حسب تقديمهم إلى الإمام في الصلاة ، سواء على ما ذكرنا في المسألة قبل هذه . لما روى هشام بن عمار

(١) منفوسة : ميتة بحمى النفاس .

قال : شِئْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجَرَاحَاتُ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالَ : « اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا ، وَأَحْسِنُوا ، وَادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قَرَأْنَا » رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح . فإذا ثبت هذا : فإنه يحمل بين كل اثنين حاجرًا من التراب ، فيجعل كل واحد منهم في مثل القبر المنفرد لأن الكفن حائلٌ غير حصين . قال أحمد : ولو جعل لهم شبه النهر وجعل رأس أحدهم عند رجل الآخر ، وجعل بينهما شيء من التراب لم يكن به بأس ، أو كما قال .

فصل

ولا يُدفن اثنان في قبر واحد ، إلا لضرورة ، وسئل أحمد عن الاثنين والثلاثة يُدفنون في قبر واحد ، قال : أما في مصر فلا ، وأما في بلاد الروم فتكثر القتل ، فيحفر شبه النهر ، رأسُ هذا عند رجل هذا ، ويحمل بينهما حاجرًا ، لا يلتزم واحد بالآخر ، وهذا قول الشافعى . وذلك أنه لا يتعدّر في الغالب إفراد كل واحد بقبر في المصر ، ويتعدّر ذلك غالبًا في دار الحرب ، وفي موضع المعتك ، وإن وجدت الضرورة جاز دفن الاثنين ، والثلاثة وأكثَر ، في القبر الواحد ، حيثما كان من مصر ، أو غيره . فإن مات أقارب بدأ بمن يُخافُ تغيره ، وإن استووا في ذلك بدأ بأقربهم إليه ، على ترتيب النفقات : فإن استووا في القرب قدّم أنسبهم وأفضلهم .

« مسألة » قال : « وإن ماتت نصرانية وهي حاملة من مُسلم ، دفنت بين مقبرة المسلمين ، ومقبرة النصارى » .

اختار هذا الكلام أحمد ، لأنها كافرة ، لا تُدفن في مقبرة المسلمين ، فيتأذوا بمذابها ، ولا في مقبرة الكفار ، لأن ولدها مُسلم فيتأذى بمذابهم ، وتُدفن مُنفردة ، مع أنه روى عن وائلة بن الأسقع مثل هذا القول . وروى عن عمر أنها تُدفن في مقابر المسلمين . قال ابن المنذر : لا يثبت ذلك . قال أصحابنا : ويُجعل ظهرها إلى القبلة ، على جانبها الأيسر ، ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن ، لأن وجه الجنين إلى ظهرها .

« مسألة » قال : « وَيَخْلَع النَّعَال إِذَا دَخَلَ الْقَابِرَ »

هذا مُستعجبٌ . لما روى بشير بن الخصاصية قال : بينا أنا أمامي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ ، فَقَالَ « يَا صَاحِبَ السَّبْتَيْنِ أَلْقِ سَبْتَيْتِكَ »^(١) ، فنظر الرجل ، فلمّا عرف

(١) السبتين ثنية سبتية : والسبتية منسوبة إلى السبت بسكر السين ، وهو جلد البقر ، أو الجلد المدبوغ مطلقاً ، أو المدبوغ بالقرط ، والمراد بإصاحب النعلين المدبوغين ، أو بإصاحب النعلين من جلود البقر .

رسول الله صلى الله عليه وسلم خَلَعَهُمَا ، فرمى بهما « رواه أبو داود . وقال أحمد : إسناده حديث بشير ابن الخصاصية جيد ، أذهب إليه إلا من علة ، وأكثر أهل العلم لا يرون بذلك بأساً . قال جرير بن حازم : رأيت الحسن ، وابن سيرين يمشيان بين القبور في نعالها ، ومنهم من احتج بقول النبي ﷺ : « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ » رواه البخاري . وقال أبو الخطاب : يشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما كره للرجل المشي في نعليه لما فيهما من الخيلاء ، فإن نعال السبب من لباس أهل النعيم ، قال عنتر :

* يُحَذِّى نِعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ يَتَوَأَّم *

ولنا : أمر النبي ﷺ في الخبر الذي تقدم ، وأقل أحواله الذب ، ولأن خلع النعلين أقرب إلى الخشوع ، وزى أهل التواضع ، واحترام أموات المسلمين ، وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأن الميت يسمع قَرْع نعالهم لا ينفى الكراهة ، فإنه يدل على وقوع هذا منهم ، ولا نزاع في وقوعه ، وفعلهم إياه مع كراهيته . فأما إن كان للناس عذر يمنعه من خلع نعليه ، مثل الشوك يخافه على قدميه ، أو نجاسة تمسهما لم يكره المشي في النعلين . قال أحمد في الرجل يدخل المقابر وفيها شوك يخلع نعليه : هذا يضيق على الناس حتى يمشي الرجل في الشوك ، وإن فعله فحسن هو أخو ط ، وإن لم يفعله رجل ، يعني لا بأس ، وذلك لأن العذر يمنع الوجوب في بعض الأحوال ، والاستحباب أولى ، ولا يدخل في الاستحباب نزع الخفاف ، لأن نزعها يشق . وقد روى عن أحمد أنه كان إذا أراد أن يخرج إلى الجنائز لبس خفيه مع أمره بخلع النعال . وذكر القاضي أن الكراهة لا تمتد إلى النعال إلى الشمشكات ولا غيرها ، لأن النهي غير مطلق فلا يمتد إلى محله .

فصل

ويكره المشي على القبور ، وقال الخطابي : ثبت أن النبي ﷺ نهى أن توطأ القبور . وروى ابن ماجه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَأَنْ أَمْشِيَ عَلَى جَمْرَةٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ أُخْصِفَ نَعْلِي بِرَجُلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْشِيَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَمَا أَبَالِي أَوْ سَطَّ الْقُبُورُ - كَذَا قَالَ - فَصَبْتُ حَاجَتِي أَوْ وَسَطَ الشُّوقِ » ^(١) لأنه كره المشي بينها بالنعلين ، فلمشي عليها أولى .

فصل

ويكره الجلوس عليها ، والاتكاء عليها ، لما روى أبو يزيد قال : قال رسول الله ﷺ : « لَأَنْ

(١) هذا الحديث ضعيف السند مضطرب المتن ، وفيه تناقض في الفاظه .

يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ تَحْرِقُ ثِيَابَهُ فَيَتَخَلَّصُ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ « رَوَاهُ مُسْلِمٌ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ اتَّكَأَ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ : « لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ » .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ « وَلَا بَأْسَ أَنْ يَزُورَ الرِّجَالُ الْمَقَابِرَ » .

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي إِبَاحَةِ زِيَارَةِ الرِّجَالِ الْقُبُورِ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، تَرَكَهَا أَفْضَلَ عِنْدَكَ أَوْ زِيَارَتِهَا ؟ قَالَ : زِيَارَتُهَا . وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ : فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ .

فصل

وَإِذَا مَرَّ بِالْقُبُورِ أَوْ زَارَهَا اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ « وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ : « وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ » . وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : « اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَفْتِنَنَا بَعْدَهُمْ » وَإِنْ أَرَادَ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ » وَكَانَ حَسَنًا .

فصل

قَالَ وَلَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ اقْرَأُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَلَاثَ مِرَارٍ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّ فَضَّلْتَهُ لِأَهْلِ الْقَبْرِ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بَدْعَةٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ هُشَيْمٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً ، ثُمَّ رَجَعَ رَجُوعًا أَهَانَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ . فَارَوَى جَمَاعَةٌ أَنَّ أَحْمَدَ نَهَى ضَرِيرًا أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَدْعَةٌ ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ الْجَوْهَرِيُّ ، يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلْبِيِّ ؟ قَالَ : ثِقَةٌ ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي مُبَشِّرٌ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ يَقْرَأُ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ ، وَخَاتِمَتِهَا . وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو يُوصِي بِذَلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : قَارِجٌ ، فَقُلْتُ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ ^(١) . وَقَالَ الْخَلَّلُ : حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ ابْنُ الْهَيْثَمِ الْبَزَّارُ شَيْخُنَا الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ ، قَالَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُصَلِّيْ خَلْفَ ضَرِيرٍ يَقْرَأُ عَلَى الْقُبُورِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسْ خَفَّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ » وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ فَقَرَأَ عِنْدَهُ

(١) هَذَا الْحَدِيثُ مُكْرَرٌ ، تَسْكُمُ رِجَالُ السَّنَدِ فِي رَاوِيهِ بِمَا يَجْعَلُهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلرَّوَايَةِ .

أَوْ عِنْدُهَا يَسْ غُفِرَ لَهُ ^(١) .

فصل

وأى قربة فعلها ، وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك إن شاء الله ^(٢) . أما الدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، وأداء الواجبات ، فلا أعلم فيه خلافاً إذا كانت الواجبات مما يدخله القياية . وقد قال الله تعالى (٥٩ : ١٠) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ) . وقال الله تعالى (٤٧ : ١٩) وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) ودعا النبي ﷺ لأبي سلمة حين مات ، وللميت الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك ، ولكل ميت صلى عليه . وسأل رجل النبي ﷺ فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ فَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قال : نَعَمْ . رواه أبو داود . وروى ذلك عن سعد بن عبادة ، وجاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذَرَ كَتَّ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَذْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأُحِجُّ عَنْهُ ؟ قال : أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ أَوْ كُنْتَ قَاضِيَتَهُ ؟ قالت : نَعَمْ ، قال : فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » وقال للذي سأله : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ « قَالَ : نَعَمْ » وهذه أحاديث صحاح ، وفيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب ، لأن الصوم والحج والدعاء ، والاستغفار ، عبادات بدنية ، وقد أوصل الله نفعها إلى الميت ، فكذلك ماسواها ، مع ما ذكرنا من الحديث في ثواب من قرأ يس ، وتخفيف الله تعالى عن أهل المقابر بقراءته . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِعُمَرُو بْنِ الْعَاصِ : « لَوْ كَانَ أُنُوكَ مُسْلِمًا فَأَعْتَقْتُمْ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ أَوْ حَجَّجْتُمْ عَنْهُ بَلَّغْتُمْ ذَلِكَ » وهذا عام في حج التطوع ، وغيره . ولأنه عمل بر ، وطاعة فوصل نفعه وثوابه ، كالصدقة ، والصيام ، والحج الواجب . وقال الشافعي ماعدا الواجب ، والصدقة ، والدعاء ، والاستغفار ، لا يفعل عن الميت ، ولا يصل ثوابه إليه ، لقول الله تعالى (٥٣ : ٢٩) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقول النبي ﷺ : « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ^(٣) » . ولأن نفعه لا يتعدى فاعله .

(١) وهذا الحديث وما قبله ضعيفان .

(٢) هذا يخالف ما قاله الإمام ابن تيمية في كتابه قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ، من أن ثواب القراءة إلى الميت ، وكذلك الأعمال الأخرى لا ينفعه إلا ما قرره الرسول صلى الله عليه وسلم من قوله : (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ نَافِعٍ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ) .

(٣) ومذهب الشافعي هو الحق ، وهو السنة ، كما ورد في الأحاديث . وأما ما استدل به ابن قدامة ، فلا دليل فيه على ما ادعاه ، لأن جميع الأحاديث التي ذكرها لاتعدو قضاء حج أو صوم واجبين ، والصدقة لم تحدث ولم يقرها الرسول صلى الله عليه وسلم إلا من الولد ، والولد كسب أبيه ، وهو وماله لأبيه كما قال —

فلا يعمدّ ثوابه . وقال بعضهم : إذا قرئ القرآن عند الميت ، أو أهدى إليه ثوابه كان الثواب لقارئه ، ويكون الميت كأنه حاضرها ، وترجى له الرحمة .

ولنا : ما ذكرناه ، وأنه إجماع المسلمين ، فإنهم في كل عصر ومصر ، يجتمعون ويقرءون القرآن ، ويهدون ثوابه إلى موتاهم ، من غير تكبير^(١) ولأن الحديث صحّ عن النبي ﷺ « إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِسُكَّاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » والله أكرم من أن يوصل عقوبة المعصية إليه ، ويحجب عنه المثوبة^(٢) ولأن الموصل لثواب ماسمّوه ، قادر على إيصال ثواب مامنعوه^(٣) ، والآية مخصوصة بما سمّوه ، وما اختلفنا فيه في معناه فنقيسه عليه^(٤) ولا حجة لهم في الخبر الذي احتجوا به ، فإنما دلّ على انقطاع عمله ، فلا دلالة فيه عليه . ثم لو دلّ عليه كان مخصوصاً بما سمّوه ، وفي معناه مامنعوه ، فيتمخّص به أيضاً بالقياس عليه ، وما ذكروه من المعنى غير صحيح ، فإن تعدّى الثواب ليس بفرع لتعدّى النفع ، ثم هو باطل بالصوم ، والدعاء ، والحج ، وليس له أصل يُعتبر به ، والله أعلم^(٥) .

« مسألة » قال ﴿ وتكره للنساء ﴾

اختلفت الرواية عن أحمد في زيارة النساء القبور ، فروى عنه كراهتها ، لما روت أم عطية قالت :

الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلم يعد ما أجازاه الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث المذكور وهو (إذا مات ابن آدم) الحديث . وقد بينت ذلك بإيضاح في تعليق على كتاب قاعدة جليّة في التوسل والوسيلة لابن تيمية فليطلع عليه من شاء .

(١) الذي فعله المسلمون واجتمعوا عليه من قراءة القرآن في عهد المؤلف لا يعتبر حجة شرعية يبنى عليها حكم ، وإنما الذي تبنى عليه الأحكام ، فعل الرسول صلى الله عليه وسلم والصحاب ، وإذا وصل المسلمون في عهد من العهد إلى الإجماع على ما ليس بموجود في كتاب ولا سنة ، لا يكون حكماً شرعياً ، وإنما يكون بدعة . ما لم يؤسس على الكتاب والسنة ، وما كان يجوز للمؤلف أن يحتج بهذه الحجة ، وهي ظاهرة الضعف ولا تؤدي إلى المطلوب .

(٢) سبق أن بينا أن هذا الحديث مخصوص بمن أوصى بالنوح عليه ، أو بمن كان يرزقه في حياته نوح أهل الميت عليه ويحبذه ، أما من لم يوصى ولم يحبذ فلا تصله عقوبة ، لأنه لا ذنب عليه في كل ما يفعله أهله . فلو ذبح أهل الميت مجلاً أو خروفاً تحت نعش الميت ، وهو سائر في طريقه إلى المقبرة كما يفعل أهل الشرك فإنهم آثمون ، والميت لا ذنب له ولا عقوبة عليه . وقال الله تعالى : (لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم) وقال : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وعدل الله يأبى أن يعذب إنساناً بما لم يفعل .

(٣) الله قادر على كل شيء ، ولكنه كان وعده مأثياً ، وكان عذابه بالكفار والمذنبين واقع .

(٤) لا يجوز القياس هنا لأنه قياس مع الفارق ، ولا قياس مع النص .

(٥) ظاهر من كلام ابن قدامة أنه رجح رأيه بكل ما أمكنه حتى وصل إلى ترجيحه بما لا يعتبر دليلاً له ، ولنا نكره أن يصل ثواب قراءة الحى إلى الميت ، بل كلنا يتعنى ذلك ، ولكن الدليل لا يساعد على ما نتعنى ولا يحقق ما نريد .

« نَهَيْتُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا » رواه مسلم . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ » قال الترمذی : هذا حديث صحيح ، وهذا خاص في النساء ، والنهي المنسوخ كان عاماً للرجال ، والنساء . ويحتمل أنه كان خاصاً للرجال ، ويحتمل أيضاً كَرْنُ الخبر في لعن زوارات القبور بعد أمر الرجال بزيارتها ، فقد دار بين الحظر والإباحة ، فأقل أحواله الكراهة ، ولأن المرأة قليلة الصبر ، كثرة الجزع . وفي زيارتها للقبور تهيج حزنها ، وتجديد لذكر مصابها ، ولا يؤمن أن ينفى بها ذلك إلى فعل مالا يجوز ، بخلاف الرجل . ولهذا اختصصن بالنوح ، والتعديد ، وخُصصن بالنهي عن الخلق ، والصنق^(١) ، ونحوها . والرواية الثانية لا يكرهه ، لعموم قوله عليه السلام : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا » وهذا يدل على سبق النهي ، ونسخه ، فيدخل في عمومها الرجال والنساء . وروى عن ابن أبي مليكة أنه قال لعائشة : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَيْنَ أَقْبَلْتُ^(٢) ؟ قالت : مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ . فقالت لها : قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ؟ قالت : نَعَمْ ، قَدْ نَهَى ، ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا . وروى الترمذی : أن عائشة زارت قبر أخيها . وروى عنها أنها قالت : لَوْ شَهِدْتُهِ مَا زُرْتُهُ .

فصل

ويكره النعْيُ ، وهو أن يبعث منادياً ينادي في الناس : إِبْنُ فُلَانًا قَدْ مَاتَ ، ليشهدوا جنازته . لما روى حذيفة قال : سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعْيِ . قال الترمذی : هذا حديث حسن . واستحب جماعة من أهل العلم أن لا يعلّم الناس بجنازتهم ، منهم : عبد الله بن مسعود ، وأصحابه : علقمة ، والربيع بن خيثم ، وعمرو بن شرحبيل . قال علقمة : لا تُؤذِنُوا ابْنَ أَحَدٍ . وقال عمرو بن شرحبيل : إذا أنا مُتُّ ، فلا أنعى إلى أحدٍ . وقال كثير من أهل العلم : لا بأس أن يعلم بالرجل إخوانه ، ومعارفه ، وذوو الفضل من غير نداء . قال إبراهيم النخعي : لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه ، وأصحابه . وإنما كانوا يكرهون أن يُطاف في المجالس أنعى فلاناً كعمل الجاهلية . وممن رخص في هذا : أبو هريرة ، وابن عمرو ، وابن سيرين . وروى عن ابن عمر أنه نعى إليه رافع بن خديج . قال : كيف تريدون أن تصنعوا به ؟ قال : نَحْبِسُهُ حَتَّى نُرْسِلَ إِلَى قَبَاءَ ، وَإِلَى مَنْ قَدْ بَاتَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ لِيَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ . قال : نَعَمْ مَا رَأَيْتُمْ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الذي دُفِنَ لَيْلاً : « أَلَا أَذْنَتُمُونِي ؟ » . وقد صح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : « نَعَى لِلنَّاسِ الذَّجَائِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ

(١) الخلق : خلق الشعر . والصنق : الصراخ والصوت المرتفع .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعل أصلها (من أين أقبلت) فسقطت (من) .

إِلَى الْمَصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ « متفق عليه . وفي لفظ : « إِنَّ أَخَاكُمْ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ . فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ » . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَمُوتُ فِيكُمْ أَحَدٌ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ » أَوْ كَمَا قَالَ . وَلَآنَ فِي كَثْرَةِ الْمَصَلِّينَ عَلَيْهِ أَجْرٌ لَهُمْ ، وَنَفْعٌ لِلْمَيِّتِ . فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لِكُلِّ مَصَلٍّ مِنْهُمْ قَبْرٌ مِنَ الْأَجْرِ . وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أُوجِبَ » ^(١) . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى حَنَازَةٍ ، فَالْتَفَتَ فَقَالَ : اسْتَمُوا وَلِتَحْسُنْ شَفَاعَتُكُمْ ، أَلَا وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَيْطٍ عَنْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ مَيْمُونَةُ ، وَكَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ » . فَسَأَلْتُ أَبَا الْمَلِيحِ عَنِ الْأُمَّةِ ؟ فَقَالَ : أَرْبَعُونَ .

(١) أوجب : يعنى أوجب الثواب ، لأن دعاء المصلين تؤمن عليه الملائكة ، والله تعالى يقبل دعاء المؤمنين .

كتاب الزكاة

قال أبو محمد بن قتيبة: الزكاة من الزكاء، والنماء، والزيادة. سُميت بذلك لأنها تُشعر المال، وتُنعّمه، يقال: زكا الزرع، إذا كثر ريعه. وزكت النفقة إذا بورك فيها. وهي في الشريعة حق يجب في المال. فعند إطلاق لفظها في موارد الشريعة ينصرف إلى ذلك. والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي واجبة بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع أئمة.

أما الكتاب: فقول الله تعالى: (٢: ٤٣) وَأَتُوا الزَّكَاةَ، وأما السنة: فإن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مُعَاذًا إلى اليمن، فقال: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَاءِهِمْ» متفق عليه. في آي، وأخبار، وسوى هذين كثيرة.

وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها. فروى البخاري بإسناده، عن أبي هريرة، قال: لما تَوَفَّى النبي ﷺ، وكان أبو بكر، وكفر من كفر من العرب. فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ؟ فقال: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا^(١) كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. قال عمر: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ. ورواه أبو داود وقال: «لو منعوني عِقَالًا» قال أبو عبيد: المقال صدقة العام. قال الشاعر:

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَبْرُكْ لَنَا سَبْدًا^(٢) فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَمَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ؟

وقيل: كانوا إذا أخذوا الفريضة أخذوا معها عِقَالَهَا، ومن رواه «عِنَاقًا» ففي روايته دليل على أخذ الصغيرة من الصغار.

فصل

فمن أنكر وجوبها جهلاً به، وكان ممن يجهل ذلك، إما لحدائث عهده بالإسلام، أو لأنه نشأ

(١) العناق: أنثى للمعز، والمعنى لو منعوني شيئاً قليلاً عما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه، وقيل العناق معناها زكاة عامين، أي لو منعوني زكاة عامين، والاول أقرب.

(٢) السبد: الشعر القليل، والمعنى لم يترك لنا شيئاً له قيمة. وقد أخذ زكاة عام، فما بالك لو أخذ زكاة عامين، لاشك لو فعل لم يترك لنا سبداً، ولا لبدأ.

بإدابة نائية عن الأمصار - عُرِفَ وجوبها ، ولا يُحْكَمُ بكفره ، لأنه معذور . وإن كان مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام بين أهل العلم ، فهو مُرْتَدٌّ ، تجري عليه أحكام المرتدين ويستتاب ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قُتِلَ . لأن أدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، فلا تسكاد تخفى على أحد ، ممن هذه حاله ، فإذا جعدها فلا يكون إلا لتكذيبه الكتاب والسنة ، وكفره بهما .

❦ فصل ❦

وإن منعها مُعْتَقِداً وجوبها وقدر الإمام على أخذها منه أخذها وعزَّره ، ولم يأخذ زيادة عليها في قول أكثر أهل العلم . منهم : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأصحابهم . وكذلك ابن غلّ ماله ، وكتمه ^(١) ، حتى لا يأخذ الإمام زكاته ، فظهر عليه . وقال إسحق بن راهويه ، وأبو بكر عبد العزيز : يأخذها ، وشطر ماله ^(٢) . لما روى بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ أنه كان يقول : « في كلِّ سائمة الإبل ، في كلِّ أربعين بنت لبون لا تفرق عن حسانها ، فمن أعطاها مؤنجراً فله أجرها ، ومن أباهأ فإني آخذها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا . لا يحل لآل محمد منها شيء » . وذكر هذا الحديث لأحمد فقال : ما أدري ما وجهه ^(٣) ؟ وسئل عن إسناده . فقال : هو عندي صالح الإسناد . رواه أبو داود ، والنسائي في سننها .

ووجه الأول : قول النبي ﷺ : « ليس في المال حقٌ سوى الزكاة » ولأن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه ، بموت رسول الله ﷺ ، مع توفر الصحابة رضي الله عنهم ، فلم ينقل أحدٌ عنهم زيادة ، ولا قولاً بذلك . واختلف أهل العلم في العذر عن هذا الخبر . فقيل : كان في بدء الإسلام حيث كانت العقوبات في المال ، ثم نسخ بالحديث الذي روينا . وحكى الخطابي عن إبراهيم الحربي أنه يؤخذ منه السنن الواجبة عليه ، من خيار ماله ، من غير زيادة ، في سن ولا عدد ، لكن ينتقى من خير ماله ما يزيد به صدقته في القيمة ، بقدر شطر قيمة الواجب عليه . فيكون المراد : « ماله » هاهنا الواجب عليه من ماله ، فيزاد عليه في القيمة بقدر شطره ، والله أعلم .

فأما إن كان مانع الزكاة خارجاً عن قبضة الإمام قاتلاً ، لأن الصحابة رضي الله عنهم قاتلوا مانعها . وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : « لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه » . فإن ظفر به ، وبماله ، أخذها من غير زيادة أيضاً ، ولم تُسَبِّ ذريته ، لأن الجناية من غيرهم ، ولأن المانع لا يُسَبِّ ذريته أولى ، وإن ظفر به دون ماله دعاه إلى أدائها ، واستتابه ثلاثاً ، فإن تاب وأدى ، وإلا قتل ، ولم يُحْكَمُ بكفره . وعن أحمد ما يدل على أنه يسكف بقتاله عليها ، فروى الميموني

(١) عطف تفسير . (٢) شطر ماله : نصفه ، أو جزؤه .

(٣) وجه : أنه عقوبة على كتمان المال وإخفائه .

عنه : إذا منعوا الزكاة كما منعوا أبا بكر ، وقتلوا عليها ، لم يُورَثُوا ، ولم يُصلَّ عليهم . قال عبد الله بن مسعود : « مَا تَارَكَ الزَّكَاةَ بِمُسْلِمٍ » .

ووجه ذلك : ما روى « أن أبا بكر رضى الله عنه لما قَاتَلَهُمْ وَعَصَتْهُمْ الْحَرْبُ قَالُوا : نُوَدِّيهِ . قَالَ : لَا أَقْبَلُهَا حَتَّى تَشْهَدُوا أَنَّ قَتَلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ » . ولم يُنقل إنكار ذلك عن أحد من الصحابة ، فدلَّ على كفرهم .

ووجه الأول : أن عمر وغيره من الصحابة امتنعوا من القتال في بدء الأمر ، ولو اعتقدوا كفرهم لما توقَّفوا عنه ، ثم اتفقوا على القتال ، وبقي الكفر على أصل النفي ، لأن الزكاة فرع من فروع الدين ، فلم يكفر تاركه بمجرد تركه ، كالحج ، وإذا لم يكفر بتركه لم يكفر بالقتال عليه ، كأهل البنى وأما الذين قال لهم أبو بكر هذا القول فيحتمل أنهم جحدوا وجوبها ، فإنه نُقل عنهم أنهم قالوا : إِمَّا كُنَّا نُوَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَأَنْ صَلَاتَهُ سَكَنَ لَنَا ، وَلَيْسَ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ سَكَنًا لَنَا ، فَلَا نُوَدِّي إِلَيْهِ . وهذا يدلُّ على أنهم جحدوا وجوب الأداء إلى أبي بكر رضى الله عنه . ولأن هذه قضية في عين ، فلا يتحقق من الذين قال لهم أبو بكر هكذا القول . فيحتمل أنهم كانوا مُرْتَدِّين ، ويحتمل أنهم جحدوا وجوب الزكاة . ويحتمل غير ذلك ، فلا يجوز الحكم به في محل النزاع . ويحتمل أن أبا بكر قال ذلك لأنهم ارتكبوا كبائر ، وماتوا من غير توبة ، فحكم لهم بالنار ظاهراً ، كما حكم لقتلى المجاهدين بالجنة ظاهراً ، والأمر إلى الله تعالى في الجميع . ولم يحكم عليهم بالتخليد ، ولا يلزم من الحكم بالنار الحكم بالتخليد ، بعد أن أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنْ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِهِ يَدْخُلُونَ النَّارَ ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا ، وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ » .

« مسألة » قال أبو القاسم رحمه الله (وَايَسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ)

بَدَأَ الْخُرُوفِ رحمه الله بذكر صدقة الإبل ، لأنها أهم ، فإنها أعظم النعم قيمةً وأجساماً ، وأكثر أموال العرب ، فالاهتمام بها أولى ، ووجوب زكاتها مما أجمع عليه علماء الإسلام ، وصحت فيه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومن أحسن ما روى في ذلك ما رواه البخاري في صحيحة قال : حدثنا محمد ابن عبد الله بن المثنى الأنصاري ، قال : حدثني أبي قال : حدثنا ثُمَامَةُ بن عبد الله بن أنس ؛ أن أنساً حدثه : « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَنْ سُمِّلَهَا عَلَى وَجْهِهَا فَأَيُّعُطِيهَا ، وَمَنْ سُمِّلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ : فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَسَادُونَهَا مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ

إلى خمسٍ وثلاثين ففيها بنتٌ تخاضُ أنثى ، فإذا بلغت سِتًّا وثلاثين إلى خمسٍ وأربعين ففيها بنتٌ لبونٌ أنثى ، فإذا بلغت سِتًّا وأربعين إلى ستين ففيها حقةٌ طروقةٌ الجمل . فإذا بلغت واحدةً وستين إلى خمسٍ وسبعين ففيها جذعةٌ ، فإذا بلغت سِتًّا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنةٌ لبونٍ ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنتٌ لبونٍ ، وفي كل خمسين حقةٌ ، ومن لم يكن معه إلا أربعٌ من الإبل فليس فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها ، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاةٌ ، وذكر تمام الحديث ، نذكره إن شاء الله تعالى في أبوابه . ورواه أبو داود في سننه ، وزاد : « وإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنتٌ تخاضُ إلى أن تبلغَ خمساً وثلاثين ، فإن لم يكن فيها ابنةٌ تخاضُ ففيها ابنٌ لبونٍ ذكرٌ » وهذا كله مجمع عليه ، إلى أن يبلغ عشرين ومائة ، ذكره ابن المنذر . قال : ولا يصح عن علي رضي الله عنه ما روى عنه في خمس وعشرين ، يعني ما حكى عنه في خمس وعشرين خمس شياه . وقول الصديق رضي الله عنه : « التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، يعني قدر ، والتقدير يُسمى فرضاً ، ومنه فرض الحاكم للمرأة فرضاً . وقوله : « ومن سُئِلَ فوقعها فلا يُعطى » يعني لا يُعطى فوق .

وأجمع المسلمون على أن مادون خمس من الإبل لازكاة فيه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : « ومن لم يكن معه إلا أربعٌ من الإبل فليس عليه فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها » وقال : « ليس فيما دون خمسٍ ذودٌ صدقةٌ » متفق عليه . والسائمة الراحية . وقد سامت تسوم سوماً : إذا رعت ، وأسمتها إذا رعيته ، وسومتها إذا جعلتها سائمةً . ومنه قول الله تعالى (١٦ : ١٠) ومنه شجرٌ فيه تميمون) أي ترعون . وفي ذكر السائمة احتراز من الملوقة والعوامل ، فإنه لازكاة فيها عند أكثر أهل العلم . وحكى عن مالك : في الإبل النواضح والعلوفة الزكاة ، لعموم قوله عليه السلام : « في كل خمسٍ شاةٌ » . قال أحمد : ليس في العوامل زكاة ، وأهل المدينة يرون فيها الزكاة ، وليس عندهم في هذا أصل .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل سائمة في كل أربعين بنت لبون » في حديث بهز بن حكيم ، فقيده بالسائمة . فدل على أنه لازكاة في غيرها ، وحديثهم مطلق ، فيحمل على المقيّد ، ولأن وصف النماء معتبر في الزكاة ، والعلوفة يستغرق علفها نماءها ، إلا أن بُعِدَها للتجارة ، فيكون فيها زكاة التجارة .

« مسألة » قال ﴿ فإذا ملك خمسا من الإبل فأسامها أكثر السنة ، ففيها شاة ، وفي العشر شاتان ، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه ، وفي العشرين أربع شياه ﴾ .

وهذا كله يُجمع عليه ، وثابت بسنة رسول الله ﷺ بما روينا وغيره ، إلا قوله « فأسامها أكثر السنة » فإن مذهب إمامنا ومذهب أبي حنيفة أنها إذا كانت ساعة أكثر السنة ، ففيها الزكاة . وقال الشافعي : إن لم تكن ساعة في جميع الحول فلا زكاة فيها ، لأن السوم شرط في الزكاة ، فاعتُبر في جميع الحول كالمالك وكال نصاب . ولأن العلف يُسقط ، والسوم يوجب ، وإذا اجتمعا غلب الإسقاط ، كما لو ملك نصاباً بعضه ساعة ، وبعضه عُلوفة .

ولنا : عموم النصوص الدالة على وجوب الزكاة في نُصب^(١) الماشية ، واسم السوم لا يزول بالعلف اليسير . فلا يمنع دخولها في الخبر ، ولأنه لا يمنع حقه للمؤنة فأشبهت الساعة في جميع الحول ، ولأن العلف اليسير لا يمكن التعرّز منه ، فاعتباره في جميع الحول يُسقط الزكاة بالكلية ، سيما عند من يسوغ له الفرار من الزكاة ، فإنه إذا أراد إسقاط الزكاة « علفها »^(٢) يوماً فأسقطها . ولأن هذا وصفٌ معتبر في رفع الكلفة ، فاعتُبر فيه الأكثر ، كالسقي بما لا كلفة^(٣) « فيه » في الزرع والثمار .

وقولهم « السوم شرط » يحتمل أن يمنع ، ونقول : بل العلف إذا وُجد في نصف الحول فما زاد مانعٌ . كما أن السقي بكلفة مانع من وجوب العُشر ، ولا يكون مانعاً حتى يوجد في النصف فصاعداً ، كذا في مسألتنا ، وإن سلمنا كونه شرطاً فيجوز أن يكون الشرط وجوده في أكثر الحول ، كالسقي بما لا كلفة فيه شرط في وجوب العُشر ، ويكتفي بوجوده في الأكثر ، ويفارق ما إذا كان في بعض النصاب معلوفاً لأن النصاب سببٌ للوجوب ، فلا بد من وجود الشرط في جميعه ، وأما الحول فإنه شرط الوجوب ، فجاز أن يُعتبر الشرط في أكثره .

فصل

ولا يجزى في الغنم المُخرَجة في الزكاة إلا الجَذَعُ من الضأن ، والثنيُّ من المعز ، وكذلك شاة الجُبران ، وأيهما أخرج أجزاءه . ولا يُعتبر كونها من جنس غنمه ، ولا جنس غنم البلد ، لأن الشاة مُطلقة في الخبر الذي ثبت به وجوبها ، وليس غنمه ولا غنم البلد سبباً لوجوبها ، فلم يقيّد بذلك : كالشاة الواجبة في الفدية وتكون أنثى ، فإن أخرج ذكراً لم يُجزئه ، لأن الغنم الواجبة في نصبتها إناث . ويحتمل أن يجزئه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق لفظ الشاة ، فدخل فيه الذكر والأنثى . ولأن الشاة إذا تعلقت بالذمة

(١) نصب : جمع نصاب ، وهو الحد والمقدار الذي تجب فيه الزكاة .

(٢ ، ٣) ما بين القوسين غير موجود في النسخة التي علقنا عليها .

دون العين أجزأ فيها الذكر كالأصحية ، فإن لم يكن له غنم لزمه شراء شاة . وقال أبو بكر : يُخرج عشرة دراهم ، قياساً على شاة الجبران .

ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الشاة ، فيجب العملُ بنصه ، ولأن هذا لإخراج قيمة فلم يجز ، كما لو كانت الشاة واجبةً في نصابها ، وشاة الجبران مختصة بالبدل بعشرة دراهم بدليل أنها لا تجوز بدلاً عن الشاة الواجبة في سائمة الغنم .

فصل

فإن أخرج عن الشاة بعيراً لم يُجزئه ، سواء كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة ، أو لم يكن . وحكى ذلك عن مالك وداود . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي : يُجزئه البعير عن العشرين فما دونها . ويخرج لنا مثل ذلك إذا كان المُخرج مما يُجزى عن خمس وعشرين ، لأنه يُجزى عن خمس وعشرين ، والعشرون داخلة فيها ، ولأن ما أجزأ عن الكثير أجزأ عما دونه : كابنتي لبون ست وسبعين . ولنا : أنه أخرج غير المنصوص عليه ، من غير جنسه ، فلم يُجزه ، كما لو أخرج بعيراً عن أربعين شاة . ولأن النص ورد بالشاة ، فلم يُجزى البعير ، كالأصل ، أو كشاة الجبران ، ولأنها فريضة وجبت فيها شاة يُجزى عنها البعير ، كمنصاف الغنم . ويفارق ابنتي لبون عن الجذعة ، لأنها من الجنس .

فصل

وتسكون الشاة المخرجة كحال الإبل في الجودة والرداءة . فيُخرج عن الإبل السَّمان سَمِيَمَةً ، وعن الهزان هزيلة ، وعن السكرائم كريمة ، وعن اللثام لثيمة . فإن كانت مراضاً أخرج شاة صحيحة على قدر هزيلة للمال ، فيقال له : لو كانت الإبل صحاحاً كم كانت قيمتها وقيمة الشاة ؟ فيقال : قيمة الإبل مائة ، وقيمة الشاة خمسة ، فينقص من قيمتها قدر ما نقصت الإبل ، فإذا نقصت الإبل خمس قيمتها وجب شاة قيمتها أربعة ، وقيل : يُجزئه شاة تُجزى في الأصحية ، من غير نظر إلى القيمة . وعلى القولين لا يُجزئه مريضة ، لأن المخرج من غير جنسها ، وليس كله مراضاً ، فينزّل منزلة اجتماع الصحاح والمراض ، لا يُجزى فيه إلا الصحيحة .

« مسألة » قال : فإذا صارت خمساً وعشرين ففيها بنت مُحاض ، إلى خمس وثلاثين .

فإن لم يكن فيها بنت مُحاض ، فابن^(١) لبون ذكر ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها ابنة لبون ، إلى خمس وأربعين ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ، ففيها حقة^(٢) طروقة الفعل ، إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى

(١) أى بلغت السن الذى تستحق فيه طروق الفعل لها وهى سن الشباب والقوة .

(٢) فى الأصول (وابن لبون) والحيث ما أثبتناه .

وستين ففيها جَذَعَةٌ^(١) إلى خمس وسبعين فإذا بلغت ستاً وسبعين ، ففيها ابتنا لبون ، إلى تسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حَقَّتَانِ إلى عشرين ومائة . وهذا كله مُجْمَعٌ عليه . والخبر الذي رويناه مُتَنَاولٌ له .

وابنة المخاض : التي لها سنة ، وقد دخلت في الثانية ، سُمِّيت بذلك لأن أمها قد حملت غيرها ، والمخاض : الحامل ، وليس كون أمها ماخضاً شرطاً فيها ، وإنما ذكر تعريفها بغالب حالها ، كتعريفه الربيبة بالحجر^(٢) ، وكذلك بنت لبون^(٣) . وبنت المخاض أدنى سن يوجد في الزكاة ، ولا تجب إلا في خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين خاصة ، وبنت اللبون : التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة ، سُمِّيت بذلك لأن أمها قد وضعت حملها ولها لبن . والحقة : التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . لأنها قد استحققت أن يطرقتها الفحل ، ولهذا قال : طروقة الفحل واستحققت أن يُحمل عليها ، وتركب . والجذعة : التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة ، وقيل لها ذلك لأنها تُجذع إذا سقطت سِنُّها ، وهي أعلى سن تجب في الزكاة ، ولا تجب إلا في إحدى وستين إلى خمس وسبعين ، وإن رضى رب المال أن يُخرج مكانها ثَنِيَّةً جاز ، وهي التي لها خمس سنين ، ودخلت في السادسة ، سُمِّيت ثَنِيَّةً : لأنها قد أَلَقَتْ ثَنِيَّتَيْهَا . وهذا الذي ذكرنا في الأسنان ذكره أبو عُبَيْد ، وحكاه عن الأصمعي ، وأبى زيد الأنصاري ، وأبى زياد الهلالي ، وغيرهم .

وقول الخُرَقِي : « فإن لم يكن ابنة مخاض » أراد إن لم يكن في إبله ابنة مخاض أجزاء ابن لبون ، ولا يجزئه مع وجود ابنة مخاض ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فإن لم يكن فيها ابنة مخاض فابن لبون ذَكَرٌ » في الحديث الذي رويناه شرط في إخراجها عَدَمُهَا ، فإن اشتراها ، وأخرجها جاز ، وإن أراد إخراج ابن لبون بعد شرائها لم يُجْزَ ، لأنه صار في إبله بنت مخاض ، فإن لم يكن في إبله ابن لبون ، وأراد الشراء لزمه شراء بنت مخاض ، وهذا قول مالك . وقال الشافعي : يُجْزِئُه شراء ابن لبون ، لظاهر الخبر وعمومه .

(١) الجذعة : هي التي أجذعت مقدم أسنانها ، أي أسقطته ، وهي التي بلغت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

(٢) تعريف الربيبة بالحجر ؛ إشارة إلى قوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فالربيبة بنت الزوجة ، وهي محرمة سواء كانت في حجر الزوج أو كانت بعيدة عنه ، وإنما قيل اللاتي في حجوركم تعبيراً بغالب أحوالها ، لأن الغالب أن تكون الربيبة في الحجر .

(٣) أي وكذلك عرف بنت اللبون بغالب أحوالها ، لأن تعريفها في الواقع ، هي التي بلغت سنتين ودخلت في الثالثة ، سواء كانت أمها مرضعاً ذات لبن أو لا ، ولكن الغالب أن تكون مرضعاً .

ولنا : أنهما استويا في العدم ، فلزمته ابنة مخاض ، كما لو استويا في الوجود ، والحديث محمول على وجوده . لأن ذلك للرفق به ، إغناء له عن الشراء ، ومع عدمه لا يستغنى عن الشراء ، فكان شراء الأصل أولى ، على أن في بعض ألفاظ الحديث « فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ » فشرط في قبوله وجوده وعدمها ، وهذا في حديث أبي بكر . وفي بعض الألفاظ : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ » وهذا يفسد بتمين حمل المطلق عليه ، وإن لم يجد إلا ابنة مخاض معينة فله الانتقال إلى ابن لبون ، لقوله في الخبر : فإن لم يكن عنده بنت مخاض ، على وجهها « ولأن وجودها كعدمها ، لكونها لا يجوز إخراجها ، فأشبهه الذي لا يجد إلا ما لا يجوز الوضوء به في انتقاله إلى التيمم ، وإن وجد ابنة مخاض أعلى من صفة الواجب لم يُجزه ابن لبون ، لوجود بنت مخاض على وجهها ، ويخير بين إخراجها ، وبين شراء بنت مخاض على صفة الواجب ، ولا يخير بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع ، ولا يُجزيه أن يُخرج عن ابن لبون حقاً ، ولا عن الحقة جذعاً لعدمها ، ولا وجود لها . وقال القاضي وابن عقيل : يجوز ذلك مع عدمهما لأنهما أعلى وأفضل ، فيثبت الحكم فيهما ، بطريق التنبيه .

ولنا : أنه لانص فيهما ، ولا يصح قياسهما على ابن لبون مكان بنت مخاض ، لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صفات السباع ، ويرعى الشجر بنفسه ، ويرد الماء ، ولا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون ، لأنهما يشتركان في هذا ، فلم يبق إلا مجرد السن فلم يقابل إلا بتوجيهه . وقولها : إنه يدل على ثبوت الحكم فيهما بطريق التنبيه .

قلنا : بل يدل على انتفاء الحكم فيهما ، بدليل خطابه ، فإن تخصيصه بالذكور دونهما دليل على اختصاصه بالحكم دونهما .

❦ فصل ❦

وإن أخرج عن الواجب سناً أعلى من جنسه ، مثل أن يُخرج بنت لبون عن بنت مخاض ، وحقة عن بنت لبون ، أو بنت مخاض ، أو أخرج عن الجذعة ابنت لبون أو حقتين ، جاز لأنعلم فيه خلافاً . لأنه زاد على الواجب من جنسه ما يجزى عنه مع غيره ، فكان مجزياً عنه على انفراده ، كما لو كانت الزيادة في العدد . وقد روى الإمام أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه ، بإسنادهما عن أبي بن كعب ، قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مُصَدِّقاً^(١) . فمرت برجل فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه إلا بنت

(١) مصدقاً : جامعاً للصدقات .

مخاض ، فقلت له : أَدُّ بِنْتَ مَخَاضٍ فَإِنِهَا صَدَقْتُكَ . فقال : ذاك مالا لبن فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة نخذا ، فقلت : ما أنا بأخذ مالم أوسر به ، وهذا رسول الله ﷺ منك قريب ، فإن أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ماعرضت علي فافعل . فإن قبله منك قبلته ، وإن رده عليك رددته . قال : فإني فاعل ، ونخرج معي ، ونخرج بالناقة التي عرض علي ، حتى قدّمها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت له : يا نبي الله ، أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي ، وإيم الله ، ما قام في مالي رسول الله ، ولا رسوله قط قبله ، فجمعت له مالي ، فزعم أن ماعلي فيه بنت مخاض ، وذاك مالا لبن فيه ، ولا ظهر ، وقد عرضت عليه ناقة فتية سمينة عظيمة ليأخذها ، فأبي ، وهامى ذيه ، قد جئتكم بها يا رسول الله خذها . » فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ذاك الذي وجب عليك ، فإن تطوَّعت بخير أجزَلَ الله فيه ، وقيلناه منك . فقال : فهامى ذيه يا رسول الله ، قد جئتكم بها . قال : فأمر رسول الله ﷺ بقبضها ، ودعا له في ماله بالبركة . » وهكذا الحكم إذا أخرج أعلى من الواجب في الصفة ، مثل أن يخرج السمينة مكان الهزيلة ، والصحيحة مكان المريضة ، والكريمة مكان اللثيمة ، والحامل عن الحوائل ، فإنها تُقبل منه ، وتُجزيه ، وله أجر الزيادة .

فصل

ويُخرج عن ماشيته من جنسها على صفتها ، فيُخرج عن البخانيُّ بُخَيَّة^(١) ، وعن العراب عَرَبِيَّة ، وعن الكِرَام كَرِيمَة ، وعن السَّمان سمينة ، وعن اللثام والهزال لثيمة هزيلة . فإن أخرج عن البخاني عَرَبِيَّة بقيمة البُخَيَّة ، أو أخرج عن السَّمان هزيلة بقيمة السَّمان جاز . لأن القيمة مع اتحاد الجنس هي المقصود ، أجاز هذا أبو بكر . وحكى عن القاضي وجه آخر : أنه لا يجوز ، لأن فيه تفويت صفة مقصودة فلم يجوز كما لو أخرج من جنس آخر . والصحيح الأول ، لما ذكرنا . وفارق خلاف الجنس ، فإن الجنس مرعى في الزكاة ، ولهذا لو أخرج البعير عن الشاة لم يُجز ، ومع الجنس يجوز إخراج الجيّد عن الرديء ، بغير خلاف .

« مسألة » قال ﴿ فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ﴾ . ظاهر هذا : أنها إذا زادت على العشرين والمائة واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد : ومذهب الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . والرواية الثانية : لا يتعدى الفرض إلى ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وبنات لبون . وهذا مذهب محمد بن إسحاق بن يسار ، وأبي عبيد ،

(١) البخاني : النياق الخراسانية ، والعراب النياق العربية . والخراسانية كبيرة السنام والأجسام .

ولمّا كان روايتان ، لأنّ الفرض لا يتغيّر بزيادة الواحدة ، بدليل سائر الفروض .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ » والواحد زيادة ، وقد جاء مُصرّحاً به في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله ﷺ ، وكان عند آل عمر بن الخطاب « رواه أبو داود والترمذى ، وقال : هو حديث حسن . وقال ابن عبد البر : هو أحسن شيء رُوى في أحاديث الصدقات ، وفيه : « فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً ، ففِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ » . وفي لفظ : « إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ » ، فإذا زادت واحدةً في كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وفي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ » أخرجه الدارقطني . وأخرج حديث أنس من رواية إسحاق بن راهويه ، عن النضر ابن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة ، قال : « أَخَذْنَا هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثُمَامَةَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ أَنَسٍ . وَفِيهِ : فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وفي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ » ، ولأن سائر ما جمعه النبي ﷺ غايةً للفرض إذا زاد عليه واحدةً تغيّر الفرض ، كذا هذا .

وقولهم : إن الفرض لا يتغيّر بزيادة الواحدة . قلنا : وهذا مانعٌ بالواحدة وحدها ، وإنما تغيّر بها مع ما قبلها . فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين ، والستين وغيرهما . وقال ابن مسعود ، والنخعي ، والثوري وأبو حنيفة : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استؤنفت الفريضة ، في كُلِّ خَمْسِ شاةٍ إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، فيكون فيها حِقَّتَانِ ، وبنتٌ مخاض ، إلى خَمْسِينَ وَمِائَةٍ ، ففيها ثلاث حَقَاقٍ ، وتُسْتَأْنَفُ الفريضة في كُلِّ خَمْسِ شاةٍ . لما روى « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ لِعَمْرُو بْنِ حَزَمٍ كِتَابًا ذَكَرَ فِيهِ الصَّدَقَاتِ وَالذِّيَّاتِ » وذكر فيه مثل هذا .

ولنا : أن في حديثي الصدقات الذي كتبه أبو بكر لأنس ، والذي كان عند آل عمر بن الخطاب مثل مذهبنَا ، وهما صحيحان . وقد رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ » . وأما كتاب عمرو بن حزم فقد اختلف في صفته فرواه الأئمة في سننه ، مثل مذهبنا . والأخذ بذلك أولى ، لموافقة الأحاديث الصحاح ، وموافقة القياس . فإن المال إذا وجب فيه من جنسه لم يجب من غير جنسه ، كسائر بهيمة الأنعام ، ولأنه مال احتمل المواسة من جنسه ، فلم يجب من غير جنسه . كالبقر والغنم ، وإنما وجب في الابتداء من غير جنسه ، لأنه ما احتمل المواسة من جنسه ، فلم يجب من غير جنسه . فعدّلنا إلى غير الجنس ضرورةً ، وقد زال ذلك بزيادة المال وكثرته . ولأنه عندهم يُنْقَلُ من بنت مخاض إلى حِقَّةٍ بزيادة خمسٍ من الإبل ، وهي زيادة يسيرة لا تقتضى الانتقال إلى حِقَّةٍ . فَإِنَّمَا لَمْ نَنْقُلْ فِي مَحَلِّ الْوَفَاقِ مِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ إِلَى حِقَّةٍ إِلَّا بِزِيَادَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفَرَضُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ . لَأَنَّ

في بعض الروايات « فإذا زادت واحدة » وهذا يُقيّد مطلق الزيادة في الرواية الأخرى . ولأن سائر الفروض لا تتغير بزيادة جزء . وعلى كلا الروايتين : متى بلغت الإبل مائة وثلاثين ففيها حقة ، وبنات لبون وفي مائة وأربعين حقتان ، وبنات لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقا . وفي مائة وستين أربع بنات لبون . ثم كلما زادت عشرة أبدأت مكان بنت لبون حقة ، ففي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون ، وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون . فإذا بلغت مائتين اجتمع الفرضان ، لأن فيهما خمسين أربع صرات ، وأربعين خمس صرات ، فيجب عليه أربع حقا ، أو خمس بنات لبون ، أي الفرضين شاء أخرج ، وإن كان الآخر أفضل منه . وقد روى عن أحمد : أن عليه أربع حقا . وهذا محمول على أن عليه أربع حقا بصيغة التخيير ، اللهم إلا أن يكون المخرج وليا لغيره ، أو مجنون ، فليس له أن يخرج من ماله إلا أدنى الفرضين . وقال الشافعي : الخيرة إلى الساعي ، ومقتضى قوله أن رب المال إذا أخرج لزمه إخراج أعلى الفرضين . واحتج بقول الله تعالى : (٢ : ٢٦) وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) ولأنه وجد سبب الفرضين ، فكانت الخيرة إلى مستحقه ، أو نائبه ، كقتل العمد الموجب للقصاص ، أو الدية .

ولنا قول النبي ﷺ في كتاب الصدقات الذي كتبه ، وكان عند آل عمر بن الخطاب : « فإذا كانت مائتين ، ففيها أربع حقا ، أو خمس بنات لبون » أي البنتين ووجدت أخذت ، وهذا بصريح لا يبرح معه على شيء يخالفه ، وقوله عليه السلام لمعاذ : « إياك وكرائم أموالهم » ولأنها زكاة ثبت فيها الخيار ، فكان ذلك لرب المال ، كالخيرة في الجبران بين مائتين ، أو عشرين درهما ، وبين النزول ، والصمود ، وتعيين المخرج . ولا تتناول الآية ما نحن فيه ، لأنه إنما يأخذ الفرض بصفة المال ، فيأخذ من الكرام كرائم ، ومن غيرها من وسطها ، فلا يكون خيئا . لأن الأدنى ليس بخيئ ، وكذلك لو لم يوجد إلا سبب وجوبه وجب إخراج . وقياسهم يبطل بشاة الجبران . وقياسنا أولى منه ، لأن قياس الزكاة على الزكاة أولى من قياسها على الديات .

إذا ثبت هذا : فكان أحد الفرضين في ماله دون الآخر ، فهو مخير بين إخراج ، أو شراء الآخر ، ولا يتعين عليه سوى إخراج الموجود ، لأن الزكاة لا تجب في عين المال . وقال القاضي : يتعين عليه إخراج الموجود . لأن الزكاة لا تجب في عين المال ، ولعله أراد إذا لم يقدر على شراء الآخر .

فصل

فإن أراد إخراج الفرض من النوعين نظرنا . فإن لم يحتج إلى تشخيص^(١) ، كرجل عنده أربع مائة ،

(١) تشخيص : تفريق .

يُخرج منها أربعَ حِقَاقٍ ، وخمسَ بَنَاتِ لَبُونٍ جاز ، وإن احتاج إلى تشقيص ، كزكاة المائتين لم يَجْزُ .
لأنه لا يمكنه ذلك إلا بالتشقيص . وقيل : يحتمل أن يجوز على قياس قول أصحابنا : يجوز أن يُعْتَقَ
نصفُ عمدين في الكفارة ، وهذا غير صحيح . فإن الشرع لم يرد بالتشقيص في زكاة السائمة إلا من حاجة .
ولذلك جعل لها أوقاصاً ، دفماً للتشقيص عن الواجب فيها ، وعدل فيها دون خمس وعشرين من الإبل
عن إيجاب الإبل إلى إيجاب الغنم ، ولا يجوز القول بتجويزه مع إمكان العدول عنه إلى إيجاب فريضة
كاملة . وإن وجد أحد الفريضتين كاملاً والآخر ناقصاً لا يمكنه إخراجه إلا بجُبران^(١) معه ، مثل
أن يجد في المائتين خمس بنات لبون ، وثلاث حِقَاقٍ تعين أخذ الفريضة الكاملة . لأن الجُبران بدلٌ
يُشترط له عدمُ المبدل ، وإن كانت كل واحدة تحتاج إلى جبران ، مثل أن يجد أربع بنات لبون ،
وثلاث حِقَاقٍ ، فهو مخير أيهما شاء أخرج مع الجُبران ، إن شاء أخرج بنات اللبون وحقة ، وأخذ
الجبران ، وإن شاء أخرج الحِقَاقَ وبنات اللبون مع جُبرانها . فإن قال : خذوا مِنِّي حِقَّةً وثلاث بنات
لبون مع الجُبران لم يَجْزُ . لأنه يعدل عن الفرض مع وجوده إلى الجُبران ، ويحتمل الجواز ، لأنه لا بد
من الجبران . وإن لم يوجد إلا حِقَّةً ، وأربع بنات لبون أداما ، وأخذ الجُبران ، ولم يكن له دفع ثلاث
بنات لبون مع الجُبران ، في أصبح الوجهين ، وإن كان الفرضان معدومين أو مَعْيَبَيْنِ ، فله العدول عنهما
مع الجُبران . فإن شاء أخرج أربع جذعاتٍ ، وأخذ ثمانين شِياهٍ ، أو ثمانين درهماً ، وإن شاء دفع خمس
بنات مخاضٍ ومعهما عشر شياهٍ أو مائة درهم . وإن أحب أن ينقل عن الحِقَاقِ إلى بنات المخاض ، أو
عن بنات اللبون إلى الجذاع ، لم يَجْزُ ، لأن الحِقَاقَ وبنات اللبون منصوص عليهن في هذا المال ، فلا
يُصَدُّ إلى الحِقَاقِ بجُبران . ولا يَنْزِلُ إلى بنات اللبون بجُبران .

« مسألة » قال ﴿ ومن وجبت عليه حِقَّةٌ ، وليست عنده ، وعنده ابنة لبون أخذت منه ، ومعهما
شاتان ، أو عشرون درهماً ، ومن وجبت عليه ابنة لبون وليست عنده وعنده حِقَّةٌ أخذت منه وأعطى
الجُبرانَ شاتين أو عشرين درهماً ﴾

المذهب في هذا : أنه متى وجبت عليه سنٌّ وايست عنده . فله أن يُخرج سنّاً أعلى منها ، ويأخذُ
شاتين ، أو عشرين درهماً ، أو سنّاً أنزل منها ، ومعهما شاتين أو عشرين درهماً ، إلا ابنة مخاضٍ ، ليس
له أن يُخرج أنزل منها ، لأنها أدنى سنٍّ تجب في الزكاة ، أو جذعة . ولا يُخرج أعلى منها إلا أن يرضى
ربُّ المال بإخراجها ، لا جُبران معها فتقبل منه ، والاختيار في الصعود ، والنزول ، والشياه ، والدراهم ،
إلى ربِّ المال . وبهذا قال النخعي والشافعي ، وابن المنذر . واختلف فيه عن إسحق . وقال الثوري :
يُخرج شاتين ، أو عشرة دراهم . لأن الشاة في الشرع مُتَقَوِّمةٌ بِخَمْسَةِ دراهم^(٢) بدليل أن نصابها أربعون ،

(١) الجبران شاة أو أكثر تخرج مع السن الأدنى لتعوض نقصه أو ثمن الشاة .

(٢) هذا باعتبار زمان المؤلف ، أما الآن وما بعد الآن فيعتبر السعر الذي تواضع عليه أهل الزمان .

ونصاب الدرام مائتان . وقال أصحاب الرأي : يدفع قيمة ماوجب عليه ، أو دون السن الواجبة ، وفضل ماينهما دراهم .

ولنا : قوله عليه السلام في الحديث الذي رواه من طريق البخارى « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مُحَاضٍ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ مُحَاضٍ ، وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ » وهذا نص ثابت صحيح ، لم يُلْتَفِتْ إِلَى مَاسِوَاهُ .

إذا ثبت هذا : فإنه لا يجوز العدول إلى هذا الجُبران مع وجود الأصل . لأنه مشروط في الخبر بعدم الأصل ، وإن أراد أن يُخرج في الجُبران شاةً ، وعشرة دراهم . فقال القاضى : لا يُمنع هذا ، كما قلنا في السكفارة ، فله إخراجها من جنسين ، لأن الشاة مقام عشرة دراهم . فإذا اختار إخراجها وعشرة جاز ، ويحتمل المنع . لأن النبي صلى الله عليه وسلم خير بين شاتين وعشرين درهماً . وهذا قسم ثالث ، فتجوز به يخالف الخبر . والله أعلم بالصواب .

فصل

فإن عدم السن الواجبة والتي تليها ، كمن وجبت عليه جَذَعَةٌ ، فعدمها ، وعدم الجَذَعَةِ وابنة اللبون . فقال القاضى : يجوز أن ينتقل إلى السن الثالث مع الجُبران فيخرج ابنة اللبون في الصورة الأولى ، ويُخرج معها أربعة أشياء ، وأربعين درهماً ، ويُخرج ابنة مُحَاضٍ في الثانية ، ويُخرج معها مثل ذلك : وذكر أن أحمد أوماً إليه ، وهذا قول الشافعى . وقال أبو الخطاب : لا ينتقل (إلا)^(١) إلى سن تلى الواجب . فأما إن انتقل من حِقَّةٍ إلى بنت مُحَاضٍ ، أو من جَذَعَةٍ إلى بنت لَبُونٍ ، لم يجز . لأن النص ورد بالعدول إلى سن واحدة ، فيجب الاقتصار عليها ، كما اقتصرنا في أخذ الشياه عن الإبل على الموضع الذى ورد به النص ، هذا قول ابن المنذر . ووجه الأول : أنه قد جوز الانتقال إلى السن الذى تليه مع الجُبران ، وجوز العدول عن ذلك أيضاً إذا عدم مع الجُبران إذا كان هو الفرض . وهاهنا لو كان موجوداً أجزأ . فإن عدم جاز العدول إلى ما يليه مع الجُبران . والنص إذا علق عدوى وعمل بمعناه . وعلى مقتضى هذا القول يجوز العدول عن الجَذَعَةِ إلى بنت المحاض مع ست أشياء ، أو ستين درهماً ، ويعدل عن ابنة المحاض إلى الجَذَعَةِ ،

(١) لفظ « إلا » ساقط من جميع النسخ المطبوعة ، ولا بد منه ليصح المعنى .

ويأخذ ستّ شياه ، أو ستّين درهماً . وإن أراد أن يُخرج عن الأربع شياهٍ شاتين ، وعشرين درهماً جاز .
لأنهما جُبرانان ، فهما كالسكمارتين . وكذلك في الجُبران الذي يُخرجه عن فرض المائتين من الإبل ، إذا
أخرج عن خمس بنات لبون خمس بنات مخاضٍ ، أو مكان أربع حَقَاقٍ أربع جَذَعَاتٍ جاز أن يُخرج
بعض الجُبرانِ دراهمَ وبعضه شياهاً . ومتى وَجَدَ سنّاً تلي الواجب لا يجوز العدول إلى سنٍّ لا تليه ، لأن
الانتقال عن السنّ التي تليه إلى السنّ الأخرى بدل ، ولا يجوز مع إمكان الأصل . فإن عدم الحَقّة وابنة
اللبون وَوَجَدَ الجَذَعَة : وابنة المخاض ، وكان الواجب الحَقّة لم يجوز العدول إلى بنت المخاض ، وإن كان
الواجب ابنة لبون ، لم يجوز إخراج الجَذَعَة . والله أعلم .

فصل

فإن كان النصاب كله مراضاً ، وفريضته معدومة ، فله أن يعدل « إلى »^(١) السنّ السُفلى مع دفع
الجُبران ، وليس له أن يصعد مع أخذ الجُبران ، لأن الجُبران أكثر من الفضل الذي بين الفرضين . وقد
يكون الجُبران خيراً من الأصل . فإن قيمة الصحيحتين أكثر من قيمة المريضتين ، وكذلك قيمة ما بينهما
فإذا كان كذلك لم يجوز في الصعود ، وجاز في النزول ، لأنه متطوع بشيء من ماله ، وربّ المال يُقبلُ
منه الفضل . ولا يجوز للساعي أن يُعطى الفضل من^(٢) المساكين . فإن كان المُخرج وليّ اليتيم لم يجوز له
أيضاً النزول ، لأنه لا يجوز أن يُعطى الفضل من مال اليتيم فيتمتع شراء الفرض من غير المال اهـ .

فصل

ولا يدخل الجُبران في غير الإبل . لأن النصّ فيها ورد ، وليس غيرها في معناها ، لأنها أكثر قيمة .
ولأن الغنم لا تختلف فريضتها باختلاف سنّها . وما بين الفريضتين في البقر يُخالف ما بين الفريضتين في الإبل
فامتنع القياس . فمن عَدِمَ فريضة البقر أو الغنم ، ووجد دونها لم يجوز له إخراجها ، فإن وجد أعلى منها
فأحبّ أن يدفعها مُتطوعاً بغير جُبرانٍ قِيَّاتٍ منه ، وإن لم يفعل كُفّ شراءها من غير ماله .

فصل

قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله رحمه الله : تفسير الأوقاص^(٣) . قال : ما بين الفريضتين . قلت له :
كأنه ما بين الثلاثين إلى الأربعين في البقر ، وما أشبه هذا ؟ قال : نعم ، والسبق مادون الفريضة . قلت له :

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة التي عايناهما عليها (٢) من المساكين : أى من حق المساكين .

(٣) الأوقاص : جمع وقص بفتح الواو وسكون القاف وهو القدر الذي بين النصابين كما مثله الشارح ،
وسمى وقصاً لأن الوقص من معانيه النقص ، فكأن هذا القدر ينقص من الحساب .

كأنه مادون الثلاثين من البقر ، وما دون الفريضة ؟ فقال : نعم . وقال الشعبي : السَّبَقُ^(١) ما بين الفريضتين أيضاً . قال أصحابنا : الزكاة تتعلق بالنصاب دون الوقص . ومعناه : أنه إذا كان عنده أكثر من الفريضة ، مثل أن يكون عنده ثلاثون من الإبل ، فالزكاة تتعلق بخمسة وعشرين دون الخمسة الزائدة عليها . فعلى هذا لو وجبت الزكاة فيها ، وتلفت الخمس الزائدة قبل التمسك من أداؤها ، وقلنا إن تلف النصاب قبل التمسك يسقط الزكاة ، لم يسقط هاهنا منها شيء . لأن التألف لم يتعلق بالزكاة به ، وإن تلف منها عشر سقطت من الزكاة خمسها . لأن الاعتبار بتلف جزء من النصاب ، وإنما تلف منها من النصاب خمسة . وأما من قال : لا تأمير لتلف النصاب في إسقاط الزكاة ، فلا فائدة : في الخلاف عنده ، في هذه المسألة ، فيما أعلم . والله تعالى أعلم .

(١) السبق : بفتح السين والباء هنا الفارق بين النصابين ، أو الفاصل بينهما ، كالتسعة البقرات بعد الثلاثين فهي فاصل بين النصابين ، فإذا بلغت أربعين وجبت الزكاة ، وأصل السبق : الحد الذي يوضع بين المتسابقين فن وصل إليه فقد سبق .

باب صدقة البقر

وهي واجبة بالسنة والإجماع . أما السنة : فما روى أبو ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من صاحب إبل ، ولا بقرة ، ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأشنم تنطجها بقرونها ، وتطؤه بأخفافها ، كلما نفذت أخراها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس » متفق عليه . وروى النسائي ، والترمذي عن مسروق : « أن النبي ﷺ بعث موطأ إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم^(١) ديناراً ، ومن البقرة من كل ثلاثين تبيعاً^(٢) أو تديعةً ، ومن كل أربعين^(٣) مئة^(٤) . وروى الإمام أحمد بإسناده ، عن يحيى بن الحكم أن موطأ قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن^(٥) ، وأمرني أن آخذ من البقرة من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مئة . قال : فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين ، وما بين الثمانين والتسعين ، فأبيت ذلك . فقلت لهم : حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقدمت فأخبرت النبي ﷺ ، فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مئة ، ومن الستين تبيعين ، ومن السبعين مئة وتبيعاً ، ومن الثمانين مئتين ، ومن التسعين ثلاثة أئمة ، ومن المائة مئة وتبيعين ، ومن العشرة ومائة مئتين وتبيعاً ، ومن العشرين ومائة ثلاث مئتين أو أربعة أتباع ، وأمرني رسول الله ﷺ أن لا آخذ فيها بين ذلك شيئاً إلا إن بلغ مئة أو جذاً يعنى تبيعاً . وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها » .

وأما الإجماع : فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر . وقال أبو عبيد : لأعلم للناس يختلفون فيه اليوم ، ولأنها أحد أصناف بهيمة الأنعام ، فوجبت الزكاة في سائمتها ، كالإبل ، والغنم .

« مسألة » قال في وليس فيما دون ثلاثين من البقر سائمة صدقة .

وجملة ذلك : أنه لا زكاة فيما دون الثلاثين من البقر في قول جمهور العلماء . وحكى عن سعيد بن

(١) الحالم : البالغ .

(٢) التبيع : هو الذي بلغ سنة ودخل في الثانية وسمى بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى .

(٣) ما بين الفوسين ساقط في النسخة التي علقنا عليها .

(٤) المئة : هي التي بلغت سائتين ودخلت في الثالثة ، وتسمى الثانية .

(٥) أصدق أهل اليمن : أجمع صدقاتهم .

المسيب ، والزهرى ، أنهما قالا : في كل خمس شاة ، ولأنها عدلت بالإبل في الهدى ، والأضحية .
فكذلك في الزكاة .

ولنا : ماتقدم من الخبر . ولأن نصيب الزكاة إنما ثبت بالنص ، والتوقيف . وليس فيما ذكرناه نص ولا توقيف ، فلا يثبت ، وقياسهم فاسد . فإن خمساً وثلاثين من الغنم تعدل خمساً من الإبل في الهدى ، ولا زكاة فيها .

إذا ثبت هذا : فإنه لازكاة في غير السائمة من البقر في قول الجمهور . وحكى عن مالك : أن في العوامل والمعلوفة صدقة ، كقوله في الإبل . وقد تقدم الكلام فيه . ورؤى عن علي رضي الله عنه ، قال الراوى : أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم في صدقة البقر قال : « وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ » رواه أبو داود . ورؤى عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ » وهذا متمدّد يحمل عليه المطلق . ورؤى عن علي ومعاذ ، وجابر أنهم قالوا : « لَأَصَدَقَةَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ » ولأن صفة النماء ممتبرة في الزكاة ، ولا يوجد إلا في السائمة .

« مسألة » قال : وإذا ملك الثلاثين من البقر فأسامها أكثر السنة ، ففيها تبيع ، أو تبعة ، إلى تسع وثلاثين ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مُسِنَّةٌ إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين ، ففيها تبيعان إلى تسع وستين ، فإذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومُسِنَّةٌ ، وإذا زادت في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مُسِنَّةٌ .

التبيع : الذي له سنة ودخل في الثانية . وقيل له ذلك لأنه يَتَبَّعُ أمه . والمُسِنَّة : التي لها سنتان ، وهي الثنية ، ولا فرض في البقر غيرها ، وبما ذكر الخريقي هاهنا قال أكثر أهل العلم ، منهم الشعبي ، والنخعي والحسن ، ومالك ، والليث ، والثوري ، وابن الماجشون ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحصن ، وأبو ثور . وقال أبو حنيفة في بعض الروايات عنه : فيما زاد على الأربعين بحسابه : في كل بقرة رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ ، فراراً من جعل الوقص تسعة عشر . وهو مخالف لجميع أوقاصها فإن جميع أوقاصها عشرة عشرة .

ولنا : حديث يحيى بن الحكم الذي روينا ، وهو صريح في محل النزاع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر : « فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ » يدل على أن الاعتبار بهذين العددين ، ولأن البقر أحدُ بهيمة الأنعام ، ولا يجوز في زكاتها كسر كسائر الأنواع ، ولا يُنْقَل من فرض فيها إلى فرض بغير وقص ، كسائر الفروض ، ولأن هذه زيادة لا يتم بها أحد العددين ، فلا يجب فيها شيء ، كما بين الثلاثين والأربعين ، وما بين الستين والسبعين . ومخالفة قولهم للأصول أشدُّ من الوجوه التي ذكرناها ، وعلى أن أوقاص الإبل والغنم مختلفة ، لحاز الاختلاف ههنا .

فصل

وإذا رضى رب المال بإعطاء المسنة عن التبيع ، والتبعية ، عن المسنة ، أو أخرج أكثر منها سماً عنها جاز . ولا مدخل للجبران فيها . كما قدمناه في زكاة الإبل .

فصل

ولا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً إلا في البقر ، فإن ابن اللبون ليس بأصل ، إنما هو بدل عن ابنة محاض . ولهذا لا يجزى مع وجودها ، وإنما يجزى الذكر في البقر عن الثلاثين ، وماتكرر منها كالستين والسبعين وماتركب من الثلاثين وغيرها كالسبعين فيها تبيع ، ومُسِنَّة ، والمائة فيها مُسِنَّة وتبيعان ، وإن شاء أخرج مكان الذكور إناثاً ، لأن النصَّ ورد بهما جميعاً . فأما الأربعون ، وماتكرر منها ، كالثمانين ، فلا يجزى في فرضها إلا الإناث ، إلا أن يخرج عن المسنة تبيعين فيجوز ، وإذا بلغت البقر مائة وعشرين اتفق الفرضان جميعاً ، فيُخَيَّرُ ربُّ المال بين إخراج ثلاث مُسِنَّات ، أو أربع أتبعه ، والواجب أحدهما أيهما شاء ، على ما نطق به الخبرُ المذكور ، والخيرة في الإخراج إلى ربِّ المال ، كما ذكرنا في زكاة الإبل وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث ، فإن كانت كلها ذكوراً أجزأ الذكر فيها بكلِّ حال ، لأن الزكاة مواساة ، فلا يكلف المواساة من غير ماله . ويحتمل أنه لا يجزئه إلا إناث في الأربعينيات . لأن النبي ﷺ نصَّ على المُسِنَّات ، فيجب اتباع مؤرده ، فيكلف شراءها ، فإذا لم تكن في ماشيته ، كما لو لم يجد إلا دونها في السن ، والأول أولى ، لأننا أخرجنا الذكر في الغنم مع أنه لا مدخل له^(١) في زكاتها مع وجود الإناث ، فالبقر التي للذكر فيها مدخل أولى ، لأن للذكر فيها مدخلا .

« مسألة » قال ﴿ والجواميس كغيرها من البقر ﴾ .

لا خلاف في هذا نعله . وقال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، ولأن الجواميس من أنواع البقر ، كما أن البخاتي من أنواع الإبل ، فإذا اتفق في المال جواميس ، وصنّف آخر من البقر ، أو بخاتي وعيراب ، أو ممز وضأن كمل نصاب أحدهما بالآخر ، وأخذ الفرض من أحدهما على قدر المالين على ما سنده ، إن شاء الله تعالى .

فصل

واختلفت الرواية في بقر الوحش ، فرؤى أن فيها الزكاة ، اختاره أبو بكر . لأن اسم البقر يشملها ،

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة التي علقنا عليها .

فيدخل في مطلق الخبر ، وعنه : لازكاة فيها ، وهي أصح ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، لأن اسم البقر عند الإطلاق لا ينصرف إليها ولا يفهم منه إذ كانت لا تسمى بقرأ بدون الإضافة ، فيقال : بقر الوحش ، ولأن وجود نصاب منها موصوفاً بصفة السّوم حولاً لا وجود له . ولأنها حيوان لا يجزىء نوعه في الأحمية ، والهدى ، فلا تجب فيه الزكاة كالظباء ، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام ، فلا تجب فيها الزكاة ، كسائر الوحوش ، وسرّ ذلك أن الزكاة إتمام وجبت في بهيمة الأنعام دون غيرها ، لكثرة النماء فيها من درّها ، ونسّلها ، وكثرة الانتفاع بها ، لكثرتها ، وخفة مؤنثتها ، وهذا المعنى يختص بها ، فاختصت الزكاة بها دون غيرها ، ولا تجب الزكاة في الظباء رواية واحدة ، لعدم تناول اسم الغنم لها .

فصل

قال أصحابنا : تجب الزكاة في المتولّد بين الوحشي والأهلي سواء كانت الوحشية الفحول أو الأمّهات . وقال مالك ، وأبو حنيفة : إن كانت الأمّهات أهلية وجبت الزكاة فيها ، وإلا فلا ، لأن ولد البهيمة يتبع أمّه . وقال الشافعي : لازكاة فيها ، لأنها متولدة من وحشي ، أشبه المتولّد من وحشيين .

واحتج أصحابنا بأنها متولدة بين مانجب فيه الزكاة ، ومالا تجب فيه ، فوجبت فيها الزكاة . كالمولودة بين سائمة ومملوكة ، وزعم بعضهم أن غنم مكّة متولدة من الظباء والغنم ، وفيها الزكاة بالاتفاق . فعلى هذا القول : تُضمّ إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة ، ويسكّم لها نصابه ، وتكون كما أحد أنواعه ، والقول بانتفاء الزكاة فيها أصح ، لأن الأصل انتفاء الوجوب ، وإتمام ثبت بنص أو إجماع ، أو قياس ، ولا نص في هذه ، ولا إجماع ، إتمام هو في بهيمة الأنعام ، من الأزواج الثمانية . وليست هذه داخلة في أجناسها ولا حكمها ، ولا حقيقتها ، ولا معناها ، فإن المتولّد بين شيتين يتفرّد باسمه ، وجنسه ، وحكمه ، عنهما ، كالبلبل المتولّد بين الفرس والحمار ، والسّمع^(١) المتولّد بين الذئب والضبع ، والعُسبار^(٢) المتولّد بين الضبمان والذئبة ، فكذلك المتولّد بين الظباء ، والعز ، ليس بعز ولا ظبي ، ولا تناوله نصوص الشارع ، ولا يمكن قياسه عليها ، لتباعد ما بينهما ، واختلاف حكمهما في كونه لا يجزىء في هدي ، ولا أضحية ولا ذبيحة ، ولو أسلم في الغنم لم يتناوله العقد ، ولو وكل وكيلًا في شراء شاة لم يدخل في الوكالة ، ولا يحصل منه ما يحصل من الشاة من الدرّ وكثرة النسل ، بل الظاهر أنه لا يندسل له أصلاً ، فإن المتولّد بين ثنيتين لا نسل له ، كالبلغال ، ومالا نسل له لادرّ فيه ، فامتنع

(١) في جميع نسخ الكتاب السبع بدل السمع ، وهو تصحيف

(٢) في جميع نسخ الكتاب : العسار ، بدل العسبار وهو تصحيف أيضاً .

القياس ، ولم يدخل في نص ولا إجماع ، فإيجاب الزكاة فيها تحكم بالرأى ، وإذا قيل : يجب الزكاة احتياطاً ، وتقليباً للإيجاب ، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم ، والإحرام احتياطاً لم يصح ، لأن الواجبات لا تثبت احتياطاً بالشك ، ولهذا لا تجب الطهارة على من تيقنها ، وشك في الحدث ، ولا غيرها من الواجبات .
وأما السؤم والملف فالاعتبار فيه بما تجب فيه الزكاة ، لا بأصله الذي تولد منه . بدليل أنه لو غلف المتولد من السائمة لم تجب زكاته . ولو أسام أولاد المملوكة لوجبت زكاتها . وقول من زعم أن غنم مسكة متولدة من الغنم ، والظباء لا يصح ، لأنها لو كانت كذلك لحُرمت في الحرم ، والإحرام ، ووجب فيها الجزاء ، كسائر المتولدة بين الوحشي والأهلي ، ولأنها لو كانت كذلك متولدة من جنين لما كان لها نسل كالسمع والبغال .

باب صدقة الغنم

وهي واجبة بالسنة والإجماع ، أما السنة : فما روى أنس في كتاب أبي بكر الذي ذكرنا أوله قال : « وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةِ مِائَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ مِائَةٍ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ ^(١) ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسًا إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . واختار سوى هذا كثير ، وأجمع العلماء على وجوب الزكاة فيها .

« مسألة » قال أبو القاسم « وائس فيما دون أربعين من الغنم سائمة صدقة » .

فإذا ملك أربعين من الغنم فأسامها أكثر السنة ، ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان ، إلى مائتين . فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ، وهذا كله مجمع عليه ، قاله ابن المنذر ، إلا المعلقة في أقل من نصف الحول ، على ما ذكرنا من الخلاف فيه . وحكى عن معاذ رضي الله عنه : أن الفرض لا يتغير بعد المائة وإحدى وعشرين ، حتى تبلغ مائتين واثنين وأربعين ، ليكون مثلي مائة وإحدى وعشرين ، ولا يثبت عنده . وروى سعيد بن خالد بن مغيرة عن الشعبي ، عن معاذ ، قال : « كَانَ إِذَا بَلَغَتِ الشِّيَاهُ مِائَتَيْنِ لَمْ يُغَيَّرْهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا ثَلَاثَ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثَ مِائَةٍ لَمْ يُغَيَّرْهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا أَرْبَعًا » . ولفظ الحديث الذي ذكرناه دليل عليه والإجماع على خلاف هذا القول دليل على فساده ، والشعبي لم يلق مُمَاذًا .

« مسألة » قال « فإذا زادت في كل مائة شاة شاة » .

ظاهر هذا القول : أن الفرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة ، حتى يبلغ أربعين ، فيجب في كل مائة شاة ويكون الوقص ما بين المائتين وواحدة إلى أربعين . وذلك مائة وتسعة وتسعون ، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول أكثر الفقهاء . وعن أحمد رواية أخرى : أنها إذا زادت على ثلاثمائة وواحدة ففيها أربع شياه ، ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسمائة فيكون في كل مائة شاة ويكون الوقص الكبير بين ثلاثمائة وواحدة إلى خمسمائة ، وهو أيضاً مائة وتسعة وتسعون . وهذا اختيار أبي بكر . وحكى عن النخعي ، والحسن بن صالح ، لأن النبي ﷺ جعل الثلاثمائة حداً للوقص ، وغاية له ، فيجب أن يتعقبه تغير النصاب ، كالمائتين .

ولنا : قول النبي صلى الله عليه وسلم « فَإِذَا زَادَتْ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ » وهذا يقتضي أن لا يجب في دون المائة شيء ، وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب : فإذا زادت على ثلاثمائة

وواحدة ، فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعاً شاةً فيها أربع شياه ، وهذا نص لا يجوز خلافه إلا مثله ، أو أقوى منه ، وتحديد النصاب لاستقرار الفريضة ، لا للغاية ، والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ ولا يؤخذ في الصدقة تيسر ، ولا حرمة ، ولا ذات عوار ﴾ .

ذات العوار : المهيبة وهذه الثلاث لا تؤخذ لدنائتها فإن الله تعالى قال : (٢ : ٢٦٧) وَلَا تَيَمَّمُوا الْغَنِيمَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ولا يخرج في الصدقة حرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيسر ، إلا ماشاء المصدق » وقد قيل : لا يؤخذ تيسر الغنم ، وهو فضلها لفضيلته ، وكان أبو عبيد يروى الحديث « إلا ماشاء المصدق » وبفتح الدال ، يعنى صاحب المال . فعلى هذا يكون الاستثناء في الحديث راجعاً إلى التيسر وحده . وذكر الخطابي : أن جميع الرواة يخالفونه في هذا فيروونه « المصدق » بكسر الدال - أى العامل . وقال : التيسر لا يؤخذ لفقسه ، وفساد لجه ، وكونه ذكراً ، وعلى هذا لا يأخذ المصدق وهو الساعي أحد هذه الثلاثة ، إلا أن يرى ذلك بأن يكون جميع النصاب من جنسه ، فيكون له أن يأخذ من جنس المال ، فيأخذ حرمة ، وهى الكبيرة من الهرمات ، وذات عوار من أمثالها ، وتيسراً من القيوس . وقال مالك ، والشافعى : إن رأى المصدق أن يأخذ هذه الثلاثة خير له وأنفع للفقراء ، فله أخذها ، لظاهر الاستثناء . ولا يختلف المذهب أنه ليس له أخذ الذكر في شيء من الزكاة ، إذا كان في النصاب إناث ، في غير أتبعة البقر ، وابن اللبون ، بدلا عن بنت مخاض إذا علمها . وقال أبو حنيفة : يجوز إخراج الذكر من الغنم الإناث لقوله ﷺ « في أربعين شاة شاة » ولفظ الشاة يقع على الذكر والأنثى ، ولأن الشاة إذا أمر بها مطلقاً أجزأ فيها الذكر كالأضحية والهدى .

ولما : أنه حيوان تجب الزكاة في عينه ، فكانت الأنثى معتبرة في فرضه . كالإبل ، والمطلق يتقيد بالقياس على سائر النصب ، والأضحية غير معتبرة بالمال ، بخلاف مسألتنا . فإن قيل : فما فائدة تخصيص التيسر بالنهى إذا ؟ قلنا : لأنه لا يؤخذ عن الذكور أيضاً . فلو ملك أربعين ذكراً ، وفيها تيسر معد للضراب لم يجوز أخذه ، إما لفضيلته فإنه لا يمد للضراب إلا أفضل الغنم ، وأعظمها ، وإما لدائه ، لفساد لجه ، ويجوز أن يمنع من أخذه للمعتنين جميعاً ، وإن كان النصاب كله ذكوراً جاز إخراج الذكر في الغنم وجهاً واحداً ، وفي البقر في أصح الوجهين ، وفي الإبل وجهان ، والفرق بين النصب الثلاثة أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على الأنثى في فرائض الإبل ، والبقر ، وأطلق الشاة الواجبة . وقال في الإبل « مَنْ لَمْ يَجِدْ بِنْتَ مَخَاضٍ أُخْرِجَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا » ومن حيث المعنى : أن الإبل يتغير فرضها بزيادة السن ، فإذا جاوزنا إخراج الذكر أفضى إلى التسوية بين الفريضتين ، لأنه يخرج ابن لبون عن خمس وعشرين ، ويخرجه عن ستة وثلاثين ، وهذا المعنى يختص بالإبل ، فإن قيل : فالبقر أيضاً يأخذ منها تباعاً عن ثلاثين ، وتبعاً عن أربعين ، إذا كانت أتبعة كئلهما ، قلنا : تؤخذ الصغيرة

عن الصفار . قلنا : هذا لا يلزم مثله في إخراج الأثني ، فلا فرق . ومن جوز إخراج الذكر في الكل . قال : يأخذ ابن لبون من خمس وعشرين ، قيمته دون قيمة ابن لبون بأخذه من ستة وثلاثين ويكون بينهما في القيمة كما بينهما في العدد ، ويكون الفرض بصفة المال ، وإذا اعتبرنا القيمة لم يؤد إلى التسوية كما قلنا في الغنم .

فصل

ولا يجوز إخراج المعيبة عن الصحاح ، وإن كثرت قيمتها ، لما نهى عن أخذها . ولما فيه من الإضرار بالفقراء ، ولهذا يستحق ردّها في البيع ، وإن كثرت قيمتها ، وإن كان في النصاب صحاح ومراض أخرج صحيحة على قدر قيمة المألين ، فإن كان النصاب كله مراضاً لإمقدار الفرض ، فهو مخير بين إخراجها وبين شراء مريضة قليلة القيمة فيخرجها ، ولو كانت الصحيحة غير الفريضة بعدد الفريضة مثل من وجب عليه ابنتا لبون ، وعنده جواران^(١) صحيحان كان عليه شراء صحيحتين فيخرجهما ، وإن وجبت عليه حقتان وعنده ابنتا لبون صحيحتان خيّر بين إخراجهما مع الجبران ، وبين شراء حقتين صحيحتين على قدر قيمة المال ، وإن كان عنده جذعتان صحيحتان . فله إخراجهما مع أخذ الجبران ، وإن كانت عليه حقتان ونصف ماله صحيح ، ونصفه مريض . فقال ابن عقيل : له إخراج حقة صحيحة ، وحقة مريضة . لأن النصف الذي يجب فيه إحدى الحقتين مريض كله . والصحيح في المذهب خلاف هذا ، لأن في ماله صحيحاً ومريضاً فلم يملك إخراج مريضة كما لو كان نصاباً واحداً ، ولم يتغير النصف الذي وجبت فيه الحقة في المراض ، وكذلك لو كان لشريكين لم يتعين حق أحدهما في المراض دون الآخر : وإن كان النصاب مراضاً كله . فالصحيح في المذهب جواز إخراج الفرض منه ، ويكون وسطاً في القيمة ، والاعتبار بقلة العيب وكثرته ، لأن القيمة تأتي على ذلك . وهو قول الشافعي ، وأبي يوسف ومحمد . وقال مالك : إن كانت كلها جرباء أخرج جرباء ، وإن كانت كلها هتاء^(٢) كلّف شراء صحيحة . وقال أبو بكر : لا تجزى إلا صحيحة ، لأن أحمد قال : لا يؤخذ إلا ما يجوز في الأساحي ، ولأنه عن أخذ ذات العوار ، فعلى هذا يكلّف شراء صحيحة بقدر قيمة المريضة .

ولنا : قول النبي ﷺ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » وقال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » رواه أبو داود ، ولأن مَبْنَى الزكاة على المواسة وتسكليف الصحيحة عن المراض إخلالاً بالمواسة ، ولهذا يأخذ من الردي من الحبوب والثمار من جنسه ، ويأخذ من اللثام والهزال من المواشي من جنسه ، كذا ههنا .

(١) الحوار بضم الحاء وقد تنكسر : ولد الافة إلى أن يفصل عن أمه فيسمى بعد فصله فصيلاً .

(٢) الهتاء : مكسورة الناي .

وقد ذكرنا أن الاستثناء في الحديث يدل على جواز إخراج المعيبة في بعض الأحوال ، أو نَحْمَلُهُ على ما إذا كان فيه صحيح . فإنَّ الغالب الصحة ، وإن كان جميع النصاب مريضاً إلا بعضَ الفريضة أخرج الصحيحة وتَمَّ الفريضة من المِراض على قدر المال . ولا فرق في هذا بين الإبل ، والبقر ، والغنم . والحكم في الحرمة كالحكم في المعيبة سواء .

« مسألة » قال ﴿ ولا الرُّبِّيَّ ، ولا الماخض ، ولا الأَكُولَةَ ﴾ .

قال أحمد : الرُّبِّيُّ^(١) التي وضعت وهي تربى ولدها ، بمعنى قريبة العهد بالولادة ، وتقول العرب : في ربَّيها ، كما تقول : في نَفَاسِها . قال الشاعر :

* حَنِينُ أُمِّ الْبَوِّ^(٢) فِي رَبَّيْهَا *

قال أحمد : والماخض : التي قد حان ولادها ، فإن كان في بطنها ولد لم يحن ولادها ، فهي خلفه وهذه الثلاث لا تؤخذ لحقِّ ربِّ للمال . قال عمر لساميه : « لا تأخذ الرُّبِّيَّ ولا الماخض ، ولا الأَكُولَةَ^(٣) ، ولا فَحْلَ الْغَنَمِ » وإن تطوَّع ربُّ المال بإخراجها جاز أخذها ، وله ثواب الفضل ، على ما ذكرنا في حديث أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ .

وإذا ثبت هذا ، وأنه منع من أخذ الرديء من أجل الفقراء ، ومن أخذ كرائم الأموال من أجل أربابه — ثبت أن الحقَّ في الوسط من المال . قال الزهري : إذا جاء المصدق قَسَمَ الشَّيْءَ أَثْلَاثًا : ثلثٌ خِيَارٌ ، وثلثٌ أَوْسَاطٌ ، وثلثٌ شِرَارٌ ، وأخذ المصدق من الوسط . ورؤى نحو هذا عن عمر رضي الله عنه ، وقاله إمامنا ، وذهب إليه ، والأحاديث تدلُّ على هذا . فروى أبو داود والنسائي بإسنادها عن سعد بن دُكَيْمٍ . قال : « كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ ، فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ لِنُؤَدِّيَ إِلَيْنَا صَدَقَةَ غَنَمِكَ ، قُلْتُ : وَمَا عَلَى فِيهَا ؟ قَالَا : شَاةٌ ، فَأَعْبَدُ إِلَى شَاةٍ قَدْ عَرَفْتُ مَكَانَهَا مُتَمَلِّئَةً مَخْضًا وَشَحْمًا ، فَأَخْرَجُهَا إِلَيْهِمَا ، فَقَالَا : هَذِهِ شَافِعٌ ، وَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَأْخُذَ شَاةً شَافِعًا » والشافع : الحامل — مُمَيَّتٌ بِذَلِكَ ، لَأَنَّ وَلَدَهَا قَدْ شَقَعَهَا ، وَالْمَخْضُ اللَّبَنُ . وقال سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ « سِيرْتُ — أَوْ أَخْبَرَنِي مَنْ سَارَ — مَعَ مُصَدِّقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْ لَا نَأْخُذَ مِنْ رَاضِعٍ كَبَنٍ . قَالَ : فَسَكَانَ بَأْتِي الْمِيَاهِ حِينَ تَرَدُّ الْغَنَمُ فَيَتَمَوُّ : أَدُّوا صَدَقَاتِ أَمْوَالِكُمْ » ، قَالَ : فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى نَاقَةٍ كَوْمَاءَ — وَهِيَ الْعَظِيمَةُ

(١) قال في القاموس : الرُّبِّيُّ كحَبْلِ الشَّاةِ إِذَا وَلَدَتْ وَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا أَيْضًا وَالْحَدِيثُ النَّتَاجُ ، وَالْمَرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ أَوِ الْآخِرُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ، وَفِي طَبْعَاتِ الْمَغْنَى كَتَبْتُ (الرُّبَا) وَهُوَ خَطَأٌ (٢) الْبَوُّ : وَلَدُ النَّاقَةِ . (٣) الْأَكُولَةُ ، وَالْأَكِيلَةُ : الشَّاةُ الَّتِي تَنْصَبُ لِيَصَادَ بِهَا الذَّنْبُ وَتَكُونُ رَدِيَّةً قَبِيحَةً .

السَّامِ — فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا » رواه أبو داود ، والنسائي .

وروى أبو داود بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ : مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، وَأَنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلِّ عامٍ ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرِمَةَ ، وَلَا الدَّرَنَةَ ، وَلَا الْمَرِيضَةَ ، وَلَا الشَّرْطَ اللَّثِيمَةَ ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » .

رافدة : يعنى مُعِينَةٌ^(١) ، والدرنه : الجرباء ، والشرط : رُدَّالة المال .

« مسألة » قال ﴿ وتعدّ عليهم السخلة ، ولا تؤخذ منهم ﴾ .

السخلة بفتح السين وكسرهما : الصغيرة من أولاد المعز .

وجملته : أنه متى كان عنده نصاب كاملٌ فنتجت منه سَخَالٌ في أثناء الحول ، وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الأمهات ، في قول أكثر أهل العلم . وحُكي عن الحسن والنخعي : لا زكاة في السَخَالِ حتى يحول عليها الحول ، ولقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » .

ولنا : ما روى عن عمر أنه قال لساعيه : « اعْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخَلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ ، وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ » وهو مذهب عليّ ، ولا نعرف لها في عصرها مخالفاً ، فكان إجماعاً . ولأنه نماء نصاب فيجب أن يضم إليه في الحول ، كأموال التجارة : والخبر مخصوص بمال التجارة ، فنقيس عليه . فأما إن لم يكمل النصاب إلا بالسَخَالِ احتسب الحول من حين كمل النصاب في الصحيح من المذهب . وهو قول الشافعيّ ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى : أنه يُعتبر حول الجميع من حين ملك الأمهات ، وهو قول مالك ، لأنّ الاعتبار بحول الأمهات دون السَخَالِ فيما إذا كانت نصاباً ، وكذلك إذا لم تكن نصاباً .

ولنا : أنه لم يحل الحول على نصاب ، فلم تجب الزكاة فيها ، كما لو كملت بغير سَخَالِها ، أو كمال التجارة ، فإنه لا تختلف الرواية فيه ، وإن نُتجت السَخَالُ بعد الحول : ضُمَّتْ إلى أمهاتها في الحول الثاني وحده . والحكم في فُصْلان الإبل ، وعجول البقر ، كالحكم في السَخَالِ .

إذا ثبت هذا : فإن السخلة لا تؤخذ في الزكاة ، لما قدمنا من قول عمر ، ولما سذكركه في المسألة التي تلي هذه ، ولا نعلم فيه خلافاً ، إلا أن يكون النصاب كله صفاراً ، فيجوز أخذ الصغيرة في الصحيح من المذهب وإنما يتصور ذلك بأن يبدل كباراً بصفار في أثناء الحول ، أو يكون عنده نصاب من الكبار فتوالد نصاب

(١) في جمع الطبقات فسرت الرافدة بالمعينة ، ولم يتنبه لها أحد من علق على الكتاب ، والصحيح أن الرافدة هي المعينة ، أي نفسه معينة له على إعطائها كل عام ، فصحفت معينة إلى معينة .

من الصغار ، ثم تموت الأمهات ، ويحول الحول على الصغار . وقال أبو بكر : لا يؤخذ أيضاً إلا كبيرة تجزىء في الأضحية ، وهو قول مالك : لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ أَوْ الثَّنِيَّةِ » ولأن زيادة السن في المال لا يزيد به الواجب كذلك نقصانه لا ينقص به .

ولنا قول الصديق رضى الله عنه : « وَاللَّهِ لَوْ مَتَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا » فدل على أنهم كانوا يؤدّون العناق ، ولأنه مال نجب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته . فيجب أن يؤخذ من عينه ، كسائر الأموال ، والحديث محمول على ما فيه كبار . وأما زيادة السن : فلم يستتمنع الفرق بالمالك في الموضعين ، كما أن مادون النصاب عفو ، وما فوقه عفو . فظاهر قول أصحابنا : أن الحكم في الفُصلان والمجول ، كالحكم في السَّخَال ، لما ذكرنا في الفهم ، ويكون التعديل باقمة مكان زيادة السن ، كما قلنا في إخراج الذكر من الذكور . ويحتمل أن لا يجوز إخراج الفُصلان والمجول . وهو قول الشافعي : كيلا يُنفى إلى التسوية بين الفروض ، فإنه يُنفى إلى إخراج ابنة الخاض عن خمس وعشرين ، وست وثلاثين ، وست وأربعين ، وإحدى وستين . ويُخرج ابنتي اللبون عن ست وسبعين ، وإحدى وتسعين ، ومائة وعشرين ، ويُنفى إلى الانتقال من ابنة اللبون الواحدة . من إحدى وستين إلى اثنتين في ست وسبعين ، مع تقارب الوقص بينهما ، وبينهما في الأصل أربعون . والخبر ورد في السَّخَال ، فيمتنع قياس الفُصلان والمجول عليها ، لما بينهما من الفرق .

فصل

وإن ملك نصاباً من الصغار انعقد عليه حول الزكاة من حين ملكه . وعن أحمد : لا ينعقد عليه الحول حتى يبلغ سنّاً يُجزىء مثله في الزكاة ، وهو قول أبي حنيفة . وحكى ذلك عن الشعبي ، لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَيْسَ فِي السَّخَالِ زَكَاةٌ » ، وقال : « لَا نَأْخُذُ مِنْ رَاضِعٍ لَبَنٍ » ، ولأن السن معنى يتغير به الفرض ، فكان لنقصانه تأثير في الزكاة كالمدد .

ولنا : أن السخال تعدّ مع غيرها ، فتعدّ منفردة كالأمهات . والخبر يرويه جابر الجعفي ، وهو ضعيف عن الشعبي مرسل ، ثم هو محمول على أنه لا تجب فيها قبل حول الحول ، والعدد تزيد الزكاة بزيادته ، بخلاف السن . فإذا قلنا بهذه الرواية ، فإذا ماتت الأمهات إلا واحدة لم ينقطع الحول ، وإن ماتت كلها انقطع الحول .

« مسألة » قال ﴿ ويؤخذ من المعز الثني ، ومن الضأن الجذع ﴾ .

وجملته : أنه لا يُجزى في صدقة الفهم إلا الجذع من الضأن ، وهو ماله ستة أشهر . والثني من المعز ، وهو ماله سنة ، فإن تطوع المالك بأفضل منها في السن جاز . فإن كان الفرض في النصاب أخذه ،

وإن كان كله فوق الفرض خُيّر المالك بين دفع واحدة منه ، وبين شراء الفرض فيُخرجه ، وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه : لا يُجزى إلا الثنية منهما جميعاً ، لأنهما نوعا جنس ، فكان الفرض منهما واحداً ، كأنواع الإبل والبقر ، وقال مالك : تُجزى الجذعة منهما لذلك . ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ وَالْتَنِيَّةِ » .

ولنا : على جواز إخراج الجذعة من الضأن مع هذا الخبر . قول سعد بن دُكَيْم : « أتاني رجلان على بعير فقالا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَيْكَ لَتُؤَدِّيَ صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قلت : وأى شيء تأخذان ؟ قالوا : عَمَاقٌ : جَذَعَةٌ أَوْ تَنِيَّةٌ » أخرجه داود .

ولنا : ما روى مالك عن سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ : « أَتَانَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : أَمْرُنَا أَنْ نَأْخُذَ الْجَذَعَةَ مِنَ الضَّأْنِ ، وَالتَّنِيَّةَ مِنَ الْمَعَزِ » وهذا صريح ، وفيه بيان المطلق في الحديثين قبله . ولأن جذعة الضأن تُجزى في الأضحية ، بخلاف جذعة المعز ، بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بَرْدَةَ بْنِ نِسَارٍ فِي جَذَعَةِ الْمَعَزِ : « تُجْزِيُكَ وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ » قال إبراهيم الحارثي : إنما أجزأ الجذع من الضأن لأنه يُلْقَحُ ، والمعز لا يُلْقَحُ إلا إذا كان تَنِيَّةً .

« مسألة » قال ﴿ فَإِنْ كَانَتْ عَشْرِينَ ضَأْنًا ، وَعَشْرِينَ مَعَزًا ، أَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا يَكُونُ قِيمَتُهُ نِصْفَ شَاةٍ ضَأْنًا ، وَنِصْفَ مَعَزٍ 》 .

لأنهم خلقت بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض في إيجاب الزكاة ، وقال ابن المنذر : أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم على ضم الضأن إلى المعز .

إذا ثبت هذا : فإنه يُخرج الزكاة من أي الأنواع أحب ، سواء دعت الحاجة إلى ذلك ، بأن يكون الواجب واحداً ، أو لا يكون أحد النوعين موجبا لواحد ، أو لم تدع بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة . وقال عكرمة ، ومالك ، وإسحاق : يُخرج من أكثر العددين ، فإن استويا أخرج من أيهما شاء . وقال الشافعي : القياس أن يأخذ من كل نوع ما يخصه ، اختاره ابن المنذر . لأنها أنواع تجب فيها الزكاة فتجب زكاة كل نوع منه ، كأنواع الثمرة والحبوب .

ولنا : أنهما نوعا جنس من الماشية ، فجاز الإخراج من أيهما شاء ، كما لو استوى العددان ، وكالسمان والمهازل . وما ذكره الشافعي : يُقضى إلى تشقيص الفرض ، وقد عدل إلى غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من أجله . فالعدل إلى النوع أولى .

فإذا ثبت هذا : فإنه يُخرج من أحد النوعين ، ما قيمته كقيمة المخرَج من النوعين ، فإذا كان النوعان

سواء ، وقيمة الخرج من أحدهما اثنا عشر ، وقيمة الخرج من الآخر خمسة عشر ، أخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف ، وإن كان الثلث معزاً ، والثلثان ضائناً . أخرج ما قيمته أربعة عشر . وإن كان الثلث ضائناً والثلثان معزاً ، أخرج ما قيمته ثلاثة ، وهكذا لو كان في إبله عشرٌ بخاتٍ ، وعشرٌ مهُرِيَّة ، وعشرٌ عِرابِيَّة ، وقيمة ابنة المخاض البُخْتِيَّة : ثلاثون ، وقيمة المهرية : أربعة وعشرون ، وقيمة العِرابِيَّة : اثنا عشر ، أخرج ابنة مخاض قيمتها ثلث قيمة ابنة مخاض بختية ، وهو عشرة ، وثلاث قيمة مهُرِيَّة ثمانية ، وثلاث قيمة عِرابِيَّة أربعة ، فصار الجميع اثنين وعشرين . وهذا الحكم في أنواع البقر ، وكذلك الحكم في السَّمان مع المهازيل ، والسكرام مع اللثام . فأما الصحاح مع المراض ، والذكور مع الإناث ، والسكرام مع الصغار ، فيتمتعن عليه صحيحة ، وكبيرة ، أنثى على قدر قيمة المائين ، إلا أن يتطوع رب المال بالفضل ، وقد ذكر هذا .

فصل

فإن أخرج عن النصاب من غير نوعه مما ليس في ماله منه شيء ، ففيه وجهان : (أحدهما) يُجرىء لأنه أخرج عنه من جنسه ، فجاز كما لو كان المال نوعين فأخرج من أحدهما عنهما . (والثاني) لا يُجرىء لأنه أخرج من غير نوع ماله أشبه ماله أخرج من غير الجنس . وفارق ما إذا أخرج من أحد نوعي ماله ، لأنه جاز فراراً من تشقيص الفرض . وقد جوز الشارع : الإخراج من غير الجنس في قليل الإبل ، وشاة الجُبران لذلك ، بخلاف مسألتنا .

« مسألة » قال : ﴿ وإن اختلط جماعة في خمس من الإبل ، أو ثلاثين من البقر ، أو أربعين من الغنم وكان سرعاهم ، ومسرحتهم ، ومبيتهم ، ومحلهم واحد ، أخذت منهم الصدقة ﴾ .

وجملته : أن الخلطة في السائمة تجعل مال الرجلين كالرجل الواحد في الزكاة ، سواء كانت خلطة أعيان : وهي أن تكون الماشية مُشتركة بينهما لكل واحد منهما منها نصيب مُشاع ، مثل أن يرثا نصيباً أو يشترياه ، أو يوهب لهما ، فيُبتَيا بهما . أو خلطة أوصاف ، وهي أن يكون مال كل واحد منهما مُميزاً ، فخطاه ، واشتركا في الأوصاف التي تذكرها ، وسواء تساويا في الشركة ، أو اختلفا ، مثل أن يكون لرجل شاة ، ولآخر تسعة وثلاثون ، أو يكون لأربعين رجلاً أربعون شاة لكل واحد منهم شاة نص عليها أحمد . وهذا قول عطاء ، والأوزاعي ، والشافعي ، والليث وإسحاق . وقال مالك : إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء نصيب . وحكى ذلك عن الثوري ، وأبي ثور ، واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لا أثر لها بحال . لأن ملك كل واحد دون النصاب ، فلم يجب عليه زكاة ، كما لو لم يختلط بغيره . ولأبي حنيفة فيما إذا اختلط في نصابين : أن كل واحد منهما يملك أربعين من الغنم . فوجب عليه شاة ، لقوله عليه السلام : « في أربعين شاة شاة » .

ولما : ما روى البخاري في حديث أنس الذي ذكرنا أوله : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » وما كان من خليطين ، فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، ولا يجيء التراجع إلا على قولنا في خلطة الأوصاف . وقوله : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ . إما يكون هذا إذا كان لجماعة ، فإن الواحد يضم ماله بمضه إلى بعض ، وإن كان في أما كن . وهذا لا يفرق بين مجتمعة . ولأن الخلطة تأثيراً في تخفيف المؤنة ، فجاز أن تؤثر في الزكاة ، كالسوم والسقي ، وقياسهم مع مخالفة النص غير مسموع . إذا ثبت هذا : فإن خلطة الأوصاف يُعتبر فيها اشتراكهم في خمسة أوصاف : المسرح ، والمبيت ، والمخدب ، والمشر ، والفحل . قال أحمد : الخليطان أن يكون راعيها واحداً ، ومراعيها واحداً ، وشريهما واحداً ، وقد ذكر أحمد في كلامه شرطاً سادساً ، وهو الراعي . قال الخريفي : وكان مراعيهم ومسرحهم واحداً . فيحتمل أنه أراد بالمرعي : الراعي ، ليكون موافقاً لقول أحمد ، ولكون المرعي هو المسرح . قال ابن حامد : الراعي ، والمسرح ، شرط واحد . وإنما ذكر أحمد المسرح ، ليكون فيه راعٍ واحد ، والأصل في هذا ما روى الدارقطني في سننه بإسناده عن سعد بن أبي وقاص ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » . والخليطان ما اجتماعا في الخوض ، والفحل ، والراعي . وروى الرغبي ، وبنحو من هذا . قال الشافعي . وقال بعض أصحاب مالك : لا يُعتبر في الخلطة إلا شرطان : الراعي ، والمرعي ، لقوله عليه السلام : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » والاجتماع يحصل بذلك ، ويسمى خلطة ، فاكتمى به . ولنا : قوله صلى الله عليه وسلم : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْخَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلُ » فإن قيل : فلم اعتبرتم زيادة على هذا ؟ قلنا : هذا تنبيه على بقية الشرائط ، وإلغاء لما ذكره ، ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف تأثيراً ، فاعتبر كل مرعي .

إذا ثبت هذا : فالمبيت معروف ، وهو المراح الذي تروح إليه الماشية قال الله تعالى : (١٦ : ٦) جِئَ تَرِيحُونَ وَجِئَ تَسْرَحُونَ) والمسرح والمرعي واحد ، وهو الذي ترعى فيه . الماشية . يقال : سَرَحَتْ الغنم : إذا مضت إلى المرعى ، وسرحتها أنا بالتخفيف والثقيل . ومنه قوله تعالى : (وَجِئَ تَسْرَحُونَ) والحلب : الموضع الذي تحلب فيه الماشية ، ويشترط أن يكون واحداً ، ولا يُفرد كل واحد منهما للحلب ماشيته موضعاً ، وليس المراد منه خلط اللبن في إناء واحد . لأن هذا ليس بمرق ، بل مشقة ، لما فيه من الحاجة إلى قسمة اللبن ، ومعنى كون الفحل واحداً : « أن لا تكون فحولة أحد المالين لا تطرق غيره ^(١) » ، وكذلك الراعي : هو أن لا يكون لكل مال راع ينفرد برعايته ، دون الآخر .

(١) في الجملة التي بين القوسين حرف « لا » زائد ، فتحذف « لا » التي بعد أن أو . لا ، التي بعد كلمة « المالين » فيستقيم الكلام ، لأن المعنى اختصاص فحولة كل من المالين بطرق ماشيتهما فقط ولا تطرق غيرها ، وإذا أثبتنا حرف « لا » في الأول وفي الآخر حصل نفي المعنى المطلوب ، ولكن جميع الأصول هكذا .

ويُشترط أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ، فإن كان أحدهما ذمياً ، أو مُكاتباً لم يعتد بخلطته ، ولا تُشترط نية الخلطة ، وحُكي عن القاضي : أنه اشترطها .

ولنا : قوله عليه السلام : « وَالْخَلِيطَانِ : مَا جِئَمَا فِي الْخَوْضِ ، وَالرَّاعِي ، وَالْعَجَلِ » ولأن النية لا تؤثر في الخلطة . فلا تؤثر في حكمهما ، ولأن المقصود بالخلطة من الارتفاق يحصل بدونها . فلم يتغير وجودها معه ، كما لا تتغير نية السَّوْمِ في الإِسَامَةِ ، ولا نية السقي في الزرع ، والتمار ، ولا نية مضي الحول فيما يُشترط الحول فيه .

فصل

فإن كان بعض مال الرجل مختلطاً ، وبعضه منفرداً ، أو مختلطاً مع مالٍ لرجل آخر . فقال أئمتنا : بصيرُ ماله كله كالمختلط ، بشرط أن يكون مال الخلطة نصيباً ، فإن كان دون النصاب لم يثبت حكمها . فلو كان لرجل ستون شاةً ، منها عشرون مختلطةً مع عشرين لرجل آخر ، وجب عليهما شاةٌ واحدةٌ ، رُبْعُها على صاحب العشرين ، وباقيها على صاحب الستين ، لأننا لما ضمنا ملك صاحب الستين صار صاحب العشرين كالمختلط لستين ، فيكون الجميع ثمانين ، عليهما شاةٌ بالحصص ، ولو كان لصاحب الستين ثلاثة خلطاء ، كل واحد منهم بعشرين بعشرين . وجب على الجميع شاةٌ ، نصفها على صاحب الستين ، ونصفها على الخلطاء ، على كل واحد منهم سدس شاةٍ ، ولو كان رجلان لكل واحد منهما ستون ، فخالط كل واحد منهما صاحبه بعشرين فقط ، وجب عليهما شاةٌ واحدةٌ بينهما نصفين ، فإن اختلطا في أقل من ذلك . لم يثبت لهما حكم الخلطة ، ووجب على كل واحد منهما شاةٌ كاملة ، وإن اختلطا في أربعين ، لواحد منهما عشرة والآخر ثلاثون ، ثبت لهما حكم الخلطة ، لوجودها في نصاب كامل .

فصل

ويعتبر اختلاطهم في جميع الحول ، وإن ثبت لهم حكم الانفراد في بعضه زكوا زكاة المنفردين . وبهذا قال الشافعي في الجديد . وقال مالك . لا يعتبر اختلاطهم في أول الحول ، لقول النبي ﷺ : « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع » يعني في وقت أخذ الزكاة .

ولنا : أن هذا مال ثبت له حكم الانفراد ، فكانت زكاته زكاة المنفرد ، كما لو انفرد في آخر الحول . والحديث محمول على المجتمع في جميع الحول .

إذا تقرّر هذا فتي كان لرجلين ثمانون شاةً بينهما نصفين ، وكانا منفردين ، فاختلطا في أثناء الحول . فعلى كل واحد منهما عند تمام حوله شاةٌ ، وفيما بعد ذلك من السنين يزكيان زكاة الخلطة ، وإن اتفق

حولاهما أخرجاً شاةً عند تمام حولٍ على كلٍّ واحد منهما نصفها . وإن اختلف حولاهما ، فعلى الأول منهما عند تمام حوله نصف شاةٍ ، فإذا تمَّ حولُ الثاني ، فإن كان الأول أخرجها من غير المال ، فعلى الثاني نصف شاةٍ أيضاً . وإن أخرجها من النصاب نظرت ، فإن أخرج الشاة جميعها عن مِلْكِهِ ، فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً ، من شاةٍ . وإن أخرج نصف شاةٍ ، فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين ونصف جزء من شاة .

فصل

وإن ثبت لأحدهما حكم الأفراد دون صاحبه . ويتصور ذلك بأن يملك رجلان نصابين فيخلطاهما ، ثم يبيع أحدهما نصيبه أجنبياً ، أو يسكون لأحدهما نصاب منفرد فيشتري آخرُ نصاباً ويخلطه به في الحال . إذا قلنا : اليسير معفو عنه ، فإنه لا بد أن تكون عقيب مِلْكِها منفردةً في جزءٍ ، وإن قلَّ ، أو يكون لأحدهما نصاب ، وللآخر دون النصاب ، فاختلفا في أثناء الحول ، فإذا تمَّ حَوْلُ الأول : فعليه شاةٌ ، فإذا تمَّ حول الثاني : فعليه زكاة الخلطة ، على التفصيل الذي ذكرناه ، ويزكيان فيما بعد ذلك زكاة الخلطة . كلما تمَّ حول أحدهما فعليه من زكاة الجميع بقدر ماله منه ، فإذا كان المالان جميعاً ثمانين شاةً فأخرج الأول منها شاةً زكاة الأربعين التي يملكها . فعلى الثاني أربعون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً . فإن أخرج الشاة كلها من مِلْكِهِ ، وحال الحول الثاني . فعلى الأول نصف شاةٍ زكاة خلطة . فإن أخرجها وحده ، فعلى الثاني تسعة وثلاثون جزءاً ، من سبعة وسبعين جزءاً ونصف جزء من شاةٍ ، وإن تولدت شيئاً حُسِبَ معها .

فصل

وإن كان بينهما ثمانون شاةً مختلطة ، مضى عليها بعض الحول ، فتبايعاهما ، باع كلٌّ واحد منهما غنمه صاحبه مختلطةً ، وبماها على الخلطة لم يُقَطَّع حولهما ، ولم تزل خلطتهما . وكذلك لو باع بعض غنمه من غير أفراد ، قلَّ المبيع أو كثر ، فأما إن أفردا ثم تبايعاهما ، ثم خلطاهما ، وتطاول زمن الأفراد بطل حكم الخلطة ، وإن خلطاهما عقيب البيع . ففيه وجهان ، أحدهما : لا ينقطع ، لأنَّ هذا زمن يسير يُعْفَى^(١) ، والثاني : ينقطع لأن الأفراد قد وجد في بعض الحول ، فيزكيان زكاة المنفردين . وإن أفرد كلٌّ واحد منهما نصف نصاب وتبايعاه ، لم ينقطع حكم الخلطة . لأن ملك الإنسان يُضَمُّ بعضه إلى بعض ، فكان الثمانين مختلطةً بحالها ، كذلك إن تبايعا أقلَّ من النصف : وإن تبايعا أكثر من النصف منفرداً بطل حكم الخلطة ، لأن من شرطها كونها في نصاب ، فتي بقيت فيما دون النصاب صاراً منفردين .

(١) هكذا بالأصل ، والأولى أن يقال : يعني عنه .

وقال القاضى : تبطل الخلطة في جميع هذه المسائل في المبيع ، وبصير منفرداً ، وهذا مذهب الشافعى ، لأنّ عنده أن المبيع يحبس به ينقطع حكم الحول فيه ، فنقطع الخلطة ضرورة انقطاع الحول . وسنبين إن شاء الله أنّ حكم الحول لا ينقطع في وجوب الزكاة . فلا تنقطع الخلطة ، لأنّ الزكاة إنما تجب في المشتري بينائه على حول المبيع ، فيجب أن يُبنى عليه في الصفة التي كان عليها .

فأما إن كان مال كل واحد منهما منفرداً ، فخلطاه ، ثم تباعاه ، فعليهما في الحول زكاة الانفراد . لأنّ الزكاة تجب فيه بينائه على حول الأول ، وهو منفرد فيه . ولو كان لرجل نصاب منفرد فباعه بنصاب مختلط زكّى كل واحد منهما زكاة الانفراد ، لأنّ الزكاة في الثاني تجب بينائه على الأول ، فهما كالمال الواحد الذي حصل للانفراد في أحد طرفيه ، فإن كان لكل واحد منهما أربعون مختلطة مع مال آخر فتباعاهما ، وبعثاهما مختلطة لم يبطل حكم الخلطة ، وإن اشترى أحدهما بالأربعين المختلطة أربعين منفردة ، وخطبها في الحال احتمل أن يزكّى زكاة الخلطة . لأنه يبنى حولها على حول مختلطة ، وزمن الانفراد يسير فغنى عنه ، واحتمل أن يزكّى زكاة المنفرد ، لوجود الانفراد في بعض الحول .

فصل

وإن كان لرجل أربعون شاة . ومضى عليها بعض الحول ، فباع بعضها مُشاعاً في بعض الحول . فقال أبو بكر : ينقطع الحول ، ويستأنفان حولاً من حين البيع ، لأن النصف المشتري قد انقطع الحول فيه ، فسكانه لم يخر في حول الزكاة أصلاً . فلزم انقطاع الحول في الآخر . وقال ابن حامد : لا ينقطع الحول فيما بقي للبائع . لأن حدوث الخلطة لا يمنع ابتداء الحول ، فلا يمنع استدامته ، ولأنه لو خالط غيره في جميع الحول وجبت الزكاة ، فإذا خالط في بعضه نفسه وفي بعضه غيره كأن أوى بالإيجاب ، وإنما بطل حول المبيعة لانقضاء الملك فيها ، وإلا فهذه المشرون لم تزل مخالطةً لمال جارٍ في الزكاة ، وهكذا الحكم فيما إذا علم على بعضها وباعه مخلطاً ، فأما إن أفرد بعضها وباعه ، فخلطه المشتري في الحال بغنم الأول . فقال ابن حامد : ينقطع الحول ، لثبوت حكم الانفراد في البعض . وقال القاضى : يحتمل أن يكون كما لو باعها مختلطة . لأنّ هذا زمن يسير .

وهذا الحكم فيما إذا كانت الأربعون لرجلين فباع أحدهما نصيبه أجنبياً ، فعلى هذا إذا تمّ حول الأول فعليه نصف شاة ، ثمّ إذا تمّ حول الثاني نظرنا في البائع ، فإن كان أخرج الزكاة من (١) المال فلا شيء على المشتري ، لأن النصاب نقص في بعض الحول ، إلا أن يكون الفقير مخالطاً لهما بالنصف الذي صار له ، فلا ينقص النصاب إذاً ، ويخرج الثاني نصف شاة ، وإن كان الأول أخرج الزكاة من غير المال ، وقلنا : الزكاة تتعلق بالذمة ، وجب على المشتري نصف شاة . وإن قلنا : تتعلق بالعين . فقال القاضى : يجب

(١) في جميع النسخ المطبوعة لفظ غير ، زائد قبل المال ، وهو خطأ لأنه يغير الحكم ويجعل الكلام فاسداً .

نصفُ شاةٍ أيضاً ، لأن تعلق الزكاة بالعين ، لا بمعنى أن الفقراء ملكوا جزءاً من النصاب ، بل بمعنى أنه تعلق حَقُّهم به ، كتملُّق أرشٍ^(١) الجَنَائِيَةِ بالجاني ، فلم يمنع وجوب الزكاة . وقال أبو الخطاب : لا شيء على المشتري ، لأن تعلق الزكاة بالعين نقص النصاب . وهذا الصحيح ، فإنَّ فائدة قولنا : الزكاة تملُّق بالعين : إنما تظهر في منع الزكاة ، وقد ذكره القاضى في غير هذا الموضع .

وعلى قياس هذا : لو كان لرجلين نصابُ خُلْطَةٍ ، فباع أحدهما خُلَيْطَهُ في بعض الحول ، فهي عكسُ المسألة الأولى في الصورة ، ومثلها في المعنى ؛ لأنه كان في الأول خايط نفسه ، ثم صار خليطَ أجنبيٍّ ، وهمنا كان خليطَ أجنبيٍّ ، ثم صار خليط نفسه ، ومثله لو كان رجلان متوارثان لها نصابُ خُلْطَةٍ ، فباع أحدهما في بعض الحول ، فورثه صاحبه . على قياس قول أبي بكر : لا يجب عليه شيء حتى يتم الحول على المالكين ، من حين ملكه لها ، إلا أن يكون أحدهما بفردته يبلغُ نصاباً ، وعلى قياس قول ابن حامد : تجبُ الزكاة في النصف الذي كان له خاصّة .

فصل

إذا استأجر أجيراً يرعى له بشاةٍ مُعَيَّنَةٍ من النصاب ، فحال الحول ، ولم يُفردْها ، فهما خليطان ، تجب عليهما زكاةُ الخُلْطَةِ ، وإن أفردْها قبل الحول ، فلا شيء عليهما ، لِنَقْصانِ النصاب . وإن استأجره بشاةٍ موصوفة في الذمّة ، صحّ أيضاً ، فإذا حال الحول وليس له ما يقتضيه غير النصاب انبنى على الدّين : هل يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة ؟ وسنذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى .

« مسألة » قال ﴿ وتراجعوا فيما بينهم بالخصص ﴾

قد ذكرنا أن الخلطاء تؤخذ الصدقة من أموالهم ، كما تؤخذ من مال الواحد . فظاهر كلام أحمد : أن الساعى يأخذ الفرض من مال أى الخليطين شاء . سواء دعت الحاجة إلى ذلك ، بأن تكون الفريضة عيناً واحدة لا يمكن أخذها من المالكين جميعاً ، أو لا يجد فرضهما جميعاً إلا في أحد المالكين ، مثل أن يكون مال أحدهما صحاحاً كبيراً ، ومال خليطه صغاراً أو مراضاً . فإنه تجب صحبةٌ كبيرةٌ ، أو لم تدع الحاجة إلى ذلك ، بأن يجد فرض كل واحد من المالكين فيه . قال أحمد : إنما يحىء المصدق فيجد الماشية فيصدقها ، ليس يحىء فيقول : أى شيء لك ؟ وإنما يصدق ما يجده . والخليط قد ينفع ، وقد يضر . قال الهيثم بن خارجة لأبي عبد الله : أنا رأيت مسكيناً كان له في غنمٍ شاتان ، فجاء المصدق فأخذ إحداها ، والوجه في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ »

(١) الأرش : الدية . أى المال الذى يدفع في نظير الجناية إذا لم يجب فيها القصاص ، أو وجب وعفا الأولياء عنه .

وقوله : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » وهما خَشْيَتَانِ : خَشْيَةُ رَبِّ الْمَالِ مِنْ زِيَادَةِ الصَّدَقَةِ ، وَخَشْيَةُ السَّاعِي مِنْ تَقْصَانِهَا . فَلَيْسَ لِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ أَنْ يَجْمَعُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُتَفَرِّقَةَ الَّتِي كَانَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَاءَ ، لِيَقْلَّ الْوَاجِبُ فِيهَا ، وَلَا أَنْ يَفْرَقُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُجْتَمِعَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا بِاجْتِمَاعِهَا فَرَضٌ ، لِيَسْقُطَ عَنْهَا بَتَفَرُّقِهَا ، وَلَيْسَ لِلْسَّاعِي أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَ الْخُلُطَاءِ ، لِتَكْثُرَ الزَّكَاةُ ، وَلَا أَنْ يَجْمَعَهَا إِذَا كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً لِتَجِبَ الزَّكَاةُ ، وَلِأَنَّ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَلِمَالِ الْوَاحِدِ فِي وَجوبِ الزَّكَاةِ . فَكَذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهَا ، وَهِيَ أَخَذَ السَّاعِي الْفَرَضَ مِنْ مَالٍ أَحَدَهَا رَجَعَ عَلَى خَلِيطِهِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ حِصَّتِهِ مِنَ الْفَرَضِ . فَإِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الْمَالِ ، وَالْآخَرُ ثَلَاثُهَا ، فَأَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ صَاحِبِ الثُّلُثِ رَجَعَ بِثُلْثِي قِيَمَةِ الْمَخْرَاجِ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْآخَرِ رَجَعَ عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثِ بِثُلْثِ قِيَمَةِ الْمَخْرَاجِ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ مَعِ يَمِينِهِ ، إِذَا اخْتَلَفَا وَعُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ ، لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ كَالْفَاصِبِ إِذَا اخْتَلَفَا^(١) فِي قِيَمَةِ الْمَقْصُوبِ بَعْدَ تَلْفِهِ .

فصل

إِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ . مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ شَاتَيْنِ مَكَانَ شَاةٍ ، أَوْ يَأْخُذَ جَذْعَةً مَكَانَ حِقَّةٍ تَلَمْ يَكُنْ لِلْمَأْخُوذِ مِنْهُ الرُّجُوعُ إِلَّا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ . وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ سَائِعٍ ، مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ الصَّحِيحَةَ عَنِ الْمَرَاضِ ، وَالْكَبِيرَةَ عَنِ الصَّغَارِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْحَصَّةِ مِنْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَخْذِهِ ، وَجِبَ دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَضِ الْوَاجِبِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ رَجَعَ بِمَا يَخْصُ شَرِيكَهُ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ بِتَأْوِيلٍ .

فصل

إِذَا مَلَكَ رَجُلٌ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، وَأَرْبَعِينَ فِي رَبِيعٍ . فَعَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : لِأَزْكَاءِ فِيهِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَلِكٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَزِدْ فَرَضُهُ عَلَى شَاةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوَاتَّفَقَتْ أَحْوَالُهُ^(٢) . وَالثَّانِي : فِيهِ الزَّكَاةُ . لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقْلَلَتْ بِشَاةٍ ، فَتَجِبَ الزَّكَاةُ فِي الثَّانِي ، وَهِيَ نِصْفُ شَاةٍ لِاخْتِلَافِهَا بِالْأَرْبَعِينَ الْأُولَى ، مِنْ حِينَ مَلَكَهَا ، وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّلَاثِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : لِأَزْكَاءِ فِيهِ . وَالثَّانِي : فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَهُوَ ثُلُثُ شَاةٍ ، لِأَنَّهُ مَلَكَهُ مُخْتَلِطًا بِالثَّانِيَيْنِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

(١) الضمير في اختلافنا : راجع للغاصب ، والمقصوب منه .

(٢) اتفقت أحواله : الأحوال جمع حول لاجمع حال ، أى إذا اتفقت مبادئ أحواله وهى السنين التى ملك فيها الأموال .

وذكر أبو الخطّاب فيه وجهاً ثالثاً : وهو أنه يجب في الثاني شاةٌ كاملة ، وفي الثالث شاةٌ كاملة ، لأنه نصابٌ كامل ، وجبت الزكاة فيه بنفسه . فوجبت فيه - شاةٌ كاملة ، كما لو انفرد ، وهذا ضعيف . لأنه لو كان الملك للثاني ، والثالث ، أجنبيّين ملكاًهما مختلطين ، لم يكن عليهما إلا زكاةٌ خلطة . فإذا كان للملك الأول كان أولى . فإن ضمّ بعض ماله إلى بعض أولى من ضمّ ملك الخليل إلى خليل ، وإن ملك في الشهر الثاني ما يغيّر الفرض ، مثل أن ملك مائة شاةٍ : فعليه عند تمام حوله شاةٌ ثانية ، على الوجه الأول . وكذلك الثالث . لأننا نجعل ملكه في الإيجاب كله للكل في حال واحدة ، فيصير كأنه ملك مائتين وأربعين . فيجب عليه ثلاث شياه ، عند تمام حول كل مالٍ شاةٌ . وعلى الوجه الثاني : يجب عليه في الشهر الثاني حصّة من فرض المائتين معاً ، وهو شاة ، وثلاثة أسباع شاةٍ . لأنه لو ملك المائتين دفعةً واحدة كان عليه فيهما شاتان ، حصّة المائة منها : خمسة أسباعهما ، وهو شاة وثلاثة أسباع شاة . وعليه في الثالث : شاةٌ ورُبُع ، لأنه لو ملك الجميع دفعةً واحدة ، وهو مائتين وأربعون شاة ، لكان عليه ثلاث شياه . حصّة الثالث منهنّ : رُبُعهنّ وسُدُسهنّ ، وهو شاة ورُبُع . ولو كان للملك للأموال الثلاثة ثلاثة أشخاص وملك الثاني سائمة مختلطة بسائمة الأول ، ثم ملك الثالث سائمة مختلطة بفنمها ، لكان الواجب في الثاني والثالث : كالواجب على المالك في الوجه الثاني لا غير .

فصل

فإن ملك عشرين من الإبل في الحرم ، وخمساً في صقر ، فعليه في العشرين عند تمام حولها : أربع شياه ، وفي الخمس عند تمام حولها : خمسُ بناتٍ مخاض ، على الوجهين الأولين . وعلى الوجه الثالث : عليه شاةٌ . وإن ملك في الحرم خمساً وعشرين ، وفي صقر خمساً ، فعليه في الأول عند تمام حوله بنتٌ مخاض ، ولا شيء عليه في الخمس في الوجه الأول . وعلى الثاني ، عليه سدُس بنتٍ مخاض ، وعلى الثالث عليه فيها شاة . فإن ملك مع ذلك في ربيع شيئاً ، ففي الوجه الأول عليه في الأول عند تمام حوله بنتٌ مخاض ، ولا شيء عليه في الخمس ، حتى يتمّ حول الست ، فيجبُ فيها رُبُع بنتٍ لبون ونصف تسعها . وفي الوجه الثاني : عليه في الخمس سدُس بنتٍ مخاض إذا تمّ حولها . وفي الست سدُس بنتٍ لبون عند تمام حولها . وفي الوجه الثالث : عليه في الخمس الثانية شاةٌ عند تمام حولها ، وفي الست شاة ، عند تمام حولها .

فصل

فإن كانت سائمة الرّجل في بُلدانٍ شتّى ، وبينهما مسافة لا تُقصرُ فيها الصلاة ، أو كانت مجتمعة ، ضمّ بعضها إلى بعض ، وكانت زكاتها كزكاة المختلطة ، بغير خلاف نعلمه ، وإن كان بين البُلدان مسافةُ القصر فمن أحمد فيه روايتان :

(إحداهما) أن لكلّ مالٍ حكم نفسه ، يعتبر على حدته إن كان نصيباً ففيه الزكاة ، وإلاّ فلا . ولا

يُضَمُّ إِلَى الْمَالِ الَّذِي فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ ، نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ الْمَنْذَرِ : لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ غَيْرِ أَحَدٍ . وَاحْتِجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » وَهَذَا مُفْرَقٌ فَلَا يُجْمَعُ ، وَلَئِنَّهُ لَمَّا أَثَرُ اجْتِمَاعِ مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ ، فِي كَوْنِهِمَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ ، يَجِبُ أَنْ يُؤْثَرَ افْتِرَاقُ مَالِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ ، حَتَّى يَجْعَلَ كَالْمَالَيْنِ .

(وَالثَّانِيَةُ) قَالَ فَيَمُنْ لَهُ مِائَةُ شَاةٍ فِي بُلْدَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ : لَا يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنْهَا شَيْئًا ، لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَصَاحِبِهَا إِذَا ضَبَطَ ذَلِكَ وَعَرَفَهُ أَخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ بِضَمِّهَا فِي الْعُقَرَاءِ ، رَوَى هَذَا عَنِ الْيَمُونِيِّ وَحَنْبَلٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَكَاتَهَا تَجِبُ مَعَ اخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ ، إِلَّا أَنْ السَّاعِيَ لَا يَأْخُذُهَا ، لَسُكُونِهِ لَا يَجِدُ نَصَابًا كَامِلًا مُجْتَمِعًا ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ فِيهَا ، فَأَمَّا الْمَالِكُ الْعَالِمُ بِمِلْكِهِ نَصَابًا كَامِلًا ، فَعَلِمَهُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ . قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُُ فَيَمُنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاعِيَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ بِلُذْنَيْنِ شَتَّى : أَنْ ذَلِكَ يُجْمَعُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَيُؤَدَّى صَدَقَتُهُ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً » وَلَئِنَّهُ مِلْكٌ وَاحِدٌ أَشْبَهَ مَالُو كَانِ فِي بُلْدَانٍ مُتَقَارِبَةٍ أَوْ غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَنَحْمَلُ كَلَامَ أَحَدٍ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى عَلَى أَنَّ الْمُصَدَّقَ لَا يَأْخُذُهَا ، وَأَمَّا رَبُّ الْمَالِ فَيُخْرِجُ . فَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْفَرَضُ فِي أَحَدِ الْبُلْدَيْنِ ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ ﴿ وَإِنْ اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ هَذَا أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادِهِ إِذَا كَانَ مَا يَخْصُهُ نَجِبٌ فِيهِ الزَّكَاةُ ﴾ .

وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ ، كَالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةِ ، وَغُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَالزَّرْعِ ، وَالنَّمْرِ ، لَمْ تَوْثُرْ خُلُطُهُمْ شَيْئًا ، وَكَانَ حَكْمُهُمْ حَكْمَ الْمَفْرُودِينَ ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَعَنْ أَحَدِ رَوَايَةِ أُخْرَى : أَنَّ شَرَكَةَ الْأَعْيَانِ تَوْثُرُ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ . فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ نَصَابٌ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ ، فَعَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ فِي الْحَبِّ وَالنَّمْرِ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : الْأَوْزَاعِيُّ . يَقُولُ فِي الزَّرْعِ : إِذَا كَانُوا شُرَكَاءَ فَخَرَجَ لَهُمْ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ^(١) يَقُولُ : فِيهِ الزَّكَاةُ ، قَاسَهُ عَلَى الْقَنَمِ . وَلَا يُعْجِبُنِي قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ .

وَأَمَّا خُلُطَةُ الْأَوْصَافِ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ بِحَالٍ ، لِأَنَّ الْاخْتِلَاطَ لَا يَحْصُلُ ، وَخَرَجَ الْقَاضِي وَجْهًا آخَرَ : أَنَّهَا تَوْثُرُ . لِأَنَّ الْمُؤُونَةَ تَخَفُ إِذَا كَانَ الْمُتَلَقِّحُ وَاحِدًا ، وَالصَّعَادُ ، وَالنَّاطُورُ ، وَالْجُرَيْنُ . وَكَذَلِكَ أَمْوَالُ التِّجَارَةِ ، وَالذَّكَانُ وَاحِدٌ ، وَالْخَزْنُ ، وَاللِّيزَانُ ، وَالْبَائِعُ ، فَأَشْبَهَ الْمَاشِيَةَ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَحْوِ مَا حَكَمْنَاهُ مِنْ مَذْهَبِنَا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخُلُطَةَ لَا تَوْثُرُ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(١) الْوَسْقُ : الْحَمْلُ الْكَبِيرُ لِلْبَعِيرِ ، وَيَقْدَرُ بِسِتِينَ صَاعًا .

صلى الله عليه وسلم « وَأَخْلِيَطَانِ مَا اشْتَرَاكَ فِي الْخَوْضِ وَالْفَجْلِ وَالرَّايِ » فدل على أن مالم يوجد فيه ذلك لا يسكون خلطة مؤثرة . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقِي خَشْيَةِ الصَّدَقَةِ » إنما يسكون في الماشية . لأن الزكاة تقلّ يجمعها تارة وتكثرُ أخرى ، وسائر الأموال تجب فيها فيما زاد على النصاب بحسابه . فلا أثر لجمعها . ولأن الخلطة في الماشية تؤثر في الدفع تارة ، وفي الضرر أخرى ، ولو اعتبرناها في غير الماشية أثرت ضرراً محضاً برّب المال ، فلا يجوز اعتبارها

إذا ثبت هذا : فإن كان لجماعة وقف ، أو حائط مشترك بينهم ، فيه ثمرة ، أو زرع ، فلا زكاة عليهم ، إلا أن يحصل في يد بعضهم نصابٌ كامل . فيجب عليه ، وقد ذكر الخِرَقِيّ هذا في باب الوقف . وعلى الرواية الأخرى : إذا كان الخارج نصيباً ففيه الزكاة ، وإن كان الوقف نصيباً من السائمة فيحتمل أن عليهم الزكاة ، لا اشتراكهم في ملك نصيب تؤثر الخلطة فيه ، وينبغي أن نخرج الزكاة من غيره . لأن الوقف لا يجوز نقل الملك فيه ، ويحتمل أن لا تجب الزكاة فيه لنقص الملك فيه ، وكأله معتبر في إيجاب الزكاة ، بدليل مال المسكاتب .

فصل

ولا زكاة في غير بهيمة الأنعام من الماشية ، في قول أكثر أهل العلم . وقال أبو حنيفة : في الخيل الزكاة إذا كانت ذكوراً وإناثاً ، وإن كانت ذكوراً مفردة أو إناثاً منفردة ففيها روايتان . وزكاتها دينار عن كل فرس ، أو رُبع عشر قيمتها . والخير في ذلك إلى صاحبها ، أيهما شاء أخرج ، لما روى جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ » . وروى عن عمر « أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الرَّأْسِ عَشْرَةً ، وَمِنَ الْفَرَسِ عَشْرَةٌ ، وَمِنَ الْبَرْدَوْنِ خَمْسَةٌ » ولأنه حيوان يُطلب نماؤه من جهة السوم ، أشبه الغنم .

وانما : أن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَعُلَامِهِ صَدَقَةٌ » متفق عليه . وفي لفظ « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي فَرَسِهِ وَلَا فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ » وعن عليّ أن النبي ﷺ قال : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » رواه الترمذی . وهذا هو الصحيح . وروى أبو عبيد في الفريب عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ وَلَا فِي النَّخَةِ ، وَلَا فِي الْكُسْمَةِ صَدَقَةٌ » وفسر الجبهة بالخيول ، والنخّة بالرقيق ، والكسمة بالحير . وقال الكسائي : النخّة بضم النون^(١) . البقر العوامل . ولأن مالا زكاة في ذكوره المفردة ، وإناثه المفردة لازكاة فيهما إذا اجتمعا ، كالحير ، ولأن مالا يُخرج زكاة من جنسه من السائمة ، لا تجب فيه كسائر الدواب . ولأن الخيل دوابٌ ، فلا تجب الزكاة فيها ، كسائر

(١) يجوز فيها فتح النون وضمها ، والكسمة بضم السكاف لا غير .

الدواب . ولأنها ليست من بهيمة الأنعام ، فلم تجب زكاتها ، كالوحوش . وحديثهم يرويه عورك السعدي ، وهو ضعيف .

وأما عمر : فإنما أخذ منهم شيئاً تبرعوا به ، وسألوه أخذه ، وعرضهم عنه برزق عبيدهم ، فروى الإمام أحمد بإسناده عن حارثة قال « جاء ناس من أهل الشام إلى عمر . فقالوا : إنا قد أصبنا مالا ، وخيلاً ، ورقيقاً نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور . قال : ما فعله صاحبك قبلي فأفعله ، فاستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم علي . فقال : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك » . قال أحمد : فكان عمر يأخذ منهم ، ثم يرزق عبيدهم ، فصار حديث عمر حجة عليهم من وجوه : أحدها : قوله « ما فعله صاحبك قبلي » يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر . ولو كان واجباً لما تركوا فعله ، الثاني : أن عمر امتنع من أخذها . ولا يجوز أن يمتنع من الواجب . الثالث : قول علي « هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك » فسعى جزية إن أخذوا بها . وجعل مشروطاً بعدم أخذهم به ، فيدل على أن أخذهم بذلك غير جائز . الرابع : استشارة عمر أصحابه في أخذه ، ولو كان واجباً لما احتاج إلى الاستشارة . الخامس : أنه لم يشر عليه بأخذه أحد سوى علي بهذا الشرط الذي ذكره . ولو كان واجباً لأشاروا به . السادس : أن عمر عرضهم عنه برزق عبيدهم ، والزكاة لا يؤخذ عنها عوض ، ولا يصح قياسها على النعم لأنها يسكل نماؤها ، ويقتنع بدرها ، ولحمها ، ويضحى بحنسها ، وتكون هدياً وفدية عن محظورات الإحرام . وتجب الزكاة من عينها ، ويعتبر كمال نصابها ، ولا يعتبر قيمتها . والخيل بخلاف ذلك .

« مسألة » قال ﴿ والصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين ﴾ .

وفي بعض النسخ « إلا على الأحرار المسلمين » ومعناها واحد ، وهو أن الزكاة لا تجب إل على حر ، مسلم ، تام الملك ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولانعلم فيه خلافاً إلا عن عطاء ، وأبي ثور . فإيهما قالوا : على العبد زكاة ماله .

ولنا : أن العبد ليس بتام الملك ، فلم تلزمه زكاة كالمكاتب ، فأما الكافر فلا خلاف في أنه لا زكاة عليه ، ومتى صار أحد هؤلاء من أهل الزكاة وهو مالك للنصاب استقبل به حوالاً ، ثم زكاه ، فأما الحر المسلم إذا ملك نصاباً خالياً عن دين فعملية الزكاة عند تمام حوله ، سواء كان كبيراً ، أو صغيراً ، أو عاقلاً أو مجنوناً .

« مسألة » قال ﴿ والصبي ، والمجنون ، يخرج عنهما وليهما ﴾ .

وجملة ذلك : أن الزكاة تجب في مال الصبي ، والمجنون ، لوجود شرائط الثلاث فيهما . روى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وعائشة ، والحسن بن علي ، وجابر ، رضي الله عنهم . وبه قال جابر ابن زيد ، وابن سيرين ، وعطاء ، ومجاهد ، وربيعه ، ومالك ، والحسن بن صالح ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، والعمري ، وابن عُيَيْنَةَ ، وإسحق ، وأبو عُبَيْد ، وأبو نور . ويُحكى عن ابن مسعود ، والثوري : والأوزاعي أنهم قالوا ، تجب الزكاة ، ولا تُخرج حتى يبلغ الصبي ، ويُفريق المعتوه . قال ابن مسعود « أَخْصَى مَا يُجِبُّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مِنَ الزَّكَاةِ . فَإِذَا بَلَغَ أَعْلَاهُ ، فَإِنْ شَاءَ زَكَى ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَزُكْ » . وروى نحو هذا عن إبراهيم . وقال الحسن ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبيرة ، وأبو وائل والنخعي وأبو حنيفة : لا تجب الزكاة في أموالهما . وقال أبو حنيفة : يجب العشر في زروعهما وثمرتهما . وتجب صدقة الفطر عليهما . واحتج في نفي الزكاة بقوله عليه السلام : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفْرِقَ » ^(١) ، وبأنها عبادة محضة ، فلا تجب عليهما ، كالصلاة والحج .

ولنا : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » أخرجه الدارقطني . وفي رواية الثوري بن الصباح ، وفيه مقال . وروى موقوفاً على عمر « وَإِنَّمَا تَأْكُلُهُ الصَّدَقَةُ بِإِخْرَاجِهَا » وإنما يجوز إخراجها إذا كانت واجبة ، لأنه ليس له أن يتبرع بمال اليتيم ، ولأن من وجب العشر في زرعه وجب رُبْعُ العُشْرِ في وَرْقِهِ ، كالبالغ العاقل . ويخالف الصلاة والصوم ، فإنها مختصة بالبدن ، وبنية الصبي ضعيفة عنها ، والمجنون لا يتحقق منه نيتها ، والزكاة حتى يتعلق بالمال ، فأشبهه نفقة الأقارب ، والزوجات ، وأرؤش الجنائيات ، وقِيمُ المُتْلِفَاتِ . والحديث أريد به رفع الإنم ، والعبادات البدنية ، بدليل وجوب العُشْرِ وصدقة الفطر ، والحقوق للمالية ، ثم هو مخصوص بما ذكرناه ، والزكاة في المال في معناه فنقيسها عليه .

إذا تقرر هذا ، فإن الولي يُخرجها عنهما من مالهما . لأنها زكاة واجبة ، فوجب إخراجها ، كزكاة البالغ العاقل ، والولي يقوم مقامه في أداء ماعليه . ولأنها حق واجب على الصبي والمجنون ، فكان على الولي أدائها عنهما ، كنفقة أقاربه . وتعتبر نية الولي في الإخراج كما تعتبر النية من رب المال .

« مسألة » قال « والسيد يزكي عما في يد عبده لأنه ماله » .

يعني أن السيد مالك لما في يد عبده . وقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في زكاة مال العبد

(١) تمام الحديث : وعن النائم حتى يستيقظ .

الذى مَلَكَه إِيَّاهُ . فروى عنه : زكاته على سيده ، هذا مذهب سفيان ، وإسحق ، وأصحاب الرأى .
وروى عنه : لا زكاة في ماله ، لا على العبد ولا على سيده . قال ابن المنذر : وهذا قول ابن عمر ، وجابر ،
والزهري ، وقتادة ، ومالك ، وأبي عبيد ، وللشافعي قولان كاللذهيين . قال أبو بكر : المسألة مبنية
على الروايتين في ملك العبد : إذا ملكه سيده .

إحداهما : لا يملك . قال أبو بكر : وهو اختياري ، وهو ظاهر كلام الخرق هاهنا ، لأنه جعل
السيد مالكا لمال عبده ، ولو كان مملوكا للعبد لم يكن مملوكا لسيده . لأنه لا يتصور اجتماع ملاكين
كاملين في مال واحد . ووجهه : أن العبد مال ، فلا يملك المال ، كالبهايم . فعلى هذا تكون زكاته
على سيد العبد ، لأنه ملك له في يد عبده . فكانت زكاته عليه كالل مال الذي في يد المضارب والوكيل .

والثانية : يملك . لأنه آدمي يملك النكاح ، فملك المال كالحرة . وذلك لأنه بالآدمية يتمم له الملك
من قبلي أن الله تعالى خلق المال لبني آدم ليستعينوا به على القيام بوظائف العبادات ، وأعباء التكليف
فإن الله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا . فبالآدمية يتمم له الملك ، ويصلح له ، كما يتمم للتكليف ،
والعبادة . فعلى هذا : لا زكاة على السيد في مال العبد ، لأنه لا يملكه ، ولا على العبد ، لأن ملكه
ناقص ، والزكاة إنما تجب على تام ذلك .

فصل

ومن بعضه حر ، عليه زكاة ماله . لأنه يملك بجزئه الحر ، ويورث عنه ، وملكه كامل فيه .
فكانت زكاته عليه كالحر الكامل . والمدبر وأم الولد كالتين . لأنه لا حرية فيهما .
« مسألة » قال ﴿ ولا زكاة على مكاتب ﴾ .

فإن عجز استقبال سيده بما في يده من المال حولا ، وزكاه إن كان نصابا ، وإن أدنى ، وبقي
في يده نصاب الزكاة استقبال به حولا . لا أعلم خلافا بين أهل العلم في أنه لا زكاة على المكاتب ،
ولا على سيده في ماله ، إلا قول أبي ثور . ذكر ابن المنذر نحو هذا . واحتج أبو ثور بأن الحاجر من
السيد لا يمنع وجوب الزكاة ، كالحاجر على الصبي ، والمجنون ، والمرهون . وحكى عن أبي حنيفة : أنه
أوجب المشر في الخارج من أرضه ، بناء على أصله في أن المشر مؤنة الأرض ، وليس بزكاة .

ولنا : ما روى أن النبي ﷺ قال : « لا زكاة في مال المكاتب » رواه المقباء في كتبهم ، ولأن
الزكاة تجب على طريق المواساة . فلم تجب في مال المكاتب ، كنفقة الأقارب . وفارق الحجور عليه ، فإنه
منع التصرف لنقص تصرفه ، لالنقص ملكه ، والمرهون منع التصرف فيه بقرضه . فلم يسقط حق الله
تعالى ، ومتى كان منع التصرف فيه لذئ لا يمكن وفاؤه من غيره ، فلا زكاة عليه .

إذا ثبت هذا : فمتى عجز وَوُدَّ في الرقِّ صار ما كان في يده ملكاً لسيِّده . فإن كان نصاباً أو يبلغ بضمة إلى ما في يده نصاباً استأنف له حولاً من حين ملكه وزكاه ، كالاستفاد سواء ، ولا أعلم في هذا خلافاً . فإن أدَّى المكاتبُ نُجُومَ^(١) كتابته ، وبقي في يده نصاب ، فقد صار حراً كاملاً الملك ، فيستأنف الحولَ من حين عتقه ، ويزكيه إذا تمَّ الحولُ . والله أعلم .

« مسألة » قال ﴿ ولا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول ﴾ .

روى أبو عبد الله بن ماجه في السنن بإسناده عن عمر ، عن عائشة قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لا زكاة في مالٍ حتى يحولَ عليه الحولُ » وهذا اللفظ غير مُبَيَّنٍّ على عومه . فإن الأموال الزكائية خمسة : السائمة من بهيمة الأنعام ، والأثمان ، وهي الذهب ، والفضة ، وقيمُ عروضِ التجارة ، وهذه الثلاثة الحولُ شرط في وجوب زكاتها : لانعلم فيه خلافاً ، سوى ما سنذكره في المستفاد . والرابع : ما يسكال ويدخر من الزروع ، والثمار ، والخامس : المعدن . وهذان لا يُعتبر لهما حول .

والفرق بين ما اعتبر له الحول ، وما لم يعتبر له : أن ما اعتبر له الحول مُرْصَدٌ للنماء . فالماشية : مُرْصَدَةٌ للدرّ ، والنسل ، وعروضُ التجارة : مُرْصَدَةٌ للربح ، وكذا الأثمان ، فاعتبر له الحول . لأنه مَطْنَةٌ للنماء ، ليكون إخراج الزكاة من الربح . فإنه أسهل وأيسرُ . ولأن الزكاة إنما وجبت مواساةً ، ولم تعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه ، وعدم ضبطه ، ولأن ما اعتبرت مَطْنَتُهُ لم يلتفت إلى حقيقة ، كالحكم مع الأسباب ، ولأن الزكاة تتكرر في هذه الأموال . فلا بد لها من ضابط ، كيلا يُفْضَى إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات ، فبنفد مالٍ المالك .

أما الزروع والثمار : فهي نماء في نفسها ، تتكامل عند إخراج الزكاة منها ، فتؤخذ الزكاة منها حينئذٍ ، ثم تعود في النقص لا في النماء . فلا تجب فيها زكاة ثانية ، لعدم إرصادها للنماء ، والخارج من المعدن مُستفادٌ خارج من الأرض ، بمنزلة الزرع والتمر ، إلا أنه إن كان من جنس الأثمان ففيه الزكاة عند كلِّ حول . لأنه مَطْنَةٌ للنماء ، من حيثُ إنَّ الأثمانَ قيمُ الأموال . ورأس مالِ التجارات . وهذا تحصل المضاربة والشركة ، وهي مخلوقة لذلك ، فكانت بأصلها ، وخلقها كال التجارة المعد لها .

فصل

فإن استفاد مالاً مما يُعتبر له الحول ، ولا مال له سواء ، وكان نصاباً ، أو كان له مال من جنسه ،

(١) نجوم الكتابة : الأقساط التي حددها لها سيده كل شهر أو كل سنة ، حتى يصير حراً بعد انتهاء مدة المكاتبه .

لا يبلغ نصاباً ، فبلغ بالمستفاد نصاباً . انعقد عليه حول الزكاة من حينئذٍ . فإذا تمَّ حولٌ وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصابٌ ، لم يخلُ المستفاد من ثلاثة أقسام :

(أحدها) أن يكون المستفاد من نمائه كربح مال التجارة ، ونتائج السائمة . فهذا يجب ضمه إلى ما عنده من أصله ، فيمتدَّ حوله بحوله . لا تعلم فيه خلافاً . لأنه تبع له من جنسه ، فأشبه النماء المتصل ، وهو زيادة قيمة عُرُوضِ التجارة . ويشمل العبدَ والجارية .

(الثاني) أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده . فهذا له حكم نفسه ، لا يُضمَّ إلى ما عنده في حول ، ولا نصاب . بل إن كان نصاباً استقبل به حولاً وزكاه ، وإلا فلا شيء فيه . وهذا قول جمهور العلماء .

وروى عن ابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية « أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ حِينَ اسْتِفَادَهُ » قال أحد عن غير واحد : يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ . وروى بإسناده عن ابن مسعود قال : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا وَزَكِّيهِ » وعن الأوزاعي فيمن باع عبده ، أو داره : أَنَّهُ يُزَكَّى الثَّمَنَ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شَهْرٌ يُعْلَمُ ، فَيُؤَخَّرَهُ حَتَّى يُزَكِّيَهُ مَعَ مَالِهِ .

وجهور العلماء على خلاف هذا القول . منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليٌّ ، رضى الله عنهم . قال ابن عبد البر : على هذا جمهور العلماء . والخلاف في ذلك شذوذ ، ولم يُرَجَّحْ عليه أحد من العلماء ، ولا قال به أحد من أئمة الفتوى . وقد روى عن أحمد فيمن باع داره بعشرة آلاف درهم إلى سنة ، إذا قبض المال يُزَكِّيهِ ، وإلّا نرى أن أحمد قال ذلك ، لأنه ملك الدراهم في أول الحول ، وصارت ديناً له على المشتري ، فإذا قبضه زكاه للحول الذي مرَّ عليه في ملكه ، كسائر الديون . وقد صرح بهذا المعنى في رواية بكر بن محمد عن أبيه . فقال : إذا كَرَى داراً ، أو عبداً في سنة بألف ، فحصلت له الدراهم وقبضها زكاهها إذا حال عليها الحول من حين قبضها ، وإن كانت على المُسْكِرَى ، فن يوم وَجَبَتْ له فيها الزكاة ، بمنزلة الدين ، إذا وجب له على صاحبه زكاه من يوم وَجَبَ لَهُ .

(القسم الثالث) : أن يستفيد مالاً من جنس نصابٍ عنده ، قد انعقد عليه حول الزكاة ، بسبب مُسْتَقْلٍ ، مثل أن يكون عنده أربعون من الغنم مضى عليها بعض الحول ، فيشتري أو يتهب^(١) مائة . فهذا لا تجب فيه الزكاة ، حتى يمضى عليه حولٌ أيضاً . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يَصُغَّرُ إلى ما عنده في الحول ، فيزكِّيها جميعاً عند تمام حول المال الذي كان عنده ، إلا أن يكون عَوْضاً عن مال مُزَكَّى ، لأنه يُضَمُّ إلى جنسه في النصاب ، فوجب ضمه إليه في الحول كالنَّجَاح ، ولأنه إذا ضُمَّ

(١) يتهب : توهب له مائة .

في النصاب وهو سبب ، فضمه إليه في الحول الذي هو شرط أولى .

وبيان ذلك : أنه لو كان عنده مائتا درهم مضى عليها نصف الحول ، فوُهِبَ له مائة أخرى ، فإن الزكاة تجب فيها إذا تمّ حولها بغير خلاف . ولولا المائتان ماوجب فيها شيء . فإذا ضُمَّت إلى المائتين في أصل الوجوب ، فكذلك في وقته ، ولأن إفراذه بالحول يُنفى إلى تشقيص^(١) الواجب في السائمة ، واختلاف أوقات الواجب ، والحاجة إلى ضبط مواقيت التملك ، ومعرفة قدر الواجب في كل جزء ملكه ، ووجوب القدر اليسير الذي لا يتمكّن من إخراجِه ، ثم يتكرّر ذلك في كلّ حول ، ووقت . وهذا حَرَجٌ مدفوع بقوله تعالى (٢٢ : ٧٨ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ، وقد اعتبر الشرع ذلك بإيجاب غير الجنس فيما دون خمس وعشرين من الإبل ، وجعل الأوقاص في السائمة ، وضمّ الأرباح ، والنتائج إلى حول أصلها ، مقروناً بدفع هذه المفسدة . فبدل على أنه علة لذلك ، فيجب تمديدة الحكم إلى محل النزاع . وقال مالك كقوله في السائمة ، دفعا للتشقيص الواجب ، وكقولنا في الأثمان ، لعدم ذلك فيها .

ولنا : حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لَزَكَاةٍ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . وروى الترمذی عن ابن عمر : أنه قال « مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » وروى مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن الترمذی قال : الموقفُ أصبح . وإنما رفعه عبد الرحمن بن يزيد ، بن أسلم ، وهو ضعيف . وقد روى عن أبي بكر الصديق ، وعلي ، وابن عمر ، وعائشة ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، وسالم ، والنخعي : أنه لازكاة في المستفاد حتى يحول عليه الحول ، ولأنه مملوك أصلاً ، فيعتبر فيه الحول شرطاً ، كالاستفاد من غير الجنس . ولا تشبه هذه الأموال الزروع والثمار ، لأنها تتكامل ثمارها دفعة واحدة . ولهذا لا تتكرّر الزكاة فيها ، وهذه نماؤها بنقلها ، فاحتاجت إلى الحول .

وأما الأرباح والنتائج : فإنما ضُمَّت إلى أصلها . لأنها تبع له ، ومتولدة منه ، ولا يوجد ذلك في مسائلنا . وإن سلمنا أن علة ضمها : ماذكروه من الحرج ، فلا يوجد ذلك في مسائلنا . لأن الأرباح تكثر ، وتتكرّر في الأيام ، والساعات ، ويمسّر ضبطها . وكذلك النتائج . وقد يوجد ولا يشمر به ، فالمشقة فيه أتم ، لكثرة تكرّره ، بخلاف هذه الأسباب المستقلة . فإن الميراث ، والاعتنام ، والانتهاج ، ومحو ذلك يندّر ، ولا يتكرّر . فلا يشقّ ذلك فيه ، فإن شقّ فهو دون المشقة في الأرباح ، والنتائج ، فيمتنع قياسه عليه ، واليسر فيما ذكرنا أكثر ، لأن الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل . وماذكروه

(١) تشقيص : تفريق .

يُتَعَيَّنُ عَلَيْهِ التَّعْجِيلُ . وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَيْسَرُ مِنْ تَعْيِينِ أَحَدِهِمَا ، لِأَنَّهُ مَعَ التَّخْيِيرِ ، فَيُخْتَارُ أَيْسَرُهُمَا عَلَيْهِ ، وَأَحَبُّهُمَا إِلَيْهِ ، وَمَعَ التَّعْيِينِ يَفُوتُهُ ذَلِكَ . وَأَمَّا ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي النَّصَابِ ، فَلَأَنَّ النَّصَابَ مُعْتَبَرٌ لِحُصُولِ الْغِنَى ، وَقَدْ حَصَلَ الْغِنَى بِالنَّصَابِ الْأَوَّلِ ، وَالْحَوْلُ مُعْتَبَرٌ ، لِأَسِيًّا « فِي » (١) الْمَالِ لِيَحْصُلَ أَدَاةُ الزَّكَاةِ مِنَ الرِّيحِ . وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِمَرُورِ الْحَوْلِ عَلَى أَصْلِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ الْحَوْلُ لَهُ .

فصل

وَيُعْتَبَرُ وَجُودُ النَّصَابِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ . فَإِنْ نَقَصَ الْحَوْلُ نَقْصًا يَسِيرًا . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : ثَبِتَ أَنْ نَقَصَ الْحَوْلُ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي : أَنَّ النِّقْصَ الْيَسِيرَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ يَمْنَعُ . لِأَنَّهُ قَالَ فَيَمْنَعُ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً ، فَاتَتْ مِنْهَا شَاةٌ ، وَنُتِجَتْ أُخْرَى : إِذَا كَانَ النَّتَاجُ ، وَالْمَوْتُ حَصْلًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ، لِأَنَّ النَّصَابَ لَمْ يَنْقُصْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ النَّتَاجُ الْمَوْتُ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَوْتُ النَّتَاجُ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ . لِأَنَّ حَكْمَ الْحَوْلِ سَقَطَ بِنُقْصَانِ النَّصَابِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ كَلَامُ أَبِي بَكْرٍ أَرَادَ بِهِ النِّقْصَ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَاضِي أَرَادَ بِالْوَقْتِ الْوَاحِدِ الزَّمَنَ الْمُتَقَارِبَ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ اخْتِلَافٌ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ النَّصَابَ إِذَا كَمَلَ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ لَمْ يَنْقُصْ نَقْصُهُ فِي وَسْطِهِ .

وَلَنَا : أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ، يَقْتَضِي مَرُورَ الْحَوْلِ عَلَى جَمِيعِهِ . وَلِأَنَّ مَا عُدَّ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ اعْتَبَرَ فِي وَسْطِهِ ، كَالْمَلِكِ وَالْإِسْلَامِ .

فصل

وَإِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ مَاحَالُ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ ، أَوْ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ إِلَّا مِنْذُ شَهْرٍ ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْ وَدِيعَةٍ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ مِنْ قَرِيبٍ ، أَوْ قَالَ : بَعْتُهُ فِي الْحَوْلِ ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ ، أَوْ رُدَّ عَلَى . وَنَحْوُ هَذَا مِمَّا بَنَى وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ . قَالَ أَحْمَدُ . فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : لَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صِدْقَاتِهِمْ . فَظَاهِرُ هَذَا : أَنَّهُ لَا يُسْتَحْلَفُ وَجُوبًا وَلَا اسْتِحْبَابًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مِنْ تَجَبُّعٍ عَلَيْهِ ، بِغَيْرِ يَمِينٍ ، كَالصَّلَاةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ .

« مَسْأَلَةٌ » قَالَ « وَيَجُوزُ تَقْدِيمَةُ الزَّكَاةِ » .

وَجَمَلَتُهُ : أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ سَبَبَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ النَّصَابُ الْكَامِلُ ، جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَدَاوُدُ ، لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :

(١) لَفْظُ « فِي » ، غَيْرُ مُوجُودٍ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ .

« لَا تُؤَدَّى زَكَاةُ قَبْلِ حُلُولِ الْحَوْلِ » ولأنَّ الحَوْلَ أَحَدُ شَرْطَيْ الزَّكَاةِ ، فلم يُجْزِ تقديم الزكاة عليه ، كالنصاب . ولأنَّ للزكاة وقتاً فلم يُجْزِ تقديمها عليه ، كالصلاة .

ولنا : ما روى على : « أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ » . رواه أبو داود . وقال يعقوب بن شَيْبَةَ : هو أَثْبَتُهَا إِسْنَاداً . وروى الترمذی ، عن علي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر : « إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ الْأَوَّلِ لِلْعَامِ » . وفي لفظ قال : « إِنَّا كُنَّا نَعَجِّلُ صَدَقَةَ الْعَبَّاسِ لِعَامِنَا هَذَا عَامَ أَوَّلَ » رواه سعيد عن عطاء ، وابن أبي مُلَيْكَةَ ، والحسن بن مسلم ، عن النبي ﷺ مُرْسَلاً . ولأنَّه تَعْجِيلٌ لِمَالٍ وَجَدَ سَبَبَ وَجوبه قبل وجوبه . فجاز ، كتَعْجِيلِ قِضَاءِ الدَّيْنِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ ، وأداء كفارة اليمين بعد الحلف ، وقبل الحِنْثِ ، وكفارة القتل بعد الْجَرْحِ قَبْلَ الزُّهُوقِ . وقد سَلَّمَ مَالُكَ تَعْجِيلَ الْكُفَّارَةِ ، وفارق تقديمها قبل النِّصَابِ ، لأنه تقديمُ لها على سَبَبِهَا ، فأشبهه تقديم الكفارة على اليمين ، وكفارة القتل على الجرح ، ولأنَّه قد قَدِّمَهَا على الشرطين . وهاهنا قَدِّمَهَا على أحدهما .

وقولهم : إنَّ للزكاة وقتاً . قلنا : الوقتُ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ رِفْقاً بِالْإِنْسَانِ كَانَ لَهُ أَنْ يُعَجَّلَ ، ويترك الإِرْفَاقُ بِنَفْسِهِ ، كَالدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ ، وَكَمَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالٍ غَائِبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَجوبِهَا ، وَمَنْ الْجَائِزُ : أَنْ يَكُونَ الْمَالُ تَالِفاً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَأَمَّا الصَّلَاةُ ، وَالصَّيَامُ ، فَتُعَجَّلُ تَحْضُ ، وَالتَّوَقُّيتُ فِيهِمَا غَيْرُ مَقْبُولٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ .

فصل

ولا يجوز تَعْجِيلُ الزكاة قبل ملك النصاب ، بغير خلاف علمناه . ولو ملك بعض نصاب ، فعَجَّلَ زَكَاتَهُ ، أَوْ زَكَاةَ نَصَابٍ لَمْ يُجْزِ ، لِأَنَّهُ تَعْجِيلُ الْحُكْمِ قَبْلَ سَبَبِهِ ، وَإِنْ مَلَكَ نَصَاباً فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ ، وَزَكَاةَ مَا بَسْتَفِيدُهُ ، وَمَا يَنْتُجُ مِنْهُ ، أَوْ رَزَحُهُ فِيهِ ، أَجْزَاءُ عَنِ النَّصَابِ دُونَ الزِّيَادَةِ ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزِيهِ ، لِأَنَّهُ تَائِعٌ لِمَا هُوَ مَالِكُهُ .

ولنا : أَنَّهُ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالٍ لَيْسَ فِيهِ مِلْكُهُ ، فَلَمْ يُجْزِ ، كَالنَّصَابِ الْأَوَّلِ ، وَلِأَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الزكاة على زكاة النصاب إِنَّمَا سَبَبُهَا الزَّائِدُ فِي الْمَلِكِ ، فَقَدْ عَجَّلَ الزكاة قبل وجود سببها . فَأَشَبَّهُهُ مَالُو عَجَّلَ الزكاة قبل ملك النصاب .

وقوله : إِنَّهُ تَائِعٌ . قلنا : إِنَّمَا يَتَّبِعُ فِي الْحَوْلِ . فَأَمَّا فِي الْإِيجَابِ ، فَإِنَّ الْوَجوبَ ثَبَتَ بِالزِّيَادَةِ لَا بِالْأَصْلِ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ لَهُ حُكْمٌ بَعْدَ الْوُجُودِ ، فَأَمَّا قَبْلَ ظُهُورِهِ فَلَا حُكْمَ لَهُ فِي الزكاة .

فصل

وإن عجّل زكاة نصاب من الماشية فتوالدت نصاباً ، ثم ماتت الأمهات ، وحال الحول على النتاج ، أجزأ المعجل عنها . لأنها دخلت في حول الأمهات ، وقامت مقامها . فأجزأت زكاتها عنها . فإذا كان عنده أربعون من الغنم ، فعجل عنها شاةً ، ثم توالدت أربعين سخلةً ، وماتت الأمهات ، وحال الحول على السخال أجزأت المعجلة عنها . لأنها كانت تُجزئ عنها ، وعن أمهاتها لو بقيت ، فلأن تُجزى عن أحدهما أولى . وإن كان عنده ثلاثون من البقر فعجل عنها تبيعاً ، ثم توالدت ثلاثين عجلة ، وماتت الأمهات ، وحال الحول على العجول ، احتمل أن يُجزى عنها ، لأنها تابعة لها في الحول . واحتمل أن لا يُجزى عنها . لأنه لو عجّل عنها تبيعاً مع بقاء الأمهات لم يُجز عنها ، فلأن لا يُجزى عنها إذا كان التعجيل عن غيرها أولى . وهكذا الحكم في مائة شاةٍ ، إذا عجّل عنها شاةً فتوالدت مائةً ، ثم ماتت الأمهات وحال الحول على السخال ، وإن توالد نصفها ، ومات نصف الأمهات ، وحال الحول على الصغار ، ونصف الكبار ، فإن قلنا بالوجه الأول : أجزأ المعجل عنهما جميعاً ، وإن قلنا بالثاني : فعليه في الخمسين سخلةً شاةً ، لأنها نصاب لم تؤدّ زكاته . وليس عليه في العجول إذا كانت خمسة عشر شيئاً ، لأنها لم تبلغ نصاباً . وإنما وجبت الزكاة فيها بناءً على أمهاتها التي مُجّلت زكاتها .

وإن ملك ثلاثين من البقر ، فعجل مُسِنَّةً زكاةً لها . ولتأجها ، فتُجبت عشرُ أجزأته عن الثلاثين دون العشر ، ووجب عليه في العشر رُبْعُ مُسِنَّةٍ ، ويحتمل أن تُجزئه المُسِنَّةُ المُعجلة عن الجميع . لأن العشر تابعة للثلاثين في الوجوب ، والحول ، فإنه لولا ملكه للثلاثين لما وجب عليه في العشر شيء .

فصارت الزيادة على النصاب مُنْقَسَمةً أربعة أقسام :

(أحدها) مالا يتبع في وجوب ، ولا حول ، وهو المستفاد من غير الجنس ، ولا يُجزىء تعجيلُ زكاته قبل وجوده ، وكال نصابه بغير خلاف .

(الثاني) ما يتبع في الوجوب دون الحول ، وهو المستفاد من الجنس بسبب مُستقل ، فلا يُجزىء تعجيلُ زكاته أيضاً قبل وجوده ، مع الخلاف في ذلك .

(الثالث) ما يتبع في الحول دون الوجوب ، كالنتاج ، والربح ، إذا بلغ نصاباً ، فإنه يتبع أصله في الحول فلا يُجزىء التعجيل عنه قبل وجوده ، كالذي قبله .

(الرابع) ما يتبع في الوجوب والحول ، وهو الربح ، والنتاج ، إذا لم يبلغ نصاباً ، فهذا يحتمل وجهين : (أحدهما) لا يُجزىء تعجيل زكاته قبل وجوده ، كالذي قبله .

(والثاني) يُجزىء . لأنه تابع في الوجوب والحول فأشبه الموجود .

فصل

إذا عَجَّلَ الزكاةَ لأكثرَ من حولٍ ففيه روايتان :
إحداها : لا يجوز . لأن النصَّ لم يرد بتعجيلها لأكثر من حول .
والثانية : يجوز .

وروى عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يُخرج الرجل زكاةَ ماله قبل حِلِّها ثلاثَ سنين . لأنه تعجيلٌ لها بعد وجود النصاب . أشبه تقديمها على الحول الواحد ، وما لم يرد به النصُّ ، يقاس على النصوص عليه ، إذا كان في معناه ، ولا نعلم له معنى سوى أنه تقديم للمال الذي وجد سبب وجوبه ، على شرط وجوبه ، وهذا متحقق في التقديم في الحولين ، كتحقيقه في الحول الواحد .

فعلی هذا إذا كان عنده أكثرُ من النصاب ، فعَجَّلَ زكاته لحولين جاز . وإن كان قدر النصاب ، مثل من عنده أربعون شاةً فعَجَّلَ شاتين لحولين ، وكان المعجل من غيره جاز ، وإن أخرج شاةً منه ، وشاةً من غيره ، جاز عن الحول الأول ، ولم يجز عن الثاني . لأن النصاب نقص ، فإن كل بعد ذلك ، وصار إخراج زكاته ، وتعجيله لها قبل كمال نصابها ، وإن أخرج الشاتين جميعاً من النصاب لم تجز الزكاة في الحول الأول ، إذا قلنا : ليس له ارتجاع ما عجله . لأنه كالتالف ، فيكون النصاب ناقصاً ، فإن كل بعد ذلك استؤنف الحول من حين كَمُلَ النصاب ، وكان ما عجله سابقاً على كمال النصاب ، فلم يجز عنه .

فصل

وإن عَجَّلَ زكاةَ ماله ، فحال الحول والنصاب ناقص مقدار ما عجله أجزأت عنه ، ويكون حكم ما عجله حكم الموجود في ملكه يتم النصاب به ، فلو زاد ماله حتى بلغ النصاب ، أو زاد عليه ، وحال الحول أجزأ المعجل عن زكاته ، لما ذكرنا ، فإن نقص أكثر مما عجله فقد خرج بذلك عن كونه سبباً للزكاة . مثل من له أربعون شاةً فعَجَّلَ شاةً ثم تلفت أخرى ، فقد خرج عن كونه سبباً للزكاة ، فإن زاد بعد ذلك إما بتمتاج ، أو شراء ما يتم به النصاب استؤنف الحول من حين كَمُلَ النصاب ، ولم يجز ما عجله عنه ، لما ذكرنا ، وإن زاد بحيث يكون انضمامه إلى ما عجله بتغيير به الفرض ، مثل من له مائة وعشرون ، فعَجَّلَ زكاتها شاةً ، ثم حال الحول وقد أنتجت سَخْلَةً ، فإنه يلزمه إخراج شاةٍ ثانية ، وبما ذكرناه . قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : ما عجله في حكم التالف ، فقال في المسألة الأولى : لا تجب الزكاة ولا يكون المخرج زكاةً . وقال في هذه المسألة : لا يجب عليه زيادة . لأن ما عجله زال ملكه عنه فلم يحسب من ماله ، كما لو تصدق به تطوعاً .

ولنا : أن هذا نصاب تجب فيه الزكاة بحول الحول . فجاز تعجيلها منه . كما لو كان أكثر من أربعين ، ولأن ماعجله بمنزلة الموجود في إجزائه عن ماله ، فكان بمنزلة الموجود في تعلق الزكاة به ، ولأنها لو لم تُعجل كان عليه شاتان ، فكذلك إذا عجلت . لأن التعجيل إنما كان رفقا بالمساكين . فلا يصير سببا لنقص حقوقهم ، والتبرع يُخرج ما تبرع به عن حكم الموجود في ماله . وهذا في حكم الموجود في الإجزاء عن الزكاة .

فصل

وكل موضع قلنا لا يُجزئ ماعجله عن الزكاة ، فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقا ، فليس له الرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة مُعجلة . فهل له الرجوع ؟ على وجهين ، يأتي توجيها .

فصل

فأما تعجيل العشر من الزرع ، والثمرة ، فظاهر كلام القاضى : أنه لا يجوز ، لأنه قال : كل ما تعلق الزكاة فيه بسببين : حول ، ونصاب ، جاز تعجيل زكاته . ففهوم هذا : أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره . لأن الزكاة معلقة بسبب واحد ، وهو إدراك الزرع ، والثمرة ، فإذا قدمها قدما قبل وجود سببها ، لكن إن أداها بعد الإدراك ، وقبل يُنس الثمرة ، وتصفية الحب جاز . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود الطلوع والحصرم ، ونبات الزروع ، ولا يجوز قبل ذلك ، لأن وجود الزرع وإطلاع النخيل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حلول الحول ، فجاز تقديمها عليه . وتعلق الزكاة بالإدراك لا يمنع جواز التعجيل ، بدليل أن زكاة الفطر يتعلق وجوبها بهلال شوال ، وهو زمن الوجوب . فإذا ثبت هذا : فإنه لا يجوز تقديمها قبل ذلك ، لأنه يكون قبل وجود سببها .

فصل

وإن عجل زكاة ماله ، ثم مات ، فأراد الوارث الاحتساب بها عن زكاة حوله لم يجز . وذكر القاضى وجهاً في جوازه ، بناء على ما لو عجل زكاة عامين ، ولا يصح . لأنه تعجيل للزكاة قبل وجود سببها . أشبه ما لو عجل زكاة نصاب لغيره ، ثم اشتراه ، وذلك لأن سبب الزكاة ملك النصاب ، وملك الوارث حادث ، ولا يبنى الوارث على حول الموروث ، ولأنه لم يُخرج الزكاة ، وإنما أخرجها غيره عن نفسه ، وإخراج الغير عنه من غير ولاية ولا نيابة ، لا يُجزى ، ولونوى ، فكيف إذا لم ينو . وقد قال أصحابنا : لو أخرج زكاته وقال : إن كان مؤثري قد مات فهذه زكاة ماله ، فبان أنه قد مات لم يقع الموقع . وهذا أبلغ ، ولا يشبه هذا تعجيل زكاة العامين . لأنه عجل بعد وجود السبب ، وأخرجها بنفسه ، بخلاف هذا .

فإن قيل : فإنه لما مات المورث قبل الحول كان للوارث ارتجاعها ، فإذا لم يرتجعها احتسب بها كالدين . قلنا : فلو أراد أن يحتسب الدين عن زكاته لم يصح ، ولو كان له عند رجل شاة من غضب ، أو قرض ، فأراد أن يحتسبها عن زكاته لم تجزه .

« مسألة » قال ﴿ ومن قدم زكاة ماله ، فأعطاها لمستحقها ، فأت المئطى قبل الحول ، أو بلغ الحول وهو غنى منها ، أو من غيرها أجزأت عنه ﴾ .

وجملة ذلك : أنه إذا دفع الزكاة المجلّة إلى مستحقها لم يخل من أربعة أقسام : (أحدها) أن لا يتغيّر الحال ، فإنّ المدفوع يقع موقعه ، ويُجزىء عن الزكاة ، ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه ، كما لو دفعها بعد وجوبها .

(الثانى) أن يتغيّر حال الآخذ لها ، بأن يموت قبل الحول ، أو يستغنى ، أو يرتدّ قبل الحول . فهذا فى حكم القسم الذى قبله ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعى : لا يُجزىء . لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا عُدّ قبل الحول لم يُجزر ، كما لو تلف المال ، أو مات ربه .

ولنا : أنه إذا أدّى الزكاة إلى مستحقها ، فلم يمنع الإجزاء تغيّر حاله ، كما لو استغنى بها ، ولأنه حقّ أداه إلى مستحقه فبرىء منه ، كالدين بتعجيله قبل أجله ، وما ذكره متنعّض بما إذا استغنى بها ، والحكم فى الأصل ممنوع . ثم الفرق بينهما ظاهر ، فإن المال إذا تلف تبين عدم الوجوب . فأشبهه ما لو أدّى إلى غريمه دراهم يظنّها عليه ، فتبين أنها ليست عليه ، وكما لو أدّى الضامن الدين ، فبان أن المضمون عنه قد قضا . وفى مسألة الحق واجب ، وقد أخذه مستحقة .

القسم الثالث : أن يتغيّر حال ربّ المال قبل الحول ، بموته أو ردّه ، أو تلف النصاب ، أو نفسه ، أو بيّعه . فقال أبو بكر : لا يرجع بها على الفقير ، سواء أعلمه أنها زكاة مُجلّة ، أو لم يعلمه . وقال القاضى : وهو المذهب عندى . لأنها وصلت إلى الفقير ، فلم يكن له ارتجاعها ، كما لو لم يعلمه ، ولأنها زكاة دُفعت إلى مستحقها فلم يجز استرجاعها ، كما لو تغيّر حال الفقير وحده . قال أبو عبد الله بن حامد : إن كان الدافع لها الساعى استرجعها بكلّ حال ، وإن كان الدافع ربّ المال ، وأعلمه أنها زكاة مُجلّة رجع بها ، وإن أطلق لم يرجع بها ، وهذا مذهب الشافعى . لأنه مال دفعه عما يستحقّه القابض فى الثانى ، فإذا طرأ ما يمنع الاستحقاق وجب ردّه كالأجرة إذا انهدمت الدار قبل الشكوى ، أما إذا لم يعلمه ، فيحتمل أن يكون تطوعاً ، ويحتمل أن يكون هبةً ، فلم يُقبل قوله فى الرجوع فعلى ، قول ابن حامد : إن كانت العين باقية لم تتغيّر أخذها ، وإن زادت زيادة متصلة^(١) أخذها بزيادتها ، لأنها تمنع فى الفسوخ .

(١) الزيادة المتصلة : كالسمن ، ونمو الجسم ، والمنفصلة : كالمولود من البهيمة المعطاة فى الزكاة ، فيأخذ الأولى مع ماواد عليها من السمن وكبر الحجم ، ويأخذ الثانية دون مولودها .

وإن كانت مُنفصلةً أخذها دون زيادتها . لأنها حدثت في ملكِ الفقير ، وإن كانت ناقصةً رجع على الفقير بالنقص ، لأن الفقير قد ملكها بالنقص . فكان نقصها عليه ، كالبيع إذا نقص في يد المشتري ، ثم علم عيبه ، وإن كانت تالفةً أخذ قيمتها يوم القبض . لأن ما زاد بعد ذلك أو نقص فإتاما هو في ملك الفقير ، فلم يضمه ، كالصداق يتلف في يد المرأة .

القسم الرابع : أن يتغير حالها جميعاً ، فحكمه حكم القسم الذى قبله سواء .

❦ فصل ❦

إذا قال رب المال : قد أعلمته أنها زكاة مُعجّلة فلى الرجوع ، فأنكر الآخذ . فالقول قول الآخذ . لأنه مُنكر . والأصل عدم الإعلام ، وعليه اليقين ، وإن مات الآخذ ، واختلف الخرج ووارث الآخذ فالقول قول الوارث ، ويحلف أنه لا يعلم أن مورثه أعلم بذلك . فأما من قال بعدم الاسترجاع فلا يمين ، ولا غيرها .

❦ فصل ❦

إذا تسلف الإمام الزكاة ، فهلك في يده ، فلا ضمان عليه ، وكانت من ضمان الفقراء . ولا فرق بين أن يسأله ذلك رب المال ، أو الفقراء ، أو لم يسأله أحد ، لأن يده كيد الفقراء . وقال الشافعى : إن تسلفها من غير سؤال ضمنها . لأن الفقراء رُشد لا يؤتى عليهم ، فإذا قبض بغير إذنهم ضمن ، كالأب إذا قبض لابنه الكبير . وإن كان بسؤالهم كان من ضمانهم ؛ لأنه وكيلهم . فإذا كان بسؤال أرباب الأموال لم يُجزئهم الدفع ، وكان من ضمانهم ، لأنه وكيلهم . وإن كان بسؤالهم فقيه وجهان ، أصحهما : أنه من ضمان الفقراء .

ولنا : أن للإمام ولايةً على الفقراء ، بدليل جواز قبض الصدقة لهم بغير إذنهم سلفاً ، وغيره . فإذا تلفت في يده من غير تفریط لم يضمن ، كولى اليتيم إذا قبض له . وما ذكروه يبطل بما إذا قبض الصدقة بعد وجوبها . وفارق الأب في حق ولده الكبير ، فإنه لا يجوز له القبض له لعدم ولايته عليه . ولهذا يضمن ما قبضه له من الحق بعد وجوبه .

« مسألة » قال ﴿ ولا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية ﴾ .

إلا أن يأخذها الإمام منه قهراً . مذهب عامة الفقهاء : أن النية شرط في أداء الزكاة ، إلا ما حكي عن الأوزاعى أنه قال : لا تجب لها النية . لأنها دين ، فلا تجب لها النية كسائر الديون . ولهذا يخرجها ولى اليتيم ، ويأخذها السلطان من الممتنع .

ولنا : قول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وأداؤها عمل . ولأنها عبادة فتتنوع إلى فرض

ونفل . فافتقرت إلى النية كالصلاة . وتفرق قضاء الدين ، فإنه ليس بعبادة . ولهذا يسقط بإسقاط مُستَحِقِّه ووليّ الصبي والسلطان بنوبان عند الحاجة .

فإذا ثبت هذا : فإن النية أن يعتقد أنها زكاته ، أو زكاة من يُخرج عنه ، كالصبي ، والمجنون ، ومحامٍ القلب ، لأن محل الاعتقادات كلها القلب .

فصل

ويجوز تقديم النية على الأداء بالزمن اليسير ، كسائر العبادات ، ولأن هذه تجوز النيابة فيها فاعتبار مقارنة النية للإخراج يؤدي إلى التفرير بماله . فإن دفع الزكاة إلى وكيله ، ونوى هو دون الوكيل جاز ، إذا لم تتقدم نيته الدفع بزمن طويل . وإن تقدمت بزمن طويل لم يجز ، إلا أن يكون قد نوى حال الدفع إلى الوكيل ، ونوى الوكيل عند الدفع إلى المستحق . ولو نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجز . لأن الفرض يتعلق به ، والإحزاء يقع عنه . وإن دفعها إلى الإمام ناوياً ، ولم ينو الإمام حال دفعها إلى الفقراء جاز ، وإن طال ، لأنه وكيل الفقراء . ولو تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعاً ، ولم ينو به الزكاة لم يجزئه ، وبهذا قال الشافعي . وقال أصحاب أبي حنيفة : يجزئه استحباً . ولا يصح ، لأنه لم ينو به الفرض ، فلم يجزئه ، كما لو تصدق ببعضه ، وكما لو ضلّ مائة ركعة ، ولم ينو الفرض بها .

فصل

ولو كان له مال غائب فشكّ في سلامته ، جاز له إخراج الزكاة عنه . وكانت نية الإخراج صحيحة . لأن الأصل بقاؤه . فإن نوى إن كان ماله سالماً فهذه زكاته ، وإن كان تالفاً فهي تطوع فبان سالماً . أجزأت نيته ، لأنه أخلص النية للفرض ، ثم رتب عليها النفل ، وهذا حكمها ، كما لو لم يقبله ، فإذا قاله لم يضر .

ولو قال : هذا زكاة مالي الغائب ، أو الحاضر صحّ . لأن التعيين ليس بشرط ، بدليل أن من له أربعون ديناراً إذا أخرج نصف دينار عنها صحّ ، وإن كان ذلك يقع عن عشرين غير مُعيّنة . وإن قال : هذا زكاة مالي الغائب ، أو تطوع لم يجزئه . ذكره أبو بكر . لأنه لم يخلص النية للفرض . أشبهه مالو قال : أصلي فرضاً أو تطوعاً .

وإن قال : هذا زكاة مالي الغائب إن كان سالماً ، وإلا فهو زكاة مالي الحاضر ، أجزأه عن السالم منهما . وإن كانا سالمين ، فعن أحدهما ، لأن التعيين ليس بشرط .

وإن قال : زكاة مالي الغائب ، وأطلق ، فبان تالفاً ، لم يسكن له أن يصرفه إلى زكاة غيره . لأنه عيّنه ، فأشبهه مالو أعتق عبداً عن كفارة عيّنّها ، فلم يقع عنها ، لم يسكن له صرفه إلى كفارة أخرى .

هذا التفرع فيما إذا كانت العينة مما لا يمنع إخراج زكاته في بلد رب المال ، إما لقربه ، أو لكون البلد لا يوجد فيه أهل السهمان ، أو على الرواية التي تقول : بإخراجها في بلد بعيد عن بلد المال .

وإن كان له مورث غائب فقال : إن كان مُورثي قد مات ، فهذه زكاة ماله الذي ورثته منه ، فإن ميتاً لم يُجزئه ما أخرج ، لأنه يبنى على غير أصل . فهو كما لو قال ليلة الشك : إن كان غد من رمضان فهو فرضي ، وإن لم يكن فهو نفل ^(١) .

« مسألة » قال ﴿ إلا أن يأخذها الإمام منه قهراً ﴾ .

مقتضى كلام الخرقى : أن الإنسان متى دفع زكاته طوعاً لم تجزئه إلا بنية ، سواء دفعها إلى الإمام أو غيره ، وإن أخذها الإمام منه قهراً أجزأت من غير نية ، لأن تعذر النية في حقه أسقط وجوبها عنه ، كالصغير والجنون . وقال القاضي : متى أخذها الإمام أجزأت من غير نية ، سواء أخذها طوعاً أو كرهاً . وهذا قول الشافعي ، لأن أخذ الإمام بمنزلة القسم بين الشركاء ، فلم يحتج إلى نية . ولأن للإمام ولاية في أخذها . ولذلك يأخذها من الممتنع اتفاقاً ، ولو لم يُجزئه لما أخذها ، أو لأخذها ثانياً وثالثاً حتى ينفد ماله . لأن أخذها إن كان لإجزائها ، فلا يحصل الإجزاء بدون النية ، وإن كان لوجوبها ، فالوجوب باق بعد أخذها ، واختار أبو الخطاب ، وابن عقيل : أنها لا تجزى فيما بينه وبين الله تعالى ، إلا بنية رب المال ، لأن الإمام إما وكيله ، وإما وكيل الفقراء ، أو وكيلهما معاً . وأى ذلك كان فلا تجزى بنية عن نية رب المال ، ولأن الزكاة عبادة تجب لها النية ، فلا تجزى عن وجبت عليه بغير نية إن كان من أهل النية كالصلاة ، وإنما أخذت منه مع عدم الإجزاء حراسة للعلم الظاهر ؛ كالصلاة يُجبر عليها لياتي بصورتها ؛ ولو صلى بغير نية لم يُجزئه عند الله تعالى . قال ابن عقيل : ومعنى قول الفقهاء : يُجزى عنه . أى في الظاهر بمعنى أنه لا يطالب بأدائها ثانياً ، كما قلنا في الإسلام . فإن المرتد يطالب بالشهادة ، فمتى أتى بها حُكِمَ بإسلامه ظاهراً ، ومتى لم يكن مُعتقداً صحته ما يلفظ به لم يصح إسلامه باطناً . قال : وقول أصحابنا : لا تُقبل توبة الزنديق ، معناه : لا يسقط عنه القتل الذي توجه عليه ، لعدم علمنا بحقيقة توبته . لأن أكثر ما فيه : أنه أظهر إيمانه ، وقد كان دهره يُظهر إيمانه ، وبستر كفره . فأما عند الله عز وجل فإنها تصح إذا علم منه حقيقة الإنابة ، وصدق التوبة ، واعتقاد الحق .

ومن نصر قول الخرقى : قال : إن للإمام ولاية على الممتنع ، فقامت نيته مقام نيته ، كولى اليتيم ، والجنون . وفارق الصلاة . فإن النيابة فيها لا تصح . فلا بد من نية فاعلها .

وقوله : لا يخلو من كونه وكليلاً له ، أو وكيلًا للفقراء أو لها — قلنا : بل هو وال على المالك . وأما

(١) أى فلا تصح هذه النية ، لأنه لم يعين المنوى وشك فيه .

إلحاق الزكاة بالقسمة فغير صحيح . فإن القسمة ليست عبادة ، ولا يعتبر لها نية ، بخلاف الزكاة .

فصل

يُستحبُّ للإنسان أن يولي تفرقة الزكاة بنفسه ، ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها ، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة . قال الإمام أحمد : أعجبُ إلى أن يُخرجها . وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز . وقال الحسن ، ومكحول ، وسعيد بن جبير ، وميمون بن مهران : يضعها ربُّ المال في موضعها ، وقال الثوري : أخلف لهم واكذبهم . ولا تعطهم شيئاً إذا لم يضعوها مواضعها . وقال : لا تعطهم ، وقال عطاء : أعطهم إذا وضعوها مواضعها . ففهموه : أنه لا يعطيهم إذا لم يكونوا كذلك . وقال الشعبي وأبو جعفر : إذا رأيت الولاية لا يعدلون فضعها في أهل الحاجة من أهلها . وقال إبراهيم : ضعوها في مواضعها ، فإن أخذها السلطان أجزأك . وقال سعيد : أنبأنا أبو عوانة عن مُهاجر أبي الحسن ، قال : أتيتُ أبا وائل وأبا بردة بالزكاة ، وهما على بيت المال ، فأخذاها . ثم جئت مرة أخرى ، فرأيتُ أبا وائل وحده . فقال لي : رُدّها فضعها مواضعها . وقد روى عن أحمد أنه قال : أمّا صدقة الأرض فيمُجِبُّني دفعها إلى السلطان . وأمّا زكاة الأموال ، كالمواشي ، فلا بأس أن يضعها في الفقراء والمساكين . فظاهر هذا أنه استحبّ دفع العشر خاصّة إلى الأئمة . وذلك لأن العشر قد ذهب قوم إلى أنه مؤونة الأرض ، فهو كالخراج ، يتولاه الأئمة ، بخلاف سائر الزكاة .

والذي رأيتُ في الجامع قال : أمّا صدقة الفطر فيمُجِبُّني دفعها إلى السلطان . ثم قال أبو عبد الله : قيل لابن عمر : « إنهم يُقلّدون بها السكّاب ، ويَشْرَبُون بها الخُمور ؟ » قال : اذفعها إليهم . وقال ابن أبي موسى ، وأبو الخطاب : دفع الزكاة إلى الإمام العادل أفضل ، وهو قول أصحاب الشافعي .

ومن قال يدفعها إلى الإمام : الشعبي ، ومحمد بن علي . وأبو رزين ، والأوزاعي : لأن الإمام أعلم بمصارفها ، ودفعها إليه يُبرِّئه ظاهراً وباطناً ، ودفعها إلى الفقير لا يبرئه باطناً ، لاحتمال أن يكون غير مُستحقِّ لها . ولأنه يُخرجُ من الخلاف : وتزول عنه التهمة . وكان ابن عمر يدفع زكاته إلى من جاءه من سعاة ابن الزبير ، أو نجدة الحروري ، وقد روى عن سهيل بن أبي صالح قال : « أتيتُ سعد بن أبي وقاصٍ فقُلْتُ : عِنْدِي مَالٌ وَأُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَ زَكَاتَهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى مَا رَأَيْ ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ » قال : اذفعها إليهم ، فأتيتُ ابنَ عمرَ ، فقالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَيُرْوَى نحوه عن عائشة رضي الله عنها .

وقال مالك ، وأبو حنيفة ، وأبو عبيد : لا يُفرِّقُ الأموال الظاهرة إلّا الإمام ، لقول الله تعالى :

(٩ : ١٠٣ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) ، ولأنَّ أبا بكر طالِبهم بالزكاة ، وقَاتلهم عليها . وقال : « لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا » ووافق الصَّحابة على هذا . ولأنَّ مال الإمام قبضه بحكم الولاية ، لا يجوز دفعه إلى المولى عليه ، كولى اليتيم . وللشافعي قولان كالْمذهبين .

ولنا : على جواز دفعها بنفسه : أنه دفع الحقَّ إلى مُستحقِّه الجائز تصرفه . فأجزأه ، كما لو دفع الدين إلى غريمه ، وكزكاة الأموال الباطنة^(١) . ولأنَّه أحد نوعي الزكاة . فأشبهه الفروع الآخر ، والآية تدل على أن للإمام أخذها . ولا خلاف فيه ، ومطالبة أبي بكر لم بها لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها ، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها . لأنَّ ذلك مختلف في أجزائه . فلا تجوز المقاتلة من أجله . وإنما يُطالب الإمام بحكم الولاية ، والنيابة عن مُستحقِّها ، فإذا دفعها إليهم جاز . لأنهم أهل رُشد ، فجاز الدفع إليهم ، بخلاف اليتيم .

وأما وجه فضيلة دفعها بنفسه : فلا نَه إيصَال الحقَّ إلى مُستحقِّه ، مع توفير أجر العِمالة ، وصيانة حقهم عن خطر الخيانة ، ومُباشرة تفريج كُرْبَة مُستحقِّها ، وإغنائه بها ، مع إعطائها للأولى بها من محاييج أقاربه ، وذوى رحمه ، وصلة رحمه بها . فكان أفضل ، كما لو لم يكن أخذها ، من أهل العدل . فإن قيل : فالكلام في الإمام العادل إذا خيانة مأمونة في حقّه .

قلنا : الإمام لا يتولَّى ذلك بنفسه ، وإنما يفوضه إلى سُعاته ، ولا تؤمن منهم الخيانة . ثم ربما لا يصل إلى المُستحقِّ الذي ، قد علمه المالك من أهله ، وجيرانه شيء منها ، وهم أحقَّ الناس بصلته ، وصداقته ، ومواساته .

وقولهم : إن أخذ الإمام ببرئته ظاهراً وباطناً - قلنا يبطل هذا بدفعها إلى غير العادل ، فإنه يبرئه أيضاً وقد سلموا أنه ليس بأفضل . ثم إنَّ البراءة الظاهرة تكفى .

وقولهم : إنَّه تزول به الأثمة . قلنا : متى أظهرها زالت التهمة ، سواء أخرجها بنفسه . ولا يختلف المذهب إن دفعها إلى الإمام ، سواء كان عادلاً ، أو غير عادل ، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة ، يبرأ بدفعها ، سواء تَلَفَتْ في يد الإمام ، أو لم تتلف ، أو صرفها في مصارفها ، أو لم يصرفها ، لما ذكرنا عن الصَّحابة . ولأنَّ الإمام نائب عنهم شرعاً ، فبرئ بدفعها ، كولى اليتيم إذا قبضها له ، ولا يختلف المذهب أيضاً في أنَّ صاحب المال يجوز أن يُفَرِّقها بنفسه .

(١) فرق كبير بين الزكاة الباطنة والظاهرة ، وفرق بين الدين أيضاً وبين الزكاة ، لأن الزكاة تجب الية عند إخراجها بخلاف الدين . وقد سبق للشارح أن فرق بين الدين والزكاة .

فصل

إذا أخذ الخوارجُ ، والبغاةُ الزكاةَ أجزأت عن صاحبها . وحكى ابن المنذر عن أحمد والشافعي ، وأبي ثور في الخوارج : أنه يُجزى ، وكذلك كل من أخذها من السلاطين أجزأت عن صاحبها ، سواء عدلَ فيها ، أو جار ، وسواء أخذها قهراً ، أو دفعها إليه اختياراً قال أبو صالح : « سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنَ عُمَرَ وَجَابِرًا وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقُلْتُ : هَذَا السُّلْطَانُ يَصْنَعُ مَا تَرَوْنَ أَفَأَدْفَعُ إِلَيْهِمْ زَكَاتِي ؟ فَسَالُوا كُلُّهُمْ : نَعَمْ » . وقال إبراهيم : يُجزى عنك ما أخذ منك العشَّارون . وعن سلمة بن الأكوع : « أَنَّهُ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى نَجْدَةَ » ، وعن ابن عمر : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُصَدَّقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُصَدَّقِ نَجْدَةَ ؟ فَقَالَ : إِلَى أَيُّهَا دَفَعْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ » . وبهذا قال أصحاب الرأي : فيما غلبوا عليه . وقالوا : إذا مرَّ على الخوارج ففسروه لايجزى عن زكاته . وقال أبو عبيد في الخوارج ، يأخذون الزكاة : على من أخذوا منه الإعادة . لأنهم ليسوا بأئمة ، فأشبهوا قُطَاعَ الطريق .

ولنا : قول الصحابة من غير خلاف في عصرهم علمناه فيكون إجماعاً ، ولأنه دفعها إلى أهل الولاية . فأشبهه دفعها إلى أهل البنى .

فصل

وإذا دفع الزكاة استجب أن يقول : اللهم اجعلها مغنماً ، ولا تجعلها مغرمًا . ويحمد الله على التوفيق لأدائها . فقد روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ ، فَلَا تَنْسَوْا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا » . أخرجه ابن ماجه .

وَبُسْتَجَبَ لِلآخِذِ أَنْ يَدْعُو لَصَاحِبِهَا ، فيقول : آجِرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطِيتَ وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَنْفَقْتَ ، وَجَعَلَ لَكَ طُغُورًا . وإن كان الدفع إلى الساعي أو الإمام شكره ، ودعاه ، قال الله تعالى (٩ : ١٠٣) خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) قال عبد الله ابن أبي أوفى : « كان أبي من أصحاب الشجرة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » متفق عليه . والصلاة هاهنا الدعاء ، والتبريك ، وليس هذا بواجب ، لأن النبي ﷺ حين بعث مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قال : « أَعْلَمْتُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » متفق عليه . فلم يأمره بالدعاء ، ولأن ذلك لا يجب على الفقير المدفوع إليه ، فالنائب أولى .

فصل

ويجوز دفع الزكاة إلى الكبير ، والصغير ، سواء أكل الطعام أو لم يأكل . قال أحمد : يجوز أن يُعطى زكاته في أجر رضيعٍ لقيطٍ غيره ، فهو فقير من الفقراء ، وعنه : لا يجوز دفعها إلا إلى من أكل الطعام ، قال المروزي : كان أبو عبد الله لا يرى أن يُعطى الصغير من الزكاة إلا أن يطعم الطعام . والأول أصح ، لأنه فقير ، فجاز الدفع إليه ، كالذي طعم ، ولأنه يحتاج إلى الزكاة لأجر رضاعه ، وكسوته ، وسائر حوائجه ، فيدخل في عموم النصوص ، ويدفع لزكاة إلى وليه لأنه يقبض حقوقه ، وهذا من حقوقه . فإن لم يكن له ولي دفعها إلى من يُعنى بأمره ، ويقوم به ، من أمه أو غيرها . نص عليه أحمد ، وكذلك المجنون . قال هارون الخليل : قلت لأحمد : وكيف يُصنع بالصغار ؟ قال : يُعطى أولياؤهم . فقلت : ليس لهم ولي ، قال : فيعطى من يُعنى بأمرهم من الكبار . فرخص في ذلك . وقال مهنا : سألت أبا عبد الله يُعطى من الزكاة المجنون ، والذاهب عقله ؟ قال : نعم ، قلت : من يقبضها له ؟ قال : وليه ، قلت : ليس له ولي ؟ قال : الذي يقوم عليه . وإن دفعها إلى الصبي العاقل ، فظاهر كلام أحمد أنه يجزئه . قال المروزي : قلت لأحمد : يُعطى غلاماً يتيماً من الزكاة ؟ قال : نعم ، قلت : فإني أخاف أن يُضيعه ، قال : يدفعه إلى من يقوم بأمره . وقد روى الدارقطني بإسناده ، عن أبي جحيفة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعياً ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا فردّها في فقرائنا ، وكُنْتُ غلاماً يتيماً لا مال لي ، فأعطاني قلوصاً^(١) » .

فصل

وإذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيراً لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة . قال الحسن : أتريد أن تقرّعه ؟ ! لا تخبره ؟ وقال أحمد بن الحسين : قلت لأحمد : يدفع الرجل الزكاة إلى الرجل ، فيقول : هذا من الزكاة أو يسكت ؟ قال : ولم يُبسّكت به هذا القول ؟ ! يُعطيه ، ويسكت ، ما حاجته إلى أن يُقرّعه ؟ « مسألة » قال ﴿ ولا يُعطى من الصدقة المفروضة للوالدين ، وإن علوا ولا للولد وإن سفل ﴾ .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين ، في الحال التي يُجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم ، ولأن دفع زكاته إليهم تُعنيهم عن نفقته ، وتُسقطها عنه ، ويعودُ نفعها إليه ، فسكاته دفعها إلى نفسه ، فلم تجز كما لو قضى بها دينه . وقول الخرقى : الوالدين ، يعني الأب ، والأم ، وقوله : وإن علوا : يعني آباءها وأمهاتهما ، وإن ارتفعت درجاتهم من الدافع ، كأبوي الأب ، وأبوي

(١) القلوص : الباقة الشابة أو القوية على السير .

الأمّ ، وأبوى كلّ واحد منهم ، وإن علت درجاتهم ، من يرث منهم ، ومن لا يرث ، وقوله : والولد وإن سفل ، يعنى وإن نزلت درجته من أولاده البنين ، والبنات ، الوارث ، وغير الوارث نصّ عليه أحمد ، فقال : لا يُعطى الوالدان من الزكاة ، ولا الولد ، ولا ولد الولد ، ولا الجد ولا الجدّة ، ولا ولد البنات ، قال النبي ﷺ : « إِنَّ أَبْنِيَّ هَذَا سَيِّدٌ » يعنى الحسن ، فجعله ابنه . ولأنه من عمودى نسبه ، فأشبهه الوارث ، ولأن بينهما قرابة جزئية وبعضية بخلاف غيرها .

فصل

فأما سائر الأقارب فمن لا يورث منهم يجوز دفع الزكاة إليه ، سواء كان انتفاء الإرث لانتفاء سببه لكونه بعيد القرابة ممن لم يُسمَّ الله تعالى ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم له ميراثاً . أو كان للمانع ، مثل أن يكون محبوباً عن الميراث ، كالأخ المحجوب بالابن ، أو الأب ، والعمّ المحجوب بالأخ ، وابنه ، وإن نزل ، فيجوز دفع الزكاة إليه ، لأنه لا قرابة جزئية بينهما ، ولا ميراث ، فأشبهها الأجانب ، وإن كان بينهما ميراث ، كالأخوين اللذين يرث كلّ واحد منهما الآخر ، ففيه روايتان :

(إحداها) يجوز لكل واحد منهما دفع زكاته إلى الآخر ، وهى الظاهرة عنه . رواها عنه الجماعة . قال فى رواية إسحاق بن إبراهيم ، وإسحاق بن منصور ، وقد سأله : يُعطى الأخ ، والأخت ، والخالّة من الزكاة ؟ قال : يُعطى كلّ القرابة ، إلاّ الأبوين والولد . وهذا قول أكثر أهل العلم . قال أبو عبيد : هو القول عندى ، لقول النبي ﷺ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَهِيَ لِلَّذِي الرَّحِمُ اثْنَانِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ » فلم يشترط نافلة ، ولا فريضة ، ولم يفرق بين الوارث ، وغيره ، ولأنه ليس من عمودى نسبه ، فأشبهه الأجنبي .

(والرواية الثانية) لا يجوز دفعها إلى الموروث ، وهو ظاهر قول الخرقى لقوله : ولا لمن تلزمه مؤنته ، وعلى الوارث مؤنة الموروث لأنه يلزمه مؤنته فيعنيه بزكاته عن مؤنته ، ويعود نفع زكاته إليه ، فلم يجوز . كدفعها إلى والده ، أو قضاء دينه بها . والحديث يحتمل صدقة التطوع ، فيحمل عليها ، فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ، ولا يرثه الآخر كالعمة مع ابن أخيها ، والعتيق مع مُعتقه ، فعلى الوارث منهما نفقة مورثه ، وليس له دفع زكاته إليه ، وليس على الموروث منهما نفقة وارثه ، ولا يُمنع من دفع زكاته إليه ، لانتفاء المقتضى للنفع ، ولو كان الأخوان لأحدهما ابن ، والآخر لا ولد له ، فعلى أبى الابن نفقة أخيه ، وليس له دفع زكاته إليه ، والذي لا ولد له ، له دفع زكاته إلى أخيه ، ولا يلزمه نفقته ، لأنه محبوب عن ميراثه ، ونحو هذا قول الثورى . فأما ذوو الأرحام فى الحال الذى يرثون فيها ، فيجوز دفعها إليهم فى ظاهر المذهب ، لأن قرابتهم ضعيفة ، لا يرث بها مع عصبية ولا ذى فرض ،

غير أحد الزوجين ، فلم تمنع دفع الزكاة ، كقراءة سائر المسلمين فإن ماله يصيرُ إليهم إذا لم يكن له وارث .
« مسألة » قال : ﴿ ولا للزوج ، ولا للزوجة ﴾ .

أمَّا الزوجة : فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم : على أن الرجل لا يُعطى زوجته من الزكاة ، وذلك لأن نفقتها واجبةٌ عليه ، فتستغنى بها عن أخذ الزكاة ، فلم يجوز دفعها إليها ، كما لو دفعها إليها على سبيل الإنفاق عليها . وأما الزوج ، ففيه روايتان :

إحداها : لا يجوز دفعها إليه ، وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي حنيفة ، لأنه أحد الزوجين . فلم يجوز للآخر دفع زكاته إليه ، كالآخر ، ولأنها تمتنع بدفعها إليه ؛ لأنه إن كان عاجزاً عن الإنفاق عليها تتمكن بأخذ الزكاة من الإنفاق ، فيلزمه ، وإن لم يكن عاجزاً ، ولكنه أسرها لزمته نفقةُ المُوسرين ، فتتمتع بها في الحالين . فلم يجوز لها ذلك ، كما لو دفعها في أجرة دارٍ ، أو نفقة رقيقها ، أو بهائمها . فإن قيل : فيلزم على هذا الغريم^(١) . فإنه يجوز له دفع زكاته إلى غريمه ، ويلزم الآخذ بذلك وفاء دينه ، فيتمتع الدافع بدفعها إليه قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن حقَّ الزوجة في النفقة آكدُ من حق الغريم ، بدليل أن نفقة المرأة مقدّمة في مال المُفلس على أداء دينه ، وأنها تملك أخذها من ماله بغير علمه ، إذا امتنع من أدائها . والثاني : أن المرأة تنبسط في مال زوجها بحكم العادة ، ويعدّ مال كل واحد منهما مالاً للآخر . ولهذا قال ابن مسعود : في عبد سرق امرأة سيده . عبدكم سرق ما لكم ، ولم يقطعه . ورؤى ذلك عن عمر ، وكذلك لا تُقبل شهادة كل واحد منهما لصاحبه ، بخلاف الغريم مع غريمه .

والرواية الثانية : يجوز لها دفع زكاتها إلى زوجها ، وهو مذهب الشافعي ، وابن المنذر ، وطائفة من أهل العلم لأن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عني حلي لي ، فأردت أن أنصّدق به . فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدّقت عليهم ، فقال النبي ﷺ : « صدق ابن مسعود ، زوجك وولده أحق من تصدّقت به عليهم » ، رواه البخاري . ورؤى أن امرأة عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن بنى أخ لها أيتام في حجرها أفتمطيهم زكاتها ؟ قال : « نعم » .

ورؤى الجوزجاني بإسناده ، عن عطاء ، قال : « أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة » ، فقالت : يا رسول الله ، إن عليّ نذراً أن أنصّدق بعشرين درهماً ، وإن لي زوجاً فقيراً . أفيجزى عني أن

أُعْطِيَهُ؟ قَالَ : نَعَمْ . لَكَ كِفْلَانِ^(١) مِنَ الْأَجْرِ . ولأنه لا تجب نفقته ، فلا يمنع دفع الزكاة إليه ، كالأجنبي ، ويفارق الزوجة ؛ فإن نفقتها واجبة عليه . ولأن الأصل جواز الدفع لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في المنع نص ، ولا إجماع ، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح ، لوضوح الفرق بينهما ، فيبقى جواز الدفع ثابتاً ، والاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بالنصوص لضعف دلالتها .

فإن الحديث الأول في صدقة التطوع . نقولها : أردت أن أنصدق بحلي لي ، ولا تجب الصدقة بالحلي ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ » ، والولد لا تدفع إليه الزكاة .

والحديث الثاني : ليس فيه ذكر الزوج ، وذكر الزكاة فيه غير محفوظ . قال أحمد : من ذكر الزكاة فهو عندي غير محفوظ ، إنما ذلك صدقة من غير الزكاة . كذا قال الأعمش : فأما الحديث الآخر ، فهو مرسل ، وهو في النذر .

فصل

فإن كان في عائلته من لا يجب عليه الإنفاق عليه ، كيتيم أجنبي . فظاهر كلام أحمد : أنه لا يجوز له دفع زكاته إليه . لأنه ينتفع بدفعها إليه ، لإغنائه بها ، عن مؤنته . والصحيح إن شاء الله جواز دفعها إليه . لأنه داخل في أصناف المستحقين للزكاة ، ولم يرد في منعه نص ، ولا إجماع ، ولا قياس صحيح ، فلا يجوز إخراجها من عموم النص بغير دليل ، وإن توهم أنه ينتفع بدفعها إليه . قلنا : قد لا ينتفع به ، فإنه يصرفها في مصالحه التي لا يقوم بها الدافع ، وإن قدر الانتفاع ، فإنه نفع لا يسقط به واجب عليه ، ولا يجتلب به مال إليه ، فلم يمنع ذلك الدفع ، كما لو كان يصله تبرعاً ، من غير أن يكون من عائلته .

فصل

وليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه . وروى ذلك عن الحسن ، وهو قول قتادة ، ومالك ، قال أصحاب مالك : فإن اشتراها لم ينقض البيع . وقال الشافعي وغيره : يجوز لقول النبي ﷺ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنَى ، إِلَّا لِخِمْسَةٍ ، رَجُلٍ ابْتَاعَهَا بِمَالِهِ »^(٢) . وروى سعيد في سننه أن رجلاً تصدق على أمه

(١) كفلان : ثنية كفل بكسر الكاف وسكون الفاء ، وهو النصيب : نصيب للصدقة ، ونصيب للقرابة والعلاقة الزوجية .

(٢) هذا قطعة من حديث أخرجه أبو داود .

بصدقة، ثم مات، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «قَدْ قَبِلَ اللَّهُ صَدَقَتَكَ وَرَدَّهَا إِلَيْكَ الْمِيرَاثَ» وهذا في معنى شرائها، ولأن ما صح أن يملك إرثاً صح أن يملك ابتياعاً، كسائر الأموال.

ولنا ما روى عمر أنه قال: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ^(١) اللَّهِ فَأَصَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَاعَهُ بِرَخْصٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَبْتِئَهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَلَوْ أُعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» متفق عليه، فإن قيل: يحتمل أنها كانت حبساً في سبيل الله، فمذهبه لذلك. قلنا: لو كانت حبساً لما باعها للذي هي في يده، ولا هم عمر بشرائها، بل كان ينكر على البائع ويمنعه، فإنه لم يكن يقرب على منكر، فكيف يفعل، ويُعين عليه، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ما أنكر بيعها، إنما أنكر على عمر الشراء مُعَلَّلاً بكونه عائداً في الصدقة. الثاني: أننا نحتاج بعموم اللفظ من غير نظر إلى خصوص السبب، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ» أي بالشراء، فإن العائد في صدقته كالعائد في قَيْئِهِ، والأخذ بعموم اللفظ أولى من التمسك بخصوص السبب، فإن قيل: فإن اللفظ لا يتناول الشراء، فإن العود في الصدقة استرجاعها بغير عوض، وفسخ للعقد، كالعود في الهبة. والدليل على هذا قول النبي ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ» ولو وهب إنساناً شيئاً ثم اشتراه منه جاز. قلنا: النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك جواباً لعمر حين سألته عن شراء الفرس، فلو لم يكن اللفظ متناولاً للشراء المسؤول عنه، لم يكن مُجِيباً له، ولا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ، أثلاً يخلو السؤال عن الجواب. وقد روى عن جابر أنه قال: إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ فَادْفَعْ إِلَيْهِ صَدَقَتَكَ، وَلَا تَشْتَرِهَا، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ ابْتِئَافُهَا، فأقول: إنما هي لله. وعن ابن عمر أنه قال: لَا تَشْتَرِ طُحُورَ مَالِكَ. ولأن في شرائها لها وسيلة إلى استرجاع شيء منها، لأن الفقير يستعجى منه، فلا يملكه في ثمنها وربما رخصها له طمعاً في أن يدفع إليه صدقة أخرى، وربما علم أنه إن لم يبعه إياها استرجعها منه، أو توهم ذلك، وما هذا سبيله ينبغي أن يُحْتَنَبَ، كما لو شرط عليه أن يبيعه إياها، وهو أيضاً ذريعة إلى إخراج القيمة، وهو ممنوع من ذلك. أما حديثهم، فنقول به، وإنها ترجع إليه بالميراث، وليس هذا محل النزاع. قال ابن عبد البر: كل العلماء يقولون: إذا رجعت إليه بالميراث طابت له، إلا ابن عمر، والحسن بن حي، وليس البيع في معنى الميراث لأن الملك ثبت بالميراث حكماً، بغير اختياره، وليس

(١) حملت على فرس في سبيل الله: أي تصدقت بها على أحد المجاهدين في سبيل الله، بدليل أنه باعه، ولو كان حمله عليها فقط ثم يعيدها لما باعها.

بوسيلة إلى شيء مما ذكرنا ، والحديث الآخر مُرْسَل ، وهو عام ، وحديثنا خاص صحيح ، فالعمل به أولى من كل وجه .

فصل

فإن دعت الحاجة إلى شراء صدقته ، مثل أن يكون الفرض جزءاً من حيوان لا يمكن الفقير الانتفاع بعينه ، ولا يجد من يشتريه سوى المالك لبقائه ، ولو اشتراه غيره لتضرر المالك بسوء المشاركة ، أو إذا كان الواجب في ثمرة النخل ، والكرم عنباً ، ورطباً ، فاحتاج الساعي إلى بيعها قبل الجذاذ ، فقد ذكر القاضي أنه يجوز بيعها من رب المال في هذا الموضع ، وكذلك يحى في الصورة الأولى ، وفي كل موضع دعت الحاجة إلى شرائه لها ، لأن المنع من الشراء في محل الوفاق إنما كان لدفع الضرر عن الفقير ، والضرر عليه في منع البيع هاهنا أعظم ، فدفعه بجواز البيع أولى .

فصل

قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن ، وليس عنده قضاؤه ، ولهذا الرجل زكاة مال ، يريد أن يفرقها على المساكين ، فيدفع إليه رهنة ، ويقول له : الدين الذي لي عليك هو لك ويحسبه من زكاة ماله ، قال : لا يجزيه ذلك . فقلت له : فيدفع إليه من زكاته ، فإن رده إليه قضاء من ماله أخذه ؟ فقال نعم . وقال في موضع آخر ، وقيل له : فإن أعطاه ثم رده إليه ؟ قال : إذا كان بحيلة فلا يُعجبني ، قيل له : فإن استقرض الذي عليه الدين دراهم ، فقضاه إياها ، ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة ، فقال : إذا أراد بها إحياء ماله فلا يجوز . فحصل من كلامه أن دفع الزكاة إلى الغريم جائز ، سواء دفعها ابتداءً أو استوفى حقه ثم دفع ما استوفاه إليه ، إلا أنه متى قصد بالدفع إحياء ماله ، أو استيفاء دينه لم يجز ، لأن الزكاة لحق الله تعالى ، فلا يجوز صرفها إلى نفعه ولا يجوز أن يحتسب الدين الذي له من الزكاة ، قبل قبضه لأنه مأمور بأدائها وإيتائها ، وهذا إسقاط ، والله أعلم .

« مسألة » ﴿ ولا لكافر ولا لملوك ﴾ .

لأنهم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ، ولا لملوك . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً ، ولأن النبي ﷺ قال لمعاذ : « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم » فخصهم بصرفها إلى فقرائهم ، كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم .

وأما الملوك فلا يملكها بدفعها إليه ، وما يُعطاه فهو لسيده ، فكأنه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يجب على سيده نفقته ، فهو غني بقنائه .

« مسألة » قال ﴿ إلا أن يكونوا من العاملين عليها ، فيمطون بحق ما عملوا ﴾ .

وجملته : أنه يجوز للعامل أن يأخذ عمالته من الزكاة ، سواء كان حرّاً ، أو عبداً . وظاهر كلام الخِرَقِيّ أنه يجوز أن يكون كافراً ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد ، لأن الله تعالى قال : (وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا) وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أية صفة كان ، ولأن ما يأخذ على العمالة أجره عمله فلم يُمنع من أخذه ، كسائر الإجازات . والرواية الأخرى : لا يجوز أن يكون العامل كافراً لأن من شرط العامل أن يكون أميناً ، والكفر ينافي الأمانة ، ويجوز أن يكون غنياً ، وإذا قرابة رب المال . وقوله : بحق ما عملوا ، يعني يُعطيههم بقدر أجرهم . والإمامُ بخير إذا بعث عميلاً إن شاء استأجره إجازة صحيحة ويدفع إليه ما يُستقى له ، وإن شاء بعثه بغير إجازة . ويدفع إليه أجر مثله ، وهذا كان المعروف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لم يبلغنا أنه قاطع أحداً من العمال على أجر . وقد روى أبو داود بإسناده عن ابن الساعدى قال : « استعمتني عمرُ على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لي بعمالة ، فقلت : إنما عملت لله ، وأجرى على الله . قال : خذ ما أعطيت ، فأني قد عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعمتني ، فقلت مثل قولك . فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأله فكل وتصدق » .

فصل

ويُعطى منها أجر الخاسب ، والكاتب ، والحاشد ، والحازن ، والحافظ ، والراعي ، ونحوهم ، فكلهم معدودون من العاملين عليها . ويدفع إنيهم من حصّة العاملين عليها ، فأما أجر الوزان ، والكيال ليقبض الساعي الزكاة ، فعلى رب المال . لأنه من مؤنة دفع الزكاة .

فصل

ولا يُعطى الكافر من الزكاة ، إلا لكونه مؤلفاً ، على ما سنذكره ، ويجوز أن يُعطى لإنسان ذا قرابة من الزكاة ، لكونه غازياً ، أو مؤلفاً ، أو غارماً في إصلاح ذات البين أو عاملاً ، ولا يُعطى لغير ذلك . وقد روى أبو داود بإسناده ، عن عطاء بن يسار ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تحل الصدقة لغني ، إلا خمسة : لغار في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو رجل ابتاعها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين ، فتصدق على المسلمين فأهدى المسكين إلى الغني » . ورواه أيضاً عن عطاء ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

❦ فصل ❦

وإن اجتمع في واحد أسباب تقتضي الأخذ بها جاز أن يُعطى بها . فالعامل الفقير له أن يأخذ عَمَلَتَهُ ، فإن لم تُغْنِهِ ، فله أن يأخذ ما يَتِمُّ به غناه ، فإن كان غازياً ، فله أخذ ما يكفيه اغْرَؤُهُ ، وإن كان غارِماً أخذ ما يَقْضِي به غُرْمَهُ . لأنَّ كلَّ واحد من هذه الأسباب يَثْبُتُ حكمُهُ بانفرادِهِ ، فوجود غيره لا يمنع ثبوت حكمه ، كما لم يمنع وجوده . وقد رَوَى عن أحمد أنه قال : إذا كَانَ لَهُ مائتان ، وعليه مثلها لا يُعطى من الزكاة ، لأنَّ الْمُغْنَى خَسُونِ دَرْهَمًا ، وهذا يدلُّ على أنه يُعتدُّ في الدفع إلى الغارم أن يكون فقيراً ، فإذا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الغرم ، وجب صرفُهُ إلى قضاء الدَّيْنِ ، وإن أُعْطِيَ لِلْفَقِيرِ جاز أن يَقْضَى به دينه .

« مسألة » قال ﴿ ولا لبني هاشم ﴾ .

لا نعم - لم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة ، وقد قال النبي ﷺ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » أخرجه مسلم ، وعن أبي هريرة قال : « أَخَذَ الْحَسَنُ تَمَرَةً مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كُخْ كُخْ ، لِيَطْرَحَهَا ، وَقَالَ : أَمَا شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ » متفق عليه .

« مسألة » قال ﴿ ولا لمواليهم ﴾ .

يعني أن موالى بني هاشم ، وهم من أعتقهم هاشمي ، لا يُعْطَوْنَ من الزكاة . وقال أكثر العلماء : يجوز : لأنهم ليسوا بقرابة النبي ﷺ ، فلم يُمنعوا الصدقة كسائر الناس ، ولأنهم لم يُعَوَّضُوا عنها بخمس الخمس . فإنهم لا يُعْطَوْنَ منه . فلم يَجُزْ أن يُحرَموا ، كسائر الناس .

ولنا : ما رَوَى أبو رافع « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ : اصْحَبْنِي كَيْمَا أُصِيبُ مِنْهَا . فَقَالَ : لَا ، حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ ، وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » أخرجه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقل : حديث حسن صحيح ، ولأنهم ممن يرثهم بنو هاشم بالتعصيب ، فلم يجوز دفع الصدقة إليهم ، كبنى هاشم . وقولهم : إنهم ليسوا بقرابة - قلنا : هم بمنزلة القرابة . بدليل قول النبي ﷺ : « أَوْلَاةٌ لِحِمَّةٍ كَالْحِمَةِ النَّسَبِ » وقوله : « مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » وثبت فيهم حكم القرابة ، من الإرث ، والعقل ^(١) ، والنفقة ، فلا يمنع ثبوت حكم تحريم الصدقة فيهم .

(١) العقل هو دفع الدية ، فتقسم الدية على العصابات الوارثين كل بحسب نصيبه ، ويسمون العاقلة ، فالمولى وهو العتيق يكون ضمن العاقلة لثبوت قرابة الولاء .

❦ فصل ❦

فأما بنو المطلب : فهل لهم الأخذ من الزكاة ؟ على روايتين :
 إحداهما : ليس لهم ذلك . نقلها عبد الله بن أحمد ، وغيره ، لقول النبي ﷺ : « إِنَّا وَبَنُو الْمَطْلَبِ لَمْ نَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ ، إِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ » .
 وفي لفظ رواه الشافعي في مسنده : « إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ ، وَبَنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ - وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، وَلَا نَهُمُ بِسَجْدَةٍ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْأَخْذُ كِبَى هَاشِمٍ . وقد أكد ذلك ما روى أن النبي ﷺ علل منعه الصدقة باستغنائهم عنها بخمس الخمس ، فقال : « أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ ؟ » .

والرواية الثانية : لهم الأخذ منها ، وهو قول أبي حنيفة . لأنهم دخلوا في عموم قوله تعالى : (٩ : ٦١)
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ » الآية . لكن خرج بنو هاشم ، لقول النبي ﷺ : « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ » ، فيجب أن يختص المنع بهم ، ولا يصح قياس بني المطلب على بني هاشم « لَأَنَّ »
 بني هاشم «^(١) أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشرف ، وهم آل النبي ﷺ . ومشاركة بني المطلب لهم في خُمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة بدليل أن بني عبد شمس ، وبني نوفل يساؤونهم في القرابة ولم يقطوا شيئا . وإنما شاركوهم بالفئرة ، أو بهما جميعاً . والفئرة لا تقتضي منع الزكاة .

❦ فصل ❦

وروى الخليل بإسناده ، عن ابن أبي مليكة : « أَنَّ خَالِدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ سُفْرَةَ مِنْ الصَّدَقَةِ ، فَردَّهَا ، وَقَالَتْ : إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » ، وهذا يدل على تحررها ، على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

❦ فصل ❦

وظاهر قول الخرق هاهنا : أن ذوى القربى يتمتعون الصدقة ، وإن كانوا عاملين وذكر في باب قسم النىء والصدقة : ما يدل على إباحة الأخذ لهم عمالةً . وهو قول أكثر أصحابنا . لأن ما يأخذونه أجر ، فجاز لهم أخذه ، كالحمَّال ، وصاحب الحزن إذا أجرهم مخزنه .

ولنا : حديث أبي رافع ، وقد ذكرناه . وما روى مسلم بإسناده : « أَنَّهُ اجْتَمَعَ رِبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة التي علقنا عليها .

وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْعُلَمَاءَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ ، فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَأَذَيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ وَأَصَابَا مَا يُصِيبُ النَّاسُ ؟ فَبَيَّنَمَا لَهُمَا فِي ذَلِكَ إِذْ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا ، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ ، قَالَ عَلِيٌّ : لَا تَفْعَلَا ، فَوَاللَّهِ مَا هُوَ بِفَاعِلٍ ، فَأَنْتَجَاهُ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا . قَالَ : فَأَلْقَى عَلِيٌّ رِدَاءَهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ ، ثُمَّ قَالَ : أَنَا أَبُو الْحَسَنِ . وَاللَّهِ لَا أَرِيمُ مَكَانِي حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَا كَمَا يَخْبِرُ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فذكر الحديث ، إِلَى أَنْ قَالَ : فَأَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنْتَ أَكْبَرُ النَّاسِ ، وَأَوْصَلُ النَّاسِ ، وَقَدْ بَلَّغْنَا النَّسَاحَ ، فَجِئْنَا لِنُؤْمِرَنا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ ، فَنُؤَدِّيَ إِلَيْكَ مَا يُؤَدِّي النَّاسُ ، وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ ، فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ : « إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَذْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ » ، وَفِي لَفْظٍ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ الصَّدَقَةُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِحُمْدٍ ، وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ » .

فصل

ويجوز لذوي القربى الأخذ من صدقة التطوع . قال أحمد في رواية ابن القاسم : إِنَّمَا لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ ، فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَا . وعن أحمد رواية أخرى : أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَيْضًا . لعموم قوله ﷺ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » والأول : أظهر . فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمَعْرُوفُ كُلُّهُ صَدَقَةٌ » متفق عليه . وقال الله تعالى (٥ : ٤٨) فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ) وقال تعالى (٢ : ٢٨) فَتَنْظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ، ولا خلاف في إباحة المعروف إلى الهاشمي ، والمنفوع عنه وإنظاره . وقال إخوة يوسف (١٢ : ٨٨) وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا) والخبر أريد به صدقة الفرض ، لأن الطلب كان لها والألف واللام تعود إلى المهود . وروى جعفر بن محمد عن أبيه « أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَاتِ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ . فَقُلْتُ لَهُ : أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ » ^(١) .

ويجوز أن يأخذوا من الوصايا للفقراء ، ومن النذور ، لأنهما تطوع . فأشبهه ما لو وصى لهم .

(١) إذا كانت الصدقة المفروضة حُرِّمَتْ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ ، فَأُولَى بِالْتَّحْرِيمِ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ لِمَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الْمَنَةِ ، وَلِأَنَّ صَاحِبَهَا يَعْطِيهَا بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ صَدَقَةِ الْفَرَضِ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَجْمَعُهَا بِنَفْسِهِ وَيُوزِعُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ فَتَكُونُ الْمَنَةُ فِيهَا أَقْلٌ ، وَالْمُوَاجَهَةُ بَيْنَ مُعْطِيهَا وَآخِذِهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ ، بِخِلَافِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ فَبَيْنَا الْمُوَاجَهَةُ بَيْنَ الْمُعْطَى وَالْآخِذِ وَفِيهَا مِنْ اسْتِعْلَاءِ الْمُعْطَى عَلَى الْآخِذِ مَا فِيهِ .

وفي الكفارة وجهان :

أحدهما : يجوز . لأنها ليست بركاة ، ولا هي أوساخُ الناس . فأشبهت صدقة التطوع .
والثاني : لا يجوز . لأنها واجبة ، أشبهت الزكاة .

❦ فصل ❦

وكل من حُرِمَ صدقة الفرض من الأغنياء ، وقرابة المتصدق ، والكافر ، وغيرهم . يجوز دفعُ صدقة التطوع إليهم ، ولهم أخذها قال الله تعالى : (٧٦ : ٨ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) ، ولم يكن الأسير يومئذ إلا كافراً . وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : « قَدِمَتْ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَى وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصْلِمُهَا ؟ قال : « نَعَمْ ، صِلِي أُمَّكِ » وكسا عمر خاله حلة كان النبي ﷺ أعطاه إياها . وعن أبي مسعود ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا أَنْفَقَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَهْلِهِ وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا فَهِيَ لَهُ صَدَقَةٌ » متفق عليه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد : « إِنْ نَفَقْتَ عَلَى أَهْلِكَ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ صَدَقَةٌ » متفق عليه .

❦ فصل ❦

فأما النبي ﷺ فالظاهر : أن الصدقة جميعها كانت مُحَرَّمَةً عليه ، فرضها ونفلها ، لأن اجتنابها كان من دلائل نبوته ، وعلاماتها . فلم يكن ليُخِلَّ بذلك وفي حديث إسلام سلمان الفارسي : أن الذي أخبره عن النبي ﷺ ووصفه قال : « إِنَّهُ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ » . وقال أبو هريرة : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ ؟ فَإِنْ قِيلَ : صَدَقَةٌ ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا ، وَلَمْ يَأْكُلْ . وَإِنْ قِيلَ لَهُ : هَدِيَّةٌ ، ضَرَبَ بِيَدِهِ فَأَكَلَ مِنْهُمْ » أخرجه البخاري . وقال النبي ﷺ في لحم تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ « هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ » . وقال عليه السلام : « إِنِّي لَا نَقْلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فِي بَيْتِي ، فَأَرْفَعُهَا لَا كُلُّهَا ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا » رواه مسلم وقال : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ » ، ولأن النبي ﷺ كان أشرف الخلق . وكان له من الغنائم خُمُسُ الخُمُسِ والصَّوْقِ^(١) ، فحُرِّمَ نوعي الصَّدَقَةِ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا ، وآلُهُ دونه في

(١) الصفي : بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء ما يصطفيه الرئيس انفسه من الغنيمة قبل قسمتها على المحاربين . وكان ذلك من حقه صلى الله عليه وسلم .

الشرف ، ولهم خمس الخمس وَحْدَهُ^(١) ، فَخَرِّمُوا أَحَدَ نَوَعَيْهَا ، وهو الفرض .

وقد روى عن أحمد : أن صدقة التطوع لم تكن مُحَرَّمَةً عليه . قال الميموني : سمعتُ أحمد يقول : الصدقة لا تحل للنبي وأهل بيته : صدقة الفطر ، وَزَكَاةُ الْأَمْوَالِ ، وَالصَّدَقَةُ يَصْرِفُهَا الرَّجُلُ عَلَى مُحْتَاجٍ يُرِيدُ بِهَا وَجَهَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ، أليس يقال : كل معروف صدقة ؟ وقد كان يَهْدِي للنبي ﷺ وَيَسْتَقْرِضُ . فليس ذلك من جنس الصدقة على وجه الحاجة .

والصحيح : أن هذا لا يدل على إباحة الصدقة له ، إنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال على الحقيقة ، كالقرض ، والهدية . وفعل المعروف ، غير مُحَرَّمٍ عليه ، لكن فيه دلالة على التسوية بينه ، وبين آله في تحريم صدقة التطوع عليهم لقوله : بأن الصدقة على المحتاج يُريد بها وجه الله مُحَرَّمَةٌ عليهما ، وهذا هو صدقة التطوع . فصارت الروايتان في تحريم صدقة التطوع على آله . والله أعلم .

« مسألة » قال (ولا لَفَنَى . وهو الذى يملك خمسين درهما ، أو قيمتها من الذهب) .

بمعنى لا يُعطَى من سَهْمِ الْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسَاكِينِ غَنَى ، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم ، وذلك لأن الله تعالى جعلها للفقراء ، والمساكين ، والغنى غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِمْ ، وقد قال النبي ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخَدُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتَرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » وقال : « لَا حَظَّ فِيهَا لَفَنَى ، وَلَا لِقَوَى مُكْتَسِبٍ » ، وقال « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَفَنَى وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى »^(٢) أخرجه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن . ولأن أخذ الفنى منها يمنع وصولها إلى أهلها ، ويُخل بحكمة وجوبها ، وهو إغناء الفقراء بها .

واختلف العلماء في الفنى المانع من أخذها . ونقل عن أحمد فيه روايتان ، أظهرهما : أنه يملك خمسين درهما ، أو قيمتها من الذهب ، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام : من كسب ، أو تجارة ، أو عقار ، أو نحو ذلك . ولو ملك من العروض ، أو الحبوب ، أو السائمة ، أو العقار ، مالا تحصل به الكفاية ، لم يكن غنياً ، وإن ملك نصاباً . هذا الظاهر من مذهبه ، وهو قول الثوري ، والنخعي ، وابن المبارك وإسحاق . وروى عن علي وعبد الله أنهما قالا : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمَنْ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ عَدْلُهَا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ » ، وذلك لما روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَوْشًا ، أَوْ خُدُوشًا ، أَوْ

(١) وحده : الضمير يعود على خمس الخمس أى لهم خمس الخمس منفرداً عن الصنف ، فخرموا نوعاً واحداً ، وأحل لهم نوع . (٢) المرة : القوة ، والسوى : المستوى الخلق الذى ليس به عيب يمنعه عن التكسب كالعرج والعمى ، وقطع اليد ونحوها .

كِدُّوْحًا فِي وَجْهِهِ» فقيل : يارسول الله ، ما الغنى ؟ قال : « تَخْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ »
رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن .

فإن قيل هذا يريه حكيم بن جبير ، وكان شعبة لا يروى عنه ، وليس بقوى في الحديث —
قلنا : قد قال عبد الله بن عثمان لسفيان : حفظي : أن شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان :
وحدثناه زبيد ، عن محمد بن عبد الرحمن . وقد قال علي ، وعبد الله مثل ذلك .

والرواية الثانية . أن الغنى ما تحصل به الكفاية . فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ، وإن لم يملك شيئاً ، وإن كان محتاجاً حلت له الصدقة ، وإن ملك نصاباً ، والأثمان وغيرها في هدا سواء وهذا اختيار أبي الخطاب ، وابن شهاب العكبري . وقول مالك ، والشافعي . لأن النبي ﷺ قال لقبيصة بن المخارق : « لَا تَحِلُّ لِلْمَسْأَلَةِ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ : رَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ : ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَى ^(١) مِنْ قَوْمِهِ قَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ . أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ »
رواه مسلم - فدلَّ إباحة المسألة إلى وجود إصابة القوام أو السداد . ولأن الحاجة هي الفقر ، والغنى ضدها ، فمن كان محتاجاً فهو فقير ، يدخل في عموم النص ، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة . والحديث الأول فيه ضعف ، ثم يجوز أن تحرم المسألة ، ولا يحرم أخذ الصدقة إذا جاءته من غير المسألة ، فإن المذكور فيه تحريم المسألة فنقتصر عليه . وقال الحسن ، وأبو عبيد : الغنى ملك أوقية ، وهي أربعون درهماً . لما روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أَوْقِيَةٍ فَقَدْ أَخْلَفَ ^(٢) » . وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً . رواه أبو داود .
وقال أصحاب الرأي : الغنى الموجب للزكاة هو المانع من أخذها ، وهو ملك نصاب ، تجب فيه الزكاة من الأثمان ، والعروض المعدّة للتجارة ، أو السائمة ، أو غيرها . لقول النبي ﷺ لمعاذ : « أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » فجعل الأغنياء من تجب عليهم الزكاة . فيدل ذلك على أن من تجب عليه غنى ، ومن لا تجب عليه ليس بغنى ، فيكون فقيراً ، فتدفع الزكاة إليه ، لقوله : « فَتَرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » ولأن الموجب للزكاة الغنى ، والأصل عدم الاشتراك ، ولأن من لا نصاب له لا تجب عليه الزكاة ، ولا يمنع منها . كمن يملك دون الحسين ، ولاله ما يكفيه ، فيحصل الخلاف بيننا ، وبينه في أمور ثلاثة :

أحدها : أن الغنى المانع من الزكاة غير الموجب لها عندنا ، ودليل ذلك : حديث ابن مسعود ،

(١) الحجى : بكسر الحاء وفتح الجيم : العقل ، والائزان .

(٢) أخلف : زاد في المسألة وفعل ما ينهى الله عنه .

وهو أخص من حديثهم . فيجب تقديمه ، ولأن حديثهم دلّ على الغنى الموجب ، وحديثنا دلّ على الغنى المانع ، ولا تعارض بينهما ، فيجب الجمع بينهما .

وقولهم : الأصل عدم الاشتراك ، قلنا : قد قام دليله بما ذكرناه ، فيجب الأخذ به .

(الثنائي) أن من له ما يكفيه من مالٍ غير زكّائي ، أو من مكسبه ، أو أجرة عقارات ، أو غيره ، وليس له الأخذ من الزكاة . وبهذا قال الشافعي ، وإسحق ، وأبو عبيدة ، وابن المنذر . وقال أبو يوسف : إن دفع الزكاة إليه فهو قبيح ، وأرجو أن يُجزئه . وقال أبو حنيفة ، وسائر أصحابه : يجوز دفع الزكاة إليه ، لأنه ليس بغني لما ذكره في حجتهم .

وانما : ما روى الإمام أحمد ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عبّيد الله ابن عدّى بن الحليار ، عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنّهما أتيا رسول الله ﷺ فسألاه الصدقة ، فصعد فيهما البصر ، فرأهما جالدين^(١) ، فقال : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا ، وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِنَفْسِي وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ » . قال أحمد : ما أجوده من حديث . وقال : هو أحسنها إسناداً . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَفْسِي ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى » . رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، إلا أن أحمد قال : لأعلم فيه شيئاً يصح . قيل : لخديث سالم بن أبي الحُمَيد ، عن أبي هريرة ؟ قال : سالم لم يسمع من أبي هريرة . ولأن له ما يغنيه عن الزكاة ، فلم يجوز الدفع إليه ، كالك النصاب .

(الثالث) أن من ملك نصاباً زكّائياً لاتبه الكفاية من غير الأثمان . فله الأخذ من الزكاة . قال الميموني : ذاكرت أبا عبد الله فقلت : قد يكون للرجل الإبل ، والغنم نجب فيها الزكاة ، وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة ، وتكون له الضيعة لا تكفيه ، فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم . وذكر قول عمر « أُعْطَوْهُمْ وَإِنْ رَاحَتْ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِبِلِ كَذَا وَكَذَا » قلت : فهذا قدر من العدد ، أو الوقت ؟ قال : لم أسمع . وقال في رواية محمد بن الحكم : إذا كان له عقار يشغله ، أو ضيعة تساوي عشرة آلاف ، أو أقل ، أو أكثر ، لا تُقيمُهُ ، يأخذ من الزكاة ، وهذا قول الشافعي . وقال أصحاب الرأي : ليس له أن يأخذ منها ، إذا ملك نصاباً زكّائياً لأنه تجب عليه الزكاة ، فلم تجب له ، للخبر .

ولنا : أنه لا يملك ما يغنيه ، ولا يقدر على كسب ما يكفيه ، فجاز له الأخذ من الزكاة ، كما لو كان ما يملك لا تجب فيه الزكاة ، ولأن الفقر عبارة عن الحاجة ، قال الله تعالى : (٢٥ : ١٥) يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْعُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ (أى للمُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ) . وقال الشاعر :

فَيَارِبُّ إِنِّي مُؤْمِنٌ بِكَ عَابِدٌ * مُقِرٌّ بِزِلَاتِي ، إِلَيْكَ فَاقْبِرْ

وقال آخر :

* إِنِّي إِلَى مَعْرُوفِهِمَا لَفَقِيرٌ *

وهذا محتاج ، فيكون فقيراً غير غنى ، ولأنه لو كان ما يملكه لازكاة فيه لكان فقيراً . ولا فرق في دفع الحاجة بين المالكين ، وقد سَمَّى الله تعالى الذين لهم سفينة في البحر مَسَاكِينَ ، فقال تعالى : (٨٠ : ١٨) أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ . وقد يَدَّنا بما ذَكَرناه من قبل أن الغنى يختلف مُسَمَّاه ، فيقع على ما يوجب الزكاة ، وعلى ما يمنع منها . فلا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من عدمه عدمه ، فمن قال : إن الغنى هو الكفاية سوى بين الأثمان ، وغيرها ، وجوز الأخذ لكل من لا كفاية له . وإن ملك نُصَباً من جميع الأموال ، ومن قال بالرواية الأخرى : فَرَّقَ بين الأثمان ، وغيرها ، لخبر ابن مسعود . ولأنَّ الأثمان آلة الإنفاق المُعَدَّة له ، دون غيرها . فجوز الأخذ لمن لا يملك خمسين درهماً ، أو قيمتها من الذهب ، ولا تحصلُ به الكفاية من مَكْسَب ، أو أجرة ، أو عَقَار ، أو غيره ، أو نماء سائمة ، أو غيرها ، وإن كان له مالٌ مُعَدٌّ للإنفاق من غير الأثمان ، فينبغي أن تعتبر الكفاية في حوله كامل . لأن الحول يتكرر وجوبُ الزكاة بتكرره . فيأخذ منها كلَّ حوله ما يكفيه إلى مثله ، ويعتبر وجود الكفاية له ، ولعائلته ، ومن يَمُونُهُ ، لأن كل واحد منهم مقصودٌ دفعُ حاجته ، فيعتبر له ما يُعتبر للمنفرد ، وإن كان له خمسون درهماً جاز أن يأخذ لعائلته ، حتى يصير لكل واحد منهم خمسون . قال أحمد في رواية أبي داود ، فيمن يُعْطَى الزكاة وله عِيَالٌ : يُعْطَى كلُّ واحدٍ من عياله خمسين . وهذا لأنَّ الدفع لِمَتَمٍّ هو إلى العِيَال ، وهذا نائب عنهم في الأخذ .

فصل

وإن كان للمرأة الفقيرة زوج مؤسر يُنفق عليها ، لم يجز دفعُ الزكاة إِلَيْهَا ، لأنَّ الكفاية حاصلةٌ لها بما يصلها من نفقتها الواجبة . فأشبهت من له عَقَار يستغنى بأجرته ، وإن لم ينفق عليها ، وتعذر ذلك جاز الدفع إِلَيْهَا ، كما لو تَمَطَّلَتْ منفعةُ الْعَقَارِ وقد نصَّ أحمد على هذا .

« مسألة » قال ﴿ وَلَا يُعْطَى إِلَّا فِي الثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ ، الَّتِي سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى ﴾ .

يعني قول الله تعالى (٩ : ٦١) إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْغَارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ) ، وقد ذكرهم الخرق في موضع آخر ، فنؤخرُ شرحهم إليه .

وقد روى زياد بن الحارث الصُّدَائِيُّ . قال : « أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فبَايَعَتْهُ . قال : فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ :

أَعْطَانِي مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا ، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتُكَ حَقَّكَ »
رواه أبو داود . وأحكامهم كلها باقية . وبهذا قال الحسن ، والزهرى ، وأبو جعفر محمد بن علي . وقال الشعبي ، ومالك ، والشافعي وأصحاب الرأي : انقطع سهم المؤلفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد أعز الله تعالى الإسلام ، وأغناه عن أن يتألف عليه رجال ، فلا يُعطى مشرك تألفاً بحال ، قالوا : وقد روى هذا عن عمر .

ولنا : كتاب الله ، وسنة رسوله ، فإن الله تعالى سَمَّى المؤلفة في الأصناف الذين سَمَّى الصَّدَقَةَ لهم ، والنبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ فِيهَا فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ » وكان يُعطى المؤلفة كثيراً ، في أخبار مشهورة ، ولم يزل كذلك حتى مات ، ولا يجوز ترك كتاب الله ، وسنة رسوله ، إلا بنسخ ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال ثم إن النسخ إنما يكون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن النسخ إما يكون بنص ، ولا يكون النص بعد موت النبي ﷺ ، وانقراض زمن الوحي ، ثم إن القرآن لا يُنسخ إلا بقرآن . وليس في القرآن نسخ كذلك ولا في السنة . فكيف يُترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء ، والتحكيم ، أو بقول صحابي ، أو غيره ؟ على أنهم لا يرون قول الصحابي حجة يترك بها قياس ، فكيف يتركون به الكتاب والسنة ؟ قال الزهرى : لا أعلم شيئاً نسخ حكم المؤلفة ، على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه ، وبين الكتاب والسنة ، فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم . فمضى دعت الحسالة إلى إعطائهم أعطوا ، فكذلك جميع الأصناف إذا عُدِمَ منهم صنف في بعض الزمان ، سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة ، فإذا وُجد عاد حكمه ، كذا همنا^(١) .

فصل

ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى ، من بناء المساجد ، والقنابر ، والسقايات ، وإصلاح الطرقات ، وسد البثوق ، وتسكين الموتى ، والتوسعة على الأضياف ، وأشباه ذلك من القرب التي لم يذكرها الله تعالى . وقال أنس ، والحسن : « مَا أُعْطِيَ فِي الْجُسُورِ وَالطَّرِيقِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مَاضِيَةٌ »

(١) كلام ابن قدامة هو عين الصواب ، لأن عزة الإسلام التي تسلموا عنها في زمانهم ، قد جاء بعدها أزمة كان الإسلام في أشد الحاجة إلى المؤلفة قلوبهم فيها ، وهذا يختلف باختلاف الأقطار وباختلاف آراء الأئمة ، ففي بعض الأقطار يكون المسلمون فيه قلة ، فمؤلا يحتاجون إلى تألف قلوب الكفار ليساددهم أو يسلموا معهم ، وفي زماننا هذا اجتمع الكفار في كل بقاع الأرض ضد المسلمين ، فنحن في أشد الحاجة إلى المؤلفة قلوبهم ليتكلموا عنا كلمة طيبة ، أو يعطوا رأياً موافقاً لمصلحتنا في مجلس الأمن ، أو في الجمعية العمومية للدول ، وهكذا كل ما يرفع شأن الإسلام من كافر لا بأس بإعطائه لتألف قلبه .

والأول أصح . لقوله سبحانه وتعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) ، « وإِنَّمَا » للحصر ، والإثبات ، تثبت المذكور ، وتنفي ما عداه . والخبر المذكور قال أبو داود : سمعتُ أحمد وسُئِلَ : يَكْفِيَنَّ المِيتَ من الزكاة ؟ قال : لا ، ولا يُقْضَى من الزكاة دينُ المِيتِ ، وإِنَّمَا لم يحز دفعها في قضاء دين المِيتِ . لأن الغارم هو المِيتُ ، ولا يمكن الدفع إليه ، وإن دفعها إلى غريمه صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم . وقال أيضاً : يقضى من الزكاة دين الحَيِّ ، ولا يقضى منها دين المِيتِ . لأن المِيتَ لا يكون غارماً . قيل : فَإِنَّمَا يُعْطَى أَهْلُهُ . قال : إن كانت على أهله فنعم .

فصل

وإذا أعطى من يظنه فقيراً فبان غنياً . فمن أحمد فيه روايتان :

إحداهما : يُجْزئُهُ ، اختارها أبو بكر . وهذا قول الحسن ، وأبي عبيد ، وأبي حنيفة . لأن النبي ﷺ أعطى الرجلين الجُلْدَيْنِ وقال : « إِن شِئْتُمَا أُعْطِيتُكُمَا مِنْهَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِيَّ ، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ » وقال للرجل الذي سأله الصدقة : « إِن كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيتُكَ حَقَّكَ » ، ولو اعتبر حقيقة العِنَى لما اكتفى بقولهم . وروى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قَالَ رَجُلٌ لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقَ عَلَى غَنِيٍّ ، فَأَنَّى ، فَقِيلَ لَهُ : أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ ، لَعَلَّ الْغَنَى أَنْ يَعْتَبَرَ فَيُنْفِقَ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ » متفق عليه .

والرواية الثانية : لَا يُجْزئُهُ . لأنه دفع الواجب إلى غير مُستحقِّه . فلم يخرج من عهده ، كما لو دفعها إلى كافر ، أو ذى قرابة ، كدَيُونِ الْأَدَمِيِّينَ . وهذا قول النورى ، والحسن بن صالح ، وأبي يوسف ، وابن المنذر . وللشافعى قولان كالروایتين .

فأما إن بان الآخذ عبداً ، أو كافراً ، أو هاشمياً ، أو قرابةً للمُعْطَى مَن لا يجوز الدفع إليه ، لم يُجْزِهِ روايةً واحدةً . لأنه ليس بمستحق ، ولا تخفى حاله غالباً ، فلم يجزه الدفع إليه ، كدَيُونِ الْأَدَمِيِّينَ . وفارق من بان غنياً بان الفقر والعِنَى ممَّا يعسر الاطلاع عليه ، والمعرفة بحقيقته ، قال الله تعالى : (٢ : ٢٧٣) يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْقَنَافِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ) ، فاكتفى بظهور الفقر ، ودعواه بخلاف غيره . « مسألة » قال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَقُولَى الرَّجُلُ إِخْرَاجَهَا بِنَفْسِهِ ، فَيَسْقُطُ الْعَامِلُ ﴾ .

وجملته : أن الرجل إذا تولى إخراج زكاته بنفسه ، سقط حق العامل منها . لأنه إِنَّمَا يأخذ أجراً لعمله ، فإذا لم يعمل فيها شيئاً ، فلا حق له ، فيسقط . وتبقى سبعة أصناف ، إن وجد جميعهم أعطاهم وإن وجد بعضهم اكتفى بعطيته ، وإن أعطى البعض مع إمكان عطية الجميع جاز أيضاً .

« مسألة » قال : ﴿ وَإِنْ أَعْطَاهَا كُلَّهَا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ أَجْزَأُ ، إِذَا لَمْ يَخْرُجْهُ إِلَى الْغَنَى ﴾ .

وجملته : أنه يجوز أن يفتقر على صنف واحد من الأصناف الثمانية . ويجوز أن يعطى شخصاً واحداً وهو قول عمر ، وحذيفة ، وابن عباس . وبه قال سعيد بن جبير ، والحسن ، والنخعي ، وعطاء ، وإليه ذهب الثوري ، وأبو عبيد ، وأصحاب الرأي .

وروى عن النخعي أنه قال : إن كان المال كثيراً يحتمل الأصناف قسمه عليهم . وإن كان قليلاً جاز وضعه في صنف واحد . وقال مالك : يتعزى موضع الحاجة منهم ، ويقدم الأولى فالأولى . وقال عكرمة ، والشافعي : يجب أن يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجود من الأصناف الستة الذين سُموا بهم ثابتة ، قسمة على السواء ، ثم حصة كل صنف منهم لا تصرف إلى أقل من ثلاثة منهم ، وإن وجد منهم ثلاثة ، أو أكثر . فإن لم يجد إلا واحداً صرف حصة ذلك الصنف إليه .

وروى الأثرم عن أحمد كذلك . وهو اختيار أبي بكر ، لأن الله تعالى جعل الصدقة لجميعهم وشرك بينهم فيها . فلا يجوز الاقتصار على بعضهم ، كاهل الخمس .

ولنا : قول النبي ﷺ لما ذى : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » ، فأخبر أنه مأمور بردها في فقرائها ، وهم صنف واحد ، ولم يذكر سواهم ، ثم أتاه بعد ذلك ما : « فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ ثَانٍ سِوَى الْفُقَرَاءِ ، وَهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ : الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعُمَيْدَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ ابْنُ عُلاَنَةَ ، وَزَيْدُ الْخَلِيلِ ، قَسَمَ فِيهِمُ الذَّهَبَ الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ عَلَى مِنَ الْبَيْنِ ، وَلَمَّا يُوْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْنِ الصَّدَقَةُ ، ثُمَّ أَتَاهُ مَالٌ آخَرُ : « فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ آخَرَ » لقوله لَقَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ حِينَ تَحْمِلُ حِمْلَةَ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ فَقَالَ : « أَقِمِ يَاقَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا » . وفي حديث سلمة بن صخر البياضي : « أَنَّهُ أَمَرَ لَهُ بِصَدَقَةِ قَوْمِهِ » ، ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف ، لم يجوز دفعها إلى واحد ، ولأنها لا يجب صرفها إلى جميع الأصناف ، إذا أخذها الساعي ، فلم يجب دفعها إليهم إذا فرقها المالك ، كما لو لم يجد إلا صنفاً واحداً . ولأنه لا يجب عليه تعميم أهل كل صنف بها ، فجاز الاقتصار على واحد ، كما لو وصى جماعة لا يمكن حصرهم . ويخرج على هذين المعنيين الخمس . فإنه يجب على الإمام تفرقه على جميع مستحقته ، واستيعاب جميعهم به ، بخلاف الزكاة . والآية أريد بها بيان الأصناف الذين يجوز الدفع إليهم ، دون غيرهم .

إذا ثبت هذا : فإن المستحب صرفها إلى جميع الأصناف ، أو إلى من أمكن منهم ، لأنه يخرج بذلك عن الخلاف ، ويحصل الإجزاء يقيناً ، فكان أولى .

فصل

قول الخِرَقِيّ: «إذا لم يخرج به الغنى» يعنى به الغنى المانع من أخذ الزكاة، وقد ذكرناه. وظاهر قول الخِرَقِيّ، أنه لا يدفع إليه ما يحصل به الغنى. والمذهب: أنه يجوز أن يدفع إليه ما يغنيه من غير زيادة. نص عليه أحمد في مواضع. وذكره أصحابه، فتميم حمل كلام الخِرَقِيّ على أنه لا يدفع إليه زيادة على ما يحصل به الغنى. وهذا قول الثوري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور. وقال أصحاب الرأي: يُعطى ألفاً وأكثر، إذا كان محتاجاً إليها، وبكره أن يزاد على المائتين. ولنا: أن الغنى لو كان سابقاً منع، فيمنع إذا قارن، كالجمع بين الأختين في النكاح.

فصل

وكل صنف من الأصناف يُدفع إليه ما تندفع به حاجته، من غير زيادة. فالغفارم، والمكاتب، يُعطى كل واحد منهما ما يقضى به دينه، وإن كثر، وابن السبيل: يعطى ما يبلغه إلى بلده. والغازي: يُعطى ما يكفيه لغزوه، والعامل: يعطى بقدر أجره. قال أبو داود: سمعتُ أحمد قيل له: يُحمل في السبيل بألف من الزكاة؟ قال: ما أعطى فهو جائز. ولا يُعطى أحد من هؤلاء زيادة على ما تندفع به به الحاجة. لأن الدفع لها فلا يزاد على ما تقتضيه.

فصل

وأربعة أصناف يأخذون أخذاً مُستقراً، ولا يراعى حالهم بعد الدفع، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملون، والمؤلفة. فمتى أخذوها ملكوها ملكاً دائماً، مستقراً، لا يجب عليهم ردّها بحال، وأربعة منهم وهم: الغارمون، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل. فإنهم يأخذون أخذاً مراعى. فإن صرفوه في الجهة التي استحقوا الأخذ لأجلها، وإلا استرجع منهم.

والفرق بين هذه الأصناف والتي قبلها: أن هؤلاء أخذوا لغنى لم يحصل بأخذهم للزكاة، والأولون حصل المقصود بأخذهم، وهو غنى الفقراء، والمساكين، وتأليف المؤلفين، وأداء أجر العاملين، وإن قضى هؤلاء حاجتهم بها، وفضل معهم فضل، ردّوا الفضل، إلا الغازي. فإن ما فضل له بعد غزوه، فهو له، ذكره الخِرَقِيّ في غير هذا الموضع. وظاهر قوله في المكاتب أنه لا يرد ما فضل في يده. لأنه قال: وإذا عجز المكاتب ورّد في الرق، وكان قد تصدّق عليه بشيء فهو لسيده، ونص عليه أحمد أيضاً في رواية المروزي، والكوسج. ونقل عنه حنبل: إذا عجز يرّد ما في يديه في المكاتبين. وقال أبو بكر عبد العزيز: إن كان باقياً بعينه استرجع منه، لأنه إنما دفع إليه ليُعْتَقَ به، ولم يقع. وقال

القاضي : كلامُ الخَرَقِ محمول على أن الذي بقي في يده لم يكن عَيْنَ الزكاة ، وإنما تصرف فيها ، وحصل عَوَضُها وفائدتها ، ولو تلف المال الذي في يده هؤلاء بغير تفريط ، لم يُرجع عليهم بشيء .

« مسألة » قال ﴿ ولا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى بلد تُقصرُ في مثله الصلاة ﴾ .

المذهب : على أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر . قال أبو داود : سمعتُ أحد سُئل عن الزكاة : يُبعثُ بها من بلد إلى بلد ؟ قال : لا . قيل : وإن كان قرابته بها ؟ قال : لا . واستحَبَّ أكثر أهل العلم أن لا تُنقلَ من بلدها . وقال سعيد : حدثنا سُفيان عن مَعْمَرٍ ، عن ابن طائوس ، عن أبيه ، قال : في كتاب مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : « مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مَخْلَافٍ إِلَى مَخْلَافٍ ، فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعُسْرَهُ تَرَدَّ إِلَى مَخْلَافِهِ ^(١) » . وروى عن عمر بن عبد العزيز « أنه ردَّ زكاةً أتت بها من خُرَاسَانَ إلى الشَّامِ إِلَى خُرَاسَانَ » وروى عن الحسن ، والنخعي أنهما كرها نقل الزكاة من بلد إلى بلد ، إلا لذي قرابة . وكان أبو العالية يبعثُ بزكاته إلى المدينة .

ولنا : قول النبي ﷺ لمُعَاذٍ : « أَخْبِرْنِي أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » وهذا يختصُّ بفقرائهم ، ولما بعث مُعَاذَ الصدقة من اليمن إلى عمر أنكر عليه ذلك عُمر ، وقال : « لَمْ أَبْعَثْكَ جَائِيًا ، وَلَا آخِذَ جَزِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ فَتُرَدَّ فِي فَقَرَائِهِمْ . فقال مُعَاذٌ : أَنَا مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ شَيْئًا وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي » رواه أبو عبيد في الأموال . وروى أيضًا عن إبراهيم بن عطاء ، مولى عمران بن حصين « أن زيادًا ، أو بعض الأمراء بعث عُمرانَ على الصَّدَقَةِ ، فلما رجع قال : أين المال ؟ قال : أَلِ الْمَالِ بَعَثْتَنِي ؟ أَخَذْنَاهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صلى الله عليه وسلم » . وَلِأَنَّ الْقَصُودَ إِغْنَاءَ الْفُقَرَاءِ بِهَا . فَإِذَا أَبْجُنَا نَقَلْنَاهَا أَفْضَى إِلَى بَقَاءِ فَقَرَاءِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مُحْتَاجِينَ .

فصل

فإن خالف ونقلها أجزأته في قول أكثر أهل العلم . قال القاضي : وظاهر كلام أحمد يقتضي ذلك ، ولم أجد عنه نصًّا في هذه المسألة . وذكر أبو الخطَّاب فيها روايتين :

إحداها : يُجزئها ، واختارها . لأنه دفع الحقَّ إلى مستحقته ، فبرئ منه كالدين ، وكألو فرقها في بلدها .

والأخرى : لا تجزئها ، اختارها ابن حامد . لأنه دفع الزكاة إلى غير من أمر بدفعها إليه ، أشبه ما لو دفعها إلى غير الأصناف .

(١) الخلاف : الجهة ، كالمدينة ، أو الناحية ، كالحفاظة أو المديرية أو نحوها .

فصل

فإن استغنى عنها ، فقراء أهل بلدها جاز نقلها . نص عليه أحمد ، فقال : قد تحمل الصدقة إلى الإمام إذا لم يكن فقراء ، أو كان فيها فضل عن حاجتهم . وقال أيضاً : لا تخرج صدقة قوم عنهم ، من بلد إلى بلد ، إلا أن يكون فيها فضل عنهم ، لأن الذي كان يحجى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر . وعمر من الصدقة إنما كان عن فضل عنهم ، يُعطون ما يكفيهم ، ويُخرج الفضل عنهم . وروى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده عن عمرو بن شعيب : أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لم يزل بالجند ، إذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى مات النبي ﷺ ، ثم قدم على عمر ، فردّه على ما كان عليه ، فبعث إليه مُعَاذٌ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر ، وقال : « لَمْ أَبْعَثْكَ جَائِيًّا وَلَا آخِذَ جَزِيَّةٍ » ، لكن بعثت لتأخذ من أغنياء الناس ، فتردّ على فقرائهم ، فقال مُعَاذٌ : ما بعثت إليك بشيء ، وأنا أجد أحداً يأخذه مني . فلما كان العام الثاني بعث إليه بشرط الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك . فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها ، فراجع عمر بمثل ما راجعه ، فقال مُعَاذٌ : ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً ، وكذلك إذا كان ببادية ولم يجد من يدفعها إليه ، فرتقا على فقراء أقرب البلاد إليه .

فصل

قال أحمد في رواية محمد بن الحكم : إذا كان الرجل في بلد ، وماله في بلد ، فأحب إلى أن تؤدّى حيث كان المال ، فإن كان بعضه حيث هو ، وبعضه في مصر يؤدّى زكاة كل مال حيث هو . فإن كان غائباً عن مصر ، وأهله ، والمال معه ، فأسهل أن يُعطى بعضه في هذا البلد وبعضه في البلد الآخر ، فأما إذا كان المال في البلد الذي هو فيه حتى يمكث فيه حولاً تاماً ، فلا يبعث بزكاته إلى بلد آخر . فإن كان المال تجارة يسافر به ، فقال القاضي : يُفرّق زكاته حيث حال حوله ، في أي موضع كان . ومفهوم كلام أحمد في اعتباره الحول التام : أنه يُسهّل في أن يُفرّقها في ذلك البلد ، وغيره من البلدان التي أقام بها في ذلك الحول . وقال في الرجل يغيب عن أهله ، فتجب عليه الزكاة : يُزكّيه في الموضع الذي كثر مقامه فيه . فأما زكاة الفطر ، فإنه يفرّقها في البلد الذي وجبت عليه فيه ، سواء كان ماله فيه ، أو لم يكن . لأنه سبب وجوب الزكاة ، ففرقت في البلد الذي سببها فيه .

فصل

والمستحب تفرقة الصدقة في بلدها ، ثم الأقرب ، فالأقرب من القرى ، والبلدان ، قال أحمد في رواية صالح : لا بأس أن يُعطى زكاته في القرى التي حوله ، ما لم تُقصّر الصلاة في أثنائها .

ويبدأ بالأقرب ، فالأقرب . وإن نقلها إلى البعيد لتجرى قرابة ، أو من كان أشد حاجة ، فلا بأس ما لم يجاوز مسافة القصر .

فصل

وإذا أخذ الساعي الصدقة فاحتاج إلى بيعها لمصلحة ، من كنفه في نقلها ، أو مرضها أو نحوها ، فله ذلك . لما روى قيس بن أبي حازم « أن النبي ﷺ رأى في إبل الصدقة ناقةً كَوْمَاءً^(١) ، فسأل عنها ؟ فقال المصدق : إني ارتبعتها بإبل فسكت » رواه أبو عبيد في الأموال ، وقال : الرجعة أن يبيعها ، ويشتري بتمنيتها مثلها ، أو غيرها ، فإن لم يكن حاجة إلى بيعها . فقال القاضي : لا يجوز ، والبيع باطل . وعليه الضمان ، ويحتمل الجواز لحديث قيس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سكت حين أخبره المصدق بارتجاعها ، ولم يستنصل .

« مسألة » قال ﴿ وإن باع ماشية قبل الحول بثمنها ، زكّاها ، إذا تمّ حوله من وقت ملكه الأول ﴾ .

وجملته : أنه إذا باع نصاباً للزكاة مما يُعتبر فيه الحول بحنسه ، كالإبل بالإبل ، أو البقر بالبقر ، أو الغنم ، بالغنم ، أو الذهب بالذهب ، أو الفضة بالفضة ، لم ينقطع الحول ، وبني الحول الثاني على حول الأول ، وبهذا قال مالك . وقال الشافعي : لا يبنى حول نصاب على حول غيره بحال ، لقوله : « لَزَاكَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . ولأنه أصل بنفسه ، فلم يَنْبَنِ على حول غيره ، كالأول . واختلف الجنسان . ووافقنا أبو حنيفة في الأمان ، ووافق الشافعي فيما سواها . لأن الزكاة إنما وجبت في الأمان لكونها ثمنًا . وهذا المعنى يشملها بخلاف غيرها .

ولنا : أنه نصاب يُضَمُّ إليه نماؤه في الحول ، فبني حول بدله من جنسه على حوله ، كالعروض - والحديث مخصوص بالنماء ، والربح ، والعروض ، فنقيس عليه محل النزاع ، والجنسان لا يضم أحدهما إلى الآخر ، مع وجودهما . فأولى أن لا يبنى حول أحدهما على الآخر .

فصل

قال أحمد بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها بضعفها من الغنم : أيزكّيها كلها . أم يعطى زكاة الأصل ؟ قال : بل يزكّيها كلها على حديث عمر في السخلة ، يروح بها الراعي ، لأن نماءها معها . قلت : فإن كانت للتجارة ؟ قال : يزكّيها كلها على حديث حماس ، فأما إن

باع النصاب بدون النصاب ، انقطع الحول ، وإن كان عنده مائتان فباعهما بمائة فعليه زكاة مائة وحدها .
« مسألة » قال : ﴿ وكذلك إن أبدل عشرين ديناراً بمائتي درهم ، أو مائتي درهم بعشرين ديناراً ،
لم تبطل الزكاة بانتقالها ﴾ .

وجملة ذلك : أنه متى أبدل نصاباً من غير جنسه انقطع حول الزكاة ، واستأنف حولاً ، إلا الذهب
بالفضة ، أو عروض التجارة ، لسكون الذهب ، والفضة كالمال الواحد ، إذ هما أرؤش الجنائيات ، وقيم
المثلقات . ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة ، وكذلك إذا اشترى عرضاً للتجارة بنصاب من الأثمان ،
أو باع عرضاً بنصاب ، لم ينقطع الحول . لأن الزكاة تجب في قيمة العروض ، لا في نفسها ، والقيمة هي
الأثمان . فكانا جنساً واحداً . وإذا قلنا : إن الذهب والفضة لا يضم أحدهما إلى صاحبه لم يبين حول
أحدهما على حول الآخر . لأنهما مالان لا يضم أحدهما إلى الآخر ، فلم يبين حوله على حوله ، كالجنسين
من الماشية ، وأما عروض التجارة ، فإن حولها يبنى على حول الأثمان ، بكل حال .

« مسألة » قال : ﴿ ومن كانت عنده ماشية ، فباعها قبل الحول بدراهم فراراً من الزكاة لم تسقط
الزكاة عنه ﴾ .

قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحول ، ويستأنف حولاً آخر ، فإن فعل هذا فراراً
من الزكاة لم تسقط عنه ، سواء كان المبدل ماشية ، أو غيرها من النصب . وكذا لو أتلف جزءاً من
النصاب قصداً ، للتفليس لتسقط عنه الزكاة لم تسقط ، وتؤخذ الزكاة منه ، في آخر الحول ، إذا كان
إبداله وإتلافه عند قرب الوجوب ، ولو فعل ذلك في أول الحول لم تجب الزكاة . لأن ذلك ليس بمطنة
للفرار . وبما ذكرناه قال مالك ، والأوزاعي ، وابن الماجشون . وإسحق ، وأبو عبيد . وقال
أبو حنيفة ، والشافعي : تسقط عنه الزكاة . لأنه نقص قبل تمام حوله ، فلم تجب فيه الزكاة ،
كما لو أتلف لحاجته .

وأما : قول الله تعالى (٦٨ : ١٧ - ٢٠) إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا
مُصْرِجِينَ وَلَا يَسْتَنْفُتُونَ * فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ()
فعاقبهم الله تعالى بذلك ، لفرارهم من الصدقة ، ولأنه قصد إسقاط نصيب من انعقد سبب استحقاقه .
فلم يسقط ، كما لو طاق أسرته في مرض موته . ولأنه أما قصد قصداً فاسداً اقتضت الحكمة معاقبته ،
بنقيض قصده . كمن قتل مؤثرته ، لاستمجال ميراثه ، عاقبه الشرع بالحرقان ، وإذا أتلفه لحاجته لم يقصد
قصداً فاسداً .

فصل

وإذا حال الحولُ أخرج الزكاة من جنس المال المبيع ، دون الموجود . لأنه الذي وجبت الزكاة بسببه ولولاه لم تجب في هذا زكاة .

فصل

فإن لم يقصد بالبيع ، ولا بالنقص الفرارَ انقطع الحولُ ، واستأنف بما استبدل به حولاً ، وإن كان محلاً للزكاة ، فإن وجد بالثاني عيباً فردّه ، أو باعه بشرط الخيار ، ثم استردّه استأنف أيضاً حولاً ، لزوال ملكه بالبيع ، قلّ الزمان أو كثر . وقد ذكر الخِرَقِيّ هذا في موضع آخر . فقال : والمأشوية إذا بيعت بالخيار ، فلم ينقض الخيار حتى رُدّت استقبل البائعُ بها حولاً ، سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لأنه تجديدٌ ملك . وإن حال الحول على النصاب الذي اشتراه وجبت فيه الزكاة . فإن وجد به عيباً قبل إخراج زكاته ، فله الردّ ، سواء قلنا الزكاةُ تتعلقُ بالعين ، أم بالذمة . لما بيننا من أن الزكاة لا تجب في العين بمعنى استحقاق الفقراء جزءاً منه ، بل بمعنى تعلق حقّ به ، كتعلق الأرض بالجانى ، فيردّ النصاب ، وعليه إخراج زكاته من مالٍ آخر ، فإن أخرج الزكاة منه ، ثم أراد ردّه ؟ انبنى على المعيب إذا حدث به عيب آخر عند المشتري ، هل له رده ؟ على روايتين ، وانبنى أيضاً على تفريق الصفقة . فإن قلنا : يجوز ، جاز الرد هاهنا ، وإلا لم يجز ، ومتى ردّه فعلية عوض الشاة المخرجة تُحسبُ عليه بالحصة من الثمن ، والقول قوله في قيمتها ، مع يمينه ، إذا لم تكن بيّنة ، لأنها تَلِفَتْ في يده ، فهو أعرف بقيمتها . ولأن القيمة مُدعاةٌ عليه ، فهو غارم . والقول في الأصول قولُ الغارم .

وفيه وجه آخر : أن القول قولُ البائع . لأنه يقرّم الثمن فيردّه . والأول أصحّ . لأن الغارم لثمن الشاة المدعاة هو المشتري ، فإن أخرج الزكاة من غير النصاب . فله الردّ وجهاً واحداً .

فصل

فإن كان البيع فاسداً لم ينقطع حولُ الزكاة في النصاب ، وبني على حوله الأول . لأن الملك ما انتقل فيه إلا أن يتعذر ردّه ، فيصير كالمفصوب ، على ماضى .

فصل

ويجوز التصرف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه بالبيع ، والهبة ، وأنواع التصرفات . وإسّ للساعى فسخُ البيع . وقال أبو حنيفة : تصحّ ، إلا أنه إذا امتنع من أداء الزكاة نُقصَ البيعُ في قدرها . وقال الشافعى : في صحّة البيع قولان : (أحدهما) لا يصحّ ، لأننا إن قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين فقد باع مالاً يملكه ، وإن قلنا تتعلق بالذمة فقد ردّ الزكاة مُرْتَهَنٌ بها ، وبَيْعُ الرّهْنِ غيرُ جائز .

ولنا : أن النبي ﷺ : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » متفق عليه . ومفهومه : صحة بيعها إذا بدا صلاحها ، وهو عام فيما وجبت فيه الزكاة ، وغيره ، « وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ، وَيَبْعَرَ الْعَنْبَ حَتَّى يَسْوَدَّ » وهما مما تجب الزكاة فيه ، ولأن الزكاة وجبت في الذمة ، والمال حال عنها . فصَحَّ بيعه ، كما لو باع ماله ، وعليه دين آدمي ، أو زكاة فطر ، وإن تعلقت بالعين فهو تعلق لا يمنع التصرف في جزء من النصاب ، فلم يمنع بيع جميعه ، كأرض الجنائية .

وقولهم : باع مالا يملكه ، لا يصح . فإنَّ الملك لم يثبت للفقراء في النصاب . بدليل أن له أداء الزكاة من غيره ، ولا يتمكّن الفقراء من إلزامه أداء الزكاة منه ، وليس برهن ، فإن أحكام الرهن غير ثابتة فيه ، فإذا تصرف في النصاب أخرج الزكاة من غيره ، وإلا كُلف إخراجها ، وإن لم يكن له كُلف تحصيلها ، فإن عجز بقيت الزكاة في ذمته ، كسائر الديون ، ولا يؤخذ من النصاب ، ويحتمل أن يفسخ البيع في قدر الزكاة ، تؤخذ منه ، ويرجع البائع عليه بقدرها ، لأنَّ على الفقراء ضرراً في إتمام البيع ، وتفويتاً لحقوقهم ، فوجب فسخه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » وهذا أصح .

« مسألة » قال ﴿ والزكاة تجب في الذمة بحلول الحول ، وإن تلف المال ، فروط أو لم يفرط ﴾ .

هذه المسألة تشتمل على أحكام ثلاثة :

أحدها : أن الزكاة تجب في الذمة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي . لأن إخراجها من غير النصاب جائز ، فلم تكن واجبة فيه ، كزكاة الفطر ، ولأنها لو وجبت فيه لامتنع تصرف المال فيه ، ولتمكّن المستحقون من إلزامه أداء الزكاة من عينه ، أو ظهر شيء من أحكام ثبوته فيها ، وأسقطت الزكاة بتلف النصاب ، من غير تفریط ، كسقوط أرض الجنائية ، بتلف الجاني .

والثانية : أنها تجب في العين . وهذا القول الثاني للشافعي : وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا شَأْنٌ » وقوله : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ . وَفِيمَا سُقِيَ بِدَالِيَةٍ ^(١) » أو نَضَحَ نِصْفُ الْعُشْرِ » وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف « في » وهي للظرفية ، وإنما جاز الإخراج من غير النصاب رخصة .

وفائدة الخلاف : أنها إذا كانت في الذمة لحال على ماله حولان لم يؤد زكاتها وجب عليه أداؤها لما مضى ، ولا تنقص عنه الزكاة في الحول الثاني . وكذلك إن كان أكثر من نصاب لم تنقص الزكاة ،

وإن مضى عليه أحوالٌ ، فلو كان عنده أربعون شاةً مضى عليها ثلاثة أحوال ، لم يؤدّ زكاتها ، وجب عليه ثلاثُ شياهٍ وإن كانت مائة دينارٍ . فعليه سبعةٌ دنائيرٍ ونصفٌ ، لأن الزكاة وجبت في ذمته ، فلم يؤثر في تنقيص النصاب ، لكن إن لم يسكن له مال آخرُ يؤدّي الزكاة منه احتمل أن تسقط الزكاة في قدرها . لأن الدين يمنع وجوب الزكاة .

وقال ابن عقيل : لا تسقط الزكاة بهذا بحالٍ . لأن الشيء لا يُسقط نفسه ، وقد يُسقط غيره . بدليل أن تغير الماء بالنجاسة في محلّها لا يمنع صحّة طهارتها ، وإزالتها به ، وينفع إزالة نجاسة غيرها . والأول أولى ، لأن الزكاة الثانية غير الأولى .

وإن قلنا : الزكاة تتعلق بالعين ، وكان النصاب ممّا نجب الزكاة في عينه ، لحالت عليه أحوالٌ لم تؤدّ زكاتها تعلّقت الزكاة في الحول الأول من النصاب بقدرها . فإن كان نصاباً لازيادة عليه ، فلا زكاة فيه ، فيما بعد الحول الأول . لأن النصاب نقص فيه ، وإن كان أكثر من نصاب عُزل قدر فرض الحول الأول . وعليه زكاة مابقي . وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية جماعة . وقال في رواية محمد بن الحكم : إذا كانت الغنمُ أربعين ، فلم يأت المصدق عامين ، فإذا أخذ المصدق شاةً ، فليس عليه شيء في الباقى ، وفيه خلاف . وقال في رواية صالح : إذا كان عند الرجل مائتا درهم ، فلم يُزكّها حتى حال عليها حول آخرُ يزكّيها للعام الأول . لأن هذه تصير مائتين غير خمسة دراهم . وقال في رجل له ألف درهم فلم يُزكّها سنين : يُزكى في أوّل سنةٍ خمسة وعشرين ، ثم في كلّ سنة بحساب مابق . وهذا قول مالك والشافعي وأبي عبيد ، فإن كان عنده أربعون من الغنم نُتجت سَخْلَةٌ في كلّ حول ، وجب عليه في كلّ سنة شاةٌ . لأن النصاب كُمِل بالسَخْلَة الحادثة ، فإن كان نتاج السخلة بعد وجوب الزكاة عليه بمدة استؤنف الحول الثاني ، من حين نُتجت . لأنه حينئذ كُمِل .

فصل

فإن ملك خمساً من الإبل ، فلم يؤدّ زكاتها أحوالاً ، فعليه في كلّ سنة شاةٌ ، نصّ عليه في رواية الأثرم . قال في رواية الأثرم : المالُ غيرُ الإبل إذا أدّى من الإبل لم ينقص ، والخمس بحالها ، وكذلك مادون خمس وعشرين من الإبل لا تنقص زكاتها فيما بعد الحول الأول . لأن الفرض يجب من غيرها ، فلا يمكن تعلّقه بالعين . وللشافعي قولان : أحدهما : أن زكاتها تنقص كسائر الأموال ، فإن كان عنده خمس من الإبل فضى عليها أحوال ، لم نجب عليه فيها إلا شاة واحدة . لأنها نقصت بوجوب الزكاة فيها في الحول الأول عن خمس كاملة ، فلم يجب عليه فيها شيء ، كما لو ملك أربعاً وجزءاً من بعير .

ولنا : أن الواجب من غير النصاب فلم ينقص به النصاب ، كما لو أداه ، وفارق سائر الأموال ، فإن الزكاة بتعلّق وجوبها بعينه ، فينقصه ، كما لو أداه من النصاب . فعلى هذا لو ملك خمساً وعشرين ، لحالت

عليه أحوال . فعليه في الحول الأول : بنت مخاض ، وعليه لسكلّ حول بعده أربع شياه ، وإن بلغت قيمة الشاة الواجبة أكثر من خمس من الإبل . فإن قيل : فإذا لم يكن في خمس وعشرين بنت مخاض فالواجب فيها من غير عينها ، فيجب أن لا تنقص زكاتها أيضاً في الأحوال كلها . قلنا : إذا أدى عن خمس وعشرين أكبر من بنت مخاض جاز ، فقد أمكن تعلق الزكاة بعينها ، لإمكان الأداء منها ، بخلاف عشرين من الإبل ، فإنه لا يقبل منه واحدة منها ، فافترقا .

فصل

الحكم الثانى : أن الزكاة تجب بحلول الحول ، سواء تمكّن من الأداء أو لم يتمكّن ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وهو أحد قولى الشافعى . وقال فى الآخر : التمكن من الأداء شرط فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء : الحول ، والنصاب ، والتمكّن من الأداء ، وهذا قول مالك ، حتى لو أ تلف الماشية بعد الحول قبل إمكان الأداء لازكاة عليه ، إذا لم يقصد الفرار من الزكاة ، لأنها عبادة ، فيشترط لوجوبها إمكان أدائها ، كسائر العبادات .

ولنا : قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول » فمفهومه وجوبها عليه إذا حال الحول ، ولأنه لو لم يتمكّن من الأداء حتى حال عليه حولان ، وجبت عليه زكاة الحولين . ولا يجوز وجوب فرضين فى نصاب واحد ، « فى حال واحد » ^(١) وقياسهم بقلب عليهم . فإننا نقول : هذه عبادة ، فلا يشترط لوجوبها إمكان أدائها . كسائر العبادات . فإن الصوم يجب على الخائض ، والمريض العاجز عن أدائه ، والصلاة تجب على المغمى عليه ، والنائم . ومن أدرك من أول الوقت جزءاً ثم جن أو حاضت المرأة . والحج يجب على من أيسر فى وقت لا يتمكّن من الحج فيه ، أو منعه من المضى مانع ، ثم الفرق بينهما أن تلك عبادات بدنية ، يكلف فعلها ببدنه ، فأسقطها تعذر فعلها ، وهذه عبادة مالية يمكن ثبوت الشركة للمساكين فى ماله . والوجوب فى ذمته مع عجزه عن الأداء ، كثبوت الديون فى ذمة المئلس ، وتعلقها بماله بخفايته .

فصل

الثالث : أن الزكاة لا تسقط بتلف المال ، فوط أو لم يفرط ، وهذا المشهور عن أحمد . وحكى عنه الميمونى أنه إن تلف النصاب قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة عنه ، وإن تلف بعده لم تسقط . وحكاه ابن المنذر مذهباً لأحمد . وهو قول الشافعى ، والحسن بن صالح ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وابن المنذر . وبه قال مالك : إلا فى الماشية ، فإنه قال : لاشئ فيها حتى يحصى المصدق ، فإن هلك قبل محيئه

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة التى علقنا عليها .

فلا شيء عليه ، وقال أبو حنيفة : تسقط الزكاة بتلف النصاب على كل حال ، إلا أن يكون الإمام قد طالبه بها ففهمها . لأنه تلف قبل محل الاستحقاق ، فسقطت الزكاة ، كما لو تلفت الثمرة قبل الجذاز . ولأنه حق يتعلق بالعين فسقط بتلفها ، كأرث الجناية في العبد الجاني ، ومن اشترط التمكن . قال : هذه عبادة يتعلق وجوبها بالمال ، فيسقط فرضها بتلفه قبل إمكان أدائها كالحيج . ومن نصر الأول قال : مال وجب في الذمة ، فلم يسقط بتلف النصاب ، كالدين ، أو لم يشترط في تمامه إمكان الأداء ، كضمن المبيع ، والثمر لا تجب زكاتها في الذمة حتى تحرر . لأنها في حكم غير المقبوض . ولهذا لو تلفت بجائحة كانت في ضمان البائع ، على ما دل عليه الخبر ، وإذا قلنا بوجوب الزكاة في العين فليس هو بمعنى استحقاق جزء منه ، ولهذا لا يمنع التصرف فيه ، والحيج لا يجب حتى يتمكن من الأداء ، فإذا وجب لم يسقط بتلف المال ، بخلاف الزكاة ، فإن التمكن ليس بشرط لوجوبها ، على ما قدمناه . والصحيح إن شاء الله أن الزكاة تسقط بتلف المال ، إذا لم يفرض في الأداء لأنها تجب على سبيل المواساة ، فلا تجب على وجه يجب أدائها مع عدم المال ، وفقر من تجب عليه ، ومعنى التفريط : أن يتمكن من إخراجها ، فلا يخرجها ، وإن لم يتمكن من إخراجها ، فليس بمفريط سواء كان ذلك لعدم المستحق ، أو لبعد المال عنه ، أو لكون الفرض لا يوجد في المال ، ويحتاج إلى شرائه ، فلم يجد ما يشتريه ، أو كان في طلب الشراء ، أو نحو ذلك . وإن قلنا بوجوبها بعد تلف المال ، فأمكن المالك أدائها إذاها ، وإلا أنظر بها إلى ميسرتها ، وتمكنه من أدائها من غير مضرة عليه ، لأنه إذا لزم إنظاره بدين الآدمي المتعين ، فبالزكاة التي هي حق الله تعالى أولى .

فصل

ولا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتخرج من ماله ، وإن لم يوص بها ، هذا قول عطاء ، والحسن ، والزهرى ، وقتادة ، ومالك ، والشافعى ، وإسحق ، وأبى ثور ، وابن المنذر . وقال الأوزاعى والليث : تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ولا يجاوز الثلث . وقال ابن سيرين ، والشعبى ، والنخعى ، وحماد بن سليمان ، وداود بن أبى هند ، وحميد الطويل ، والمثنى ، والثورى : لا تخرج إلا أن يكون أوصى بها . وكذلك قال أصحاب الرأى ، وجعلوها إذا أوصى بها وصية تخرج من الثلث ، ويؤاخم بها أصحاب الوصايا ، وإذا لم يوص بها سقطت ، لأنها عبادة من شرطها النية ، فسقطت بموت من هي عليه ، كالصوم .

ولنا : أنها حق واجب ، تصح الوصية به ، فلم تسقط بالموت كدين الآدمي ، ولأنها حق مالى واجب ، فلم يسقط بموت من هو عليه كالدين ، ويفارق الصوم ، والصلاة ، فإنهما عبادتان بدنيتان ، لا تصح الوصية بهما ، ولا النيابة فيهما اهـ .

فصل

وتجب الزكاة على الفور ، فلا يجوز تأخير إخراجها مع القدرة عليه ، والتمكّن منه ، إذا لم يحش ضرراً . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : له التأخير ما لم يطالب ، لأن الأمر بأدائها مطلق ، فلا يمتنّ الزمن الأول لأدائها دون غيره ، كما لا يمتنّ لذلك مكان دون مكان .

ولنا : أن الأمر المطلق يقتضي الفور على ما يذكر في موضعه ، ولذلك يستحق المؤخر للامتنال العقاب ، ولذلك أخرج الله تعالى إبليس ، وسخط عليه ، ووبّخه بامتناعه عن السجود . ولو أن رجلاً أمر عبده أن يستقيّه ، فأخّر ذلك استحق العقوبة ، ولأن جواز التأخير ينافي الوجوب ، لكون الواجب ما عاقب على تركه . ولو جاز التأخير لجاز إلى غير غاية ، فتنبى العقوبة بالترك . ولو سلمنا أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ، لاقتضاء في مسألتنا ، إذ لو جاز التأخير هاهنا لأخّره بتقتضى طبعه ، ثقةً منه بأنه لا يأنم بالتأخير ، فيسقط عنه الموت ، أو يتكفّ ماله ، أو بعجزه عن الأداء ، فتضرّر الفقراء . ولأن هاهنا قرينة تقتضي الفور ، وهو أن الزكاة وجبت لحاجة الفقراء ، وهي ناجزة ، فيجب أن يكون الوجوب ناجزاً ، ولأنها عبادة تستكرّر ، فلم يحز تأخيرها إلى وقت وجوب مثلها ، كالصلاة والصوم . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله سئل عن الرجل يحول الحول على ماله فيؤخر عن وقت الزكاة ؟ فقال : لا ، ولم يؤخر إخراجها ؟ وشدد في ذلك . قيل : فابتدأ في إخراجها ، فجل يخرج أولاً ، فأولاً . فقال : لا ، بل يخرجها كلها إذا حال الحول . فأما إذا كانت عليه مفسرة في تعجيل الإخراج ، مثل من يحول حوله قبل محي الساعي ، ويخشى إن أخرجه بنفسه أخذها الساعي منه مرة أخرى ، فله تأخيرها . نص عليه أحمد . وكذلك إن خشى في إخراجها ضرراً في نفسه ، أو مال له سواها ، فله تأخيرها ، لقول النبي ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » ولأنه إذا جاز تأخير قضاء دين الآدمي لذلك ، فتأخير الزكاة أولى .

فصل

فإن أخرها ليدفعها إلى من هو أحقّ بها من ذي قرابة ، أو ذي حاجة شديدة ، فإن كان شيئاً يسيراً فلا بأس ، وإن كان كثيراً ، لم يحز . قال أحمد : لا يجري على أقاربه من الزكاة في كل شهر ، يعنى لا يؤخر إخراجها حتى يدفعها إليهم متفرقة في كل شهر شيئاً ، فأما إن عجلها ، فدفعها إليهم ، أو إلى غيرهم متفرقة ، أو مجموعة جاز ، لأنه لم يؤخرها عن وقتها . وكذلك إن كان عنده مالان ، أو أموال زكاتها واحدة ، وتختلف أحوالها مثل أن يكون عنده نصاب ، وقد استفاد في أثناء الحول من جنسه دون النصاب لم يحز تأخير الزكاة ليجمعهما كلها ، لأنه يمكنه جمعها بتعجيلها في أول واجب منها .

فصل

فإن آخر الزكاة فلم يدفعها إلى الفقير حتى ضاعت لم تسقط عنه كذلك . قاله الزهري ، والحكم ،
وحامد ، والثوري ، وأبو عبيد . وبه قال الشافعي : إلا أنه قال : إن لم يكن فرط في إخراج الزكاة ،
وفي حفظ ذلك المخرج رجع إلى ماله . فإن كان فيما بقي زكاة أخرجهما وإلا فلا . قال أصحاب الرأي :
يُزَكَّى ما بقي إلا أن ينقص عن النصاب ، فتسقط الزكاة ، فرط أو لم يُفرط . وقال مالك :
أراها تُجزئه إذا أخرجهما في تحاتها ، وإن أخرجهما بعد ذلك ضمهما ، وقال مالك : يُزَكَّى ما بقي بقسطه
وإن بقي عشرة دراهم .

ولنا : أنه حق متمين على رب المال تلف قبل وصوله إلى مستحقه ، فلم يبرأ منه بذلك . كدَيْن
الآدمي . قال أحمد : ولو دفع إلى أحد زكاته خمسة دراهم ، فقبل أن يقبضها منه قال : اشتري بها ثوباً ،
أو طعاماً ، فذهبت الدراهم ، أو اشتري بها ماقال ، فضاع منه ، فعليه أن يعطى مكانها . لأنه لم يقبضها
منه ؛ ولو قبضها منه ، ثم ردها إليه . وقال : اشتري بها ، فضاعت ؛ أو ضاع ما اشتري بها ، فلا ضمان
عليه ؛ إذا لم يسكن فرط ؛ وإتما قال ذلك . لأن الزكاة لا يملكها الفقير إلا بقبضها ؛ فإذا وكله
في الشراء بها كان التوكيل فاسداً ؛ لأنه وكله في الشراء بما ليس له ، وبقيت على ملك رب المال ؛ فإذا
تلفت كانت في ضمانه .

فصل

ولو عزل قدر الزكاة . فنوى أنه زكاة فتلف ، فهو في ضمان رب المال ، ولا تسقط الزكاة عنه
بذلك . سواء قدر على أن يدفعها إليه ، أو لم يقدر . والحكم فيه كالمسألة التي قبلها .
« مسألة » قال : ومن رهن ماشية فحال عليها الحول أدى منها ، إذا لم يسكن له ما يؤدى عنها ،
والباقي رهن .

وجملة ذلك : أنه إذا رهن ماشية فحال الحول ، وهي في يد المرتهن وجبت زكاتها على الراهن ،
لأن ملكه فيها تام ، فإن أمكنه أداؤها من غيرها وجبت ؛ لأن الزكاة من مؤنة الرهن ، ومؤنة الرهن
تلزم الراهن ، كنفقة النصاب ، ولا يُخرجها من النصاب ، لأن حق المرتهن متعلق به ، تعلقاً يمنع تصرف
الراهن فيه ، والزكاة لا يقع إخراجها منه ، فلم يملك إخراجها منه ، كزكاة مالٍ سواء ، وإن لم يكن له
ما يؤدى منه سوى هذا الرهن ، فلا يخلو من أن يسكون له مال يمكن قضاء الدين منه ، ويبقى بعد قضاؤه
نصاب كامل ، مثل أن تسكون الماشية زائدة على النصاب قدر ما يمكن قضاء الدين منه ، ويبقى النصاب ،
فإنه يُخرج الزكاة من الماشية ، ويقدم حق الزكاة على حق المرتهن ، لأن المرتهن يرجع إلى بدل ، وهو

استيفاء الدين ، وحقوق الفقراء فى الزكاة لا بدّل لها ، وإن لم يكن له مال يقضى به الدين ، ويبقى بمعد قضاؤه نصاباً ، ففيه روايتان :

إحداها : تجب الزكاة أيضاً ، ولا يمنع وجوب الدين الزكاة فى الأموال الظاهرة ، وهى المواشى ، والحبوب ، قاله فى رواية الأثرم . قال : لأنّ المصدّق لو جاء فوجد إبلاً وغنماً لم يسأل صاحبها أى شىء عليك من الدين ؟ ولسكنه يزكّيها ، والمال ليس كذلك ، وهذا ظاهر كلام الحرّقى هاهنا . لأنّ كلامه عامّ فى كل ماشية ، وذلك لأن وجوب الزكاة فى الأموال الظاهرة آكدُ لظهورها ، وتعلّق قلوب الفقراء بها ، لرؤيتهم إبّانها ، ولأن الحاجة إلى حفظها أشد ، ولأن الساعى يتولّى أخذَ الزكاة منها ؛ ولا يسأل عن دين صاحبها .

والرواية الثانية : لا تجب الزكاة فيها . ويمنع الدين وجوبَ الزكاة فى الأموال كلّها ؛ من الظاهرة والباطنة . قال ابن أبى موسى : الصحيح من مذهبه أن الدين يمنع وجوب الزكاة على كل حال ؛ وهو مذهب أبى حنيفة . وروى ذلك عن ابن عباس ؛ ومكحول ؛ والثورى . وحكى ذلك ابن المنذر عنهم فى الزرع ، إذا استدان عليه صاحبه ، لأنه أحد نوعى الزكاة ، فيمنع الدين وجوبها ، كالنوع الآخر . ولأن المدين محتاج ؛ والصدقة إنما تجب على الأغنياء لقوله عليه السلام : « أُمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَأَرَدَهَا فِي فَقَرَائِهِمْ » وقوله عليه السلام : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى » . وروى أبو عبيد فى كتاب الأموال ، عن السائب بن يزيد قال : سمعتُ عثمان بن عفّان يقول : هذا شهر زكاتكم . فمن كان عليه دين فليؤده ، حتى تُخرجوا زكاة أموالكم ، ومن لم يكن عنده زكاة لم يُطلب منه ، حتّى يأتى تطوعاً . قال إبراهيم النخعي : أراه بمعنى شهر رمضان .

❦ فصل ❦

ولو أسلم فى دار الحرب ، وأقام بها سنين ، لم يؤدّ زكاةً ، أو غلبَ الخوارجُ على بلدةٍ ، فأقام أهلُ سنين لا يؤدّون الزكاة ، ثم غلبَ عليهم الإمامُ أدّوا المأضى ، وهذا مذهب مالك ، والشافعى . وقال أصحاب الرأى : لازكاة عليهم ، لما مضى فى المسألتين .

ولنا : أن الزكاة من أركان الإسلام ، فلم تسقط عنّ هو فى غير قبضة الإمام ، كالصلاة والصيام .

❦ فصل ❦

إذا تولى الرجل إخراج زكاته . فالمستحب أن يبدأ بأقاربه الذين يجوز دفع الزكاة إليهم . فإن زنب سألت النبى ﷺ : أيجزى عني من الصدقة النفقة على زوجي ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « لها

أَجْرَانِ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ ، وَأَجْرُ الْقَرَابَةِ » رواه البخاري ، وابن ماجه . وفي لفظ : يَسَعُنِي أَنْ أَضَعَ صَدَقَتِي فِي زَوْجِي وَبَنِي أَخْرَ لِي أَيْتَامٌ ؟ فقال : « نَعَمْ ، لَهَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ ، وَأَجْرُ الْقَرَابَةِ » رواه النسائي . وَلَمَّا تَصَدَّقَ أَبُو طَلْحَةَ بِحَائِطِهِ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ » رواه أبو داود وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَقْرَبِ ، فَالْأَقْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَدَّ حَاجَةً فَيَقْدَمُهُ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْقَرَابَةِ أَحْوَجَ أُعْطِيَ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ كَانَتِ الْقَرَابَةُ مُحْتَاجَةً أُعْطِيَهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ أُعْطَاهُمْ ، وَيُعْطَى الْجِيرَانُ . وَقَالَ : إِنْ كَانَ قَدْ عَوَّدَ قَوْمًا بَرًّا ، فَيَجْعَلُهُ فِي مَالِهِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَلَا يُعْطَى الزَّكَاةَ مَنْ يَمُوتُ ، وَلَا مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ . وَإِنْ أُعْطَاهُمْ لَمْ يَجْزِ ، وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِذَا عَوَّدَهُمْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ . وَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ تَطَوُّعًا شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ بَصْرَفِهِ فِي غَيْرِ النِّفَقَةِ وَحَوَائِجِهِ فَلَا بَأْسَ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يُعْطَى أَخَاهُ ، وَأَخْتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا لَمْ يُبْقِ بِهِ مَالَهُ ، أَوْ يَدْفَعُ بِهِ مَدَمَّةً . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِذَا اسْتَقْوَى فَقَرَّابَتِي وَالْمَسَاكِينَ . قَالَ : فَهَمُ كَذَلِكَ أَوَّلَى . فَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ ، فَإِنَّمَا يُرِيدُ يُفْنِيهِمْ وَبَدَعَ غَيْرَهُمْ ، فَلَا . قِيلَ لَهُ : فَيُعْطَى امْرَأَةُ ابْنِهِ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ بِهِ كَذَا (شَيْئًا ذَكَرَهُ) فَلَا بَأْسَ بِهِ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ مَنَفْعَةَ ابْنِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ فِي الزَّكَاةِ : لَا تُدْفَعُ بِهَا مَدَمَّةٌ ، وَلَا يُحَابَى بِهَا قَرِيبٌ ، وَلَا يُقَى بِهَا مَالٌ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرَابَةٌ يُجَرَّى عَلَيْهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ عَدُّهَا مِنْ عِيَالِهِ فَلَا يُعْطِيهَا . قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يُجَرَّى عَلَيْهَا شَيْئًا مَعْلُومًا فِي كُلِّ شَهْرٍ . قَالَ : إِذَا كَفَّاهَا ذَلِكَ ^(١) .

وفي الجملة : من لا يجب عليه الانفاق عليه ، فله دفع الزكاة إليه ، ويقدم الأحوج ، فالأحوج ، فإن شاء قدم من هو أقرب إليه ، ثم من كان أقرب في الجوار ، وأكثر ديقاً ، وكيف فرقتها بمد ما يضمنها في الأصناف الذين سَمَّاهم الله تعالى جاز . والله أعلم .

(١) إِذَا كَفَّاهَا ذَلِكَ ، يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ كَفَّاهَا مَا كَانَ يُعْطِيهَا كُلَّ شَهْرٍ فَكَأَنَّهُ اسْتَبَقَ مَالَهُ فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لَهُمْ (٦٥ — مَعْنَى — ثَانِ)

انتهى الجزء الثانى من كتاب المفتى ، وكان تمامه فى السادس
عشر من رمضان سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق السادس من ديسمبر
سنة ١٩٦٨ م ، ويليه الجزء الثالث وأوله باب زكاة الزروع
والثمار ، نسأل الله العون على إتمام ما أمده به

طه محمد الزينى

الموضوع	صفحة
باب ما يبطل الصلاة إذا تركه عامداً أو ساهياً — مسألة (ومن ترك تكبيرة الإحرام) .	٣
فصل ويلزمه أن يأتي بركعة إلا أن يكون المنسى التشهد والسلام .	٤
فصل تختص تكبيرة الإحرام بأن الصلاة لا تنعقد بتركها .	٥
فصل اعتبار نية الخروج والتسليم الثانية من الأركان عند بعض العلماء — شروط الصلاة .	٦
يستحب للنصلي أن يجعل نظره إلى موضع سجوده — يكره أن يترك شيئاً من سنن الصلاة .	٧
بقية مكروهات الصلاة .	٩ ، ٨
لأبأس بعد الآي في الصلاة ، ولا أبأس بالإشارة باليدين والعين ولا أبأس بقتل العقر والحية .	١٠
إذا بدره البصاق في الصلاة لا يبصق في المسجد — لأبأس بالعمل اليسير في الصلاة للحاجة .	١١
باب يحدق السهو .	١٢
إذا طال الفصل أو انتقض وضوؤه استأنف الصلاة — إذا لم يذكر حتى شرع في صلاة أخرى — من كان إماماً فشك فلم يدرك صلى ؟ تحرى .	١٣
إذا استوى عنده الأمران بنى على اليقين — إذا سها الإمام في غير موضعه لزم المأمومين تنبيهه .	١٥
إذا سبج به اثنان يثق بهما لزمه قبوله .	١٦
إذا سبج بالإمام واحد لم يرجع إلى قوله — إذا افرق المأموم فرقتين — ما يسجد له قبل السلام وما يسجد له بعده .	١٧
إذا علم المأمومون بترك التشهد الأول قبل قيامهم وبعد قيام إمامهم .	٢١
إذا نسي التشهد دون الجلوس له .	٢٢
إذا مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه المضى — الزيادات على ضربين زيادة أفعال أو زيادة أقوال .	٢٣
إذا جلس للتشهد في غير موضعه .	٢٤
إذا جهر في موضع تخافت أو خافت في موضع جهر — إذا صلى خمساً في صلاة رباعية .	٢٥
إذا نسي أن عليه سجود سهو .	٢٦
لا يسجد بعد طول المدة — إذا سجد للسهو بكبر للسجود والرفع .	٢٧
إذا طال الفصل على نسيان سجود السهو — ما يقوله في سجود السهو — سجود السهو الواجب .	٢٨
إذا ترك الواجب في الصلاة عمداً — إذا نسي أربع سجودات من أربع ركعات .	٢٩
إذا ترك ركناً ثم ذكره ولم يعلم موضعه — إذا شك في ترك ركن من أركان الصلاة — إذا سها سهوين أو أكثر من جنس واحد .	٣٠
إذا أحرم منفرداً فصلى ركعة ثم نوى متابعة الإمام .	٣١
ليس على المأموم سجود سهو إلا إذا سجد الإمام فتابعه .	٣٢
حكم غير المسبوق إذا سها إمامه فلم يسجد — إذا قام المأموم لقضاء ما فاتته فسجد لإمامه بعد السلام .	٣٣

الموضوع	صفحة
ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك — لا يشرع السجود لشيء فعله أو تركه عامداً — حكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو .	٣٤
لا يشرع السجود للسهو في صلاة الجنائز — من تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته .	٣٥
إذا تكلم مغلوباً على الكلام — إذا نام فتكلم — إذا أكره على الكلام .	٣٦
الكلام اليسير لا يفسد الصلاة — إذا تكلم الإمام لمصلحة الصلاة .	٣٨
الكلام المبطل للصلاة ما انتظم حرفين .	٣٩
النفخ في الصلاة — النخضة .	٤٠
البكاء والتأوه والآنين في الصلاة — الذكر المشروع الذي يقصد به تنبيه غيره .	٤١
الفتح على الإمام إذا ارتج عليه ، أو الرد عليه إذا غا ط .	٤٣، ٤٢
إذا قرأ القرآن يقصد به تنبيه آدمى .	٤٤
يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة — إذا سلم على المصلي هل يرد السلام .	٤٥
إذا دخل قوم على قوم وهم يصلون — إذا أكل أو شرب في الفريضة .	٤٦
إذا ترك في فيه ما يذوب كالسكر .	٤٧
باب الصلاة بالنجاسة وغير ذلك .	٤٨
طهارة موضع الصلاة شرط لها — إذا صلى ثم رأى عليه نجاسة .	٤٩
إذا سقطت عليه نجاسة — إذا صلى على منديل طرفه نجس — إذا حل في الصلاة حيواناً طاهراً أو صيباً .	٥٠
إذا صلى في المقبرة أو الحش أو الحمام أو في أعطان الإبل .	٥١
إذا صلى في المزبلة أو المجزرة أو في حجة الطريق — النهي عن الصلاة في هذا الموضع تعبدى .	٥٢
إذا صلى على ظهر الكعبة — إذا صلى في المواضع الممنوعة أجزأته صلاته .	٥٣
إذا صلى على سطح الحش ونحوه .	٥٤
إذا بنى مسجداً في المقبرة — لا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها وتصح النافلة — الصلاة في الموضع المفصوب .	٥٥
تصلي الجمعة في موضع الغصب — تكره الصلاة في أرض الخسف .	٥٦
لابأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة — إذا طين الأرض النجسة بطاهر أو بسط عليها شيئاً طاهراً — يكره تطين المسجد بطين نجس — لابأس بالصلاة على الحصير والبسط .	٥٧
إذا صلى وفي ثوبه نجاسة — إذا كانت النجاسة دماً أو قيحاً قليلاً .	٥٨
المراد باليسير ما لا ينجس في القلب — وقدره بعضهم بشبر في شبر .	٥٩
ما تولد من الدم بمنزلة — لا فرق بين الدم المجمع والمتفرق — يعنى عن يسير دم الحيض ودم مالا نفس له سائلة .	٦٠
الأقوال في العفو عن يسير القيء .	٦١
مواضع العفو عن النجاسة المغلظة .	٦٢

الموضوع	صفحة
إذا خفيت النجاسة في بدن أو ثوب .	٦٣
إذا خفيت النجاسة في قضاء واسع — حكم ماخرج من الإنسان والحيوان .	٦٤
الحكم في رطوبة فرج المرأة — حكم بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر .	٦٥
حكم الخارج من غير السيلين من الإنسان والحيوان .	٦٦
حكم بول الغلام الذي لم يأكل الطعام .	٦٧
حكم المني ، والأقوال في طهارته ونجاسته .	٦٨
إذا خفي موضع المني — الفرق بين مني الرجل ومني المرأة — حكم العاقلة .	٦٩
من أمني وعلى فرجه نجاسة — حكم البول إذا كان على الأرض .	٧٠
إذا جرى ماء المطر ونحوه على الأرض — لا تطهر الأرض حتى يذهب لون النجاسة .	٧١
إذا كانت النجاسة ذات أجزاء متفرقة — لا تطهر الأرض النجاسة بشمس ولا ريح ولا جفاف .	٧٢
لا تطهر النجاسة بالاستحالة ما عدا الخمر إذا استحالت خلا .	٧٣
حكم المنفصل من غسالة النجاسة — إذا جمع الماء الذي أزيلت به النجاسة قبل طهارة المحل — إذا نسي فصلي إماماً بالنجاسة .	٧٤
إذا علم يحدث نفسه في الصلاة .	٧٥
إذا فقد غير ذلك من الشروط في حق الإمام — إذا فسدت الصلاة لفعل يبطل الصلاة — إذا سبق الحدث الإمام .	٧٦
من سبقته الحدث تبطل صلاته ويلزمه استئنافها — يجوز استخلاف من سبق ببعض الصلاة .	٧٧
إذا استخلف من لا يدري كم صلى ؟ من أجاز الاستخلاف أجاز نفل الجماعة .	٧٨
إذا وجد المبطل في المأموم دون الإمام — إذا شم كل من الإمام والمأموم من صاحبه ريحاً — إذا شهد اثنان عن يمين الإمام بأنه أحدث .	٨٠
باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها .	٨١
إذا طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح أتمها — يجوز فعل الصلاة المندورة في وقت النهي .	٨٢
حكم الصلاة على الجنائز بعد الصبح حتى تطلع الشمس — إعادة الصلاة في جماعة .	٨٤
إذا أعاد المغرب شفها برابعة — إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد — إذا أعاد الصلاة فالأولى فرضه .	٨٥
لا تجب إعادة الصلاة في جماعة — القول بإعادتها مع إمام الحى . الأوقات المنهى عن الصلاة فيها .	٨٦
النهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة .	٨٧
لا يبتدىء في أوقات النهي صلاة يتطوع بها .	٨٨
فعل الوتر قبل صلاة الفجر — لا يجوز تعمد ترك الوتر إلى الصبح .	٨٩
قضاء سنة الفجر — قضاء السنن الراتبة بعد العصر .	٩٠
قضاء السنن في سائر أوقات النهي — لافرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع وقت النهي لافرق في وقت الروال بين الجمعة وغيرها ولا بين الشتاء والصيف .	٩١
صلاة التطوع مثنى مثنى — إذا تطوع بأربع في النهار فلا بأس .	

الموضوع	صفحة
لايزاد في الليل على اثنتين ولا في النهار على أربع — التطوع قسماً ما تسن له الجماعة وما يفعل على الأفراد .	٩٢
آكد التطوع ركعتا الفجر — ويستحب تخفيفهما — ما يقرأ فيهما .	٩٣
الركعتان قبل المغرب والأقوال فيهما — الركعتان بعد الوتر .	٩٤
استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر — ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب — يستحب فعل السنين في البيت .	٩٥
كل سنة قبل الصلاة فوقتها من دخول الوقت إلى فعل الصلاة — تطوعات مع السنن الرواتب صلاة الضحى . الأقوال في مداومة عليها .	٩٥
صلاة التسبيح — صلاة الاستخارة .	٩٧
صلاة الحاجة — صلاة التوبة — تحية المسجد — يستحب أن يتطوع بمثل تطوع النبي النوافل المطلقة تشرع في الليل كله — أفضل التهجد جوف الليل .	٩٨
ما يقال عند القيام من النوم ، أو عند انقياهاه أثناء الليل . استحباب السواك .	٩٩
التهجد بركعتين خفيفتين — ما يقرأ في التهجد — التهجد مخير بين الجهر والإسرار في قراءته	١٠٠
استحباب قضاء التهجد — التنفل بين المغرب والعشاء — ما ورد تخفيفه أو تطويله فالأفضل اتساعه .	١٠١
التطوع في البيت أفضل — استحباب المداومة على بعض التطوعات — يجوز التطوع جماعة وفردى .	١٠٢
يباح التطوع من جلوس — وطريقة الجلوس .	١٠٣
القراءة من جلوس ، والركوع من قيام — يصلي المريض قاعداً — إذا قدر على القيام متكئاً لزمه .	١٠٤
إذا قدر على القيام غير الكامل — من قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود — إذا قدر المريض على الصلاة وحده من قيام — يصلي نائماً إذا لم يستطع الجلوس .	١٠٥
استحباب الصلاة على الجانب الأيمن للضطجع — إذا صلى مستلقياً لمرض يرجى زواله بالاستلقاء .	١٠٦
إذا عجز عن الركوع والسجود أو ما بهما — إذا لم يقدر على الإيماء برأسه نوى بقلبه .	١٠٧
إذا سجد سجدة أو ما بالثانية — إذا قدر المريض على ما كان عاجزاً عنه أثناء الصلاة انتقل إليه .	١٠٨
قول المزمى : الوتر ركعة واحتمالاته — القنوت مسنون في الوتر .	١٠٩
محل القنوت بعد الركوع — ما يقوله في قنوت الوتر .	١١٠
إذا أخذ الإمام في القنوت أمن خلفه .	١١١
لايسن القنوت في الصبح ولا في غيرها سوى الوتر ، وعند الشافعى يسن في الصبح .	١١٢
إذا نزل بالمسلمين نازلة فللإمام أن يقنت — فصل ركعة الوتر عما قبلها .	١١٣
يجوز أن يوتر بإحدى عشرة ، وبسبع وسبع ، وخمس ، وثلاث ، وواحدة .	١١٤
الوتر غير واجب عند غير أبي حنيفة .	١١٥
	١١٦
	١١٧

الموضوع	صفحة
الوتر سنة مؤكدة .	١١٨
الاختلاف في الوتر وركعتي الفجر أيهما أكد - الأفضل فعل الوتر في آخر الليل .	١١٩
صلاة الليل مثنى مثنى - إذا صلى الوتر مع الإمام ، ثم أحب أن يوتر آخر الليل .	١٢٠
ما يقرؤه في ركعات الوتر الثلاث .	١٢١
ما يقوله بعد وتره - قيام رمضان عشرون ركعة ، وهي صلاة التراويح .	١٢٢
المختار عند أبي عبد الله أن التراويح عشرون ركعة - وأن تفعل في جماعة .	١٢٣
ما يقرأ من القرآن في شهر رمضان إذا كان إماماً .	١٢٤
استحباب الصلاة مع الإمام والوتر معه - كراهة التطوع بين التراويح - التعتيب بعد التراويح - ختم القرآن في الوتر في رمضان	١٢٥
حكم قيام ليلة الشك - إذا انتهى من ختم القرآن لا يبتدىء في ختمة أخرى - استحباب جمع الأهل وغيرهم عند ختم القرآن لحضور الدعاء .	١٢٦
لأبأس بقراءة القرآن في الطريق - يستحب أن يقرأ القرآن كل سبعة أيام .	١٢٧
إذا قرأ القرآن في ثلاثة أيام لحسن - تكره القراءة بالألحان .	١٢٨
يستحب تحسين الصوت بالقرآن .	١٢٩
باب الإمامة - متى اجتمع ثلاثة في مكان استحبت لهم الجماعة .	١٣٠
ليست الجماعة شرطاً لصحة الصلاة - تنعقد الجماعة باثنين فصاعداً - يجوز فعلها في البيت والصحراء .	١٣١
الصلاة مع الجماعة الكثيرة أفضل - الخلاف في الصلاة في المسجد القريب والبعيد أيهما أفضل .	١٣٢
لأنكره إعادة الجماعة في المسجد - حكم إعادة الجماعة في المسجد الحرام - يوم القوم أفرؤهم لكتاب الله .	١٣٣
يرجع أحد القارئین على الآخر بكثرة القرآن - فإذا استوتوا فأفقههم ، فإن استوتوا فأسنهم .	١٣٥
فإن استوتوا قدم أئقاهم وأورعهم ، فإن استوتوا أقرع بينهم .	١٣٦
حكم من صلى خلف من يعلن يبدعة أو يسكر .	١٣٧
تصلي الجمع والأعياد خلف كل بر وفاجر .	١٣٩
حكم صلاة الجمعة والجماعة وراء العدل الذي ولاه غير مرضى الحال - إذا لم يعلم فسق إمامه إذا لم يظهر من إمام ما يمنع الائتمام .	١٤٠
حكم الصلاة خلف المخالفين في الفروع كصلاة الشافعي وراء الحنفي وغيره مثلاً - إذا فعل شيئاً من المختلف فيه يمتد تحريمه - لاتصح الصلاة خلف مجنون .	١٤١
حكم ما إذا أقيمت الصلاة والإمام لا يصلح للإمامة - إمامة العبد والاعلى جائزة .	١٤٢
لاتصح إمامة الأخرس - واتصح إمامة الأصم .	١٤٣
حكم الصلاة خلف أقطع اليدين - إذا أم الأمام أمياً وقارئاً أعاد القارئ صلاته .	١٤٤
إذا صلى القارئ خلف من لا يعلم حاله في صلاة الإسرار - من ترك حرفاً من الفاتحة لعجزه عنه - إذا كان رجلاً لا يحسن واحد منهما الفاتحة وأحدهما يحسن سبع آيات .	١٤٥

صفحة	الموضوع
١٤٦	تكره الإمامة اللعان - ومن لا يفصح ببعض الحروف - إذا صلى خلف مشرك أو امرأة أو خشي أعاد الصلاة
١٤٧	يكره أن يؤم الرجل نساء أجنبيات لا رجل معهن - إذا صلى خلف من شك في إسلامه أو كونه حتى .
١٤٨	يحكم بإسلام المرأة بالصلاة - إذا صلت امرأة بالنساء قامت معهن في الصف .
١٤٩	تجهر المرأة في صلاة الجهر - يباح للنساء حضور الجماعة مع الرجال - إذا أمت المرأة امرأة واحدة قامت على يمينها .
١٥٠	إذا وقفت المرأة في صف الرجال كره ولا تبطل صلاتها - صاحب البيت أحق بالإمامة إذا لم يكن معه ذو سلطان .
١٥١	إمام المسجد الراتب أولى من غيره - إذا أذن المستحق للإمامة لغيره جاز - الساطان أحق من خليفته بالإمامة - والمقيم أولى من المسافر .
١٥٢	الحكم إذا كان بين الإمام والمأموم حائل يمنع رؤية الإمام .
١٥٣	تكفي مشاهدة الإمام بأى طريق - إذا كان بينهما طريق أو نهر تجرى فيه السفن أو نحو ذلك .
١٥٤	لا يكون الإمام أعلى من المأموم - ولا بأس بالعلو اليسير .
١٥٥	إذا صلى الإمام أعلى من المأمومين - إذا كان مع الإمام من هو مساو له أو أعلى منه .
١٥٦	إذا وقف عن يسار الإمام وخلف الإمام صف .
١٥٧	السنة أن يقف المأموم خلف الإمام - إذا كان المأموم رجلاً واحداً وقف عن يمين الإمام - إذا كانت امرأة وقفت خلفه .
١٥٨	إذا وقف المأموم الواحد عن يسار الإمام أداره الإمام عن يمينه - يؤخر الإمام المأمومين الاثنين وراءه إذا قام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره - إذا خرج واحد من اثنين هما صف دخل الآخر في صف آخر أو نبه رجلاً فخرج معه .
١٥٩	إذا وجد المأموم فرجة في الصف دخل فيها - يصل الإمام برجل قائم وقاعد ويتقدمهما - لا يجوز أن يقف مع الكافر ولا مع من لا تصح صلاته في صف .
١٦٠	يقف الخثنى عن يمين الإمام إذا كان وحده . السنة أن يتقدم في الصف الأول أو لو الفضل .
١٦١	خير صفوف الرجال أولها - يستحب أن يقف الإمام مقابلة وسط الصف - لا يكره للإمام أن يقف بين السوارى .
١٦٢	إذا صلى الإمام الحى جالساً صلى من وراءه جلوساً .
١٦٣	حكم ما إذا صلى المأمومون قياماً خلف إمام الحى وهو جالس .
١٦٤	شروط اتمام الواقف بالقاعد - حكم ما إذا استخلف الإمام لعذر ثم حضر بعد زوال العذر .
١٦٥	تجوز الإمامة العاجز عن القيام لمثله - لا يجوز لتارك ركن من الأفعال إمامة أحد - يصح اتمام المتوضئ بالمتيمم .
١٦٦	حكم صلاة المفترض خلف المتنفل - حكم صلاة المتنفل وراء المفترض .
١٦٧	حكم من صلى الظهر خلف من صلى العصر - حكم الاتمام بمن صلى الكسوف ونحوها ، وهو

الموضوع	صفحة
يصلي غيرها — إذا صلى المجر وشك هل طلع الفجر أو لا — لا يصح ائتمام البالغ بالصبي في صلاة الفرض .	
حكم إمامة الصبي في النفل — يكره أن يؤم الإمام قوماً أكثرهم له كارهون .	١٦٨
لا تنكره لإمامة الأعرابي إذا كان صالحاً للإمامة — لا تنكره لإمامة ولد الزنا إذا سلم دينه لا تنكره لإمامة الجندي والحصى إذا سلم دينهما .	١٦٩
حكم نية الإمامة والائتمام — إذا أحرم منفرداً ثم جاء آخر فصلي وراءه .	١٧٠
إذا أحرم منفرداً ثم نوى جعل نفسه مأموماً — إذا أحرم مأموماً ثم نوى مفارقة الإمام .	١٧١
إذا أحرم مأموماً ثم صار إماماً — من أدرك الإمام راكعاً فركع وشي حتى أدرك الصف .	١٧٢
إذا شئ إلى الصف راكعاً بدون عذر . إذا أحس الإمام بداخل يريد الصلاة وهو في الركوع .	١٧٣
سترة الإمام سترة لمن خلفه	١٧٤
قدر السترة ذراع أو نحوه — يستحب للصلي أن يدنو من سترة .	١٧٥
لابأس أن يستتر ببيعير ونحوه .	١٧٦
إذا لم يجد سترة خط خطأ — وصفة الخط مثل الهلال — تكون العصا بدل السترة — الصلاة إلى عود أو عمود بدل السترة .	١٧٧
تنكره الصلاة إلى المتحدثين بحديثهم — يكره أن يصلي مستقبلاً وجه إنسان يكره أن يصلي وأمامه امرأة تصلي — لابأس أن يصلي بمنكة إلى غير سترة .	١٧٨
من مر بين يدي المصلي فليردده	١٧٩
يستحب أن يرد من مر بين يديه — إذا عبر أحد أمام المصلي لم يستحب له إعادته .	١٨٠
المرور بين يدي المصلي ينقص الصلاة ولا يتقطعها — لابأس بالعمل اليسير للحاجة .	١٨١
إذا فعل أفعالا قليلة متفرقة فإذا جمعت كانت كثيرة — الكلب الأسود البهيم يقطع الصلاة .	١٨٢
لا فرق في بطلان الصلاة بين الفرض والتطوع .	١٨٣
المرور وراء السترة لا يتقطع الصلاة .	١٨٥
باب صلاة المسافر — تقصر الصلاة إذا كان السفر ثمانية وأربعين ميلاً .	١٨٦
لا فرق في القصر بين السفر في البر والسفر في البحر — الاعتبار بالنية في تحديد المسافة .	١٨٨
إذا تعدد السفر من طريق يعيد ليقتصر الصلاة جاز له القصر — يجوز القصر لذكره على السفر — يقتصر الصلاة إذا جاوز بيوت بلده أو قريته .	١٩٠
يقصر البدوي إذا فارق حلقته — لا فرق في القصر بين السفر الواجب والمندوب والمباح .	١٩١
لا يباح القصر في سفر المعصية .	١٩٢
يقيم المعاصي بسفره إذا عدم اناء — لا يجوز القصر إذا غير نيته في السفر إلى المعصية .	١٩٣
حكم القصر في سفر التنزه والتفرج — حكم القصر في السفر لزيارة القبور والمشاهد — لا يباح السفر للملاح الذي أهله وبيته وجميع لوازمه في سفيفته .	١٩٤
لا يجوز القصر لمن لم ينو — حكم ما إذا نوى القصر ثم نوى الإتمام .	١٩٥
الصبح والمغرب لا يقصران — للمسافر أن يتم أو يقتصر ويصوم أو يفطر .	١٩٦
	١٩٧

الموضوع	صفحة
الفطر في السفر أعجب إلى أن عبد الله .	١٩٨
هل جمع الصلاة في السفر أفضل أو تفريقها ؟	١٩٩
لا يجوز الجمع إلا في سفر يبيح التقصر — يجوز الجمع لأجل المطر في المغرب والعشاء .	٢٠٢
الجمع بين الظهر والعصر للمطر غير جائز — المطر المبيح للجمع — حكم الجمع للوحل — حكم الريح الشديدة .	٢٠٣
هل يجوز الجمع للنفرد — هل يجوز الجمع لأجل المرض .	٢٠٤
المرض المبيح للجمع — المريض يخير في التقديم والتأخير كالمسافر — لا يجوز الجمع لغير من ذكر .	٢٠٥
هل نية الجمع شرط في الجمع ؟ — لا يفرق بين الصلاتين المجموعتين إلا بفارق يسير .	٢٠٦
يعتبر دوام السبب المبيح للجمع إلى فراغ الأولى وافتتاح الثانية — حكم ما إذا صلى إحداً الصلاتين المجموعتين مع إمام والأخرى مع إمام آخر .	٢٠٧
حكم ما إذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر ، وعكسه .	٢٠٨
إذا نسي الصلاة في السفر وذكرها فيه — إذا سافر بعد دخول وقت الصلاة — إذا دخل في صلاة مع مقيم وهو مسافر .	٢٠٩
حكم صلاة المسافر صلاة الخوف بمسافرين .	١١٠
يستحب للإمام المسافر أن يقول المأمومين المقيمين : أتموا — إذا صلى مسافر بمسافرين فنسى وصلى تامة صححت صلاتهم وصلاته .	٢١١
إذا نوى المسافر الإقامة أكثر من إحدى وعشرين ليلة .	٢١٢
حكم من سافر إلى بلد وهو غير عازم على الإقامة .	٢١٣
حكم ما إذا مر على بلد له فيه أهل أو مال — إذا خرج المسافر فذكر حاجة فرجع .	٢١٤
إذا لم يعلم مدة إقامته قصر شهراً .	٢١٥
إذا قال إن لقيت فلاناً أقمت — لا بأس بالتطوع على الراحلة .	٢١٦
كتاب صلاة الجمعة — إذا زالت الشمس صعد الإمام المنبر .	٢١٨
يستحب أن يكون المنبر على يمين القبلة — يسلم الإمام على الناس ويردون عليه .	٢١٩
الأذان بين يدي الإمام يمنع البيع ويوجب السعي للقريب من المسجد — تحريم البيع ووجوب السعي خاص بمن يجب عليه الجمعة .	٢٢٠
هل تحرم الإجارة ، والصلح ، والنكاح وقت الجمعة ؟ — للسعي إلى الجمعة وقت فضيلة ووقت وجوب المستحب أن يمشى إلى الجمعة ولا يركب .	٢٢١
يجب السعي إلى الجمعة ولو كان الإمام مبتدئاً أو فاسقاً .	٢٢٢
يخطب للجمعة بعد انتهاء الأذان .	٢٢٣
يستحب أن يستقبل الخطيب الناس وهو يخطب — أركان الخطبة — هل تجزئ خطبة واحدة للجمعة .	٢٢٤
	٢٢٥

الموضوع	صفحة
يستحب الجلوس بين الخطبتين — يسن أن يخطب متطهراً .	٢٢٧
السنة أن يخطب من يصلي الجمعة إماماً — بنظر الخطيب تلقاء وجهه .	٢٢٨
قراءة سورة الحج على المنبر — قراءة السجدة في أثناء الخطبة .	٢٢٩
الموالة شرط في صحة الخطبة — يستحب أن يدعو للمؤمنين والمؤمنات .	٢٣٠
من أدرك من الجمعة ركعة حسبت له الجمعة إذا أضاف إليها أخرى .	٢٣١
حكم يجوز المزحوم على ظهر إنسان أو قدمه .	٢٣٢
من لم يدرك مع الإمام ما يكفي لإدراك الجمعة نوى ظهراً — صلاة الجمعة قبل الزوال — إذا نوى الانفراد عن الإمام بسبب الزحام وخروجه من الصف .	٢٣٥
إذا أدرك من الوقت ما يمكنه أن يخطب ثم يصلي ركعة — تحية المسجد والإمام يخطب للداخل والإمام يخطب .	٢٣٦
ينقطع التطوع بجلوس الإمام على المنبر — يجب الإنصات من أول الخطبة .	٢٣٧
لا فرق بين القريب والبعيد في الإنصات — للبعيد أن يذكر الله تعالى .	٢٣٨
لا يحرم الكلام على الخطيب — لا يجوز نهى من يتكلم أثناء الخطبة بالكلام .	٢٣٩
التحذير من النار والفرق والوقوع في البئر ونحوها يجوز الكلام له — لا يكره الكلام قبل شروعه في الخطبة وبعد فراغها .	٢٤٠
حكم الكلام في الجلسة بين الخطبتين — هل يجوز الكلام عند طلب الإمام الدعاء — يكره العبث والإمام يخطب — لا يتصدق على السائل والإمام يخطب	٢٤١
لابأس بالاحتباء والإمام يخطب — لا تجب الجمعة على أهل القرية إذا لم يبلغوا أربعين عقلاً .	٢٤٢
لا خلاف في اشتراط الإسلام والعقل والذكورية للجمعة . الأربعون شرط لوجوب الجمعة وصحتها	٢٤٣
الاستيطان شرط للجمعة في قول أكثر أهل العلم .	٢٤٤
الخلاف في اشتراط الحرية وإذن الإمام .	٢٤٥
لا يشترط في الجمعة المصر — ولا يشترط لإقامتها في البذان — لإعادة الجمعة ظهراً إذا اختل شرط من شروطها .	٢٤٦
تعتبر استدامة شروط الجمعة أثناء الخطبتين — تعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة .	٢٤٧
صحة الجمعة في مساجد متعددة إذا احتاج البلد إليها — ولا تصح مع عدم الحاجة .	٢٤٨
بطلان الجمعة في القرية إذا تبين أنها أقيمت في المصر — لا تبطل جمعة أهل المصر إذا أقيمت في القرية — لا جمعة على مسافر وعبد وامرأة .	٢٥٠
حكم وجوب الجمعة على العبد ، وهل يلزمه إذن سيده .	٢٥١
حكم المدبر والمكاتب في وجوب الجمعة عليهما — الخلاف في وجوب الجمعة على المسافر — لا تجب الجمعة على من في طريقته إليها مطر يبل الثياب .	٢٥٢
تجب الجمعة على الأعمى — إذا صلى العبد والمسافر والمرأة الجمعة أجزأتهم عن الظهر — الأفضل للمسافر حضور الجمعة — لا تعقد الجمعة بالعبد والمسافر والمرأة . إذا حضرها المريض كانت واجبة عليه وأجزأته عن الظهر	٢٥٣

الموضوع	صفحة
إعادة الجمعة ظهراً إذا صليت قبل صلاة الإمام وكذلك إذا شك في الاستيمية .	٢٥٤
يجوز صلاة الظهر لمن لا يجب عليه الجمعة قبل صلاة الإمام — يجوز صلاة الظهر في جماعة لمن لم يجب عليه الجمعة	٢٥٥
يستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل ويلبس ثوبين نظيفين .	٢٥٦
وقت غسل الجمعة بعد طلوع الفجر — يفتقر هذا الغسل إلى النية .	٢٥٧
لا يستحب الغسل لمن لا يأتي الجمعة ، يستحب لبس ثوبين نظيفين .	٢٥٨
التطيب مندوب والسواك — يكره تخطي الرقاب في المسجد — إذا رأى فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي .	٢٥٩
إذا جلس في مكان ثم بدت له حاجة — لا يجوز أن يتم إنساناً ويجلس مكانه .	٢٦٠
حكم فرش المصلي في المكان ليصل عليه — يستحب الدنو من الإمام — تكره الصلاة في المقصورة .	٢٦١
يستحب لمن نسي أن يتحول عن موضعه — يستحب الإكثار من الصلاة على رسول الله يوم الجمعة — يستحب قراءة الكهف .	٢٦٢
يستحب الإكثار من الدعاء يوم الجمعة .	٢٦٣
يجزى صلاة الجمعة قبل الزوال .	٢٦٤
تسقط الجمعة عن صلي العيد إذا اجتمع العيد والجمعة .	٢٦٥
إذا قدم الجمعة فصلها في وقت العيد أجزأته عن العيد والظهر — يجب الجمعة على من بينه وبين الجامع فرسخ .	٢٦٦
حكم أهل القرية البعيدين عن المصر والتريين منه .	٢٦٧
إذا كان أهل المصر دون الأربعين — لا يجوز السفر يوم الجمعة قبل دخول وقتها .	٢٦٨
حكم من سافر يوم الجمعة قبل وقتها — يجوز ترك الجمعة لخوف المسافر فوات الرفقة — يجوز أن يصلي ركعتين أو أربعاً بعد الجمعة .	٢٦٩
حكم الصلاة قبل الجمعة — يستحب الفصل بين الجمعة وبين الصلاة التي بعدها — الأولى عند الإمام أحد الاستماع إلى الكتاب الذي يقرأ بعد الجمعة .	٢٧٠
استحباب قراءة « السجدة » في صبح الجمعة و « هل أتى » .	٢٧١
باب صلاة العيدين .	٢٧٢
إظهار التكبير في ليالي العيدين — يستحب التكبير في الطريق إلى العيد — صفة التكبير في عيد الأضحى .	٢٧٣
استحباب النظافة ولبس أحسن الثياب .	٢٧٤
وقت غسل العيد بعد طلوع الفجر — استحباب الأكل قبل الصلاة في عيد الفطر — استحباب الفطر على التمر — السنة أن يصلي العيد في المصلي .	٢٧٥
يستحب للإمام أن يستخلف من يصلي بأهل البلد إذا خرج عنها لصلاة العيد — يستحب التكبير إلى العيد .	٢٧٦
	٢٧٧

الموضوع	صفحة
يستحب المشي إلى العيد — يكبر في طريق العيد .	٢٧٧
لابأس بخروج النساء يوم العيد إلى المصلى .	٢٧٨
صلاة العيد ركعتان .	٢٧٩
يسن تقديم الأضحية ليتسع الوقت للتضحية — صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة .	٢٨٠
يجهر بالقراءة في صلاة العيد — تكون القراءة بعد التكبير .	٢٨١
يكبر في الأولى سبعاً منها تكبيرة الإحرام .	٢٨٢
يرفع يديه مع كل تكبيرة — يقول في أولها دعاء الافتتاح ويصلي على النبي بين كل تكبيرتين	٢٨٣
التكبيرات والذكر سنة .	٢٨٤
إذا شك في عدد التكبيرات بنى على اليقين — يخطب خطبتين بعد الصلاة .	٢٨٥
الخطبتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما — يستحب أن يخطب قائماً — لا يتنفل قبل	٢٨٧
صلاة العيدين ولا بعدهما .	
إنما يكره التنفل في موضع الصلاة أما في غيره فلا بأس .	٢٨٨
إذا غدا من طريق رجع من غيره — من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات .	٢٨٩
إذا أدرك الإمام في التشهد جلس معه ثم قام بعد السلام فصلى ركعتين على هيئة العيد إذا لم	٢٩٠
يعلم بيوم العيد إلا بعد زوال الشمس صلاها من الغد .	
للنفرد قضاء العيد متى أحب — يشترط الاستيطان لوجوب العيد — يتسدى التكبير	٢٩١
يوم عرفة .	
يستحب التكبير عند رؤية الأنعام في عشر ذي الحجة .	٢٩٢
صفة تكبير العيد — يكبر عقب كل صلاة يصلها في جماعة ، وإذا كان وحده .	٢٩٣
المسافرون كالمقيمين فيما سبق — المسبوق ببعض الصلاة يكبر بعد قضاء ما فاتته — حكم الصلاة	٢٩٤
الفائتة حكم المؤداة في التكبير — يكبر مستقبل القبلة .	
يكبر عقب صلاة العيد — يشرع التكبير عقب الصلاة وغيرها — لا بأس أن يقول المسلم	٢٩٥
لأخيه يوم العيد تقبل الله منا ومنك .	
كتاب صلاة الخوف .	٢٩٦
صفة صلاة الخوف — يستحب تخفيفها .	٢٩٨
إذا خاف وهو مقيم صلى صلاة الخوف .	٣٠٢
ما يفعله المسبوق في صلاة الخوف — موضع الجلوس والتشهد في صلاة الخوف .	٣٠٣
يستحب أن يحمل السلاح في صلاة الخوف .	٣٠٥
يجوز صلاة الخوف على كل صفة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم .	٣٠٦
إذا صلى صلاة الخوف من غير خوف فصلاته فاسدة — يصلى في شدة الخوف ركباً ،	٣٠٩
وماشياً إلى القبلة وإلى غيرها وكيفما أمكنه .	
العاصي بخوفه كاللص وقاطع الطريق لا يجوز له صلاة الخوف . صلاة الخوف جماعة وفردى .	٣١٠
إذا صلى صلاة الخوف وبأن أنه لا سبب للخوف أعاد الصلاة — إذا أمن وهو في صلاة الخوف	٣١١

صفحة	الموضوع
	أتمها صلاة آمن ، وكذلك إذا خاف في صلاة الأمان أتمها صلاة خوف .
٣١٢	كتاب صلاة الكسوف .
٣١٣	صفة صلاة الكسوف .
٣١٥	هل لصلاة الكسوف خطبتان ؟ يستحب فيهما ذكر الله والدعاء والاستغفار ، والصدقة والتقرب إلى الله .
٣١٦	تجوز صلاة الكسوف على كل صفة صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم - صلاة الكسوف سنة مؤكدة .
٣١٧	إذا اجتمع صلاتان كالكسوف مع غيره بدأ بأخوفهما فوتاً - إذا كان الكسوف في غير أوقات الصلاة جعل مكان الصلاة تسبيحاً .
٣١٨	يصلى للزوجة كصلاة الخسوف .
٣١٩	كتاب صلاة الاستسقاء - صفة صلاة الاستسقاء . .
٣٢٠	لايسن لصلاة الاستسقاء أذان ولا إقامة .
٣٢١	ليس لصلاة الاستسقاء وقت معين .
٣٢٢	يستقبل القبلة ويحول رداءه في صلاة الاستسقاء - يستحب أن يدعو سراً .
٣٢٣	يستحب رفع الأيدي في دعاء الاستسقاء - يستحب أن يفتتح الخطبة بالتكبير كخطبة العيد .
٣٢٦	هل يشترط إذن الإمام لصلاة الاستسقاء ؟ - يستحب أن يستقي بمن ظهر صلاحه - إذا لم يسقوا عادوا في اليوم الثاني والثالث .
٣٢٧	إذا سقوا قبل أن يخرجوا لم يخرجوا - يستحب أن يقف في أول المطر - يستحب أن يستسقوا عقب صلاتهم .
٣٢٨	إذا كثر المطر حتى يضرهم دعوا الله أن يخففه - إذا خرج معهم أهل الذمة لم يمنعوا .
٣٢٩	باب الحكم فيمن ترك الصلاة .
٣٣٣	من ترك شرطاً أو ركناً مجماً عليه فهو كفارك الصلاة .
٣٣٤	كتاب الجنائز - يستحب عيادة المريض .
٣٣٥	يستحب أن يلى المريض أرفق أهله به - إذا تيقن الموت وجه المريض إلى القبلة وغمضت عيناه وشد لحياه .
٣٣٧	يستحب الإسراع إلى تجهيز الميت إذا تيقنت وفاته - ويسارع في قضاء دينه - ويستحب خلع ثياب الميت .
٣٣٨	يستر الميت عند غسله من سرته إلى ركبتيه .
٣٣٩	هل يستر الصبي كالكبير ؟ - يستحب أن يغسل تحت السماء ، ولا يحضره إلا من يعين في أمره .
٣٤٠	ينبغي للغاسل ومن يرى من الميت شيئاً مما يحب الميت ستره أن يستره - يلين مفاصله إذا سفلت وإلا تركها .
٣٤١	يوضأ الميت وضوءه للصلاة - ويصب عليه الماء من جهة اليمن ، ويقلب على جنبه .
٣٤٢	يوضع في ماء الغسل والوضوء شيء من السدر ، ويغسل برغوته ، فإذا لم يجد السدر غسله

صفحة	الموضوع
	بما يقوم مقامه كالخطمى .
٣٤٣	يستعمل في كل أموره الرفق — يستعمل الماء الحار والاشنان والخلال إن احتيج إليه — يفسل الغسلة الثالثة بماء وكافور وسدر .
٣٤٤	إذا خرج من الميت شيء غسله إلى خمس أو سبع — إذا خرجت منه نجاسة من غير السيلين كالدم لا يعاد غسله إذا كان يسيراً .
٣٤٥	إذا زاد حشاه بالتطن أو بالطين الحر — الحائض والجنب في الغسل كغيرهما — ما يجب في غسل الميت .
٣٤٦	ينشفه بثوب ويحمر أ كفافه — يكفن في ثلاثة أثواب بيض فيها حنوط .
٣٤٧	يبسط أحسن اللثائف وأوسعها أولاً .
٣٤٨	تكره الزيادة على ثلاثة أثواب في الكفن — يجوز التكفين في ثوبين .
٣٤٩	يكفن الصبي في خرقة وإن كفن في ثلاثة فلا بأس ، إن لم يكف الكفن لستر جميع الجسم ستر رأسه وجعل على رجله حشيشاً أو نحوه — وتجعل الذريرة في مفاصله — والطيب في موضع السجود والمغابن .
٣٥٠	لا يجعل في عيني الميت كافور — إذا أحب أهله رؤيته لم يمنعوا — المرأة تسكن في خمسة أثواب .
٣٥١	تسكن الجارية إذا لم تبلغ في لفافتين وقيص لاخمار فيه .
٣٥٢	يكره تسكين المرأة في شيء من الحرير — يضفر شعرها ثلاثة قرون — يستحب الإسراع بالجنازة .
٣٥٣	اتباع الجنائز سنة .
٣٥٤	يستحب الخشوع عند اتباع الجنازة — والمشي أمامها أفضل .
٣٥٤	يكره الركوب في اتباع الجنائز — يكره رفع الصوت عند الجنازة — يكره مس الجنازة بالأيدي والأكام والمناديل .
٣٥٦	يكره اتباع الميت بنار — يكره اتباع النساء للجنائز .
٣٥٧	حكم من يرى في الجنازة منكراً يقدر على إزالته أولاً يقدر — يسن التبريع في حمل الجنازة — لا يستحب القيام للجنازة إذا مرت به .
٣٥٨	يستحب أن لا يجلس متبع الجنازة حتى توضع — أحق الناس بالصلاة على الميت .
٣٥٩	إذا أوصى الميت لفاسق أو مبتدع لم تقبل الوصية — حكم تقديم الأمير في الصلاة على الميت .
٣٦٠	يقوم الأب والابن ثم أقرب العصبة في الصلاة بعد الأمير — حكم ما إذا اجتمع زوج المرأة وعصبتها .
٣٦١	من يقدم من الأخوين الشقيق والذي للأب ؟ إذا استوى وليان قدم أولاهما بالإمامة — من قدمه الولي فهو بمنزلة — الحر البعيد أولى من العبد القريب .
٣٦٢	إذا اجتمع جنائز فن يقدم للصلاة عليها ؟ صفة الصلاة على الميت .
٤٦٣	يسر القراءة والدعاء في صلاة الجنازة .
٣٦٤	يستحب أن يدعو المصل لنفسه ولوالديه وللسبلين ، ليس للجنازة دعاء مخصوص — الدعاء

الموضوع	صفحة
الوارد في ذلك .	
الدعاء للميت إذا كان طفلاً - يقف قليلاً بعد التكبيرة الرابعة .	٣٦٥
يرفع المصلي على الجنازة يديه في كل تكبيرة - ويسلم تسليمة واحدة .	٣٦٦
يستحب للمصلي الانتظار حتى ترفع الجنازة - ما يجب في صلاة الجنازة - يستحب أن تكون الصفوف ثلاثة .	٣٦٧
يستحب تسوية الصف - لا بأس بالصلاة على الميت في المسجد .	٣٦٨
حكم الصلاة على الميت في المقبرة - من فاته شيء من التكبير قضاء متتابعاً .	٣٦٩
إذا أدرك الإمام فيما بين تكبيرتين - صفة لإدخال الميت التبر	٣٧٠
يعمق القبر إلى الصدر - يستحب تحسين القبر وتوسيعه وأهميته - السنة أن يلحد قبر الميت	٣٧١
حكم حشو التراب على القبر بعد الدفن .	٣٧٢
ما يقوله إذا وضع الميت في التبر - إذا مات في سفينة في البحر - المرأة يخمر قبرها بثوب .	٣٧٣
يدفن المرأة محارمها أو النساء أو المشايخ .	٣٧٤
أولى الناس بدفن الرجل أرلامه بالصلاة عليه - لا يشق الكفن في القبر ولكن تحل العقد - لا يدخل القبر خشباً ولا آجرأ ولا شيئاً مسته النار .	٣٧٥
إذا فرغ من اللحد أهال عليه التراب - لا بأس بتعليم القبر بحجر	٣٧٦
تسليم القبر أفضل من تسطيحه - حكم الوقوف على القبر بعد الدفن للدعاء - حكم التلقين بعد الدفن .	٣٧٧
حكم تطيين القبور - يكره البناء على القبر - يكره الجلوس على القبر .	٣٧٨
لا يجوز اتخاذ السرج على القبور - الدفن في المقابر أعجب إلى أبي عبد الله من الدفن في البيوت .	٣٧٩
يستحب الدفن في المقبرة التي يكثر فيها الصالحون - يستحب دفن الشهيد حيث قتل .	٣٨٠
هل يدفن الميت في ملكه أو في المقبرة المسبلة ؟	
يجوز ينش القبر بعد تيقن بلى الميت - من فاتته الصلاة على الميت صلى على قبره .	٣٨١
لا يسن إعادة الصلاة على الميت - تجوز الصلاة على الغائب في بلد آخر بالنية .	٣٨٢
الصلاة على الغائب موقوتة بشهر - يكره مع الإمام إذا كبر خامسة .	٣٨٣
هل يكبر المأموم مع الإمام إذا زاد على الخامسة .	٣٨٤
الأفضل ألا يزيد على أربع - حكم بحىء جنازة بعد جنازة والإمام واحد .	٣٨٥
الإمام يقوم عند صدر الرجل ووسط المرأة - حكم اجتماع جناز للنساء ورجال .	٣٨٦
لا يصلى على القبر بعد شهر - ثمن الكفن ثلاثون درهماً أو خمسون .	٣٨٧
يستحب التكفين في جديد - تكفين الميت واجب - كفن المرأة وموثة دفنها من مالها .	٣٨٨
يفسل السقط ويصلى عليه إذا ولد لأكثر من أربعة أشهر .	٣٨٩
تفسل المرأة زوجها - يفسل الرجل زوجته عند الضرورة .	٣٩٠
إذا مات أحد الزوجين والمطلقة في العدة - حكم أم الولد - حكم الزوجة الذمية - لا يفسل الرجل المرأة ولا المرأة الرجل إلا من سبق ذكره .	٣٩١

الموضوع	صفحة
المرأة ولا المرأة إلا من سبق ذكره .	
للنساء غسل الطفل — أما الطفلة فلا يغسلها الرجل .	٢٩٢
يجوز أن يغسل المحرم الحلال — الشهيد لا يغسل — ولا يصلى عليه إذا مات في موضعه .	٢٩٣
إذا كان الشهيد جنباً غسل — البالغ وغيره سواء في الغسل	٢٩٥
يدفن الشهيد في ثيابه ماعدا الجلود والسلاح — إذا فارق المعركة وفيه رفق غسل وصلى عليه .	٢٩٦
إذا قتل الشهيد سلاحه فهو كمن قتله العدو .	٢٩٧
حكم من قتل في المعركة من أهل العدل — حكم البغاة .	٢٩٨
حكم من قتل ظملاً أو قتل دون ماله أو نفسه أو أهله — حكم الشهيد بغير قتل كالغريق والمبطلون ونحوهما — إذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين .	٢٩٩
إذا لم يعلم حال الميت هل هو مسلم أو كافر ؟ — حكم غسل المحرم وتكفينه .	٤٠٠
إذا سقط من الميت شيء غسل وجعل معه في أكفانه — إذا لم يوجد إلا بعض الميت يغسل ويصلى عليه .	٤٠١
إذا وجد جزء الميت بعد دفنه — حكم غسل المجذور والغريق والمحترق — حكم من مات في البئر .	٤٠٢
يقص شارب الميت إذا كان طويلاً ويجعل معه — حكم الاظفار إذا طالت .	٤٠٣
حكم ختان الميت — حكم الميت الذي جبر عظمه بعضهم آخر — حكم الميت إذا كان به منجاً أو أهدب — يستحب أن يترك فوق سرير المرأة شيء من الخشب .	٤٠٤
يستحب تعزية أهل الميت — يستحب تعزية جميع أهل المصيبة — ليس للتعزية ألفاظ مخصوصة .	٤٠٥
حكم تعزية أهل الذمة — يكره الجلوس للتعزية — البكاء جائز ما لم يكن معه نذب أو نياحة .	٤٠٦
النذب تعداد محاسن الميت .	٤٠٧
الميت يعذب بما نبح عليه .	٤٠٨
ينبغي للبصا أن يستعين بالله ويتعزى بعزائه .	٤٠٩
يستحب أن يصنع لأهل الميت طعام ، ولا يستحب لهم أن يصنعوا طعاماً لأحد — حكم المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك .	٤١٠
حكم بلع الميت المال .	٤١١
إذا وقع في القبر ماله قيمة نبش وأخرج — إذا دفن الميت بغير غسل أو إلى غير القبلة نبش وغسل — ووجه حكم ما إذا دفن الميت قبل الصلاة عليه .	٤١٢
حكم الميت إذا دفن بدون كفن — الأوقات التي تكرر فيها الصلاة على الميت .	٤١٣
حكم الدفن ليلاً	٤١٤
لا يصلى الإمام على الغال ولا على من قتل نفسه .	٤١٥
حكم المشي في جنازة الجممية والرافضة — لا يصلى على أطفال المشركين .	٤١٦
يصلى على المسلمين من أهل الكبائر — لا يصلى على أهل الحرب .	٤١٧
ترتيب جنازات الرجال والنساء والأطفال إذا اجتمعت — تقدم الخنثى على المرأة .	٤١٨

الموضوع	صفحة
يقدم إلى الإمام أفضل الجنائز المجتمعة من نوع واحد - تجوز الصلاة على الجنائز دفعة واحدة .	٤١٩
حكم دفن الرجال والنساء والأطفال في قبر واحد .	
لا يدفن اثنان في قبر واحد إلا لضرورة - حكم النصرانية الحاملة من مسلم - خلع النعال عند دخول المقابر .	٤٢٠
يكره المشي على القبور - والجلوس عليها والاتكاء .	٤٢١
لابأس بزيارة الرجال المقابر - ما يقوله عند زيارة القبور - لابأس بالقراءة عند القبر .	٤٢٢
نفع القربات التي يفعلها الأحياء للأموات .	٤٢٣
تسكره زيارة القبور للنساء	٤٢٤
يكره النعي والمناداة في الناس بموت الميت .	٤٢٥
كتاب الزكاة - حكم منكر وجوب الزكاة .	٤٢٦
حكم مانع الزكاة .	٢٢٧
ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .	٤٢٨
لا يجزى في زكاة الغنم إلا الجذع من الضأن .	٤٣١
إذا أخرج عن الشاة بعيراً لم يجزئه - تكون الشاة المخرجة عن الإبل مثل الإبل جودة ورداءة - في خمس وعشرين من الإبل بذت مخاض إلى خمس وثلاثين .	٤٣٢
ابنة المخاض هي التي لها سنة ودخلت في الثانية .	٤٣٣
إذا أخرج عن الواجب أغلى منه جاز .	٤٣٤
يخرج من ماشيته من جلسها على صفتها - الواجب فيما زاد على مائة وعشرين من الغنم .	٤٣٥
أخذ الجبران مع الناقص عن الواجب والزائد عنه .	٤٣٦
الاتقال إلى السن الثالث مع الجبران .	٤٣٩
إذا كان النصاب كله مراصاً أو عدت فريضته - لا يدخل الجبران في غير الإبل - معنى الأوقاص .	٤٤٠
باب صدقة البقر - ليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقة .	٤٤٢
الواجب في البقر .	٤٤٣
لا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً إلا في البقر - الجواميس كالبقر .	٤٤٤
تجب الزكاة في المتولد بين الوحشى والأهلى .	٤٤٥
باب صدقة الغنم - ليس فيما دون أربعين صدقة - إذا زادت على مائتين وواحدة ففي كل مائة شاة .	٤٤٧
لا يؤخذ في الزكاة التيس ، ولا الهرمة ولا ذات العوار .	٤٤٨
لا يجوز إخراج المعيبة عن الصحاح - عدم جواز أخذ كرائم الأموال .	٤٤٩
لا تؤخذ الرقي ولا الماخض ولا الأكولة .	٤٥٠

الموضوع	صفحة
تعد السخلة على صاحب المال ولا تؤخذ منه .	٤٥١
حكم ما إذا ملك نصاباً من الصغار — يؤخذ من المعز الثنى ومن الضأن الجذع .	٤٥٢
حكم ما إذا كان نصابه عشرين من المعز وعشرين من الضأن .	٤٥٣
حكم ما إذا أخرج عن النصاب من غير نوعه — أحكام الخلطة .	٤٥٤
حكم المال إذا كان بعضه منفرداً وبعضه مختلطاً — يعتبر للخلطة جميع الحول .	٤٥٦
إذا ثبت لأحد الشريكين حكم الاختلاط دون صاحبه — إذا كان بينهما ثمانون شاة مختلطة فتبايعاها .	٤٥٧
إذا كان له أربعون شاة فباع بعضها مشاعاً .	٤٥٨
إذا استأجر أجيراً يرعى له بشاة معينة .	٤٥٩
إذا أخذ الساعى أكثر من الفرض — اختلاف حول بعض المال تبعاً لاختلاف تاريخ ملكه .	٤٦٠
إذا كانت سائمة الرجل في بلدان شتى .	٤٦١
الخلطة في الذهب والفضة وعروض التجارة وغيرها — خلطة الاوصاف .	٤٦٢
لا زكاة في غير بهيمة الأنعام .	٤٦٣
الصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين — الصبي والمجنون يخرج عنهما وليهما .	٤٦٤
السيد يزكى عن مال عبده .	٤٦٥
من بعضه حر وبعضه عبد يزكى ماله . — لازكاة على مكاتب .	٤٦٦
لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول .	٤٦٧
تضم الأرباح والنتاج إلى رأس المال وتخرج الزكاة عن الجميع .	٤٦٨
يعتبر وجود النصاب في جميع الحول إذا ادعى صاحب المال عدم حول الحول — يجوز تقديم الزكاة .	٤٧٠
لا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب .	٤٧١
إذا حال الحول على النتاج بعد موت الأمهات وكان عجل زكاة الأمهات أجزاء .	٤٧٢
حكم تعجيل الزكاة لاكثر من حول — إذا عجل الزكاة لخال الحول والنصاب ناقص .	٤٧٣
إذا دفع الزكاة المعجلة إلى الفقراء فلا يرجع فيها إلخ — حكم تعجيل العشر من الزرع — إذا مات بعد تعجيل الزكاة فأراد الوارث احتسابها عن زكاة حوله لم يحز .	٤٧٤
الزكاة المعجلة على أربعة أقسام .	٤٧٥
إذا تسلف الإمام الزكاة فهلكت في يده — تشترط النية لإخراج الزكاة .	٤٧٦
يجوز تقديم النية على الأداء بالزمن اليسير — زكاة المال الغائب المشكوك في سلامته .	٤٧٧
إذا أخذ الإمام الزكاة قهراً عن المذكى لم تشترط النية وأجزأت .	٤٧٨
يستحب للمذكى تفرقة الزكاة بنفسه .	٤٧٩
إذا أخذ الخوارج والبيعاة الزكاة أجزأت — ما بقوله عند دفع الزكاة .	٤٨١
تدفع الزكاة للكبير والصغير — لا يعطى من الزكاة المفروضة للوالدين ولا للولد .	٤٨٢
حكم دفع الزكاة لغير الوارث وللوارث .	٤٨٣
لا تدفع الزكاة للزوج ولا للزوجة .	٤٨٤
إذا كان في عائلته يتيم أجنبي جاز دفع الزكاة إليه — ليس لمخرج الزكاة شراؤها من صارت إليه .	٤٨٥

الموضوع	صفحة
إذا دعت الحاجة إلى شراء صدقته — حكم احتساب الدين من الزكاة — لا يجوز دفع الزكاة للكافر ولا للبلوك . إلا إذا كان الكافر مؤلفاً .	٤٨٧
الكافر والمملوك بأخذان من الزكاة إذا كانا من العاملين عليها — يعطى من الزكاة أجر الحاسب ونحوه .	٤٨٨
حكم الرجل تجتمع فيه أوصاف يأخذ بسببها الزكاة — لا تعطى الزكاة لبنى هاشم ولا لمواليهم .	٤٨٩
حكم أخذ بنى المطلب من الزكاة .	٤٩٠
يجوز لذوى القربى الأخذ من صدقة التطوع — ومن الوصايا والندور .	٤٩١
كل من حرم من زكاة الفرض أخذ من زكاة التطوع — ماعدا الرسول عليه الصلاة والسلام .	٤٩٢
الغنى لا يأخذ من الزكاة .	٤٩٣
لا تدفع المرأة زكاة ما لها لزوجها الموسر — لا تدفع الزكاة إلا للأصناف الثمانية .	٤٩٦
هل يجوز صرف الزكاة في بناء المساجد والقناطر وإصلاح الطرق ونحو ذلك .	٤٩٧
الحكم فيما إذا أعطى رجلاً يظنه فقيراً فبان غنياً — يسقط إعطاء العامل إذا أخرج الرجل صدقته بنفسه — إذا أعطى الزكاة لصنف واحد أجزأه .	٤٩٨
يأخذ كل صنف من الأصناف ما يدفع حاجته — أربعة أصناف يأخذون أخذاً مستقراً ولا ينظر إلى حالهم وقت الدفع .	٥٠٠
لا يجوز للزكى نقل الزكاة من بلده إلى بلد أخرى وبينهما مسافة القصر — إذا خالف ونقلها أجزأته .	٥٠١
يجوز نقلها إذا استغنى عنها أهل بلدها — يستحب تفريق الزكاة في بلدها .	٥٠٢
يجوز للساعى بيع بعض الزكاة لمصلحته — إذا استبدل المزكى ماشية بمثلها زكى الأخيرة يحول الأولى .	٥٠٣
إذا استبدل عشرين ديناراً بمائتي درهم أو العكس فالزكاة كما هي — من باع ماشية بدراهم قبل الحول فراراً من الزكاة لزمته الزكاة .	٥٠٤
ويخرج الزكاة من جنس المال المبيع لا الموجود — إذا لم يقصد بالمبيع الفرار انقطع الحول — وكذلك إذا كان البيع فاسداً — يجوز التصرف في المال الذى وجبت فيه الزكاة .	٥٠٥
الزكاة تجب في الذمة .	٥٠٦
إذا ملك خمساً من الإبل ولم يؤد زكاتها أعواماً فعليه كل عام شاة .	٥٠٧
الزكاة لا تسقط بتلف المال بعد الحول .	٥٠٨
لا تسقط الزكاة بموت رب المال .	٥٠٩
تجب الزكاة على الفور ولا يجوز تأخيرها — يجوز تأخير الشيء اليسير لذى قرابة أو حاجة شديدة .	٥١٠
إذا أخر الشيء اليسير وضاع أو فقد وجب عليه بدله — إذا عزل الزكاة فتلفت فمى في ضمانه .	٥١١
إذا كان في دار الحرب لا يؤدى زكاة ثم غلب عليها المسلمون أدى زكاة الماضى .	٥١٢